جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية. بودواو
فرقة بحث تحديات الأمن والتنمية في دول شمال افريقيا
prfu

أشغال الملتقى الوطني

اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا

المنعقد يوم 8 ديسمبر 2020

Institutional problems and prospects for democratic transition in North African States

on 8 December 2020

إشراف واعداد
د. ليلى مداني

تقديم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد. يسرني أن أجمع اشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا والذي كان أول ملتقى وطني يتم عقده عن بعد في جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس وذلك يوم 8 ديسمبر 2020، استجابة لاجراءات الحضر الصحي في ظل جائحة كوفيد 19 التي مست العالم ككل وعلى اعتبار أن الملتقى كان مبرمجا في 14 أفريل 2020 إلا انه أجل بسبب ظروف الجائحة، وعليه تم تأجيله إلى 8 ديسمبر 2020 لينعقد عن بعد، وقد قمنا بجمع مداخلات السادة المشاركين من أساتذة وطلبة باحثين ضمن مسطرة اجرائية حتى يتم الاستفادة منها.

تضم هذه المسطرة الاجرائية مداخلات السادة الأساتذة والطلبة الباحثين وفقا لترتيبهم ضمن البرنامج الذي جاء بدوره استجابة لما تتطلبه منهجية البحث بالتطرق الى الجانب النظري للاستبداد والتحول الديمقراطي والذي تضمن 6مداخلات ثم محور خاص بـ: نماذج مقارنة لمحاولات التحول الديمقراطي في بعض دول شمال افريقيا- الفرص والتحديات، والذي تضمن 7مداخلات، وفي الأخير تم تخصيص محور خاص بدراسة حالة الجزائر والذي تضمن نقاشا حول حالة الجزائر ضمن أبعاد مختلفة لإمكانات التحول الديمقراطي والذي تضمن 10مداخلات.

وعليه فقد تضمن الملتقى ثلاث جلسات ناقش الباحثون من خلالها مواضيع مختلفة حول الانتقال الديمقراطي في جانبه النظري ومن خلال تجارب من دول شمال افريقيا خاصة في ظل ما عرفته المنطقة منذ سنة 2011 في اطار ما عرف بثورات الربيع العربي والتي تجددت ضمن حراك شعبي في كل من الجزائر والسودان في سنة 2019، كما تم اختتام كل جلسة بفتح المجال للنقاش والاجابة عن أسئلة الباحثين والمشاركين.

بعد نجاح الملتقى بفضل الله تعالى أولا وبفضل كل من ساندنا وساعدنا ولو بكلمة طيبة، فإنني اتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل من مدير الجامعة الأستاذ الدكتور ياحي مصطفى وخاصة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الأستاذ الدكتور بن صغير عبد العظيم الذي لا طالما كان خير داعم وعون لكل عمل علمي نقوم به، ورئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ شرقي عبد الغني على الاشراف على نجاح الملتقى إلى جانب الدكتور درويش جمال الذي كان مشرفا تقنيا على الملتقى، وكذا الأستاذ بن مرسلي الذي تولى هو الأخر التنسيق معنا ضمن مختلف مراحل الملتقى بما فيها تجارب التواصل للتأكد من توفر الأرضية التقنية (النت) لنجاح الملتقى، كما أشكر الباحث فؤاد عيساني الذي كان خير عون لنا في انجاز المنشور الاشهاي للملتقى وكان خير عون لنا.

والحمد لله بفضل الله تعالى وكل من قدم لنا يد المساعدة وعلى رئسهم عميد الكلية وكذا المنسقين والمشرفين على الملتقى وكل أعضاء فرقة بحث تحديات الأمن والتنمية في دول شمال افريقيا وعلى رأسهم الأستاذة بوراش شفية والدكتور رحموني فتح النور وطلبة الدكتوراه كل من أونيس راضية وعلام بوبكر، وكذا جميع أعضاء اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية وكل من شارك معنا ضمن فعاليات الملتقى، وكل من تمنى لنا التوفيق أقول: شكرا جزيلا لكم على دعمكم مع خالص دعواتي لكم جميعا بدوام الصحة والعافية.

في الأخير لا يسعني إلا أن اتمنى ان يتقبل الله منا ومن كل من شارك معنا هذا العمل قبولا حسنا ونتمنى ان يستفيد الجميع من هذا الملتقى وأن يتم أخذ توصياته بعين الاعتبار.

رئيسة الملتقى

د. ليلى مداني

اشكالية الملتقى الوطني:

بعد نهاية الحرب الباردة برز عصر سياسي أكثر تعقيدا بتوسع الديمقراطية الليبرالية في العالم ككل إلا أن بعض المناطق شكلت استثناء لذلك، ومنها دول المنطقة العربية بما في ذلك دول شمال افريقيا (الجزائر –السودان- مصر- تونس -المغرب -جنوب السودان-ليبيا) في ظل العلاقة العكسية التي ترتبط بين مدى مواءمة اقتصادات السوق والأنظمة الاستبدادية أو غير الديمقراطية.

لقد كشف العالم السياسي مايرون فاينر عن وجود صلة وثيقة بين الماضي الدستوري للدول والحاضر الديمقراطي الليبرالي، وقد أشار سنة 1983 إلى أن "كل دول العالم الثالث التي خرجت من الحكم الاستعماري بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ... مع تجربة ديمقراطية مستمرة أغلبها مستعمرات بريطانية فقد أثبت إرث بريطانيا من القانون والإدارة فائدته بالمقارنة مع سياسة فرنسا" المتمثلة في منح مستعمرتها حق الانتخاب وهو ما تكرس في بعض دول شمال افريقيا مع تعددية حزبية وانتخابات لكن دون ديمقراطية حقيقية ولا لبيرالية دستورية.

إن تراجع وتقدم الديمقراطية في شمال إفريقيا وفي العالم بشكل عام أدى إلى فسيفساء جديدة من الأنظمة السياسية عرفت بإستبداد المرن أو بالشعبوية، لذا لا يزال بإمكان الانتفاضات الشعبية أن تكتسح هذه الأنظمة وآخرها في كل من السودان والجزائر منذ ربيع 2019، وبالرغم من أن هذه الأنظمة عادة ما تعمل على إحباط مثل هذه الثورات والتحركات الشعبية إلا أن النتيجة إما بداية فجر من الانتقال الديمقراطي كما هو الحال في تونس أو أنظمة عسكرية تصل إلى السلطة بالانقلاب والقوة المسلحة كما حدث في مصر.

ومن المهم في ظل الحقبة الحالية من الصراع العالمي المتزايد وعدم اليقين إعادة النظر في مختلف التنبؤات السابقة حول آفاق الديمقراطية في دول شمال افريقيا.

كما أن مختلف تجارب التحول الديمقراطي تبين أن نوعية التحديات التي تواجهها دول شمال افريقيا سبق لدول أخرى المرور بتجارب وتحديات مماثلة وقد تمكنت من التغلب عليها، ضمن هذا الاطار يأتي هذا الملتقى في ظل الموجة الثانية من الثورات التي تعرفها دول شمال افريقيا (السودان والجزائر وربما مصر) وعلى خلفية نوعية التحديات التي يمكن ان تكون حاجزا أمام أي انتقال ديمقراطي، يحاول هذا الملتقى أن يتناول اشكالية مفادها ما يلي: ما طبيعة الأنظمة في دول شمال افريقيا؟ وما هي التحديات والقوى الرئيسية التي تؤثر على امكانات الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا؟ وما هي آفاق الانتقال الديمقراطي وهل من المحتمل أن يصمد الحكم الديمقراطي والدستوري أمام إمكانية عودة الاستبداد في هذه الدول؟

محاور الملتقى الوطني:

1- الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الاستبداد والانتقال الديمقراطي .

2- طبيعة أنظمة الحكم في دول شمال افريقيا (نماذج مختارة)

3- التحديات التي تواجه امكانات التحول الديمقراطي في دول شمال افريقيا

4- آفاق التحول الديمقراطي في دول شمال افريقيا.

أهداف الملتقى:

يهدف هذا الملتقى إلى دراسة ظاهرتي الاستبداد والانتقال الديمقراطي في دول شما افريقيا من خلال تحديد التحديات التي يؤثر بها الاستبداد على امكانيات الانتقال الديمقراطي ، كما يهدف إلى ما يلي:

- فتح نقاش موسع حول الاستبداد والانتقال الديمقراطي مفاهميا ونظريا .

- الوقوف على طبيعة أنظمة الحكم في دول شمال افريقيا والتغيرات التي طرأت منذ سنة 2011 ومع بداية الموجة الثانية من الثورات في الجزائر والسودان منذ سنة 2019.

- تحديد التحديات التي تواجه امكانات الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا بما في ذلك تأثير مختلف القوى الداخلية والهيكلية وحتى الخارجية.

- اعادة النظر في آفاق التحول الديمقراطي من خلال استشراف مستقبل الثورتين السودانية والجزائرية وربما المصرية.

- إبراز أهمية أي انتقال ديمقراطي حقيقي وأبعاد تأثيره على مختلف المجالات.

الفهرس:

تقديم:

1- **مداخلة افتتاحية: معضلة الاستبداد وبناء الديمقراطية**
د. ليلى مداني..... 23-08

2- **مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي**
د. فاتح النور رحموني.....41-24

3- **العلاقة بين أزمة الشرعية وعملية التحول الديمقراطي**
ط.د فايزة والي.....50-42

4- **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي**
أ.د ساجي علام
ط. د آمنة بوعلام 64-51

5- **متطلبات عملية الانتقال الديمقراطي: العلاقة بين الأطر النظرية والتطبيقات العملية**
د. سفيان منصوري
د. هاجر خلالفة 80-65

6- **الاستبداد المرن في شمال افريقيا: بيولوجيا التسلط والربيع العربي**
ط. د وليد عبديش
ط. د جمال مقراني 99-81

7- **الحوكمة المفتوحة كآلية لترشيد الحكم في تونس**
د. بورياح سلمة 113-100

8- **دراسة مقارنة لمسارات الانتقال الديمقراطي بين دول شمال افريقيا وأوربا الشرقية: رومانيا – الجزائر**
د. جمال درويش
د. سيدهم ليلى 129-114

9- ادارة المرحلة الانتقالية لمسار التحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011
د. سميرة ناصري
ط.د سميحة برق 145-130

10- فرص وتحديات نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية
د. سامي بخوش
د. صليحة محمدي.....159-146

11- النظام السياسي المصري بعد تعديلات الدستور 2019 ... بين أفاق الانتقال الديمقراطي والاستبداد السلطوي
د. مليكة بوضياف
ط.د زهرة الدين بوبكر 179-160

12- السياسة الأمريكية والتحول الديمقراطي: جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني (مصر نموذجا)
د. سمير حمياز 191-180

13- عسر الانتقال الديمقراطي في دول ما بعد الحراك (تونس- الجزائر- المغرب) أنموذجا
د. عبد الدين بن عمراوي
د. هوشات رؤوف 216-192

14- السلطة السياسية بين المأسسة والشخصنة وانعكاساتها على التحول الديمقراطي بالجزائر (1989-2019)
ط. د علام بوبكر
ط. د بودراع بلقاسم 233-217

15- مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري
د. معمر ملاتي 245-234

16- أزمة نظام الحكم في الجزائر بين النص الدستوري وشخصنة السلطة
أ بن مرسلي رفيق 256-246

17- الحراك الشعبي كقوة ضاغطة وآداة للانتقال الديمقراطي في الجزائر (تكريس التداول على السلطة نموذجا)
د. سليمة قزلان 271-257

18- الهندسة الانتخابية ودورها في عملية التحول الديمقراطي الجزائر بعد حراك 22فيفري 2019 (رئاسيات 12ديسمبر 2019 نموذجا
ط. د جلول بلهادي 296-272

19- النمط السلطوي والحركات الاحتجاجية في الجزائر (حراك 22فيفري 2019)
ط. د فؤاد عساني 312-297

20- المجتمع المدني وإشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر
ط.د جديد توزي 333-313

21- الدولة الريعية والتحول الديمقراطي: الجزائر أنموذجا
ط. د حسين بشيم
ط. فضيل مولود 355-334

22- افاق التحول الديمقراطي في الجزائر على ضوء الاصلاحات السياسية
ط.د مهدي مسايلي 387-356

23- انتقال ديمقراطي في الجزائر لبناء جمهورية حديثة
د. يونسي حفيظة 399-388

المداخلة الافتتاحية:

معضلة الاستبداد وبناء الديمقراطية

The Dilemma of Tyranny and Building Democracy

د. ليلى مداني

أستاذ محاضر "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

ملخص:

تعالج هذه الدراسة معضلة الاستبداد وبناء الديمقراطية وما تعرفه هذه الأخيرة من أزمة ليس فقط في الدول العاجزة عن بناء نظام ديمقراطي أو الديمقراطيات الناشئة ولكن حتى في الديمقراطيات العريقة التي تراجعت فيها الديمقراطية لصالح الاستبداد الديمقراطي، أو حتى لصالح الشعبوية التي تعرف صعودا كبيرا في الشارع وحتى داخل المؤسسات الديمقراطية، وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى مناقشة تلك الاختلالات التي تعرفها الديمقراطية وأسبابها، وانطلاقا من ذلك تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية كممارسة تشهد تآكل في أغلب الديمقراطيات الكبرى وحتى الديمقراطيات الحديثة، وأن ذلك يرجع الى تحالف عوامل مختلفة أصبحت تتحكم في الحكومات وسياساتها، كما أن تعقد الأوضاع في العالم ككل والفوضى التي يشهدها العالم ساهم في جعل الشعبوية تلتهم الديمقراطية مما أدى إلى استبداد يمقراطي.

الكلمات المفتاحية: الاستبداد، الديمقراطية، الشعبوية، الاستبداد الديمقراطي.

Abstract:

This paper addresses the dilemma of authoritarianism and democracy-building and the crisis that the latter knows not only in countries unable to build a democratic system, but even in old democracies where democracy has declined in favour of democratic authoritarianism or even in favour of populism, which is well known on the street and even within democratic institutions. This paper is therefore intended to identify these imbalances and their causes. The conclusion has been reached that democracy, as a practice, is being eroded in most major democracies, including modern democracies.

Keywords: tyranny, democracy, populism, democratic authoritarianism

مقدمة:

تشهد أغلب دول العالم أزمة في بناء الديمقراطية وما تعرفه من تراجع ليس فقط في الدول العاجزة عن بناء نظام ديمقراطي ولكن حتى الديمقراطيات القديمة تعرف تراجعا في الممارسة الديمقراطية لصالح الاستبداد الديمقراطي أو حتى لصالح الشعبوية التي تعرف صعودا كبيرا في الشارع وحتى داخل المؤسسات الديمقراطية، وعليه فان الهدف من هذه المداخلة هو توضيح مختلف العوامل التي ساهمت في ذلك، انطلاقا من تحديد أوضاع الديمقراطية في العالم بالعودة إلى احصائيات مؤسسة فريدم هاوس لسنة 2019، وحتى ضمن كبرى الدول التي تمارس الاستبداد الديمقراطي كالصين وروسيا واستمرارها في ذلك، بالرغم من أن التحولات التي عرفها العالم منذ الثمانينات كانت توحي بإمكانية حدوث موجة واسعة من التحول الديمقراطي مما يجعلها النظام الاساسي المتبع في أغلب دول العالم الثالث، إلا أن واقع القرن 21 يشير إلى خلاف ذلك فحتى الثورات التي قامت بها الشعوب خاصة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لم تثمر ببناء ديمقراطية مؤسساتية بقدر ما بينت صعوبة التحول الديمقراطي، وبالرغم من أن أغلب الدراسات تجمع على أن الديمقراطية تثمر في الدول التي تعرف نموا اقتصاديا كما كان في أغلب دول أوربا وامريكا إلا أن ذلك لا يعتبر قاعدة عامة، فحتى الدول الشرق أوسطية التي لديها دخل مرتفع لم تتغير فيها أنظمة الحكم الملكية باتجاه البناء الديمقراطي، وعليه تطرح هذه المداخلة اشكالية فيما تتمثل معضلة بناء الديمقراطية اليوم؟

وسيتم معالجة هذه الاشكالية انطلاقا من طرح الفرضية التالية:

يرتبط تراجع الديمقراطية في العالم إلى فقدان ثقة الشعوب في حكوماتهم وعزوفهم عن المشاركة السياسية وبروز الشعبوية كبديل للديمقراطية.

وسيتم تفنيد هذه الفرضية من خلال دراسة وصفية لواقع الديمقراطية استناد إلى احصائيات تبرز ذلك التراجع في ممارسة الديمقراطية في الكثير من دول العالم، ومن خلال ملاحظة ما آلت اليه الثورات (بشكل عام) والتي طالبت الشعوب من خلالها بتحول ديمقراطي، وعليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحورين التاليين:

- **واقع الديمقراطية في العالم.**
- **معضلة الاستبداد الديمقراطي.**

اولا: واقع الديمقراطية في العالم:

تعتبر دراسة الديمقراطية وواقعها في العالم أو ضمن تجارب أو مناطق محددة من أكثر الدراسات المتاحة بشكل كبير جدا والمتوفرة لدراسة الديمقراطية ضمن أبعاد مختلفة، وأغلب تلك الدراسات

تعالج موضوع الديمقراطية ضمن اطار نظري استنادا إلى تجارب من واقع الممارسة السياسية لبعض الأنظمة في بعض الدول، أو من خلال التطرق بالتفصيل إلى إحدى التجارب والقيام بدراسة معمقة لها، وواقع الديمقراطية اليوم يثبت انها تشهد تراجعا بشكل كبير ، وان موجة التحول الديمقراطي التي كانت في اوجها منذ سبعينات القرن العشرين تعرف تراجعا بالرغم من الوعي الشعبي الذي اسفر عن ثورات في مختلف مناطق العالم، إلا أن نتائج ذلك لم تكن انتاجا للديمقراطية بقدر ما أسفرت عن استبداد عسكري أو ديمقراطي من خلال ديمقراطية الشكل لا المضمون والممارسة.

1- أنماط الديمقراطية:

قبل الاشارة إلى انماط الديمقراطية لا بد من الاشارة إلى بعض العموميات التي تتفق عليها أغلب الدراسات بشان الديمقراطية والتي تتمثل فيما يلي:

– باعتبار أن بناء الديمقراطية يتطلب الكثير من الوقت للوصول إلى مرحلة النضج واكتساب الطابع المؤسساتي وقد يتطلب الامر المرور بمراحل عديدة منها انتكاسات سياسية وحتى ثورات، كما يمكن أن تستمر تلك الانتكاسات وترسخ نظاما استبداديا أو عسكريا كما حدث في العديد من الدول.

– وجود فوارق وعدم امكانية التعميم بوضع معايير ثابتة لتحقيق الديمقراطية نظر لدور الخصوصية الثقافية وكذا المجتمعية وحتى التاريخية والاقتصادية وأهميتها في تكوين الديمقراطية وحتى ترسيخها وهو ما يعني عدم وجود قواعد ثابتة صالحة لكل الدول.

– إن الديمقراطية ضمن تاريخها "موضوعا لتنظير الفلاسفة أكثر منها نظاما سياسيا يتبناه الناس ويمارسونه خاصة أن أغلب البالغين ضمن مختلف الجمهوريات أو الديمقراطيات لم تكن تسمح لأغلب البالغين بالمساهمة في الحياة السياسية، فمثلا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كان نصف البالغين في الديمقراطيات التي كانت موجودة مستبعدين وهم النساء"[1]، وهو ما يعني أن الديمقراطيات التي وجدت قبل الحرب العالمية الأولى وحتى بعضها اليوم تشكل ديمقراطيات غير كاملة بالمفهوم المثالي للديمقراطية كنظام للحكم يؤسس للحرية والمساواة والعدالة وتحقيق الصالح العام لكل أفراد المجتمع دون استثناء.

– يركز بناء الديمقراطية على تحديد مجموعة من المؤسسات التي تجد وتؤمن الصالح العام بشكل أفضل، وتتيح السيادة الشعبية للوصول إلى مصالح كل مواطن، فالديمقراطية ستصبح استبدادا اختياريا بدون ضوابط وتوازنات لتقييدها، فالديمقراطية هي حجر أساس الحرية وليست

[1]- روبرت أ. دال ، **عن الديمقراطية**، تر: أحمد أمين الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000، ص9

غاية في حد ذاتها، "كما أن ترسيخ المؤسسات الدستورية وعدم الجمع بين السلطات مع اعتماد دستور محترم من قبل الجميع حكاما ومحكومين، يشكل ضمانات تزيل المخاوف، وعندها لا يكون مبررا لمسالة أزمة تداول السلطة وعدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية"[1]، وضمن هذا الاطار لا بد من التميز بين ثلاث انماط من الديمقراطية تبعا لغلبة أحد الابعاد على البعدين الآخرين باعتبار أنه لا توجد ديمقراطيتين متشابهتين تماما ضمن مختلف الأنماط الثلاثة وهي:

- **النمط الأول:** وهو نمط من الديمقراطية الذي يولي أهمية مركزية للحد من سلطة الدولة عن طريق القانون أو عن طريق الاعتراف بالحقوق الاساسية (نتيجة الصفة التمثيلية المحدودة للحكام مما يصون الحقوق المجتمعية والاقتصادية).

- **النمط الثاني:** يولي أهمية أكبر للمواطنة وللدستور والأفكار الأخلاقية أو الدينية التي تؤمن وحدة المجتمع وتكامله وتبني القوانين على أساس متين، وتتقدم الديمقراطية هنا بحكم ارادة المساواة أكثر منها بحكم ارادة الحرية"[2].

- **النمط الثالث:** يشدد على الصفة التمثيلية المجتمعية التي يجب أن يتمتع بها الحكام لإمكانية تحقيق ديمقراطية"[3] ضمن حكومة متوازنة وممثلة لكل أطياف المجتمع.

إن تشتت السلطة من خلال نظام الغرفتين خاصة في الحكومات الفيدرالية وفصل السلطات يجعل من الصعب على أي شخص بما في ذلك الأغلبية من ممارسة سلطة تعسفية على الآخرين، كما أن التمثيل ومدة الحياة للقضاة والرقابة على السلطات الحكومية باعتبارها مطلبا أساسيا للمؤسسات الجمهورية المتوازنة والتي ستحول دون ممارسات استبدادية خاصة من قبل السلطة التنفيذية، وهو ما يساهم في التأسيس لنظام حكم ديمقراطي يمكن الحكم عليه بالديمقراطية الكاملة، خاصة إذا كان ذلك استجابة لمتطلبات الجمهورية باعتبارها العقيدة القائلة بأن القوانين والدولة موجودة بشكل صحيح فقط لخدمة الصالح العام من خلال الضوابط والتوازنات ضمن القواعد التالية:

- دستور مختلط يتألف من شعب ذي سيادة.
- مجلس تشاوري.

---

[1]- أسعد السحمراني، **صراع الامم بين العولمة والديمقراطية**، بيروت: دار النفائس،2000، ص80

[2] آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، تر: حسن قبيسي، بيروت: دار الساقي، 2002، ص ص 43-44.

[3]- آلان تورين، ص44

- تجمع شعبي منظم مقيد من قبل قضاء مستقل وخاضع لسيادة القانون.
- الفصل بين السلطات.
- انتخابات دورية ومتكررة.
- المساواة في الممتلكات المادية لتأمين الحرية العامة ولتجنب نزول الدول إلى الاستبداد الشعبي أو الاستبداد العسكري[1].

وبالرغم من توفر كل هذه العناصر كأساس لبناء الديمقراطية إلا أنه في كثير من الأحيان تساهم الأفكار والتقاليد والتاريخ والممارسات ضمن ظروف مترابطة في مجملها وعودا بإمكانية تحقيق الديمقراطية، ولكن هل هي كافية لتحقيق ذلك أكيد لا، لذا فان هناك مجموعة من العوامل التي تقف حائلا أمام أي تقدم للديمقراطية في الكثير من الدول وحتى لتعمقها وهي:

- **حالات عدم المساواة:** الاختلاف في الحقوق والواجبات والنفوذ والسلطة سابقا بين العبيد والأحرار واليوم بين الأغنياء والفقراء وبين الرجال والنساء.
- **وجود برلمانات بعيدة جدا عن استيفاء المستويات الدنيا من الديمقراطية:** خاصة في ظل السلطة الجزئية التي يتمتع بها النواب في اصدار القوانين، إلى جانب الدور الذي يمكن أن يلعبه النفوذ والمال في وصول ممثلي الشعب الذين يبتغون تحقيق مصالحهم لا تحقيق الصالح العام.
- **ممثلوا الشعب قد لا يمثلون كل الشعب:** وهنا تبرز أهمية أن يكون ممثلي الشعب محايدين ولا يعبرون عن طائفة أو أقلية معينة، وان كان عادة ما تقصى الأقليات ضمن ممثلي الشعب، وضمن هذا الاطار عمدت بعض الدول في دستورها إلى اعتماد التمثيل الطائفي إلا أن ذلك أدى إلى انقسام وشرخ كبير بين أفراد المجتمع ولم يحقق تمثيلا متوازنا يخدم الديمقراطية بقدر ما جر المجتمع إلى تناقضات وانقسامات مهددة لوحدة المجتمع وتعتبر لبنان خير مثال على ذلك.

تتضمن العملية الديمقراطية ضرورة وجود معايير متساوية أي لكل عضو نفس حضوض المشاركة في اتخاذ القرارات بشان السياسات التي يتم اتباعها أو ما يمكن اختصاره في المساواة السياسية، وعليه يمكن ان يتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- **المشاركة الفعالة:** فرص متساوية وفعالة لتبيان كل عضو وجهة نظره حول السياسة العامة.
- **المساواة في التصويت:** كل الأصوات متساوية عندما يحين وقت الادلاء بالاصوات.

[1] E. Gentile, International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences 2001, Pages 13204-13210, 15\ 10\2020 , https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/despotism

- **الفهم المستنير:** توفر الوقت اللازم ليكون للعضو امكانية فهم بدائل السياسات الملائمة وآثارها المحتملة (أعضاء مؤهلين).

- **السيطرة في جدول الأعمال:** يجب ان يكون للأعضاء فرصة مطلقة ليقرروا كيف تدرج الموضوعات في جدول الأعمال.

- **تضمين البالغين:** يجب أن تكون لكل البالغين الحقوق الكاملة[1] وهذه العوامل في مجموعها يمكن أن تساهم في جعل ممارسة ممثلي الشعب تساعد في ترسيخ قرارات ديمقراطية لإحداث توازن بين السلطات.

2- أزمة الديمقراطية:

يرى الكثير من المراقبين أن الديمقراطية تمر بأزمة أو على الاقل تعاني من اجهاد شديد بسبب تدهور ثقة المواطنين في القادة المنتخبين والأحزاب السياسية وموظفي الحكومة، خاصة أن تعاملهم لم يؤدي الى التقليل من البطالة المزمنة والفقر والجريمة وبرامج الخدمة الاجتماعية والهجرة والضرائب والفساد"[2]، ولعل أهم التحديات التي تواجه الدول ضمن الفئات الثلاثة من طبيعة الدول ضمن معيار الديمقراطية باعتبار أن التحدي الذي يوجه كل مجموعة يختلف وفقا لدرجة وجود وتعمق الديمقراطية كممارسة وهي:

- **الدول غير الديمقراطية:** يكمن التحدي في مدى امكانية تحولها إلى دول دمقراطية أي مدى قدرتها على ذلك، وهنا لا بد من الاشارة إلى أنه بالرغم من التحولات الدولية وحتى الوعي الجمعي ودور تكنولوجيا الاتصال والتواصل الاجتماعي في الدفع باتجاه زيادة مطالب الشعوب في مختلف الدول غير الديمقراطية، إلا أن الانتكاسات التي عرفتها الكثير من مناطق العالم منها دول شمال افريقيا وحتى دول الشرق الاوسط ضمن ما عرف بثورات الربيع العربي، أثبت أن التحول الديمقراطي صعب جد في الكثير من تلك الدول وحتى ضمن الموجة الثانية من الثورة والتي عرفتها خاصة السودان والجزائر إلا أنها لم تثمر بقدر مطالب وطموحات الشعبين الجزائري وحتى السوداني، كما أن الظروف الدولية وظروف الجائحة حالت دون استمرار تلك الثورات، والشيئ الاساسي ضمن هذا الاطار هو أن الانتخابات الخاضعة للرقابة والقمع الانتقائي في مصر والأردن والمغرب والكويت مثلا ليس إلا مجرد "استراتيجية بقاء" تتبناها الأنظمة الاستبدادية، وضمن هذا الاطار قد "يعتقد معظمنا أن افلاس الدولة هو أزمة مالية إلا أنه من منظور البقاء السياسي فأنه يرقى إلى مصافي الأزمة السياسية، فحينما تتجاوز ديون الدولة قدرتها على السداد لا تصبح المشكلة بالنسبة للقائد مجرد تقليص

[1]- روبرت أ. دال، مرجع سابق، ص39.

[2]- نفس المرجع، ص8.

للانفاق على المشاريع العامة بل انه لا يملك الموارد اللازمة لشراء الولاء السياسي من داعميه الأساسيين، ففي الوقت الذي تعني اوقات القحط الاقتصادي في الديمقراطيات نضوب مصادر تمويل المشاريع الحكومية التي تفيد المؤيدين وتشتري الشعبية السياسية، فانها تعني للمستبدين المصابين بهوس السرقة تفويت الفرصة عليهم للحصول على الأموال الطائلة وولاء تابعيهم المنتفعين من بقائهم"[1]، وكل هذا يجعل من الصعب جدا السير بخطى ثابتة باتجاه احداث تحول ديمقراطي داخل الدول التي تجذر فيها الفساد وترسخت استراتيجية البقاء حتى لدى بقايا النظام السياسي الذي قد يمتلك القدرة على تجديد نفسه، وفي كثير من الأحيان سوف نضطر للتساؤل: ماذا ستكون تكلفة الثورة وما تكلفة عدم القيام بالثورة ويبقى السؤال ما هو السبيل الاقل تكلفة إلى مستقبل أفضل لهذا الجيل والأجيال القادمة؟

- **الدول ذات الديمقراطية الحديثة:** يتمثل التحدي الذي يواجهها هو ما مدى امكانية دعم الممارسات والمؤسسات الديمقراطية الحديثة حتى تتحمل اختبار الزمن والصراع السياسي والأزمات التي يمكن أن تتعرض لها خاصة في ظل تعقد الأوضاع الدولية وسواد عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالكثير من الأحداث التي شكلت انتكاسة اقتصادية وحتى اجتماعية ستنعكس بالضرورة على الوضع العام داخل الديمقراطية الناشئة ومنها اليوم تحدي جائحة كوفيد19 كمشكلة لم يتم توقع حدوثها وإلى يومنا هذا لا يمكن احصاء تبعاتها على جميع المستويات.

- **الدول الديمقراطيات الأقدم:** التحدي الذي يواجهها يتمثل في اتقان وتعميق ديمقراطيتها[2]، فحتى هذه الأخيرة أي اعرق الديمقراطيات تعرف تراجعا في ممارستها الديمقراطية خاصة في ظل أزمة الثقة وعدم الرضا من طرف المحكومين نتيجة "التغيرات الاقتصادية المتعلقة بالعولمة والتي ساهمت في أزمة ثقة في الأنظمة السياسية للديمقراطيات القديمة، كما أن التآكل الديمقراطي الذي شوهد بين البلدان الحرة في تلك الدول التي تم تصنيفها على أنها ديمقراطيات كاملة من سنة 1985 حتى 2005 فترة الـ 20 عاما السابقة شهدت 13 عاما من الانخفاض، كما أن متوسط درجة الحرية للديمقراطيات الراسخة قد عرفا انخفاضا سنويا على مدار الـ 11 سنة الماضية"[3]، يمكن ضمن هذا الاطار تحديد عمر الديمقراطيات من خلال الخريطة التالية:

خريطة 1: عمر الديمقراطيات في أواخر سنة 2015

---

[1]- بروس بيونو دو مسقيتا وألستير سميث، **الفساد سبيل للاستلاء على السلطة دليل الاستبداد والمستبدين**، تر: فاطمة نصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014 ، ص30

[2]- روبرت أ. دال، ص8.

[3]Freedom in the World 2019, Democracy in Retreat, from Freedom House's annual report, P4, 1/10/2020, https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb2019_FH_FITW_2019_Report_ForWeb-compressed.pdf

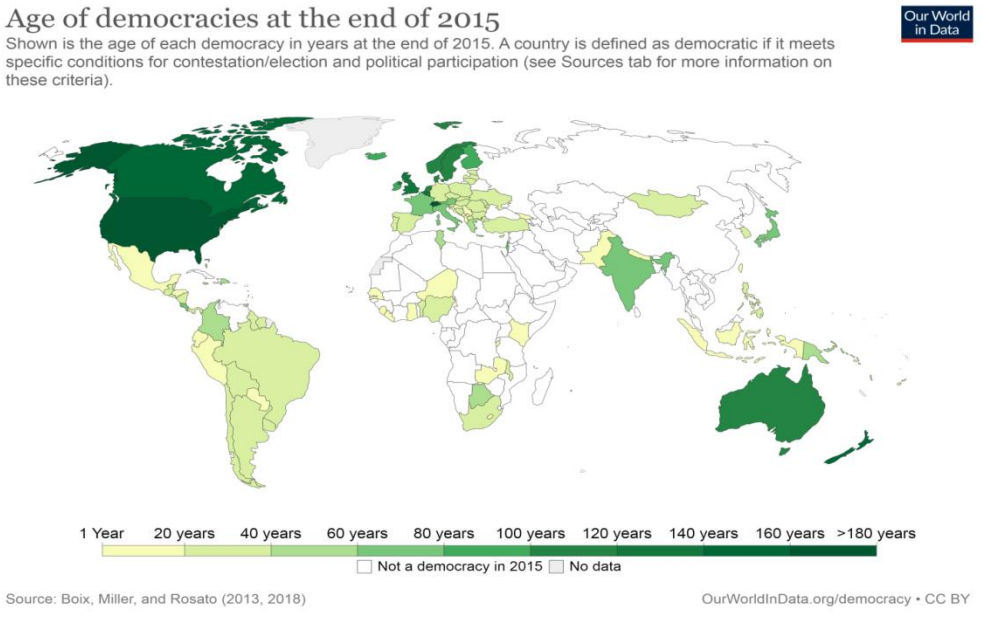

Reference: Political freedom is a very recent achievement, https://ourworldindata.org/democracy

ومن خلال الخريطة يتضح أن أقدم الديمقراطيات موجودة في أوربا وأمريكا الشمالية، كما أن أغلب الدول الافريقية غير ديمقراطية أو لا تتوفر عنها معطيات، إلى جانب أن عمر أعرق الديمقراطيات الافريقية لا يتجاوز بين 40 إلى 60 سنة، كما تشير أغلب الدراسات إلى وجود علاقة ارتباطية بين تحول الدول نحو الديمقراطية والنمو الاقتصادي على اعتبار أن الدول التي تشهد نموا اقتصاديا هي اكثر اتجاها نحو الانفتاح السياسي، "فالنجاح الاقتصادي يميل إلى الذهاب مع الحرية السياسية، وكانت الدول التي تحولت إلى الديمقراطية أولا هي أيضا البلدان التي حققت أولا نموا اقتصاديا مستداما، وبالتالي قد يأمل المرء أن تؤدي معدلات النمو المرتفعة نسبيا والتي قد تتمتع بها البلدان الفقيرة إلى مزيد من الحرية السياسية[1] وبالتالي الدفع باتجاه حدوث تحول ديمقراطي، ويمكن ضمن هذا الاطار الاشارة إلى خريطة الأنظمة السياسية لسنة 2015 ضمن مقياس يتدرج من -10 إلى +10، وهو يتضمن ما يلي: من -10 (دولة أوتوقراطية كاملة) إلى + 10 (دولة ديمقراطية كاملة).

[1] Max Roser, Democracy Political freedom is a very recent achievemen, 3/11/2020, https://ourworldindata.org/democracy

خريطة: طبيعة الأنظمة السياسية لسنة 2015

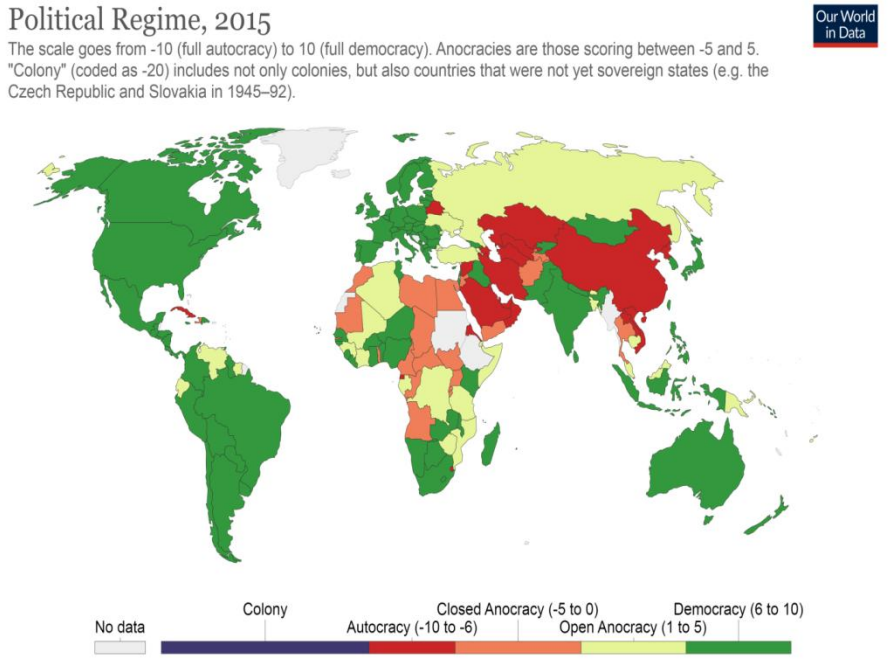

Reference: World maps of political regimes over 200 years, https://ourworldindata.org/democracy

لا بد من الاشارة ضمن هذا الاطار إلى أن الدول الديمقراطية تضم الدول التي لديها من 6 إلى 10 نقاط على السلم ديمقراطية ومن 1 إلى 5 تضم الدول الأتوقراطية التي تعرف نوعا من الانفتاح، وبالرغم من المزايا الكثيرة للديمقراطية إلا أن النقاش يدور بشكل كبير حول الكثير من التفاصيل التي تعتري العملية الديمقراطية والتي تتمثل في ما يلي:

تساهم الديمقراطية كعملية يتم تجسيدها في تجنب حكم الفرد وتجنب ممارساته الشريرة أو القاسية ضد شعبه، حيث ليست بعيدة تلك المعانات التي دفعت ثمنها شعوب بسبب قرارات الحاكم، وما حدث في سوريا منذ 2011 خير مثال على ذلك، هذا لا يعني أن تاريخ الديمقراطيات كان دائما جيدا بل في كثير من المرات كان اسوء من الحكومات غير الديمقراطية نتيجة الظلم الذي مارسته الديمقراطيات اتجاه غيرها من الدول الأخرى منها (الاستعمار الأوربي)، كما أنه حتى داخل الدولة نفسها ألا يعد حق التصويت للأغلبية التي ستفوز على حساب اقلية ما رغم تصويتهم، ألا يمكن أن نعتبر ذلك استبداد للأغلبية[1]، وبالرغم من ذلك فإن الديمقراطية تضمن لمواطنيها مجموعة من

[1]- روبرت أ. دال، مرجع سابق، ص ص 48-49.

الحقوق الأساسية لا تقدمها أو تستطيع أن تقدمها النظم غير الديمقراطية، فهي تضمن لمواطنيها مدا واسعا من الحرية الشخصية طبعا في ظل ثقافة سياسية مساندة لأفكار الحرية ضمن ما تمنحه القيم والمعتقدات من هامش للحرية والعيش ضمن قوانين يساهمون في اختيارها وتخدم مصالحهم وتحقق فرصهم في الحياة، لذا فإن الاشكال الأساسي اليوم ما مدى ديمقراطية الديمقراطية في الدول التي نسميها ديمقراطية؟

ثانيا: معضلة الاستبداد الديمقراطي:

إن الأنظمة التي نسميها ديمقراطية أخذت تضعف شأنها شان الانظمة السلطوية بسبب تدني المشاركة السياسية، حيث لم يعد الناخبون يشعرون أنهم ممثلون وذلك لأسباب اقتصادية أو سياسية أو حتى اثنية أو ثقافية، وهو ما يعني انه يمكن القضاء على الديمقراطية اما من فوق على يد سلطة سلطوية أو من تحت عن طريق الفوضى والعنف والحرب الأهلية[1]، وبالرغم من أن هدف الديمقراطية ايجاد مجتمع سياسي عادل أو الغاء كل أشكال السيطرة والاستغلال، ولكن أيضا ينبغي أن يكون هدفها الرئيسي أن تتيح للأفراد والجماعات وللتجمعات أن تصبح ذوات حرة صانعة لتاريخها قادرة على أن تجمع في عملها بين جامعية العقل وخصوصية الهوية الشخصية والجماعية[2]، فالديمقراطية في أزمة بسبب مجموعة من الدول التي تشهد تطورا اقتصاديا كبيرا إلا أنها تشهد ترسيخا لنوع من الحكم الاستبدادي المرتبط بهيمنة الشركات وأصحاب المصالح خاصة في كل من الصين وروسيا، وفي الشرق الاوسط والكثير من الدول تسود فيها الوان من الفوضى والعنف والقمع وانقسامات في المجتمعات بين الأديان والمعتقدات كما بين النخب والشعب، والتي لم يسبق لها أن كانت أعمق مما هي اليوم، انه زمن القدر الهائل من اللاستقرار وعدم اليقين[3] بشان قدرة الديمقراطية في الحفاظ على القيم التي تقوم عليها ضمن العملية التي تتم من خلال مختلف المؤسسات الديمقراطية، وضمن هذا الاطار تشير احصائيات منظمة فريدم هاوس إلى أن العام 2019 يشكل السنة 14 على التوالي التي تشهد فيها الديمقراطية تراجعا، ويشير المخطط التالي إلى تآكل الديمقراطية والذي يتضمن صافي المكاسب المحققة ضمن مؤشر الديمقراطية وكذا صافي الانخفاضات أو الهبوط في عدد الديمقراطيات ضمن مخطط يبدأ من سنة 2005 إلى سنة 2019.

مخطط تآكل الديمقراطية في العالم حسب منظمة فريدم هاوس

---

[1]- آلان تورين، مرجع سابق، ص14.

[2]- آلان تورين، مرجع سابق ، ص247

[3]- كارن روس، **الثورة بلا قيادات،كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسية في القرن 21**، تر: فاضل جتكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2017، ص9

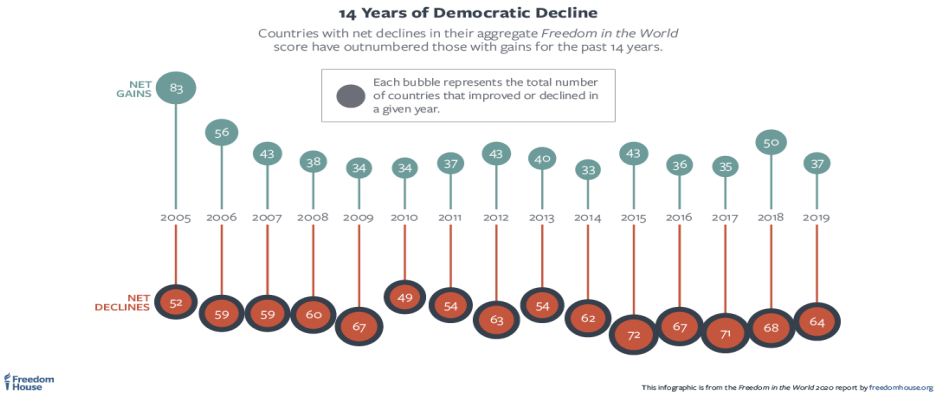

Reference : https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2020/leaderless-struggle-democracy

فمثلا مجرد مقارنة سنتي 2018 و2019 نجد ان صافي المكاسب كان في سنة 2018 حوالي 50 دولة ديمقراطية في حين صافي الهبوط او الانخفاض كان في 68 دولة، في حين في سنة 2019 لم يتجاوز صافي المكاسب 37 دولة في حين مس صافي الهبوط 64 دولة، وعليه فمنذ سنة 2006 تشهد الديمقراطية تراجعا كبيرا للسنة 14 على التوالي، ويأتي هذا التراجع في المكاسب الديمقراطية وبالتالي في الحرية العالمية، حيث اتسعت الفجوة بين الانتكاسات والمكاسب مقارنة بعام 2018 حيث شهد الأفراد في 64 دولة تدهورا في حقوقهم السياسية والحريات المدنية بينما شهد الأفراد في 37 دولة فقط تحسنا في ذلك، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- عمل الحكام الدكتاتوريون للقضاء على آخر بقايا المعارضة الداخلية ونشر تأثيرهم الضار في زوايا جديدة من العالم.
- يقوم العديد من القادة المنتخبين بحرية بتضييق مخاوفهم بشكل كبير على تفسير ضيق الأفق للمصلحة الوطنية بمن فيهم الرؤساء التنفيذيون للولايات المتحدة والهند أكبر ديمقراطيتين في العالم، وهما على استعداد متزايد لكسر الضمانات المؤسسية وتجاهل حقوق النقاد والأقليات وهم يسعون وراء أجنداتهم الشعبوية[1]..

تشير مفاهيم ما بعد الديمقراطية وما شابهها إلى أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد أفسحت المجال لتركيز السلطة في أيدي مجموعات صغيرة غير تمثيلية وغير خاضعة للمساءلة، كما يتضح من صعود الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على السياسة الديمقراطية، ضمن التهديد الثلاثي الذي يواجه الديمقراطية الليبرالية اليوم وهي:

[1]Sarah Repucci, Freedom in the World 2020 A Leaderless Struggle for Democracy,14/10/2020, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2020/leaderless-struggle-democracy

- **صعود الأوليغارشية الجديدة التي تعزز السلطة التنفيذية على حساب البرلمان والشعب:** تتميز الديمقراطيات الليبرالية الراسخة والمتنوعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا بأزمة التمثيل، كما أن ثقة الشعب في المؤسسات السياسية آخذة في الانخفاض بشكل حاد، لا سيما في الأحزاب السياسية الرئيسية التي تحولت من حركات جماهيرية إلى منظمات صغيرة تهيمن عليها النخبة مما أدى إلى انخفاض طويل الأمد في نسبة التصويت مما يجعل التأثير الشعبي على النخب الحاكمة ضئيلا، كما أن أعدادا متزايدة من الممثلين المنتخبين هم سياسيون محترفون من خلفيات اجتماعية واقتصادية لا يتصل بالناخبين العاديين ولا يحكم لصالح الأغلبية ولا يعالج احتياجات المجتمع على المدى الطويل[1].

- **عودة ظهور الشعبوية والديماغوجية المرتبطة برد فعل عنيف ضد الحكم التكنوقراطي والسياسات الإجرائية:** تواجه الديمقراطيات التهديد الدائم للقوى الشعبوية غير الليبرالية التي تسعى إلى تدمير الحريات الفردية باسم حرية التعبير (كما في حالة الجماعات العنصرية اليمينية المتطرفة أو الأصوليين الدينيين) إذ يعتبر الميل إلى استغلال الخوف والتلاعب بالرأي سمة للديمقراطية التمثيلية اليوم، من خلال بعض المفاهيم التي يتم استغلالها غالبا (الإرهابي، واللاجئ ، والأجنبي) ويتم نشر دفاع مزعوم عن الديمقراطية لتبرير تعليق اتخاذ القرارات الديمقراطية وتقيد الحريات المدنية، كما هو الحال مع تشريعات مكافحة الإرهاب التي أعقبت 11سبتمبر والتي علقت الأحكام الدستورية الأساسية وقيم الحرية: الاحتجاز العادل والمحاكمة العادلة، والحق في الدفاع، وإعلان حالة الطوارئ هو سمة أساسية للدول الحديثة[2]، وما فرضته جائحة كوفيد19 من ضرورات للاغلاق والرقابة والحريات قد يستمر لما بعد الجائحة كممارسة من طرف أعرق اللبراليات أي جعل الاستثناء حالة دائمة.

- **ظهور الفوضى المرتبطة بتفكك المجتمع وإضعاف الروابط الاجتماعية والروابط المدنية:** ساهم التآكل التدريجي للروابط الاجتماعية والروابط المدنية التي تعتمد عليها الديمقراطيات النابضة بالحياة، وبالرغم من أن السياسة الديمقراطية تعمل على تعزيز تكافؤ الفرص بدرجة أكبر وحراك اجتماعي أعلى إلا أنه يبدو أنها مرتبطة بالتشرذم والتفكك مما يولد مجتمعات أكثر انقساما، نتيجة

[1] Adrian Pabst ,Is Liberal Democracy Sliding into 'Democratic Despotism'?
The Political Quarterly, Volume87, Issue1, No. 1, January–March 2016, Pages 91-95, 2/09/2020,
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1467-923X.12209

[2] Loc cit.

لذلك تخاطر الديمقراطية الليبرالية بالانزلاق إلى شكل من أشكال "الاستبداد الديمقراطي" الذي يحافظ على وهم الاختيار الحر بينما يغرس شعورا "بالعبودية الطوعية" كما يصورها دوتوكفيل[1].

منذ ظهور النيوليبرالية في أواخر السبعينيات شهدت الديمقراطيات الغربية انخفاضا في المشاركة السياسية الشعبية ونفوذا متزايدا للشركات متعددة الجنسيات يصور المنظرون مثل كولين كراوتش وشيلدون وولين وبيتر مايرهذا التطور من منظور "ما بعد الديمقراطية" أو شبح "الشمولية المعكوسة" أو "تفريغ" السياسات الديمقراطية وربط هذه المفاهيم هو الحجة القائلة بأن فترة ما بعد الحرب الباردة قد أفسحت لفترة التحول الديمقراطي المجال لتركز السلطة في أيدي مجموعات صغيرة غير تمثيلية وغير خاضعة للمساءلة، كما يتضح من العلاقة بين الشركات العالمية والحكومات الوطنية[2]، "يمكن ضمن هذا الاطار القول أن مبدأ الديمقراطية قد أصبح الآن فاسدا إذ صار يفسح المجال لنظام جديد يوصف بكلمة الحوكمة، فالاقتصاد الفاسد أدى إلى ظهور أولغارشية مالية والجامعة الفاسدة أدت إلى جعلها مؤسسة تعمل في مجال بيع الخبرة، كما أن المؤسسات القضائية الفاسدة تقوم الى قيام جهات خاصة تعنى بالتسويات المكلفة للمنازعات، لذا فالاشكال ليس في الديمقراطية كشعار ولكن في أشكال مختلف المؤسسات وكيفية عملها"[3]، لذا بالرجوع إلى النظام العالمي الذي نعيش فيه اليوم يوحي بأنه نفذ تهديداته ضد الديمقراطية.

الشعبوية كتحدي جوهري للديمقراطية اليوم: إن التوجه ونمو الديمقراطية وانتشارها كان بعد الحرب العالمية الثانية وازدهرت في النصف الثاني من القرن العشرين إلا أنه منذ عشرية تقريبا بدأت الشعبوية تلتهم الديمقراطية لأنها أصبحت تطرح نفسها كبديل للديمقراطية، والبدايات كانت في اوربا من خلال فرض وجود لها في مختلف الأحزاب التي تمثل الشعبوية، وأصبح لها مكانة داخل المجالس الانتخابية وهو ما يبين أنها ستغير النظام الديمقراطي من الداخل، كما أن الشعبوية نزلت الى الشارع بخلاف الديمقراطية التي تمثل نظاما يعبر عن رأي المنتخبين، والاشكال هنا يطرح هل الشعوب كانت راضية في ظل الديمقراطية، طبعا لو كانت كذلك لما ظهرت الشعبوية كتهديد أو بديل للديمقراطية رغم عدم اتضاح معالمها والمعايير التي تقوم عليها، كما تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي أحد العوامل الرئيسية لانتشار الشعبوية، كما أن هذه الأخيرة تركز على ماهو اثر القرارات المتخذة على الانسان وليس على الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية فقط.

---

[1] Loc cit.

[2] Adrian Pabst, op cit.

[3] -آلان دونو، **نظام التفاهة**، تر: مشاعل عبد العزيز الهاجري،بيروت: دار سؤال للنشر، 2020، ص308.

وعليه يمكن ضمن هذا الاطار الاشارة الى بعض الاحصائيات من مجموعة بيانات Polity IV التابعة لمركز السلام النظامي (والتي تستخدم نظام الحكم كمورد مستخدم على نطاق واسع في العلوم السياسية يحلل ويرمز إلى كيفية اكتساب السلطة السياسية واستخدامها في كل دولة مستقلة تماما)، والتي تتعلق بالمخاوف العالمية بشأن مستقبل الديمقراطية، بالرغم من أنه اليوم أكثر من نصف بلدان العالم هي دول ديمقراطية نتيجة "وجود قدر كبير من عدم الرضا في العديد من البلدان حول كيفية عمل الديمقراطية في الممارسة العملية، لكن التأييد الشعبي للمثل الديمقراطية لا يزال قويا باعتبار ان الديمقراطية عالميا هي في أعلى مستوى لها في العصر الحديث، وضمن هذا الاطار تشير احصائيات نهاية سنة 2017 إلى أن 96 دولة من أصل 167 دولة يبلغ عدد سكانها ما لا يقل عن 57% من سكان العالم ديمقراطيات من نوع ما، وأن 21 دولة بتعداد سكاني يصل إلى فقط 13% فقط كانت أنظمة استبدادية، وأن 46 دولة أي التي تضم حوالي 28% من سكان العالم أظهرت عناصر من الديمقراطية والاستبداد[1]، وتستند نتائج هذه الاحصائيات على تقيم السياسة ضمن ستة عوامل رئيسية من انفتاح المشاركة السياسية إلى القيود المفروضة على الرئيس التنفيذي ومن خلالها يتم وضع كل دولة على مقياس من 21 نقطة يتراوح من +10 "الديمقراطية الموحدة" إلى -10 "وراثي" الملكية" ولا يصنف البلدان التي انهارت حكومتها المركزية أو تلك التي خضعت للتدخل أو الاحتلال الأجنبي مثلا في عام 2017 كانت هناك ثلاث دول كليبيا واليمن وجنوب السودان[2] لم يتم احصائها.

وضمن هذا الاطار فان جميع البلدان التي سجلت درجات من +6 إلى +10 تم تصنيفها على أنها ديمقراطيات، وتلك المصنفة من -6 إلى -10 على أنها أنظمة استبدادية وكل شيء بينهما على أنها "مختلطة"[3] كما مؤسسة فريدوم هاوس على سبيل المثال تصنف 86 من أصل 195 دولة أي 44% على أنها "مجانية"، باستخدام معايير تشمل الحقوق السياسية والمدنية، وعلى الرغم من أن ما يقرب من نصف الدول الـ 167 المدرجة في مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة الاستخبارات الاقتصادية تعتبر شكلا من أشكال الديمقراطية إلا أن 12 فقط 20% مصنفة على أنها "ديمقراطيات كاملة" وما يقرب من الثلث أي 55 دولة يعتبرون "ديمقراطيات معيبة"، بما في ذلك الولايات المتحدة[4]وفي عام 2017 تم

[1] Drew Desilver, Despite global concerns about democracy, more than half of countries are democratic, MAY 14, 2019,
https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/05/14/more-than-half-of-countries-are-democratic/

[2] Loc cit.

[3] Drew Desilver, op cit.

[4] Freedom in the World2019, Democracy in Retreat, freedomhouse, P2.
https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb2019_FH_FITW_2019_Report_ForWeb-compressed.pdf

اعتبار 33 دولة ديمقراطيات موحدة بالكامل، مع تصنيف نظام سياسي +10، كان عام 2006 الذروة للديمقراطيات الموحدة وتراجعت دولتان هما بلجيكا والولايات المتحدة من الدرجة الأولى إذ تراجعت بلجيكا بنقطتين إلى+8، بعد الانتخابات البرلمانية في سنة2007 والتي عمقت الانقسامات بين المجتمعات الناطقة بالفرنسية والفلمنكية في البلاد وأثارت أزمة سياسية طويلة الأمد هددت في بعض الأحيان بتقسيم البلاد، وحصلت الولايات المتحدة على نقطتين في عام 2016 بسبب زيادة استقطاب المنافسة السياسية بين الفصائل" المناهضة للمؤسسة "و" المناهضة لترامب"[1]، وساهم هذا الأخير بشكل كبير في زيادة الشعبوية والفوضى في بلاده في ظل ما شهده الشارع الأمريكي من انقسام غداة الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2020.

الخاتمة:

ان الديمقراطية اذا كانت نظاما فعالا تعطي الشعوب امكانية التأثير على السياسة وبالتالي فانها ستكون محكومة بوجهات نظر الشعب، إلا أن واقع الممارسة الديمقراطية يتجه إلى تهميش مطالب الشعوب استجابة لقوى مختلفة تؤثر حتى على أعرق الديمقراطيات وأن الديمقراطية في تراجع متزايد وانها تشهد أزمة تآكل عام، كما انه ليس بالضرورة أن تساهم الديمقراطية في وصول حكومات جيدة، ناهيك عن صعوبة التحول الديمقراطي في الكثير من الدول غير الديمقراطية أو التي تعرف ديمقراطية بالاسم فقط، وأهم ما يمكن استخلاصه ما يلي:

- إن الديمقراطية كممارسة تشهد تآكل في أغلب الديمقراطيات الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والهند وفقا لأغلب الاحصائيات.

- تتعدد اسباب تراجع الدمقراطية والتضيق على الحريات في الدول الديمقراطية لأسباب ترتبط بالشعبوية التي انتشرت داخل المؤسسات الديمقراطية وحتى ضمن خطب المسؤولين وفي الشارع، الى جانب الدور الذي تلعبه الأليغارشية التي تستحوذ على عمل المؤسسات الديمقراطية بما في ذلك الاحزاب والبرلمانات مما أدى إلى انخفاض الثقة في مؤسسات الدولة في أغلب الدول الديمقراطية ناهيك عن تراجع المشاركة السياسية مما يفسح المجال لوصول ممثلين لا يعبرون عن احتياجات الشعب بقدر تعبيرهم عن مصالحهم .

- أن وجهات نظر الشعب لا تخدم لا مصالح النخب الحاكمة ولا الحكومات الغربية بفعل المصلحة المعقدة التي تربط الحكومات في الدول غير الديمقراطية والمؤسسات الاستحواذية في الدول الغربية ضمن علاقة خضوع وتباعية وهذا ليس بالسر، فهذا ما تسير عليه العلاقات الدولية.

[1] Drew Desilver, op cit.

- أغلب بلدان العالم الثالث هي ديمقراطية انتخابية ذات سمات غير ديمقراطية خاصة على مستوى العملية الديمقراطية ضمن المؤسسات التي تملكها.

- تواجه أغلب البلدان غير الديمقراطية مشاكل هائلة بما في ذلك الاحتكاكات العرقية والدينية والاقتصادية والفساد المستشري والتفاوت الاقتصادي الحاد، وتعميق العنف وثقافة سياسية تهيمن عليها مجموعات متنافسة من الجنرالات السابقين وأباطرة الأعمال الذين يعملون كوسطاء نفوذ من وراء الكواليس.

- لا يوجد شيء اسمه ديمقراطية فورية ولا ينبغي وضع افتراضات حول قدرة الدول الهشة على تحقيق تطلعاتها، في ذات الوقت لا ينبغي التقليل من قدرتها على القيام بذلك، والمهم هو أنه مهما كانت قدرة الدولة المشكلة حديثا على تحويل نفسها إلى ديمقراطية فإن العملية لن تحدث بين عشية وضحاها.

قائمة المراجع:

- أسعد السحمراني، **صراع الامم بين العولمة والديمقراطية**، بيروت: دار النفائس،2000.

- آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، تر: حسن قبيسي، بيروت: دار الساقي، 2002.

- آلان دونو، **نظام التفاهة**، تر: مشاعل عبد العزيز الهاجري،بيروت: دار سؤال للنشر، 2020

- بروس بيونو دو مسقيتا وألستير سميث، **الفساد سبيل للاستلاء على السلطة دليل الاستبداد والمستبدين**،تر: فاطمة نصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014.

- روبرت أ. دال، **عن الديمقراطية**، تر: أحمد أمين الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

- كارن روس، الثورة بلا قيادات، كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسية في القرن الواحد والعشرين، تر: فاضل جتكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2017.

- Adrian Pabst ,Is Liberal Democracy Sliding into 'Democratic Despotism'?

The Political Quarterly, Volume87, Issue1, No. 1, January–March 2016, Pages 91-95, 31 October 2015, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1467-923X.12209.

-Drew Desilver, Despite global concerns about democracy, more than half of countries are democratic, MAY 14, 2019, https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/05/14/more-than-half-of-countries-are-democratic/

- E. Gentile, International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 2001, Pages 13204-13210, 15\ 10\2020 , https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/despotism

- Freedom in the World 2019, Democracy in Retreat, from Freedom House's annual report,
https://freedomhouse.org/sites/default/files/Feb2019_FH_FITW_2019_Report_ForWeb-compressed.pdf

- Max Roser, Democracy Political **freedom is a very recent achievemen,** https://ourworldindata.org/democracy

- Sarah Repucci, Freedom in the World 2020 A Leaderless Struggle for Democracy,
https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2020/leaderless-struggle-democracy.

مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي

A Conceptual Entry to Democratic Transition

د.فاتح النور رحموني

أستاذ محاضر "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة

ملخص:

أثبت النظام الديمقراطي بأنه النموذج الأفضل للحكم في العالم، مما جعل معظم شعوب ودول العالم تسعى إلى تبني هذا النموذج والتخلي عن النماذج التقليدية الأخرى، غير أن مسألة تحديد مفهوم وأشكال وآليات الانتقال الديمقراطي، والتوافق حول كيفية التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ظلت تثير كثيرا من الجدل والاختلاف المفاهيمي والنظري، وسنحاول في هذا البحث النظري عرض ومناقشة وتحليل مختلف التوجهات الفكرية في هذا الشأن، وكذا مناقشة المقاربات النظرية التحليلية الكبرى للانتقال الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: مدخل مفاهيمي، الديمقراطية، الانتقال الديمقراطي.

Abstract:

The democratic system proved to be the best model in the world for governance, which made most of the peoples and countries of the world seek to adopt this model and abandon other traditional models. However, the issue of defining the concept, forms and mechanisms of democratic transition, as well as consensus on how to transform from a non-democratic system to a democratic system has remained to give raise to a lot of controversy, conceptual and theoretical differences. In this theoretical research, we will try to present, discuss and analyze the various intellectual trends in this regard; in addition to that, we will discuss the major theoretical and analytical approaches for the democratic transition

Key words: Conceptual entry, Democracy, Democratic Transition.

مقدمة

منذ نشأة الدولة بمفهومها الحديث مع معاهدة وستفاليا سنة 1648، ظهرت في إطارها العديد من أشكال الحكم التي تهدف إلى تنظيم عمل مؤسسات الدولة وتحديد مسؤولياتها، والأهم من ذلك تنظيم علاقاتها مع شعوبها، ومنه تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل ينهي التجاوزات والعنف والفوضى، وفي هذا الإطار ظهر وتطور نظام الحكم الديمقراطي، الذي أظهر نجاعة كبيرة في إدارة شؤون المجتمعات وتمكينها من الاستقرار وإنهاء الصراعات الاجتماعية من جهة وتنظيم وتأطير العلاقة بين الشعوب وحكامها من جهة ثانية، وهذا ما جعل معظم شعوب ودول العالم تسعى نحو تغيير

أنظمة الحكم القائمة نحو نهج الديمقراطية، غير أن عمليات الانتقال من أنظمتها التقليدية نحو النظام الديمقراطي واجهتها العديد من العراقيل والإرهاصات التي أفشلت في كثير من الأحيان عملية الانتقال، وهو ما طرح نقاش وجدل نظري ومفاهيمي حول مفهوم الانتقال الديمقراطي، وحول تحديد أشكاله وآلياته وكذا كيفية التمكين لإنجاحه والتوافق بشأن المقاربات النظرية المناسبة لتحليله وفهمه، ومنه فإن الإشكالية الأساسية التي تثار في هذا الإطار هي:

- كيف يمكن تحديد مفهوم الانتقال الديمقراطي؟ وما هي أشكال وآليات تحقيقه؟ وما هي أهم المقاربات التحليلية لفهمه؟

أولا: مفهوم الانتقال الديمقراطي

1- تعريف الديمقراطية

يرتبط مفهوم الديمقراطية بتطور المجتمعات الغربية، فأول استخدام لهذا المصطلح كان مع الفلاسفة الإغريق، غير أن توظيفها بالشكل الكامل ارتبط بالثورة الفرنسية 1789 والثورة الأمريكية 1776م وكذلك الثورة الانجليزية 1668م، والتي تزامنت مع توهج أفكار عدد من الفلاسفة في تلك الفترة كتوماس هوبز وجون لوك ومونتسكيو وجون جاك روسو.[1] غير أن أكبر فترة عرفت توهج الديمقراطية، من خلال كثافة انتقال الدول نحو نظام الديمقراطية كانت في الفترة ما بين أوائل سبعينات القرن الماضي وسنة 2015، فقد حدثت في هذه الفترة أكبر عدد من التحولات الديمقراطية الناجحة.[2]

ومصطلح الديمقراطية يعود في أول استخدامه المفكرين الإغريق، وهو مركب من كلمتين Démos وتعني الشعب وCratos وتعني السلطة أو الحكم، ومنه فإنها كانت تعني حكم الشعب، غير أن الدلالة اللغوية للمصطلح تثير جدلا واختلافا من حيث مفهوما ومؤشراتها، فيعتبرها البعض غير خاضعة للتحقيق العلمي والمنطقي. فاشتقاقها اللغوي يثير اختلافات كبيرة فماذا نعني بـ Démos - الشعب أم التجمع، هل كل الشعب أم فئة معينة منه فقط في العملية السياسية هذا من جهة، ومن جهة ثانية ما هي الطريقة التي يمارس بها هذا الشعب السلطة فعليا.[3] يأكد هارولد لازويل Harold Lasswell بأن سلطة الشعب في الواقع تبقى بعيدة المنال، فالحكومة هي دوما أفعال عدد قليل من

---

[1] شفيق احمد عبد الرحمان ، "التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجا"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الأزهر غزة 2014، ص26.

[2] Luiss Guido Garil, Transitions to Democracy – What Theory to Grasp Complexities ?, Luiss University Press –Pola S.R.L a Socio Unico, 2014,p 02.

[3] روبرت داهل، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة: عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات، لبنان، ط2 ،2005 ،ص ص 14،15.

الأشخاص، فالمجتمعات قد توصف بأنها ديمقراطية في حين أنها تعبر عن نفسها من خلال عدد من المسيرين.[1] وهذا ما جعل الديمقراطية مفهوم تاريخي يأخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات، تشترك في فكرة حكم الشعب وممارسته للسلطة والرقابة على الحاكم الذي تختاره نظريا، غير أن الجانب العملي ليس بهذه البساطة فلا يمكن تصور الشعب بمفهوم الأمة أو الكتلة المنسجمة التي تبدو كوحدة متناغمة ومتماسكة، كما انه من الصعوبة بما كان تجسيد سلطة الشعب على الشعب نفسه على أرض الواقع.

وتتسم الديمقراطية حسب البعض بارتباطها بخصوصيات المجتمع، فتجارب الديمقراطية متباينة من مجتمع لأخر فكل بلد فريد من نوعه، بحيث أن محاولات نقل الأساليب الناجحة من بلد إلى آخر هي محاولات مضللة.[2] إن جوهر الديمقراطية يتجلى في رسم منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي، وذلك في إطار توسيع دائرة الحكم والمشاركة السياسية في صورة منظمة بعيدة عن العنف والفوضى، وهي تهدف في الأساس إلى إبراز مكانة الفرد في المجتمع وحماية حقه في المشاركة في شؤون حياته وتطويرها.

تم التعامل مع الديمقراطية بمنطلقين نظري وعملي: المنطلق النظري يتضح في النظرية المعيارية Normative Theory باعتبارها هدفا سياسيا دون الأخذ بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والمنطلق التطبيقي والذي يقوم على نظرية تجريبية Empirical Theory باعتبارها تجمع بين جوانب سياسية و اقتصادية واجتماعية، اعتبارا إلى أن التعريف السياسي الضيق يستبعد أية مناقشة بشان التوزيع الحقيقي للسلطة والثروة في المجتمع وتجعل من مشكلة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مسألة منفصلة، وهو ما يعبر عن الفصل بين نظرية الديمقراطية وتطبيق الديمقراطية، فالنظرية غرضها تقديم صورة مثالية لما يجب أن تكون عليه بعيدا عن التطبيق (مثالية)، أما الثانية فهي عملية تطبيقية تعبر عن فكرة عملية تتبناها أنظمة سياسية لتحقيق أهدافها الإيديولوجية.[3]

الاختلافات والنقاشات حول الديمقراطية أفرزت تعاريف متعددة للديمقراطية صنفت إلى مجموعتين

---

[1] Giovanni Sartori, **Théorie de la Démocratie**, Traduction de Christiane Hurtig Analyses Politique, Paris p24.

[2] Adrian Abasora, **Understanding Democratic Transitions** In Project On Democratic Transitions, Foreign Policy Research Institute, July 2015, p 03.

[3] حميد رشيد عبد الوهاب، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، المدى للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2003، ص ص 39،40.

أولا: التوجه القيمي: يقوم على مقاربة متعددة، ويربط الديمقراطية بمستويات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، ويتجاوز حدود النظام السياسي الضيقة، وتربط بعناصر مهمة مثل: تطور الحركيات الاقتصادية وظاهرة الملكية، تطور النزاعات الاجتماعية، والتوجه إلى ضرورات التوافق التعددية الثقافية داخل الدولة، في هذا الإطار يقدم دفيد هيلد David Held تصور شامل يعرف الديمقراطية انطلاقا من الأسس التي بنيت عليها الليبرالية الغربية، إضافة إلى بعض الأفكار الماركسية بشكل يقود نحو فكرة الاستقلال الديمقراطي، باعتباره مبدأ يشتمل علي فكرة المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة الفعلية في اختيار وتحديد الإطار السياسي الملائم، الذي يخدم مصالح الأغلبية دون الإضرار بحقوق الآخرين، ويعتقد أن الديمقراطية لا تمثل نظاما سياسيا فقط بل نظام اجتماعي و اقتصادي، يزاول بين الميول الفردية و مكانة الدولة مما يجعل الديمقراطية واللبرالية متداخلتان ومرتبطتان.[1]

ثانيا: التوجه الإجرائي: ويعبر عن المقاربة السياسية في تعريف الديمقراطية، ويركز على النظام السياسي متجاوزا الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق هذا التوجه توصف دولة ما على أنها ديمقراطية إذا تبنت انتخابات تنافسية وشفافة وبفرص متساوية للجميع، عرف جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الديمقراطية بأنها اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل إلى القرارات السياسية التي تمكن الأفراد من اكتساب سلطة اتخاذ القرار بواسطة التنافس على الأصوات.[2] ويستند مؤشر الديمقراطية حسب البعض إلى أربعة أبعاد: ما إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة، أمن الناخبين، تأثير القوى الأجنبية على الحكومة، قدرة موظفي الخدمة المدنية على تنفيذ السياسات.[3] في حين اعتبر ادم بيرزوسكي Adam Przeworski أن الديمقراطية هي القدرة على تغيير الحكومة بدون عنف، وهذه القدرة يجسدها الانتخاب الذي يمثل ضمان عدم العودة إلى العنف، والديمقراطية ستستمر لأنها نتاج إرادة الشعب، وتعتبر شرعية لان الشعب يقبل بالقرارات التي يعتقد بأنه ينتجها.[4] وتقوم هذه الفكرة على مجموعة من العناصر الأساسية، كضرورة وجود دستور يشرعن الانتخابات،

---

[1] ملاح السعيد، "التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة 2013،ص ص 28، 29.

[2] صمويل هنتجتن، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1993، ص 65.

[3] Klaus Hurrelmann, Michael Weichert, **Lost in Democratic Transition? Political Challenges and Perspectives for Young People in South East Europe**, Sarajevo: Friedrich Ebert Stiftung Regional Dialogue SEE, 2015, p 18.

[4] ملاح السعيد، مرجع سابق ،ص 31.

وتنظيم انتخابات نزيهة في ظل تمتع كل فرد بحق التصويت، إضافة إلى ضمان حق الترشح وتولي المناصب دون إقصاء وتمييز، وحرية التعبير في انتقاد المسؤولين، كما تكون هناك حرية في تشكيل الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات العمالية وغيرها من الفواعل المرتبطة بالممارسة الديمقراطية. ويعرفها أيضا عزمي بشارة: "الديمقراطية في عصرنا الحاضر هي الديمقراطية الليبرالية التي تعتمد على عنصري المشاركة الشعبية في تقرير المصير وعملية صنع القرار، من خلال الانتخابات الدورية والتداول السلمي على السلطة وحماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية، ويجتمع هذان العنصران في مفهوم المواطنة الحديثة".[1]

2- تعريف الانتقال الديمقراطي

كغيرها من الظواهر والمفاهيم في العلوم الإنسانية التي تثير إشكالات وتعدد مفاهيمي، حيث يعرف هذا المصطلح تتعدد في التعاريف وخلط بينه وبين مفاهيم أخرى خاصة مفهوم التحول الديمقراطي، فهو مصطلح مركب من كلمتين انتقال وديمقراطية، أولا: الانتقال وهو مشتق من الفعل نقل، وقد ورد في قاموس اوكسفورد بعدة ألفاظ منها Transfer أي حول وتحويل وتحول ونقل، وورد أيضا بلفظ Transmission ويعني النقل، كما يعني الانتقال التنقل ويقصد قطع مسافة بين موقع وآخر، أو التحول في الزمن من مرحلة زمنية إلى أخرى مختلفة في طبيعتها وسماتها، كما جاء في اللغة الانجليزية بلفظ Transition و Transformation، ويقصد بالانتقال هنا التنقل من حالة إلى أخري، أي من حالة التسلط إلى حالة المشاركة السياسية لفئات المجتمع، أما مصطلح التحول فيعني الاستمرار في الممارسة والتحول ضمن مسار واضح إلى تحقيق المكاسب الديمقراطية.[2] ومنه فان عملة الانتقال هي عملية تدريجية لتغيير علاقة الأفراد في المجتمع بالسلطة السياسية، فهو تغير في السلوك أيضا من سلوك الصراع والعنف إلى سلوك سلمي متمدن، فهي تحدث في سياق تفاعلي بين المجتمع وإطاره النظامي (الدولة) في فترة زمنية معينة قد تكون طويلة في دولة ما وتكون أقصر في دولة أخرى.

ويعرف صمويل هنتنجتون Samuel Huntington الانتقال الديمقراطي بأنه مجموعة حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي.[3] في حين عرفه كل من اودونيل

---

[1] عزمي بشارة، **"الانتقال الديمقراطي و اشكالياته:دروس نظرية من تجارب عربية"** متوفر على الرابط https://www.dohainstitute.org/ar/ تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/20.

[2] يوسف أزروال، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي:المضمون الأسباب عوامل النجاح والفشل"، مجلة أفاق علمية، مجلد 11 عدد 03 2019، ص15.

[3] صمويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 73.

وشوميتر Odonnell and Schmitter على أنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وأخر.[1] وتتكون المرحلة الانتقالية من عمليتين متزامنتين الأولى تتمثل في حل النظام السلطوي والثانية تتمثل في إنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة.[2] وخلال عملية الانتقال أو بعدها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي العملية الديمقراطية في اللحظة التي يكتمل فيها النظام الجديد، وعمليات الانتقال لا تنتهي بشكل حاسم للنظام الحاكم، انطلاقا من هذا برزت في ساحة الفكر الديمقراطي ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي وهي الانتقال عبر الانتخابات الشفافة والنزيهة، والانتقال عبر الإصلاح الاقتصادي، والانتقال عبر آليات أخري. أما وايتبيد Whitebead فيعتبر عملية الانتقال بأنها عملية طويلة الأجل وغير خطية، ومفتوحة النهاية.[3] فعملية الانتقال تشمل مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية وشكل المؤسسات وعلاقتها فيما بينها، وشكل العملية السياسية وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

ابرز موجات الانتقال الديمقراطي كانت ثلاث موجات، الأولى في السبعينات من القرن الماضي في دول أوروبا كاسبانيا واليونان والبرتغال، والثانية في الثمانيات وبداية التسعينات في بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وبعض دول آسيا وإفريقيا، أما الموجة الثالثة فكانت خاصة بدول العالم الثالث حسب هنتجتون، وأمام عجز نظريات التحديث عن تفسير الانتقال الديمقراطي في هذه الدول نشأ تطور بحثي جديد، يعرف بعلم الانتقال الديمقراطي (Transitoligy)، حيث اجتمع مجموعة من باحثين من الولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأسسوا ما يسمي بدراسات الانتقال الديمقراطي كجزء من علم السياسة المقارن، وتحولت إلى اختصاص أكاديمي هو علم الانتقال.

مصطلح الانتقال الديمقراطي يتداخل في مفهومه مع العديد من المصطلحات القريبة منه في الاستخدام، غير أن معناه يختلف عنها نسبيا، وسنحاول إبراز الفروق الأساسية بينها وتحييد هذا المصطلح كمفهوم متميز في زاوية منفردة تعبر عنه بدقة، وأبرز هذه المفاهيم هي: التحول الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، الإصلاح السياسي.

حسب علي الكواري التحول الديمقراطي يعبر عن صيرورة متواصلة وليس حالة فاصلة مثل الانتقال الديمقراطي فهو صيرورة تنضج فيها الممارسة الديمقراطية وترتقي بعد أن تستقر ويتم القطع

[1] Scott Mainwaring, Transitions to Democracy and Democratic Consolidation : Theoretical and Comparative Issues, The Helen Kellogg Institute for International Studies, 1989, p 04.

[2] Sujian Guo, Gray Alex Stradiotto, Democratic Transition : Modes and Outcomes, New York : published by Routledge, 2014, p10.

[3] Luiss Guido Garil, Ibid , p03.

مع أشكال نظم الحكم الفردي أو القلة عندما يتم الانتقال إلى الديمقراطية قولا وفعلا.[1] فالتحول اشمل من الانتقال الذي يعتبر مرحلة من مراحله، وهما يختلفان في المدة الزمنية فالتحول يتطلب مدة طويلة، بينما الانتقال يكون في مدة قصيرة وكلما طال الانتقال تضاعف حجم التهديدات بحدوث انتكاسة ديمقراطية (تراجع/فشل). كما أن مخرجات كل عملية تكون مأكدة تقود بالضرورة إلى النظام الديمقراطي، ومنه إلى التماسك الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، في حين الانتقال الديمقراطي فمخرجاته متعددة، إما نظام ديمقراطي، وإما نظام غير ديمقراطي، أو نظام هجين يمزج بين نظام ديمقراطي ونظام دكتاتوري.

يتميز أيضا الانتقال الديمقراطي عن مفهوم الترسيخ الديمقراطي، فالترسيخ الديمقراطي يعبر عن عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي من أجل الوصول إلى نظام مؤسسي مستقر، وذلك لكي يتقوى ويكون قادر علي الاستمرار، ومن أجل تجسيد حقيقي وفعال لقيم الديمقراطية وآلياتها وأهدافها، ومنه فان الترسيخ الديمقراطي يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها، بشكل يجعل في النهاية النظام الديمقراطي القائم قوي الدعائم غير قابل للانهيار أو الانقلاب عليه. في حين عبر ادونيل عن مفهوم الترسيخ الديمقراطي بعملية انتقال ثاني، فيرى بأن الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي يعبر عن الترسيخ الديمقراطي.[2]

أما الإصلاح السياسي فيقصد به التقويم نحو الأحسن والتعديل نحو الأفضل، أو هو الانتقال إلى وضع أفضل بمحو وتحييد الأخطاء والنقائص، وفي الانجليزية ورد مصطلح Reform أي الذي يعمل على تحسين الأوضاع أو الذي يسعى إلى إعادة تشكيل الشيء وتجميعه من جديد أو هو تحسين الحالة و تصليحها. والإصلاح مفهوم يطلق عل التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تسعى لإزالة الفساد، وهي عملية تعديل و تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة استنادا لمفهوم التدرج وعمليا قد يتسع أو يضيق مفهوم الإصلاح حسب حاجة كل مجتمع وطبيعة ظروفه القائمة، فقد يكون الهدف منه الإصلاح السياسي مع مجرد ضمان استقرار النظام القائم أو قد يكون من أجل تلبية مطالب الجماهير وكسب رضاها كما يمكن أن يكون هدفه حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع ،مما يجعل

---

[1] علي خليفة الكواري، "**الانتقال للديمقراطية في الدول العربية**"، بمتوفر على الرابط http://dr-alkuwari.net/ تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/21

[2] حسنين توفيق ابراهيم، "**الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/22
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013

منه مختلفا حسب الهدف المعلن عنه.[1] قد يكون الإصلاح السياسي آلية أو أداة للانتقال الديمقراطي، فقد تؤدي عمليات الإصلاحات السياسية الجدية إلى تطور ايجابي في عملية الانتقال الديمقراطي.

ثانيا: أشكال الانتقال الديمقراطي

هناك عوامل داخلية وخارجية مؤثرة بنسب متفاوتة في تجارب الانتقال الديمقراطي، فيختلف تأثيرها من دولة لأخرى، فداخليا تساهم الفواعل السياسية في عملية تحديد شكل الانتقال والتحول، اعتبارا إلى ميزان القوى والفاعلين الأساسيين الأكثر تأثيرا، كما تساهم الفواعل الخارجية لعدة اعتبارات تاريخية وجيو-سياسية في التأثير على شكل وأسلوب عملية الانتقال الديمقراطي، وتتبلور أشكال الانتقال عموما في أربع نماذج أساسية هي:

1- الانتقال من الأعلى: وهو الانتقال والتغيير الذي يتم من داخل النظام القائم نفسه، تقوده النخبة الحاكمة أو جناح إصلاحي داخلها، وتبدأ هذه العملية عندما تتغير قناعة النخبة الحاكمة بأن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي اقل من كلفة استمرار النظام القائم وممارساته التسلطية، وتدعم ذلك عوامل موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة وزيادة الاحتقان والرفض الشعبي لها. وغالبا ما تتم عمليات التحول من الأعلى بطريقة تدريجية داخل النظام السياسي، بعيدا عن العنف واستخدام القوة وبشكل سلس نحو الانفتاح السياسي، وتكون هذه التغييرات المرحلية ممهدة لعملية الانتقال الديمقراطي، وتنجح عملية التحول من الأعلى غالبا عندما تكون هذه النخبة تتموقع في مركز قوة أمام القوى التي تدفع نحو عدم التغيير للحفاظ على مصالحها، وتعمل بكل الطرق لعرقلة عملية التغيير نحو النظام الديمقراطي.

2-الانتقال من الأسفل: غالبا ما يأخذ مسارين مختلفين، الأول تقوده قوي المعارضة عن طريق تكثيف الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية من أجل إجبار النظام على فتح المجال للانتقال الديمقراطي مثلما حدث في الفلبين و كوريا الجنوبية والمكسيك. والثاني تقوده قوي المعارضة ولكن نتيجة انهيار النظام أو الإطاحة به بواسطة ثورة أو انتفاضة شعبية، تليها مرحلة وضع أسس نظام ديمقراطي جديد يحل مكان النظام المنهار.

فهذا الشكل من التغيير يقوم على أساس تغير مكان القوة من السلطة إلى المعارضة، فيحدث تصدع النخبة الحاكمة وانهيار للسلطة وغالبا يتخلى الجيش عن مساندتها، وفي المقابل تتقوى المعارضة نتيجة ضعف النظام ونتيجة التأييد الشعبي الكبير لها.[2] خاصة عندما تتوافق

---

[1] عزيزة علوي، "التحولات السياسية في تونس ومصر دراسة مقارنة" ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص ص 39،40.

[2] إبراهيم حسنين توفيق، مرجع سابق ،ص ص 02، 03.

الأحزاب المعارضة في التوجه وتتحالف لإسقاط النخبة الحاكمة، والتوجه نحو تغيير النظام نحو الديمقراطية.

3-الانتقال التفاوضي: يحدث بين النخبة الحاكمة وقوي المعارضة بالجلوس على الطاولة والتفاوض من أجل تغيير شكل النظام، تنتج عملية التفاوض والمساومة أرضية اتفاق أو تعاقد نهائي يرضي الطرفين، وذلك نتيجة توازن نسبي في ميزان القوة بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تسعى إلى الحفاظ على وجودها والاستمرار في السلطة، ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال التنازل والقبول بالانفتاح السياسي والتحول نحو نظام ديمقراطي، ويجد الطرف الثاني المتمثل في المعارضة نفسه غير قادر على إسقاط النظام فيقبل التفاوض ويفرض شروطه من أجل فرض التحول على النخبة الحاكمة، مستفيدا من الدعم الشعبي وحركات الاحتجاج الشعبية، وهذا الشكل من التغيير حدث في العديد من الدول كالسلفادور ونيكاراجوا وبولندا.

4 :الانتقال بدعم خارجي: ويكون بتدخل قوة أو قوى أجنبية في شكل تحالف، وغالبا يتم باستخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام القائم، خاصة في حالة تعنت النظام الحاكم ورفض التغيير الطوعي، مع غياب معارضة قوية أو تيار إصلاحي يجبر النظام على الانصياع لمطالب التغيير، فتلجأ أطراف أجنبية لها مصالح إستراتيجية إلى التدخل العسكري لحماية مصالحها وقيادة عملية التغيير التي قد تنجح في بعض الحالات كالتدخل في ألمانيا واليابان، وقد لا تنجح في حالات كالعراق وأفغانستان وليبيا، فيكون هدف التدخل مزيد من الهيمنة والسيطرة على ثروات هذه الدول، بدواعي التدخل لحماية حقوق الإنسان والحريات غير أن المصالح أساس هذه التدخلات.

ثالثا: آليات الانتقال الديمقراطي

في ظل وجود فواعل متعددة داخلية وخارجية ترتبط بعملية الانتقال الديمقراطي، يثار إشكال أساسي يتمثل في طبيعة الوسائل والآليات التي يتم توظيفها لحصول هذا الانتقال بمختلف أشكاله، ومدى ارتباطها بطرق سلمية أو وجود مخاطر الدخول في أعمال عنف وإكراه للوصول إلى نتيجة الانتقال أو الانحراف والانتكاسة نحو نظام أكثر تسلطية، ومنه فان آليات الانتقال المعروفة هي:

1-آليات الانتقال السلمي: يتحقق بموجبها الانتقال دون اللجوء إلى استخدام القوة والعنف، مثل ما حدث في البرازيل حيث اقتنع النظام الحاكم بضرورة التغيير وطرح مبادرة الانتقال نحو نظام ديمقراطي، وذلك إدراكا منه بضرورة التغيير والتكيف مع التغيرات الجديدة الحاصلة في النظام الدولي، كما قد يكون نتيجة ضغوطات خارجية على النظام القائم فيستجيب لمطالب التغيير الخارجية تفاديا للاحتجاجات الشعبية والعنف، ويعتمد الانتقال بهذا الشكل على مجموعة من الوسائل هي:

- **الإصلاحات الدستورية**: الإصلاحات الدستورية حتمية عند الانتقال الديمقراطي، من أجل تكريس سيادة الشعب صاحب السلطة وضمان حقوقه ببناء نظام ديمقراطي وضبط سلطات ومسؤوليات الحكام، وكذا حقوق وحريات الجماعات والأفراد والفواعل الأخرى كالأحزاب منظمات المجتمع المدني، وتنظيم عمل المؤسسات وعلاقاتها فيما بينها فالانتقال إلى الديمقراطية يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد والذي يتجسد في الدستور، وتختلف نماذج الإصلاحات الدستورية من دولة لأخرى فمنها من أسقطت الدستور القديم بالكامل (نموذج تونس)، ومنها من أجرت عليه تعديلات تتلاءم والمرحلة الجديدة (نموذج الشيلي).

- **العملية الانتخابية**: العملية الانتخابية مرتبطة بالضرورة بالنظام الديمقراطي، فهي وسيلة أساسية لتجسيد الديمقراطية على أرض الواقع، فلا وجود لديمقراطية بدون انتخابات، غير أن الانتخابات وحدها غير كافية، فهي ليست مؤشر نهائي على وجود الديمقراطية دائما، فقد لا تحدث دمقرطة فعلية رغم وجود العملية الانتخابية، إذا لم تتوفر شروط النزاهة والتنافسية والتناوب على السلطة، فيجب احترام قواعد اللعبة السياسية/العملية الديمقراطية والقبول بنتائج الصندوق، وهذا ما يطرح قضية الجهة المكلفة بتنظيم ومراقبة العملية الانتخابية ومدى استقلاليتها وقدرتها على تجسيد شروط الانتخابات النزيهة والشفافة.[1]

- **العدالة الانتقالية**: معظم تجارب الانتقال الديمقراطي عاشت إشكالية العدالة الانتقالية، والتي تتميز عن العدالة الكلاسيكية، وذلك بلجوئها إلى مقاربة سياسية، في مرحلة تاريخية يسقط فيها النظام السابق تماما وتنتصر فيها قوي التغيير أيضا بشكل نهائي، فيكون من الضروري إيجاد حل وسط مرضي لعناصر النظام القديم وقوى التغيير الجديدة، فغالبا يتم تأسيس لجان الحقيقة والقيام بالمصالحة لإيجاد مخرج لهذه المعضلة ومعرفة حقيقة الانتهاكات وتحديد مسؤولية الإطراف، مثلما حدث في جنوب إفريقيا والأرجنتين.

- **التوافق السياسي:** ظهر مفهوم التوافق السياسي كآلية مهمة ومؤثرة في إدارة المراحل الانتقالية، وذلك تمهيدا لوضع أرضية سياسية واجتماعية أكثر استقرارا، حيث تتسم المراحل الانتقالية غالبا بصراعات واختلافات جذرية بين الفواعل السياسية والاجتماعية، فهي مرحلة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث في فترة زمنية واحدة، فهذه المرحلة تتسم بدخول مفاهيم ومعايير قيمية جديدة فكرا وممارسة، من خلال الانفتاح السياسي حقوق الإنسان الحريات وغيرها،

[1] علاء شلبي وآخرون، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 2014 ص ص 44 ، 45.

فغالبا يكون هناك اتفاق عام بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلد بناءا على مخرجات توافقية، ومنه فهو يعبر في جوهره عن تكييف مبدأ الأكثرية والأقلية في مرحلة الانفلات السياسي.

2- آليات الانتقال غير السلمي: قد يكون الانتقال الديمقراطي بأساليب عنيفة، فقد تلجأ النخب إلى اللجوء إلى الانقلابات أو توظيف العنف الجماهيري أو الاستثمار في الثورات والاحتجاجات العنيفة، فعمليات الانقلاب تستهدف الإطاحة الفجائية والسريعة بالنخبة الحاكمة، وغالبا ما تتسم بالعنف واستخدام القوة العسكرية في إطار ضيق، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها مع عمليات اغتيال وتصفية لكوادر في النظام القائم، وغالبا ما تتم بمساعدة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الأجهزة الأمنية، وهي في الغالب لا تستند إلى دعم ومساندة شعبية.[1] هذه الآلية مكلفة وتحمل الكثير من المخاطر على النظام والمعارضة معا، وفي كثير من الحالات تسببت في فشل عملية الانتقال الديمقراطي، وقد يكون أخطر سيناريو فيها حدوث انشقاقات داخل المؤسسة العسكري مثلما حدث في سوريا، أو حدوث الانتكاسة ديمقراطية والعودة إلى نظام عسكري أكثر قمعا مثلما حدث في مصر، أو الوصول إلى حالة تفكك الدولة وظهور الميليشيات المسلحة والانقسامات في المجتمع مثلما حدث في ليبيا.

رابعا: مقاربات تحليلية للانتقال الديمقراطي

1-المقاربة التحديثية: الأصول التاريخية لهذه المقاربة تعود إلى آدم سميث من خلال كتابه: ثروة الأمم حيث ركز فيه على أن الليبرالية السياسية شرط أساسي للأداء الفعال للسوق، والذي يعتبره بدوره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي غير أن التنظير العلمي للتحديثية والذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، يعود إلى أعمال عالم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور ليبست Seymour Libst في مقال نشره سنة 1959 بعنوان:"بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، وناقش أيضا إشكالية العلاقة المفترضة بين طبيعة وشكل النظام السياسي مع التنمية الاقتصادية، من خلال دراسة بعض المؤشرات المرتبطة بالتحديث كدرجة التصنيع والتحول إلى الحياة المدنية ومتوسط الثروة ومستوي التعليم في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية، حيث صنفها إلى نوعين، ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة، وخرج بنتيجة مفادها أن هذه المؤشرات نسبها مرتفعة في الدول الديمقراطية على غيرها من الدول غير الديمقراطية، مما أكد له قوة العلاقة الشرطية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.[2] رغم أن برزورسكي Przeworski

---

[1] يونس مسعودي، مرجع سابق ،ص ص 152، 153.

[2] نادية حملة، "الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية و التحليلية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد7،سبتمبر 2015، ص 377.

يعتقد بأن النمو الاقتصادي لا يؤدي للديمقراطية دائما.[1] فهذه المقاربة تأكد على أن عملية الانتقال الديمقراطي لها متطلبات اقتصادية واجتماعية حتى تنجح، فهناك مجموعة من المؤشرات والمتغيرات التي تنتظم في عملية متصاعدة لتساهم في ولادة الديمقراطية، وأهم هذه المؤشرات مستوى دخل الفرد، نسبة انتشار التعليم ونسبة الأمية، مستوى استخدام وسائل الاتصال الحديثة، مستوى تطور شبكات النقل، وهو ما يعرف بمقتضيات ومستلزمات التحديث.[2] وتشير معظم الدراسات أن عدم نجاح الانتقال الديمقراطي في معظم الدول الإفريقية راجع إلى ضعف التنمية وغياب هذه المؤشرات.[3]

ويركز أنصار هذه المقاربة أيضا على تحليل عوامل نمو هوية وطنية مشتركة في ظل دولة المؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة، مقابل العناصر المؤثرة سلبا على الانسجام والوحدة الوطنية كالإثنية والطائفية والحركات الانفصالية. فنمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية يؤدي إلى إضفاء الشرعية وقبول وجودها، وعدم الخوض في مسألة أحقيتها في ممارسة السلطة، فمسالة الشرعية السياسية وثقافة القبول بها، تساهم في دعم المؤسسات السياسية القائمة.[4] ومنه فان الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية والولاء الوطني أو القومي عناصر أساسية أيضا لنجاح الديمقراطية، وهي تتعاظم بفضل التنمية الاجتماعية والثقافية أيضا خاصة تطور المنظومة التعليمية، لتساهم في النهاية في خلق هوية وطنية مشتركة تساعد على الانسجام المجتمعي والولاء الوطني الذي بدوره يدعم الانتقال الديمقراطي.

2-المقاربة البنيوية: تنطلق هذه المقاربة من دراسة البنية الاجتماعية والنسيج الطبقي في المجتمع والتطور التاريخي لكليهما، ويركزون على العلاقات الداخلية بين البني الاجتماعية وسلطة الدولة، فأنصار هذه المقاربة مهتمون بدراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار وطبقة الفلاحين وطبقة البرجوازية والدولة، وكيف تتأثر هذه العلاقة بديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع. فكل الفاعلين الاجتماعيين ووفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم إستراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، وان توازن القوى في الصراعات الاجتماعية يؤدي إلى ظهور الديمقراطية مع صعود الطبقة الوسطي التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية، ولكن في حالة

---

[1] Robert Bates, Jack Goldstone, Democratic Transitions, Article In SSRN Electronic Journal January 2006, at https://www.researchgate.net/publication/314896481 (24/11/2020)

[2] نادية حملة، مرجع سابق، ص 377.

[3] Shaheen Mozaffar, Democratic Transitions in Africa, Dec-1997, http://vc.bridgew.edu/br_rev/vol16/iss2/6 (24/11/2020)

[4] يوسف الشويري، الشورى والليبرالية في الوطن العربي: آليات الانتقال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص 54.

غياب الطبقة الوسطى في هذا الصراع، واستمرار ملاك الأراضي والفلاحون في تحديد مسار الصراعات الاجتماعية، فإن مؤسسات الدولة تواصل في تركيز نظام حكم غير ديمقراطي.[1] هذه المقاربة تقوم على افتراض رئيس وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.[2]

ابرز منظري هذه المقاربة مور بارينجتون Moor Barington والذي ركز على عملية التفاعل بين أربع عناصر في بنية المجتمع وهي: ملاك الأرض، الفلاحون، البرجوازية، الدولة، وحاول تحليل وتفسير اختلاف المسارات السياسية للديمقراطيات اللبرالية الكبرى، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا، مقابل مسارات نماذج لدول أخرى غير ديمقراطية كروسيا والصين واليابان وألمانيا (سابقا)، خلال عملية التحول التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة في الفترة من القرن السابع عشر إلى القرن العشرون، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية القائمة اليوم في هذه الدول كان نتيجة التفاعل بين هذه البنى الأربع، وذلك في دراسته التي سماها " Social Origins of Dictatorship and Democracy"، وحدد أيضا شروط عامة للتنمية الديمقراطية (تطور حالة توازن بين الدولة والطبقة الارستقراطية المالكة للأرض، التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية، إضعاف ارستقراطية الأرض، الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والارستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين).[3]

3- المقاربة الانتقالية: يعود الفضل في وضع أسس هذه المقاربة للمفكر دانكورت روستو Dankwart Rustow في مقال نشر له بعنوان Transition to Democracy، حيث انتقد فكرة الربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي قدمها ليبست وغيره، فقد كان تركيزه على العوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية، غير أنه لم يبحث في كيفية تحقيق الديمقراطية أولا.[4] وتنطلق المقاربة الانتقالية من افتراض أن المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد من خلال أفعال ومبادرات النخب، فالعامل البشري (النخب) هو أساس هذه المقاربة، وذلك من خلال كيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة، مع إعطاء قيمة لمجموعة من العناصر الأساسية المساعدة في عملية الانتقال الديمقراطي، كالثقافة السياسية والإيمان بالتغيير السلمي وضرورة

---

[1] نفس المرجع، ص ص 55، 56.

[2] سمير كيم، رقية غربي، مرجع سابق.

[3] نادية حملة، مرجع سابق، ص ص 379 – 381.

[4] سمير كيم، رقية غربي، مرجع سابق.

الحفاظ على الوحدة الوطنية، مع التمييز أيضا بين مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية ومرحلة ترسيخ الديمقراطية وتعزيز أسسها.

يعتبر روستو بأن الانتقال الديمقراطي يتأتى عند دخول نظام حكم لدولة ما في أزمة شرعية، مما يؤدي إلى انقسام بين النخب الحاكمة، التي يعتبر أطرافها فاعلين أساسيين في عملية الانتقال الديمقراطي، وغالبا يعبر الانقسام عن فئتين، إحداهما تدفع نحو استمرار النظام القديم (نخب من السلطة)، والثانية تتشبث بظهور ملامح الديمقراطية وتدفع نحو التغيير (نخب من المعارضة).[1] ووفق هذه المقاربة تمر عملية الانتقال إلى الديمقراطية عبر أربع مراحل أساسية هي:

- تحقيق الوحدة الوطنية: من خلال تبلور اتفاق عام حول الهوية الوطنية وإجماع حول الحدود السياسية للوطن.

- التحضير: تتسم بالصراعات الحادة بين نخب الاستمرار (السلطة) نخب التجديد (المعارضة) لفرض مشروعهما، فالديمقراطية تنتج علن علاقات صراعية وليس عن علاقات سلمية.

- القرار: مرحلة القبول بوجود تنوع ضمن الوحدة، وتتم التسوية وتبني قواعد ديمقراطية تمنح للجميع حق المشاركة.

- التعود: مرحلة تعود الأطراف على شروط التسوية والتكيف معها، فتصبح مع مرور الوقت ثقافة اجتماعية.

الخاتمة:

في الأخير يتضح جليا الاختلاف المفاهيمي لظاهرة الانتقال الديمقراطي، وأن مسألة الفصل في ضبط مفهوم موحد وشكل وآلية واحدة للانتقال الديمقراطي غير ممكنة في الوقت الراهن، فالتجارب الديمقراطية عبر العالم لا تزار تفرز في تطورات وحقائق جديدة تضاف الى رصيد تطور الديمقراطية، فرغم تداخل وتقاطع التجارب الديمقراطية في العالم غير أنها تتسم باللا تطابق، وهو ما يؤكد خصوصية التجارب الديمقراطية بحيث تصبح غير قابلة للتصدير بنفس الصيغة لدولة أخرى.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- داهل روبرت، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة: عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات، لبنان، ط2 ،2005.

[1] نادية ابوزاهر، "قراءة في مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي"، متوفر على الرابط http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=114705&r=04.4.2020 تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/19.

- الشويري يوسف، **الشورى والليبرالية في الوطن العربي: آليات الانتقال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

- شلبي علاء وآخرون، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1 ،2014.

- هنتنغتون صمويل، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1993.

- عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، المدى للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2003.

- Abasora Adrian, **Understanding Democratic Transitions** In Project On Democratic Transitions, Foreign Policy Research Institute, July 2015.

- A.Kolodziej Edward, **Security and International Relations**, Cambridge University Press london and New York, 2005.

- Garil Luiss Guido, **Transitions to Democracy – What Theory to Grasp Complexities ?,** Luiss University Press –Pola S.R.L a Socio Unico, 2014.

- Guo Sujian, Stradiotto Gray Alex, **Democratic Transition : Modes and Outcomes**, New York : published by Routledge, 2014.

- Eriksson Johan, **Giampiero Giacomello, International Relations and Security in the Digital Age**, Routledge Taylor and Francis Group, London, 2007.

- Hurrelmann Klaus, Michael Weichert, **Lost in Democratic Transition ? Political Challenges and Perspectives for Young People in South East Europe**, Sarajevo: Friedrich Ebert Stiftung Regional Dialogue SEE, 2015.

- Mainwaring Scott, **Transitions to Democracy and Democratic Consolidation : Theoretical and Comparative Issues**, The Helen Kellogg Institute for International Studies, 1989.

- Sartori Giovanni, **Théorie de la Démocratie**, Traduction de Christiane Hurtig Analyses Politique, Paris.

2- المقالات:

- أزروال يوسف، "الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي:المضمون الأسباب عوامل النجاح والفشل"، **مجلة أفاق علمية**، مجلد 11 عدد 03، 2019.

- نحملة نادية، "الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية و التحليلية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد7،سبتمبر 2015.

3- **الأطروحات والرسائل:**

- ملاح السعيد، **"التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة 2013.

- عبد الرحمان شفيق احمد، "**التحول الديمقراطي في الوطن العربي تونس نموذجا**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الأزهر ، غزة، 2014.

- علوي عزيزة، "**التحولات السياسية في تونس ومصر دراسة مقارنة**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

1- مواقع الأنترنت:

- إبراهيم حسنين توفيق، "**الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ زيارة 2020/11/22 الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013

- أبوزاهر نادية، "**قراءة في مقالة دانكورت روستو التحول الديمقراطي باتجاه نموذج ديناميكي**"، متوفر على الرابط http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=114705&r=04.4.2020 تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/19.

- بشارة عزمي، **"الانتقال الديمقراطي و اشكالياته:دروس نظرية من تجارب عربية"** متوفر على الرابط https://www.dohainstitute.org/ar/ تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/20.

- الكواري علي خليفة، "**الانتقال للديمقراطية في الدول العربية**"، بمتوفر على الرابط http://dr-alkuwari.net/ تاريخ زيارة الموقع: 2020/11/21

- Shaheen Mozaffar, **Democratic Transitions in Africa**, Dec-1997, http://vc.bridgew.edu/br_rev/vol16/iss2/6 (24/11/2020)

- Robert Bates, Jack Goldstone, **Democratic Transitions**, Article In SSRN Electronic Journal January 2006, at https://www.researchgate.net/publication/314896481 (24/11/2020)

العلاقة بين ازمة الشرعية و عملية التحول الديمقراطي

The relationship between the crisis of legitimacy and the process of democratization

ط. د والي فايزة

طالبة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

ملخص:

ستناقش هذه الورقة البحثية مدى تاثير ازمة الشرعية على عملية التحول الديمقراطي ونجاحها وفشلها حيث تعد ازمة الشرعية ووقعها محدد لمسار الدمقرطة وطريقة تعامل الانظمة مع مطالب التغيير وهو الامر الذي تتحكم فيه مدى استبدادية الانظمة لذلك نجد ان هناك تفاوت من نظام الى في التعامل مع ازمة الشرعية عبر اتباع استراتيجيات اخطرها العنف الذي يرتبط الى حد كبير بطريقة المطالبة بالتغيير الجذري عبر الثورة التي تقابها الانظمة الاكثر تسلطا بالعنف ما يؤدي لانهيار الدولة ككيان رمزي بدل انتهاج مسار الدمقرطة لذا تهدف الدراسة إلى ما يلي:

-معرفة مدى تأثير ازمة الشرعية على مسار عملية التحول الديمقراطي ومسارها.

-معرفة تعاطي الانظمة التسلطية مع مطالب التغيير التي تتعز بنضوب شرعية تلك الانظمة

الكلمات المفتاحية: ازمة الشرعية، التحول الديمقراطي، الديمقراطية، الانظمة السياسية

Abstract:

The paper will discuss how the crisis of legitimacy affects the democratic transition process, its success and its failure, as the crisis of legitimacy, its impact is specific to the path of democratization and the way the regimes deal with the demands of change, which is controlled by the extent of the tyranny of regimes, so we find that there is a disparity from system to system in dealing with the crisis of legitimacy through The most important strategies are violence, which is largely related to the way of demanding radical change through revolution, which is experienced by the most violent regimes, leading to the collapse of the state as a symbolic entity rather than following the path of democratization, so the study aims at following

– know how a crisis has affected Legitimacy on the path and path of democratic transformation

– knowledge of the handling of authoritarian regimes with demands for change that are based on the depletion of their legitimacy

Key words: Crisis of legitimacy, democratic transition, democracy, political systems

مقدمة

تتعدد مبررات التحول نحو النظم الديمقراطية المتمثلة عموما بعوال داخلية وعوامل خارجية ومن بين اهم العوامل التي من شأنها ان تكون سبب ودافع مساهم وعامل يظهر مدى ضرورة وإلزامية الشروع بعملية التحول الديمقراطي نضوب شرعية الانظمة السياسية او ازمة الشرعية التي تعاني منها بعض دول العالم التي تتميز انظمتها بالاستبداد من جهة وسوء تسيير وادارة وتوزيع الموارد من جهة وكذا تدني مستوى الخدمات المقدمة وهو ما ادى الى وعدم الرضا عن ممارسات الانظمة السياسية وآدائه هذا مايفرض طرح مطالب تحمل مضامين متعلقة بالتحول الديمقراطي وتتفاوت اساليب تعامل الانظمة مع هذه المطالب حسب خصوصية كل نظام ،

وتعد أزمة الشرعية وثيقة الصلة بالقضايا المتعلقة ببناء الدولة و اشكالات التحول الاجتماعي و التطور الاقتصادي وقضايا الديمقراطية، وبالتالي فهي دافع ومؤثر في عملية التحول الديمقراطي من هذا المنطلق جاءت دراستنا لمعالجة الاشكال التالي الى مدى تؤثر ازمة الشرعية ونضوبها في عملية التحول الديمقراطي ومآلاته؟

وتتفرع الاشكالية البحثية الاسئلة البحثية التالية

- مفهوم عملية التحول الديمقراطي ومتطلباته
- هل تعتبر ازمة الشرعية مدخل لتفسير دوافع التحول الديمقراطي
- مامدى تأثير ازمة شرعية الانظمة السياسية على عملية التحول الديمقراطي

وستتم الاجابة عن اسئلة الدراسة من خلال الفرضية التالية:

ان هناك علاقة ارتباطية بين ازمة الشرعية والتحول الديمقراطي، فأزمة الشرعية التي تمس الانظمة مسبب أساسي لمطالب التحول الديمقراطي التي يختلف التعامل معها من نظام لآخر.

وسيتم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور اساسية هي:

1- **مفهوم عملية التحول الديمقراطي ومتطلباته**
2- **مفهوم ازمة الشرعية واسبابها**
3- **ازمة الشرعية وعملية التحول الديمقراطي**

اولا: مفهوم عملية التحول الديمقراطي و متطلباته

1-تعريف التحول الديمقراطي

يشير التحول الديمقراطي بشكل عام الى عملية الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي الى حكم ديمقراطي له من المؤشرات ما يدل عليها كالمشاركة السياسية، الانتخابات النزيهة ، الشفافية ...الخ

وتميز هدى متيكس بين مفهوم التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي، حيث تعتب الانتقال مرحلة من التحول الديمقراطي وقد تتعرض فيها العملية الى انتكاسات و تحديات.

وترى سيليبا سارسا عملية التحول الديمقراطي تساهم بها ثلاث اقطاب تتمثل في النظام و المعارضة الداخلية و القوى القوى الخارجية ولكل منهم دوافعه فيحاول كل طرف اضعاف الاطراف الاخرى لتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف القادر على التغيير في هذا الصراع . ويعرفه برهان غليون بانها عملية القبول بالتعددية و احترام الآخر و القبول بالعدالة وضمان الحقوق و الواجبات المتساوية و العمل بدولة القانون و الانبتعاد عن الاضطهاد [1].

فعملية التحول الديمقراطي هي عملية تفكك للنظام الاستبدادي وإحلال محله نظام ديمقراطي جديد فتشمل العملية عناصر النظام السياسي (الدستورو القانون، المؤسسات، العملية السياسية) وتشهد مساومات وتفاوض بين القوى داخل الدولة . ويتجه كل من مايكل وكاثرين و امشي بأنه قفزة نوعية نحو مستويات من الديمقراطية إما من نظام استبدادي الى نظام انتخاب ديمقراطي او من نظام شبه استبدادي الى نظام أكثر ديمقراطية[2].

2- المداخل التفسيرية للتحول الديمقراطي

– المدخل التحديثي: يؤكد هذا المدخل على ان التنمية الاقتصادية من ضمن متطلبات وشروط التحول الديمقراطي وهذا لكي تحضى الممارسات السياسية بالشرعية وتتجنب العلاقة الصراعية بين الدولة و المجتمع ، وهو ما يعمل على استنهاض واستنبات الولاء الوطني و وتعزيز ثقافة القبول بالمؤسسات السياسية و شرعيتها وهو ما يحد من اي تهديد او انقسام مجتمعي وعليه يسعى المدخل للتنويه بضرورة اعتماد آليات من شأنها بدعم المؤسسات السياسية الى من يعزز من عملية التحول الديمقراطي وتحد من الاستبداد.[3]

– المدخل الإنتقالي : هذا المقترب هو نتيجة وخلاصة لتراكم تاريخي للوصول الى عملية التحول الديمقراطي ليتوصل الى انها عملية لها مرحل تمر بها وهي :

1- الوحدة الوطنية

---

[1] زياد جهاد أحمد ،العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ،**مجلة مداد للآداب** ، العدد 14، ص 575

[2] علي مصباح محمد الوحيشي ، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي ، **مجلة كلية الاقتصاد و البحوث العلمية** ، جامعة الزاوية، المجلد 01، العدد 02، اكتوبر 2015،ص 51

[3] نبيل سعداوي ،**العنف السياسي وانعكاساته على المنطقة العربية** ، مركز الكتاب الأكاديمي 2018، ص ص132-134

2- المرحلة التحضيرية : وهي تبدأ انطلاقا من حدوث أزمة في النظام و يحدث بها صراع بين النخب الحاكمة و المعارضة

3- مرحلة اتخاذ القرار : هي اللحظة الحاسمة التي يتم فيها التوصل لمستويات من الاتفاق حول قواعد العملية السياسية

4- مرحلة التعود: هي مرحلة يتم الاقتناع و التعود على قواعد العملية السياسية و الخضوع لها ومدى جدواها

- مدخل الثقافة السياسية : يهتم هذا المدخل بالعامل الثقافي الذي يعد بمثابة محدد لمسار عملية التحول الديمقراطي عب سلوك المواطنين و الزعماء اثناء قيام بالفعل السياسي وخلال استجابتهم للاحداث السياسية ، و الميول و نزعة النظام للعملية السياسية عامة و التي تمثل الخطوط العريضة الاساسية العريضة لتفسير الافعال السياسية الآنية و المستقبلية .[1]

3- انماط التحول الديمقراطي

- التحول من الأعلى: وينم على أن عملية التحول الديمقراطي تصدر من طرف النخبة الحاكمة عبر انتهاج اصلاحات وسياسات التي تؤدي الى تحول في ممارسات النظام من الاستبداد الى الديمقراطية وهذا راجع الى تراجع رضا الشعب عن \ادائها و ترجيح كفة المعارضة على حساب النظام الذي يعد المحدد لهذه العملية

- نمط الاحلال التحولي: وهو نمط تتم العملية بتنسيق بين النخب الحاكمة و قوى اجتماعية للتخلي عن الممارسات الغير ديمقراطية وإقامة نظام ديمقراطي وهذا إنخراط النظام الحاكم في حوار مستمر القوى السياسية المختلفة وذلك رغبة في التوصل الى ثقافة وعهد تؤمن مصالح كل القوى الفاعلة السياسية للوصول إلى نظام ديمقراطي

- نمط التحول الإحلالي : وهو النمط الأكثر عنفًا حيث يأتي في خضم احداث الصراع ومظاهرات شعبية مطالبة باصلاحات بالتزامن مع ضعف القيادات القائمة على النظام بمواجهة المعارضة بالقدر الذي يسمح للقوى المعارضة بالإطاحة بالنظام القائم ، وحسب عدة دراسات فإن هذا النمط له احتمالات ضئيلة في التوصل لعملية ديمقراطية مستقرة.

- نمط التدخل الخارجي: حيث يكون العامل و الدافع الرئيسي بإيعاز وضغط خارجي او تدخل عسكري اة عبر مؤسسات ومنظمات دولية اقتصادية كصندوق النقد الدول و البنك العالمي

[1] يوسف مسعودي ، التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد مارس 2014، ص ص 145-155

للإنشاء و التعمير ...الخ من عمليات اقتصادية قروض او ديون وما الى ذلك .وبالتالي يصبح العامل الخارجي المؤثر في قرار عملية التحول الديمقراطي لبعض النظم التسلطية .[1]

ثانيا : المقصود بأزمة الشرعية

ان الاشياء تعرف في اغلب الاحيان باضدادها لذا وجب قبل توضيح المقصود بازمة الشرعية معرفة ما المقصود بالشرعية اولا

المقصود بالشرعية : والشرعية التي نقصدها بدراستنا الشرعية السياسية والمتعلقة أساسا بالنظام ومؤسساته و ادائه النظام وكذا موقف الشعب منه، فالشرعية هي مقدار رضا الشعوب آداء نظامها السياسي وهو ما يضفي البعد السياسي لمفهوم الشرعية المتعلقة بمسألة القبول و الرضا بين الحاكم و المحكوم ، وبهذا عند الاقدام على الإجراءات و الأوامر وقرارات تكون محل قبول لدى المواطنين وملتزمين بها ويعبر المواطن ذلك التقيد بها واجب وبالتالي هي معطى قيمي اخلاقي[2]، زيادة على البعد القيمي فالشرعية لها معطى وبعدا قانوني حيث ترتبط السلطة التي تستمد وجودها من قواعد محدد من الدستور و النظام القاني وبالتالي ان غابت مبرارات واطر وجودها تسقط شرعيتها .[3]

وبالتالي نجد الشرعية مؤسسات الدولة ، شرعية التمثيل ... وبالتالي ان غابت الشرعية عن النظام فانها ستسقط الشرعية على المؤسسات و كذا تغيب الشرعية التمثيلية.

وقد اثارت الشرعية عدة فلاسفة ومفكرين كابن خلدون الذي ربطها بالطاعة ويعتبر ان الحاكم له من الصلاحيات ما يمكنه من النهي و الامر بالبلاد لذي تطيعه الشعوب[4] .

يعتبر ماكس فيبر من ابرز الفقهاء في ظاهرة وموضوع الشرعية حيث ينطلق من معيار رضا المواطنين على النظام فكلما كان المواطنون يشعرون بالرضا فالنظام يستحق التأييد ومنه يضفون عنه الشرعية التي يحتاجها اي نظام سياسي لممارسة سياساته[5]، فهو يرى ان النظام الحاكم يكون

---

[1] إيمان احمد ، النظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي ،ج04،دراسات سياسية ،المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية 20مارس2016،ص4-5

[2] بومعراف بلخير ، الشباب و إشكالية الشرعية في الوطن العربي ، **مجلة آفاق فكرية** ، المجلد 03، العدد 07، 2017،ص 15

[3] موسوعة عبد الوهاب الكيلاني ص451

[44] المرجع نفسه

[5] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و اشكاليات**، ديوان المطبوعات الجامعية ن2011، لجزائر ،ص92

شرعيا وصالحا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بالرضا على هذا النظام وهو ما يؤدي لحالة من الاستقرار و علاقة ثقة بين الحاكم و المحكوم[1].

ويستمد النظام لسياسي شرعيته حسب ماكس فيبر من المصادر التالية :

المصدر التقليدي : يقصد التقاليد و الأعراف و العقائد و العشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق الرضا ، وهو نمط له طابع استبدادي حيث ان الاجراءات و الاوامر ما هي سوى رغبات القيادة و الحاكم.

المصدر الكاريزمي او الشخصية الكاريزمية: وتندرج ضمنها النمط الابوي في الحكم او النمط الرعوي القبلي او النمط الاقطاعي الذي ساد في اوروبا مع انتشا نظرية الحق الإلهي

المصدر العقلاني او السلطة العقلانية القانونية :وهي التي من شأنها ان تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه و انتقال السلطة وتداولها على المناصب وممارستها أي تشمل مجموعة المؤسسات و القواعد التي تتحكم في سير العملية[2].

انطلاقا مما سبق فان ازمة الشرعية انهيار الثقة بين الحاكم و المحكوم ينتج بوادر لعدم رضا على اي اجراءات تصدر عن نظام سياسي ولا تحضى باجماع حولها وعدم رضا المواطنين ايضا نتيجة فشل وانهيار قدرات و آداء النظام السياسي .

فازمة الشرعية هي انهيار بالبناء الدستوري و في آداء النظام السياسي وحسب عبد الحليم الزيات فهي ترتبط بقدرات وأداء النظام السياسي من جهة وتقييم المواطنين للسلطة ومخرجاتها[3].

ويرى لوسيان باي أنها انهيار يمس الإطار الدستوري و الآداء الحكومي الناجم عن تغيير يمس القواعد الاساسية لنظام الحكم وتعتبر مصدر سلطة النظام ،او المساس بالقيم التي من المفترض التي يحميها و يمثلها النظام[4].

ويمكن حصر اهم أسباب فقدان الشرعية في[5]:

- انهيار فعالية النظام السياسي
- طبيعة الأبنية الدستورية المؤسسية

---

[1] حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية –الواقع و المأمول – ، **مجلة البحوث السياسية و الإدارية**، العدد 11،جامعة الجلفة ، 2017،ص173

[2] المرجع نفسه

[3] السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية البنية و الأهداف**، دار المعرفة الجامعية ،ج،2002 ، ص2.

[4] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية**، دار الجامعة الجديدة ،2000، الإسكندرية، ص 148

[5] حسين عبد القادر ، المرجع سابق ،ص178

- الفساد السياسي و الإداري
- قصور وفجوات ونقصان في عملية بنا الدولة
- انعدام التوازن بين متطلبات الديمقراطية و التنمية الإقتصادية

ثالثا : أزمة الشرعية و التحول الديمقراطي

يعد العامل الإقتصادي بابعاده الاجتماعية المؤثرة على حياة المواطنين بشكل مباشر من الدوافع المؤدية لنضوب شرعيه النظام السياسي ، فالشرعية تكتسب بشكل عام من كفاءة النظام السياسي في السياسة العامة وبالتالي فشله يؤدي الى التشكيك بقدراته واحقيته بالاستمرارية، فذلك الفشل يكون قد ولد انعدام المساوات في توزيع الثروات والى فجوة وفروقات اقتصادية و اجتماعية وبهذا الصدد تتصدع هيبة الحكم واصبح من الضروري تغييره.[1] فهي اذن حصيلة لازمات التنمية التي يعاني منها النظام السياسي حيث تؤدي لرفض الانصياع للنخبة الحاكمة وبما ان للشرعية بعد مؤسسي وقانوني فمؤسسات لدولة ستفقد شرعيتهاوبالتالي ذوبان شرعية المؤسسات الدولة وجهازها القانوني وحتى الرمزي، فالنزعة التسلطية لبعض الانظمة وممارساته الاقتصادية و السياسية ادت للتزايد المطالبة بالتغيير.[2] في هذه الحالة سيبحث النظام عن الشرعية و يبحث المواطنون عن المشروعية .

إن إنهيار الشرعية في ظل نظم تسلطية لن تؤدي بالضرورة لانصياعها والقيام بإجراءات تسهم في عملية التحول الديمقراطي التي تترجم في عدة مؤشرات كا النظم الانتخابية وقانون الانتخابات التعددية السياسية و المشاركة السياسية والشفافية والفصل بين السلطات و التداول السلمي ...الخ من مؤشرات الديمقراطية . وعليه لا يمكن الجزم ان انهيار الشرعية يؤدي لانهيار النظام بل ستبر تحديات على مستوى مؤسسات الدولة وتحديات تهدد هيبة الدولة وانهيارها ككيان رمزي[3].

ان فقدان النظام السياسي لشرعيته هو فقدان لمبررات وجوده وفي ظل تآكل شرعيته وعليه يتخذ عدة استراتيجياتو خيارات لاسترجاعها او عرقلة التغيير في اطار بحثه عن مبررات شرعيته

---

[1] زياد جهاد أحمد ، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ، **مجلة مداد الاداب** ،العدد14،ص 581

[2] يوسف ازرول ،الانتقال الديمقراطي لدول الربيع العربي المضمون و الأسباب وعوامل النجاح الفشل ، **مجلة آفاق علمية** ،العدد03، المجلد 11،2019،ص255

[3] إيمان أحمد ، قراءة نظرية للديمقراطية و التحول الديمقراطي ج02،**دراسات سياسية** ،المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ،25مارس 2016،ص07

فيرفض فكرة ضعفها المتزايد كما يمكن ان ينتهج اساليب الإكراه والقمع او حتى استدعاء العامل الخارجي كما يمكن ان يحاول اتخاذ اجراءات نحو الاصلاح السياسي نحو الدمقراطة.[1]

وفي اغلب الاحيان تنتهج النظم التسلطية للمنحى العنفي بدل عقلنه الموترشيدها خاصة اذا عند وصول الحد الى تتم المطالبة بالتغيير عبر مظاهرات او ثورات فيتم التوجه لحصر الولاء الوطني في الولاء للنظام فيتم تخوين كل من يعارض وهو الواقع التي فرضته طريقة المطالبة بالديمقراطية عبر الثورة وازالة النظام التسلطي وتفكيكه بالتغيير الجذري والقوة لتكون نتيجة ذلك ليس ضمان التحول الديمقراطي بقدر ما هو عنف متبادل.[2]

الخاتمة

ختاما يمكن القول ان نضوب الشرعية لدى النظم التسلطية بقدر ماهي واعز لاتخاذ خطوات نحو التحول الديمقراطي بقدر ما هي محدد للتعامل مع مطالب التغيير حيث تعد طرقة التعامل مع هذه الازمة محدد لنجاح او إخفاق التحول الديمقراطي وهذا يعتمد على طريقة المطالبة بالتغيير وقدرة النظام التسلطي على الاستجابة ، وفي حالة ما تم تعنت فإن بذلك يمكن ان يؤدي بالدولة بشكل عام الى خطر الانهيار وان كلما فقد النظام مبررات شرعيته زاد تعنته عن الاتجاه نحو الدمقرطةومنه فكلما زادت شدة ازمة الشرعية كان تعامل النظام اكثر عنفية ومن خلال كل ما سبق نستنتج ما يلي:

- ان الانظمة التسلطية عندما تسقط شرعيتها تحاول البحث عن مبررات شرعيتها بشتى الاستراتيجيات.
- ان ازمة الشرعية تتفاوت اثارها من نظلم الى آخر ويتلف التعامل معا من نظام لآخر حيت هناك من تستعيد شرعيتها بالاتجاه نحو تحول ديمقراطي
- ان ازمة الشرعية وتعاطي الانظمة مع مطالب التحول الديمقراطي قد يؤدي الى انتكاسة في مسار عملية التحول الديمقراطي
- ان طريقة تعامل المواطنين مع ازمة الشرعية على مستوى النظام زمحاولة تغيير النظام بالعنف و التغير الجذري قد يقابلة عنف مضاد وبالتالي يصبح هناك عنف متبادل
- ان ازمة الشرعية هي دافع ومحدد في مسار عملية التحول الديمقراطي
- ان عند ازدياد وقع وشدة ازمة شرعية النظام السياسي يتجه المواطنون للمطالبة بالتغيير الجذري عبر الثورة

[1] سوسن زغلول ، دور النخبة في إدارة التحول الديقراطي في تونس ،2011-2016، المركز الديمقراطي ،27يونيو 2016

[2] زياد جهاد احمد، المرجع سابق ،ص581

- ان تفاوت نسبة تسلط الانظمة ثؤثر في طريقة تعامله مع مطالب تغييره او الاتجاه نحو الاصلاحات

- ان النظام شديد التسلط يصعب تغييره ولا يتقبل انعدام شرعيته وبالتالي اي محاولة للتغيير ستقابل بالقمع او الاكراه او العنف.

قائمة المراجع :

-أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2000.

-إيمان احمد، النظرية الديمقراطية و التحول الديمقراطي،ج04، **دراسات سياسية**، **المعهد** المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 20مارس2016.

-إيمان أحمد، قراءة نظرية للديمقراطية والتحول الديمقراطي، ج02، **دراسات سياسية**، **المعهد** المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 25مارس 2016.

-بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2011.

-بومعراف بلخير، الشباب و إشكالية الشرعية في الوطن العربي، **مجلة آفاق فكرية**، المجلد 03، العدد 07، 2017.

-حسين عبد القادر، الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية –الواقع والمأمول–، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 11،جامعة الجلفة، 2017.

-زياد جهاد أحمد ،العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ،**مجلة مداد للآداب**، العدد 14.

-سوسن زغلول، دور النخبة في إدارة التحول الديقراطي في تونس2011-2016، المركز الديمقراطي،27يونيو 2016.

-السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية البنية والأهداف، دار المعرفة الجامعية،ج 2002،2

-علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، **مجلة كلية الاقتصاد والبحوث العلمية**، جامعة الزاوية، المجلد 01، العدد 02، اكتوبر 2015.

-نبيل سعداوي، **العنف السياسي وانعكاساته على المنطقة العربية**، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.

-يوسف ازرول، الانتقال الديمقراطي لدول الربيع العربي المضمون و الأسباب وعوامل النجاح الفشل ، **مجلة آفاق علمية** ،العدد03، المجلد2019،11.

- يوسف مسعودي، التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد مارس 2014.

العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

Factors affecting democratic transition

ط. د بوعلام آمنة ،

طالبة دكتوراه بجامعة مستغانم _ الجزائر.

أ. د ساجي علام

برفسور بجامعة مستغانم _ الجزائر.

ملخص:

إن التحول الديمقراطي باعتباره غير محدد النمط أو الشكل، بحيث تأخذ كل حالة طابعا إيديولوجيا خاصا يرتبط بطبيعة كل مجتمع وتركيبته الاجتماعية والسياسية والثقافية، إلا أن له مجموعة من الملامح العامة التي يمكن أن تنتج حالة الديمقراطية، هذه الأخيرة هي الأخرى ليست نمطا جاهزا ومعدا سلفا لاستخدامه بسهولة متى قرر الحاكم أو الشعب ذلك، بل إنها نتاج عملية تراكمية لمجموعة من العوامل والمؤثرات التي تتكاتف فيما بينها وتتداخل محدثة نقلة سريعة في عملية التحول الديمقراطي.

الكلمات مفتاحية: الديمقراطية_ التحول الديمقراطي_ العوامل المؤثرة_ العوامل الداخلية _ العوامل الخارجية.

Abstract:

The democratization as an indefinite pattern or form, So that each case takes on a special ideological character related to the nature of each society and its social, political and cultural composition, However, it has a set of general features that can produce a state of democracy, The latter is also not a ready and prepared pattern for easy use whenever the ruler or the people decide that, Rather, it is the product of a cumulative process of a set of factors and influences that come together and create a rapid transformation in the process of democratization.

Keywords: democracy, democratic transformation, influencing factors, internal factors, external factors.

مقدمـة:

في وقت أصبح الجنوح نحو الديمقراطية مطلبا ملحا يفرضه واقع العلاقات الدولية، واستجابة بديهية للتحولات الكبيرة التي عرفها العالم خاصة منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وظهور كيانات سياسية جعلت من الديمقراطية مسلكا ومطلبا وروجت لها بمختلف الآليات الممكنة باعتبارها الحل الأمثل والمعبر الوحيد للوصول إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي؛ وبالتالي تحقيق النهضة المنشودة للدولة التي تتبناها على مختلف الأصعدة واللحاق بالركب، إلى تحقيق السلام الداخلي والعالمي إيمانا منها أن الاستبداد بالرأي واحتكار السلطة وإلغاء دور الآخر سواء كان شعبا عاديا أو

معارضة هي من أهم العوامل التي أدت وتؤدي إلى زعزعة استقرار الدول وبالتالي التأثير سلبا على العالم اجمع، هذه الديمقراطية التي لا يمكن تحقيقها أو الوصول إليها مباشرة بمجرد تبنيها، بل يتعين لبلوغها ضرورة المرور بعدة مراحل، ابتداء بمرحلة التحول الديمقراطي، هذا التحول باعتباره عملية معقدة تكون نتاج تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، هذه العوامل التي تختلف درجة تأثيرها في النزوح نحو تبني الخيار الديمقراطي تبعا لخصوصية المجتمع محل التحول.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في ضرورة تحديد العوامل التي من شأنها أن تساهم في تبني الخيار الديمقراطي، بالنظر لما تشهده دول العالم الثالث وفي مقدمتها الدول العربية خلال الفترة الأخيرة من محاولات للنزوح الديمقراطي، الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث في مختلف العوامل التي يمكن أن تكون قد ساهمت في هذا التحول.

الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول مفهوم التحول الديمقراطي؟ وما هي العوامل المؤثرة في هذه العملية؟

وفي معرض بحثنا هذا اعتمدنا في الإجابة على إشكالية الدراسة، على كل من المنهج التحليلي الوصفي في تحليل ووصف خصائص وآليات ومؤشرات وعوامل التحول الديمقراطي، والمنهج التاريخي لاستشهادنا ببعض الأمثلة عن التحول الديمقراطي التي سبق وشهدها العالم.

وفي سبيل الإجابة عن إشكالية الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها، ارتأينا **تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين**، أين تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم التحول الديمقراطي، ثم إلى مختلف العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي كمبحث ثاني.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

بعيدا عن مختلف المقاربات التي ساقها فقهاء السياسيون لفهم ظاهرة التحول الديمقراطي، سنحاول فيما يلي الوقوف على مفهومه من خلال التطرق لبعض النقاط التي ستشكل لنا في مجموعها مدخلا مبسطا لفهم هذه العملية.

المطلب الأول: التحول الديمقراطي تعريفه، خصائصه ومؤشراته

للوقوف أكثر على عملية التحول الديمقراطي، سنتطرق إلى تعريفها وتمييزها عن ما يشابهها كفرع أول، ثم خصائصها كفرع ثاني، فمؤشراتها كفرع ثالث. وذلك تباعا فيما يلي.

الفرع الأول: تعريف التحول الديمقراطي وتمييزه عن ما يشابهه

لما كان التعريف هو مفتاح الفهم الحقيقي لأي ظاهرة، ومن هذا المنطلق وفي سبيل الإحاطة أكثر بعملية التحول الديمقراطي سنحاول أن نعرج على مختلف التعريفات التي ساقها الفقهاء لها ولمختلف المصطلحات المشابهة لها .

فلفظ التحول **لغة** يعني التغير والنقل، ويقال حول الشيء بمعنى غيره أو نقله من مكانه، وبالتالي فإنها تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى.

وبالتالي فإن التحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية يعبر عن "المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي"[1].

وعليه وجب علينا وقبل كل شيء ضبط **تعريف الديمقراطية**، وإن كان لم يتم إلى حد الآن الاتفاق على تعريف موحد لها، إلا أن الاتجاه المعاصر يأخذ بالشق الإجرائي لها، حيث أنه وفي هذا السياق يعرفها **جوزيف شومبتير** بأنها" اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات"[2]، لتجمع بعض التعاريف المعاصرة بأنها عبارة عن منهج أو آلية وعملية لا تهدف إلى حكم الشعب بالشعب مادام أن ذلك غير ممكن تحققه حتى في تلك الدول التي استقرت بها نظم ديمقراطية، لكنها تمكن على الأقل من تحقيق حكم الأكثرية الذي يضمن مشاركة أفراد الجماعة السياسية في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة المرتبط بناؤها في المقام الأول بالعوامل الداخلية وفكرة الإصلاح السياسي[3].

وبالتالي فإن الديمقراطية المكتملة تعبر عن نظام سياسي مبني على أربعة أركان أساسية هي: **حرية الرأي_حرية التنظيم_استقلال القضاء_التداول على السلطة**، وإن استقرار العمل بهذا النظام يتطلب وجود قناعات وإيمان راسخ به لدى مختلف التيارات والقوى الفاعلة إلى جانب المواطنين، مما يعني إمكانية الارتقاء بالممارسة الديمقراطية عبر مرحلة تحول ديمقراطي طويلة وشاقة يمكن بعدها الوصول إلى ترسيخ الديمقراطية [4].

إن **الانتقال الديمقراطي** باعتباره المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وبالتالي فإنه يمثل تلك المرحلة التي تبدأ بعد انهيار النظام التسلطي وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي

---

[1] _ أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، المحور الثورات والانتفاضات، الحوار المتمدن، العدد 4564، 2014/09/04، الموقع الإلكتروني: www.m.ahewar.org، تاريخ الاطلاع: 2020/03/28، 11:00.

[2] _ صامويل هانجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،جامعة أوكلاهوما، لندن، 1991، ترجمة عبد الوهاب علوب، الطبعة الأولى، دار سعاد الصباح، الكويت والقاهرة،1993، الصفحة. الصفحة. 64،65.

[3] _ رزيق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، الصفحة 16.

[4] _ المرجع نفسه، الصفحة 18.

الجديد بمؤسساته وضماناته المتعارف عليها[1] ، دون أن تكون هي المحدد دائما لشكل نظام الحكم، حيث يتخذ الانتقال الديمقراطي عدة أشكال، إما أن يكون انتقالا عن طريق الانتخابات نزيهة، أو عبر إصلاحات اقتصادية أو غيرها من الآليات[2]، أما التحول الديمقراطي فهو المرحلة التالية على الانتقال الديمقراطي وهي عملية ممتدة ربما تشمل عمليات مرتدة مثلما حدث في بعض الدول.

أما **ترسيخ الديمقراطية** فهي العملية التالية للتحول الديمقراطي والتي يتم خلالها العمل على تطوير النظام الديمقراطي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيزه حتى يتحول إلى نظام سياسي مستقر وقادر على الاستمرار ويجسد بشكل واقعي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وأولوياتها [3].

وعليه يمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه : " هو مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم اتخاذها بهدف التحول من نظام حكم غير ديمقراطي تسلطي إلى آخر ديمقراطي تشاركي تتوازن فيه القوة بين مختلف الفواعل في الدولة الرسمية وغير الرسمية ".

الفرع الثاني: خصائص التحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي باعتباره تجربة فردية تختلف مسبباته باختلاف النظام السياسي القائم، فإنه يتميز بجملة من الخصائص أهمها:

1_ أنه عملية معقدة للغاية يتم من خلالها التأثير على أبجديات ممارسة السلطة السياسية.

2_ أن فترة التحول الديمقراطي يكتنفها الغموض بحيث لا يمكن التنبؤ بمدى نجاحها من فشله، حتى وإن كان هذا التحول نتيجة لاتفاق مسبق، إلا أن العمليات التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة منه ترزح تحت مجموعة من المتغيرات منها مستوى الاستقرار الحكومي، والجمود في اتخاذ القرار، وظهور احتجاجات عنيفة وحروب.

3_ اتساع نطاق المشاورات والاتصالات بين أجهزة النظام الاستبدادي.

4_ اختلاف أنماط التحول السياسي الذي تشهده الأنظمة المستبدة[4].

5_ أن عملية التحول الديمقراطي لا تخلوا من خطر الارتداد إلى النظام السلطوي[5].

---

[1] _ هاني سليمان، العلاقات المدنية_العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، الطبعة 01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، تموز/يوليو 2015، الصفحة 32.

[2] _ يونس مسعودي، التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد01، العدد 01، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014/03/05، الصفحة 149.

[3] _ هاني سليمان، المرجع السابق، الصفحة 32.

[4] _ إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول، تركيا، 28 فبراير 2016، الصفحة 07.

[5] _ نور الدين دخان، العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية " دراسة الحالة المصرية في ظل الحراك الشعبي "، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، الصفحة 89.

الفرع الثالث: مؤشرات التحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي باعتباره عملية تراكمية يتشارك في إنجاحها مجموعة من العناصر المتكاملة والمتداخلة، فإن تحققه على إطلاقه في نظام معين يترجمه توافر مجموعة من المؤشرات الشاملة، ومنها:

1_ تحديد أبجديات النظام السياسي الجديد بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين، وإصدار دستور جديد يلبي طموحات كل فئات وشرائح المجتمع[1].

2_ إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة.

3_ تشكيل حكومة قوية تكون على مستوى الرهانات والتحديات التي تفرضها أبجديات المرحلة الجديدة، وقادرة على ترسيخ أهداف التحول الديمقراطي.

4_ تكريس ثقافة سياسية حقيقية قائمة على احترام حقوق الإنسان، بما فيها احترام حرية التعبير والإعلام، حرية التظاهر، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون.

5_ بناء مجتمع مدني قوي، وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون[2].

المطلب الثاني: آليات التحول الديمقراطي

يختلف النمط الذي يتم به التحول الديمقراطي باختلاف الدول وطبيعة الأنظمة السياسية القائمة فيها، إلا أنه لا يخرج عن نوعين، حيث إنه إما أن يكون سلميا أو عنيفا.

الفرع الأول: الآليات السلمية:

إن التحول الديمقراطي في هذه الحالة يتم دون اللجوء إلى العنف والإكراه المادي، ويكون ذلك إما من **الأعلى** من طرف السلطة الحاكمة لوعيها بضرورة التغيير كمطلب يفرضه واقع الحال أو بضغط من قوى المعارضة الديمقراطية، أو يأتي من **الأسفل** نتيجة ضغط شعبي باستعمال وسائل لا تصل إلى حد استعمال القوة كالإضراب والمظاهرات السلمية وغيرها[3]، والتي تأخذ شكل ثورة سلمية، هذه الثورات التي كانت نتاج تطور الوعي ونبذ العنف، لتعتمد في تحقيق هدفها السياسي بالتغيير من

---

[1] _ خيري أبو العزايم فرجاني، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري، الصفحة 65، الموقع الإلكتروني: www.academia.edu ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25، 18:00.

[2] _ علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد 01، العدد 02، جامعة الزاوية، ليبيا، أكتوبر 2015، الصفحة 61.

[3] _ يونس مسعودي، المرجع السابق، الصفحة 151.

خلال التعبئة الشعبية، باستقطاب تأييد أكبر شريحة من المجتمع في مظاهرات سلمية، تكون فيها الشعارات واللافتات والهتافات ضد السلطة القائمة هي السلاح الوحيد للإطاحة بها[1].

هذه السلمية التي لا تعني الغياب الكلي للعنف، حيث شهدت معظم هذه الثورات درجات متفاوتة من العنف والتي يعد أبرز مثال لها ما استطاعت الثورات الملونة من تحقيقه بعد الحرب الباردة في شرق أوروبا، كجورجيا 2003 وأوكرانيا 2004[2].

الفرع الثاني: الآليات غير السلمية

إن التحول الديمقراطي إذا لم يتم بالطريقة السلمية، فإنه سيأخذ المنحى المناقض مباشرة، أين يتم بطريقة عنيفة، هذا العنف الذي بدوره يتخذ شاكلتين:

حيث أنه إما يكون **بين أفراد السلطة الحاكمة أنفسهم**، أين يتم تغيير نظام الحكم عن طريق القيام بانقلاب، هذا الأخير الذي هو عبارة عن عملية يقوم بها في الغالب أعضاء من السلطة الحاكمة نفسها، يتم من خلالها الإطاحة بالنخبة الحاكمة بشكل مفاجئ وسريع ومسبق التخطيط وباستعمال العنف ضدهم غالبا، وغالبا ما يتم بمساعدة من المؤسسة العسكرية أو الأمنية، دون أن يكون للشعب في الغالب يد في ذلك[3].

أو **من خلال اعتماد أسلوب التدخل العسكري المباشر** لتغيير نظام الحكم والذي غالبا ما ينجر عنه الكثير من العنف كما حدث في أفغانستان 2001 والعراق 2003[4].

أو **عن طريق الشعب نفسه**، بموجب ثورة شعبية عنيفة تقوض النظام القائم وتؤسس لمرحلة جديدة[5]. من خلال تبني القوة كأداة للوصول إلى التغيير المطلوب، إلا أن الثورة المصاحبة بالعنف غالبا ما تعجز عن إفراز مناخ ديمقراطي حقيقي، حيث تفيد مختلف التجارب التي اعتمدت هذا النهج _ الثورة العنيفة_ أنها بمجرد انتهاء هذه الأخيرة، واجهت مشكلة بناء الدولة باعتبارها أزاحت النخبة الحاكمة كلية مثل ما حدث في الثورة الفرنسية 1789 والبلشفية في روسيا 1917، وليس ترسيخ الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى خلق نظام متسلط آخر، خاصة إذا ما استمرت في تبني القمع

---

[1] _ زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، المجلد01، العدد 14، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق، 2018، الصفحة 558.

[2] _ عبد الفتاح علي ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، الطبعة 01، دار البشير للثقافة والعلوم، دون مدينة نشر، مصر، 2015، الصفحة. الصفحة. 19، 20.

[3] _ يونس مسعودي، المرجع السابق، الصفحة. الصفحة. 152، 153.

[4] _ حسين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي : الإطار النظري، مركز الجزيرة للدراسات السياسية، منشور في 2013/01/24، الموقع الإلكتروني : studies.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/22، 09:50.

[5] _ يونس مسعودي، المرجع السابق، الصفحة 152.

والإقصاء في ظل عدم استيعاب قادة الثورة لضرورة إنهائها وعجزهم عن تحديد الوقت المناسب لذلك، في إطار سعيهم للإطاحة بأعدائها الداخليين والخارجيين حسبهم[1].

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي باعتباره عملية معقدة ومتداخلة الجوانب والمسببات ومتفردة، حيث تختلف العوامل المؤدية له من حالة إلى أخرى، لذلك وجب علينا تصنيف تلك العوامل المؤثرة فيه إلى:

المطلب الأول: العوامل الداخلية

تعتبر العوامل الداخلية المؤثر الأكبر في عملية التحول الديمقراطي، هذه العوامل التي تتبلور في جملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة والدافعة لعملية التحول الديمقراطي.

الفرع الأول: انهيار شرعية النظام السلطوي

ويكون ذلك عندما يدب الضعف في صلب الأنظمة السلطوية القمعية، نتيجة عجزها عن حل الأزمات الداخلية المتفاقمة على اختلافها مما يفقده شرعيته، الأمر الذي يزيد من حدة المعارضة والتي يقف النظام عاجزا عن استيعابها، أو قيام ثورة شعبية تطيح بالنظام المتسلط، هذه الثورة التي يمكن أن تتخذ أحد الشكلين: السلمي أو العنيف.

الفرع الثاني: الثقافة السياسية

إن الثقافة السياسية مهما كان نوعها ودرجتها تعتبر من أهم المدخلات في عملية الدمقرطة، إذ أن هناك علاقة بين اللجوء إلى الخيار الديمقراطي وبين الثقافة السياسية، أين تزداد احتمالية النزوح نحو بناء مجتمع ديمقراطي في تلك المجتمعات التي ترتفع فيها نسب الثقافة السياسية، حيث أن تعميق الخيار الديمقراطي يحتاج إلى وجود ثقافة سياسية تتبنى القيم الديمقراطية، وبالتالي فإن النزوح نحو الديمقراطية كخيار أمثل لممارسة السلطة يتطلب أن يكون المجتمع ديمقراطي الثقافة والتفكير، باعتبار أن الثقافة السياسية هي الضامن الوحيد لاستمرارية الخيار الديمقراطي وترسيخه[2].

الفرع الثالث: العامل الاقتصادي:

[1] _ زياد جهاد حمد، المرجع السابق، الصفحة. الصفحة. 585 ، 586.

[2] _ زياد جهاد حمد، المرجع السابق، الصفحة 589.

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، وقد يكون أهمها على الإطلاق، بحيث يشكل مدخلا مناسبا لدفع النظم التسلطية نحو التحول الديمقراطي[1]، بشقيه الإيجابي " النمو الاقتصادي" والسلبي" الأزمة الاقتصادية"، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى التشكيك في كفاءة النظام السائد، وبالتالي التشكيك في أحقيته في الاستمرار في السلطة، وأبرز مثال على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة الركود الاقتصادي، كما قد يؤدي النمو الاقتصادي كونه يؤثر بشكل مباشر على زيادة نسب الثقافة السياسية الديمقراطية كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى التعليم وجودته، كما أن حالة التفاوت الاقتصادي بين الطبقات من شأنها إضافة إلى تنامي الحقد الطبقي، إلى زيادة مستويات السخط على نظام الحكم والشعور بضرورة تقويم الوضع نتيجة التأكد من عجز النظام القائم على تحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة واللازمة لاستقرار المجتمع، وبالتالي العمل على تغييره_ نظام الحكم_ بما يتناسب وتطلعات مختلف شرائح المجتمع، وبالتالي تبني الخيار الديمقراطي كحل أمثل لتحقيق التوازن الاجتماعي[2]. إلا أن هذا ليس على إطلاقه، فقد يحدث التحول الديمقراطي حتى في تلك الدول التي تتوفر على مستويات منخفضة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

الفرع الرابع: دور المجتمع المدني

إن المجتمع المدني يشكل حلقة الوصل بين الطبقتين الحاكمة والمحكومة، حيث أنه بحكم مركزه هذا يعتبر المتكلم باسم الشعب، في محاولة منها لتحقيق التوازن المطلوب بين الفرد والسلطة، وبالتالي فان طبيعة المجتمع المدني ومدى فاعليته تمثل العامل الأكثر تأثيرا في تبني الخيار الديمقراطي من خلال ممارسة الضغوط اللازمة للتحول نحو الديمقراطية، كاستجابة لمطالب المجتمع نفسه، ليتمحور دوره في هذه الحالة على تعزيزه وتوسيع نطاقه.

الفرع الخامس: خيار القادة السياسيين

في هذه الحالة يكون التحول الديمقراطي نتيجة وعي وإدراك بعض العناصر من النخبة الحاكمة أو كلها أن الجنوح نحو الديمقراطية هو السبيل الوحيد للحفاظ على النظام القائم وتلافي التغيير

---

[1] _ عمر فرحاتي، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/06/30، الصفحة 140.

[2] _ علي مصباح محمد الحديثي، المرجع السابق، الصفحة 57.

[3] _ lise rakner and alina rocha mnocal and verena fritz, democratisation's third wave and the challenges of democratic deepening : assessing international democracy assistance and lessons learned, working paper 01, research project (RP-05-GG) of the advisory board for irish aid, overseas development institute 111 westminster bridge road , london,uk, august 2007, page 10, webe site : www.odi.org.uk , date of pewsal : 15/03/2020, 18 :00.

العنيف[1]، وأكبر مثال على ذلك ما فعله رئيس السابق لجنوب إفريقيا " فريدريك وليام دي كليرك"، من خلال قيامه بعدة تغييرات أنهت مرحلة التمييز العنصري التي كانت قائمة في البلاد، وفتح الحوار مع المجلس القومي الإفريقي بقيادة نلسون مانديلا، مما أدى إلى قيام أول حكومة متعددة الأعراق، وبهذا يكون قد سار ببلاده نحو الديمقراطية[2].

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

هذه العوامل التي تمثل مجموعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية، والتي يكون مصدرها المجتمع الدولي والتي تشكل دافعا نحو التحول إلى الديمقراطية.

الفرع الأول: ضغوط القوى الخارجية

في وقت أصبح للقوى الخارجية دولا كانت أو منظمات أو مؤسسات دولية دور هام في دفع عجلة الديمقراطية، وذلك على النحو التالي:

1_ **ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية** من أجل تبني النهج الديمقراطي، لإيمانها أن غياب هذه الأخيرة _الديمقراطية_ تعتبر من أهم مسببات الأزمات الاقتصادية التي ترزح تحتها دول العالم الثالث، ولذلك أصبحت تشترط القيام بإصلاحات سياسية لتقدم لها المساعدات[3].

2_ **ضغوط المؤسسات الدولية**: هذه المؤسسات التي غالبا ما تكون ذات طابع مالي اقتراضي مثل **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير**، اللذان أصبحا يشترطان على الدول المقترضة تبني النهج الديمقراطي[4]، وذلك من خلال فرض شروط سياسية على النظم التسلطية خاصة تلك التي ترزح تحت أزمات اقتصادية واجتماعية مجبرة على قبول تلك الشروط، مما يسهل عملية التحول الديمقراطي[5]. وفي هذه الحالة يصبح التحول نحو الديمقراطية، كنتاج فرضه واقع العلاقات الدولية خاصة الاقتصادية منها، للحصول على مساعدات ومنح خارجية، في وقت أصبحت الدول المانحة والمؤسسات الدولية المقرضة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي وسجل حقوق الإنسان للدولة الممنوح لها المساعدات[6].

---

[1] _ حسين إبراهيم، المرجع السابق.

[2] _ علي مصباح محمد الحديثي، المرجع السابق، الصفحة 57.

[3] _ إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، دراسات سياسية، الجزء الثاني، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 05 مارس 2016، الصفحة 11.

[4] _ عمر فرحاتي، المرجع السابق، الصفحة 140.

[5] _ مرزوقي عمر، التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية، مجلة المفكر، المجلد 09، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/01/15، الصفحة 171.

[6] _ إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الثاني، المرجع السابق، الصفحة 12.

3_ **تمدد دور المجتمع المدني العالمي** متمثلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي لعبت وتلعب دورا هاما في نشر قيم الديمقراطية في أصقاع العالم، أين تقوم إضافة إلى تقديم الدعم اللازم لمنظمات المجتمع المدني الداخلية، ومراقبة الانتخابات في تلك الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا، إلى فضح مختلف الممارسات غير الإنسانية للنظم التسلطية من خلال التقارير الدورية التي تصدرها وما لها من تأثير على الرأي العام العالمي، وما يشكله ذلك من ضغوط على النظام التسلطي نحو تبني إصلاحات من شأنها التأسيس لتبني الخيار الديمقراطي، والتي تشكل منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر المثال الأبرز عنها[1].

الفرع الثاني : عامل العدوى

حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقي بتأثيراته على الدول المجاورة لها والمشابهة لها سواء من حيث طبيعة المشاكل التي ترزح تحتها، أو بسبب التقارب الجغرافي وأبرز مثال على ذلك ما حدث في دول شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[2]، أو كون الدولة التي تحولت نحو الديمقراطية تملك من القوة والنهج السياسي والثقافي مثالا يتطلع له[3]، وذلك دون أن نهمل دور التطور الذي شهده ويشهده مجال الإعلام والاتصال في إطار العولمة، ودوره في توسيع حالة المحاكاة ، باعتبار أن العالم في خضمه أصبح عبارة عن قرية صغيرة يجعل من أي حدث في دولة ما قابل للتأثير في غيرها بسهولة [4]، الأمر الذي يمكن إسقاطه على ما هو مؤسس بين بعض الدول من تبعية لا سيما الاقتصادية والثقافية منها، والتي تربط بين دول العالم الثالث والدول العظمى، والتي يعتبر أبرز مثال لها ما كرسته موجة الاستدمار في القرن 18، وبالتالي ومن هذا المنطلق فإننا نلاحظ أن التابع دولة كان أو فردا دائما ما يسعى إلى تقليد المتبوع، وتأسيسا على ذلك فان جنوح هذه الأخيرة نحو الديمقراطية غالبا ما يتبعه تبني التابع لنفس النهج[5]، إلا أنه قد يحدث النقيض من ذلك، إذا كانت الدول المتبوعة وتبعا لمصلحتها تعمد إلى تقويض أي تحول ديمقراطي في الدولة التابعة بدل تشجيعه ، وذلك طبعا بتواطؤ مع عناصر داخلية غالبا ما تكون من النخبة الحاكمة من أجل حماية مصالحها.

---

[1] _ زريق نفيسة، المرجع السابق، الصفحة 135.

[2] _ باربارا جيدس، التحول الديمقراطي: ما الذي يسبب الديمقراطية؟، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 24 سبتمبر 2019، الموقع الإلكتروني: www.arabprf.com، تاريخ الاطلاع: 2020/03/28، 10:30.

[3] _ شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 08 نوفمبر 2019، الصفحة 14.

[4] _ أبو الحسن بشير عمر، المرجع السابق.

[5] _ مرزوق عمر، المرجع السابق، الصفحة 172.

الفرع الثالث: ثورة المعلومات والاتصالات

هذه الثورة التي كانت نتاج ظاهرة العولمة التي اجتاحت العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن 20، والتي ساهمت إلى حد كبير في نشر ثقافة الانفتاح السياسي، هذا الأخير الذي ساهم في تكريسه إنهاء سياسة التعتيم التي كانت تمارسها أغلب الأنظمة المستبدة من خلال احتكارها لمصدر المعلومة[1]، الأمر الذي لم يعد بالإمكان تحقيقه في ظل زخم التدفق المعلوماتي والإعلامي الخارجي عبر الإنترنت ووسائل الإعلام المختلفة، كما أنها سهلت الطريق أمام المعارضة في دولة ما للوصول إلى بقية العالم لتفضح الممارسات اللا إنسانية واللا قانونية للنظام الحاكم، وحشد التأييد العالمي، وتدعيم قوى المجتمع المدني، بالإضافة كما تطرقنا سابقا إلى دورها الفعال في نشر عدوى الديمقراطية [2].

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوجيزة، استعراض مختلف الجوانب المتعلقة بالعوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، والتي تعمل كمحفز أو دافع لأي دولة لاتخاذ خيار الدمقرطة، وإن كانت درجة تأثير أي عامل داخليا كان أو خارجيا يختلف باختلاف تركيبة وخصوصية الدولة محل هذا التحول، لنصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن التحول الديمقراطي ليس هو الديمقراطية، بل هو الطريق الذي يمهد للوصول إليها.
- أن عملية التحول الديمقراطي باعتبارها تعبر عن تلك المرحلة التي يتم من خلالها الانتقال من نظام استبدادي إلى آخر ديمقراطي، فإنها بذلك عملية تدريجية وتراكمية لمجموعة من العوامل التي بتضافرها تخلق البيئة الملائمة لظهور الديمقراطية.
- إن التحول الديمقراطي قد يتأتي عبر آلية غير ديمقراطية أحيانا.
- هناك عوامل داخلية وخارجية تحدد أسلوب وسرعة التحول الديمقراطي.
- إن نجاح عملية التحول الديمقراطي مرهون بمدى تبني النظام السياسي الجديد لسياسة الانفتاح نحو الآخر، وإبقاء أفقه مفتوحا حول كل المقترحات والخيارات ومطالب الشعب التي يعبر عنها عبر مختلف القنوات السياسية كالأحزاب والمنظمات غير الحكومية، ومدى استجابته لمتطلبات الشعب وتحقيق طموحاتهم في شتى المجالات.

وبالتالي ولضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي يتعين على الدول محل هذه العملية أن تراعي ما يلي:

---

[1] _ Sophie crocket, has globalization spread democracy around the world ?, 6 aug 27, 2011, e_ international relation students, page 02, web site : www.e-ir.info, Date of perusal : 28/03/2020, 11 :30.

[2] _ مرزوق عمر، المرجع السابق، الصفحة 174.

- بالرغم من خصوصية كل دولة، فإنه يجب العمل على الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي وبناء، مع مراعاتها في معرض استقائها هذا خصوصية موروثها الثقافي والبيئي والديني، لتفادي أي انزلاق يمكن أن يؤدي إلى ارتداد عكسي.

- لإنجاح عملية التحول الديمقراطي، لا بد وقبل كل شيء العمل على خلق آليات من شأنها تعزيز الثقة في النظام البديل، وذلك من خلال فتح قنوات الاتصال والتواصل بين مختلف الفواعل في المجتمع، بحيث يسهل عملية مواجهة أي معضلة من شأنها تقويض هذه العملية.

- ضرورة تبني خيارات سياسية قوية أهمها ضمان استقلالية الدولة عن شخص الحاكم، وإضفاء الطابع المؤسسي على عمل الدولة، وتحييد المؤسسة العسكرية خاصة بجعلها في منأى عن الحياة السياسية.

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

- صامويل هانجتون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**،جامعة، تر: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت والقاهرة، 1993.

- عبد الفتاح علي ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015.

- نور الدين دخان، **العنف السياسي وانعكاساته على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية "دراسة الحالة المصرية في ظل الحراك الشعبي"**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

- هاني سليمان، **العلاقات المدنية_العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، تموز/يوليو2015.

ثانيا : المقالات

- زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، **مجلة مداد الآداب**، المجلد 01، العدد 14، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العراق، 2018.

2 _ علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، **مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية**، المجلد 01، العدد 02، جامعة الزاوية، ليبيا، أكتوبر 2015.

3 _ عمر فرحاتي، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 19، العدد 01، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008./06/30

4 _ مرزوقي عمر، التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤثرات الدولية، **مجلة المفكر**، المجلد 09، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014./01/15

5 _ يونس مسعودي، التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد01، العدد01، جامعة باتنة 01 ، باتنة، الجزائر.2014

6 _ Sophie crocket, has globalization spread democracy around the world ?, aug 27, 2011, e_ international relation students, web site : www.e-ir.info, Date of perusal : 28/03/2020, 11 :30.

ثالثا: الرسائل العلمية

- رزيق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

رابعا : الدراسات

- إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، **دراسات سياسية**، الجزء الثاني، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول، تركيا، 05 مارس 2016.

- إيمان أحمد، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، **دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، إسطنبول، تركيا، 28 فبراير 2016.

- شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 08 نوفمبر 2019.

_ lise rakner and alina rocha mnocal and verena fritz, democratisation's third wave and the challenges of democratic deepening : assessing international democracy assistance and lessons learned, working paper 01, research project (RP-05-GG) of the advisory board for irish aid, overseas development institute 111 westminster bridge road , london,uk, august 2007, webe site : www.odi.org.uk , date of pewsal : 15/03/2020, 18 :00.

خامسا: المواقع الالكترونية

1 _ أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، المحور الثورات والانتفاضات، الحوار المتمدن، العدد 4564، 2014/09/04، الموقع الالكتروني: www.m.ahewar.org، تاريخ الاطلاع: 2020/03/28، 11:00.

2 _ باربارا جيدس، التحول الديمقراطي: ما الذي يسبب الديمقراطية؟، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 24 سبتمبر 2019، الموقع الإلكتروني: www.arabprf.com، تاريخ الاطلاع: 2020/03/28، 10:30.

3 _ حسين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: الإطار النظري، مركز الجزيرة للدراسات السياسية، منشور في 2013/01/24، الموقع الالكتروني: studies.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/22، 09:50.

- خيري أبو العزايم فرجاني، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري، الموقع الإلكتروني: www.academia.edu ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25، 18:00.

متطلبات عملية الإنتقال الديمقراطي: العلاقة بين الأطر النظرية والتطبيقات العملية

Requirements of the democratic transition process: The relationship between theoretical frameworks and practical applications

د. سفيان منصوري

أستاذ محاضر أ ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة امحمد بوقرة -بومرداس

د. هاجر خلالفة

أستاذة محاضرة ب جامعة عباس لغرور –خنشلة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف المداخل والمقاربات النظرية التي تؤصل لعملية الانتقال الديمقراطي من خلال البحث في هندسة هذا الانتقال بتناول مدخلاته، مسبباته، ومخرجاته خاصة فيما يتعلق بترسيخ الديمقراطية في مرحلة ما بعد الإنتقال. لنصل في الأخير إلى إعطاء توليفة علائقية تشتمل على ما هو نظري وما يقابله في الجانب الممارساتي من إعادة بناء شرعية الدولة ومؤسساتها، وتأكيد على الحقوق والحريات وضمان ممارستها، والحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، الانتقال الديمقراطي، جنوب المتوسط

Abstract:

This study aims to highlight the various theoretical approaches that demonstrate the democratic transition process through researching in its inputs, causes, and outputs especially the consolidation of democracy in the post-transition phase. Finally, we will try to give a relational combination that includes theoretical framework and practical applications like rebuilding the legitimacy of the state and its institutions, emphasize the rights and freedoms and guaranteeing its exercise and finally working to achieve social justice.

Key words: Democracy, Democratic transition, Southern Mediterranean.

مقدمة:

شهد العالم خلال فترة التسعينيات نقطة انعطاف اتجهت فيها العديد من الدول نحو تبني النموذج الديمقراطي كنظام للحكم وكأسلوب عيش في شتى المجالات، والتي شكلت في الحقيقة امتدادا لتلك الموجة التي ظهرت في منتصف السبعينيات والتي شجعت على تبني القيم الديمقراطية والعمل على الأخذ بنموذج الحكم الديمقراطي. ولم تكن المنطقة العربية بمنأى عن هذه التحولات العالمية إذ شهدت هي الأخرى تجارب محتشمة في تبني هذا النموذج بكل ما يطرحه من مستجدات

وتحديات، ولكن ما ميز هذه التجارب أنها بقيت حبيسة صانعيها إذ لم ترق إلى المستوى المطلوب ولم تواكب قريناتها من التجارب الغربية التي أثبتت فيها الديمقراطية نجاعتها إلى حد كبير.

وما تجدر الإشارة إليه أن المنطقة العربية ولاسيما منطقة جنوب المتوسط تعرضت من جديد لهذه الموجة الديمقراطية منذ سنة 2011، حينما طالتها اهتزازات عميقة كشفت عن واقع موضوعي تشترك فيه معظم الدول العربية، وإن اختلف في تفاصيله وجزئياته. وقد أكدت هذه الاهتزازات عن تآكل مختلف أنماط شرعية النظم العربية وعجز نخبها عن التكيف مع الأحداث وإعادة انتاج ذاتها. وفي ظل طرح عملية الإنتقال الديمقراطي في جنوب المتوسط لزخم مفاهيمي ونظري هائل، بالإضافة إلى تشبيك عميق لمختلف المداخل المنهجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة، اتجهت العديد من الدراسات الأكاديمية إلى البحث في فحوى هذا الإنتقال وتحديد مرجعياته الفكرية من خلال ربطه بمختلف المقاربات النظرية المفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي، وأسبابه، وكذا محدداته، وبذلك يمكن صياغة اشكالية الدراسة في السؤال المحوري التالي:

"فيم تتجلى مختلف الأطر والمداخل النظرية التي تستقي منها دول شمال افريقيا مرجعيتها في تجسيدها لعملية الانتقال الديمقراطي، وهل استطاعت التنسيق بين الأطر النظرية والجوانب الممارساتية؟".

ستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال تناول النقاط التالية:

- **السجال المفاهيمي حول مضامين عملية الإنتقال الديمقراطي.**
- **المداخل والمقاربات المفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي.**
- **العلاقة بين الأطر النظرية والممارسات الفعلية بعد مرحلة الإنتقال الديمقراطي.**

I- السجال المفاهيمي حول مضامين عملية الإنتقال الديمقراطي:

يقتضي تناول مضامين عملية الإنتقال الديمقراطي التطرق إلى مفهوم الإنتقال الديمقراطي وتبيان الفروقات والتداخلات الواقعة بينه وبين مفاهيم قد يشار لها في الكثير من الأحيان على أنها مرادفات له، بالإضافة إلى تحديد مرجعياته وكذا العوامل المؤدية لحدوثه.

1-مفهوم الإنتقال الديمقراطي وعلاقته ببعض المفاهيم:

يطرح مفهوم الإنتقال الديمقراطي Democratic Transition اشكالية اصطلاحية عند محاولة تعريفه، إذ تذهب العديد من الدراسات إلى اعتبار الإنتقال الديمقراطي مرادف لمصطلح التحول الديمقراطي Democratic Transformation ومصطلح الدمقرطة Democratization، فيما يذهب اتجاه آخر إلى الفصل بين هذه المفاهيم الثلاثة. ومرد ذلك في الحقيقة هو اعتماد الدراسات العربية

على نظيرتها الغربية في ذلك ووقوعها في فخ ترجمة هذه المصطلحات من جهة، والتداخلات الحاصلة بين هذه المفاهيم الثلاثة من جهة أخرى والتي تكون دقيقة جدا. سنحاول في هذه الدراسة تبني اتجاه توفيقي نابع من قناعة أن كل من الإنتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي يشيران إلى نفس المعنى إذا ما تم قياس ذلك على واقع مختلف الدراسات التي تستعمل هذين المفهومين كمرادفين لبعضهما البعض، مع تبيان الفروقات الدقيقة بينهما.

تشير كلمة انتقال أو Transition إلى عملية الإنتقال من حالة أو مكان إلى حالة أخرى أو مكان آخر[1]، وبالتالي يشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة...إلخ. كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذى يتم الانتقال إليه، فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه[2]. ويذهب صامويل هنتنجتون إلى تعريف موجة التحول الديمقراطي بأنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، والتي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية[3].

إن التمعن في تعريف هنتنجتون يقود إلى تعريف الإنتقال الديمقراطي وفق تصورين:

1-التصور المعياري: يركز هذا التصور على الجانب الشكلي في فعل الإنتقال، والذي يترجم في فعل الإنتقال من حالة اللاديمقراطية إلى حالة الديمقراطية، بمعنى الإنتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح يتيح فرص التداول على السلطة.

2-التصور الإجرائي: مشتق من تعريف شميتر للديمقراطية والذي يرى بأنها تتجلى في اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل الوصول إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ

---

[1] بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004)، ص. 29.

[2] حسنين توفيق ابراهيم، "**الإنتقال الديمقراطي: إطار نظري**"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع: 25-10-2014:

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

[3] عبد الوهاب العلوي، مترجما، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20** (القاهرة: دار الصباح، 1993)، ص. 7.

القرار عن طريق التنافس على الأصوات، مما يفسر أن الإنتقال الديمقراطي هو انتقال من نظام سياسي يسوده حكم فردي استبدادي إلى نظام سياسي يتم فيه اختيار صناع القرار بشكل جماعي عن طريق انتخابات حرة تنافسية وعادلة، بحيث تكون النخب التي تفرزها الإنتخابات قادرة على الحكم عن طريق مؤسسات دستورية فاعلة[1].

وبالتالي فالإنتقال الديمقراطي هو عملية تفاعلية تقوم في فترة معينة بين بنيات غير ديمقراطية موروثة عن نظام سياسي قديم وبنيات جديدة ديمقراطية، بحيث عندما تتغلب الثانية على الأولى تتحقق الديمقراطية وينجح الإنتقال.

أما عن الفرق بين التحول الديمقراطي والإنتقال الديمقراطي فيشير الأول إلى عملية احداث تغيير وقد يكون جزئي كقبول التعددية مثلا وهو ما حدث في الجزائر في نهاية الثمانينات، فيما يشير الثاني إلى تغيير ثوري مع أنه يفترض أن يحدث القطيعة مع الثورة كأسلوب في التغيير، وبذلك فالإنتقال الديمقراطي هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي وأخطرها ذلك أن في مرحلة الإنتقال يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة تتعايش فيه إلى حد ما كل من مؤسسات النظام السلطوي القديم والنظام الديمقراطي الحديث وهو ما تجسد في بدايات الإنتقال الديمقراطي في كل من مصر وتونس.

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفي بعض الدراسات يستعمل مصطلح الدمقرطة Democratization كتعبير عن عملية الإنتقال الديمقراطي حيث تشير الدمقرطة إلى عملية إقامة نظام ديمقراطي أين يمثل الإنتقال إحدى مراحلها التي يتم فيها وضع حد للحكم التسلطي[2]، وأين يحدث التوافق على أن يكون الإختيار الشعبي السبيل الوحيد إلى تشكيل الحكومة والتي تسبقها عملية تحرير واسعة تشمل الإعلام وحق المعارضة، لنصل في الأخير إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية Democratic Consolidation [3]. ولكن ما يستدعي الوقوف عنده لدى حديثنا عن الدمقرطة هي أن هذه العملية فيها إشارة قوية إلى دور العامل الخارجي في عملية التحول نحو الديمقراطية وهو ما تجسده الحملة العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الإقتصادية العالمية في محاولتها لتطبيق النموذج الديمقراطي الليبرالي عبر سياسات المشروطية والتدخل القسري في الدول التي فشلت في احترام مبدأ السلم والأمن

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر: عبد الإله سطي، "**أسئلة حول فرضية الإنتقال الديمقراطي بالمغرب**"، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية.

[2] Ali Resul Usul, « **Democracy and Democratization in the Middle East : Old Problems New Context** », Turkish Review Of Middle East Studies , Annual 2004, pp. 380-381.

[3] سوف يتم تناول فكرة الترسيخ الديمقراطي بكثير من التفصيل في العنصر الأخير من هذه الدراسة عند الحديث عن العلاقة بين الأطر النظرية والجوانب الممارساتية.

الدوليين، والتي عجزت عن حماية مواطنيها وسجلت بحقها انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان، ولعل التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003 خير مثال على ذلك حينما ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تريد تحقيق وارساء دعائم الديمقراطية في العراق. في حين يشير الإنتقال الديمقراطي في الكثير من الأحيان إلى رغبة داخلية وحاجة نابعة من صميم مجتمعات تعاني الإستبداد والتهميش من قبل أنظمتها الحاكمة.

2-عوامل الإنتقال الديمقراطي:

تتعدد وتتمايز العوامل المحددة لعملية الإنتقال الديمقراطي وفقا لكل تجربة انتقالية، فلكل تجربة خصوصياتها والعوامل المحدثة لها هذا من جهة، من جهة أخرى تعدد وجهات نظر المفكرين واختلاف الزاوية التي يقترب بها الباحث من موضوع الإنتقال الديمقراطي يعد سببا رئيسيا في التنوع والتعدد الحاصل على مستوى العوامل، إلا أنه وبالرغم من هذا التعدد يمكن التمييز بين مجموعة من العوامل وفق الشكل التالي:

***العوامل الخارجية:** تلعب العوامل الخارجية دورا مهما في ظهور فكرة الإنتقال الديمقراطي وتنميتها، حيث تشكل في الكثير من الأحيان الدفعة القوية التي يكون لها الأثر البالغ في انتهاج المسار الديمقراطي والتي يمكن تلخيصها في:

أ-دور القوى الخارجية: تجدر الإشارة في هذه النقطة إلى تلك الدول التي تتحكم في دول أخرى عن طريق ممارستها القوة الناعمة Soft Power عليها والتي تتجسد في القروض والمساعدات الإقتصادية التي تخصصها الدول الكبرى والمؤسسات الإقتصادية العالمية لمثل هذه الدول والتي تتخذ شكل سياسات مشروطية بالأساس تتجلى في اعطاء مجال أكبر للحريات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية[1]. وبالتالي تلعب هذه الفواعل دور الضاغط بغية تحويلها تجاه الديمقراطية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من أكثر الدول الضاغطة في هذا المجال.

ب-أثر العدوى والإنتشار: ويقصد بها تقليد دولة لدولة أخرى نجحت في احداث انتقال ديمقراطي حيث يشجع ذلك دولة أ على تقليد الدولة ب بنفس الشاكلة، ونقصد بالتقليد هنا مبدأ الإنتقال في حد ذاته والعوامل المحفزة على الإنتقال كالقرب الجغرافي وتشابه الوضع السياسي والإقتصادي المتردي دون الغوص في اشكالية خصوصية كل تجربة، فمثلا تشكل دول الإتحاد السوفياتي مثالا

[1] محمد مختار قنديل، **"دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة"**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص. 87.
http://ibnkhalduncenter.org/docs/ta7awol_942013.pdf

جيدا لذلك حيث أدت الظروف والأوضاع المتشابهة إلى حدوث موجة انتقال في تلك الدول[1]. وبالإضافة إلى المحددات الجغرافية وتشابه البنية الثقافية والسياسية تلعب كل من نظم الإتصالات ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها من مرئية ومسموعة دورا في انتقال عدوى الإنتقال الديمقراطي بالرغم من المحاولات الجادة من قبل الحكومات في تطويق وحجب وصول المعلومات إلى مواطنيها ولعل الربيع العربي يشكل تجسيد فعلي لهذا الطرح فبمجرد اشتعل فتيل الإنتقال الديمقراطي في تونس ونجاحه تعالت الأصوات المنادية بإحلال الديمقراطية في مصر واليمن والبحرين وغيرها من الدول العربية والتي واجهتها الحكومات الاستبدادية بقطع الإتصالات اللاسلكية لاسيما الإنترنت نتيجة التفاعل الحاصل على مستوى شبكات التواصل الإجتماعي، هذه الأخيرة التي كان لها الأثر البالغ في قلب الموازين واسقاط النظم العربية.

***العوامل الداخلية:** تشمل العوامل الداخلية مختلف العوامل النابعة من المجتمع والدالة على وجود خلل مجتمعي ووضع متردي يقتضي اتخاذ تدابير استثنائية وجدية بغية تحسينه سواء ما تعلق منها بالجانب السياسي أو الإقتصادي أو السوسيوثقافي، ويمكن تسليط الضوء على بعض هذه العوامل من خلال ايجازها فيما يلي:

-أزمة الشرعية التي تتخبط فيها أنظمة هذه الدول لكونها لا تعبر عن اختيار شعبي، ناهيك عن انتهاك هذه الأنظمة للحقوق وسلبها للحريات.

-تزايد دور النخب المعارضة من أجل قيام الديمقراطية مع حصول انشقاقات داخل النظام نفسه وهو ما أكده مفكرون أمثال O'Donnell, Schmitter.

-تصاعد الأصوات المعارضة والمطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية، والتي يؤدي قمعها إلى مزيد من الضغط الدولي وتشويه لصورة النظام عند الرأي العام المحلي والخارجي[2].

-قوة المجتمع المدني المحلي وتنامي علاقته مع المجتمع المدني العالمي واهتمامه بقضايا أكثر تعقيدا والتي تمس باستقرار ومصداقية النظام.

-تنامي القيم والأخلاق الداعية إلى تحقيق الديمقراطية وتبنيها كنظام حكم ومنهج وأسلوب حياة، والتي لها الأثر داخل المجتمعات التي تعاني استبداد النظام وتقييده للحقوق والحريات.

---

[1] -See more In: Kristian Skrede Gleditsch and Michael D. Ward,**"Diffusion and the International Context of Democratization"**, International Organization, Vol.60, Issue 04 (Fall 2006), pp.911-933.

[2] محمد مختار قنديل، نفس المرجع السابق، ص. 88.

-تدهور الوضع الإقتصادي وتدني مستويات المعيشة وما يرافقه من تدني الدخل وتفشي البطالة بين أوساط الشباب خاصة.

وبذلك تشكل المزاوجة بين كل من العوامل الخارجية والداخلية وصفة مهمة من أجل تحفيز عملية الإنتقال الديمقراطي والإتجاه نحو مسايرة الركب الديمقراطي.

II-المداخل والمقاربات المفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي:

قدمت أدبيات علم الإنتقال Transitologie أنماط متعددة من المقاربات والمداخل المفسرة لنماذج الإنتقال التي أثبتت نجاحها في الإستقرار والتوطيد والإستدامة داخل المجتمعات، وما تجدر الإشارة إليه أن التنظير في الإنتقال تأثر بمختلف نظريات العلوم الإجتماعية الأخرى ولاسيما نظرية النظم، نظرية التحديث، نظرية القرار، والنظرية البنائية الوظيفية.

1-مداخل الإنتقال الديمقراطي:

يعتبر **صامويل هنتنغتون** من أشهر المفكرين الذين عملوا على بلورة أطر نظرية مفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي إلى جانب كل من Juan J. Linz وDonald Share ، حيث قام بالبحث في أشكال حدوث هذا الإنتقال وتوصل إلى وضع مداخل نظرية مفسرة لعملية الإنتقال أين تلعب كل من السلطة والمعارضة دورا متباينا في كل شكل من أشكال الإنتقال والتي يمكن أن نوردها في[1]:

-النمط التحولي Transformation: يقوم هذا النمط على مبادرة النخب المسيطرة على السلطة بتبني الديمقراطية وتحويل البنية الشمولية للنظام السياسي إلى بنية مؤسساتية يتم التداول عليها بشكل حر ونزيه.

-النمط الإحلالي Replacement: يتجلى في قيام المعارضة بالإنقلاب على النخب المسيطرة على الحكم، وتقوم بإحلال النظام الديمقراطي بدل النظام الشمولي.

-النمط التحولي الإحلالي Transplacement: ويقوم على اشراك كل من الحكومة المسيطرة والمعارضة بشكل تعاقدي في عملية التحول.

وإلى جانب المداخل التي طرحها هنتنغتون هناك مجموعة من المداخل التي اتفق حولها جمهور الباحثين والتي يمكن أن نوردها في:

-الإنتقال من أعلى Transition From Above: هو انتقال يتم من داخل النظام تقوده وتهندسه القيادة السياسية، وعادة ما تبدأ عملية الانتقال عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلبا

[1] - Samuel P. Huntington, **" How Countries Democratize",** Political Science Quarterly, Vol. 106, No. 4, Winter 1991, pp. 579-583.

على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والإنتقال الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية، وهو ما جسدته التجربة الإسبانية سابقا وكذا الجزائر من خلال جملة الإصلاحات التي طبقتها حينما أحست بخطر مد الربيع العربي[1].

-الإنتقال من أسفل Transition From Below: يأخذ هذا النمط للإنتقال صورتين، تتجلى الأولى في الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للإنتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك، أما الثانية فتشير إلى الانتقال الذى تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية، وهو ما ينطبق على التجربة البرتغالية والأرجنتينية.

-الإنتقال عبر تفاوض السلطة الحاكمة والمعارضة Negotiated Transition : يجسد هذا النمط فكرة التعاقد الموقعة بين طرفين ممثلين بالسلطة الحاكمة وقوى المعارضة، ويتحقق هذا النمط اثر وجود توازن نسبي في ميزان القوى بين الطرفين، ففي الوقت الذي تصل فيه النخبة الحاكمة إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على متابعة مختلف السياسات القمعية والممارسات السلبية بحق المعارضة بسبب تعاظم الضغوط الخارجية وعدم مقدرتها على تحمل تكلفة الإنفتاح السياسي، يكون الطرف الآخر ممثلا بالمعارضة قد استنزفت قواها في الإطاحة بالنظام ولم تنجح وبذلك يتجه الطرفين نحو التعاقد[2]، ولعل تجربة جنوب افريقيا تعتبر رائدة في هذا النمط الإنتقالي.

- الإنتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي Foreign Military Intervention: يحدث هذا النمط نتيجة حدوث تدخل أجنبي عسكري في الدولة المراد تحويلها نحو الديمقراطية، وتتدخل الدولة المتدخلة بذريعة حماية حقوق الإنسان وارساء دعائم الديمقراطية في الدولة المتدخل فيها[3]، إلا أن ما يميز هذا المدخل هو الفشل المصاحب له، إذ كللت معظم التجارب التي حدثت وفق هذا النمط بالفشل ولعل خير مثال على ذلك التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003 وفي أفغانستان سنة 2001.

---

[1] حسنين توفيق ابراهيم، المرجع السابق.

[2] عبد الفتاح ماضي، **"مداخل الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطي"**، في: **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009)، ص ص. 57-58.

[3] David Beetham,**"The Contradictions of Democratization by Force: The Case of Iraq,"** Democratization, Vol.16, No.3 (June 2009), p. 448. You can see also:

Wolfgang Merkel,**"Democracy through War,"** Democratization, Vol.15, No.3 (June 2008), pp.480-485.

2-المقاربات المفسرة لعملية الإنتقال الديمقراطي:

تذهب معظم الدراسات المتخصصة في عملية الإنتقال الديمقراطي إلى التأكيد على وجود ثلاثة مقاربات أساسية لتفسير عملية الإنتقال الديمقراطي والتي تتمثل في: مقاربة التحديث Modernization Approach، المقاربة الإنتقالية The Transition Approach، والمقاربة البنائية The Structural Approach.

1-مقاربة التحديث Modernization Approach:

تتجلى مقاربة التحديث في الربط بين الديمقراطية ومستوى التنمية الإقتصادية من خلال التأكيد أن الدول التي تكون فيها مؤشرات التنمية الإقتصادية مرتفعة هي أكثر الدول ديمقراطية والعكس صحيح.

ويعتبر المفكر S.M. Lipset أول من استعمل مدخل التحديث في معالجة القضايا السياسية من خلال ربطه بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية في كتابه الشهير "الرجل السياسي" الصادر سنة 1960، وتتمثل مساهمة Lipset بعقده لمقارنة بين مجموعة من الدول صنفها في مجموعتين، الأولى ضمت دول من أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا والثانية ضمت دول من أمريكا اللاتينية وحدد وحدات المقارنة بينها في حجم الثروة، درجة التصنيع والتحضر، ومستوى التعليم وجعلها كمؤشرات للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. بالنسبة للمجموعة الأولى توصل Lipset إلى تصنيف أنظمتها إلى ديمقراطيات مستقرة، وغير مستقرة، ودكتاتوريات. أما المجموعة الثانية فصنفها إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات مستقرة، وأخرى غير مستقرة، وحسبه الدول الديمقراطية في المجموعة هي تلك التي تتمتع بمستويات عالية من التنمية[1]. وقد تم تطوير نظرية التحديث على يد كل من المفكرين Bollen & Jakman الذين أدخلا الأساليب الإحصائية في مجال قياس التنمية الإقتصادية في الدول الديمقراطية بعد تعرض نظرية ليبست للنقد من قبل Diamond.

ما يعاب على هذه المقاربة هو عدم صحة المرتكزات التي تنطلق منها فلا يجوز الربط بين حجم الثروة وارتفاع مستويات الدخل في دولة ما ومدى ديمقراطيتها، إذ توجد العديد من الدول الثرية ولكنها لا تعكس النموذج الديمقراطي بها ولعل من الأمثلة البارزة في هذا المقام بعض دول المنطقة العربية كالمملكة العربية السعودية.

2- **المقاربة الإنتقالية The Transition Approach:**

[1] Sujian Guo, « **Democratic Transition : A Critical Overview »,** Issues & Studies, 35, no. 4, July-August 1999, pp.137.

تركز هذه المقاربة على دور العامل البشري ممثلا في النخب السياسية في احداث الإنتقال الديمقراطي وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة. ويعتبر المفكر Dankwart Rustow واضع الأسس الرئيسية لهذه المقاربة في مقاله الشهير "الإنتقال إلى الديمقراطية" الصادر سنة 1970 والذي قدم فيه طرحا جديدا مفاده البحث في كيفية قيام وتواجد الديمقراطية بدل الإنشغال بشروط ترسيخها وتعزيزها وهو ما شكل نقدا لاذعا للأسس التي تقوم عليها مقاربة التحديث.

قام Rustow بوضع نموذج مثالي قابل للتعميم من أجل احداث إنتقال ديمقراطي والذي يشتمل على أربعة مراحل رئيسية[1]:

1-مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية: والتي تتحقق عبر الإجماع على الحدود السياسية للدولة، ووجود هوية سياسية مشتركة لدى جميع المواطنين، وهو ما يشكل حسب Rustow الشرط الأساسي والقاعدة الأساسية لنموذجه إذ أن الديمقراطية حسبه تتطلب حدود ثابتة ومواطنة مستمرة.

2-المرحلة الإعدادية: وهي المرحلة التي تعرف تجاذبات وصراعات في غالب الأحيان بسبب بروز نخب جديدة تطالب بأدوار مؤثرة وفاعلة في المجال السياسي في مواجهة النخب التقليدية الداعية إلى المحافظة على الوضع القائم. كما تطرح هذه المرحلة تحديات عديدة تتعلق سواء بفض النزاع أو استفحاله أو احداث توازن اجتماعي جديد.

3-مرحلة القرار: وفيها يتم تبني قواعد الديمقراطية كحل توفيقي يضمن للجميع التواجد في النظام السياسي.

4-مرحلة التعود: وتطرح اشكالية ما إذا كان تبني القواعد الديمقراطية ناتج عن ضغوط قسرية وغير نابع من ارادة وقناعة مجتمعية، وبفعل عامل الوقت تعمل جميع الجهات على التعود على الديمقراطية وترسيخها.

ما يعاب على هذه المقاربة هو أنها لم تقدم آليات أو بدائل في حالة ما إذا لم تنجح عملية الإنتقال الديمقراطي نتيجة عدم حدوث توافق بين النخب السياسية الجديدة والقديمة، أو بين هذه النخب والمعارضة، كما لم تهتم بخصوصية كل دولة وكل مجتمع في عملية الإنتقال بل عممت نموذج الإنتقال بصرف النظر عن أي خصوصية كانت.

3-المقاربة البنائية The Structural Approach:

[1] Dankwart Rustow, **"Transition to democracy: Toward a Dynamic Model"**, Comparative Politics, Vol. 2, Issue 3, April 1970, pp. 337-347.

تركز هذه المقاربة في تفسيرها لعملية الإنتقال الديمقراطي على مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالتغير التاريخي طويل المدى في بنى القوة والسلطة في المجتمع والتي تنتج فرصا وقيودا للإتجاه نحو المسار الديمقراطي من عدمه. ركز أصحاب هذه المقاربة على مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تطورت بتطور دراساتهم ومعطيات كل مرحلة، إذ نجد أن الباحث B. Moore وبوصفه أول من أسهم في هذه المقاربة من خلال مؤلفه "الأصول الإجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية" الصادر سنة 1999 ركز على مجموعة من المؤشرات ممثلة لبنى القوة والسلطة من أجل اعطاء تفسير لاختلاف المسار الديمقراطي الليبرالي الذي اتخذته كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عن المسار الشيوعي الذي اتخذته كل من الصين وروسيا، وكذا المسار الفاشي الذي انتهجته كل من اليابان وألمانيا الشرقية سابقا، وتتجلى مؤشرات التفريق بين هذه المسارات في ملاك الأراضي، الأرستقراطية، البرجوازية، والدولة[1].

أما D. Rueschemeyer وفي دراسته المعنونة "بالتنمية الرأسمالية والديمقراطية" سنة 1992 أكد على دور العلاقات والتفاعلات الدولية، وكذا نمو الطبقة العاملة معتمدا بذلك في تحليله للإنتقال الديمقراطي على تحليل طبقي قائم على الصراع فيما بين تلك الطبقات وحسبه يعد ذلك العامل المحدد للديمقراطية[2].

في حين نجد أن D. Potter ركز على شكل وقوة الدولة كعامل محوري في قيام الديمقراطية، بينما أضاف آخرون دور الثقافة السياسية، فيما يذهب R. Snyder إلى البحث في دور المؤسسات السياسية في العملية الديمقراطية من خلال التطرق إلى القواعد والقونين الدستورية، الإنتخابات، والنظم الحزبية.

وبذلك وبالرغم من تعدد المحددات التي تناولها منظري هذه المقاربة تبقى هذه الأخيرة تركز على بنى القوة والسلطة كمحددات رئسية لعملية الإنتقال الديمقراطي.

III-العلاقة بين الأطر النظرية والممارسات الفعلية بعد مرحلة الإنتقال الديمقراطي:

بعد تناول مختلف الأطر المفاهيمية المرتبطة بعملية الإنتقال الديمقراطي والتفصيل في أغلب المداخل والمقاربات النظرية المتعلقة بها وجب تناول الجزء الأخير والمهم من دراستنا هذه والمتعلق بالعلاقة بين الأطر النظرية والمعطيات الواقعية التي تقدمها مجتمعات ما بعد الإنتقال

[1] Barrington Moore, **Social Origins Of Dictatorship and Democracy : Lord and Peasant in the Making of The Modern World** (Boston : Beacon Press, 1996), pp. 120-122.

[2] Sujian Guo, Op. Cit, p. 135.

الديمقراطي والتي تنحصر في دراستنا هذه في دول جنوب المتوسط، هذه المنطقة التي عرفت حراك سياسي واجتماعي واسع بعد الربيع العربي الذي اجتاح المنطقة منذ سنة 2011. سنحاول قدر الإمكان ابراز مختلف المتطلبات والمحددات الضرورية التي تقتضيها بيئة ما بعد الثورة مركزين بذلك على مرحلة الترسيخ الديمقراطي Democratic Consolidation بوصفها المرحلة التي تحتاج إلى الكثير من العمل حتى تثبت مدى نجاح أو فشل عملية الإنتقال التي تم اجراؤها.

1-ثنائية ترسيخ ديمقراطي وانتقال ديمقراطي:

إن عملية الإنتقال الديمقراطي تحتاج إلى ترسيخ يستند إلى أطر دستورية وقانونية مكرسة، وإلى قوى سياسية واجتماعية مؤثرة تؤمن بالمشروع الديمقراطي وتكافح بمختلف الأشكال السلمية من أجل تحقيقه وترسيخه. وتتصل عملية الترسيخ بمؤشرات عدة أبرزها وجود إجماع معقول بين النخب والجماهير على الديمقراطية وقواعدها كمبدأ أولي واقتناع مختلف القوى السياسية الرئيسية بأنه لا بديل عن العملية الديمقراطية لتسوية الصراعات السياسية والتنافس على السلطة، وكذا مشاركة واسعة من المواطنين في الإنتخابات، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بمدى انتشار الثقافة السياسية وسط الشعب وهو ما ذهب إليه كل من لاري دياموند وديفيد بنثام[1].

-الثقافة السياسية: يقتضي ترسيخ وتدعيم التطور الديمقراطي بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، وهو ما تناوله L. Diamond حينما أكد على ضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية كعامل أساسي لمرحلة الترسيخ بعتبارها تمثل البيئة السيكولوجية للنظام السياسي[2]. وبما تعنيه من توفر نسق من القيم والمعتقدات يجعل من وجود المؤسسات الفعالة ، والإنتخابات، والصحافة الحرة مقبولة على نطاق واسع.

-بناء وتدعيم المؤسسات السياسية: ويشير إلى ما يتوافق مع ما اصطلح على تسميته **باستراتيجية الهندسة المؤسساتية** التي أشارت إليها الباحثة T. Vanhanen والتي تتجلى في صياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية، وإقامة نظام حزبي تعددي واجراء انتخابات دورية نزيهة[3].

-تبني سياسات فعالة لمواجهة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية: أكد Diamond في دراسته حول تعزيز الديمقراطية في دول آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا أنها نظم تبقى مهددة بالإنهيار ما لم تتمكن

---

[1] هدى متيكس، " **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**"، في: **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، المحرر:علي الدين هلال دسوقي، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999) ص ص. 137-138.

[2] نفس المرجع، ص 138.

[3] حسنين توفيق ابراهيم، المرجع السابق.

من وضح حد للتحديات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها، وهو ماذهب إليه كذلك هنتنغتون حينما ناقش بأن الفقر يمثل عقبة أمام التطور الديمقراطي.

2-دعائم هندسة عملية الترسيخ الديمقراطي في منطقة جنوب المتوسط:

إن الحديث عن دعائم هندسة عملية الترسيخ الديمقراطي يستدعي تناول الهندسة المؤسساتية والتي تقتضي إقامة ما أصبح يطلق عليه بالتكنولوجية الدستورية وذلك بتبني دستور ديمقراطي يضمن الفصل الأفقي للسلطة (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) ثم الفصل العمودي بين سلطات الدولة وسلطات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ضمان الحقوق والواجبات الجماعية والفردية للمواطنين.

1-إعادة بناء شرعية الدولة وإقامة دستور ديمقراطي: إن إعادة بناء شرعية الدولة تقع على رأس أولويات العقد الإجتماعي الجديد، وتعد أولوية إعادة توزيع السلطة مدخلا مفصليا قادرا على رد الإعتبار لكل من السلطة التشريعية والقضائية غير أن ذلك لا يتحقق بالإصلاحات التقنية أو الشكلية، وإنما باعتماد هندسة دستورية جديدة تنزع الطابع الشخصي عن جل النظم العربية[1]. وتتباين الخطوات التي انتهجتها كل دولة في هذا الصدد فمنها من يسقط الدستور القديم بالكامل، ومنه من يقوم بإجراء تعديلات عليه تتواءم وطبيعة المرحلة الجديدة، ويرتبط هذا بم إذا كان أسلوب الإنتقال يمثل قطيعة كاملة مع الماضي أم قد حدث عبر عملية تفاوضية. في تونس مثلا كانت المنظومة السياسية تستند إلى الإستبداد ممثلة في سلطة دون رقابة بيد شخص واحد، وحزب سياسي يسيطر على البلاد ويجعل من المعارضة مسألة صورية لأغراض الدعاية الخارجية فقط. وبذلك تمثلت عملية تفكيك هذه المنظومة في اجراءين تمثلا في إلغاء الدستور وتشكيل هيئة عليا وطنية كلفت بانتخاب مجلس وطني تأسيسي ليقوم بكتابة الدستور وحل الحزب الحاكم مع فتح المجال للأحزاب السياسية[2]

2-العملية الإنتخابية: تختلف الدول فيما بينها فيما يتعلق بترتيبات العملية الإنتخابية والمشاركة ودور الأحزاب في التوافق مع المعارضة أو القوى السياسية للنظام القديم، حيث نجد بعض الدول

---

[1] أمحمد مالكي، **"العقد الإجتماعي الجديد ومسار الإنتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار الوطني في المنطقة العربية"**، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص. 11.
http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_SDD_2011_WG.9_Report_a.pdf

[2] فرانشيسكا بيندا وآخرون، **"التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق"**، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، International IDEA، 2005، ص. 10.
http://www.ihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library/25.pdf

ركزت على المسائل الإجرائية المتعلقة بنظام التصويت والوسائل الكفيلة بضبط العملية الإنتخابية ونزاهتها كالبرازيل مثلا أثناء عملية الإنتقال الديمقراطي، في حين قامت تونس بحل الحزب الحاكم وحرمان أعضائه من ممارسة حقوقهم السياسية، كما اتخذت قرار بتخصيص 50 في المائة من مقاعد البرلمان للنساء[1]

3-العلاقة مع القوى المناهضة: تكتسب العلاقة مع القوى المناهضة للديمقراطية كالجيش، الشرطة ورجال الأعمال أهمية بالغة خلال المرحلة الإنتقالية، ففي تونس تم انشاء لجنة لتقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان وعهد إليها بمسؤولية تطوير تصور جديد للأمن ودوره في المجتمع. أما على الصعيد الغربي تعتبر الشيلي إحدى الدول التي تعاملت مع قضية قطاع الأعمال حينما أصدرت قواعد واضحة تنظم عمل القطاع، كما عملت على التأكيد على عدم إدانة رجال الأعمال كفئة اجتماعية بل حاسبتهم كأفراد، وهو ما حصل في مصر كذلك حينما تم رفع دعاوي عديدة ضد عدد من كبار رجال الأعمال. أما بالنسبة لقطاع الشرطة فقد تبنت الشيلي أسلوب تدريجي لإصلاحه من خلال إدخال إصلاحات على المقررات الدراسية وتغيير العقيدة المهنية لضباطها.

وبالإضافة إلى هذه العناصر الثلاثة هناك مجموعة أخرى من الدعائم التي لا تقل أهمية في ترسيخ الديمقراطية تتعلق بتأكيد الحقوق والحريات وضمان ممارستها، مع إقرار المواطنة الكاملة وإشاعة العدالة الإجتماعية، وإعطاء حيز أكبر للمجتمع المدني بمختلف كياناته النقابية، وجمعياته التنظيمية[2].

الخاتمة:

تؤكد مختلف المداخل والمقاربات النظرية على أن نجاح عملية الإنتقال الديمقراطي مرهون بأن تستوفي هذه العملية مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية، وذلك بتوفر إرادة الإنتقال الديمقراطي لدى الفاعلين السياسيين سواء كانوا حاكمين أو معارضة بتوفر نخب واعية متجددة ومشبعة بقيم الديمقراطية فدونها لا يمكن أن يتحقق الإنتقال وإن تحقق فسيفرز بنى مقاومة لفعل الإنتقال.

وبالرغم من تعدد التجارب الإنتقالية إلا أننا نشهد عدم قيام نظم ديمقراطية مستقرة وراسخة، بل نشهد ظهور شكل من أشكال النظم الهجينة Hybrid Regimes التي ليست بنظم ديمقراطية كاملة

[1] نفس المرجع، ص. 10.

[2] Jason William Boose, « **Democratization and Civil Society : Libya, Tunisia and The Arab Spring** », International Journal of Social Science and Humanity, Vol. 2, No. 4, July 2012, pp. 310-312

ولا نظم غير ديمقراطية كاملة بل تجمع بين الشكل الأول والثاني. وبذلك فمرحلة الإنتقال الديمقراطي تكون دوما مفتوحة على عدة مسارات وهو ما نشهده في منطقة جنوب المتوسط ففي حين تتجه تونس نحو الترسيخ الديمقراطي نجد كل من مصر وليبيا واليمن لا زالت تتخبط في النزاع وهو ما يجسد الشكل الثالث الذي يمكن أن تفضي له عملية الإنتقال الديمقراطي وهو العودة إلى أشكال النظم غير الديمقراطية ودخول البلاد في دوامة النزاعات الداخلية التي تأخذ أبعاد سياسية، اثنية، وسوسيوثقافية.

قائمة المراجع:

- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004).
- عبد الوهاب العلوي، مترجما، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن 20** (القاهرة: دار الصباح، 1993).

عبد الفتاح ماضي، **"مداخل الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطي"**، في: **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009).

- فرانشيسكا بيندا وآخرون،"**التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق**"،المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، International IDEA، 2005.
- http://www.ihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library/25.pdf
- هدى متيكس، " **دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"**، في: **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، المحرر:علي الدين هلال دسوقي، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)
- أمحمد مالكي، **"العقد الإجتماعي الجديد ومسار الإنتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار الوطني في المنطقة العربية"**، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/E_ESCWA_SDD_2011_WG.9_Report_a.pdf

- حسنين توفيق ابراهيم، "**الإنتقال الديمقراطي: إطار نظري**"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع: 25-10-2014:

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/20131249533483143.8.html

- محمد مختار قنديل، **"دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة"**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

http://ibnkhalduncenter.org/docs/ta7awol_942013.pdf

-Ali Resul Usul, « **Democracy and Democratization in the Middle East : Old Problems New Context** », Turkish Review Of Middle East Studies , Annual 2004.

See more In: Kristian Skrede

-Barrington Moore, **Social Origins Of Dictatorship and Democracy : Lord and Peasant in the Making of The Modern World** (Boston : Beacon Press, 1996)Gleditsch and Michael D. Ward,**"Diffusion and the -International Context of Democratization**", International Organization, Vol.60, Issue 04 (Fall 2006), pp.911-933.

- David Beetham,**"The Contradictions of Democratization by Force: The Case of Iraq,"** Democratization, Vol.16, No.3 (June 2009), p. 448. You can see also:

Wolfgang Merkel,**"Democracy through War,"** Democratization, Vol.15, No.3 (June 2008 -Dankwart Rustow, **"Transition to democracy: Toward a Dynamic Model",** Comparative Politics, Vol. 2, Issue 3, April 1970, pp. 337-347.

-Jason William Boose, « **Democratization and Civil Society : Libya, Tunisia and The Arab Spring** », International Journal of Social Science and Humanity, Vol. 2, No. 4, July 2012.

-Samuel P. Huntington, **" How Countries Democratize",** Political Science Quarterly, Vol. 106, No. 4, Winter 1991, pp. 579-583.

-Sujian Guo, **« Democratic Transition : A Critical Overview »,** Issues & Studies, 35, no. 4, July-August 1999.

الاستبداد المرن في شمال أفريقيا: بيولوجيا التسلط والربيع العربي

Flexible Authoritarianism in North Africa: Biology of authoritarianism and the Arab Spring.

ط. د وليد عبديش

طالب دكتوراه جامعة الجزائر 3.

ط. د جمال مقراني

- المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر.

ملخص:

تحاول هذه المداخلة نقل تجربة الاستعصاء الديمقراطي نحو بعد نقدي. لفهم السؤال التالي: كيف استطاعت الأنظمة السياسية التكيف واعادة انتاج نفسها في ظل التحولات العنيفة التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا بعد الربيع العربي؟

إن ذلك التساؤل يجادل، بأن طلاب الديمقراطية لم ينتهوا لمرونة الاستبداد. ولم يُشرّحوا بشكل كاف نظام المناعة للنظم السياسية في شمال أفريقيا. وعليه تحاول هذه الورقة استيعاب العمليات السياسية، التي أدت بالأنظمة؛ التي توصف رسميا بالجديدة، إلى البقاء وإعادة تشكيل السلطة بدلا من الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الاستبداد المرن، الإستجابة المناعية،استراتيجيات البقاء، إعادة انتاج النظام

Abstract:

This intervention attempts to transfer the experience of democratic stubbornness into a critical dimension. To understand the following question: How have political orders managed to adapt and reproduce themselves in light of the violent transformations that North Africa witnessed after the Arab Spring?

That question argues, that students of democracy did not pay attention to the elasticity of Authoritarianism and did not adequately explain the immune system of political orders in North Africa. Accordingly, this paper attempts to absorb the political processes that led to the regimes, which are formally described as new, to survive and reshape power rather than a real transition to democracy.

Key words: Democracy, flexible Authoritarianism, Immune response, Survival strategies, regime reproduction

مقدمـة

تثير اشكالية التحولات السياسية في شمال أفريقيا ومسارات إضفاء الطابع الديمقراطي على أنظمة الحكم مناقشات مكثفة، تأخذ أبعادا مختلفة. والفكرة التي تشتبك بها هذه المداخلة مع تلك النقاشات تتمثل في أن قضايا التحول الديمقراطي لم تقدم عروض تجريبية مغرية لدول شمال أفريقيا؛ باستثناء الحالة التونسية. فالواضح أن الصراع على انتزاع السلطة من الأنظمة الاستبدادية وتحويلها إلى الشعب بعد موجة الربيع العربي، يشهد على هذه الفرضية المركزية.

وفي خضم التأمل في تجربة تلك العروض بعد ثورات الربيع العربي. يمكن توصيف إغراءان متطرفان. الأول؛ هو الكفاح من أجل انتزاع الديمقراطية حتى النهاية، حتى وإن تم تدمير الدولة من أجل الفكرة. أما الثاني؛ فهو إغراء الاستبداد والثورة المضادة، وتفضيل النظام على الحرية من أجل تحقيق الاستقرار والبقاء. والواضح أن كلاهما اتجه نحو طريق مسدود، خاصة في مصر وليبيا.

وعليه؛ تحاول هذه المداخلة نقل تجربة الاستعصاء الديمقراطي نحو بعد نقدي. لفهم السؤال التالي: كيف استطاعت الأنظمة السياسية التكيف واعادة انتاج نفسها في ظل التحولات العنيفة التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا بعد الربيع العربي؟

فرغم الاضطرابات والثورات الشعبية الطويلة، استطاعت النظم السياسية في شمال أفريقيا أن تعيد انتاج نفسها. والغريب أن ذلك تم عبر آليات ديمقراطية؛ كالانتخاب والمنافسة على السلطة. واتضح أن النظام السياسي الذي تم بناؤوه رغم التقدم المفرط لخطابات التحول الديمقراطي، هو نظام استبدادي انتخابي. يختلف فقط في كونه غير تنافسي، كما في المغرب ومصر، إلى تنافسي، كما في الجزائر وتونس.

إن ذلك التساؤل يجادل، بأن طلاب الديمقراطية لم ينتهوا لمرونة الاستبداد ولم يُشرّحوا بشكل كاف نظام المناعة للنظم السياسية في شمال أفريقيا. وعليه تحاول هذه الورقة استيعاب العمليات السياسية، التي أدت بالأنظمة؛ التي توصف رسميا بالجديدة، إلى البقاء وإعادة تشكيل السلطة بدلا من الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية.

أدبيات الدراسة:

إن محاولة نقل تجربة الاستعصاء الديمقراطي نحو بعد نقدي. تطلب فحص أدبيات علمية حاولت التعامل مع ظاهرة الاستبداد على طاولة التشريح البيولوجي، وامعان النظر في عمل الخلايا الاستبدادية في استجابتها المناعية مع الديمقراطية كجسم غريب عن البنية الجسدية للأنظمة السياسية في شمال أفريقيا. ويمكن عرض تلك الأدبيات في: كتاب **لـ ستيفن، ج كينغ** *"Stephen J. King"* بعنوان: "The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa"* (الاستبداد الجديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

يشكك هذا الكتاب الصادر عام 2009، في مسار الانفاتح السياسي الذي اتخذته الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعتقد أن تلك الدول قد نجت فعلا من الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر القرن العشرين، بفضل استجابتها المرنة وقدرتها على التكيف مع التغيرات الدولية، ويرى ستيفن كينغ أن هذا الكتاب يساهم في سد الفجوات العلمية الناتجة عن الفهم التقليدي لطبيعة الأنظمة الاستبدادية، ويسلط الكاتب الضوء على بعض الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كمصر، سوريا، الجزائر وتونس. ويحاول تقديم فهم مقارن حول كيفية استمرار الاستبداد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويجادل الكاتب بأن عمليات التحرير الاقتصادي والسياسي التي قادتها الدولة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي مثلت استدارة خجولة نحو الديمقراطية، ويرى أن التجارب السياسة المتعددة لم تؤد إلى الانفتاح الكامل ولكنها في الواقع تم تصميمها لدعم الاستبداد الجديد والحفاظ على بقاء النظام واحكام السيطرة على الدولة والمجتمع معا.

مقال لـ مهران كمرافا "Mehran Kamrava" بعنوان: (صعود وسقوط الصفقات الحاكمة في الشرق الأوسط) "The Rise and Fall of Ruling Bargains in the Middle East"** يناقش هذا المقال الصادر عام 2014 في كتاب لمجموعة من الباحثين بعنوان: Beyond the Arab Spring The Evolving Ruling Bargainin the Middle East ما بعد الربيع العربي تطور صفقة الحكم في الشرق الأوسط؛ أحداث الربيع العربي، في سياق تفكك "الصفقة الحاكمة" المهيمنة التي ظهرت في جميع أنحاء الشرق الأوسط

* Stephen, J. King. "The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa", Indiana University Press, 2009.

** Mehran, Kamrava. " The Rise and Fall of Ruling Bargains in the Middle East". In Beyond the Arab Spring The Evolving Ruling Bargain
in the Middle East.(New York, Oxford University Press,2014).

في الخمسينات. وكيف تم استبدال ذلك بنظام جديد أعاد تعريف مصادر السلطة من خلال أجهزة مختلفة، مثل الدساتير الاحتجاجات الجماهيرية ، والحروب الأهلية، والانتخابات. من خلال إعادة تقييم الأدوار والوظائف، وفي بعض الأحيان هياكل المؤسسات (الأحزاب والمنظمات السياسية والقوات المسلحة والسلطة التنفيذية)؛ وبمبادرة من شخصيات وفاعلين رئيسيين.

ويعتقد الكاتب؛ بأن االعالم العربي والشرق الأوسط، يشهد حالة تغير مستمر على مستوة السلطة والشرعية السياسية. وتجدر الاشارة إلى أن الكتاب الذي صدر فيه هذا المقال يبحث في طبيعة وتطور الصفقات والمساومات بين الدولة والمجتمع، ويعتقد المساهمون فيه بأن تلك العلاقة هي من تحدد طبيعة النظام السياسي الذي تستقر عليه الدولة، كما يجادل الكتاب. بأن خطر الانهيار المطرد للنظم القديمة الناجم عن الانتفاضات التي اجتاحت معظم الشرق الأوسط منذ ديسمبر 2010، ترتب عنه عواقب هيكلية وأدى بتلك النظم إلى تبني استراتيجيات أكثر مرونة للتكيف مع الوضع القائم.

كتاب **لـ روجر أوين** *"Roger Owen"* بنعوان: **(صعود وسقوط الروؤساء العرب مدى الحياة) "The Rise and Fall of Arab Presidents for Life"*****يجادل هذا الكتاب الصادر عام 2012، بأن الأنظمة الرئاسية والملكية التي سادت في العالم العربي. اعتقدت بأنها ستحكم دولها مدى الحياة. وهي السمة التي تطبع العالم العربي منذ الاستقلال. ويعتقد "**روجر أوين**" أن حكام الدول العربية الذين استقروا في القصور وبذلوا قصارى جهدهم لضمان نجاح أبنائهم. أحاطوا أنفسهم بدائرة قوية من شبكات الزبونية السياسية؛ ومارسوا اساليب عدة لخلق شرعية شعبية مبنية على النجاح الاقتصادي والهندسة الدستورية والانتخابات المزورة إلى جانب العنف الرسمي وقمع الحريات واحتكار المعلومات والاعلام.

ويتساءل الكاتب عن الأسباب التي جعلت العالم العربي يشهد مثل هذا التركيز في السلطة الرئاسية الدائمة؟. ويناقش أوين؛ المعارضة الشعبية الضخمة التي شهدتها الأنظمة الرئاسية خلال الربيع العربي، والتغيير السياسي الذي أعقب ذلك. فقد أوضحت الأحداث في تونس ومصر؛ أن الاعتقاد السائد بالحكم مدى الحياة قد انتهى. يكشف الكتاب عن أصول وديناميكيات النظام الاستبدادي في البقاء وتحديات الثورات العربية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المبحث الأول: معضلة الربيع العربي: لماذا تخاف الأنظمة الاستبدادية من الديمقراطية؟

*** Roger Owen, "The Rise and Fall of Arab Presidents forLife",Cambridge, MA.Harvard University Press, 2012.

تفسر معضلة الربيع العربي إلى حد كبير حقيقة أن شعوب المنطقة العربية تعيش في دول لها إحداثيات خاص به، بدءا من طبيعة النظام السياسي، والخصائص الإثنية، وتنتهي بالتناقضات الدينية[1].

المطلب الأول: في جذور الاستبداد: الديمقراطية تعميد بائس للاستقلال

لقد استخدمت الحركات الوطنية التي قاومت الاستعمار في شمال إفريقيا حجة أساسية للمطالبة بالاستقلال؛ الحق في تقرير المصير وحكم الذات. وراهنت تلك الدول على أن أسلحة العدو السياسية؛ وهي المبادئ والممارسات الديمقراطية المعترف بها والمحترمة في دولة المستعمر. تنطبق بشكل جيد على شمال إفريقيا. ومع ذلك، بمجرد تحقيق الاستقلال وضعت كل تلك الأفكار جانبا.[2] فقد تحولت الثورة إلى مصدر لشرعية السلطة السياسية، وظهر مفهوم الدولة الراعية؛ التي ساد فيها خطاب يتمحور حول مسائل صنفتها الأنظمة السياسية في خانة العاجلة والحيوية؛ كبناء الدولة و تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير الخدمات الاجتماعية للشعوب.[3]

الفرع الأول: العقد الاجتماعي للاستبداد في شمال أفريقيا

وصف جان لاكوتور في كتابه أنصاف الآلهة :لقيادة الالهامية في العالم الثالث ... مفهوم ماكس ويبر عن الكاريزما، كسحر يرفع الفرد فوق الرجال العاديين ويمنحه "سلطات استثنائية" ويؤكده كقائد...}

Charismatic Leadership in the Third :« Jean Lacouture's Described in his book The Demigods as a "charm" that elevates the individual above ,World... Max Weber's notion of charisma ...ordinary men, confers "exceptional powers" on him, and confirms him as a leader ».[4]

لقد استقرت المساومات التي وضعتها الأنظمة السياسية الجديدة على مفاهيم الهوية الوطنية والروح القومية. وقدمت الدولة نفسها على أنها المدافع الأساسي عن المصلحة الوطنية في مواجهة التهديدات الأمنية وحماية الدولة والمجتمع لفترة ما بعد الاستقلال.

---

[1] Ibid, p158

[2] Bechir, Chourou. "challenge-of-democracy-in-north-africa", in The European Union and Democracy Promotion: The Case of North Africa, (Frank cass publishes. London, spring 2002). P18.

[3] Mehran, Kamrava, Op.cit, p18

[4] Roger, Owen. Op.cit, pp29-30

وفي غمرة النشوة العامة التي سادت بعد الاستقلال، لم تجد الشعوب صعوبة في قبول تلك الأفكار. ففي غالبية دول شمال أفريقيا، ظهر شخص خاص. كزعيم لحركة الاستقلال ثم أصبح رئيس الدولة الجديدة.[1]

فغالبية الشعوب وافقوا وأكدوا على؛ أحقية محمد الخامس في المغرب، وحبيب بورقيبة في تونس، ولم يمتعضوا من انقلاب هواري بومدين على أحمد بن بلة في الجزائر. كما استحسنوا جمهورية القذافي في ليبيا وأحقية جمال عبد الناصر بالحكم في مصر. بمعنى آخر؛ لم تكن الشعوب في شمال أفريقيا تكترث لطرق الوصول إلى السلطة، وانشغلت بتمجيد الشخصيات التي اعتبرتها قيادات كارزمية.[2] فقد وافقت على الهدف النهائي ـ الاستقلال ـ لكن لم تكن لديها رؤية مشتركة فيما يتعلق بطبيعة الدولة أو مؤسساتها وسياساتها.[3]

وبالعودة إلى مسألة بناء الدولة؛ كانت تلك الصفقة مثالية للقادة في شمال أفريقيا لوضع أسس دولة ديمقراطية. ومع ذلك، كشف التاريخ أن الشاغل الرئيسي لتلك الشخصيات الثورية اتجه إلى أبعد من النظرية السياسية. فقد اقتنعوا أنه كان من الطبيعي والحتمي أن يتم منحهم أعلى منصب في الدولة والتاريخ، كعلامة امتنان لكفاحهم وتضحياتهم.[4] فعلى سبيل المثال:

برز محمد الخامس، "الملك الثوري". كأبرز شخصية للحركة القومية. ودفع هذا الاعتقاد بالملك وبمن خلفه إلى الاستنتاج؛ بأنه سيكون من غير المجدي، وربما الخطير، إشراك قوى سياسية أخرى في الحكومة. وبهذا سمحت العائلة بإنشاء ملكية دستورية اجتماعية وديموقراطية.[5] واصلت من خلالها الاستفراد بمصادر الحكم. مع تركيز معظم الصلاحيات والامتيازات في يد الملك. ومنذ ذلك الحين؛ استقر المغرب في النمط المألوف للحكم الاستبدادي وقمع الحريات السياسية.

وفي تونس، كان الرئيس الحبيب بورقيبة، الذي أعطى نفسه لقب "المجاهد الأكبر"، موقف أبسط بكثير من التعامل معه. فقد كان حزبه ـ الدستور الجديد ـ الحركة السياسية المنظمة الوحيدة في البلاد ويتمتع بدعم شعبي واسع.[6] وبعد الاستقلال، لم يكن على بورقيبة ولا حزبه مواجهة أي منافسة. فقد تم تعيينه رئيسا بالنيابة للجمهورية الجديدة؛ أثناء صياغة دستور عام 1959، الذي

---

[1] Mehran, Kamrava, Op.cit, p22

[2] Roger, Owen. Op.cit, pp 17-18

[3] Bechir, Chourou. op. cit , p19

[4] Mehran, Kamrava. op. cit , p22

[5] Bechir, Chourou. op. cit , p20

[6] Ipidem.

أجريت بعده انتخابات رئاسية وتشريعية استفرد فيها بورقيبة وحزبه. طيلة ما يقارب ثلاثة عقود . بالسلطة، ولم يسمح لأي كان مناقشة أو نقد أي من سياساته، الداخلية أو الخارجية، بغض النظر عن مدى عدم انتظامها أو عدم فعاليتها[1]. طوال تلك الفترة، كانت لدى بورقيبة فرص كثيرة لوضع تونس على مسار الديمقراطية. لكنه لم يفعل؛ فلم يسمح أبدا بحرية التعبير، وفصل السلطات، والقضاء المستقل، وحرية تكوين الجمعيات.[2]

أما في الجزائر؛ حسم الجندي مسألة بناء الدولة مبكرا مع الدبلوماسي، فقبل الاستقلال نال جيش التحرير الوطني شرعية التحرير السياسي، وأسس جبهة التحرير الوطني في عام 1958، من أعضاء في جيش التحرير الوطني.[3] الذي كان في الواقع الهيكل الوطني الوحيد المنظم بشكل جيد بما فيه الكفاية ليكون قادرا على قيادة الدولة بعد إعلان الاستقلال.[4]

فقد امتلك جيش التحرير شرعية العمل السياسي الفعلي .[5] غير أن ما ميز الحالة الجزائرية، هو أنها لم تظهر أي شخصية كزعيم فكري أو منظر للثورة؛ فقد تقاسم الجنود الشرعية الثورية لدخول معترك السياسة قبل تقاسم رؤية أو مخطط لفترة ما بعد الاستقلال[6]. وهو ما أدخل البلاد في مخاض عسير على السلطة، من الرئيس بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة. وما طبع هذا التاريخ هو غياب الانتقال الديمقراطي الحقيقي وتهميش الطبقة السياسية.

وباختصار، لم تبد الأنظمة السياسية في شمال أفريقيا اهتماما كبيرا بإنشاء أنظمة حكم ديمقراطية في دولها المستقلة حديثا. ففي جميع الحالات كانت الظروف مواتية لمثل هذا التحول.

إن العقد الاجتماعي الذي تأسس بعد الاستقلال؛ والذي وعد المواطنين بالعيش الكريم مقابل الاذعان السياسي، أدى بدول شمال أفريقيا إلى أزمة شرعية حادة، فقد كانت الأنظمة الجمهورية تقود الدولة في شمال أفريقيا . باستثناء المغرب .، لكنها مارست السلطة، مثل الملكيات؛ بلا حدود

---

[1] Roger, Owen. Op.cit, p24

[2] Bechir, Chourou. op. cit , p20

[3] Ibid. p21

[4] الطاهر سعود، "أدوار الجيش في مراحل االنتقال في الجزائر"، **سياسات عربية**، العدد 25، جانفي 2017، ص30

[5] Yefsah Abdelkader. « **L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992** ». In: Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65, 1992. p79

[6] Lahouari, Addi. « L'armée, la nation et l'État en Algérie ». **HAL archives ouvertes**, (25 mars 2009). p05 https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00398898/document

دستورية فعالة، فقد احتكر الرؤساء السلطة دون انتخابات حرة ونزيهة.[1] فقد مكث معمر القذافي في السلطة لمدة 42 عاما، وحسني مبارك في مصر لـ 30 سنة. وبن علي في تونس لمدة 24 عاما، وبوتفليقة في الجزائر لـ20 سنة.

الشكل رقم 1: خريطة الدول العربية وأنظمة الحكم فيها قبل الثورات العربية

المصدر: بتصرف Roger, Owen. **Op.cit,** p01

إن السمة الأساسية للعقد الاجتماعي للاستبداد في شمال أفريقيا. تتمثل في تمسك جميع الرؤساء؛ عند توليهم منصبهم، بالسلطة، حتى يتم عزلهم إما عن طريق الموت أو الاغتيال. وما يميز الفكر الاستبدادي للرؤساء في شمال أفريقيا يتمثل في استراتيجيات البقاء التي دأبوا على تنفيذها، فكانو حريصين على اتخاذ التدابير التي تبقيهم في الحكم وتمنح عائلاتهم امتيازات غير محدودة لتراكم الثروة الخاصة.[2] وإدارة الدولة كممتلكات خاصة، مع تمتع أفراد عائلاتهم بجميع المناصب المؤثرة، وربما كان ذلك كتأمين ضد أي ثورة تهدد وجودهم في السلطة.[3]

الفرع الثاني: الربيع العربي: العطش للديمقراطية وتصدع حالة الاستثناء

[1] Mustapha, Kamel Al-Sayyid. " The Arab Spring Why in Some Arab Countries and Not in Others?". **in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization,** Routledge, New York, 2015. P53

[2] Roger, Owen. Op.cit, pp. 17-18

[3] Mustapha, Kamel Al-Sayyid. Op.cit, p54

« La loi primordiale des révolutions est qu'il n'y a pas de lois des révolutions »[1]

{ القانون الأساسي للثورات هو أنه لا توجد قوانين للثورات }

لقد بدت الأنظمة في شمال أفريقيا قبل أحداث الربيع العربي أكثر استبدادية. والأكثر إثارة للقلق هو تمدد نمط وراثة السلطة من الأب إلى الابن من باقي دول المنطقة العربية؛ (في إشارة إلى النظام السوري والأنظمة الملكية العربية) نحو شمال أفريقيا. وتجسدت في الطموحات التي سعى لها حسني مبارك ومعمر القذافي في مصر وليبيا.[2]

بيد أن موجة الاحتجاجات؛ التي ضربت السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، أدت إلى زعزعت الأنظمة الاستبدادية التي كان يعتقد أنها غير قابلة للإزالة.[3] فقبل الثورة التونسية2011، فشلت كل محاولات دمقرطة العالم العربي. حتى لو فرضتها قوة أجنبية؛ حالة العراق على سبيل المثال.

لقد فوجئ العالم كله بعد ذلك، وظلت الأحداث تتسارع على مشاهد جديدة للعالم العربي، فشل الغربيون في إخراجها وفق مقاس نموذجهم الديمقراطي، في منطقة عُرفت بمقاومة الديمقراطية، ومثلت فجوة بحثية (*a knowledge gap*) قادت بالأكاديميين إلى وصفها بمنطقة الاستثناء العربي.[4]

إن العطش للديمقراطية، والرغبة في التغيير السياسي وتحسين الوضع الاقتصادي في شمال أفريقيا، لم ينشأ في خضم أحداث الربيع العربي فقط. بل مرده إلى فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، أين قمعت جميع عروض التغيير من قبل وحدات الجيش والشرطة، في الجزائر ومصر وتونس، وحتى في باقي الدول العربية.[5]

فلم تكن الديمقراطية هي الدافع الوحيد للثورات العربية. بل تضاف إليها مطالب أخرى: كالعدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، والمزيد من الحرية، ومحاربة الفساد. كل هذه المواضيع، بدت

---

[1] Laurent, Jeanpierre. « Points d'inflexion des révoltes arabes », Les Temps Modernes. (2011/3 .N° 664), p63

[2] Mustapha, Kamel Al-Sayyid. Op.cit, p53

[3] Yahia, H. Zoubir. «Les révolutions du monde arabe : la fin du mythe de l'exception », Maghreb - Machrek. (2011/4 .N° 210), p42

[4] Mouhamad, Hamid Bah. « Que reste-t-il du printemps arabe au Maghreb, cinq ans après les soulèvements ? ». Paris, IRIS. **Dossier Giopolitique**, (jannvier 2016). P03

[5] Ibid, p04

وكأنها تشكل مشكلة الحكم في العالم العربي.[1] وكان القادة العرب راضين بهذا الوضع على حساب شعوبهم؛ فلقد كانوا مستعدين بالتضحية بهم مقابل البقاء في الحكم والحفاظ على النظام.[2]

إن طموح النخب الشابة والمتعلمة في دول شمال أفريقيا، أدى إلى رفع سقف المطالب. التي عبرت مجتمعة؛ عن عطش عميق للديمقراطية، ومحاولة جادة لاستعادة قوة المجتمع التي تكابح وتوازن سيطرة النظام الاستبدادي. الذي أنتج اختلافات اجتماعية خطيرة في بنية المجتمع، تتميز بالقبيلة والفساد في نظام الدولة، والتسلط. والتي كانت سببا اجهاض فرص التحولات الديمقراطية.

لقد أنتجت تلك التناقضات استياءا شعبيا واسعا، أدى في نهاية المطاف إلى الإطاحة الثورية بالنظام؛ كما هو الحال في مصر وليبيا وتونس. أو إلى سخط شديد أجبر النظام على محاولة الإصلاح والتكيف من الداخل؛ كما هو الحال في الجزائر والمغرب.

وبالعودة لما اصطلح عليه بالربيع العربي؛* الذي انطلقت شرارته في مدينة سيدي بوزيد التونسية، أين قام مواطن بسيط يدعى؛ "محمد البوعزيزي". في لفتة يائسة . بحرق جسده احتجاجا على الانتهاكات التي ترتكبها السلطات المحلية في مدينته. وتمكن بفعله من الإطاحة بواحدة من أطول الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة العربية، وأدى إلى الإصلاح السياسي العميق في تونس منذ 2011سنة.[3] لتنتقل تأثيرات ذلك الفعل إلى باقي الأنظمة الاستبدادية وتؤدي إلى الإطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك، و مقتل الزعيم الليبي معمر القذافي.

---

[1] Mustapha, Kamel Al-Sayyid, Op.cit, p53.

[2] غسان سلامة، **"العطش للدولة والريبة منها"**، الكلمة المفتاحية في تقرير المجلس العربي للعلوم الاجتماعية والتعقيبات عليها، لبنان: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2019، ص16

* اكتسبت عبارة "الربيع العربي" شهرة واسعة الانتشار، نتيجة لمقال نشر بقلم الصحفي الأمريكي مارك لينش في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية عام (2011)، قبل أسبوع من موافقة الرئيس التونسي بن علي على التنحي ، حيث أشار إلى أن أسباب هذه الاحتجاجات تبدو ذات صلة مع باقي الدول العربية"، "الربيع العربي" لكنه لم يتوقع أن تسقط الاحتجاجات أي أنظمة ، رغم أنها بدت أكثر صلابة وجدية عن الاحتجاجات الدورية التي شهدتها المنطقة العربية؛ للاطلاع أكثر راجع:

Laurence, Whitehead. "On the' Arab Spring:'Democratization and Related Political Seasons", in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization, Routledge, New York, 2015. p17

تم التحقق من المقال يوم: 2020/04/01، للاطلاع عليه:

Marc, Lynch. « Obama's 'Arab Spring?' », Foreign Policy News, (6 January 2011), available at:

https://foreignpolicy.com/2011/01/06/obamas-arab-spring/

[3] Amor, Boubakri. "Interpreting the TunisianRevolution: Beyond Bou'azizi", **in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization,** Routledge, New York, 2015.p65

وفي خضم التأمل في تجربة تلك الثورات والانتفاضات في شمال أفريقيا. يمكن توصيف إغراءان متطرفان. الأول؛ هو الكفاح من أجل انتزاع الديمقراطية حتى النهاية، حتى وإن تم تدمير الدولة من أجل الفكرة. وهو ماحصل في ليبيا.

تحولت الثورة الليبية من نمط من المطالب السلمية الداعية إلى القضاء على الفساد والمحسوبية لثورة دموية تطالب بتحرير الوطن من الاستبداد. وانتقلت الثورة من احتجاج سلمي إلى صراع العسكري بفعل إفراط النظام في استخدام القوة والقمع. وانتهى هذا المسار بالتدخل العسكري الدولي.[1] وتفكك ليبيا إلى مجموعة من المقاطعات المتصارعة، فلم تستطع الحكومة الانتقالية أخذ زمام المبادرة واحتواء النزاع الدموي بين الأطياف السياسية والمجتمعية، مما أجهض الديمقراطية، وحول الدولة إلى بؤرة للارهاب والجريمة المنظمة التاي تهدد إلى يومنا هذا الأمن الإقليمي والدولي.

أما الإغراء الثاني؛ فهو إغراء الاستبداد والثورة المضادة، وتفضيل النظام على الحرية من أجل تحقيق الاستقرار والبقاء. فقد شكلت استقالة الرئيس المصري حسني مبارك بعد 18 يوما من الاحتجاجات العارمة والسلمية فرصة تاريخية للتحول الديمقراطي في مصر. ومع ذلك؛ بعد عامين ونصف، ـ وعلى الرغم من الآمال الشعبية والتوقعات المتفائلة في حقل النظم السياسية المقارنة ـ فإن الانقلاب العسكري الذي تم في 3 جويلة 2013 على الرئيس المنتخب محمد مرسي، وضع حدا للديمقراطية والعملية الانتقالية.[2] والواضح من خلال سرد هاذين العرضين في شمال أفريقيا، أن كليهما اتجه نحو طريق مسدود، خاصة في مصر وليبيا. وهذا ما يعيدنا إلى الفجوة البحثية المتمثلة في الاستثناء العربي ومقاومة المنطقة لكل أشكال التحولات نحو الديمقراطية.

المطلب الثاني: بيولوجيا الاستعصاء الديمقراطي في شمال أفريقيا

إن الفكرة المثيرة للاهتمام التي تحاول هذه الورقة اخراجها للنقاش، تبلورت من خلال فحص الجدل الدائر بين الكثير من الأكاديميين حول مسائل الانتقال الديمقراطي في العلوم السياسية.[3]

---

[1] Anas, Abubakr Buera. " Libya's Arab Spring Revolution: against a 42-Year Dictatorship", **in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization,** Routledge, New York, 2015.p110

[2] Khaled, Abou El Fadl. "Failure of a RevolutionThe Military, Secular Intelligentsia andReligion in Egypt's Pseudo-Secular State". **in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization,** Routledge, New York, 2015.p253

[3] وردت تلك النقاشات المعمقة حول مقاربات ومسائل الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية في مقدمة كتاب ستيفن كينغ؛ Stephen, J. King المعنون بـ "الاستبداد الجديد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" "The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa"، ؛ للمزيد من التفصيل أنظر:

Stephen, J. King, **Op.cit**, pp17-21

وتتمثل في أهمية الخروج عن الانقسام الثنائي الديمقراطي/ الاستبدادي الجامد، كطرفان متعاكسان لخط القياس. حيث عمل المختصون في النظم السياسية المقارنة على مراقبة قدرة الأنظمة الاستبدادية على التعلم والميل إلى تبني أفضل الاستراتيجيات للسيطرة على الدولة ومفاصلها.

بالرغم من موجة التحولات السياسية التي ضربت شمال أفريقيا في أوائل عام 2011، إلا أنه يبقى من الواضح أن الاستبداد تكيف مع تلك اللحظات التحولية. لذلك، تظل دراسة الحكم الاستبدادي ضرورية لفهم الديناميكيات السياسية والعمل الداخلي للأنظمة العربية التي استعصت عنها الديمقراطية.

ومن خلال ذلك يحاول هذا المطلب أن يخلق لحظة مناسبة للتراجع عن التقلب المستمر في مراجعة أدبيات التحول الديمقراطي في شمال أفريقيا. ويتجه مباشرة نحو تشريح عمليات التكيف.

الفرع الأول: الاستجابة المناعية لخلايا الاستبداد في شمال أفريقيا

{... في نهاية العام 2013، أنهى المدوّن المصري وائل عباس كلمته في خلال لقاء جمعه بطلاب جامعة ميشيغان قائلا :لا يزال أمامنا الكثير من العمل. لدينا الوقت الحاضر انقلاب عسكري في مصر يلبس لبوس الثورة. أعتقد أننا عدنا مرّة أخرى إلى العام 1953»، اللافت في كلام عبّاس، صاحب النظرة السياسية الثاقبة، هو عدم إحالة النكوص عن الثورة إلى العودة إلى عهد حسني مبارك بل إلى العام 1953، أي تاريخ إعلان الجمهورية المصرية غداة تحرّك الضبّاط الأحرار ضدّ الملكيّة...}.[1]

لقد استطاعت الأنظمة الاستبدادية في شمال أفريقيا. احتواء موجات التغير السياسي التي طالتها منذ استقلالها، عبر بناء قواعد وتكتيكات مختلفة. واستطاعت من خلالها التكيف والبقاء واجهاض كل مساعي الانتقال الديمقراطي. وتختلف تلك الأليات من دولة إلى أخرى، لكنها تشترك في كونها تمثل خلايا مناعية فعالة ضد الديمقراطية.[2] ويمكن إجمالها في: الشرعية الثورية، عسكرة الدولة والانقلابات العسكرية، صناعة العدو الخارجي والداخلي (الامبريالية، الارهاب، الاسلام السياسي). الهندسة الدستورية، بناء دولة النظام، الانتخابات المزورة، إدارة الدولة لعملية التحرير السياسي والتعددية الحزبية والسياسية، استغلال الريع وبناء منظومة للزبونية السياسية، الاصلاح الاقتصادي وشراء السلم الأهلي، الاعلام، الدعم الخارجي، العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي.

---

[1] أنظر: خالد صاغية، "الدولة بعد الثورة: وداعا للعطش والريبة"، **في تقرير المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بعنوان: العطش للدولة والريبة منها**، لبنان: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2019، ص54

[2] Stephen, J. King, **Op.cit**, pp28-24

ففي علم البيولوجيا؛ كي يتمكن الجهاز المناعي من الدفاع عن الجسم ضد الفيروسات، يجب أن

الشكل رقم 2: مخطط تشريحي لجهاز مناعة النظم الاستبدادية

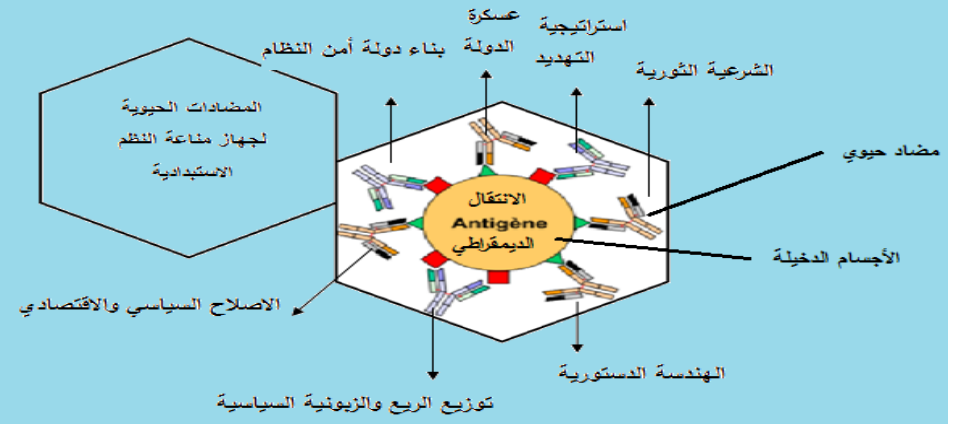

المصدر: من إعداد الباحثين

يكون قادرا على التمييز بين ما ينتمي إلى الجسم (ذاتي) وما لا ينتمي إلى الجسم (غير ذاتي أوأجنبي).[1] وبالنظر إلى أحداث الربيع العربي؛ فيمكن وصفه بجسم دخيل طرأ على سياق سادت فيه "الصفقة الحاكمة" التي حافظت على الأنظمة الإقليمية منذ الخمسينات.[2] من كل المحاولات الثورية التي دعت إلى اسقاط النظام وبناء عقد سلطوي واجتماعي جديد يعيد تعريف مصادر السلطة والشرعية في الوطن العربي.

والمثير في عرض مخطط الاستجابة المناعية للجسد الاستبدادي في شكال أفريقيا؛ يكمن في أن عمليات الانتقال الثوري، وصياغة دستور جديد، والمشاركة الشعبية الهائلة من خلال الانتخابات، وغيرها من الإجراءات النظرية لعمليات الانتقا الديمقراطي، أثبتت أنها غير مجدية في السياق العربي.

وبالعودة إلى علماء البيولوجيا؛ فيعتقدون أن جهاز المناعة معرض بشكل كبير إلى اضطرابات عديدة قد تؤدي إلى الموت ومعضمها ناتج عن:[3]

- حين يعجز الجسم عن تحفيز استجابة مناعية مناسبة ضد الجسم الدخيل.
- عندما يقوم الجسم باستجابة مناعية ضد نفسه ويؤدي إلى اضطرابات داخلية حادة.

---

[1] **أنظر**، دليل MSD الإرشادي للمستهلك، **"لمحة عامة عن الجهاز المناعي"**، تم التصفح يوم:2020/04/15.
https://www.msdmanuals.com

[2] Mehran, Kamrava, **Op.cit**, p 17

[3] دليل MSD الإرشادي للمستهلك، **مرجع سابق**.

- إذا قام الجسم بتنشيط استجابة مناعية مفرطة تجاه أجسام أجنبية غير ضارة، ويلحق الضرر بأنسجة الجسم الطبيعية، كرد فعل تحسسي.

ففي تونس، عجزت الدولة عن تحفيز استجابة مناعية مناسبة ضد الاحتجاجات العارمة المطالبة بالتنمية والحرية، والتي سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية عميقة تنادي باسقاط النظام. وبعد مواجهات دقيقة بين مطالب الحرية وأجهزة الدولة المناعية (الشرطة والمتظاهرين)؛ دامت لـ 28 يوما، استطاع النضال السياسي والاجتماعي اسقاط نظام بن علي.[1] لتدخل تونس في مرحلة انتقالية وصفت بالمشرفة في غطار مساعي الانتقال الحقيقي نحو الديمقراطة.

وفي مصر؛ قامت الدولة باستجابة مناعية ضد نفسها وأدت إلى اضطرابات داخلية حادة. حيث أسقطت الجماهير الغاضبة التي احتلت الشوارع لمدة 18 يوما الرئيس المصري حسني مبارك، وسمحت الفترة الانتقالية بتحول وصف بالتاريخي للانتقال الديمقراطي وعقد صفقة جديدة للحكم في مصر. وصل من خلالها الإخوان المسلمون للسلطة في 17 جوان 2012، وفاز فيها محمد مرسي بالأغلبية. وأصبح أول رئيس مصري منتخب بطريقة ديمقراطية في تاريخ الدولة. ثم يطاح به في انقلاب عسكري في جويلية 2013 وتم الحكم عليه هو وأتباعه بالسجن.[2]

أما في ليبيا؛ فقد كان الوضع مأساويا. حيث أدى التحسس المفرط، للزعيم الليبي امعمر القذافي من الأحداث في تونس ومصر، إلى استجابة عنيفة ومفرطة تجاه الاحتجاجات السلمية، وقام وألحق الضرر بنسيج العقد الإجتماعي المؤسس للدولة.[3] وانتهى ذلك إلى سلسلة دامية من الصراع والفلتان الأمني. وقاد إلى تدخل حلف شمال الأطلسي ومقتل القذافي، ثم إلى فشل الدولة.

وبالنظر إلى الجزائر والمغرب؛ اختلف الوضع قليلا، فقد قام النظامين بزيادة مناعتهما واغلاق حدودهما ضد العدوى السريعة للديمقراطية. فقد شهدت الجزائر احتجاجات وأعمال عنف وتخريب؛ وصفها البعض بالمفتعلة، في الأسبوع الأول من شهر جانفي 2011. والتي عرفت بأحداث الزيت والسكر. وبعدها أعلن الرئيس بوتفليقة في 15 أفريل 2014، عن اصلاحات سياسية واقتصادية عميقة.[4]

---

[1] Amor, Boubakri. **op. cit**, p65

[2] Roger, Owen. Op.cit, p204

[3] Anas, Abubakr Buera.op. cit, p110

[4] فتحي بولعراس، "الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 35، 2012، ص 14

أما في المغرب اتجه الملك نحو الهندسة الدستورية؛ كاستراتيجية مناعية ضد الربيع العربي، وأقرت المملكة في استفتاء شعبي دستورا جديدا عام 2011 ما أتاح الفرصة لعقد انتخابات برلمانية عام 2012، وسمحت لحزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الاسلامية بتشكيل الحكومة نتيجة فوزه بالأغلبية البرلمانية.[1] لقد أدت تلك الاستجابة إلى اضطرابات داخلية حادة حيث أن فشل الحكومتان على المدى القصير من (2011- 2019) . في الحد من أجواء عدم الرضا التي تسود مختلف فئات المجتمع، خاصة بعد اعلان الرئيس بوتفليقة ترشحه لولاية رابعة، والانزلاق السياسي الخطير الذي أعقب مساعي بعض الدوائر ترشيحه لعهدة خامسة. وفي المغرب تواصلت الاحتجاجات على غياب التنمية والاصلاح الحقيقي

إن تسليط الضوء على بنية جهاز المناعة للأنظمة الاستبدادية في شمال أفريقيا وتعامله مع الشكل الجديد للصفقات الناشئة عن الثورات العربية، يقدم لنا عروض مختلفة، عن استجابة الخلايا الاستبدادية مع تلك التجاذبات، ويقيس إمكانات البقاء ضمن قوة تلك المفاهيم الجديدة.

فقد التف الجيش على الديمقراطية في مصر، وتفكك العقد الاجتماعي في ليبيا وتسبب في انهيار الدولة. أما في المغرب والجزائر؛ فقد استبقت الدولة الفعل الثوري باصلاحات سياسية واجتماعية، وفي تونس مثلت الثورة أقرب نقطة إلى الانجراح على الوضع المثالي للانتقال الديمقراطي.

الفرع الثاني: الديمقراطية كأداة لبقاء النظام: ظاهرة الاستبداد المرن

رغم الاضطرابات والثورات الشعبية الطويلة، استطاعت النظم السياسية في شمال أفريقيا أن تعيد انتاج نفسها. والغريب أن ذلك تم عبر آليات ديمقراطية؛ كالانتخاب والمنافسة على السلطة. واتضح أن النظام السياسي الذي تم بناؤوه رغم التقدم المفرط لخطابات التحول الديمقراطي، هو نظام استبدادي انتخابي. يختلف فقط في كونه غير تنافسي، كما في المغرب ومصر، إلى تنافسي، كما في الجزائر.

فقد أثبتت الأنظمة في مصر والجزائر والمغرب؛ باستثناء الحالتين؛ التونسية التي لا تزال تعيش وضع مناسب للتحول الديمقراطي، والليبية التي تفكك فيها العقد الاجتماعي وهي بحاجة إلى إعادة بناء دولة المؤسسات. أنها قابلة للتكيف ومرنة وديناميكية وثابتة.

حيث استخدمت تلك الدول استراتيجيات بقاء متعددة، بما في ذلك الأساليب الديمقراطية ومفاهيم الانتقال الديمقراطي، كالانتخابات والجمهورية التي توصف رسميا بالجديدة لاعادة ترتيب

---

[1] سهام الدريسي، "الاستثناء المغربي: بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب"، **أوراق سياسية**: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، جوان 2018، ص ص 15-18.

الأدوار السياسية وتشكيل السلطة، بدلا من الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية. فقد استحوذت الأنظمة في شمال أفريقيا على ترخيص غير محدود في التلاعب بمفهوم الانتقال الديمقراطي.[1]

وإن كانت مقولات علماء السياسة المقارنة حول وضع الانتقال الديمقراطي. تركز على أهمية الانتخابات كأداة لبناء ديمقراطية ناجحة وفعالة، ليس فقط لإضفاء الشرعية على فترة ما بعد الاستبداد، ولكن أيضا لتوسيع وتعميق المشاركة السياسية وزيادة مساءلة السلطة أمام مواطنيها. فإن نفر أخر من الباحثين يجادل؛ بعدم جدوى تلك التصورات بحجة أن: الاستبداد يمكن أن يكون أكثر مرونة ويستغل الانتخابات للالتفاف على الديمقراطية.[2]

ففي مصر؛على سبيل المثال لا الحصر. عمقت الانتخابات الشقوق المتزايدة في جسم الثورة. فقد دُعي المصريون للتصويت في الانتخابات الرئاسية لما مجموعه؛ خمسة انتخابات أو استفتاءات وطنية.[3]

واللافت للانتباه، أن تلك الانتخابات لم تسفر عن نتائج موثوقة تلزم بصفقة العقد الاجتماعي القائم. فقد أدى التصويت الشفاف والديمقراطي؛ الذي أوصل الرئيس محمد مرسي للحكم. إلى ظهور رد فعل عنيف لجهاز مناعة الجسم الاستبدادي، وأفلتت بعض المضادات الحيوية؛ كالمؤسسات الامنية والدينية إلى جانب القضاء ورجال الأعمال من عمليات الاصلاح التي باشرها الرئيس المنتخب. وأمتلكت القدرة على مقاومة الهندسة الجديدة للعقد الاجتماعي والسياسي (البرلمان والرئاسة).[4]

لقد أثبت انقلاب الجيش؛ بقيادة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، على الديمقراطية في مصر، أن من مزايا النظام الاستبدادي المصري أنه مرن وانتخابي، لكنه غير تنافسي، وأن الانتخابات مضاد حيوي ناجح لتخريب عملية التحول الديمقراطي. كما أنها أداة مناسبة للنجاح في تثبيت النظام الاستبداي في مصر. حيث ظلت البنية التحتية للسلطوية قائمة عبر الانتخابات التي أصبحت آلية بيد الرئيس عبد الفتاح السيسي لتعميق الممارسات والإجراءات الاستبدادية. ونسجت في القوانين والمؤسسات التي تظهر أنها قائمة بطريقة ديمقراطية، تحت مظلة المحاكم العسكرية وأمن الدولة.

استنتاجات:

[1] Roger, Owen. **Op.cit**, p23

[2] Stephen, J. King, **Op.cit**, pp17-25

[3] Nathan J. Brown, "Egypt's Failed Transition", **Journal of Democracy .** (23/2013),p 45.

[4] **Ipid**, pp46-48

1. يمكن رصد اختلافات في المسارات السياسية لدول شمال أفريقيا، التي تعززت في بعضها المكاسب الديمقراطية؛ كالحالة التونسية. يبقى البعض الآخر، تحت أشكال مميزة ومرنة من الحكم الاستبدادي، وعليه يصبح فهم الاختلافات في أنماط الحكم الاستبدادي والسمات التي تعزز مرونة النظام أمرا ملحا.

2. إن السمة الأساسية للعقد الإجتماعي للاستبداد في شمال أفريقيا. تتمثل في تمسك جميع الرؤساء؛ عند توليهم منصبهم، بالسلطة، حتى يتم عزلهم إما عن طريق الموت أو الاغتيال. وهو مايدفع بنا إلى التساؤول عن مميزات الفكر الاستبدادي للقادة في شمال أفريقيا. وعن أسباب حرصهم الشديد على اتخاذ التدابير التي تبقيهم في الحكم وتمنح عائلاتهم امتيازات غير محدودة لتراكم الثروة. وإدارة الدولة كممتلكات خاصة.

3. إن موجة الاحتجاجات التي ضربت السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، في خضم ما أطلق عليه بالربيع العربي أعادت مساءلة حالة الاستثناء العربي في أدب السياسة المقارنة وأدت إلى زعزعت الأنظمة الاستبدادية التي كان يعتقد أنها غير قابلة للإزالة. كما أن الديمقراطية ليست هي الدافع الوحيد للثورات العربية. بل تضاف إليها مطالب أخرى: كالعدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، محاربة الفساد وغياب شرعية الانجاز. كل هذه المواضيع، تشكل مشكلة الحكم في العالم العربي.

4. استخدمت الدول في شمال أفريقيا استراتيجيات بقاء متعددة، بما في ذلك الأساليب الديمقراطية ومفاهيم الانتقال الديمقراطي، كالانتخابات والجمهورية التي توصف رسميا بالجديدة، لاعادة ترتيب الأدوار السياسية وتشكيل السلطة، بدلا من الانتقال الحقيقي إلى الديمقراطية. فقد استحوذت الأنظمة في شمال أفريقيا على ترخيص غير محدود في التلاعب بمفهوم الانتقال الديمقراطي.

التوصيات:

توصي هذه المداخلة بأهمية الخروج عن الانقسام الثنائي الديمقراطي/ الاستبدادي الجامد، كطرفان متعاكسان لخط قياس مسائل الانتقال الديقراطي في شمال أفريقيا. والعمل على بناء مقاربات نظرية تهتم بمراقبة قدرة الأنظمة الاستبدادية على التعلم والميل إلى تبني أفضل الاستراتيجيات للسيطرة على الدولة ومفاصلها.

قائمة المراجع:

- بولعراس، فتحي. " الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 35، 2012.

- الدريسي، سهام. " الاستثناء المغربي: بحث في خصوصية التحول الديمقراطي في المغرب"، **أوراق سياسية**: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، جوان 2018.

- سعود، الطاهر. "أدوار الجيش في مراحل االنتقال في الجزائر"، **سياسات عربية**، العدد 25، جانفي 2017.

- سلامة، غسان. **"العطش للدولة والريبة منها"**، الكلمة المفتاحية في تقرير المجلس العربي للعلوم الاجتماعية والتعقيبات عليها، لبنان: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2019.

- صاغية، خالد. **"**الدولة بعد الثورة: وداعا للعطش والريبة"، **في تقرير المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بعنوان: العطش للدولة والريبة منها**، لبنان: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 2019.

- Amor, Boubakri. "Interpreting the TunisianRevolution: Beyond Bou'azizi", **in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization,** Routledge, New York, 2015.

- Anas, Abubakr Buera. " Libya's Arab Spring Revolution: against a 42-Year Dictatorship", **in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization,** Routledge, New York, 2015.

- **Bechir, Chourou. "**challenge-of-democracy-in-north-africa**", in The European Union and Democracy Promotion: The Case of North Africa, (Frank cass publishes. London, spring 2002).**

- Khaled, Abou El Fadl. "Failure of a RevolutionThe Military, Secular Intelligentsia andReligion in Egypt's Pseudo-Secular State". **in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization,** Routledge, New York, 2015.

- Laurence, Whitehead. "On the' Arab Spring:'Democratization and Related Political Seasons"**, in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization,** Routledge, New York, 2015.

- Laurent, Jeanpierre. « Points d'inflexion des révoltes arabes », **Les Temps Modernes.** (2011/3 .N° 664)

- Mehran, Kamrava. " **The Rise and Fall of Ruling Bargains in the Middle East**". In Beyond the Arab Spring The Evolving Ruling Bargain in the Middle East.(New York, Oxford University Press,2014).

- Mouhamad, Hamid Bah**.** « Que reste-t-il du printemps arabe au Maghreb, cinq ans après les soulèvements ? ». Paris, IRIS. **Dossier Giopolitique**, (jannvier 2016).

- Mustapha, Kamel Al-Sayyid. " The Arab Spring Why in Some Arab Countries and Not in Others?". **in Routledge Handbook of the Arab Spring Rethinking Democratization,** Routledge, New York, 2015.

- Nathan J. Brown, "Egypt's Failed Transition", **Journal of Democracy .**(23/2013).

- Roger Owen, "The Rise and Fall of Arab Presidents forLife",Cambridge, MA.Harvard University Press, 2012.

- Stephen, J. King. **"The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa", Indiana University Press,** 2009.

- Yahia, H. Zoubir. « Les révolutions du monde arabe : la fin du mythe de l'exception », **Maghreb - Machrek.** (2011/4 .N° 210)

- Yefsah Abdelkader. **« L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992** ». In: Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65, 1992.

- دليل MSD الإرشادي للمستهلك، **"لمحة عامة عن الجهاز المناعي"، تم التصفح يوم: 2020/04/15.**
https://www.msdmanuals.com

- Lahouari, Addi. « L'armée, la nation et l'État en Algérie ». **HAL archives ouvertes**, (25 mars 2009), https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00398898/document

- **Marc, Lynch. « Obama's 'Arab Spring?' », Foreign Policy News, (6 January 2011), available at :** https://foreignpolicy.com/2011/01/06/obamas-arab-spring/

الحوكمة المفتوحة كآلية لترشيد الحكم في تونس

Open governance as a mechanism for rationalizing governance in Tunisia

د.سلمة بورياح

أستاذ محاضر "ب" كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة امحمد بوقرة بومرداس

ملخص:

تتناول الدراسة الحوكمة المفتوحة كمقاربة تبنتها تونس في تسير الشؤون العمومية بعد الثورة من أجل تحقيق الرشادة في الحكم. وهذا في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020، وسعت إلى تحقيق ذلك بتبني مجموعة من الخطوات وإحداث تغيرات تشريعية، تكنولوجية. وخلصت الدراسة إلى نجاح تونس في تغيير فلسفة تسيير الشؤون العمومية بتكريس حق المواطن في الحصول على المعلومة والشفافية في التسيير غير أنه لابد من بذل المزيد من المجهودات لتكريس المشاركة الحقيقية للمواطن في صنع السياسات العامة.

الكلمات مفتاحية: الحوكمة المفتوحة- شراكة- تونس -الشفافية – ترشيد الحكم.

Abstract:

The study deals with open governance as an approach taken by Tunisia in the conduct of public affairs after the revolution in order to achieve leadership in government. This was achieved from 2014 to 2020, and it sought to do so by adopting a set of steps and bringing about legislative, technological, changes. The study concluded that Tunisia succeeded in changing the philosophy of running public affairs through devoting the citizen's right to information and transparency in running, yet, more efforts should be exerted to devote the citizen's true participation in public policy making.

Keywords: Open Governance – Partnership – Tunisia – transparency – Governance.

مقدمـة:

أفرزت الثورة التونسية وما أعقبها من تغيرات في نظام الحكم، إعادة النظر في دور الدولة ومسؤوليتها اتجاه مواطنيها وفي دعائم العقد الاجتماعي الذي يجب أن يتأسس بناءا على رضا المواطنين. بتحقيق طموحات الشعب في تسيير الشؤؤون العمومية بشفافية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثمة تحقيق التنمية بين جميع مناطق البلاد.

تأتي هاته الدراسة لتسلط الضوء على تونس في فترة مهمة من تاريخها بعد الثورة التي عرفتها مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، حيث قامت تونس بعدة إصلاحات سياسية كما سعت إلى الانضمام إلى مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة بهدف إرساء منظومة حكم جديدة تكون أكثر قربا من انشغالات مواطنيها، وقادرة على التفاعل مع مطالبهم المعبر عنها بوضوح إثر ثورة الحرية والكرامة أو ثورة الياسمين كما يطلق عليها.

بناءا على ما سبق نطرح سؤال البحث التالي، إلى أي مدى يمكن اعتبار اعتماد مقاربة الحوكمة المفتوحة في تونس يشكل إطار لمأسسة الحكم وتحقيق رشادته ؟

تعالج هاته الورقة البحثية النقاط التالية:

- تونس والتحول نحو شراكة الحكومة المفتوحة، بدراسة الواقع الداخلي لتونس ومن ثم مسار انضمامها لشراكة الحكومة المفتوحة.

- آليات تكريس مبادئ الحوكمة المفتوحة في تسيير الشؤون العمومية ومن ثمة قراءة في نتائج تطبيق مبادئ الحوكمة المفتوحة.

المبحث الأول: تونس والتحول نحو شراكة الحكومة المفتوحة.

انضمت تونس إلى شراكة العالمية للحكومة المفتوحة سنة 2014، لكن قبل ذلك ساعدت عدة عوامل على التوجه نحو مبادرة الشراكة الحكومة المفتوحة وانتهاج مقاربة الحوكمة المفتوحة في تسيير الشؤون العمومية.

المطلب الأول: تونس، الواقع الداخلي.

تظافرت العديد من العوامل والأسباب التي دفعت تونس إلى البحث عن مقاربات جديدة في تسيير الشؤون العمومية من أجل إرساء حكم جديد قائم على مبادئ الشفافية والتعاون ومشاركة المواطنين.

أولا . العوامل السياسية:

-الثورة التونسية 2011: شهدت تونس أولى الانتفاضات العربية نهاية العام 2010 ومطلع 2011، وعرفت فبعد استقلال تونس سنة 1956 شهد نظامها السياسي قبل الثورة عهدين أساسيين، عهد الحبيب بورقيبة 1956- 1987، وعهد زين العابدين بن علي 1987-2011، ومع سقوط نظام بن علي

من خلال الانتفاضة الشعبية، بدأت تونس مرحلة الانتقال الديمقراطي بإجراء انتخابات نيابية وبعدها انتخابات رئاسية.[1]

- **الاصلاحات السياسية** التي أعلنتها الحكومة عقب الانتفاضة الشعبية في الفترة 2011-2012 حيث أعلنت الحكومة إصلاحات دستورية، تحسيين الأنظمة الانتخابية، تعزيز المشاركة المدنية.[2] وكذا ظروف إعداد الدستور والتصويت عليه حيث تم اللجوء إلى المجلس التونسي التأسيسي (مجلس منتخب) لصياغة مسودة الدستور، وقد ساهم المجتمع المدني في الدستور من خلال تقديم الاقتراحات على المواقع الإلكترونية للهيئات التأسيسية كما عقدت العديد من الجمعيات عدة مؤتمرات وأصدرت العديد من البيانات من أجل التأثير مسودات الدستور.[3]

- **المشاركة القوية للمجتمع المدني في الحياة السياسية:** بموازاة انتشار الأدوات التقليدية للمشاركة في الحياة السياسية من أحزاب سياسية وحركات عمالية (بعد الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية إبتكر المواطنون سبلا جديدة للمشاركة في الحياة السياسية من خلال الحركات الشبابية ومواقع التواصل الاجتماعي والمظاهرات والفنون. فقد ساهمت الفضاءات السياسية التي نشأت خلال الحراك الشعبي في العديد من المناقشات حول مستقبل الدولة كما سمحت لشرائح واسعة من المواطنين بالمشاركة في الحوارات الوطنية والعمليات الانتقالية.[4]

ثانيا-العوامل التنموية:

عرفت تونس منذ استقلالها تركيز للسلطة والثروة في قطب سياسي واقتصادي يضمن سيطرة مطلقة عل مختلف جهات البلاد ويشكل ترابطا وثيقا بين العامة (المركز) ومختلف جهات البلاد، وقد دام هذا الواقع لأكثر من نصف قرن ما أسفر عن تفاوت جهوي كبير في كل المؤشرات. تفاوت بين الجهات الساحل الشرقي وبين الجهات الغربية والجنوبية خاصة في مؤشرات الفقر والبطالة والأمية، بالاضافة إلى العديد من المشاكل التنموية من تفشي البيروقراطية وعدم تطابق المشاريع التنموية مع

---

[1] وعود الربيع، **المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي، مجموعة مؤلفين**، (ترجمة: سعيد العظم)، الإسكوا، بيروت، 2013، ص34.

[2] وعود الربيع، **مرجع سابق**، ص51.

[3] المرجع نفسه، ص33

[4] الإسكوا، **سبل جديدة للمشاركة العامة في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي**، موجز السياسات: المشاركة في عمليات السياسة العامة، الأمم المتحدة، العدد3، ص2.

الحاجات الحقيقية للسكان، وضعف التمويلات المخصصة للبلديات ولا تفي بالحاجة، فميزانيات البلديات التونسية مجتمعة لم تتعدى 4 % من ميزانية الدولة سنة2014.[1]

ثالثا- العوامل التكنولوجية، انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فالثورة المعلوماتية والانترنت أعادت تشكيل مدركات الشعوب المختلفة في القرن الواحد والعشرين. حيث أصبح الإعلام المجتمعي من أكثر الأدوات والوسائل قدرة على التأثير في ثقافة الأفراد وسلوكهم، لما يحمله من مواد لا تنبع من بيئة واحدة ولا تعبر عن رأي واحد، وتحمل قيم وأنماط سلوك قادر على التأثير في تبني المتلقين لمواقفهم وأنماط سلوكهم سلبا وإيجابا.[2] يمثل جانبها الإيجابي دورها في التحول الذي أصاب طبيعة السلطة فمتغيرات السلطة المادية التقليدية كالثروة والمكانة الاجتماعية تراجعت لصالح سلطة تقوم على البعد التقني والمعرفي أي التحول نحو سلطة التكنوقراط، حيث نسبة الإتاحة للوصول إلى المعرفة أكبر منها للوصول إلى الثروة أو المكانة الاجتماعية التقليدية مما يجعل من التكنولوجيا من هذا الجانب أكثر ديمقراطية من غيرها من وسائل الإتاحة إذ أنها متاحة لأكبر عدد ممكن من الأفراد.[3] ما يجعلها أداة مهمة تمكن المجتمعات من تثبيت الأمن والاستتقرار فيها ووضع المرتكزات الأساسية للدولة ورفدها بالتكنولوجيا الحديثة من خلال تبني الحكومة الإلكترونية ومنافعها الكبيرة في إعادة الأمن والاستقرار للدول بعد التغيير خلال مدة قصيرة.[4] ما دفع القمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى دعوة عددا من الدول العربية زمنها تونس إلى وضع سياسات واستراتيجيات لبناء مجتمع المعلومات وتطويرها.[5]

المطلب الثاني: الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة.

قبل الخوض في مسألة انضمام تونس إلى شراكة الحكومة الفتوحة، لابد من التعريف أولا بشراكة الحكومة المفتوحة .

أولا: شراكة الحكومة المفتوحة هي المبادرة الأولى لمأسسة وتنظيم التعاون في مجال الحكومة المفتوحة، وهي مبادرة متعددة الأطراف تم الإعلان عنها خلال الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية

---

[1] ظاهر الناجم، **من الحكم المركزي إلى الحوكمة المحلية لا مركزية التنمية بين الواقع والطموح في تونس**، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، العدد1، سبتمبر 2019، ص4-7.

[2] طارق محمد ذنون الطائي، **الوجيز في ما وراء التغيير السياسي في العالم العربي "دراسة في البيئة الاستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية"**، عمان، دار الأكاديميون للطباعة والنشر، 2018، 47.

[3] وليد عبد الحي، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص53

[4] طارق محمد ذنون الطائي، **مرجع سابق**، ص 192.

[5] **تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية**، الإسكوا، (د.س.ن)، ص.15

العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام 2011. من طرف ثماني دول وتشارك في هذه المبادرة 80 دولة إلى جانب عدد هام من المنظمات غير الحكومية وعدد من المدن الكبرى التي تم قبولها في هذه الشراكة في ظل الاتجاه إلى توسيع نطاق العمل على المستوى الجهوي وترمي هاته المبادرة إلى تكريس مبادئ الحكومة المفتوحة في العالم وتمثل هذه المبادئ حسب تعريف شراكة الحكومة المفتوحة في:

-دعم الشفافية من خلال تكريس حق الوصول إلى المعلومات وفتح البيانات الحكومية وإتاحتها.

-إشراك المواطن على امتداد مسار اتخاذ القرارات العامة وصياغة السياسات والبرامج الحكومية لتكون متوازنة مع احتياجاته.

-المساءلة من خلال مكافحة الفساد ودعم ودعم النزاهة .

-استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكريس هذه المبادئ.

ويتطلب الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة استيفاء عدد من المعايير أي اعتماد عدد من القوانين والتشريعات وفق ما يلي:

-الشفافية المالية والجبائية؛ نشر تقارير الميزانية واعتماد الميزانية المفتوحة.

-حق الوصول إلى المعلومات؛ اعتماد قانون للوصول إلى المعلومات وإدراج هذا الحق ضمن الدستور.

- التصريح بالمكاسب للمسؤولين العموميين؛ اعتماد قانون للتصريح بالمكاسب.

- المشاركة وحماية الحريات المدنية؛ من خلال إشراك المواطن في بلورة السياسات والحوكمة بما في ذلك الحريات الدينية.

بعد استيفاء المعايير المذكورة تخضع الدول الراغبة في الانضمام لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة لمقياسيين اضافيين:

-مستوى الرقابة التي تخضع لها المنظمات غير الحكومية عند الدخول إلى الحياة العامة والخروج منها.

-مدى التحكم في المنظمات غير الحكومية من طرف الحكومات.[1]

تشرف على شراكة الحكومة المفتوحة لجنة توجيهية تضم ممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، ويعد البلد مشاركا في شراكة الحكومة المفتوحة عندما يتم تطوير خطة عمل وطنية بالتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني.[2]

---

[1] **الجوانب القانونية للحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة، الإسكوا**، الأمم المتحدة، بيروت، 2020، ص3.

[2] **تعزيز تطبيق الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية**، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2018، ص 32.

-**مرحلة ما بعد الانضمام لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة**: تتعهد كل دولة يتم قبولها في هذه المبادرة بإعداد خطة عمل وطنية للحكومة المفتوحة لمدة سنتين تنص على المشاريع التي تدعم مبادئ الحكومة المفتوحة، ويتم إعداد وإنجاز خطط العمل بالتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في إطار من الاستشارات العامة. وتنطوي خطط العمل على مشاريع تتعلق بتعزيز الحكومة المفتوحة وتعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل دعم الشفافية من خلال نشر البيانات المفتوحة أو وضع قوانين تخص حق الوصول إلى المعلومات أو دعم نزاهة القطاع العام ومكافحة الفساد أو تحسين الخدمات الإدارية الموجهة للعموم أو زيادة إشراك المواطن من خلال وضع إطار لتشجيع الاستشارات العامة وتقبل العرائض والشكوى. وتقوم كل دولة عضو في الشراكة بإطلاق منتدى للتحاور بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية حول البرنامج الوطني لشراكة الحكومة المفتوحة. ينظم دوريا وتنسق أعمال المنتدى لجنة القيادة مكونة مناصفة من ممثلي المجتمع المدني (جامعيون، قطاع خاص، جمعيات غير حكومية) وممثلين عن الجهات الحكومية. من خلال جلسات هذا المنتدى تتم متابعة خطط العمل المقترحة بشأن الحكومة المفتوحة ومناقشة مختلف تقارير التقييم والمصادقة على خطط العمل الجديدة وإصدار تقارير المناقشة ونشرها وعرضه للعامة للاستشارة.[1]

وإذا أردنا تعريف الحكومة المفتوحة فالمصطلح يشير إلى منظومة يمكن بمقتضاها للمواطنين مراقبة مسار اتخاذ القرار والتأثير فيه وذلك بفضل الإمكانيات المتاحة لهم في النفاذ إلى المعلومة وإلى هيئات اتخاذ القرار. وتتجسد من خلال مبادرات تتمثل في نشر وثائق معلومات حول أنشطة الهياكل العمومية على الانترنت Open Data. ما يجعل الحكومة المفتوحة تستند في المقام الأول إلى التكنولوجيات الحديثة المستعملة لتسهيل النفاذ إلى المعلومة، بالاضافة إلى إحداث إمكانيات للتفاعل بين السلطات العمومية والمواطنين.[2]

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحكومة المفتوحة تساعد على تعزيز النزاهة ومشاركة المؤسسات العامة وهي متطلبات أساسية لمنع تخلف أي فرد".وتعتبر الحكومة المفتوحة إحدى الركائز الأساسية التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف16 الذي يرمي إلى نشر السلام

[1] الجوانب القانونية للحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة، **مرجع سابق**، ص4.

[2] **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، المنظمة الدولية للتقريرعن الدمقراطية(DRI)، تونس، 2018، ص 12.

وحقوق الإنسان والحكم الفعال، القائم على سيادة القانون".[1] كما تهدف إلى تعزيز شراكة المواطنين والحكومة لايجاد حلول مبتكرة.[2] وتساعد الدولة على تحقيق أهدافها في التنمية من تقديم خدمات عامة بكفاءة وشفافية يكون أساسها المعرفة المتداولة، السهلة النفاذ ما يحقق المساءلة ومن شمة إشراك الموطنين في تسيير الشؤون العمومية كما يلي:

-الشفافية تعني الوضوح في عمل المؤسسات وفي علاقتها مع المواطنين وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف وهو ما يعني وجود قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين ووضع المعلومات في متناول الجمهور. وكلما توفر حق الحصول على المعلومات للجمهور كلما ارتفع مؤشر الشفافية في عمل المؤسسة العامة. وأيضا ليس هناك إمكانية لوجود مساءلة دون إطلاع على المعلومات بل أن المساءلة تعني واجب المسؤولين تقديم التوضيحات والتقارير الدورية عن نتائج أعمالهم ونجاعتهم في تنفيذها كما تتطلب المساءلة كذلك حرية في تدفق المعلومات للجمهور حتى يتمكن من الإطلاع على ما يجري من وقائع وحقائق وكشف التجاوزات والأخطاء والمحاسبة عليهما. تمكين المواطنين يبدأ أولا بمدهم بالمعلومات للمراقبة والمشاركة في تدبير الشأن العام. الوصول إلى المعلومات يساهم في رفع ثقة المواطن وتشجيع المناخ الاستثماري.[3]

- أما مشاركة المواطنين في الشؤون العامة مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم يختارون في انتخابات حرة ونزيهة. فالمشاركة الديمقراطية تنطوي على مفهوم الحق في التعبير عن الرأي إزاء السياسة العامة، وهي كذلك ترسخ شرعية السياسات العامة والخطط والمشاريع الإنمائية وتكفل إدراج احتياجات منطقة معينة ضمن الأولويات وهي تراعي أيضا جميع المصالح المتباينة، ورغم أنه لا يمكن تلبية جميع المصالح إلا أن المناقشة المفتوحة تسهم في تشجيع التصور العام بأن الأولوية ستعطى لمصالح الأغلبية الأوسع.[4]

ويشمل مفهوم الحكومة المفتوحة مقاربات عديدة منها مقاربة الحوكمة المفتوحة التي تؤسس على الشفافية والمساءلة والمشاركة وأيضا معايير الاستجابة والفعالية والكفاءة والإنصاف والشمول والتوافق وهي تحترم سيادة القانون وتحارب الفساد. وتأخذ في الاعتبار شواغل الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع وتستجيب لإحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية. ما يحقق الحوكمة الرشيدة تكون القواعد

---

[1] الجوانب القانونية للحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة، **مرجع سابق**، ص ص،1-2.

[2] صدام محمد الخمايسة، **الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الإلكترونية**، دبي، قنديل للطباعة والنشر، 2017، ص ص، 35،36.

[3] فوز عبد الله، **الوصول الحر إلى المعلومات**، بيروت: دار النهضة العربية، 2016، ص147-150.

[4] **التقرير العربي للتنمية المستدامة**، الأمم المتحدة، بيروت، العدد الأول،، 2015 ، ص ص، 137-138.

والقوانين ذات الصلة واضحة وتوفر القدرة على التوقع والاستقرار. وتطبق هاته القواعد والقوانين بشكل متكافئ على الجميع وهي تشكل في إطار نظام قضائي مستقل أساسا متينا لإيجاد حلول للنزاعات.[1]

ثانيا: مسار انضمام تونس لشراكة الحكومة المفتوحة

ولأجل الانضمام لشراكة الحكومة المفتوحة ومن ثمة اعتماد مقاربة الحوكمة المفتوحة حددت تونس مجموعة أهداف كما يلي:

-هدف سياسي: تعزيز الشفافية والديمقراطية التشاركية بغرض بناء علاقة مبنية على الثقة بين المواطن والحكومة.

-هدف اقتصادي: تحسين مناخ الأعمال والمساهمة في التنمية الاقتصادية بغرض الاستثمار وتوفير مناصب شغل للمواطنين.

-هدف علمي دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بغرض تطوير منظومات جديدة ومبتكرة. [2]
فقد أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال عام 2013 المخطط الاستراتيجي الوطني لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحت عنوان "تونس الرقمية 2018" يهدف المخطط إلى تسخير التكنولوجيا الرقمية لدفع عجلة التنمية في مجالات عدة كالصحة والتربية والتعليم والسياحة. ويشمل المخطط ستة محاور هي، البنية التحتية للاتصالات؛ والإدارة الإلكترونية؛ والمعاملات الإلكترونية؛ والخدمات عن بعد؛ ونقل الخدمات خارج بلد المنشأ؛ والبحث والتجديد؛ واستعمالات التكنولوجيا الرقمية.[3]

-هدف إداري: تطوير أساليب التسيير وتحسين جودة الخدمات لتشريد التكاليف الحكومية.

- هدف ثقافي: من أجل غرس ثقافة التعاون والمشاركة المستمرة بين الحكومة والمواطن.[4]

و قبل تقديم طلب الانضمام الرسمي للشراكة بداية تم تكوين لجنة وطنية تضم إطارات من المؤسسات العمومية في شهر فيفري 2013 مهمتها تنسيق الجهود من أجل الانضمام تونس للشراكة، ثم تعاونت تونس مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE من أجل تسهيل انخراط ها في

---

[1] تقرير الحوكمة في البلدان العربية، **الحوكمة والتحولات المؤسسية في البلدان العربية التي تشهد نزاعات**، العدد2، 2016،الأمم المتحدة، بيروت. ص40

[2] ريم القرناوي، **الحكومة المفتوحة والإدارة المحلية المبادئ والتطبيقات**، ملتقى الحوكمة المحلية،15-16جوان2015، تونس ص4.

[3] **تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية**، الإسكوا،المرجع نفسه ، ص17.

[4] ريم القرناوي، **مرجع سابق**، ص4.

الشراكة، بعدها تم إعداد تقرير حول وضع الحكومة المفتوحة في تونس (وفقا للشروط الأساسية التي تضعها الشراكة وبناءا عليها يتم قبول طلب الانضمام أو رفضه) في تلك الفترة، وعلى ضوء نتائج التقرير حرصت تونس على استيفاء القيام بالإصلاحات اللازمة. وفي 14جانفي 2014 الإعلان عن انضمام تونس لشراكة الحكومة المفتوحة. وفي مارس انطلق الحوار مع ممثلي المجتمع المدني والتشاور حول خطط العمل الوطنية.[1]

المبحث الثاني: آليات تكريس مبادئ الحوكمة المفتوحة في تسيير الشؤون العمومية.

سعت تونس إلى تكريس التحول نحو الحوكمة المفتوحة من خلال التكريس الدستوري والتكريس القانوني ثم التكريس المؤسساتي وكذا الشراكة مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وكل الفاعين المجتمعيين.

المطلب الأول: آليات التكريس

1.التكريس الدستوري: نص دستور تونس لسنة 2014، المادة 139على أن "الجماعات المحلية تعتمد آليات الديمقراطية التشاركية والحكومة المفتوحة، لضمان إسهام واسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون.[2] كذلك كرست تونس الحق في النفاذ إلى المعلومة دستوريا سنة 2014 بموجب المادة 32 التي تنص على :" تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. تسعى إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال".[3]

1- التكريس القانوني: حيث تم إصدار عدة قوانين لتحقيق مبادئ الحوكمة المفتوحة.

-إصدار القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وأساليب ممارسة هذا الحق الجديد. ويتمثل موضوع هذا القانون في "ضمان حق كل شخص مادي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة للسماح ب:

- الحصول على المعلومة.
- تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة خاصة فيما يتعلق بالتصرف في المرافق العامة.
- تحسين جودة المرافق العامة وتعزيز الثقة في الهياكل الخاضعة لمقتضيات هذا القانون.
- دعم مشاركة العموم في صياغة ومتابعة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص8-10.

[2] **دستور تونس 2014**، ص 25.

[3] **دستور تونس 2014**، ص 6.

- دعم البحث العلمي.

كما فرض هذا القانون على الهياكل العمومية المحلية والجهوية وعلى الجماعات المحلية أن تنشر وتحين وتضع على ذمة العموم بصفة دورية وبشكل قابل للاستعمال معلومات حول السياسات والبرامج التي تهم العامة، الصفقات العمومية المبرمجة والمصادق على ميزانياتها والتي تعتزم المؤسسة إبرامها وتنفيذها ..الخ[1]. كما تم إصدار النصوص التطبيقية لمقتضيات هذا القانون على غرار المنشور عدد 19 لسنة 2018 مؤرخ في 18 ماي 2018 حول الحق في النفاذ إلى المعلومة.

-كما أصدرت القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين. والقانون عدد 46 لسنة 2018 مؤرخ في 1 أوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.[2]

3-**التكريس المؤسساتي:** وتمثل في إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة طبقا للفصل 37 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والتي تمّ انتخاب أعضائها من قبل مجلس نواب الشعب التونسي في 18 جويلية2017. وكذا إنشاء العديد من البوابات المفتوحة (على شبكة الانترنت) والتي تعتبر ركيزة أساسية لدعم شفافية المنظومة الإدارية وخلق خدمات ذات قيمة مضافة. وتعتبر تونس رائدة في هذا المجال حيث كانت سباقة في تركيز بوابة وطنية للبيانات المفتوحة، إلى جانب تطوير العديد من البوابات القطاعية.[3]

-تطوير منظومة الشراءات العموميّة على الخط «Tuneps» والتي تتمثل في معالجة رقمية لكل مراحل الصفقات العمومية. حيث تهدف إلى إرساء نظام الكتروني لإبرام الصفقات والشراءات العمومية عبر شباك موحد. كما تمكّن هذه المنظومة من إتباع مجموعة من الاجراءات اللامادية خلال جميع مراحل ابرام الصفقات العمومية بداية من الإعلان عن طلبات العروض وفتحها وفرزها وصولا إلى نشر نتائجها على الخط والامضاء الإلكتروني لعقود الصفقات بين الطرفين المتعاقدين. وقد تحصلت هذه المنظومة سنة 2015 على جائزة عالمية لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة كأحسن منظومة تكرس للشفافية في مجال الصفقات العمومية.

-تطوير منظومة كبران (cabrane.com) من طرف نشطاء في المجتمع المدني (الجمعية التونسية للمراقبين العموميين) والتي تتعلق بمتابعة المشاريع العمومية في مجال البنية التحتية. وتهدف هذه

---

[1] **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، ص 15

[2] الجمهورية التونسية، **خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة**، 2018-2020، ص6.

[3] المرجع نفسه، ص ص، 5، 6.

المنظومة إلى تعزيز متابعة نسق التقدم في إنجاز المشاريع العمومية من خلال تقييم هذه المشاريع وابداء الرأي فيها والتبليغ عن الاخلالات والتجاوزات المتعلقة بإنجازها.

- تطوير منظومة إلكترونية للشكاوي الموطنين e-people.gov.tn وتتمثل هذه المنظومة في بوّابة للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها حيث تتضمّن بصفة خاصة طرق تواصل مختلفة ومتلائمة مع حاجيات المواطنين من خلال تمكينهم من تقديم عرائضهم على الخط واقتراحاتهم أو استفساراتهم.

- وضع النسخة المشاركة العمومية على الخط e-participation.tn والتي تضمنت فضاء موسعا لمزيد تشريك المواطنين في الشأن العام من خلال تمكينهم من المشاركة الالكترونية في الاستشارات العمومية، ايداع وتبادل المقترحات والافكار ومناقشة مواضيع مختلفة متعلقة بالسياسات العمومية،[1]

4- الشراكة المجتمعية: تتميز تونس بوجود مجتمع مدني نشيط وفعال، تفاعل ايجابا مع التحول نحو الحكومة المفتوحة. فالمجتمع المدني قبل الثورة عانى كثيرا من القيود المفروضة عليه من السلطة إلا أنه بعد الثورة صدر سنة 2011القانون 88 الخاص بتأسيس الجمعيات، الأمر الذي ساهم في تضاعف عدد الجمعيات وازدياد نشاطها. ما ساعد على مشاركة العديد من جمعيات المجتمع المدني في إعداد خطط الحكومة الفتوحة في تونس وكذا المساهمة في دفع المواطنين حول أهمية الانخراط إلى جانب الحكومة في عملية تصميم السياسات وتقديم الخدمات.[2] وأيضا المشاركة مناصفة مع الحكومة في قيادة لجنة خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة. **المطلب الثاني: قراءة في نتائج تطبيق مقاربة الحوكمة المفتوحة**

سعت تونس منذ انضمامها إلى شراكة الحكومة المفتوحة إلى اتخاذ عدة تغيرات في مقاربة تسيير الشؤون العمومية بدأ بالدستور إلى القوانين إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية وأيضا العمل على بناء قدرات الموظفيين العموميين من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي. بعد 6 سنوات من العمل تحققت نتائج إيجابية خاصة ما تعلق بالجانب القانوني والجانب المؤسساتي تم ذكرها سابقا، لكن رغم ذلك نجد بعض جوانت الخلل والقصور في التطبيق الفعلي للحكومة المفتوحة مرتبطة خصوصا بجوانب سوسيو ثقافية وتكنولوجية وفق ما يلي:

[1] الجمهورية التونسية، **مرجع سابق**، ص ص، 7،8.

[2] **تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية**، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2018، ص .40

-**الجوانب السوسيوثقافية:** وترتبط من جانب بقدرة الفئات المجتمعية على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبار أن مقاربة الحكومة الفتوحة تقوم أساسا على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل تفاعلي بين المواطنين والحكومة. وباعتبار أن الكثير من الفئات المجتمعية لا تحسن استعمال وسائل التكنولوجيا الحديث خاصة (كبار السن- النساء في المناطق الريفية..) سواء لعوامل مرتبطة بالأمية الرقمية وأيضا لعوامل مرتبطة بعدم القدرة على امتلاك هاته الوسائل خاصة بعد الثورة التونسية وانخفاض مستوى القدرة الشرائية والأزمة الإقتصادية، كما ترتبط من جانب آخر بالرغبة الحقيقية للمواطنين خاصة الفئات الشبابية بالمشاركة في تسيير الشؤون العمومية وممارسة حقهم الاستشاري والرقابي على عمل الحكومة. وأيضا من الجوانب المهمة في نجاح مقاربة الحكومة المفتوحة هو تغيير الثقافة التنظيمية للموظفيين العموميين بإدخال مفاهيم جديدة في التسيير باعتباره مقدم للخدمة العمومية بهدف تحقيق رضا المواطن.

-**الجوانب التكنولوجية:** وترتبط بضرورة تقوية البنية التحتية للشبكة المعلوماتية وتحقيق أمنها باعتبار أن تحقيق الحكومة المفتوحة يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يتطلب مضاعفة المجهودات لإنشاء شبكات ومواقع إلكترونية مبسطة وواضحة للمواطنين خاصة وأيضا تأمينها من خطر الهجمات السيبرانية التي قد تستهدف تعطيلها أو قرصنتها وهو أمر عسير خاصة في ظل تبعية تونس للخارج في الانترنت فهي تسوردها عبر أربع خطوط دولية.

- **توفر الإرادة السياسية القوية لصانع القرار**: بإنجاح التحول نحو الحكومة المفتوحة والاستمرار في القيام بالإصلاحات وإشراك كل الأطراف ذات الصلة من منظمات المجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لكل المناطق التونسية.

الخاتمة:

قطعت تونس أشواطا كبيرة في التوجه نحو الحوكمة المفتوحة كمقاربة لتسيير الشؤون العمومية منذ انضمامها إلى شراكة الحكومة المفتوحة سنة2014، وقد ظهر ذلك من خلال المجهودات التشريعية والمؤسساتية والتنظيمية والتكنولوجية، وفقا لبرنامج زمني محدد وفقا للخطط الوطنية الثلاث من 2014- 2016، 2016- 2018، 2018- 2020. ما ساهم في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، عن طريق التسيير الشفاف القائم على المساءلة غير أن مسألة الإشراك الفعلي للمواطنين في صنع السياسات لا تزال بحاجة إلى المزيد من الجهود. رغم ذلك حققت هاته المقاربة تحولا إيجابيا في فلسفة الحكم وتسيير الشؤون العمومية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- فوز عبد الله، **الوصول الحر إلى المعلومات**، بيروت: دار النهضة العربية، 2016.
- طارق محمد ذنون الطائي، **الوجيز في ما وراء التغيير السياسي في العالم العربي "دراسة في البيئة الاستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية"**، عمان، دار الأكاديميون للطباعة والنشر، 2018.
- صدام محمد الخمايسة، **الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الإلكترونية**، دبي، قنديل للطباعة والنشر، 2017.
- وليد عبد الحي، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

المقالات:

- ظاهر الناجم، **من الحكم المركزي إلى الحوكمة المحلية لا مركزية التنمية بين الواقع والطموح في تونس**، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، العدد1، سبتمبر2019،
- **النصوص القانونية:**
- دستور تونس2014.

المداخلات:

- ريم القرناوي، **الحكومة المفتوحة والإدارة المحلية المبادئ والتطبيقات**، ملتقى الحوكمة المحلية، تونس، 15-16جوان2015.
- **التقارير:**
- تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، المنظمة الدولية للتقرير عن الدمقراطية(DRI)، تونس،2018.
- تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2018.
- تطبيق مبادئ الحكومة المفتوحة، دليل عملي موجه إلى البلديات التونسية، تونس.
- وعود الربيع، المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي، مجموعة مؤلفين، (ترجمة: سعيد العظم)، الإسكوا، بيروت، 2013.
- الإسكوا، سبل جديدة للمشاركة العامة في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي، موجز السياسات: المشاركة في عمليات السياسة العامة، الأمم المتحدة، العدد3.

- تقرير الحوكمة في البلدان العربية، الحوكمة والتحولات المؤسسية في البلدان العربية التي تشهد نزاعات، العدد2، 2016، الأمم المتحدة، بيروت.
- الجمهورية التونسية، خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، 2014-2016.
- الجمهورية التونسية، خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، 2018-2020.
- تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، الإسكوا.
- الجوانب القانونية للحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة، الإسكوا، الأمم المتحدة، بيروت، 2020

دراسة مقارنة لمسارات الانتقال الديمقراطي بين دول شمال افريقيا واوروبا الشرقية: رومانيا - الجزائر

A comparative study of democratic transition paths between North African and Eastern Europe countries: Romania - Algeria

د.درويش جمال

أستاذ محاضر "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

د. سيدهم ليلى

أستاذ محاضر "أ" جامعة الجزائر 3

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب نجاح أو فشل مسارات التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا وأوروبا الشرقية. أدت الثورات في أوروبا الشرقية إلى انتقال ديمقراطي حقيقي ، على الرغم من أن ظروف هذه البلدان كانت أكثر هشاشة من بلدان شمال أفريقيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، خاصةً وأنها عرفت ديكتاتوريات ستالينية قضت على جميع جوانب المأسسة وسيادة القانون. ومن جهة أخرى، فشلت دول شمال أفريقيا في تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي في مناسبتين. الأولى مع سقوط المعسكر الشرقي، والثانية ناتجة عما يسمى بالربيع العربي.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي - المؤسساتية - الجزائر - رومانيا

Abstract:

This study aims to determine the reasons for the success or failure of the democratic transformation paths in North Africa and Eastern Europe. The revolutions in Eastern Europe resulted in a real democratic transition, even though the conditions of these countries were more fragile than the countries of North Africa after the collapse of the Soviet Union, especially as they knew Stalinist dictatorships that eliminated all aspects of institutionalization and the rule of law. On the other side, North African countries failed to achieve a real democratic transition on two occasions. The first was after the fall of urss camp, and the second resulted from the so-called Arab Spring.

Key words: democratic transition - institutionalization - Algeria - Romania

مقدمـة:

إن التحولات الديمقراطية لا تأخذ منحى مشابهًا في حالات عديدة، وتختلف من منطقة جغرافية إلى اخرى، ويتجلى ذلك بوضوح في حالات دول اوروبا الشرقية مقارنة بالدول العربية الواقعة في الشمال الإفريقي، وخاصة مصر وليبيا وتونس والجزائر. ففي معظم هذه الحالات الاخيرة، كانت

مساحة الديمقراطية محدودة للغاية وتم خنقها بوجود أنظمة سلطوية أبوية. وتتجلى الميول السلطوية في هذه الدول بطرق عديدة تشمل الديكتاتورية.

فقد نتج عن ثورات الالوان والورود التي عرفتها دول اوروبا الشرقية انتقال ديمقراطي حيقي يستوفي كل شروط الديمقراطية. رغم أن ظروف تلك الدول كانت أكثر هشاشة من دول شمال افريقيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، خاصة وانها عرفت دكتاتويات ستالينية قضت على كل مظاهر المأسسة ودولة القانون.

وقد فشلت دول شمال افريقيا في تحقيق الانتقال الديمقراطي الحقيقي في مناسبتين الأولى كانت مع سقوط المسكر الشرقي بأسبقة الجزائر، والثانية نتجت عمَّا يُسمَّى بالربيع العربي آمال بالانتقال الى الديمقراطية في هذه البلدان. وتعتبر هذه الآمال مفهومة بسبب أن هذه الانتفاضات جاءت من الأسفل وكانت تقودها الشعوب بشكل كبير من خلال أنشطة قطاعات واسعة من المجتمع. إلا أنه، لا تؤدي الثورات دائمًا إلى تحولات ديمقراطية مستدامة، وتمثل مصر أكثر المقاربات توضيحًا لهذا الواقع.

من خلال ما سبق ذكره، نطرح الاشكالية التالية:

لماذا فشلت دول شمال افريقيا في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية مقارنة بدول اوروبا الشرقية رغم توفر ظروف متماثلة في هذه الدول ؟

حيث سنحاول الاجابة على هذه الاشكالية انطلاقا من الفرضية التالية:

كلما غاب مفهوم المأسسة عن فكر الاطراف الفاعلة في مسار التحول الديمقراطي، كلما زاد ذلك من احتمال فشل العملية الديمقراطية.

وسيكون بناء هذه الدراسة بالاعتماد على المباحث التالية:

- المسار الديمقراطي في رومانيا، من الانتقال إلى المأسسة.
- العملية الديمقراطية في الجزائر، مسار لم ينتهي.
- أسباب الفشل والنجاح دول في تحقيق القفزة الديمقراطية.

المنهج المتبع: لقد قمنا باختيار المنهج المقارن لانجاز هذه الدراسة لانه الاقرب إلى تحديد خصائص كا نموذج من خلال تحديد اوجه الاختلاف والتشابه، بما يمكننا من وضع مؤشرات للمقارنة تكون مفتاحا لهذه الدراسة، حيث اعتمدنا مجموعة من المؤشرات تمثل في: طريقة الانتقال الديمقراطي، درجة مأسسة النظام السياسي، درجة انفتاح السوق، ودور المجتمع المدني.

الاقترابات المستخدمة: كما قمنا في هذه الدراسة بالاعتماد على مجموعة من الاقترابات التي ساعدتنا في بناء الموضوع وفق منهجية واضحة، وقد تمثلت الاقترابات في الاقتراب المؤسسي، الاقتراب القانوني، اقتراب النخبة، واقتراب علاقة الدولة بالمجتمع.

المبحث الأول: المسار الديمقراطي في رومانيا، من الانتقال إلى المأسسة

تتميز رومانيا بخصوصية لا توجد في باقي دول المنطقة، وهي أنها تتكون من العديد من العرقيات أهمها : الفنلنديين، الألمان، الغجر، الاتراك، الاكرانيين، واليهود، حيث كان لهذا الخليط العرقي الأثر الكبير على مسار التحول الديمقراطي، كما أن النموذج الروماني هو الاقرب إلى النموذج الجزائري من حيث طبيعة النظام السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع وهو ما سنراه من خلال المؤشرات التالية:

المطلب الأول: طريقة الانتقال الديمقراطي

لقد شهدت رومانيا مساراً أكثر عنفا في احتجاجاتها المطالبة بالديمقراطية، حيث أنه بعد تفكك المعسكر الشرقي ظهر للوهلة الأولى (بداية (1989 أن المجتمع لم يتحرك كما يجب للمطالبة بالاصلاح لأن الديكتاتور الشيوعي " نيكولاي تشاوسيسكو"Nicolae ceausescu/ كان لا يزال يسيطر على المؤسسات الامنية على وجه الخصوص، حيث عمدت الشرطة السرية إلى التعامل بوحشية مع أي حركة مطالبة بالاصلاح، كما اعطى هذا الرئيس الأمر للجيش بإطلاق النار على المحتجين في شهر ديسمبر من نفس السنة مما أدى إلى مقتل المئات من الأشخاص، حيث كانت مذبحة مدينة " تيميزوارا Timisoara " سببا في اشعال المظاهرات المطالبة برحيل الرئيس، لكن ذلك لم يتم إلا بانضمام الجيش للشعب مما دفع بالرئيس إلى محاولة الفرار لكن تم القاء القبض عليه ومحاكمته ثم اعدم هو وزوجته ودفنا في مكان مجهول.

المطلب الثاني: درجة مأسسة النظام السياسي

رغم الطريقة العنيفة للانتقال الديمقراطي، إلا أن رومانيا عرفت استقرار مؤسساتي كبير بعد أول انتخابات اجريت سنة 1990، حيث جاءت الإصلاحات الدستورية أكثر انسجاما مع الوضع الجديد[1]. إلا أن النقلة العنيفة التي عرفتها رومانيا تركت آثارها السلبية على عملية الانتقال الديمقراطي، حيث صنفت هذه العملية في سنواتها الاولى على أنها فاشلة. وذلك بسبب عدم التداول على السلطة حيث عرفت رومانيا أربعة انتخابات عامة بين 1990 و2002 وكان الفائز في ثلاثة منها الرئيس " إيون

[1]-Anna grazy mala-busse, « Authoritarian determinants of democratic party competition : the communist Successor parties in east central Europe », **Party politics,** vol .12, N° .3, (2006), p 418.

إليسكو"Ion Iliescu/ حيث اتخذ النظام السياسي شكل ما يسمى[1] " التسلطية التنافسية / Competitive authoritarian " .

لقد عرف النظام السياسي في رومانيا خلال العشر سنوات الأولى للانتقال الديمقراطي ما تتميز به عادة الأنظمة الرئاسية التسلطية في علاقتها بالسلطة التشريعية والشعب، وتتمثل المميزات في :

1 ـ الضغط الدائم بين الرئيس والبرلمان بسبب الشرعية الشعبية التي يتمتع بها كلاهما.

2 ـ الطابع التسلطي للسلطة التنفيذية بسبب تركيز السلطات في يد الرئيس المنتخب شعبيا.

3 ـ صلابة السلطة التنفيذية لأن الرئيس منتخب لفترة محددة.

وما يثبت أن النظام الروماني بقي تسلطيا أكثر منه مؤسساتيا، أي يعتمد على الأفراد والنفوذ أكثر من القانون والمؤسسات، هو تقرير منظمة " فريدم هاوس" Freedom house / حيث قارنت رومانيا مع خمسة دول أخرى وكانت النتائج كما يلي:(**1**: حرة تماما/ **7**: غير حرة تماما)

الدول	فنلندا	بولونيا	جمهورية التسيك	سلوفاكيا	بلغاريا	روماني
1990	2	2	//	//	3	6
1994	2	2	2	2	2	4
1998	1.25	1.25	1.25	3.5	3.5	3.25
2000	1	1	1	2	1	2

تقرير **Freedom house** حول شفافية الانتخابات والحريات الاساسية**2006**

حيث كان هذا التصنيف بمثابة إنذار للنظام الروماني لإجراء الإصلاحات المؤسساتية اللازمة لكي تناقش امكانية انضمامها للاتحاد الأوروبي وهو ما دفع بالنظام الروماني إلى اجراء استفتاء دستوري سنة 2003 حول الشروط الاوروبية لترقية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، حيث اتحدت اكبر الأحزاب لحث المواطنين على التصويت وربطت ذلك بالدخول للاتحاد الأوروبي، فحصل الدستور الجديد على 89،7% من أصل 55،7% من المواطنين المصوتين.

لقد كان خروج الشيوعيين من الحكم ضروري لفتح المؤسسات الرسمية كمجال عام، كما سمح ذلك بخلق مؤسسات جديدة لا تميز بين الفواعل، وإ نما تحتكم إلى القانون وهو ما قضى على الفواعل الفوق قانونية، حيث ساهمت هذه الآلية في انجاح الإصلاحات الكبرى والتي كانت أهم نتائجها ما يلي:

2- ibid, 427

*خلق مؤسسات جديدة لا تمنح الأفضلية لأي فاعل على حساب الآخرين.(الاحتكام للقانون)

*خلق نظام حزبي تنافسي على السلطة.

*إبعاد بقايا النظام السابق بما فيهم " إيون إليسكو"Ion Iliescu/ نفسه من الحكم.

إن سبب قدرة رومانيا على تجاوز المرحلة الانتقالية التي بدأت بشكل عنيف، لفترة محدودة ثم أخذت مسرا أكثر سلمية فيما بعد، يعود لاستفادة رومانيا من فلسفة المقاربة الجيوسياسية للانتقال الديقراطي(نظرية العدوى)، حيث بدأت كل من بولونيا، ليتوانيا، وسلوفاكيا تستثمر في دمقراطة جيرانها مباشرة بعد استقرار ديمقراطياتها الداخلية خوفا من موجة عكسية قد تمسها إذا فشل جيرانها في تحقيق الديمقراطية، وكان الحافز غي ذلك هو الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي[1].

كل هذه الظروف الداخلية والخارجية ساهمت في مأسسة النظام الروماني وتحقيقه لمؤشرات الاستقرار الديمقراطي التي حددتها مؤسسة **Freedom house** في تقريرها السنوي لسنة 2007 المعنون: " أمم في مرحلة عبور/**Nations in transit**" ، حيث لخص التقرير هذه المؤشرات فيما يلي:

المؤشر	شروط تحقيقه
الانتخابات	. الحرية والشفافية في انتخابات السلطتين التشريعية والتنفيذية - تطوير نظام التعددية الحزبية - المشاركة الشعبية - التداول على القيادة.
المجتمع المدني	وجود المنظمات غير الحكومية مع ضمان استقلالها المادي . عدم تدل الدولة في مهام هذه المنظمات بصفة مباشرة . تحديد دور الجماعات الضاغطة وجماعات المصالح في صنع السياسية العامة . إضفاء طابع الحرية على نظام التعليم.
استقلالية وسائل الاعلام	. وجود حماية قانونية لحرية الإعلام . حماية الصحافيين ومصادر المعلومات . ضمان حرية التعبير والإعلام لكل فئات المجتمع. ضمان استقلالية النشر والتوزيع.
نظام الحكم الوطني	استقرار نظام الحكم . شفافية التسيير . استقلالية السلطة التشريعية . فصل مفهوم الخدمة العامة عن الصراعات السياسية.
نظام الحكم المحلي	تطبيق مبدأ اللامركزية . مجالس منتخبة تخضع للمسائلة . تطوير مؤسسات الإدارة المحلية.
الإطار الدستوري	. حماية حقوق الانسان واصلاح القانون الجنائي . المساواء اما القضاء، ومدى استقلاليته.
مستوى الفساد	وضع قوانين محاربة الفساد . القضاء على مظاهر البيروقراطية السلبية التي تساهم في انتشار الفساد . وضع نظام أمني لمحاربة الفساد.

1-Isveta petrova, « The new role of central and eastern europe in international democracy support »,in **Democracy and role of law,** publication of Carnegie endowment for international peace , (june 2001),P13.

مؤشرات التطابق مع مبادئ الديمقراطية[1]

وعلى الرغم من تأخر رومانيا في تحقيق التطابق مع هذه المؤشرات، إلا أنها استطاعت تحقيق هدفها وتم قبولها كعضو في الاتحاد الاوروبي سنة 2007 [2].

المطلب الثالث: درجة انفتاح السوق وتطور الاقتصاد

لقد كانت رومانيا من بين 26 دولة من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التي تلقت دعم البنك العالمي ابتداء من 1989 لكن ذلك الدعم اشترط على الدول القيام بعمليات اصلاح عميقة لنظامها الاقتصادي والذي يجب أن يتضمن المؤسسات الاقتصادية، الإجراءات والآليات الاقتصادية، التوجهات الاقتصادية، وكذلك تغيير المفاهيم الأساسية للسلوك الفردي والتنظيمي[3].

لكن رغم دعم البنك الدولي إلا أن الوضع لم يكن سهلا، إذ عرفت رومانيا في السنتين الأولى والثانية لتغيير النظام موجة عنف شديدة استمرت إلى غاية 1995، هذا بالإضافة إلى عدم استقرار بعض دول الجوار (يوغوسلافيا) مما اعاق قدوم الاستثمارات الأجنبية. لكن السبب الرئيسي لتأخر الاقلاع الاقتصادي في رومانيا هو عدم الاستقرار السياسي في مرحلة حكم " إليسكو/ **Iliescu**" الذي اعتمد على التمييز بين مختلف مكونات المجتمع ودعم التيار المناهض للتغيير حسب ما جاء في تحليل " غولد ستون**stone**" / **Gold** الصادر في 2010 حول الوضع الروماني[4]. هذا الوضع دفع بالاتحاد الأوروبي إلى ربط عملية النمو الاقتصادي لرومانيا بالاستقرار السياسي، وربط الدعم المادي والتقني بمدى استجابة النظام الروماني لشروط الترسيخ الديمقراطي، وهو ما عملت رومانيا على تحقيقه بداية من سنة 2002. إلا أن دعم دول الاتحاد الأوروبي لرومانيا مكنها من تجاوز ما سمي بمرحلة " الفضاء الفارغ " للنظريات الاقتصادية التي اعقبت سقوط النظريات الاشتراكية والتي بدورها افسحت المجال لمظاهر سلبية في الاقتصاد مثل: الاسواق الموازية، ...إلخ[5].

---

1. David R.cameron, « Post-communist democracy : the impact of the European union », **Post-soviet affairs,**(2007.23.3), pp 188 – 189.

2. Ibid, p 196.

3. Cezar scarlat & Eugen I.scarlat, « Theorical aspects of the economic transition : the case of Romania », **Managin global transition,** Vol.5, N°.4, (winter 2007), p 308.

1. Vasile cernat, « Ethnic conflict and reconciliation in post-communist Romania », in :Sinic & al.(eds**), peace Psychology in the Balkans: dealing with a violent post while buldingpeace**, (Romania: peace psychology Book series, 2012), p 19.

2. Cezar scarlat & Eugen I.scarlat, op.cit ., pp 308 – 309.

المطلب الرابع: دور المجتمع المدني

لقد كان للمجتمع المدني الروماني دورا فعالا في تطبيق الفكر الاشتراكي والانخراط فيه، لهذا وصفت عملية الانتقال الديمقراطي في رومانيا بالبطيئة. وقياسا بدول أوروبا الشرقية، اعتبر المواطن الروماني بين 1989و2002 من اقل المواطنين الاوروبيين انخراطا في منظمات المجتمع المدني، حيث تميزت هذه الفترة بغياب الثقة بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني التي بدأت تظهر لأنها كانت في معظمها مرتبطة بالمؤسسات السياسية، ونتيجة ذلك ضعف آداء المجتمع المدني وعدم مساهمته في خلق القيم الديمقراطية الخاصة بمجتمعهم[1].

هذا الضعف في مشاركة المجتمع المدني في تدعيم مسار الديمقراطية، أرجعه اغلب الباحثين إلى طريقة الانتقال الديمقراطي العنيفة التي أدت إلى سقوط الكثير من الضحايا على يد الجيش بأمر من القادة الشيوعيين في بداية حراك الانتقال الديمقراطي[2]. كما أن المجتمع الروماني لم يتخلص من الطبيعة الأمنية التي فرضها الحزب الشيوعي الحاكم، حيث قدر عدد المخبرين السريين في رومانيا في تلك الفترة ما بين 400 ألف و 700 ألف شخص.

ورغم بداية عملية التحول الديمقراطي في رومانيا منذ 1989 إلا أن المجتمع الروماني لم يتحرر من الهيمنة الأمنية إلا في سنة 1999، وذلك إصدار الرئيس الروماني لمرسوم يحمل رقم 412/1999 في السادس من ديسمبر 1999، والذي كان فحواه نزع صفة الأمن السياسي عن الشرطة بالإضافة إلى رفع السرية عن عملها وإمكانية الاطلاع على الملفات الامنية من طرف المعنيين بها أو ممثليهم.

فبعد عشر سنوات من الانتقال الديمقراطي أصبح للرومانيين قانون سمح بإظهار الجانب الآخر لكل مواطن من وجهة نظر الأمن السياسي الذي كان يضغط به على المواطنين[3]. وبهذا اعتبر قانون 1999 الانطلاقة الفعلية لنشاط المجتمع الروماني الذي لم يكن مؤسس الديمقراطية الرومانية منذ نشأتها، بل أصبح مشاركا في ترسيخها وتدعيمها، وازداد هذا الدور بعد 2007 ودخول رومانيا للاتحاد

3-Gabriel badescu & all, « Civil society development and democratic values in Romania and moldava », **East European politics and societies,** (may 1.2004), pp 316 – 317.

1-Florian banu, « The post-communist Romanian society and the security's spectre », **ISORIE,** Tom 7, (2006),p 195.

[2]-Ibid, p 202.

الاوروبي.وهذا كله يرجع الى المرافقة والتكوين الذين قدمهما الاتحاد الاوروبي لمنظمات المجتمع المدني الناشئة في رومانيا.

أهم النتائج المستخلصة من النموذج الروماني:

لقد عرف النموذج الروماني الكثير من الصعوبات في العشرية الأولى لعملية التحول الديمقراطي والتي لم تستطع التغلب عليها إلا من خلال الدعم الاوروبي الكبير سياسيا واقتصاديا، والذي بلغ في عدة مرات التهديد بالعزل السياسي والاقتصادي وذلك بسبب الاهمية الاستراتيجية لهذه الدولة بالنسبة لأوروبا الغربية.

ويمكن تلخيص أهم النتائج لهذا النموذج في مايلي:

*أن طريقة الانتقال العنيف ساهمت في تأخير بلوغ مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

*أن الاتحاد الاوروبي لعب دورا كبيرا في نجاح عملية الانتقال الديمقراطي من خلال الاصرار على جعل رومانيا دولة ديمقراطية لأنها جزء من القارة الاوروبية.

*انه كان لا بد من تغير النخبة التي قادت عملية الانتقال الديمقراطي لأنها كانت تعبر عن الوجه الأخر للنظام الشيوعي.

كان لقانون 412/1999 الخاص بالأمن السياسي والأرشيف السياسي والأمني الدور الكبير في المساهمة في تغيير النخب الحاكمة دون إثارة للمشاكل، حيث صرح بهذا الخصوص " كريستيان لادوينغ/**Christian ladwing**" ، وهو الممثل السياسي للسلطة الفدرالية لإدارة الأرشيف التابع لمصالح أمن الدولة لجمهورية المانيا الشرقية سابقا "**STASI**" في حوار له أن : " الفائدة الأساسية من دراسة أرشيف STASI كانت التسهيل في تغيير النخبة.[1]"

بالمقابل لم يكن قانون 412/1999 وسيلة للانتقام، بل كان أداة لإضفاء الشفافية على عمل مؤسسات الدولة وتدعيم الثقة بين هذه المؤسسات والمواطنين، حيث لم يعاقب من كان يعمل في ظل النظام السابق لأنه كان يمثل الدولة ومؤسساتها رغم كل شيئ.

المبحث الثاني: العملية الديمقراطية في الجزائر، مسار لم ينتهي

كانت الجزائر الباقة إلى التغيير وبعد سقوط جدار برلين، حيث تم تعديل الدستور وفتح المجال السياسي وتحرير الاقتصاد بداية من سنة 1989. لكن المسار الذي اتخدته الاحداث بداية من اول انتخابات تعددية تنظم في البلاد جعل الكثير من الدول العربية تتحجج بما حدث في الجزائر لكبح مطالب التغيير التى رفعتها شعوبها.

[1]-Ibid, p 207.

المطلب الاول: طبيعة الانتقال الديمقراطي

بالعودة قليلا إلى الوراء سنلاحظ انه تم اتخاذ قرار تطبيق نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) قبل الاستقلال وذلك خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1961، حيث راى هذا المجلس أن الحزب الواحد هو الخيار لبناء الدولة، لكن بعد الاستقلال ظهرت اصوات كثيرة من داخل الجبهة تنادي بفتح المجال السياسي من بينها قائدين تاريخيين وهما " محمد بوضياف " سنة 1962 و " حسين ايت احمد " سنة 1963 اللذين اسسا حزبي الثورة الاشتراكية وجبهة القوى الاشتراكية، لكن اغلب أعضاء جبهة التحرير الوطني كانوا مع فكرة الحزب الواحد المدعوم من طرف الجيش تحت قيادة " بومدين ."[1] وتم تكريس ذلك الخيار إلى غاية 1989 اين وصل نظام الحكم إلى نقطة الانفجار الداخلي لكونه لم يستطع تجسيد المشاريع التي كان يبرر بها غلق المجال السياسي أمام فواعل جدد، حيث تمثلت مظاهر الفشل في ما يلي:

فشل مشروع بناء دولة وطنية قوية ـ الفشل في تكريس إيديولوجيا وطنية موحدة، وتحويل هذه الأخيرة لخدمة مصالح النظام الاحادي ـ تجاهل كل المعارضين للحزب الواحد حتي وصل الأمر لحد التصفية[2]. وهو ما ساهم في تسريع عملية الانفتاح السياسي بالنسبة للنظام السياسي، لكنه شكل خليطا من الازمات اتي طبعت المرحلة واثرت على طريقة الانتقال الديمقراطي على ونتائجها فيما بعد. سواء على مستوى الدولة او مستوى المجتمع.

لقد عرفت المرحلة الانتقالية في الجزائر صراعاً كبيرا بيت ثلاثة أطراف رئيسية وهي:

- حزب جبهة التحرير الوطني
- الجبهة الاسلامية للانقاذ.
- المؤسسة العسكرية.

لكن دور التيار الاسلامي في السلطة وخاصة الجبهة الاسلامية للإنقاذ لم يدم أكثر من ثلاث سنوات حيث توقف هذا الدور بتوقيف المسار الانتخابي في 1992 وحل المجالس المحلية المنتخبة التي فاز بها هذا الحزب، وبالتالي لم يتسنى لهذا التيار بلورة أي أفكار مجتمعية واضحة أو أي مشروع لبناء الدولة أو حتى توضيح نظريته حول الديمقراطية، حيث استطاعت النخبة الحاكمة رغم صراعاتها الداخلية أن تتخلص من هذا التيار المنافس على السلطة وذلك بالالتفاف حول النواة الرئيسية التي هي

[1]-Madjid Benchihk, **Algérie : un système politique militarisé,** (Paris : L'Harmattan, 2003), p 7 .

[2]-Ibid, pp 8 – 9

الجيش[1]. وخلاصة القول أن الصراع الحقيقي الذي ادي إلى فتح المجال السياسي كان بين جناحي السلطة المحافظ والاصلاحي، اما باقي الفواعل فلم يكن لديها أي دور رئيسي في عملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية، حيث إعتبرت على أنها عوراض مرحلية اتت بها ظروف معينة، وبالتالي فإن الانتقال الذي عرفته الجزائر كان نتيجة صراع بين حزب جبهة التحرير ورئاسة الجمهورية.

المطلب الثاني: درجة مأسسة النظام السياسي

لم تفرز عملية التحول الديمقراطي في الجزائر خارطة سياسية جديدة مثلما كان يتوقعه الكثيرون في الداخل والخارج وذلك لغياب ارضية سياسية تؤسس للديمقراطية بعد وقف المسار الانتخابي، ويرجع غياب تلك الارضية إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها: تمسك النخبة الحاكمة بالسلطة ورفضها لأي انفتاح حقيقي اوتداول فعلي عليها. وعدم تجانس التشكيلة الاجتماعية للنخبة الحاكمة بسبب تعدد الرموز وتنوع مواقعها في الجيش، الإدارة والمؤسسات الاقتصادية وحتى التنظيمات الاجتماعية والمهنية، وذلك ما يعني تعدد المصالح.

لقد أكدت العديد من الدراسات التي تناولت التفاعلات بين الفواعل الوطنيين بهدف اعادت ضبط التسويات في ظل التسلطية الجديدة، وفي ظل الاطار المادي والايديولوجي وحتى الرغبات الفردية لكل فاعل من جهة، وفي ظل الانقسامات داخل المعارضة أو التحالفات المخالفة للطبيعة بين النظام والموالات والمعارضة ، وحتى دور المؤسسات الامنية، استطاع النظام الحاكم تجاوز الوضع الحرج الذي كان يهدد وجوده وذلك من خلال:- إفراغ دستور 1989 والإصلاحات السياسية من محتواها.

- التوافق المؤسساتي غير الرسمي الذي سمح للنخبة الحاكمة بالتجدد دون الحاجة لإعادة النظر في طبيعة النظام السياسي.

- الاحتفاظ بالرؤية الاشتراكية للاقتصاد (الريع) رغم أن الجزائر تبدو منخرطة في الاقتصاد العالمي بفضل موارها الاقتصادية الخاصة المتمثلة في المحروقات[2].

من خلال ما سبق نلاحظ بأن النظام السياسي الجزائري لم يكن يعتمد على المؤسسات خلال المرحلة الانتقالية، بل كان يعتمد على الأفراد والنخب السياسية والعسكرية لادارة المرحلة الانتقالية. حيث لم تكن العلاقة بين مختلف النخب الجزائرية مستقرة منذ الاستقلال، حيث بنيت هذه العلاقة

1- Amine Touati, **Algérie : les islamistes à l'assaut du pouvoir,** (Paris : L'Harmattan, 1995), pp 10 – 11.

1- Francesco cavatorat, « La reconfiguration des structures de pouvoir en Algérie : entre le national et l'international »,**Revue tiers monde,** N°.210, (2012/2), pp 15-17.

على القوة والسيطرة أو الإقصاء وفي احسن الاحول الهيمنة، حيث وصف " عبد الحميد مهري " هذه العلاقة بكونها مبنية على ثلاثة أسس وهي :

1 ـ الاستئصال: حيث اعتمدت النخبة الحاكمة على مجابهة العنف بالعنف بنية القضاء على الطرف الأخر عن طريق المؤسسة العسكرية.

2 ـ الإقصاء: حيث عمدت النخبة الحاكمة بعد وقفها للمسار الانتخابي مع محاولة الاستئصال، وكتتمة له، إلى اقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلا لسياسة الحل الامني.

3 ـ السيطرة على وسائل الإعلام: حيث استعملت النخبة الحاكمة وسائل الإعلام ضد كل من له رؤية مغايرة لسياسة الكل الأمني بالاعتماد على مبدأ تشويه الأخر وحتى تشويه الواقع بنقل صورة مختلفة لما يحدث على الارض[1].

وهنا نشير لما قاله " وليام زارتمان/**William Zratman**" حول الدولة العسكرية الموسعة في وصفه لحالة النخبة الجزائرية وعلاقتها ببعضها البعض، حيث وصف النظام الجزائري بأنه نظام تسيطر عليه لجنة عسكرية تأتي برجالها من خزان إطارات متعددي الاختصاصات تعمل عبر طرق مركزية، وهي تختلف في اهدافها وتستفيد من انشقاقات وعزلة المعارضة، من هنا فإنه نظام مغاير تماما لما سبق، لأن النخبة العسكرية تسيطر على الحكومة ليس كجماعة موحدة لنمط توجه واحد، ولكن كحارس للنظام وكخزان إطارات [2].وهو ما يدل على التغييب المقصود لدور المؤسسات في عملية الانتقال الديمقراطي.

لهذا فإنه حتى العملية الانتخابية تصب في السياق الاستمرار التكيفي للنخبة الحاكمة، حيث يرى الباحث "ناصر جابي" أن النظام السياسي الجزائري تعود على تنظيم الانتخابات لأسباب عديدة ـ ما عدا التداول الفعلي على السلطة ـ نجد على رأسها:

1 ـ محاولة اقناع المواطن بنوع من الشاركة السياسية المؤطرة والمناسباتية.

2 ـ محاولة إضفاء مسحة من الشرعية في الدلخل والخارج على المؤسسات الرسمية.

3 ـ إفراز نخب سياسية يمكن أن تشارك جزئيا في عملية تسيير المؤسسات، تستعمل كوسيط بين المؤسسات المركزية والمواطن.

---

[1] عبد الحميد مهري، " الأزمة الجزائرية: الواقع والأفاق"، في : الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص ص 182-183.

2- Lhouari addi, « L'armée, la nation et l'etat en algérie », **Confluences Méditerranée,** N°.29, (printemps1999), p 40.

4 . محاولة اشراك أو إلهاء بعض أفراد النخبة المكركزية المجودين على هامش المؤسسات أو في مواقع التحفظ كقدماء الوزراء وضباظ الجيش المسرحين وبعض الشخصيات السياسية المبعدة من مراكز صنع القرار الفعلي عن طريق مشاركتها في الانتخابات البرلمانية على وجه الخصوص لكي لا يتطور تهميشها إلى معارضة[1].

من خلال مختلف تجارب التحول الديمقراطي وجدنا بأن مسار التحول من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية لا يمكنه إلا أن يسلك توجهين لا ثالث لهما وهما إما بناء دولة القانونوإ ما بناء دولة السياسة، وتكون نتيجة الاتجاه الأول الوصول إلى تكريس الديمقراطية في غالب الأحيان لأن القانون يعني المؤسسات، اما الاتجاه الثاني فيقود إلى التسلطية كطريقة للحكم قائمة على اعتبارات سياسية بحتة. حيث أن طول المرحلة الانتقالية في الجزائر سيؤدي حتما إلى سلوك النظام الحاكم للاتجاه الثاني وهو بناء الدولة السياسية، وهي الدولة التي لا يكون فيها الفرد مجرد عضو، وإ نما يطرح نفسه كمفتاح للاوضاع السياسية، وهو ما يخلق بالتوازي مع دولة القانون الدولة السياسية التي ستظغى على الدولة القانونية، وهي دولة بيروقراطية تهدف إلى فرض سيطرة كاملة على الشعب.

المطلب الثالث: درجة الانفتاح الاقتصادي

لقد كان السبب المباشر للاحداث التي عرفتها الجزائر في 05 أكتوبر 1988 هو الازمة الاقتصادية التي ظربت العالم بداية من سنة 1984، والسقوط الحر لأسعار البترول والذي دفع بمكونات النظام إلى تبادل الاتهامات حول أسباب الأزمة الاقتصادية، حيث عجزت السلطة عن توقع ما سيحدث بعد ذلك خاصة بين 1985 و 1988، إذ كان اغلب مسيري الدولة على قناعة بأن اسعار البترول ستعاود الارتفاع فقرروا سد العجز من خلال احتياطات الصرف التي استنفذت نهاية 1988. هذا الوضع جعل المجتمع يتحول إلى بيئة ملائمة للحركات المناهضة لسياسة الدولة إلى أن انفجر الوضع في 1988/10/05، وتم ابطال حجة النخبة الحاكمة بأن الأزمة عابرة وان سببها هو التراجع المؤقت لأسعار البترول، وهو ما دفع هذه النخبة إلى فتح المجال السياسي اما مختلف الحركات التي كانت إلى غاية 1989 تنشط بطريقة غير قانونية[2]

وحتى بعد الانفتاح الاقتصادي الذي جاء به دستور 1989، فإن سيطرة الدولة على الاقتصاد لم تتراجع، ولم يكن هناك مجال واسع لنشاط القطاع الخاص، حيث انتقلت ملكية الكثير من الشركات العمومية الى الخواص الذين هم في الاصل جزء من النظام الحكم، كما تم احتكار الكثر من

[1] ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، (الجزائر: منشورات الشهاب، 2012)، ص 73.

[2] Fayçal Nassour, « Sortie de l'impasse », **Confluences Méditerranée,** N°11,1994, p 168

القطاعات الاقتصادية التي كانت في يد النخبة الحاكمة، مثل الاشغال العمومية، النقل الجامعي...إلخ حيث قررت النخبة الحاكمة الاحتفاظ بالرؤية الاشتراكية للاقتصاد (الريع) رغم أن الجزائر تبدو منخرطة في الاقتصاد العالمي بفضل موارها الاقتصادية الخاصة المتمثلة في المحروقات[1]. وهو ما يعني ان الازمات الاقتصادية ستضرب الجزائر مجددا نظرا لعدم وضوح النموذج الاقتصادي.

المطلب الرابع: دور المجتمع المدني

لم يكن للمجتمع المدني الجزائري أي دور يذكر في عملية الانتقال الديمقراطي، حيث تم احتواءه من طرف النظام الحاكم منذ الاستقلال، وذلك من خلال غرس الثقافة الزبونية في المجتمع، فمن المتعارف عليه أن الديون هي أساس العلاقة بين الأسياد والزبائن في نموذج الزبونية السياسية حيث تصبح المناصب التي يمنحها النظام ليعض الشخصيات بمثابة دين عليهم يعملون على رده لصاحب الفضل عليهم طيلة شغلهم للمناصب بالدفاع عن النخبة الحاكمة فعليا وتبرير سياستها تجاه المجتمع وحتى بتحمل العقاب في حالة الفشل، كما انه من الشائع أن انتشار مظاهر الزبونية السياسية يكون بالتماشي مع مراحل التطور الاقتصادي والسياسي التي تصاحب التغيير في نمط ممارسة النخبة الحاكمة للسلطة وهو ظاهرة غالبا ما تلاحظ في هكذا حالات[2].

كما أن الزبونية السياسية بعيدة كل البعد من أن تكون مجرد خلل في المسار التطوري للدولة، بل أنها نتيجة للتحول الحاصل في مسار السلطة في عملها على الاستمرار والتكيف، وذلك بالاعتماد على فئة محدودة تمنح لها الموارد والمناصب لضمان علاقة دائمة بين البيئة ومؤسسات الدولة خاصة التنموية منها، ثم تتحول هذه القدرة على التوظيف بطريقة سريعة إلى استراتيجية سياسية[3]. وبما أن حصر الثروة في يد فئة محدودة يؤدي إلى حالة من عدم التوازن بين تراكم رأس المال وإ عادة التوزيع، فإن الأنظمة التي دخلت عملية التحول الديمقراطي ولا تريد الخروج منها طورت تلك الاستراتيجية وعمدت إلى إلى خلق زبونية مجتمعية بالإضافة إلى الزبونية السياسية، فبعد هيمنتها على اغلب القوى السياسية، تعمد هذه الأنظمة إلى الهيمنة على مختلف مكونات المجتمكع المدني، واهم وسيلة لفرض تلك الهيمنة هي جعل هذه المكونات زبائنا لدى النظام الحاكم. فمادامت اغلب مكونات المجتمع المدني تتلقى تمويلها من طرف الدولة فإنها لن تكون لها أي تأثير أو دور في تدعيم عملية التحول الديمقراطي، بل ستتحول إلى أدوات في يد اجنحة النظام الحاكم لإدارة الصراع فيما بينها.

1- منعم العمار، "الجزائر والتعددية المكلفة"، في: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط 2،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص ص 63 . 64.

1- Tarik Dahou , **Entre parenté et politique : développement et clientélisme dans le delta du sénegel,**(Paris : Editions Karthala & enda graf sahel , 2004), p 181.

2- Ibid, pp 181 – 182.

أهم النتائج المستخلصة من النموذج الجزائري:

تعتبر التجربة الجزائرية من أعقد تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم ككل، رغم تشابهها في الكثير من المؤشرات مع دول أخرى، ويرجع ذلك لعدة عوامل نلخصها في:

1 ـ أن توفر نفس الشروط لا يعني حصول نفس النتائج في الظواهر الاجتماعية والسياسية.

2 ـ أن الصراع على السلطة في الجزائر دائما ما كان في ساحة مغلقة كل لاعبيها جزء من النظام السياسي الحاكم.

3 ـ أن موازين القوى التي أساسها المصلحة هي السبب في حفظ استقرار النظام.

4 ـ تحييد المجتمع المدني عن الحياة السياسية بالاعتماد على وسيلتين اساسيتين وفعالتين في نفس الوقت وهما: الترغيب (الزبونية) والترهيب.

5 ـ إدراك النظام الحاكم بأن مصادر الشرعية التقليدية لم تعد ذات مصداقية مطلقا، فلجأ إلى مصدر أخر للشرعية يظهر بأنه لن ينفذ في القريب العاجل وهو الشرعية الشعبية أو الشرعية الزيونية بتعبير أدق.

لهذا هناك من وصف الوضع الجزائري، خاصة بعد اندلاع الربيع العربي في عدد من الدول العربية، بعد 2011 بعبارة مفادها أن الإصلاحات التي قام بها النظام تصب في خانة:" يجب تغيير كل شيئ من اجل أن لا يتغير شيئ"[1]. أو بالاحرى يجب تغيير كل شيئ في المجتمع حتى لا يتغير شيئ في النظام.

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه المداخلة أن نضع قواعد وأسس وأفكار علمية ـ عملية وموضوعية يمكن الاعتماد عليها في إدراك الواقع الخاص بكل دولة والاقتراب من حقيقة المشروع الديمقراطي في الدول التي عرفت عملية الانتقال الديمقراطي وهل هو فعلا في مصلحة شعوب هذه الدول أم في خدمة أهداف داخلية ضيقة أو خارجية، وهذا بالبحث في أسباب فشل أغلب المشاريع الديمقراطية في الدول العربية مقارنة بدول اوروبا الشرقية، وهل يعود الفشل إلى أسباب موضوعية أم هناك أسباب ذاتية تمنع تحقيق التحول الفعلي من خلال العمل الجاد على تحديث كل مؤسسات الدولة بما يخدم المصلحة العليا لهذه الدول.

حيث لاحظنا بأن طريقة الوصول إلى الحكم في الدول التي فشلت في تحقيق الانتقال الديمقراطي ومنها الجزائر، هي إحدى المشاكل التي لم يتم الاتفاق بشأنها بين أهم الفواعل السياسيين، حيث

1- Chena salim, « L'Algérie dans le printemps arabe entre espoirs , initiatives et blocage », **Confluences Méditerranée,** N°. 77, (2011/2), pp 106 -107

نلاحظ أن هناك عدة طرق للوصول إلى الحكم ولكن اغلبها يتنافى مع مبادئ الديمقراطية كالوصول عن طريق الانقلاب العسكري بحجة أن النظام الحالي لا يكرس الديمقراطية كطريقة للحكم مثلما حدث في 1992، أو عن طريق توريث الحكم بحجة الأمن القومي والتماسك الداخلي كما روج له عند محاولة ترشيح " بوتفلقية " لعهدة خامسة، فمن خلال هذه المداخلة حاولنا التطرق إلى نموذج رومانيا ومقارنته مع نموذج الجزائر لمعرفة اسباب نجاح الاول وفشل الثاني في تحقيق الانتقال الديمقراطي.

فإذا كانت الديمقراطية مدعومة في اوروبا الشرقية لأسباب استراتيجية، فإن الدكتاتورية والتسلطية هي الاخرى مدعومة في افريقيا والشرق الاوسط لنفس الاسباب. لأن الأمر يتعلق بالتوازنات الدولية قبل كل شيئ، فقد أكد العديد من الخبراء الاقتصاديين الغربيين بأن العالم لا يحتمل المزيد من الدول المتطورة لأن زيادة الدول المتطورة يقتضي زيادة الاستهلاك العالمي للموارد الأولية، وبحسبهم فإن التخلف الذي تعيشه دول العالم الثالث يعد ضرورة رأسمالية لابد منها لاستقرار العالم. لهذا يجب على النخب الموجودة في مجتمعات دول العالم الثالث أن تدرك بأن مسألة الديمقراطي اعمق من أن تكون مجرد صراع على السلطة داخليا، بل هي ابعد من ذلك بكثير، فهناك شعوب محكوم عليها في اطار الرأسمالية العالمية أن تبقى متخلفة ولا سبيل لها للخروج من هذا التخلف إلا بمبادرات ذاتية تهدف إلى تحقيق التنمية بجميع فروعها.

قائمة المراجع:

- عبد الحميد مهري، " الأزمة الجزائرية: الواقع والأفاق"، في : الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص ص 182-183.
- ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، (الجزائر: منشورات الشهاب، 2012).
- منعم العمار، " الجزائر والتعددية المكلفة"، في: الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط 2،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

- Amine Touati, **Algérie : les islamistes à l'assaut du pouvoir,** (Paris : L'Harmattan, 1995)

-Anna grazy mala-busse, « Authoritarian determinants of democratic party competition : the communist Successor parties in east central Europe », **Party politics,** vol .12, N° .3, (2006)

-Chena salim, « L'Algérie dans le printemps arabe entre espoirs , initiatives et blocage », **Confluences Méditerranée,** N°. 77, (2011/2)

-Cezar scarlat & Eugen I.scarlat, « Theorical aspects of the economic transition : the case of Romania », **Managin global transition,** Vol.5, N°.4, (winter 2007)

-David R.cameron, « Post-communist democracy : the impact of the European union », **Post-soviet affairs,**(2007.23.3)

-Florian banu, « The post-communist Romanian society and the security's spectre », **ISORIE,** Tom 7, (2006)

- Fayçal Nassour, « Sortie de l'impasse », **Confluences Méditerranée,** N°11,1994.

-Francesco cavatorat, « La reconfiguration des structures de pouvoir en Algérie : entre le national et l'international »,**Revue tiers monde,** N°.210, (2012/2).

-Gabriel badescu & all, « Civil society development and democratic values in Romania and moldava », **East European politics and societies,** (may 1.2004).

-Isveta petrova, « The new role of central and eastern europe in international democracy support »,**in Democracy and role of law, publication of Carnegie endowment for international peace** , (june 2001).

-Lhouari addi, « L'armée, la nation et l'etat en algérie », **Confluences Méditerranée,** N°.29, (printemps1999)

-Madjid Benchihk, **Algérie : un système politique militarisé,** (Paris : L'Harmattan, 2003)

-Tarik Dahou , **Entre parenté et politique : développement et clientélisme dans le delta du sénegel,**(Paris : Editions Karthala & enda graf sahel , 2004)

-Vasile cernat, « Ethnic conflict and reconciliation in post-communist Romania », in :Sinic & al.(eds**), peace Psychology in the Balkans: dealing with a violent post while buldingpeace**, (Romania: peace psychology Book series, 2012).

إدارة المرحلة الانتقالية لمسار التحول الديمقراطي في ليبيا بعد2011.

د. سميرة ناصري

أستاذ محاضر "أ" جامعة عباس لغرور-خنشلة

ط. د سميحة برق

طالبة دكتوراه جامعة حمه لخضر-الوادي

ملخص:

ساهمت سرعة انتقال موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها الدول العربية بعد 2011 في تطور وتيرة المرحلة الانتقالية التي تحددت خلالها نقاط التفاهم المشتركة بين قوات المعارضة الوطنية والحكومة، وعليه فإن مسار التحول الديمقراطي في الدولة الليبية لا يرتبط بتغيير النظام الحاكم فقط بل تعداه لإشكالية بناء الدولة التي لم تكتمل مقوماتها المؤسساتية، المجتمعية والاقتصادية بعد، حيث اقتصرت قبل2011 على شخص الرئيس، الأمر الذي استوجب خلال المرحلة الانتقالية إعادة بناء الدولة في ظل التحديات الأمنية نتيجة التواجد الأجنبي للفواعل الدولية وغير الدولاتية، والتنافس على تقسيم الموارد الطاقوية ومشاريع التقسيم فضلا عن الصراع العسكري بين الميليشيات، كلها عوامل تدعو لدحض مسار التحول الديمقراطي في الدولة الليبية، لذلك سنوضح في مداخلتنا مدى فعالية إدارة المرحلة الانتقالية لمسار التحول الديمقراطي الليبي، ومعيقات إدارة هذه المرحلة

كلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي، المرحلة الانتقالية، الإدارة، ليبيا، الماسسة.

Abstract:

The course of the democratic transition in the Libyan State is linked not only to the change of the regime, but also to the problem of building a State whose institutional, societal and economic components have not yet been fully completed. The President was confined to 2011. During the transition period, the rebuilding of the State in the light of security challenges, as a result of the foreign presence of international and non-international actors, and competition for the division of energy resources and partition projects, as well as military conflict among the militias, These are all factors that call for the rebuttal of the democratic transition in the Libyan State, so we will explain in our intervention how effective the transitional management of the Libyan democratic transition process is, and what's holding up, the management of this phase.

Key words: democratization, transition, administration, Libya, institutions.

مقدمة

بعد الانتفاضة الشعبية التي عرفتها ليبيا 2011 بدأت الأزمة الداخلية بين الأطراف المتنازعة على السلطة خاصة باستخدام القوة العسكرية الثقيلة ضد المتظاهرين في شرق البلاد، تدخل القوى الخارجية لحماية المدنيين من الاعتقالات والعنف المفرط جعل هذه الدولة تعيش مرحلة انتقالية جد صعبة فغياب البنى المؤسساتية والدستورية، تعاقب الحكومات الانتقالية، تدهور الوضع الاقتصادي، الإرث التاريخي القبلي والمناطقي كلها عوامل ساهمت في تراجع هذه العملية خاصة مع معايشة أزمة الانقلابات العسكرية تداعيات قانون العزل السياسي على عمليات الانتقال السياسي بعد2013 فضلا عن معيقات العدالة الانتقالية وسبل تحقيق المصالحة في ظل تنافس قيمي على استلام مقاليد الحكم والتأثير في امن المنطقة المغاربية، وهو ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية إلى أي مدى تمكنت المؤسسات الانتقالية الليبية من تفعيل دينامية المرحلة التي أعقبت التحول الديمقراطي بعد2011؟

للإجابة عن الإشكالية وجب طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف انعكس النزاع بين الفرقاء السياسيين على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا؟
- هل ارتبطت فعالية المرحلة الانتقالية بتوظيف المعطى القبلي أم تضافرت مجموعة من المعطيات لعرقلة نجاحها؟

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية ارتأينا تقديم الفرضية التالية:

بقدر توظيف أطراف النزاع الداخلي في ليبيا للمعطيات القبلية، التدخل الدولي المدعوم بالمصالح الاقتصادية فان ذلك يعطل آليات العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية وعليه زيادة الانقسام على أساس جهوي ومناطقي.

للإجابة عن الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات سنقدم خطة بحثية مكونة من محورين:

المحور الأول: مسار التحول الديمقراطي في الدولة الليبية بعد2011

أولا: كرونولوجيا تطور الأزمة الليبية.

ثانيا: تداعيات النزاع الداخلي في ليبيا على عملية التحول الديمقراطي.

المحور الثاني: تحديات إدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا

أولا: التوظيف السياسي للقبيلة وعرقلة مسار المرحلة الانتقالية.

ثانيا: التنافس الدولي والإقليمي على الموارد الطاقوية.

ثالثا: ماسسة المرحلة الانتقالية في ليبيا(إشكالية بناء الدولة).

المحور الأول: مسار التحول الديمقراطي في الدولة الليبية بعد2011

بتحديد Samwel Hantington لأنماط التحول الديمقراطي كالتحول من الأعلى عن طريق التفاوض، نمط التحول من الأسفل حيث يكون نتيجة تنامي الاحتجاجات وأعمال العنف من قبل مختلف الجهات الشعبية حيث يحاول النظام الحاكم احتواء المطالب الجماهيرية من خلال الإصلاحات السياسية والتخلي عن السلطة لكن فشل هذه الاستراتيجيات نظرا لضعف مؤسسات الدولة وبنيتها يسفر عن توجهها لاستخدام العنف بدرجة عالية لمواجهة القوى المنتفضة.

وهو ما حدث في النحول الديمقراطي الليبي الذي كان نتيجة التأثر بمجريات الأحداث في تونس ومصر، فبعد 17 فيفري2011 كانت نقطة البداية للانتفاضة الشعبية السلمية التي واجهها نظام القذافي باستخدام الأسلحة الثقيلة ليتحول مستوى الصراع من صدام داخلي بين النظام والشعب لنزاع دولي تدخلت إثره دول مجلس الأمن وحلف الناتو لإسقاط النظام.

أولا: كرونولوجيا تطور الأزمة الليبية.

بعد استقلال ليبيا عن الاستعمار الفرنسي البريطاني سنة1951قامت المملكة الليبية المتحدة تحت الحكم الملكي لإدريس السنوسي إلى غاية 1969 أين أطاح الملازم الأول معمر القذافي بهذا النظام عبر انقلاب ألغى كل المؤسسات التشريعية، لتدخل ليبيا حلقة التحولات الثورية حيث انفرد القذافي بوضع نظام معقد أسسه في إطار النظرية العالمية الثالثة أو ما يعرف بالكتاب الأخضر[1].

عرف النظام السياسي الليبي خلال فترة حكم القذافي1969-2011 تدميرا لفكرة التأسيس للدولة الوطنية حيث قام نظام الحكم على الاستبداد المطلق انطلاقا من شخصنة الحكم، الولاء للقبيلة على حساب الوطن، تبديد الثروة الوطنية وغياب التوازن القيمي داخل المجتمع الليبي حيث اقتصرت التعددية على المعطيات القبلية والمناطقية، ارتفاع معدلات البطالة، غياب العدالة المجتمعية، قمع المعارضة واحتكار العوائد الريعية كل هذه العوامل مجتمعة شكلت حركيات سببية لقيام الشعب بالانتفاض على الوضع الذي آلت إليه هذه الدولة.

اقر العديد من الباحثين أن التحول الديمقراطي في الدولة الليبية يوصف بكونه ثورة شعبية أكثر من كونه حراكا سياسيا منظما والسبب في ذلك هو تميز هذه الدولة عهد القذافي بالغياب التام للبنى البيروقراطية والمؤسساتية، انعدام البنية السياسية والاجتماعية انطلاقا من دور الأحزاب،

[1] كفاح عباس رمضان الحمداني، حركة التغيير في ليبيا، مركز الدراسات الإقليمية، العدد10، 2012، ص87.

مؤسسات المجتمع المدني والنقابات إضافة لغياب المرجعية القانونية للبنة التنظيمية التي تحدد علاقة السلطة بالشعب وهو الدستور[1].

كانت بداية الانتفاضة الليبية نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل فخروج سكان مدينة بنغازي للمطالبة بالإصلاح السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في 15 فيفري2011 إلى جانب دور المعطى القبلي ووسائل التواصل الاجتماعي دفع الشعب للتظاهر والمطالبة بصياغة دستور يكفل المشاركة السياسية الفعلية للشعب في صنع القرار والحد من الانتهاكات المرتكبة في حق المدنيين، ليتحول المسار السلمي لهذه المظاهرات نحو التسلح أين تصاعدت حدة الاحتجاجات الدامية وقوبل المتظاهرون في المدن التي سيطرة عليها قوات المعارضة كبنغازي، البيضاء ودرنة باستخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي[2]، لتتسع دائرة الاحتجاج وتصل للعاصمة طرابلس في ظل تكتم إعلامي شديد عن هذه الأوضاع وقد تميزت هذه المرحلة بالانقسامات داخل الأركان العسكرية للنظام الليبي وصولا للأسلاك الدبلوماسية بالخارج حيث أعلن كل من نوري مسعود المسمار ووزير الداخلية اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي انشقاقهما عن النظام، إضافة إلى كتائب الجيش الليبي في العديد من المناطق وقد تزامن ذلك مع انضمام قبائل ترهونة وورفلة إلى جانب الطوارق والزوي إلى المعارضين، ساهمت هذه الأحداث في تعطيل الحياة الاقتصادية للعديد من الشركات النفطية، توقف موانئ الشحن ومرافئ النفط نتيجة الانفلات الأمني والاستخدام المفرط للعنف المسلح بين قوات النظام والمعارضين [3].

استنكرت الهيئة الأممية طريقة تعامل النظام الليبي مع المحتجين السلميين، فالاستخدام المفرط للقوة ضد هؤلاء شكل دافعا لدى هذه المنظمة للتنديد والمطالبة بالوقف الفوري لانتهاكات حقوق المدنيين، حيث عقد مجلس حقوق الإنسان التابع لهذه المنظمة دورة في25فيفري2011 اتخذ فيها قرار التأسيس للجنة دولية مستقلة ترسل للتأكد من تقارير المنظمات غير الحكومية عن أعمال العنف المرتكبة، بدوره تبنى مجلس الأمن هذا الطرح وقرر التدخل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة القاضي بالتدخل العسكري تحت رقم1970 نظرا لتجاهل النظام الليبي قرارات الهيئة الأممية، دعم هذا القرار كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في حين رفضته روسيا والصين أما

---

[1] احمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد06،2011، ص05.

[2] مفتاح علي جويلي، مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص78.

[3] المرجع نفسه، ص، ص123،122.

القرار الثاني برقم 1973فقد عكس إنشاء منطقة حظر جوي ليتم تفويض حلف ***NATO*** للقيام بالعملية العسكرية في 19 مارس2011[1].

ثانيا: تداعيات النزاع الداخلي في ليبيا على عملية التحول الديمقراطي.

استنادا لما طرح في العنصر السابق فان النزاع الداخلي الذي عرفته ليبيا بعد2011 استمر إلى جانب فوضى انتشار الأسلحة وعليه برزت الميليشيات المسلحة والتنظيمات المتشددة في شرق ليبيا حيث تبنى النهج المناطقي والقبلي لتحقيق هدف الفيدرالية، فعجز الحكومات الانتقالية عن تقويض المليشيات المسلحة ساهم في زيادة تحديات المسار الديمقراطي حتى خلال المرحلة الانتقالية فقد تمكنت الميليشيات من إرباك العملية السياسية والمؤسساتية خاصة في ظل الصراع القبلي بين الشرق والجنوب الليبي الأمر الذي اضطر الحكومات الانتقالية المتعاقبة لدمج تلك التنظيمات في الجيش حيث استخدمتها لفض الصراعات القبلية كما حدث لميليشيات درع ليبيا حيث أنهت النزاع في الكفرة[2].

الشكل رقم (1): خريطة توضح أهم التنظيمات المسلحة في الدولة الليبية

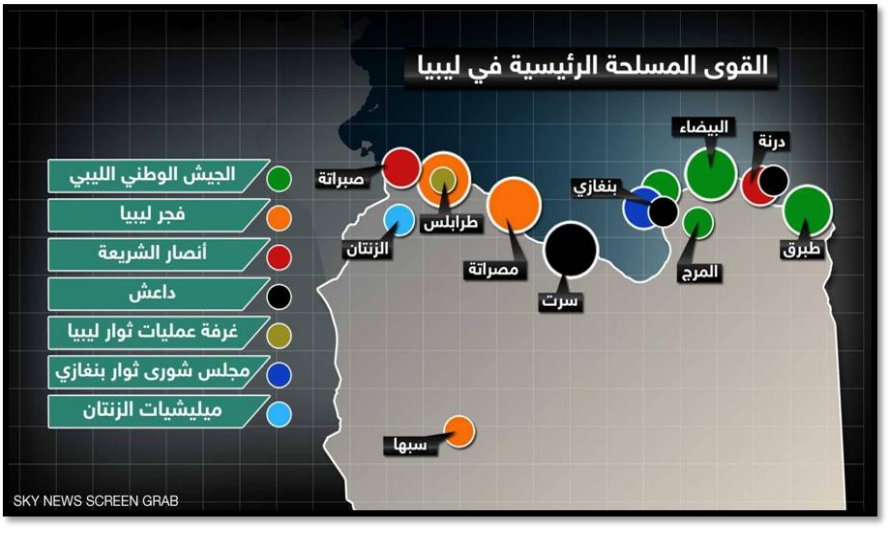

المصدر: ليبيا خريطة عسكرية معقدة، متحصل عليه من:

[1] خالد جمعي، الانتقائية وازدواجية المعايير في موقف الأمم المتحدة تجاه الأزمة الليبية والسورية ، مجلة السياسة العالمية، العدد الأول،2017، ص،ص69،68.

[2] سداد مولود السبع، عدم الاستقرار في ليبيا دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول،2018، ص157، 158.

https://www.skynewsarabia.com/middleeast/799187%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%A9

من ناحية أخرى تغيرت خارطة الصراع الليبي نتيجة الانتخابات التي أجراها المؤتمر الوطني في2012 ما أدى لزيادة الانقسام بين التيار الإسلامي وتحالف القوى الوطنية، في حين قام نزاع بين قبائل التوبو، الطوارق والزاوية في الجنوب الليبي على مسائل التهريب، التهميش والنزاع على الأحقية في الأقاليم سنة2014 ليتم زيادة الانقسام بين القوى المتنازعة في ليبيا تحديدا بين معسكري الكرامة بقيادة عبد الله الثني الذي يترأس حكومة معترف بها دوليا مقابل معسكر فجر ليبيا الذي يقوده خليفة الغويل بتراسه لحكومة غير معترف بها وقد تمت إدارة النزاع بينها بشكل نسبي بإبرام اتفاق بين الفرقاء السياسيين في 18 ديسمبر2015 بمدينة الصخيرات بالمغرب وهو ما أدى لتسوية الصراع وتوحيد مؤسسات الدولة والسلطة بين الشرق والغرب وقد تم التوصل في2016 لاتفاق على تولي حكومة الوفاق الوطني مقاليد الحكم واستقالة خليفة الغويل عن السلطة[1].

من الناحية السياسية ففي الحالة الليبية اهتمت النخب السياسية بالتحالف والتكتل والسبب يعود لظهور الهويات القبلية والجهوية، غياب المجتمع المدني وضعف الهياكل الأمنية داخل الدولة مثال التحالف الوطني الذي ضم أكثر من أربعين حزبا ومنظمة مجتمع مدني وقد عكس ذلك نتائج انتخابات المؤتمر الوطني حيث أسفر عن فوز ساحق للتيار الليبرالي بقيادة التحالف الوطني مقابل نجاح الإسلاميين (حزب العدالة والبناء)، في حين ظهرت انقسامات بين القوى داخل المؤتمر الوطني إلى فئة ساندت الثورة وأسقطت النظام بالسلاح بقيادة جماعة الإخوان بمصراتة والزاوية حيث تبنت موقفا متشددا ضد كل من شارك في أجهزة النظام السابق دعم هذا الطرح بقوة اثر إصدار قانون العزل السياسي5 ماي 2013 بضغط من الميليشيات المسلحة وافق القانون على ذلك حيث نص على عزل كل شخص عين في منصب أو ارتكب سلوكا تعاونيا مع الأجهزة الأمنية اثر ذلك تمت استقالة محمد يوسف من رئاسة المؤتمر الوطني كونه عمل سفيرا في عهد القذافي وهو ما تعرض له محمد جبريل وأربعون عضوا في المؤتمر الوطني[2].

امنيا بالنسبة للانفلات الذي تعيشه الدولة الليبية فان ضعف الأجهزة الأمنية وتركيبتها القائمة على القوات المسلحة في عهد القذافي أدى لصعوبة بناء جيش نظامي في ظل تعدد الميليشيات المسلحة

---

[1] المرجع نفسه، ص160.

[2] رومان ديفيد وهدى مزيودات، إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغير في الوجوه ام تغير في السلوك، مركز بروكنجز الدولحة2014، ص5.

التي تكرس الانتماءات القبلية والمناطقية، كما أن دخول ليبيا في صراع بين الميليشيات الإسلامية المدعومة من المجلس الوطني العام مع قوات اللواء المتقاعد حفتر أدى لانتخاب مجلس وطني 2014 بطبرق وهو ما زاد من حدة الانقسام السياسي والدستوري نهيك عن صراع الإسلاميين والليبراليين حيث تحكمه الاملاءات الخارجية التي تتدخل للتحكم في عائدات النفط[1].

المحور الثاني: تحديات إدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا

يعكس مفهوم المرحلة الانتقالية مجموعة التفاعلات المرتبطة بفترة زمنية تتسم بالاضطراب واللاستقرار داخل مؤسسات الدولة والعمل على الانتقال من نظام حكم تسلطي لمرحلة جديدة يوصف فيها النظام بالديمقراطية النسبية المرتبطة أساسا بطبيعة المجتمع[2].

تولى المجلس الوطني الانتقالي الحكم بشكل مؤقت حدد من خلاله فترة المرحلة الانتقالية بثمانية عشر شهرا وقد اصدر إعلانا دستوريا بذلك في 3 أوت 2011 تضمن تعيين حكومة مؤقتة، انتخاب جمعية وطنية تأسيسية فضلا عن إصدار قانون انتخابي وقد انتخب بموجبه المؤتمر الوطني العام الذي تسلم السلطة بالفعل من المجلس الوطني الانتقالي أين تشكلت الحكومة برئاسة علي زيدان في 8 اكتوبر2012، نتج عن هذه الانتخابات فوز الأغلبية الساحقة لليبراليين بقيادة محمود جبريل في ظل حصر دور الإسلاميين في الحكم.

تعددت الديناميات المحركة لمسار المرحلة الانتقالية في ليبيا، والتي يمكن إجمالها فيما يلي [3]:

- **تركة المؤسسات القديمة:** تتصف طبيعة العلاقة بين الدول العربية ومواطنيها غالبا باستخدام العنف والعنف المضاد، فامتلاك تلك الوحدات لوسائل الإكراه التي تمارسها المؤسسات الأمنية المتسلطة ساهم في ضعف تلك الهياكل الإيديولوجية والسياسية، كما استمر هذا التصور حتى بعد التحول الديمقراطي على الرغم من السعي لمواجهة الحكومات الانتقالية ومنظمات المجتمع المدني لإصلاح المؤسسات الأمنية أما فيما يخص النموذج الليبي قرر المجلس الانتقالي تشكيل جهاز امني تحول من خلاله اسم الشرطة للأمن الوطني وسمي ذلك الجهاز باللجنة الأمنية العليا المؤقتة.
- **درجة تجانس النخب:** تؤكد العديد من الدراسات بان طريقة سقوط النظام التسلطي هي المحدد الأساسي لمخرجات الفترة الانتقالية أي أن طبيعة التغيير تلعب دورا بارزا في تشكيل ملامح

---

[1] حسن كريم، خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،2015.

[2] محمد موفيد، المراحل الانتقالية وتعقيدات التغير في السياقات الثورية، متحصل عليه من:
https://www.hespress.com/writers/337725.html

[3] حسن الحاج علي احمد، مراحل انتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتفسير، مجلة جامعة الخرطوم، العدد15،2014، ص18،20.

الفترة الانتقالية بمعنى أنها تحول هياكل القوة داخل النظام السياسي، وما يلاحظ على النموذج الليبي أن تغيير هياكل الدولة كان نتيجة تدخل الناتو حيث ظهرت الميليشيات المسلحة لتنتفض ضد النظام الحاكم إضافة لمواجهة الحكومة الثورية تحدي انهيار مؤسسات الدولة وظهور التوجهات القبلية والجهوية وهو ما أدى لمطالبة تجمعات قبلية لم تظهر من قبل كمؤتمر الحركة الامازيغية في 26 سبتمبر2011 بالاستقلال والارتباط بامازيغ شمال إفريقيا[1].

- **نمط التغيير الثوري:** يعكس هذا المعيار درجة الفشل الدولاتي الذي تعانيه ليبيا فغياب الانتماء والارتباط بالدولة أدى لظهور تجمعات قبلية أحدثت اضطرابات أمنية نتيجة انتشار الميليشيات العسكرية القائمة على أساس قبلي وطائفي تأكد هذا التوجه بسعيها الحثيث نحو إقامة نظام اتحادي والإعلان عن حكومة تسيطر فيها الجماعات المسلحة على مناطق إنتاج النفط.

أولا: التوظيف السياسي للقبيلة وعرقلة مسار المرحلة الانتقالية.

لعبت القبيلة دورا بالغ الأهمية في الحياة السياسية الليبية حيث اعتبرت الهيكل الاجتماعي الذي توكل له الوظائف المؤسساتية للدولة كون الشعب يشعر بالانتماء والولاء لشيخ القبيلة أكثر من ولائه للدولة حيث بلغ عددها140 قبيلة من بينهم الأشراف، الورفلة، القذاذفة، المقارحة، ترهونة، زناتة، الطوارق، أولاد سليمان، أولاد علي، العبيدات وقبائل التوبو، وقد استثمر القذافي خلال حكمه بهذا المعطى حيث اعتبره الضامن لاستمرار حكمه والحفاظ على استقراره نظرا لتحالف قبيلته مع قبائل الورفلة والمقارحة[2]، توضح الخريطة التالية مناطق تواجد القبائل في ليبيا.

الشكل رقم(2): خريطة تبين مناطق الجماعات الاثنية والقبلية في ليبيا

[1] المرجع نفسه، ص25.

[2] نور الهدى بتقة، المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط القذافي ، **مجلة بحوث ودراسات**، (د س ن)، ص، ص149،148.

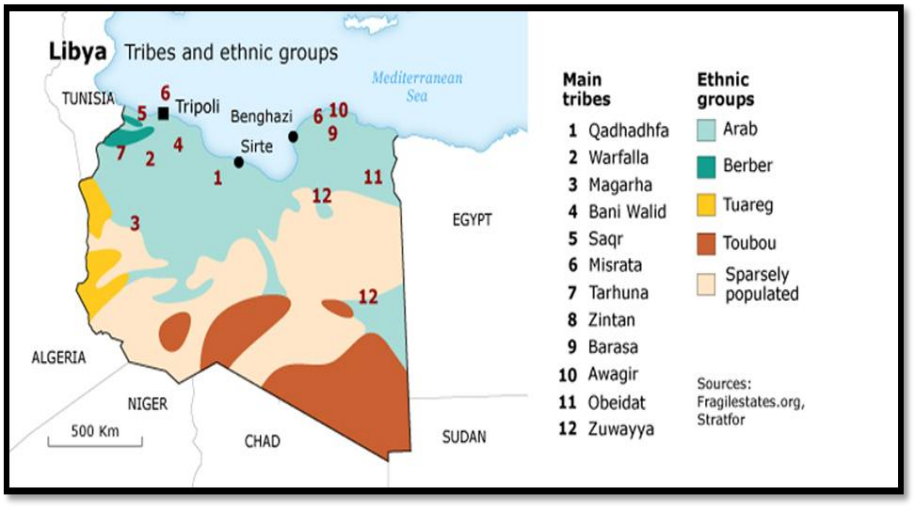

Source :Libye. La désintégration politique du pays est-elle durable, trois ans après la chute du régime Kadhafi, in :https://www.franceculture.fr/emissions/les-enjeux-internationaux/libye-la-desintegration-politique-du-pays-est-elle-durable-trois.

أكد العديد من الباحثين خلال بداية المرحلة الانتقالية أن المعطى القبلي في المجتمع الليبي سيتراجع إلى حد كبير في ظل البحث عن السلام الأهلي وتحقيق مطالب العدالة الاجتماعية فهي تنظيم اجتماعي وليس سياسي، لكن الواقع عكس ذلك فالقبيلة في الدولة الليبية تلعب دورا بالغ الأهمية خاصة في ظل الفراغ السياسي فمعظم ممثلي المجلس الوطني الانتقالي، المؤتمر الوطني من الأسر الحاكمة داخل القبائل في الفترة الملكية وبفعل أن هذا الممثل لا يستوعب الأطر النظرية للديمقراطية فضلا عن استخدام القذافي لهذه القبائل من اجل استمرار الحكم تشترط المرحلة الانتقالية في ليبيا تشكيل مؤسساتي يقوم على النظام الديمقراطي لكن غياب الثقافة السياسية التي من شانها نقل المجتمع من منطق القبيلة إلى منطق الدولة المعاصرة أدى لتدهور الأوضاع الأمنية واستمرار صراع الميليشيات[1].

تقوم جدلية البناء المؤسسي وتجاوز الإرث القبلي لتفعيل العملية الانتقالية في الحالة الليبية انطلاقا من طرح المجلس الانتقالي لمجموعة من القوانين قصد سد الفراغ الدستوري والمؤسساتي الذي انجر عن سقوط النظام وعليه فان وعي المجتمع في هذه الدولة بضرورة احترام العدالة الانتقالية جعل المجلس يقر بإلزامية التأسيس لقانون العدالة الانتقالية كخطوة مهمة لتعزيز سيادة الدولة، لكن ذلك اصطدم بواقع غياب أنظمة الشرطة بالإضافة لقانون العزل السياسي والإداري

[1] Arturo Varvelli, The Role Of Tribal Dynamics In The Libyan Future, Ispi, 2013,p05.

المشار إليه سابقا حيث كرس هذا الأخير سياسة الاستعباد والإقصاء ما زاد من انعدام الرغبة في التسامح والتهميش كعلاقة إقليم فزان وبقية القبائل المنهزمة مع السلطة المركزية[1].

بالإضافة للتداعيات السلبية لهذا القانون على عديد المسائل المرتبطة بالمرحلة الانتقالية خلق هذا النظام نموذجا آخر من الانقسام السياسي ما يعرض مبدأ المصالحة الوطنية للعديد من التحديات، فممارسة العزل والإقصاء من شانها زيادة العداء والثار بين القبائل وعليه عدم القدرة على التأسيس لدولة مدنية قائمة بحد ذاتها من ناحية أخرى تقييد الحرية السياسية فعزل كل من لديه علاقة بالنظام السابق يساهم في تطويع المعارضين على نحو يتناسب وتوجهات النظام الحاكم[2].

ثانيا: التنافس الدولي والإقليمي على الموارد الطاقوية.

تعود الدوافع وراء التنافس على الدولة الليبية خلال المرحلة الانتقالية للأهمية الجيوبوليتيكية لهذه الدولة فقد أكدت السياسات المتبعة سابقا من نظام القذافي على أن السيطرة على ليبيا من شانها تهديد الأمن الإقليمي، فموقعها الاستراتيجي كونها نقطة عبور والتقاء كل من أفريقيا، أوروبا والدول العربية، إنتاجها للنفط ب6% من الإنتاج العالمي، احتلالها المرتبة الخامسة عالميا في احتياط النفط الصخري بالإضافة إلى احتوائها لمصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية، الحرارة، الرياح في الصحراء الليبية كل هذه الدوافع مجتمعة كانت وراء التدخل العسكري الذي دعمته فرنسا وبريطانيا لمشاركة حليفتها الإستراتيجية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يمكن القول بان هذا التدخل كان له تأثيرات جد سيئة على الدولة الليبية فعلى الرغم من إدراك القوى المتدخلة بحجم الفوضى متعددة الأبعاد التي تعيشها هذه الدولة باختلاف مستويات التنوع القبلي العسكري والمناطقي إلا أن العديد من الشركات الغربية استخدمته كمدخل لاستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي وعليه إعادة اعمار ليبيا على نحو يحقق اكبر قدر ممكن من عقود الاستثمار[3].

تميز الدور الفرنسي خلال المرحلة الانتقالية في ليبيا بإعلان التوصل لحل الأزمة الليبية حيث حضر الرئيس الفرنسي إلى جانب فايز السراج رئيس حكومة التوافق الوطني المنبثقة عن اتفاق الصخيرات2015 الذي اعتبر الإطار المرجعي لتنفيذ بنود المبادرة وقائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر الذي يسيطر على شرق ليبيا ويحظى بدعم دولي وإقليمي من قبل روسيا، مصر والإمارات وقد تضمنت المبادرة تأكيدها على الحل السياسي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، الاستمرار في عمليات

---

[1] رومان ديفيد وهدى مزيودات،مرجع سابق، ص7.

[2] المرجع نفسه، ص6.

[3] سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص163.

مكافحة الإرهاب وفق ترتيب خطة زمنية، الدعوة إلى نزع السلاح وإدماج المسلحين في الجيش الوطني، لكن المتمعن في بنود هذه المبادرة يلاحظ بأنها جاءت بهدف حماية مصالحها الحيوية في ليبيا والتي تتمثل في ضمان استمرار تدفق الغاز والنفط إضافة لمكافحتها للإرهاب، قطع الإمدادات العسكرية على الجماعات المسلحة المالية في منطقة الجنوب الليبي التي لها حدود مع الدولة النيجيرية يمكنها من تأمين قاعدتها (ماداما)، وعليه يمكن القول بان التدخل الفرنسي في حل الأزمة بين القوى المتنازعة لم يخفي دعم هذه الدولة لقوات حفتر وقد أدى هذا التدخل لصياغة مبادرة واجهت العديد من الإشكالات فتغييب القوى الفاعلة في المشهد الليبي واختزالها في شخص حفتر والسراج سيساهم في عرقلة المصالحة الوطنية والتوافق بين الفرقاء، غياب تعريف واضح لمصطلح الإرهاب والرغبة في الإبقاء على القواعد العسكرية من اجل مكافحة هذا التهديد خاصة وانه توجد العديد من تلك الجماعات في ليبيا ما سيزيد من حجم الانشقاقات داخل تحالفات الطرفين[1].

في المقابل تناقض الدور المصري في تعامله مع الأزمة الليبية فعلى الرغم من تأييده لحكومة الوفاق الوطني التي نتجت عن اتفاق الصخيرات إلا أنها ما تزال تقدم الدعم اللوجيستي والعسكري لحفتر وتطالب بإدماجه سياسيا، فرفض هذا الأخير لاتفاق الصخيرات جعل كل من مصر والإمارات تتجهان في خطوة استباقية للإشادة بالعمليات العسكرية لتحرير بنغازي على الرغم من بقاء بعض المناطق التي لم تحرر بعد وهو ما يعزز الدور السياسي لحفتر في مسار المفاوضات، لكن استغلال الطرف المصري للازمة الليبية وعرقلتها لأي مبادرة حل سياسي واستمرار الصراع العسكري وهو ما أكده غياب موقف رئيس مجلس نواب طبرق عن المبادرة الفرنسية كونه المضطلع باتخاذ الإجراءات الدستورية وعليه عرقلة المبادرة الفرنسية[2].

ثالثا: مأسسة المرحلة الانتقالية في ليبيا(إشكالية بناء الدولة).

كرس النظام السابق نمطا سياسيا تميز بغياب أسس الحياة السياسية حيث ألغى فعاليات المجتمع المدني، الأمر الذي جعل من مسالة تفعيل المرحلة الانتقالية في غاية الصعوبة نظرا لغياب مؤسسات الدولة فالتحول الديمقراطي الليبي اسقط الدولة وليس النظام.

قبل بداية المرحلة الانتقالية تعاقب على السلطة الليبية ثلاث حكومات فالأولى اهتمت بالدور الدبلوماسي والعسكري للإطاحة بالنظام بقيادة محمود جبريل14مارسالى غاية23اكتوبر2011، حكومة علي الترهوني نوفمبر2011 وحكومة عبد الرحيم الكيب نوفمبر2011سبتمبر2012، لذلك اتسمت هذه

[1] خالد فؤاد، الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري،المعهد المصري للدراسات،2017، ص02.

[2] المرجع نفسه، ص05.

المرحلة بالصراع على الحكم في ليبيا بين العسكري والمدني تحديدا بين مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني وعبد الحكيم بلحاج رئيس المجلس العسكري، فحرمان التيار الإسلامي من المناصب الحكومية نظرا لدورهم الريادي في الانتفاضة برر من طرف التيار الليبرالي التخوف من تقلدهم للمناصب الحكومية ليتم الانتخاب داخل المؤتمر الوطني العام في 7 جويلية2012، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن توزيع المناصب على أساس جهوي حيث قسمت 200مقعد وهو ما اثر في مسودة الإعلان الدستوري في2011 بين المنطقة الشمالية 60مقعد، المنطقة الجنوبيةفزان40 أما المنطقة الغربية100مقعد وعليه انقسم المجلس الوطني الانتقالي نتيجة غياب سيطرة القوة السياسية المحكمة وتمثيل المصالح القبلية والعائلية وعليه فان الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية وضحت فوز مصالح القوى القبلية على الولاءات فوق القومية فالقبيلة هي أساس الهوية المجتمعية الليبية[1].

أما الفترة الثالثة للمرحلة الانتقالية فقد كانت نتيجة الصراع بين الإخوان المسلمين حزب العدالة والبناء وحزب تحالف القوى الوطنية في المؤتمر الوطني العام2012 حول الانتخابات الرئاسية فرض التيار الأول النظام الرئاسي نظرا لغياب التوافق السياسي والانقسام القبلي والمناطقي، أما الليبراليون فقد ركزوا على ضرورة القيام بهذه الانتخابات بقيادة محمد جبريل بعد إزالة قانون العزل السياسي.

الأمر الذي أدى لظهور التحالفات بين القوى السياسية، فعجز حزب القوى الوطنية عن تحقيق التوافق السياسي قصد إدارة المرحلة الانتقالية جعله يتحالف مع ميليشيات اللواء حفتر التيار الفيدرالي والمدني لكن غياب برنامج لإدارة المرحلة الانتقالية التالية بل إن داخل هذا التحالف ظهرت مجموعة من الانقسامات فالتيار المدني أراد الإبقاء على صفته المدنية رافضا بذلك دعم الميليشيات اللوجيستي لحزب القوى الوطنية[2].

وقد تكررت نفس الحالة بالنسبة للتيار الإسلامي فعلى الرغم من الاتفاق بين فرقائه على ضرورة الانتقال السلمي للديمقراطية في تأكيد منه على وجود ثورة مضادة للإطاحة بثورة 17 فيفري ورفض العمل العسكري للوصول إلى سدة الحكم إلا أن فقدان القدرة على التنسيق بين شرائحه في دعم مرشح لمنصب رئاسة الحكومة من بين المجموعات المنظمة لهذا التيار، وعليه يمكن القول بأنه على الرغم من الخطوة الايجابية المراد منها بناء دولة ليبية قائمة على المنطق المؤسساتي وتشكيل هيئات

---

[1] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ليبيا تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص04.

[2] زهير حمادي، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمالات، **مجلة سياسات عربية**، العدد07، 2014، ص90.

تنظيمية تضطلع بالعمل السياسي إلا أن ضعف خبرة المنتمين لهذا البرلمان في إدارة الأزمات المتعددة للدولة أسفر عن نشوب العديد من الخلافات بين الأطراف الليبية لإدارة المرحلة الانتقالية.

من خلال ما سبق سنركز فيما يلي على مجموعة الأزمات التي حالت دون تفعيل البناء المؤسساتي والتنظيمي للدولة الليبية[1]:

- **الأزمة الدستورية:** ساهم اتفاق الصخيرات في إحداث شرخ دستوري واضح، فعدم تحديد طبيعة النظام السياسي، آلية التداول السلمي على السلطة وغياب البناء القانوني للدولة الليبية كلها محددات لم يتم التوصل إليها في صياغة دستور منظم للدولة، فقيام نزاع بين مجلس النواب المنتخب 2014 وعودة المؤتمر الوطني العام2012 إلى الساحة السياسية أدى لتحويل المسار الديمقراطي على نحو آخر، حيث طرح استلام حكومة الوفاق الوطني مقاليد السلطة التنفيذية إشكالية متعددة الأبعاد خاصة فيما يتعلق باعتماد الاتفاق السياسي في ظل عدم تمكن مجلس النواب باعتباره السلطة التشريعية من منح الثقة للوزراء كونه مؤتمر عام لبداية عمل حكومة الوفاق الوطني واختلال نصوص الاتفاق السياسي ضمن الإعلان الدستوري لضمان سير المرحلة الانتقالية.

- **الأزمة الهوياتية:** كانت بداية التحول الديمقراطي إستراتيجية لكثير من الأقليات للتعبير عن تهميشها والمطالبة بممارسة حقوقها المدنية، الثقافية والدينية، فتعدد الانتماءات في المجتمع الليبي، التركيبة المجتمعية والسياسية المعقدة كلها ساهمت في اعتبارها تحول دون تحقيق العدالة المجتمعية كمطالبة امازيغ ليبيا لأول مرة بدسترة لغتهم وهو ما يميز المرحلة الانتقالية على المستوى المجتمعي حيث ارتكبت مجموعة من الجرائم والاعتقالات التعسفية بين الميليشيات ومقاتليها فمثلا تعرض قبائل بني وليد وسرت للاحتجاز التعسفي أما في معركة تحرير طرابلس فقد واجه أفراد قبيلة تاغوراء ممارسات قمعية من طرف المقاتلين المصراتين.

- **الأزمة الاقتصادية:** نتيجة الاحتقان السياسي وما آلت إليه الوضعية المجتمعية في ليبيا، عرف الوضع الاقتصادي بتفاوت مستويات المعيشة أين ازداد تأزم الأوضاع السوسيو اقتصادية للدولة لذلك تبنت القبائل نمطا اقتصاديا يقوم على نشاطات إجرامية كالتهريب والاتجار غير الشرعي بالأسلحة لاستخدامه في مواجهة بقية الجماعات الاثنية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تدعم جماعات التحريض على العنف الاثنوسياسي حيث تنشط في إطار تفشي مظاهر الحرمان وهو ما يؤكد انهيار المدخولات الليبية من النفط خاصة في إقليم برقة الذي يعد مركز تنامي النزعة الانفصالية[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص91.

[2] عادل زقاغ ومنصوري سفيان، الاقتصاد السياسي للازمة الليبية، **مجلة سياسات عربية**، العدد25،2017، ص53.

الخاتمة:

ختاما نستنتج مما سبق أن:

- المرحلة الانتقالية في ليبيا تميزت بتعدد الأزمات التي نتجت عن عدم الاستقرار السياسي، الفراغ الدستوري والانفلات الأمني الذي تدعم بفوضى انتشار الأسلحة وتحكم الجماعات المسلحة فضلا عن الدور المحوري للمعطى القبلي والتدخل الأجنبي الذي هدف لاستخدام كل الآليات العسكرية، الدبلوماسية والسياسية كون استمرار حالة اللامن في هذه الدولة سيهدد مصالح القوى الكبرى التي بدورها استثمرت حالة الفشل الدولاتي لتمرير مصالحها وزيادة إمدادات البترول للتأثير على امن المنطقة المغاربية.

- خلال المرحلة الأولى للانتقال السياسي قام النزاع بين القوى المحلية والنخب السياسية في المجلس الوطني الانتقالي ليليه صراع داخل المؤتمر الوطني العام (البرلمان المنتخب) وهو ما أدى لإعادة تشكل الخريطة السياسية الليبية على نحو يجمع القوى المحلية غير الحكومية(المجالس المحلية، القبائل والميليشيات المسلحة)وقد اعتبر قانون العزل السياسي نتيجة لهذا النزاع تدعم بمطالبة الشعب تطهير كل المواليين لنظام القذافي ومنعهم من تقلد أي منصب في الساحة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر وهو ما أسفر عن أزمة محاولة انقلابية عملت القوى المستهدفة من هذا القانون على فرض بقائها وضمان وجودها ضمن الخريطة السياسية الليبية.

- التحديات التي تواجه العملية الانتقالية في ليبيا تتمثل أساسا في تجاوز الفراغ الدستوري عبر صياغة دستور جديد يتحكم في مؤسسة الجيش التي من شانها فرض إدارة الدولة وإدماج كل القوى التي عملت على إسقاط النظام السابق، التحكم في هذه الميليشيات التي تتحرك بموجب المصالح الذاتية، تفعيل مسار العدالة الانتقالية وبناء الثقة بين المكونات المتباينة للمجتمع الليبي نظرا لطبيعته المنقسمة يرافق هذا التأسيس الاهتمام بالمورد الاقتصادي وتوفير مستويات معيشية جيدة للشعب من خلال تفعيل العدالة المجتمعية في تقسيم الريع البترولي يتأتى كل ما سبق في حالة تقديم القوى الفاعلة القبلية والنخب السياسية لتنازلات قصد إعادة بناء مؤسسات الدولة ورفض أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- جويلي علي (مفتاح)، مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

المقالات:

- إدريس (احمد)، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد06، 2011.

- احمد علي الحاج (حسن)، مراحل انتقال الثورات العربية مدخل مؤسسي للتفسير، مجلة جامعة الخرطوم، العدد2014،15.

- الحمداني رمضان عباس (كفاح)، حركة التغيير في ليبيا، مركز الدراسات الإقليمية، العدد10، 2012.

- السبع مولود (سداد)، عدم الاستقرار في ليبيا دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد الأول،2018.

- بتقة (نور الهدى)، المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط القذافي ، **مجلة بحوث ودراسات**، (د س ن).

- زقاغ (عادل) ومنصوري (سفيان)، الاقتصاد السياسي للازمة الليبية، **مجلة سياسات عربية**، العدد2017،25.

- جمعي (خالد)، الانتقائية وازدواجية المعايير في موقف الأمم المتحدة تجاه الأزمة الليبية والسورية، **مجلة السياسة العالمية**، العدد الأول،2017.

- حمادي (زهير)، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمالات، **مجلة سياسات عربية**، العدد07، 2014.

- ديفيد (رومان) ومزيودات (هدى)، إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغير في الوجوه ام تغير في السلوك، مركز بروكنجز الدوحة،2014.

- فؤاد (خالد)، الأزمة الليبية بين المبادرة الفرنسية والدور المصري،المعهد المصري للدراسات،2017.

- كريم (حسن)، خمس سنوات بعد الربيع العربي ما الذي حدث؟، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،2015.

- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، ليبيا تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

مواقع الانترنت:

- موفيد (محمد)، المراحل الانتقالية وتعقيدات التغير في السياقات الثورية، متحصل عليه من:

https://www.hespress.com/writers/337725.html

- محمود محمد (صدفة)، مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به، متحصل عليه من:http://www.academia.edu/4227531 /

- ليبيا خريطة عسكرية معقدة، متحصل عليه من:

https://www.skynewsarabia.com/middleeast/799187%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%B9%D%82%D8%AF%D8%A9.

المراجع باللغة الأجنبية

- Varvelli (Arturo), The Role Of Tribal Dynamics In The Libyan Future, ISPI, 2013.

- Libye. La désintégration politique du pays est-elle durable, trois ans après la chute du régime Kadhafi, in :https://www.franceculture.fr/emissions/les-enjeux-internationaux/libye-la-desintegration-politique-du-pays-est-elle-durable-trois.

فرص وتحديات نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية

Opportunities and challenges for successful democratization in the Maghreb region

د. سامي بخوش

استاذ محاضر "أ" جامعة باتنة1

د. صليحة محمدي

استاذة محاضرة "أ" جامعة باتنة1

ملخص:

إن الثورات التي شهدتها دول المنطقة المغاربية كانت من أجل إسقاط الأنظمة الاستبدادية باختلاف نماذجها والمطالبة بالتغيير والتحول الديمقراطي وانشاء دولة تحكمها المبادئ الديمقراطية، حيث شهدت دول المغرب العربي احتجاجات شعبية تحت تسميات مختلفة تراوحت بين الاحتجاجات الشعبية في تونس والثورة في ليبيا والحراك الشعبي في الجزائر، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ايجاد مشروع تحول ديمقراطي يحقق طموح شعوب المنطقة المغاربية، مع توضيح التحديات التي تقف عائقا امام التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، المنطقة المغاربية

Abstract:

The revolutions in the States of the Maghreb region were aimed at overthrowing authoritarian regimes of all kinds, demanding change, democratization and the establishment of a state governed by democratic principles. The States of the Maghreb witnessed popular protests under various names, ranging from the popular protests in Tunisia to the revolution in Libya and the popular movement in Algeria. The aim of this study is therefore to clarify the factors that could lead to the creation of a democratic transformation project that will meet the aspirations of the peoples of the maghreb. and clarifying the challenges that stand in the way of democratization in the Maghreb region.

Key words: Democracy, democratization, the Maghreb region.

مقدمة:

مع اندلاع ثورات الربيع العربي في العديد من الدول العربية بصفة عامة ودول المنطقة المغاربية بصفة خاصة، والتي قامت ضد الظلم والاستبداد الذي كانت تمارسه الأنظمة القائمة، مطالبة بالحرية والعدالة تعالت الأصوات المطالبة بنظام ديمقراطي يقيد الحاكم ويسمح بمحاسبته ويضمن الحقوق ويحترمها، فهذه الثورات التي شهدتها دول المنطقة المغاربية كانت من أجل إسقاط الأنظمة

الاستبدادية باختلاف نماذجها والمطالبة بالتغيير والتحول الديمقراطي وانشاء دولة تحكمها المبادئ الديمقراطية، حيث شهدت دولة تونس احتجاجات شعبية سلمية قام بها الشعب التونسي سخطا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية بالإضافة إلى القمع والتهميش من طرف النظام الحاكم. هذه الانتفاضة استطاعت أن تسقط النظام القائم، والتوجه نحو عملية التحول الديمقراطي بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وكذا صياغة دستور جديد يتماشى ومطالب الشعب المنتفض.

اما ليبيا فكانت بدايتها شبيهة لتونس، لكنها سرعان ما اتخذت مسارا مختلفا نتيجة لاستخدام النظام العنف ضد المتظاهرين واستمر الوضع إلى غاية التدخل الأجنبي و إسقاط النظام عن طريقة القوة العسكرية ومقتل العقيد معمر القذافي، وبدأت عملية التصفية والانتقام داخل مكونات المجتمع الليبي وكان من نتائجها انتشار الأسلحة واستخدام القوة العسكرية لتسوية الأمور ما جعل ليبيا تدخل في شبه حرب اهلية وبذلك اجهاض مشروع التحول الديمقراطي في بدايته.

في حين شهدت الجزائر انتفاضة ما يعرف بـ: "الحراك الجزائري" لإسقاط مشروع العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ونظام العصابة، فبعد الاحتجاج السلمي لشهور عدة حقق الحراك انجازا عظيما بطرق سلمية وبأسلوب جد حضاري. حيث لاحظنا تفاعل كبير بين مختلف مكونات المجتمع من منظمات حقوقية ونخب مهنية وحتى مختلف وسائل الاعلام الخاصة والعامة. ولا ننسى دور الجيش او المؤسسة العسكرية التي اتخذت موقفا مسؤولا في التعامل مع مطالب الحراك، انتهت باستقالة الرئيس. امام كل هذه الاوضاع وجد الشعب الجزائري نفسه امام مفترق الطرق قد يكون انطلاقا لمستقبل جديد نحو تحول ديمقراطي فعلي وحقيقي.

وامام هذه الأوضاع في دول المنطقة باشرت المملكة المغربية في اجراء العديد من الاصلاحات على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد حراك 20 فيفري كما يسمى والذي نتج عنه تعديل الدستور في عام 2011، حيث كان هدف النظام المغربي من ذلك المحافظة على الاستقرار الداخلي.

الا ان هذه النقلة من الواقع القائم نحو الهدف المنشود جوبهت بتحديات عرقلت مسيرة التحول الديمقراطي في دول المنطقة المغاربية، من هنا نطرح العديد من التساؤلات او ان صح التعبير اشكالات رئيسية: **كيف يمكن لمشروع التحول الديمقراطي ان يحقق طموح شعوب المنطقة المغاربية؟، ماهي ابرز التحديات التي تقف عائقا امام التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية بعد ثورات الربيع العربي؟**

ان عملية التحول الديمقراطي لا تتم الا بالتدرج وبالتوافق بين النخب في نهاية المطاف، اي توافق على النظام الديمقراطي بين النخب الرئيسية المختلفة وباقي مكونات المجتمع. فعملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية لم تأت من العدم و انما هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت نحو التحول الديمقراطي الذي تتحكم فيها مجموعة من الأبعاد الداخلية والخارجية، كما أن عملية التحول الديمقراطي تأخذ أشكال مختلفة ما يعرف بالأنماط أو المسارات، أما بالنسبة للمدارس التي تحدثت عن عملية التحول الديمقراطي فاختلفت آرائها من مدرسة إلى أخرى، دون أن ننسى التحديات القائمة التي حالت دون نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

المحور الأول: ضبط مفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي

أولا: تعريف التحول الديمقراطي

يعرف صامويل هانتغتون "Samuel Huntington" التحول الديمقراطي بأنه: "عملية يتم فيها تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة لذا فعملية التحول إلى الديمقراطية قبل الانتخابات وبعدها هي عملية معقدة تستغرق وقتا، فهي تشمل على اسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية".

كما يعرف جي هيرميت "Guy Hermet" التحول الديمقراطي بأنه: "عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما تدل عليه بالفعل، إذ تمثل الفترة المتغيرة من الوقت الذي ينقضي بين سقوط نظام واللحظة التي يسيطر فيها النظام الذي حل محله سيطرة تامة على السلطة وهو النظام الديمقراطي وتنتهي عادة عندما تقيم هذه الديمقراطية لنفسها المؤسسات الشرعية والدستور وخاصة عندما يحصل القادة الديمقراطيون على الاعتراف بسيطرتهم من جانب الجيش والمؤسسات الأخرى، لكن تبقى هناك خطورة في عملية التحول فقد ينقلب الوضع إلى دكتاتورية في حالة الفشل، أو قد تتوقف عملية الديمقراطية قبل أن تكتمل، لذا فالتحول هو وضع انتقالي بطبيعته، ولا يمكن اعتبار نتيجة التحول أمرا مفروغا منه."[1]

[1]- ليندة طرودي، **مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائيلي، بعد 2011**، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، 2020، ص.ص32، 33.

وفي هذا السياق، يعرف دافيد بوتر "David Potter" التحول الديمقراطي بأنه: "ذلك التغير والتحول السياسي الذي يأخذ بالنهج لديمقراطي هذا التغير يكون في طبيعة النظام السياسي"، في حين نجد أن جيل "Gill" يوضح التحول في ثلاثة نقاط[1]:

- ✓ الانفصال عن النظام القديم مع ميلاد نظام جديد.
- ✓ تشكل المعالم الأولى للنظام الجديد.
- ✓ تحقيق الاستقرار مع تحقيق قدر من الشرعية داخل المجتمع.

كما يمكن القول بأن التحول الديمقراطي: هو عملية انتقال من النظم التسلطية أو شمولية إلى نظم تعددية قائمة على الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة، وتغير دوري للحكومات وتحقيق مشاركة الأفراد في الحكم، ويقر بوجود معارضة كما يضمن الحريات والحقوق الأساسية".

ثانيا: مراحل التحول الديمقراطي:

إن التحول الديمقراطي عملية مستمرة لا يمكن حدوثها دفعة واحدة، وإنما تمر بسلسلة من المراحل التطورية حتى تصل إلى النضج والاكتمال وهذه المراحل هي:[2]

- ➢ المرحلة الأولى: مرحلة الاستعداد والتأهب والتحضير للتحول الديمقراطي، وتتمثل هذه المرحلة بتزايد حدة الصراعات السياسية والاجتماعية، وتمثل تهديدا واضحا للأنظمة الاستبدادية لدرجة تهدد سيطرة نظام الحكم غير الديمقراطي، ويؤدي هذا الصراع المتواصل إلى إنهيار الاستبداد.
- ➢ المرحلة الثانية: تتمثل بظهور إجماع حول ضرورة اتخاذ قرار التحول وتبني حكم ديمقراطي، وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية من قبل الزعماء السياسين الجدد.
- ➢ المرحلة الثالثة: مرحلة تأمين التحول الديمقراطي، وذلك عندما يعتاد السياسيون والناخبون على هذا النظام ويتقبلونه ويقمون بإرساء مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية، وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية، وليس من حق أي أحد النقض للقرارات مثل إصدار فانون انتخابات، وتحديد مواعيدها وآلياتها أو تشريع قانون للأحزاب السياسية.

ثالثا: أنماط التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول الاجراءات التي يتم اتباعها للإطاحة بنظام تسلطي أو شمولي للوصول إلى نظام ديمقراطي. وهذه الأنماط هي :

---

[1]- سعداوي نبيل، **العنف السياسي وانعكاسه على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، مركز الكتاب العربي، مصر، 2018، ص. 83.

[2]- حيدر شلال متعب الكريطي، **وسائل الإعلام وبناء المجتمع الديمقراطي: دراسة في دور التلفزيون**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017، ص. 112.

1. نمط التحول من الأعلى "Transition en Amont ":

هو ذلك التحول الذي تبادر به القيادة في النظم الشمولية والتسلطية حين تشعر بحدة الانشقاق عن النظام القائم، ويعد هذا النط انعكاسا لرغبة القادة في التحول، أو كحيلة سياسية للخروج من المأزق، وهو نمط التحول من الأعلى الذي يقضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة للتحول الديمقراطي، حيث يبدأ بمحاولة من النخب الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من الانفتاح السياسي التكتيكي.[1]

2. التحول عن طريق التفاوض:

ويعني أن تأتي عملية التحول بمبادرة مشتركة من النظام الحاكم والمعارض، وقد تسفر المفاوضات بينهما عن اتفاق يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية لعقود المشاركة بعد تقديم تنازلات من الجانبين، ويكون أيضا إما استجابة للضغوط الداخلية الناتجة عن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية وإما استجابة للضغوط الخارجية المطالبة بالانفتاح والديمقراطية.

وقد حدد صمويئل هنتجتون أساب التحول من خلال هذا النمط وهي:

- ✓ فقدان النظام القائم لشرعيته.
- ✓ انهيار الأيدولوجية التي يقوم عليها النظام.
- ✓ تدهور الوضع الاقتصادي.
- ✓ ضغوط المساعدات الخارجية المشروطة بالإصلاح السياسي.
- ✓ عجز القوى السياسية المحلية على احداث تغير للنظام القائم.[2]

3. **الانتقال من الأسفل** "Transition en Avale":

وهو الذي تقوده المعارضة شرط أن تكون موحدة ومتماسكة وتمتلك القدرة التنظيمية والسياسية والتعبوية لقيادة العصيان المدني أو انتفاضة شعبية ضد النظام التسلطي، مما يضطر لتقديم تنازلات ضرورية متعلقة بالحريات السياسية، والديمقراطية التشاركية للشعب.[3]

---

[1]- أحمد محمد الطاهر، أحمد إسماعيل السعودي، **الديمقراطية الكويتية: التاريخ- الواقع – المستقبل**، العربي للنشر والتوزيع، 2011، القاهرة، ص. 27.

[2]- إيمان أحمد، قراءات نظرية : **أنماط التحول الديمقراطي**، المعهد المصؤي للدراسات، الجزء الرابع، 20 مارس 2016، ص 03.

[3]- عائشة عباش، **الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس: قراءة في تجربة حركة النهضة في الحكم**، المركز الديمقراطي العربي، 14 سبتمبر 2016، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 نوفمبر 2019، على الرابط التالي : https://democraticac.de/?p=37201https://democraticac.de/?p=37201

المحور الثاني: التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة في الأبعاد والمؤشرات

أولا: أبعاد عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية:

لفهم ابعاد عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، يمكن تقسيم هذه الأبعاد الى ابعاد داخلية وابعاد خارجية سيتم توضيحها بالتفصيل.

الأبعاد الداخلية:

الأساس في عملية التحول الديمقراطي هو الانفتاح المتزايد على المجتمع، وعلى القوى الفاعلة فيه والمكونة له، وعلى مطالبه الأساسية الثلاث المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، في مقابل تخلي النظام الحاكم عن احتكار السلطة، ومركز القرارات في دوائر ضيقة بعبدا عن النقاش والمشاركة الجماعية، بما يلغي الإرادات العامة. كنتيجة لعملية التحول الديمقراطي، فإنه تدمج الطاقات الفردية والجماعية والموارد البشرية في مشروع نهضوي وطني، إضافة إلى السماح بحدو ث حركات اجتماعية تتولد عنها حركة سياسية بالمعنى الذي يفيد بحدوث تغييرات على مستوى بنية المجتمع، وهو الأمر الذي يعتبر مؤشراً قوياً على حصول تغيير سياسي حقيقي سواء على مستوى منظومة القيم أو المنظومة القانونية أو المؤسساتية.

بالتأكيد فإن الأبعاد السياسية لعملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية تتضمن أبعاداً متنوعة، مما يعني ضرورة معرفة هذه الأبعاد وتحليلها .

إن بدايات التحول الديمقراطي في أقطار منطقة المغرب العربي لم تكن إلا محاولة مضطربة ومشوشة، بحيث أنها لم تأخذ العديد من المعايير و الأبعاد بعين الاعتبار، وتميزت أيضا بالتسرع والتهور في كثير من الأحيان، إذ أن بلدان المنطقة أخذت على عمومها العملية أي عملية التحول الديمقراطي من أبعادها السياسية فقط، أي اعتماد البعد السياسي الذي يعني وجود تعددية حزبية واعلامية وإقامة الانتخابات، دون البحث في باقي أبعاد العملية الاخرى، كالجوانب والابعاد الإقتصادية والثقافية والاجتماعية، فلا يمكن أن تكون هناك عملية تحول ديمقراطي في أي مجتمع دون أن تكون هناك عملية تحضير كافية تستوفي كل الابعاد السابقة الذكر أي الثقافية والاقتصادية....وغيرها من الأبعاد التي يمكن من خلالها للنخب أن تتعاطى مع القيم الديمقراطية وذلك بالتوجه نحو مراكز التوجيه الغربية القاضية بضرورة اعتماد واقرار وكذا تطبيق النموذج الديمقراطي[1].

---

[1]- إسماعيل معراف، أبعاد التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية – الجزائر نموذجا -، **حوليات جامعة الجزائر1**، المجلد 20، العدد2، نوفمبر 2011، ص89.

الأبعاد الخارجية:

فبما يتعلق بالأبعاد الخارجية، فإنها تحتل مكانة بارزة لا تقل أهمية عن الأبعاد الداخلية، فالمنطقة المغاربية تقع في منطقة شهدت العديد من الصراعات الدولية، وتتركز فيها مصالح الدول العظمى والكبرى في العالم، إضافة إلى أن هذا الإقليم يحتل مكانة خاصة في السياسة الدولية، وبالتالي فإن أي تحولات أو تغيرات فيه، قد تنعكس وتتفاعل مع النظام الدولي وسياساته المختلفة.

لقد ظلت دول المنطقة المغاربية لفترة طويلة أقرب للسياسات والمصالح الأوروبية ولا سيما الفرنسية التي استفادت من الميراث الاستعماري في المنطقة، من خلال الارتباط الوثيق للعلاقات الفرنسية مع الدول المغاربية في جميع المجالات الاقتصادية الثقافية والاجتماعية، ولهذا قامت فرنسا بتلميع الأنظمة القائمة قبل الثورات حفاظا على مكتسباتها ومصالحها في المنطقة. وخلال الحرب الباردة اعتمدت الولايات المتحدة عمليا على فرنسا لتعزيز السيطرة الغربية في شمال افريقيا بصفة عامة والمنطقة المغاربية بصفة خاصة. وهكذا فان اتجاهات السياسة الأمريكية حيال المنطقة المغاربية تحكمها عدة ركائز اساسية تتمثل في الحفاظ على أمن منابع النفط والحفاظ على تدفقه إلى العالم عموماً والغرب خاصةً، والحفاظ على أمن إسرائيل، بالإضافة الى هاتين الركيزتين الاساسيتين ظهرت ركيزة ثالثة خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001، تتعلق بمواجهة التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المغاربية وعلى راسها محاربة الارهاب. تقريبا هذه الركائز الثلاث تشكل منطلقاً لفهم السياسة الأمريكية في المنطقة المغاربية على اختلاف سياساتها الحزبية، وتعاقب الرؤساء والإدارات.

ثانيا : مؤشرات التحول الدمقراطي في الدول المغاربية بعد 2011 : نموذج التحول الديمقراطي في تونس

بعد سقوط نظام حكم زين العابدين في 14 جانفي 201، عملت تونس على بناء نظام جديد يرسي مبادئ الديمقراطية الحقيقة، وكانت أول خطوة تولي فؤاد المبزع الرئاسة، الذي صرح أن المصلحة العليا للبلاد تقتضي تشكيل حكومة ائتلاف وطني، وبعد يومين أنشأت حكومة مؤقتة ائتلافية تحت رئاسة محمد الغنوشي لكن الشعب رفضها وطلب إبعاد جميع رموز النظام والمنتمين إلى الحزب الدستوري عن الحكم، فكون الغنوشي مرة ثانية حكومة مؤقتة في 27 جانفي 2011 لكن الشعب رفضها أيضا، فقام محمد الغنوشي بتقديم استقالته وخلفته حكومة قائد باجي السبسي التي ضمت ممثلين عن المعارضة.

استمرت الإصلاحات في تونس ففي 18 مارس صادق مجلس الوزراء التونسي على حل البرلمان بغرفتيه وحل المجلس الدستوري والتقتصادي، وفي 07 مارس 2011 اعلنت وزارة الداخلية التونسية

إلغاء إدارة أمن الدولة والبوليس السياسي تماشيا مع قيم الثورة ومبادئها، كما تم الإفراج على المعتقلين السياسيين مع إصباغ العفو عن المفرج عنهم وإدماجهم في الحياة السياسية.

كما تم إنشاء لجنة عليا للإصلاح السياسي لإعداد منظومة قانونية للعملية الانتخابية يرأسها عياض بن عاشور، وأيضا إنشاء مجلس لحماية الثورة ووقع بيانه عدد كبير من قوى المجتمع المدني، ثم ضم إلى اللجنة العليا وأصبحت تسمى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.[1]

وبدأت مرحلة بناء مؤسسات الدولة التونسية الديمقراطية الجديدة من خلال تنظيم انتخابات المؤتمر التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 وحدد عدد أعضائه ب 217 عضو ويتم انتخابهم بالاقتراع العام السري ومهمته وضع دستور جديد للبلاد.

تقدمت للمشاركة في الانتخابات التأسيسية حوالي 1600 قائمة انتخابية من بينها حوالي 700 قائمة لشخصيات أو تحلفات مستقلة والبقية لأحزاب أو تحالفا أحزاب.

أسفرت نتائج هذه الانتخابات على فوز حزب النهظة بالمرتبة الأولى ب 89 مقعدا، ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية ب29 مقعدا، وفي المرتبة الثالة حزب العريضة الشعبية ب 26 مقعدا، ثم حزب حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ب 20 مقعدا ثم الحزب الديمقراطي التقدمي ب 16 مقعدا ثم تلت الأحزاب الأخرى.

ومثلت هذه الانتخابات خطوة إيجابية أنتجت سلطة تشريعية مؤقتة تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد كما أنتجت مؤسسات انتقالية تنفيذية، تتمثل في رئيس الدولة منصف المرزوقي، وجكومة مؤقتة ائتلافية يكونها حزب النهضة وحزب مؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات ويرأسها حمادي الجبالي.[2]

وقد تم إقرار الدستور الجديد في جانفي 2014 والذي تبعه أول انتخابات تشريعية وفقا للدستور الجديد في أكتوبر 2014 التي حصد فيها "نداء تونس" على 86 مقعد، تلته "حركة النهضة" ب 69

---

[1] - أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد، **حال الأمة العربية 2010-2011**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص ص152، 153.

[2] - شهرزاد صحراوي، **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة تونس، الجزائر والمغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013، ص 56.

مقعد، ثم تولى "الباجي قائد السيسي" رئاسة تونس في ديسمبر 2014، وجاء الحبيب الصيد رئيس للوزراء في جانفي 2015.[1]

وجرت إنتخابات رئاسية مبكرة في تونس في عام 2019، وشهدت هذه الإنتخابات في دورتها الأولى والثانية نسب مشاركة بلغت على التوالي 49% و 55 %، حيث فاز فيها المترشح قيس سعيد بنسبة 72،71 %.[2]

ثالثا: تحديات وعراقيل نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية:

تعد إشكالية التحول الديمقراطي بكل تعقيداته من أعوص التحديات التي كشفت عنها مخاض الربيع العربي الذي كان في جوهره تعبيرا عن رغبة في الهجرة إلى إرساء قواعد الحياة الديمقراطية. وذلك باتجاه إحداث تغيير على مستوى بنية الدولة.[3]

إن الديمقراطية ليست شعار أو إيديولوجية ترفعها النخبة، إنها توليفة من التألف والتكامل للتعدد والتنوع والتباين في الاجتماع الانساني، انها تمثيل لحكم الأغلبية دون التفريط في حق الأقلية، إنها رهان فلسفي كبير للاعتراف بالحقوق والحريات في إطار من التراضي، فالديمقراطية هي أهم الحاجات والمطالب المستعجلة وجب ترسيخها في العالم العربي ككل. ومن هنا يصبح استقرار الحياة الدستورية مؤشر هام لقياس صلابة عملية التحول والانتقال الديمقراطي، التي قد تسفر عن وجود التفاوت بين القواعد الدستورية و الممارسة السياسية في الواقع السياسي وهذا من أهم مظاهر التجربة المغاربية في غالبيتها، إذ أنها تعاني من مجموعة من التحديات أو عراقيل إذ أنها تتميز بعدم الانسجام بين القواعد الدستورية والممارسة السياسية كون أن التحول الديمقراطي يتطلب امرين أساسين هما:[4]

---

[1]-ضاوية بوزريدة، بوريش رياض، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد09، العدد02، جويلية 2020، ص 428.

[2]- منجي مبروكي، **الانتخابات الرئاسية التونسية ماذا تغير ما بين 2014-2019**؟. تم تصفح المقال بتاريخ 20 أكتوبر 2020 على الرابط التالي: https://www.alsiasat.com

[3] Omar Enduro, les Régimes politique et le DefiTrensitio Democratique, Qestions Internationales, N° 1, 2004 P .57.

[4] عبد الرحمان حمدي، **قضايا وإشكاليات التحول الدمقراطي في افريقيا، ندوة مستقبل الدمقراطية في افريقيا**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2002 .

- مأسسة المؤسسات ودمقرطتها، وهذا من خلال توافق الارادة السياسية لدى المسؤولين من جهة وارادة المجتمع من كل طبقاته وشرائحه خاصة المثقفة التي لا يمكن أن يغيب دورها في عملية التحول الديمقراطي.
- وجود إرادة حقيقية تؤمن بإدارة الانتقال الحقيقي وليس الشكلي، وثقافة المشاركة و الاختلاف وإصلاح البنيات الفكرية.

إذا التحول الديمقراطي يجب ان يبنى على ميثاق تعاقدي يحترم حقوق وحريات التعبير والمشاركة والثقة بين جميع الأطراف فهذا يعتبر مدخل أساسي لتأسيس فضاء للتراضي وبالتالي وجود فضاء سياسي للتحول ديمقراطي حقيقي.

من خلال اطلاعنا على مختلف الأدبيات التي حاولت تحديد اهم التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، نجدها تتفق في تقسيم هذه التحديات الى تحديات داخلية واخرى خارجية سنتطرق اليها بالتفصيل.

أولا: التحديات الداخلية: تواجه عملية التحول الديمقراطي في دول المنطقة المغاربية العديد من التحديات الداخلية، والمتمثلة أساسا في التحديات السياسية، الإقتصادية والاجتماعية:

- **التحديات السياسية:**

- **تعثر** الاستقرار السياسي وإنتشار التطرف وتنامي ظاهرة العنف السياسي وعمليات الانتقام والإرهاب وكذا الحروب الأهلية (الحالة الليبية).
- عدم تطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية، إذ يظهر لنا الخلل في المشهد السياسي المغاربي أنه مرتبط بغياب الديمقراطية. حيث ان كل القوى السياسية و الاجتماعية في البيئة المغاربية تطالب بالديمقراطية كخيار لا رجعة فيه.
- ضعف الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة في الدول المغاربية، فعملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى إرادة سياسية لديها دافع قوي وقدرة على العمل الجاد وإحداث تغيرات هامة نحو التحول الديمقراطي.
- التنوع في أشكال النظم السياسية واختلاف مراحل تطورها، أضف إلى ذلك اختلاف السياسات العامة بالنسبة إلى جميع الموضوعات تقريبا، من دور المرأة في الحياة العامة إلى مفهوم المواطنة وعلاقة المواطن بالسلطة والحقوق والحريات العامة.

- **التحديات الإقتصادية:** تتمثل التحديات الإقتصادية التي تقف عائقا امام التحول الديمقراطي في دول المنطقة المغاربية فما يلي:

- ضعف وهشاشة الاقتصاد في دول المنطقة المغاربية والذي يعتبر التحدي الأكبر الذي تواجهه دول المنطقة المغاربية، حيث يتمثل في الإصلاح الهيكلي وما يمثله من سياسات و إجراءات تهدف لرفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات.
- تردي الأوضاع الإقتصادية للمجتمع في ظل نظام الحكم السلطوي أدى إلى اهتزاز شرعية هذه النظم والتعبير عن ذلك عن طريق الانتفاضات والاحتجاجات على تغيير أو إصلاح الاوضاع الإقتصادية.
- تدهور الاوضاع الإقتصادية و الاجتماعية وتفشي الفساد في مختلف مؤسسات الدولة، اذا ما يمكن قوله ان عملية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية ارتبطت بالأوضاع الإقتصادية المزرية الناجمة عن الخلل في بنية اقتصاداتها الوطنية.

➢ **التحديات الاجتماعية: تبرز أهمها في:**

- انتشار الامية والجهل ونقل المواريث الاستعمارية إلى القيم والمنظومة التقليدية.
- غياب استراتيجية واضحة في توجيه طاقة الشباب ودمجها في المجتمع.
- عدم توفير فرص عمل للشباب والعدالة الإجتماعية والنهوض الإجتماعي من خلال عقد إجتماعي متجدد.
- تراجع وضعف التنشئة السياسية والاجتماعية للمواطنين والنخب السياسية.[1]

ثانيا: التحديات الخارجية: بالإضافة الى التحديات الداخلية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية سنتطرق في هذه النقطة باختصار شديد الى اهم وابرز التحديات الخارجية.

➢ مصالح وأطماع الدول الكبرى وبعض الجهات الأخرى الموجودة في المنطقة المغاربية والتي قد تتأثر بوصول القوى السياسية المناهضة لها إلى الحكم عبر العملية الديمقراطية ما ادى بها الى تلميع صورة الأنظمة القائمة واجهاض اي محاولة للتحول الديمقراطي.

➢ عدم رغبة بعض الأطراف أو الدول في أمن و استقرار منطقة المغرب العربي خدمة لمصالحها.

➢ الخوف من وصول التيارات الإسلامية إلى الحكم عن طريق الديمقراطية.[1]ما يهدد مصالحها واجندتها في المنطقة المغاربية.

---

[1] حسن ج ، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج و أفاق المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 13، جويلية 2012.، ص20.

- كفالة الحقوق والحريات العامة والمساواة السياسية بين المواطنين.
- تفشي ظاهرة قمع الرقابة التي تفرضها القوى الخارجية، فالرقابة تعني المساءلة وتحدي السلطة وتقييد الهيمنة ووجودها بشكلها الرسمي والشعبي يحقق الديمقراطية، فتطبيق الخناق على أليات الرقابة وتقييدها يحول دون تحقيق تحول حقيقي في الممارسة الديمقراطية.[2]

من خلال ما سبق توجد العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، والتي يجب تخطيها من أجل تحقيق مجتمع مثقف يحترم خصوصية كل فرد يتفاعل ضمن بيئته، فإلى جانب الاختلافات الطائفية والعرقية والدينية وما يصاحبها، تجتمع تحديات داخلية كالتي تطرقنا إليها من تحديات اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية تقف كحائل دون الانتقال والتحول الفعلي نحو الديمقراطية.

الخاتمة:

في ختام ورقتنا البحثية هذه ومن خلال ما سبق من عرض لأبعاد واهم تحديات عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية توصلنا الى نتيجة اساسية مفادها ان الثورات تسقط النظام ولا تطالب بإسقاطه، لكن ما نلاحظه في ثورات المنطقة المغاربية انها طالبت النظام بتغيير نفسه، اي بإصلاح نفسه، اذ لم تعرض بدائل جاهزة منها، بحيث تستولي على الحكم فور تنحي الرئيس او سقوط النظام القائم. وفيما عدا الحالة الليبية (التي سقط فيها النظام بالقوة العسكرية)، تسلمت الحكم في الدول التي نجحت فيها الثورة او الحراك في اطاحة رأس النظام، قوى او شخصيات او مؤسسات من داخل النظام نفسه، كما حدث في تونس والجزائر والحكومة المغربية.

هذا كله ناتج عن افتقارنا وعدم امتلاكنا في المنطقة المغاربية لنظرية في الدولة والمجتمع المدني انطلاقا من بيئة المنطقة تساعد التقدم بشكل سلس نحو الانتقال الديمقراطي وتجسيد مبادئ الديمقراطية الفعلية. ولتحقيق التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية لابد من تبني نظرية محلية للدولة المدنية تضم كل الأطياف والمكونات المختلفة في المجتمع دون اقصاء او تهميش لأي مكون كان ديمقراطيا اسلاميا او علمانيا، تكون هذه النظرية بوصلتنا في بناء مجتمع مغاربي تحكمه انظمة ديمقراطية من خلال عدة ثورات مترابطة ومتشابكة ومتلازمة لبعضها البعض، ثورة سياسية من خلال انتاج السلطة واعادة توزيعها، اي عودة السلطة السياسية للأمة، ثورة اقتصادية اجتماعية

---

[1] سمير أمين، "ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، في: سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط.3، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2002 ،ص.312.

[2] تنار فؤاد عبد الله، **أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997، ص.168.

من خلال انتاج الثروة واعادة توزيعها وفق مبدأ العدل والمساواة، ثورة قيمية اخلاقية وثورة فكرية ثقافية من خلال انتاج المفاهيم الفكرية الموجهة واعادة توزيعها داخل المجتمع المغاربي.

قائمةالمراجع:

الكتب

- أمين سمير ، "ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، في :سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط.3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002.

- أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد، حال الأمة العربية 2010-2011، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

- تنار فؤاد عبد الله، أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

- سعداوي نبيل، العنف السياسي وانعكاسه على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مركز الكتاب العربي، مصر، 2018.

- الطاهر أحمد محمد، أحمد إسماعيل السعودي، الديمقراطية الكويتية: التاريخ- الواقع– المستقبل، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

- طرودي ليندة، مسار التحول الديمقراطي في مصر وتداعياته على الأمن الإسرائلي، بعد 2011، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، 2020.

- الكريطي حيدر شلال متعب، وسائل الإعلام وبناء المجتمع الديمقراطي: دراسة في دور التلفزيون، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2017.

قائمة المجلات والدوريات

- أحمد إيمان، قراءات نظرية: أنماط التحول الديمقراطي، المعهد المصؤي للدراسات، الجزء الرابع، 20 مارس 2016.

- بوزريدة ضاوية ، بوريش رياض، تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد09، العدد02، جويلية 2020.

- حسن ج، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج و أفاق المستقبل، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 13، جويلية 2012.

- معراف إسماعيل، أبعاد التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية – الجزائر نموذجا -، **حوليات جامعة الجزائر1**، المجلد 20، العدد2، نوفمبر 2011.

المؤتمرات والندوات

- حمدي عبد الرحمان ، قضايا وإشكاليات التحول الدمقراطي في افريقيا، ندوة مستقبل الدمقراطية في افريقيا، مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2002 .

- **الأطروحات**

- صحراوي شهرزاد، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة تونس، الجزائر والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013.

مواقع الأنترنت

- عباش عائشة، الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس: قراءة في تجربة حركة النهضة في الحكم، المركز الديمقراطي العربي، 14 سبتمبر 2016، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 نوفمبر 2019:https://democraticac.de/?p=37201https://democraticac.de/?p=37201

- مبروكي منجي، الانتخابات الرئاسية التونسية ماذا تغير ما بين 2014-2019؟. تم تصفح المقال بتاريخ 20 أكتوبر 2020،https://www.alsiasat.com

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Enduro Omar, les Régimes politique et le DefiTrensitio Democratique, Qestions Internationales, N° 1, 2004.

النظام السياسي المصري بعد تعديلات الدستور2019...بين أفاق الإنتقال الديمقراطي والإستبداد السلطوي.

The Egyptian political system after the amendments of the constitution 2019 .... between the prospects for democratic transition and authoritarian tyranny

ط.د زهرة الدين بوبكر

طالب دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف

د.مليكة بوضياف

أستاذ محاضر "أ" جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية مآل الإنتقال الديمقراطي الذي شهدته مصر في أعقاب 2011 عبّر عليه متظاهرون في المدن والساحات العامة أسفر عن إسقاط النظام السابق ، أفضت هذه الوضعية لدخول في سلسلة من الإصلاحات السياسية والهيكلية ،والتعديلات الدستورية تلبيةً لرغبة الجماهير المصرية ،وتحقيقا لنظام سياسي أكثر إنفتاحاً يراعي الحقوق والحريات العامة ،غير أنّ إيقاف المسار الإنتخابي وحدوث الإنقلاب العسكري في2013 يضعنا أمام سناريو عودة الإستبداد السلطوي خاصة وان الرئيس هونفسه وزير الدفاع السابق ،يتعزز هذه الطرح بعد تعديلات الدستور 2019 والتي فتحت العهدات الرئاسية وأعطت وضعاً دستورياً للجيش المصري وإمكانية تدخله لحماية الديمقراطية .

الكلمات مفتاحية: الإنتقال الديمقراطي، الإستبداد السلطوي، الانقلاب العسكري، التعديل الدستوري.

Abstract:

This research paper deals with the fate of the democratic transition that Egypt witnessed in the aftermath of 2011, which was expressed by protesters in cities and public squares that led to the overthrow of the former regime. Public rights and freedoms, however, stopping the electoral process and the occurrence of the military coup in 2013 puts us in front of the scenario of a return to authoritarian tyranny, especially since the president himself is the former Minister of Defense

Key words: democratic transition, authoritarian tyranny, "military coup, constitutional amendment

مقدمة:

تتسم عملية الإنتقال الديمقراطي في مختلف الأنظمة السياسية بدرجة عالية من التعقيد وتعدد المسارات بين النجاح والفشل،تعتمد بصفة رئيسة على الوثيقة الدستورية المرافقة لعملية الدمقرطة التي تسعى الشعوب لتحقيقها في سبيل العيش تحت نظام حكم يضمن الحريات والحقوق ويفتح المجال للمشاركة السياسية الفعلية ، يحدث هذا في سياق عام متصل بظغوطات إجتماعية وإقتصادية تدفع بالمجتمعات للمطالبة بالتغيير وهو الذي وقع في بلدان المنطقة العربية كمصر مثلا ، بحيث خرج جموع الجماهير في انتفاضات ومظاهرات احتلت المجال العام أسفرت عن سقوط أنظمة سياسية تسليطية في أعقاب 2011،لتفتح المجال أمام مرحلة إنتقالية تتساوم فيها مختلف القوى المدنية والسياسية على طريقة الإنتقال وواهدافه ومراحله وتكون على قدر من الوعي والرغبة في تحقيق ذلك ، نجحت مصر مبدئيا في إرساء أولى بوادر الديمقراطية الناشئة من خلال ممارستها لحقها في التغيير والتوافق العام على رفض الوضع التسلطي ،غير أن المسار لم يكتمل بعد تدخل الجيش في 2013 واستلامه مقاليد الحكم في كل مراحل الإنتقال وبمرافقة دستورية إما عن طريق الإعلانات أو الدعوة لتشكيل لجان لتعديل الدستور ،فقد بقي الدستور مجرد وثيقة لا تعكس الواقع إطلاقا هذا ما يدفعنا لقراءة المشهد المصري بعد تعديل 2019 وما فتحته من نقاش حول طبيعة الحكم والنخبة الحاكمة .ولعل أبرز تجلي لأهمية الموضوع هو البحث عن محورية ودورالدستور في التأسيس لترسيخ ديمقراطي وكيفية ضبط السلطات والفصل بينها ، دون أن يكون مجرد وثيقة أو مبرر للنخبة الحاكمة.وعليه نطرح الإشكالية التالية : كيف أثرت التعديلات الدستورية الأخيرة 2019 في مصر على فرص انتقال ديمقراطي سلس ؟

ولتقرب من تفسير الوضع المصري أكثر اعتمدنا على المناهج والإقتربات البحثية التالية : المنهج الوصفي : يتيح لنا هذا المنهج في دراسة الظاهرة من التعرف على خصائصها وطبيعتها وبالتالي القدرة على تفسيرها فإن استخدامه يتضح من خلال إبراز العلاقة بين الإنتقال الديمقراطي والتعديل الدستوري وعليه يمكننا تفسير مآل الإنسداد السياسي الذي عاود مصر.

إقتراب النخبة : يسلط الضوء على دور النخبة أو الجماعة السياسية الحاكمة ومدى نفوذها في تسيير الوضع والتحكم فيه ، فإنه من الواضح أن مصر مزالت تسيطر النخبة العسكرية فيها على مفاصل الدولة ويتضح هذا من خلال إنقلاب 2013 و إنتخاب رئيس ذو خلفية عسكرية .

إقتراب الدولة والمجتمع : يتطرق هذا الإقتراب إلى الأصناف التي تحدد قوة الأطراف الفاعلة في ضبط السيطرة على المجتمع خاصة بين الدولة والمجتمع ،نستطيع من خلال هذا الإقتراب تفسير

حالة الضعف التي تمس كلا الطرفين في مصر فلا دولة قوية تفرض سلطتها وفق المتعارف عليه في مقاليد الحكم الديمقراطي فهي تلجأ لتسلط وبكل الطرق ، ولا مجتمع مدني قوي فقد استطاعت الدولة اختراقه مجدداً حتى وان نجح في ثورة 2011 .

الفرضيات :

إيقاف المسار الديمقراطي في 2013 عن طريق الجيش عكس محورية دور الجيش في العملية السياسة في مصر ، والذي رافق مختلف التعديلات الدستورية عن طريق سسلسة من الأعلانان الدستورية وبهذا يكون فتح المجال لعودة الإستبداد السلطوي .

ستعالج هذه الظاهرة المتعلقة بوضع ومآل الإنتقال الديمقراطي في مصر وفق التقسيم التالي :

المبحث الأول إذ يتم التطرق إلى مقاربة مفاهمية حول الإنتقال الديمقراطي والإنسداد السلطوي والأطر النظرية التي تفسر عملية الإنتقال .

المبحث الثاني يتناول هذا الجزء من الدراسة مسار التعديلات الدستورية بداية من 2011 إلى 2019 وأثرها على طبيعة نظام الحكم ،في محاولة لتطرق للمآل التي وصلت إليه مصر سياسياء بعد التدخ الواضح لنخبة العسكرية في الحكم وتحصين وجودها بتعديل 2019 الذي أتاح لسيسي الرئيس المصري البقاء في الحكم حتى 2030و وفتح العهدات الرئاسية لأكثر من ست سنوات .

المبحث الأول : مقاربة مفاهمية للإنتقال الديمقراطي والإستبداد السلطوي

إهتّم الباحثون والأكاديميون كثيراً بأدبيات الإنتقال الديمقراطي منذ منتصف سبيعينات القرن الماضي واستمر حتى هذه الآونة لما تعرفه المجتمعات من حركية دائمة للوصول إلى سبل تقوية وترسيخ الممارسة الديمقراطية .

المطلب الأول : مفهوم الإنتقال الديمقراطي والمداخل المفسرة له :

ورد في الأثر اللغوي للكلمة(الإنتقال) في المعاجم والقواميس [1] بمعنى : إنتقال :مصدر إنْتّقل ، إنتقال – نقل أخبره بإنتقال إلى الصف الرابع : بالتحول إلى أجبر على الإنتقال إلى بيت آخر = التحول من مكان إلى آخر ، وتفيد أيضا : الإنتقال : التغيير من حال إلى حال أو التحول من مكان إلى مكان ، ويشير في اللغة العربية عن القيام الفاعل بالفعل ..

[1]-انظر معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي على الموقع :https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84/ ،تاريخ الإطلاع : 2020/03/28

في قاموس أكسفورد وورد بلفظ transferأي حول ، تحويل ،حالة ،تحول ،وكذا لفظ transmissionويعني الانتقال أي قطع مسافة بين موقع و وآخر من حيث المكان والتحول في الزمان من مرحلة إلى مرحلة أخرى مغايرة في طبيعتها ومميزاتها[1] ،فالإنتقال يمثل عملية زمنية حية وحيوية يعيشها المحيط يعقبها تحولاً سياسياً جوهرياً ينحو للتغيير التفاوضي أو التغيير الثوري ، متعدد الآبعاد والفاعلية إذا يمكن أن تنطوي عل فاعليين من داخل النظام ومن خارجه ، وويتضمن خاصيتين أساسيتين هي الحركية والفاعلية.[2]

ويمكننا رصد بعض التعاريف التي حاول الباحثون والدراسون تقديمها كمفهوم للإنتقال الديمقراطي أين إتفق معظمهم على كونه عملية تحول من النظم التسلطية نحو النظم الديمقراطية بدأ مسيرته من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية واستمر حتى منطقة العربية والتي مست دولاً كتونس ،ومصر ،وسوريا وليبيا ،ومؤخراً الجزائر والسودان ، اذا يفترض الانتقال الديمقراطي تغيراً في طبيعةالنظام إنه يشير إلى مرحلة واسعة نحو التحول التدريجي عبر مراحل متعددة ومتداخلة ويستخدم لتعبيير عن بلد يتخلى عن النظام سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية .

وصف كل من أودنيل و شومبيتر الإنتقال الديمقراطي بأنه مرحلة التي تفصل بين نظام سياسي وآخر ويتم تدعيم النظام الجديد للوصول لمرحلة نهائية من الديمقراطية [3].

أندريان تشارلز: يصف الإنتقال الديمقراطي بأنه تغيير النظام القائم وآليات صنع السياسة العامة التي كان ينتجها النظام أي تغيير مختلف مكونات النظام بشكل سطحي أو عميق يشمل أبعاد رئيسية ثلاثة (البعد السياسي أي مسار النظام الجديد لا يتبع النظام القديم ،والبعد الثقافي الذي يعني بالإنتقال التغيير في القيم الإجتماعية ،والبعد المؤساسي أي بعث روح جديدة في مؤسسات النظام الجديد).[4]

---

[1]- يوسف آزروال ،الإنتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي :المضمون ،الأسباب ،عوامل النجاح والفشل ،مجلة آفاق علمية ،المجلد 11،العدد03،السنة 2019 ،ص 1-26.

[2]-عبد الرزاق مختار ،الدستور والإنتقال :في القانون الدستوري للإنتقال ،في:في الإنتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية ،دار النشر :مجمع الأطرش للكتاب المحتص ،ص91.

[3]- يونس مسعودي ،التحول الديمقراطي :مقاربة مفاهمية نظرية ،مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية ،العدد الأول ،السنة 2014، ص 147-159.

[4]- الموسوعة السياسية ، الإنتقال الديمقراطي ، على الموقع : https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A

ويصفه فليب شميتر مجموعة مراحل تطور المجتمع الذي يخضع إلى تطورات فجائية وغير متوقعة تجعل الدولة تقبل التحول اضطرارياً [1].

صماويل هنتكتون : هو المرحلة الذي يتم فيها الإنتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح بحيث تؤدي المؤسسات دوراًرئيساً ومؤثر في العملية ، بالإعتماد على الشرعية التي تنتج المشاركة في الحكم [2].

برهان غليون: الإنتقال الديمقراطي يعني بالضرورة العمل على إمتصاص التناقضات الكبرى والضيقة وتخفيف درجة التوتر العالي ،الذي تؤدي إلى الواجهة ويهدد المسار الديمقراطي قبل بدايته [3].

لاشك أن المفاهيم تتداخل في البحوث المعرفية وعادة ما يتجه الدارسين إلى التمييز بين هذه المفاهيم لذا فصل الباحثين بين الإنتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي إ ذ أن الأخير هو مرحلة متقدمة من العملية الديمقراطية ، بحيث يتوقف المسار ولصراع أو إتفاق .

إقترابات لتفسير الإنتقال الديمقراطي :

المدخل التحديثي : يربط هذا المدخل بين مستوى ما تتوفر عليه الدول من تجهيزات ومعدات تكنولوجية وإمكانيات إقتصادية لإنجاح الإنتقال ، بحيث تجعل من المحدد الإقتصادي مؤثر هام لديمقراطية هذا الذي أكده الدارسين في هذا المجال خاصة دراسة ليبست التي ركزت على دور التصنيع والتعليم [4].

المدخل الثقافة السياسة : تحكم عملية الديمقراطية مستوى ثقافي يساهم في الترسيخ الديمقراطي من خلال التوجهات السياسية والانماط السلوكية التي يتحلى بها الافراد اتجاه الفرد ومكوناته أولاً وثانياً دوره في النظام السياسي كما أكده غابريال ألموند ، هذه القيم هي التي تخلق إمكانية إيجاد ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي يكون بتنشئة سياسية للمواطنين والعمل على زرع ثقافة سياسيبة وإحترام الرأي والمشاركة في الإنتخابات .[5]

---

[1]- Grosescu, Raluca; Une analyse critique de la transitologie: valeurs heuristiques, limites d'interprétation et difficultés méthodologiques; Romanian Political Science Review • vol. XII • no. 3 • 2012 ; p492.

[2]- إيمان حداد ، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، القاهرة ، المعهد المصري لدراسات السياسية والإجتماعية ،الجزء الثاني ، مارس 2016، ص 4.

[3]-يوسف أزروال ،مرجع سابق .

[4]-يونس مسعودي ، مرجع سابق .

[5]-بن بختي عبد الحكيم ،المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا –دراسة مقارنة -،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ،جامعة وهران2،قسم العلوم السياسية ،السنة الجامعية 2017/2016،ص67.

المدخل المؤسسي : ربط هذا المدخل عملية الإنتقال الديمقراطي بالمؤسسات السياسية التي تعتبر أهم آلية لترسيخ القواعد الديمقراطية وتوفر للأفراد والجماعات طرق وآليات لرصد السلوك العام ليتمكنوا من مسألة الحكومة ،ومنع الفساد ،والتعسف في السلطة .

يعطي الدارسون في هذا المدخل أهمية كبرى لدساتير التي تضطلع بتحديد مهم المؤسسات وجعلها أكثر مرونة لتسهيل عملية الترسيخ الديمقراطي .

وحاولت دراسات أكثر تقدما من هذه الدراسات التركيز على مصادر التحول الديمقراطي التي سعت إلى البحث عن كيفية تحقيق الديمقراطية، فالمدخل الإنتقالي ركزعلى مبادرات وأفعال النخب في عملية التحول عبر مراحل متتالية تبدأ من مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية التي تكون بالهوية الوطنية المشتركة وليس الأغلبية ،ثم مرحلة الصراع أساسي يعتبر الحاسم حيث تتضمن صراعا بين طؤفين يخلص إلى توجه رئيسي سلمي، ثم مرحلة القرار تتخذ فيها أطراف الصراع قرارت تسوية وتبني الديمقراطية تضمن للجميع حق المشاركة، ومرحلة التعود تعتمد على الوقت لتتعود الأطراف على القواعد وتتكيف معها[1] .

أما المدخل البنيوي يركز في عملية التحول على التفاعل بين مختلف البنى القوة والسلطة والدولة والطبقات الإجتماعية وتختلف طبيعة التفاعل من نظام إلى أخر ، تتضح مؤشرات التحول الديمقراطي بتزامن مع توازن القوى كمحصلة للصراعات الإجتماعية و انسجاما صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية ،إضافة إلى تعزيز دور المجتمع المدني والأحزاب كقوة موازية لسلطة وقوة الدولة .[2]

أما نظرية السلام الديمقراطي فقد ركزت على الصورة اليبرالية لتحقيق الديمقراطية التي تفضي إلى السلام العالمي ، يتأتى هذا من خلال تسوية الصراعات المتعلقة بالمصالح دون التهديد بإستعمال القوة مع إمكانية قعل ذلك ، فالإنتقال ينجح إذا التزمت الدول بالمثل الديمقراطية والالتزام بحقوق الانسان والترابط العابر للحدود .

ولعل أهم طرح توافقي يلم بهذه المداخل المفسرة للإنتقال الديمقراطي وطرحها في السياق العربي ما قدمه عزمي بشارة[3] بقوله :

---

[1]- شريف البوشي ، عملية التحول الديمقراطي : الإتجاهات النظرية ، القاهرة ،المعهد المصري لدراسات، نوفمبر2019، ص10.

[2]- شريف البوشي ، مرجع سابق ، ص 7.

[3]-محمد يحي حسني ،عزمي بشارة : نحو مساهمة عربية في نظريات الإنتقال الديمقراطي ،تاريخ النشر 09 /2019/10،تاريخ الإطلاع 2020/03/28،على الموقع :https://www.ultrasawt.com/ .

" إلعب بحذر واطرح المطالب معتدلة ، واقبل بالتدرج ،وتعاون مع المعتدلين في النظام من أجل إنتقال متدرج وواثق للديمقراطية" ، الأمر الذي دفع العديد من الأكاديميين ومراكز البحث تخصيص الكثير من الدراسات لتفسير الإنتقال الديمقراطي في البلدان العربية خاصة بعد حراك 2011 ، وما طرحته من فرص النجاح والإخفاق ، اذ أن المتتبع والملاحظ على الثورات العربيةهو خصوصيتها في كونها إتخذت مساراً إصلاحياً لم تطرح مشروعاً بديل بل جعلت المسار مقتوحاً على كل الإحتمالات ، بحيث يشير الدارسون إلى التركيز على النخب وقدرتها على المساومة ودور المؤسسة العسكرية وموقعها الإستراتيجي في البلدان العربية في تحديد مآل وأفاق التحول بعيداًعن معطيات تتعلق بحجم الطبقة الوسطى أو مستوى إنتشار التعليم والعوامل الإقتصادية، فقد صنع الربيع العربي تجربة خاصة بيه في إسقاط الأنظمة الإستبدادية لا يمكن لنظريات الأنتقال الكلاسيكية تفسيرها بحيث تم عن طريق تعبئة إجتماعية سلمية .[1]

المطلب الثاني :في مفهوم الإستبداد السلطوي .

تشير لفظ الإستبداد في مدلولها اللغوي إلى الإنفراد –استبد به =إنفرد به.[2]

واستبد الأمر بفلان = أي غلبه فلم يقدر على ضبطه

والإستبداد السياسي هو الإنفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد دون إشراك البقية من المواطنين ، أي احتكار لحق مشروع مشترك مع الآخرين .[3]

إختلط مفهوم الإستبداد السلطوي بالكثير من المصطلحات الدالة على نفس المدلول كالطغيان مثلا ، اذ يشيران إلى مع الحرية السياسية والحكومة الدستورية وحكم القانون ،يعتبر مونتيسكيو[4]أول من فصل في مفهوم الإستبداد بحيث اعتبره تصرف غير مقيد وتحكمي في شؤون جماعة سياسية يبرر إدارة الحاكم وهواه ولا يعني بالضرورة أن يتصرف الحاكم ضاغط بعنف على المحكومين ، غير

---

[1] -Bichara KHADER ; Le Printemps arabe à l'épreuve de la transition : la Tunisie confrontée à d'autres expériences historiques ; Article présenté dans les travaux de la conférence: Communication présentée au 39ème congrès du Forum de la Pensée Contemporain organisé par la Fondation Temmimi et Konrad Adenauer Stiftung en Tunisie ; p7.

[2]- محمد هلال خليفي ،جذور الإستبداد في الحياة العربية السياسية المعاصرة ، تاريخ الإطلاع :2020/03/28،تاريخ النشر :2004/10/03،على الموقع https://www.aljazeera.net/.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله ،قراءة في أوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع الدراسات الديمقراطية ،في :على خليفة كوراي وآخرون ،الاستبداد في النظم الحكم العربية المعاصرة ، دار النشر :مركز الوحدة العربية ،بيروت ،الطبعة الاولى ،ص 16.

[4]- محمد هلال خليفي ، مرجع سابق .

مبالٍ بقواعد العدل والانصاف ،الذي يختلف عن الطغيان في كونه قد يسرف في الظلم .في حين أن الكواكبي يرى أنّ الإستبداد في اللغة هو بمعنى إكتفاء الشخص برأيه في موضوع يحتاج إلى الشورى ....أما إصطلاح أهل السياسة فهي تفضي بغرق الفرد أو الجماعة بحقوق الشعب ، دون الخوف من المؤاخذة والإستجواب .وهو من صفات الحكم المنفرد والمطلق العنان الذي يتعرض في أمور رئيسية بإرادته دون الخوف من المحاسبة أو العقاب .

ويصفه أفلاطون بالقول المستبد الذي يستولي على السلطة بالقوة ويمارسها بالعنف ويسعى إلى التخلص من خصومه، ويكثر الوعود ،ويبدأ بتقسييم الأراضي مما يجعله محبوبا ،وهو ما ينفك يفتعل الحروب ليظل الشعب بحاجة دائمة إلى قائد أو اقتصر الإستبداد في قوله "الإستبداد أصل لكل فساد "[1] يكون عندما تكون الحكومة مطلقة العنان لا يقيدها قانون ولا إرادة أمة .ولكي يستمر الإستبداد ويستقر لا يكفي أن يكون هناك حاكم مستبد أو حكومة مستبدة بل لابد من وجود شعب يقبل هذا الوضع ، فهو طريق واحد ذو اتجاهين : الإستبداد والقابلية للإستبداد[2] .وعليه يكون بهذا حالة شبكية وعملية تخريبية تتجلى في أشكال عدة تحتل مساحة كبرى بفعل المستبدين والأعوان .

أما عن التفسير العربي للواقع وللأنظمة الحاكمة المعاصرة التي تميزت بممارسة هذا النمط السلطوي المستبد -واذا ما اختبرناه بعيداء عن الخليفة الدينية والثقافية التي فسرت الإستبداد في المنطقة العربية بكونه مرتبط بالقيم الدينية التي تعطي اعتبارًللإمامة الكبرى ،وقضية الخروج عن الحاكم الذي وجد ما يبرر هذه اتجاهات في استخدام الدين كذريعة لإضفاء الشرعية على السلطة وتوجيه الناس إلى طاعته ، إضافة إلى طبيعة البيئة العربية الإجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والتسلط ،وتضرب بجذورها في العائلة والمدرسة والحياة العامة .-إن الحالة الحداثية أو المعاصرة لنشأة الدولة العربية هي الأخرى ساهمت في خلق الإستبداد الحداثي إذ نشأت في مناخ عالمي يتسم بالتوسع الغربي الرأسمالي ،وجاءت نتاج لمرحلة ما بعد استعمارية ورثت إدارات وهياكل ومؤسسات وأساليب إدارة .فقد إلتفتت النخب المستقلة الحاكمة في تشكيل أولى أسس الدولة إلى حرصها على تقوية مؤسسات الجيش والبوليس وهو ما يفسر أهم خاصية لنظم العربية والمتمثلة في نمطها البوليسي المستخدم للعنف المنظم في إدارة شؤون السياسة ، نتج عن هذا سيادة الإغتراب بين الهياكل السياسية والقواعد الشعبية وابتعاد النخب عن الفضاء الشعبي العام .وعليه إن حالة النظم

---

[1]- سيف عبد الفتاح ، عبد الرحمان الكواكبي :طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ،دار النشر لثقافة والعلوم ،الطبعة الاولى ،ص 8.

[2]-سبف عبد افتاح ، مرجع نفسه .

العربية استندت إلى عومل أساسية تمثلت في شيوع الفدرانية الملهمة واستخدام الإعلام لترويج لشرعية الإنجاز وهيمنة المؤسسة العسكرية على الحكم بالتحالف مع جماعات المصالح[1] .

يتخلص معنى الإستبداد السلطوي إلى معانٍ عدة وعوامل متداخلة[2] ، تركز في عمومها على حالة الإنفراد بإدارة الحكم من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد مع إستبعاد الأطراف الأخرى ، اذ يمكن لهؤلاء التصرق وفق القواعد القانونية عن طريق نظام قانوني سليم .إضافة إلى هذا فإنه بالإمكان إدراج عومل مساعدة قد تساهم في خلق بيئة حاضنة لهذا الوضع كعوامل إقتصادية واجتماعية والتركيبة النفسية للفئات الإجتماعية ،وبالتالي يتشكل النظام الإستبدادي نتيجة اضطراب والخلل وعدم التوازن في التركيب الإقتصادي والإجتماعي .وقد وجدت في الدساتير العربية ما يقنن هذا الوضع بحيث يتم التلاعب بالنصوص القانونية الدستورية للتتلائم مع النظام الهجين برغم من تضمينها مواد تراعي الحقوق والحريات العامة واحترام الأسس الديمقراطية لشعوب ،غير أنها ظلت غامضة وغير واضحة بخصوص بعض الممارسات السياسية كنشاط الأحزاب مثل جماعة الإخوان بمصر التي تعرف نوع من التضييق على نشاطها ،وجمعيات المجتمع المدني التي عادة ما تعلق إذ تم تعطيل العمل بالدستور مثلا في حالة تفشي الفوضى والإرهاب ،أو إعلان حالة الطوارئ[3].

وعليه تبرز العلاقة بين التعديل الدستوري والانتقال الديمقراطي في كون أن الوثيقة الدستورية هي مدخل محوري وهام في ضمان فرص الإنتقال، بإعتبار أن الدستور فلسفة قانونية تتضمن القيم السياسية المنشودة التي تحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين ،وتأسس لدولة تقام على الهياكل والمؤسسات وليس الاشخاص .[4]

المبحث الثاني : طبيعة نظام الحكم في مصر بعد مسار التعديلات الدستورية 2011_2019 وعودة الإستبداد السلطوي

نجحت الإحتجاجات المصرية في 25 يناير 2011 في الإطاحة برأس الهرم السلطوي بعد سلسة من المظاهرات المليونية في مختلف المحافظات المصرية ، خاصة واقعتي يوم الجمعة 28يناير 2011ويوم

---

[1]-ثناء فؤاد عبد الله ،مرجع سابق ص 20.

[2]- هواري عدي ،أزمة الأنظمة السلطوية العربية ، تاريخ النشر 2011/12/12، تاريخ الإطلاع :2020/03/28،على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2011/12/201112121121422411114.html

[3]- جبار عبد الجبار ، التداول على السلطة في الدول العربية –دراسة مقارنة -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ،جامعة الجزائر3،قسم العلوم السياسية ،السنة الجامعية 2016/2015،ص178.

[4]- جواد الرباع ، المسألة الدستورية وإشكالية الإنتقال الديمقراطي ،في :المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية ،المؤتمر الدولي 28/27 مارس 2020،ألمانيا برلين ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى ، ص72-79.

الأربعاء أو ما يعرف بموقعة الجمل 02 فبراير 2011 ،وفي11فبراير 2011 أُعلن عن تنحي الرئيس مبارك فكانت من مخرجات هذه التغييرات إعلان تعطيل العمل بالدستور وتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكم البلاد لفترة إنتقالية تمتد لستة أشهر،وتوالت التعديلات الدستورية[1] المسيرة لهذه المرحلة الى غاية التعديل الأخير 2019 وهو ما سنأتي لتفصيل فيه في هذا المطلب .

المطلب الأول : مسار التعديلات الدستورية 2011_2019

بعد إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية تعطيل العمل بالدستور وتشكيل لجنة لتعديله ، وتحديد شروط الإستفتاء عليها من قبل الشعب ، بحيث يتولى المجلس كل المهام القيادية في الدولة وتمثيلها في الداخل والخارج مع الإبقاء على صلاحية إصدار المراسيم خلال هذه الفترة .شهدت مصر خلال المرحلة الإنتقالية تشكيل العديد من اللجان المكلفة بتقديم إقتراحات التعديل[2] .فكانت اللجنة التأسيسية الإولى من إختيار مجلس الشعب وتضم مئة عضو ،واللجنة التأسيسية الثانية جاءت بعد حل الأولى لمخالفتها المادة ستون من الإعلان الدستوروصدر أمر حلها من محكمة القضاء الإداري ،وقام البرلمان بتشكيل اللجنة بنص القانون تسعة وسبعون /2012 التي استكملت كتابة الدستور بتاريخ 30نوفمبر 2012 وتم تعطيل العمل بيه في يوليلو 2013 وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيساً للبلاد ،الذي أصدر بدوره إعلان دستوري يكلف لجنة الخبراء بإعداد مسودة الدستور ، واللجنة التأسيسة الثالثة ضمت الخمسين عضو وقدمت مسودة في جانفي 2014 الذي تضمن بدوره النص على إنشاء وزارة جديدة للعدالة الإنتقالية وإلزام البرلمان بإصدار قانون خاص بها .وتم تقنين الشرعية الدستورية لثورة يناير 2011.

1- الإستفتاء على دستور 2011:

جاءت التعديلات بناءاً على قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد التوقف العمل بالدستور واقتراح إجراء التعديل على دستور 1971 بنص البيان الصادر عن الهيئة ذاتها ،وجرى التعديل على المواد 88-77-76- 189- 93 وإلغاء المادة 179 وعُرضت للإستفتاء بعد عرضها على المجلس في 27-02-2011 [3]،أهم مضامين التعديل الدستوري ما تعلق بمنصب رئيس الجمهورية الذي يعتبر مؤشر هام ودال على مدى قابلية النظام للقواعد الديمقراطية ومبادئ التدوال على السلطة ،بإعتبار أن أحد

---

[1] نفس المرجع.

[2] - عبد الله خليل ،خريطة العدالة الإنتقالية في مصر بعد ثورة 25يناير2011،دار النشر:الطياعة ديجيتال ،الطبعة أولى ،السنة 2015 ،ص 25.

[3] - محمد محسن الصالح ، مصر بين عهدين مرسي والسيسي –دلرسة مقارنة -، دار النشر مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات ، الطبعة الولى ، السنة 2016 ، ص 34 .

مخرجات التغيير في 2011 كان إسقاط رؤساء الدول .اذا تتناول الشروط التي يجب أن تتوفر في رئيس المترشح لرئاسة بحيث اشترطت أن يكون مصرياًوأن لا يكون قد حصل أي من والديه عن جنسية غير الجنسية المصرية ، وتكون عهدة الرئيس لمدة أربع سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة ولا يقل سن الترشح عن أربعين عاماً،وبالنسبة لشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، تتضمن التعديلات ثلاث نقاط، الأولى أن يؤيد 30 عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب، الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، والثانية أن يحصل المرشح على تأييد 30 ألف مواطن من 15 محافظة، بما لا يقل عن 1000 مواطن من كل محافظة، والثالثة يمكن لأحد الأحزاب القائمة، وله عضو واحد على الأقل في أي من مجلسي الشعب والشورى "المنتخبين"إ،ضافة إلى تضمين شروط الترشح لعضوية مجلس الشعب والنطر في صحة العضوية لأعضائها ،وتعيين نائب لرئيس الجمهورية ، وشروط إعلان حالة الطوارئ ومدتها[1] .عرف هذا التعديل نقاشاً واسعاً بين مؤيدين ومعارضين معتبرين إياه إستمراراً لدستور 1971 والذي أسقط بحكم ثورة 25 يناير ، في حين رحبت قوى أخرى بهذا التعديل معتبرين إياه جسر أمان لإستقرار الدولة في الفترة الحالية ومن ضمنهم جماعة إلاخوان المسلمين .واعتبلات المادة 189 مادة توافقية لهؤلاء المؤيدين والمعارضين التي تنص على أنه سيتم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية عقب الموافقة على التعديل وبعدها بستة أشهر يجتمع النواب لوضع دستور جديد للبلاد وكامل .

أثناء هذه الفترة استمر المجلس الأعلى بإصدار الإعلانات الدستورية لتنظيم المرحلة الإنتقالية كانت بإعلان الدستوري في مارس 2011 ،والإعلان الثاني في يونيو 2012كان هذا الإعلان بمثابة تحصين للقوات المسلحة من العزل وتضييق الخناق على الرئيس المقبل بتحديد الجهة التي يقسم أمامها وهي المحكمة الدستورية العليا حيث جعلت من القوات جهة مستقلة عن الرئاسة والرئيس بدون صلاحيات الذي لا يمكنه تنفيذ برنامجه الانتخابي بدون الرجوع للمجلس العسكري ، هو مادفع بالعديد للخروج مرة اخرى رافضين هذا الإعلان ، وبعد إنتخاب مرسي أصدر هو الآخر إعلاناً دستورياً يلغي هذا في اوت 2012 إذ يتولى هو مهام التشريع وإقرار السياسة العامة والحق في تشكيل لجنة تأسيسية لوضع الدستور .وعزله لرئيس المجلس العسكري وإحالة العديد من القيادات العسكرية العليا لتقاعد في خطورة رحب الكثيرون بها .وأصدر مرسومومين رئاسيين أولها في نزفمبر 2012 يقضي بإعادة محاسبة رموز النظام وإعتبار قرارت الرئيس ومراسيمه نافذة وبالتالي تحصين نفسه حسب رأي معارضيه ،الأمر الذي خلق انقسام في الشارع المصري وبعد فترة مد وجزر لجأ لإعلان دستوري آخر

[1]-انظر الدستور المصري .

دعى فيه لحوار وطني متعهدا بإلتزامه بنتائج الإستفتاء في 2012/12/28 والدعوة لدستور جديد وهوما سنتناوله فيما يلي .

2- الإستفتاء على دستور 2012 :

بعد إعتراض العديد من القوى السياسية والدينية المصرية على على اللجنة التأسيسية تم إعادة تشكيل لجنة بعد إصدار المحكمة الإدراية بطلانها في 2011/04/10 ،ليصدر بعدها الرئيس مرسي إعلاناً سمح بتشكيل لجنة في 2012/06/12 تولت مهام إعداد مسودة الدستور في 2012/11/29 ب 236 مادة ،وخلال ديسمبر 2012 انتخب المصريون لصالح التعديل [1].

3- الإستفتاء على تعديل الدستور 2014 :

جاءت هذه التعديلات على خلفية المظاهرات في 2013/06/30 التي أدت إلى عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي وتسليم المهام لرئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور ، وأعلن مجدداً الوقف العمل بالدستور والاتفاق على خريطة طريق تتضمن إجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتشكيل لجنة لمراجعة الدستور [2]، وفي 2013/07/09أصدر الرئيس المؤقت إعلانا دستورياً لتسيير المرحلة إنتقالية وعرف أيضاً تشكيل لجنتين هي

- لجنة العشرة المكونة من عشرة أعضاء من الهيئات القضائية وفقهاء الدستور
- لجنة الخمسين مكونة من شخصيات تمثل كل القوى الوطنية المصرية باستثناء المساندة للمسار الديمقراطي برئاسة عمرو موسى .

انتهت اللجنة من مهام إعداد مسودة الدستور ودعى الرئيس المصريين للاستفتاء في يناير 2014 ب 247 مادة .

احتفظت بنسبة كبيرة النصوص المتضمنة شروط ترشح الرئيس تلك التي كانت بدستور 2012 ،عير أن في دستور 2014 سحب من الرئيس حق تعيين وزير الدفاع وقلصت من سلطته في حل البرلمان إلا بموافقته ،أما فيما يتعلق بالنظام فإن الدستور نحى نحو نظام شبه رئاسي يمنح صلاحيات موسعة لرئيس الحكومة مع النص على إمكانية سحب الثقة من الرئيس وإجراء إنتخابات رئاسية مبكرة بدعوة من رئيس الوزراء وبعد طلب موقع من أغلبية أعضاء البرلمان ،وتم إلغاء المجلسين الشورى والشعب ليكون مجلس النواب بصلاحيات التشريع وإقرار السياسة العامة لدولة ومراقبة السلطة التنفيذية .

---

[1]-هيئة الإستعلامات المصرية : تاريخ الإطلاع : 2020/03/20،على الموقع https://www.sis.gov.eg/?lang=ar

[2]- محمد محسن الصالح ،مرجع سابق ، ص 58.

أما فيما تعلق بالعسكر فإن دستور 2014 أبقى على ضرورة إستشارة المجلس الاعلى للقوات المسلحة في تعيين وزير الدفاع طيلة فترى الرئاسة ، وتم تحديد الجرائم التي تمكن من محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري ، وشمل أيضا إنشاء مجلس الدفاع الوطني المادة 203 والذي يعنى بالنظر في سلامة وأمن البلاد ومناقشة الموازنة العامة الخاصة بلقوات المسلحة التي أصبحت الرقم الأول في الدولة ، وهو ما يعني تحصين الضباط من أي متابعات قضائية لان أغلبهم أعضاء فيه هذا التعديل الدستوري وما تضمنه من مواد متعلق بالقوات المسلحة واختصاصاتها عززت وعمقت محورية العسكر في الدولة وجعلت منه دولة داخل دولة خاصة بعد إنقلاب 2013[1] ، وكما تضمن مواد متعلقة بالحريات العامة والحقوق المدنية من ضمنها حظر الاحزاب التي أنشأت على أساس ديني ، وقانون الذي اشترط الموافقة على التظاهر السلمي عقب الإنقلاب العسكري [2].

4- الإستفتاء على دستور 2019:

أدخلت تعديلات على الدستور المصري في أفريل 2019 وأعلنت الهيئة الوطنية للإنتخابات موافقة الشعب على التعديلات في إستفتاء شعبي [3]،بعدما أقبلت كتلة دعم مصر في البرلمان على طلب بإجراء التعديلات بموافقة 531من بين 596 نائب مستندا في ذلك إلى نص المادة في الدستور المعدل ب 2014[4] ، نشير لبعض المواد المعدلة والمثيرة للجدل خاصة المدة 140 التي مددت فترة العهدة الرئاسية من أربع سنوات إلى ستة سنوات ،ولا يجوز أن ينتخب لفترة ولايتين متتاليتن مع إضافة مادة إنتقالية تسمح لرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي الترشح عقب انتهاء فترة حكمه الحالية ، وفي ذات السياق في حال خلو منصب الرئاسة لمانع مؤقت "يحل محله نائب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية". ما يعني إمكانية تعيين نائب لرئيس الجمهورية حال إقرار التعديلات، **يُقترح إضافة مادة** تنظم تعيين نواب رئيس الجمهورية ونصها

---

[1]- هاني سليمان ، العلاقات المدنية والعسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، بيروت ، المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015، 70ص.

[2]- انظر هيئة الاستعلامات المصرية ، تاريخ الإطلاع ،2020/03/20على الموقع :https://www.sis.gov.eg/?lang=ar

[3]- انظر الهيئة العامة للإستعلامات ، التعديلات الدستورية 2019 ،تاريخ النشر 2019/04/15 ،تاريخ الإطلاع :2020/03/20، على الموقع : https://www.sis.gov.eg/Story/188995/%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-2019?lang=ar.

[4]- عطية نبيل ،البرلمان يقر إجراءات تعديلت دستورقد تسمح لرئيس بالبقاء حتى 2034،تاريخ النشر فيفري 2019 ،تاريخ الإطلاع 2020/03/22،على الموقع :https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47247046

"لرئيس الجمهورية أن يعين نائبًا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم، ويعفيهم من مناصبهم وأو يقبل استقالاتهم[1]

وفيما يتعلق بالقوات المسلحة فإن المادة المعدلة 200 تنص على مهام حفظ الدستور والديمقراطية وحريات الأفراد وحقوقهم هي من مهام القوات المسلحة .وهو مايعتبر تكليف للجيش بمراقبة الحياة السياسية في مصر ، إضافة إلى استحداث غرفة برلمانية باسم مجلس الشيوخ، يعين رئيس الدولة ثلث أعضائه البالغ 250 عضوا. كما تمنح التعديلات الرئيس المصري سلطات إضافة على الهيئات القضائية، منها تعين رئيس المحكمة الدستورية العليا والنائب العام.

المطلب الثاني : أثر التعديلات الدستورية على فرص الإنتقال الديمقراطي : إيقاف المسار الديمقراطي وعودة الاستبداد السلطوي

رحلة النظام المصري بعد 2011 للوصول إلى إنتقال ديمقراطي يلبي رغبة الجماهير المتظاهرة كان محاط بجملة من التحديات السياسية والإجتماعية والإقتصادية وضع النظام أمام تحدي السيطرة العسكرية – المدنية ، التي أعادت ضبط التوازنات لصالحها بعد إنقلاب 2013 وحصن نفسه بتعديل الدستور 2019 الذي فتح العهدات الرئاسية وأعطى الجيش وضعاً دستورياً لم يسبق وأن تضمنه الدستور المصري . ما يحيلنا للقول أن الجيش المصري استغل المرحلة الانتقالية التي عادة ما يعول عليها كثيراً في تجارب التحول الديمقراطي بحيث تدفع القوى المدنية والسياسية إلى تفكيك عناصر النظام القديم وتعزيز عناصر النظام الجديد وفق ما تتطلبه أدبيات الإنتقال الديمقراطي ،.إن أهمية المرحلة الإنتقالية في إدارة الإنتقال الديمقراطي تتلخص في الإتفاق بين الأطراف على مبادئ العمل المشترك وخاصة تضمينها في الدستور بالتفصيل

أ- إنقلاب 2013 وإيقاف المسار الديمقراطي :

عادة ما ترتبط مهام الجيش بوضع الإستراتيجيات التسلح والإلتزام بالإنضباط والتراتبية وغيرها من المهام ، ويتصدر مهامه وظيفة أساسية هي الدفاع عن السيادة الوطنية أمام أي تهديد قد يمس سلامة تراب الدولة ، غير أن واقع الحال ليس كذلك في دول العالم الثالث وبالأخص الدول العربية إذ يبرز الجيش بوصفه جهاز الدولة الأكبر، والأقوى، والأكثر انضباطاً من بين كل المؤسسات الدولة والمجتمع ، وغالياً ما تقوم بمهام أقوى من المهام المحددة في الدستور بحيث يمكن أن يكون حامياً

[1] انظر ،التعديلات الدستورية في مصر: ماهي المواد التي ستعدل ؟، تاريخ النشر 2019/04/09،تاريخ الإطلاع 2020/03/22،على الموقع :https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47857373

لديمقراطية أو مرافقاً لها ،وصاحب المبادرة في حماية مكتسبات الثورية لشعوب على حسب إعتقاد النخب الحاكمة التي تقدر التهديد وتوجه الجيش لتقويضه هذا ما قام به وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي بالإنقلاب على الشرعية الدستورية وإيقاف المسار الديمقراطي2013 بعد فضّ إعتصام رابعة العدوية والنهضة ،ما أدى إلى وقوع ما يزيد على 800 قتيل [1]، وتوقيفه لرئيس مدني منتخب ، حيث اعتبر أن الدولة مختطفة من قبل الإخوان المسلمين مدعوما وطنياً ،ودولياً بالإتجاه السائد حول النّظرة النمطية للإسلام السياسي .

عرفت مصرمنذ بداية الحراك 2011 تدخلاً للجيش في إجبار الرئيس حسني مبارك على التنحي والتدخل في تسيير المرحلة الإنتقالية عبر تسلمه لمهام إدارة شؤون الدولة من خلال إعلانات الدستورية متتالية ،وحتى التوصية بلجنة لتعديل الدستور كما وضحنا سابقا حول تعديل 2011، لكن في 2013 كان الأسلوب الإنقلابي واضحاً بعد دعم قوى سياسية محسوبة على التيار العلماني والمستاءة من حكم الإخوان خاصة جبهة الإنقاذ الوطني التي وفرت غطاء سياسي لتدخل الجيش [2].وعليه فإنّ إنقلاب 2013 ليس سوى مساراً تكاملي لمّا حققه الجيش المصري في الحقب الزمنية الماضية من إمتيازات إقتصادية وسياسية هامة خولته لتبوأ مكانة أفضل سواء من الخلال النشاط الإقتصادي أو المناصب الإدارية العليا منذ فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر الذي خلق ما يسميه عبد المالك أنور "مجتمع عسكري" من خلال دوره في تفكيك برجوازية الدولة القديمة [3]، وتعزز أكثر مع حصوله على الإمتيازات الإقتصادية والمالية التي قدمها أنور السادات لإحكام السيطرة على الوضع . واستمر مع حسني مبارك الذي حسّن كثيرا من أوضاع الضباط في الجانب الاجتماعي والمادي بعد تمكينهم من إدارة المشاريع مربحة دون رقابة وتعيينهم محافيظين في العديد من المحافظات الوطنية [4]، وبهذا يكون الجيش المصري ألغى أولى بوادر تأسيس الديمقراطية الناشئة بتدعيم إعلامي كبير بترويجه لشرعية إنجاز لم تقدم لشعب المصري سوى المزيد من تراجع الخدمة العمومية وتدني مستوى المعيشي والتنموي وإرتفاع عدد المسجونين .

---

[1]- خليل العناني ، المقاومة تحت حكم العسكر :أنماط التعبئة السياسية في مصر منذ انقلاب يوليلو /تموز 2013 ، مجلة سياسات عربية العدد27 ،السنة 2017، ص 28 .

[2]- عربي بومدين ، العلاقات المدنية –العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر ، المجلد العاشر ، العدد 02، السنة 2019 ، ص24-56.

[3]هاني سليمان ، مرجع سابق ، 46.

[4]- عبد الله فيصل العلام ، العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو 1952-يوليو 2013، دار النشر: مركز الجزيرة لدراسات ، الطبعة الأولى ، السنة 2018 ، ص ص65 97.

ب- عودة الإستبداد السلطوي : فتح العهدات الرئاسية ووضع دستوري للجيش .

وضع التعديل الدستوري 2019 الحياة السياسية في مصر أمام عودة السيطرة العسكرية إذ بدى واضحا ٍ تراجع دور النخب والقوى المدنية لصالح تبرير منطق النظام الحاكم ، إنّ الملاحظ على مسار التعديلات والإعلانات والوثائق الدستورية طوال الفترة الإنتقالية أنّها كانت لصالح من يحكم وليس مرافقة الإنتقال الديمقراطي ،فكلها سارعت إلى تحويل الثورة إلى ثورة إنتخابية دون وجود توافق وطني ،وتحت ضغط نفسي ممارس على الجماهير وتخويفهم من الفراغ الدستوري والإنفلات الأمني [1] ،بحيث خلقت هذه التعديلات إنقساما ً واضحا ً بين الحركات الثورية ،والأحزاب السياسية ، والمجلس العسكري والشخصيات العامة ،بين من إهتم بالحفاظ على مكاسب الستون عاما ً كالمجلس العسكري،وركزت الأحزاب الليبرالية على مسائل الهوية والحريات ،ونجحت مبدئياً الإخوان في التفاهم والتوافق مع المجلس العسكري وبهذا يكون تنافس الجميع لصياغة الدستور بالمقاس على حساب إرساء أركان نظام ديمقراطي بمؤسسات حقيقية وضمانات فعلية للحريات والحقوق وتفكيك عرى الإستبداد [2] ، لم تنجح مصر في الحفاظ على الإرهاصات الأولى في مباشرة الديمقراطية ولم تمنع خطر الإنقلابات العسكرية وتسييس الجيش وإبعاده عن النشاط ومراقبة العمل السياسي إذ يرجعه الباحثون إلى الدور المحوري للجيش في بناء الدولة المصرية الحديثة وقيادته لعملية التغيير الإجتماعي والإقتصادي منذ يوليو 1952 فهي تساهم فيما نسبته أربعون بالمئة من الناتج المحلي موجهة إلى قاعدة دعم إجتماعية إذ تشير الإحصائيات إلى ما يقدر ب 400ألف من المهنيين العسكريين (نحو مليوني مصري)هم المستفدون المباشرون من التجنيد العسكري [3] ،وراجع أيضاً إلى الإعتبارات التي تمس الجيش في تكوينه البشري بحيث يضم كل فئات المجتمع الذي يحضى بمكانة خاصة في المخيال الاجتماعي المشترك للمجتمعات العربية لذلك لابد من إعادة التفكير في خلق أو مباشرة تنشئة إجتماعية ديمقراطية للمواطنين بالمقابل دمقرطة المؤسسة العسكرية [4] .

---

[1] - عبد افتاح ماضي ، تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات ، مجلة سياسات عربية ، العدد:18، السنة 2016 ،ص ص 18 40 .

[2] - المرجع نفسه .

[3] -Rabab Elmahdi , The future of civilian-military relations in Egypt, Date de publication :11/1/2012 , Sur le site : https://arabist.net/blog/2012/1/11/the-future-of-civilian-military-relations-in-egypt.html

[4] - هاني سليمان ، مرجع سابق،ص95.

إضافة إلى هذا العسر والعجزفي تسيير المرحلة الإنتقالية وحتى الوصول لتعديل 2019 فإن ما يفسره كذلك إذا ما أسقطنا شروط خوان بينز وآلفرد ستبيان والمتعلقة بتصليب الديمقراطية في دولة غير فاشلة فإنّ الحالة المصرية أسقطت كل هذه القواعد والشروط الخمسة ،فلا وجود لمجتمع مدني حي بحيث أصبح يدعم السيسي شخصياً، ولا وجود لمجتمع سياسي يتمتع بحد أدنى من الإستقلال السياسي الذاتي،ولا وجود لحكم القانون الذي يضمن حريات المواطنين وقدرتهم على الإتحاد كلها نسفها النظام بكثرة الإعتقالات السياسية ، قدرة الدولة العميقة على إعادة التموقع من خلال جهاز بيروقراطي قوي يسيطر على متقاعدي ضباط الجيش المعينين على رأس المحافظات بدل ان يكون هذا الجهاز مساعداًللحكومة وفق الشروط التي حددت سالفاً،توافر مجتمع إقتصادي يتصدر نشاطه القوى العسكرية من خلال مباشرته للقيام بمشاريع فلاحية وإنتاجيةعلى عكس ما يجب أن يكون وهو وجود مجتمع إقتصادي ممأسس ، إضافة إلى جيش يستخدم ديمقراطياًولا طموحات سياسية لديه .[1]هذا هو الأخر وجد في التعديل 2019 وضعاًدستورياً له من خلال النص عليه في المادة 200 والمكلف بحماية الديمقراطية[2] .

إن ّ حقيقة الوضع في مصر أنه لم يكن لدى الشعب المصري البديل السياسي والإقتصادي والمجتمعي لتسيير المرحلة الإنتقالية أو برنامج لإنقاذ البلاد فقد مارسوا حركة إحتجاجية كبرى أسقطت الأسرة الحاكمة ولم تسقط أركان الدولة العميقة .هذه اللحظة التاريخية الثورية لم تدفع بالجيش لدعم الخيار الديمقراطي فقد اكتفت بملئ إصلاحات عليه بالضغط الإحتجاجي والمطلبي أو حتى التفاوض حول التدرج نحوها ، وعليه فإن فرصة الأنتقال الديمقراطي رهنت أمام الأستبداد السلطوي،وترسيخ حالة من الإستبداد التي عبرت بالفعل عن الفجوة المتزايدة بين الدولة ومجتمعها وحالة التخبط التي تعيشها الدولة في حد ذاتها إذ أنها فشلت في تحقيق أدنى متطلبات التحديث واستأثرت لصالح تقوية مؤسسات السيطرة وتطوير أساليبها ،فقد وضعت المجتمعات العربية تحت السيطرة بأسلوب إستبدادي ناعم واستمرت آليات الأمنوقراطية تعمل لتغييب الإرادة الشعبية وتزويرها من خلال النصوص الدستورية .[3]

---

[1]- عزمي بشارة ، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب ،دار النشر :المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسة ، الطبعة :الاولى ،السنة 2016 ،ص 16 .

[2]- MOUHAMED Elmenshawy, Revisiting Egypt 's civil-military relation, Date de publication:29/05/2014, Sur le site : https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/05/revisiting-egypt-civil-militar-20145281154442008 94.html

[3]ثناء فؤاد عبد الله ، مرجع سابق ،ص 22.

الخاتمة :

نجحت مصر في تخطي نظام سلطوي إستبدادي حكم لمدة ثلاثون عاما ،لكنها لم تنجح في تسيير مرحلة إنتقالية لمرافقة الانتقال الديمقراطي ،عرف فيه الجيش كيف يسيطر على مفاصل الدولة وإصدار الوثائق الدستورية التي تعطيها الشرعية الدستورية ،فإنقلاب 2013 وعودة المجتمع العسكري فتح المجال لعودة الإستبداد السلطوي ،خاصة ما تضمنه تعديل 2019 الذي فتح العهدات الرئاسية لأكثر من ست سنوات ،ومدد فترة الحكم الحالية لرئيس السيسي ووزير الدفاع السابق .وعليه لا يمكن لدستور أن يكون فاعلا في ترسيخ الديمقراطية طالما لم يكن هناك تنشئة سياسية وثقافية للمواطن قائمة على الممارسة الديمقراطية فهو أساس التغيير.

قائمة المراجع :

- معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي على الموقع :. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84/

- الموسوعة السياسية ، الإنتقال الديمقراطي ، على الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A

- بن بختي عبد الحكيم ،المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا –دراسة مقارنة،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ،جامعة وهران2،قسم العلوم السياسية ،السنة الجامعية 2017/2016.

- ثناء فؤاد عبد الله ،قراءة في أوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع الدراسات الديمقراطية ،في :على خليفة كوراي وآخرون ،الاستبداد في النظم الحكم العربية المعاصرة ، دار النشر :مركز الوحدة العربية ،بيروت ،الطبعة الاولى .

- عبد الرزاق مختار ،الدستور والإنتقال :في القانون الدستوري للإنتقال ،في:في الإنتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية ،دار النشر :مجمع الأطرش للكتاب المحتص .

- عبد الله خليل ،خريطة العدالة الإنتقالية في مصر بعد ثورة 25يناير2011،دار النشر:الطياعة ديجيتال ،الطبعة أولى ،السنة 2015 .

- عبد الله فيصل العلام ، العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو 1952-يوليو 2013، دار النشر: مركز الجزيرة لدراسات ، الطبعة الأولى ، السنة 2018

- عزمي بشارة ، ثورة مصر من الثورة إلى الانقلاب ،دار النشر :المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسة ، الطبعة ،السنة 2016 0

- محمد محسن الصالح ، مصر بين عهدين مرسي والسيسي –دلرسة مقارنة -، دار النشر مركز الزيتونة لدراسات والاستشارات ، الطبعة الولى ، السنة 2016 .

- هاني سليمان ، العلاقات المدنية والعسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير ، دار النشر: المركز العربي للأبحات الدراسة السياسة.

- شريف البوشي ، عملية التحول الديمقراطي : الإتجاهات النظرية ، القاهرة ،المعهد المصري لدراسات، نوفمبر2019.

- إيمان حداد ، قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي ، القاهرة ، المعهد المصري لدراسات السياسية والإجتماعية ،الجزء الثاني ، مارس 2016.

-Bichara KHADER ; Le Printemps arabe à l'épreuve de la transition : la Tunisie confrontée à d'autres expériences historiques ; Article présenté dans les travaux de la conférence: Communication présentée au 39ème congrès du Forum de la Pensée Contemporain organisé par la Fondation Temmimi et Konrad Adenauer Stiftung en Tunisie

-MOUHAMED Elmenshawy. Revisiting Egypt 's civil-military relation, Date de publication:29/05/2014, Sur le site : https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/05/revisiting-egypt-civil-militar - 20145281154442008 94.html

- Rabab Elmahdi , The future of civilian-military relations in Egypt, Date de publication :11/1/2012 , Sur le site : https://arabist.net/blog/2012/1/11/the-future-of-civilian-military-relations-in-egypt.html

-Grosescu, Raluca; Une analyse critique de la transitologie: valeurs heuristiques, limites d'interprétation et difficultés méthodologiques; Romanian Political Science Review • vol. XII • no. 3 • 2012

المقالات

- خليل العناني ، المقاومة تحت حكم العسكر :أنماط التعبئة السياسية في مصر منذ انقلاب يوليلو /تموز 2013 ، **مجلة سياسات عربية**، العدد27 ،السنة 2017.

- عبد افتاح ماضي ، تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات ، **مجلة سياسات عربية** ، العدد:18، السنة 2016 .

- عربي بومدين ، العلاقات المدنية –العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر ، المجلد العاشر ، العدد 02، السنة 2019 .

- يوسف آزروال ،الإنتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي :المضمون ،الأسباب ،عوامل النجاح والفشل ،**مجلة آفاق علمية**، المجلد 11، العدد03. سنة 2019.

- يونس مسعودي ،التحول الديمقراطي :مقاربة مفاهمية نظرية ،**مجلة الباحث لدراسات الأكاديمية**، العدد الأول ،السنة 2014.

المواقع الإلكترونية :

- عطية نبيل ،البرلمان يقر إجراءات تعديلت دستورقد تسمح لرئيس بالبقاء حتى 2034،تاريخ النشر فيفري 2019 على الموقع : https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47247046.

- محمد هلال خليفي ،جذور الإستبداد في الحياة العربية السياسية المعاصرة ،تاريخ النشر :2004/10/03،على الموقع https://www.aljazeera.net/.

- محمد يحيى حسني ،عزمي بشارة : نحو مساهمة عربية في نظريات الإنتقال الديمقراطي ،تاريخ النشر 09 /2019/10، على الموقع :https://www.ultrasawt.com/ .

السياسة الأمريكية والتحول الديمقراطي: جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني "مصر نموذجا"

American Politics and Democratic Transition: The Dialectic of Democracy and Stability versus Authoritarianism and the Security Threat "Egypt as a Model "

د.سمير حمياز

أستاذ محاضر "ب" كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة -بومرداس

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى دراسة جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني في السياسة الأمريكية تجاه قضايا التحول الديمقراطي، بالتطرق إلى دراسة الحالة المصرية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة تفضل الاستقرار والمصالح على الديمقراطية، من خلال دعم النظام التسلطي الانقلابي في مصر، ذلك أن السياسة الأمريكية تعتبر أن التسلطية أفضل من البديل الاسلامي، الذي قد يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، ولعل هذا ما يشكل أكبر تحدي لعمليات التحول الديمقراطي في المنطقة.

الكلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي، الاستقرار، التسلطية، الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract:

This paper aims to study the dialectic of democracy and stability, versus authoritarianism and the security threat in American policy toward democratic transition in the region, through a study of the Egyptian case.

This study concluded that the United States prefers stability and interests over democracy, by supporting the authoritarian regime in Egypt, because American policy considers authoritarianism better than the Islamic alternative, which may affect American interests in the region, and this is perhaps the biggest challenge to democratic transitions in the region.

Keywords: Democratic Transition, Stability, Authoritarianism, United States of America.

مقدمة:

يعتبر توسيع رقعة الديمقراطية ونشر المنظومة القيمية الليبرالية، أحد التقاليد الراسخة في السياسة الكونية الأمريكية، وقد تجلى ذلك ليس فقط في مرحلة التنافس الإيديولوجي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما أيضا حتى في الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وقد عبرت عن ذلك طروحات "**فرانسيس فوكوياما**" حول "**نهاية التاريخ**"، بانتصار النموذج الغربي-

الأمريكي الذي يرتكز على قيم الديقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان، والعمل على نشرها على المستوى العالمي.

كما يلاحظ أن التبشير بالديمقراطية شكل أحد المحاور الهامة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، ذلك أن الدوائر الإستراتيجية الأمريكية **أقامت سلسلة من العلاقات الارتباطية بين التسلطية والفشل الديمقراطي وتنامي التطرف والإرهاب**. وتأسيسا على ذلك، أطلقت الولايات المتحدة عدة مشاريع للإصلاح السياسي والديمقراطي كمشروع الشرق الأوسط الكبير واعتبرتها كمداخل أساسية لاحتواء التطرف والإرهاب.

بالرغم من أن قضايا نشر الديمقراطية تحتل حيزا هاما في الخطاب الرسمي الأمريكي وفي السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بيد أن الواقع يقر بأن السياسة الأمريكية عادة ما تميل إلى دعم الأنظمة التسلطية (الحرس القديم، الوكلاء الاقليميون) على حساب الإصلاح الديمقراطي، ذلك أن الولايات المتحدة تعتبر أن الديمقراطية ستؤدي إلى صعود قوى إسلامية إلى السلطة تحمل توجهات راديكالية مناهضة للسياسة الأمريكية ولمصالحها الحيوية في المنطقة، ومن جهة أخرى فإن الاستغراق في دعم النظم السلطوية (نظام مبارك والسيسي) سيؤدي إلى المزيد من التطرف والإرهاب.

بيد أن الطابع البرجماتي الذي يميز السياسة الخارجية الأمريكية، جعلها تميل إلى دعم الأنظمة التسلطية الحامية للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة على حساب المطالب الديمقراطية المشروعة لشعوب المنطقة، **وهو الأمر الذي يشكل أحد التحديات الكبرى التي تواجه التحول الديمقراطي في المنطقة.**

إشكالية الورقة البحثية:

إذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بالطابع البرجماتي وبالميل إلى دعم الأنظمة التسلطية الحامية لمصالحها الحيوية في المنطقة على حساب الديمقراطية، فإلى أي مدى يمكن اعتبار أن السياسة الأمريكية تشكل أحد التحديات الكبرى التي تواجه التحول الديمقراطي في المنطقة عامة وفي مصر بصفة خاصة؟.

منهجية الورقة البحثية:

تحاول هذه الورقة البحثية الاعتماد على المناهج التالية:

- **منهج دراسة الحالة:** باعتبار هذه الورقة البحثية، ركزت على دراسة الحالة المصرية ضمن السياسة الأمريكية تجاه قضايا التحول الديمقراطي في المنطقة.

- **المنهج التاريخي:** الذي يساعد رصد وتتبع تطور السياسة الأمريكية تجاه التحول الديمقراطي، منذ نهاية الحرب الباردة إلى ما بعد "الربيع العربي"، مرورا بالمرحلة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر لمعرفة الثابت والمتغير في هذه السياسة، ومن ضمن هذه الثوابت أن الولايات المتحدة كثيرا ما تميل إلى تغليب المصالح على الديمقراطية.

هيكلة وتقسيم الورقة البحثية:

سعيا للإجابة الإشكالية، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور أساسية:

- ❖ **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي.
- ❖ **المحور الثاني:** قراءة عامة في مضامين وآليات السياسة الأمريكية تجاه قضايا التحول الديمقراطي.
- ❖ **المحور الثالث:** جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني في السياسة الخارجية الأمريكية.
- ❖ **المحور الرابع:** السياسة الأمريكية كتحدي للتحول الديمقراطي في مصر: نحو دعم التسلطية على حساب المطالب الديمقراطية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي.

لقد شكل "التحول الديمقراطي" أو "الدمقرطة"، أحد المواضيع الحيوية في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وقد ظهر على مدى العقود الثلاثة الماضية عدد كبير من الأدبيات التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية وكيفية..، وقد اقترن هذا التراكم الأكاديمي الضخم بما سُمي بـ"الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"، والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان)، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق ووسط أوربا، فيما بقي العالم العربي يُنظر إليه على أنه يمثل "استثناءً" ضمن هذه الموجة.[1]

يشير مفهوم التحول الديمقراطي في أوسع معانيه، إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. ومن المعروف أن هناك

[1] للمزيد من التفاصيل حول الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، أنظر:

- Samuel P. Huntington, **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**, Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة..، كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذى يتم الانتقال إليه. فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه.[1]

كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي، يمكن أن يتم من الأعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من الأسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي.

تشير الكثير من الأدبيات، أن عملية الانتقال الديمقراطي تكون قد اكتملت متى ما توفرت عدة مؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد، وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها.[2]

المحور الثاني: قراءة عامة في مضامين وآليات السياسة الأمريكية تجاه قضايا التحول الديمقراطي.

تعتبر فكرة النهوض بالديمقراطية ظاهرة مركوزة في الروح الأمريكية وفي التكوين السياسي للولايات المتحدة، خاصة وأن الإيمان بالديمقراطة يعود إلى عهد الآباء المؤسسين لأمريكا. وقد عبر عن مدى تجذر قيم الديمقراطية في المجتمع الأمريكي الكثير من الكتاب السياسيين على غرار كتابات "ألكسيس دي توكفيل" في مؤلفه الشهير "عن الديمقراطية في أمريكا".[3]

---

[1] أحمد الصائغ، " الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في الدول العربية"، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 18، العدد 4، السنة 2011، ص ص 54-55.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، تارخ النشر: 2013/01/24، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013html

[3] للمزيد من التفاصيل، أنظر:

- ألكسيس دي توكفيل، **عن الديمقراطية في أمريكا**، ترجمة: بسام حجار، بيروت: (ب.د.ن)، 2007.

وبما أن السياسة الخارجية هي مرآة عاكسة للوضع الداخلي وللعقيدة السياسية للدولة، فقد شكلت الديمقراطية أحد المحددات الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، وتأسيسا على ذلك، فقد حظيت عملية التحول الديمقراطي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، باهتمام واسع من طرف السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء، وبعض دول شرق وجنوب آسيا...الخ.

كما تصاعد التركيز الخطابي على قضية الديمقراطية في دول عالم الجنوب في السياسة الخارجية الأمريكية، باعتبار هذه الدول تحتل مكانة مهمة على الأجندة الدولية الجديدة. ولذللك يمكن تفسير هذا المسعي الأمريكي لنشر الديمقراطية على نطاق كوني في إطار

سعي الولايات المتحدة إلى تنميط العالم وفق النموذج القيمي الأمريكي، وبذلك يتم التكريس الفعلي لما أسماه "فوكوياما" "بنهاية التاريخ" بتكريس المنظومة القيمية الغربية على نطاق كوني.[1]

والملاحظ أن التحول الديمقراطي في المنطقة العربية أصبح من الاهتمامات الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أضحى أحد أبرز أدوات مكافحة الارهاب، انطلاقاً من القناعة الأمريكية بأن تلك الأحداث ترجع بالأساس إلى الفساد السياسي والاقتصادي والتعليمي في المنطقة العربية. ولهذا، أصبح التحول الديمقراطي في تلك المنطقة مصلحة أمريكية. وقد نجحت واشنطن بالفعل في إشاعة قناعة عامة على الساحة الدولية، بأن الحكم الراشد والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية مطلب رئيس، باعتباره أداة هامة لاستئصال جذور التطرف والإرهاب والحيلولة دون تكرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر مرة ثانية في الولايات المتحدة أو في مناطق أخرى من العالم. وفي هذا الاطار يرى **"سيرجيو دي ميللو"**:" أن أفضل إستراتيجية، بل الإستراتيجية الوحيدة، لعزل الإرهاب وهزيمته هي عن طريق نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتشجيع العدالة الاجتماعية، مع تأييد حكم القانون."[2]

لقد ارتكزت السياسة الأمريكية لنشر الديمقراطية في المنطقة على نموذجين أساسيين:[3]

---

[1] للمزيد من التفاصيل، أنظر:

- فوكوياما فرانسيس، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

[2] مايكل سينغ، **نهج الولايات المتحدة للنهوض بالديمقراطية في الشرق الأوسط**، تاريخ النشر: 03 /04/ 2011، تاريخ الاطلاع: 2020/03/23، الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy

[3] **نفس المرجع**.

❖ **النموذج التنازلي:** من خلال العمل من "أعلى الهرم نحو القاعدة" وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في مرحلة إدارة المحافظين الجدد على الضغط على حكومات المنطقة لدفعها للقيام بمعمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي.

❖ **النموذج التصاعدي:** من خلال العمل من "القاعدة نحو أعلى الهرم" وقد تجسد هذا النموذج عمليا في عهدة الرئيس "باراك أوباما" الذي ركز بالأساس على دعم وتعزيز منظمات المجتمع المدني، وكذا التأكيد على حرية الوصول إلى الإنترنت وإمكانية الحصول على التكنولوجيا...الخ.

علاوة على هذه النماذج، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على عدة وسائل لتوسيع رقعة الديمقراطية في المنطقة، ومن ذلك:

- الوسائل السياسية: كالكشوف التي تقدمها وزارة الخارجية عن حالة الديمقراطية في الدول الأخرى، وتزويد البعثات الدبلوماسية الأمريكية بعناصر جديدة لها دراية في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي واستخدام المؤتمرات الدولية لممارسة الضغوط على الدول غير الديمقراطية، أو من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة. وتعد وكالة المعلومات الأمريكية، التي أدمجت بوزارة الخارجية، من أبرز هذه الهيئات.

- الوسائل الاقتصادية: وذلك بفعل الربط بين التحول الديمقراطي والمعونات، أو الخطر على التجارة والاستثمارات، أو التجميد الإداري للمعونة، أو التصويت في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتحول الديمقراطي. وهناك الشكل المباشر للعلاقات الاقتصادية المترافقة مع طابع المنح بدل المنع، ويتمثل في تقديم المساعدات لهيئات المجتمع المدني.

- الوسائل العسكرية: عن طريق التدخل العسكري المباشر على شاكلة التدخل الأمريكي في العراق عام 2003، أو تقديم المساعدات العسكرية لدول "التحول الديمقراطي"، أو الدعم المسلح للمعارضين للحكومات التي تراها الولايات المتحدة غير ديمقراطية.[1]

المحور الثالث: جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني في السياسة الخارجية الأمريكية.

تشكل جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني إحدى القضايا الإشكالية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، خاصة في مرحلة المحافظين الجدد، إذ تقضي هذه الجدلية أنه يتعين على الولايات المتحدة الاختيار ما بين تشجيع الاستقرار ودعم التحول

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، "وهم الديمقراطية الأمريكية"، **المركز الديمقراطي العربي**،17/09/ 2007.

الديمقراطي في الشرق الأوسط. وبمعنى آخر، يمكن للولايات المتحدة إما أن تقدم مصالحها أو أن تلتزم بقيمها ولكن لا يمكن لها القيام بكلا الأمرين معا.[1]

بالرغم من أن إدارة المحافظين الجدد اعتبرت أن توسيع رقعة الديمقراطية يمكن أن يشكل أحد المداخل الهامة لاحتواء التطرف والإرهاب، الذي يغذيه العجز الديمقراطي والفشل التنموي وانعدام الحريات العامة..،[2] إلا أن واقع الممارسة الميدانية يقر بأن السياسة الأمريكية دعمت وحافظت على إقامة علاقات متميزة مع أنظمة تسلطية مغلقة في المنطقة (الحرس القديم) مثل نظام حسني مبارك في مصر.

ولذلك تعرضت هذه السياسة إلى العديد من الانتقادات ذلك أن الديكتاتوريات توفر استقرار وهمي ومؤقت، وعلى هذا، وصف هذا الخطر رئيس "المعهد الجمهوري الدولي" لورن كرانير في شهادة أدلى بها أمام الكونغرس الأمريكي في 9 فيفري 2011، عندما قال "إن وجود روابط وثيقة مع حكام مستبدين لا يخدم مصالح الولايات المتحدة عند سقوط أولئك الحكام من هرم السلطة وعندما يتْبَع ذلك فراغ سياسي."[3]

في حين أن النظم الديمقراطية هي الأكثر مقدرة على توفير الاستقرار العميق طويل الأجل، فحرية التعبير، وحرية التجمع، وتعدد الأحزاب السياسية، وانتخابات حرة ونزيهة، ومحاكم مستقلة، تشكل جميعها البنية الحيوية للديمقراطية وتوفر منفذاً لشكاوى الناس، ولما يحرم الشعب من هذه المنافذ في ظل النظم التسلطية، يبقى الغضب يغلي ببطء حتى ينفجر أحياناً محطماً بعنف قشرة المجتمع. ولذلك فالاستقرار الحقيقي لا يأتي عن طريق التسلطية والطغيان السياسي، بل بالممارسة الديمقراطية وبتشجيع قيام إسلام متسامح ومتلائم مع قيم الحداثة (حسب المنظور الأمريكي).[4] وعليه، يمكن للنهوض بالديمقراطية أن يخدم المصالح الواضحة للولايات المتحدة على المدى البعيد من ناحية الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط.

إذا كانت إدارة المحافظين الجدد فضلت الاستقرار على الديمقراطية من خلال دعم الأنظمة الموالية لأمريكا في المنطقة، فإن إدارة أوباما أكدت أن الإصلاح السياسي هو أمر ضروري لمكافحة

---

[1] مايكل سينغ، **المرجع السابق**.

[2] Benjamin Barber, **Fear's Empire : war, Terrorism and Democracy**, New York: W.W.Norton& Company, 2004, p.138.

[3] مايكل سينغ، **المرجع السابق**.

[4] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص144.

التطرف والإرهاب. إذ أكدت **"هيلاري كلينتون"** في خطابها الذي ألقته في الدوحة بقولها، "إذا لا يعرض القادة رؤية إيجابية ويوفروا للشباب طرق جدية للمساهمة، فإن جهات أخرى ستملأ الفراغ. فالعناصر المتطرفة والجماعات الإرهابية والجهات الأخرى التي تقتات على اليأس والفقر تقف بالفعل على أهبة الاستعداد، وتدعو إلى الولاء وتتنافس على النفوذ".[1]

تأسيسا على ما سبق، نخلص إلى القول، أن جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل الديكتاتورية والتهديد الأمني تشكل إحدى القضايا الإشكالية في السياسة الخارجية الأمريكية حيال الشرق الأوسط، ذلك أن الولايات المتحدة تعتبر أن دعم الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى صعود أحزاب إسلامية إلى السلطة تحمل توجهات مناهضة للمصالح والسياسة الأمريكية في المنطقة. وبالمقابل، فإن دعم الأنظمة التسلطية يوفر أرضية خصبة لنمو التطرف والإرهاب.

الملاحظ أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة ترفع شعار الديمقراطية في المنطقة، إلا أنها في الواقع تفضل الاستقرار والمصالح على الديمقراطية من خلال دعمها لأنظمة تسلطية حليفة وموالية على غرار نظام حسني مبارك ونظام السيسي مؤخرا.

المحور الرابع: السياسة الأمريكية كتحدي للتحول الديمقراطي في مصر: نحو دعم التسلطية على حساب المطالب الديمقراطية.

لقد أثبتت الحالة المصرية، أن السياسة الأمريكية تشكل تحدي فعلي للتحول الديمقراطي في المنطقة، ذلك أن هذه السياسة عادة ما تميل إلى الحفاظ على الوضع القائم **Status quo** من خلال توفير الغطاء والدعم للأنظمة التسلطية الحليفة للولايات المتحدة على حساب المطالب الديمقراطية المشروعة لشعوب المنطقة.

لقد تجلت هذه السياسة بالأساس من خلال كيفية تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع الثورة المصرية، ومع الثورة المضادة والانقلاب العسكري ضد رئيس وصل إلى السلطة وفق آلية ديمقراطية انتخابية عكست إرادة أغلبية الشعب المصري.

وعليه، فبدلا من أن تتسق مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر مع ما تعتنقه الولايات المتحدة من مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.، ظهرت تلك المواقف مخالفة لتلك القيم التي قامت عليها العقيدة السياسة للولايات المتحدة، ولعل هذا ما تجلى بالأساس من خلال دعم قوى الثورة المضادة والاعتراف بالنظام العسكري الانقلابي عبر إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وأمنية معه، في الوقت الذي كان ينتظر من الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بقطع العلاقات وفرض

[1] مايكل سينغ، **المرجع السابق**.

عقوبات، وكذا قطع المساعدات المالية والاقتصادية التي تقدم لمصر، كإجراء عقابي ضد هذا النظام الذي انقلب على الديمقراطية وعلى إرادة أغلبية الشعب المصري.[1]

علاوة على ذلك، فإن ضبابية الموقف الأمريكي والسكوت عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها نظام السيسي ضد المعارضين السياسيين، ساهم بشكل كبير في تقويض الديمقراطية وحرية التعبير في مصر.

في الحقيقة يمكن تفسير الموقف الأمريكي الداعم للنظام العسكري الانقلابي على حساب المطالب الديمقراطية المشروعة للشعب المصري، انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- أمن إسرائيل واعتبارات موازين القوى تستدعي أن يكون النظام ضعيف في مصر وفاقد للشرعية.
- افتقاد النظام المصري للشرعية والمشروعية هو عامل مساعد يسهل من إمكانية التحكم فيه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.
- توجس الولايات المتحدة أن تؤدي الديمقراطية إلى صعود الإسلاميين إلى السلطة وعليه فبالنسبة لأمريكا التسلطية أفضل من البديل الإسلامي.

الملاحظ أن الدعم والغطاء الذي وفرته الولايات المتحد لنظام السياسي في مصر، يؤكد بأن المصالح الأمريكية في المنطقة قامت على أساس دعم الأنظمة التسلطية، ولذلك فالسياسة الأمريكية تجاه قضايا التحول الديمقراطي في المنطقة عامة وفي مصر بصفة خاصة، تجسد بشكل صارخ حالة من التناقض بين الديمقراطية والمصالح، وأن الطابع البرجماتي الذي يميز السياسة الخارجية الأمريكي يجعلها دائما تضحي بالديمقراطية من أجل المصالح أو توظف الديمقراطية لخدمة المصالح.[2]

كما يلاحظ أنه في الكثير من الحالات تلجأ الولايات المتحدة، إلى توظيف الديمقراطية كورقة ضغط لابتزاز الأنظمة السلطوية لدفعها لتقديم معلومات استخباراتية، وكذا فتح أراضيها للقواعد العسكرية الأمريكية، واقتصادياتها للشركات الأمريكية أو حتى دفعها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل كما هو الحال بالنسبة لمصر، وبالمقابل تقوم الولايات المتحدة بتأجيل قضية الديمقراطية ومن ثم ضمان استمرار النظم الاستبدادية المغلقة في السلطة.[3]

---

[1] عمرو عبد الرحمان، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، (د.س.ن)، ص ص122-123.

[2] أحمد الصائغ، **المرجع السابق**، ص ص58-59.

[3] **نفس المرجع**، ص59.

وتأسيسا على ذلك، يمكن القول أن ميل السياسة الأمريكية إلى تغليب الاستقرار والمصالح على حساب الإصلاح السياسي والديمقراطي، أسهمت بشكل كبير ترجع جهود الدمقرطة في هذه المنطقة التي ظلت لفترة طويلة من الزمن عصية على التجول الديمقراطي. كما أن الاستقرار الظاهري الذي قدمه النظام التسلطي في مصر هو في حقيقته استقرار وهمي ومؤقت، في حين أن الديمقراطية هي التي تعزز الاستقرار على المدى البعيد.

الخاتمة:

لقد حاولت هذه الورقة البحثية، الوقوف دراسة جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني في السياسة الأمريكية تجاه قضايا التحول الديمقراطي، بالتطرق إلى دراسة الحالة المصرية. وقد خلصت هذه الورقة إلى مجموعة من النتائج ومن ذلك:

- إن السياسة الأمريكية بطابعها البرجماتي، تشكل أحد التحديات الكبرى التي تواجه عمليات التحول الديمقراطي في المنطقة عامة وفي مصر بصفة خاصة، باعتبار الولايات المتحدة تميل إلى تغليب المصالح والاستقرار على حساب الديمقراطية، ولعل هذا ما تجلى من خلال الدعم الأمريكي للنظام التسلطي في مصر سواء في مرحلة حسني مبارك أو في عهد السيسي، بالرغم من أنه نظام عسكري انقلب على الديمقراطية ووعلى إرادة أغلبية الشعب المصري.
- الحسابات الاستراتيجية الأمريكية اقتضت أن توفير الدعم لنظام تسلطي أو عسكري حليف للولايات المتحدة وخادم لمصالحها أهم بكثير من البديل الاسلامي، الذي قد يحمل توجهات مناهضة للسياسة الأمريكية ولمصالحها الحيوية في المنطقة.
- إن الموقف الأمريكي الداعم للنظام العسكري الانقلابي على حساب المطالب الديمقراطية المشروعة للشعب المصري يرجع إلى عدة اعتبارات ولعل أهمها: أمن إسرائيل، التعاون العسكري والاستخباراتي، الاعتبارات المرتبطة بالتوازنات الاقليمية...الخ.

انطلاقا من هذه النتائج تقترح هذه الورقة البحثية التوصيات التالية:

- يتعين على شعوب المنطقة، سواء في مصر أو المنطقة العربية عامة، أن تراهن على امكانياتها الذاتية لتحقيق التحول الديمقراطي، وأن تنظر بجذر لدور العامل الخارجي خاصة الولايات المتحدة، التي دئما ما تميل إلى تغليب المصالح على الديمقراطية.
- ضرورة وعي الشعب المصري وشعوب المنطقة عامة، بالمقايضات السياسية التي تتم بين الأنظمة السلطوية القائمة في المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قوامها تأجيل الديمقراطية مقابل خدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية وأمن إسرائيل كما توضح ذلك الحالة المصرية.

- ضرورة قطع الطريق أمام التدخلات والأدوار الخارجية لإنجاح عمليات التحول الديمقراطي في المنطقة.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. الكتب:

–دي توكفيل ألكسيس، **عن الديمقراطية في أمريكا**، ترجمة: بسام حجار، بيروت: (ب.د.ن)، 2007.

– عمرو عبد الرحمان، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، (د.س.ن).

– فوكوياما فرانسيس، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

– ولد أباه السيد، **عالم ما بعد11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

2. المقالات:

– الشاهر شاهر إسماعيل، "وهم الديمقراطية الأمريكية"، **المركز الديمقراطي العربي**،09/17/ 2007.

– الصائغ أحمد، " الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في الدول العربية"، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 18، العدد 4، السنة 2011.

3. المواقع الالكترونية:

– إبراهيم حسنين توفيق، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، تاريخ النشر: 2013/01/24، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25، الرابط الالكتروني:

https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013html

– سينغ مايكل، **نهج الولايات المتحدة للنهوض بالديمقراطية في الشرق الأوسط**، تاريخ النشر: 03 /04/ 2011، تاريخ الاطلاع: 2020/03/23، الرابط الالكتروني:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Benjamin Barber, **Fear's Empire : war, Terrorism and Democracy**, New York: W.W.Norton& Company, 2004.
- Samuel P. Huntington, **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**, Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

عسر الانتقال الديمقراطي في دول ما بعد الحراك
(تونس- الجزائر – المغرب).

Difficulty in democratic transition in post-mobility countries
(Tunisia - Algeria - Morocco).

د. بن عمراوي عبد الدين

أستاذ محاضر "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة -بومرداس

د. رؤوف هوشات

باحث، جامعة باتنة 1

ملخص:

لقد عرفت دول شمال إفريقيا ولاسيما الأقطار الثلثة (تونس- الجزائر- المغرب) في العقد الثاني من هذا القرن حراكا اجتماعيا تلقائيا رافضا للإستبداد ولكل البنيات والأنساق القائمة، حاملا لرسالة محكمة مفادها " بناء دولة ذات نظام سياسي حديث قائم على شرعية سياسية جديدة " تقوم أولا بمناهضة ثم إسقاط شرعيات القهر السائدة، ثم الانخراط في توطين نظام الحكم الديمقراطي، وهو الأمر الذي دفع النخب الحاكمة - خاصة بعدما أحست بمدى اتساع الهوة بين السلطة السياسية والمجتمع- إلى أن تبادر بمجموعة من الإصلاحات السياسية، وإعادة النظر في الدساتير التي ي تمثل العقد الضمني بين الفئتين، متوجهة بذلك إلى بناء نمط شرعي جديد قائم على مبادئ الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

لكن على الرغم من أهمية تلك الإصلاحات – التي كان مردودها ضئيلا- إلاّ أن عملية عملية البناء السياسي ومسار الانتقال إلى الدولة الحديثة ظل متأزما مليئا بالعثرات، ومرد ذلك هو ان النظام السياسي للدولة المغاربية لايزال يعاني من عسر قيام المجال السياسي

Abstract:

In the second decade of this century, the three Maghreb countries (Tunisia, Algeria, Morocco) were known as social movements rejecting tyranny and all existing forms, carrying the message of "building a state with a political system based on new political legitimacy" , And then engage in the establishment of a democratic system of government, which led the ruling elites of those countries, especially after sensing the widening gap between political power and society to initiate a series of political reforms, and reconsider the constitutions representing the implicit contract between the two groups, N A new legal framework based on the principles of democracy and the rule of law.

However, despite the importance of these reforms, the path of transition to the modern state remains unsettled, and the political systems of the three Maghreb countries are still

الحـديث في ضـل اسـتمرارية تعثـر الإصـلاحات السياسـية، كمـا لا تـزال تشـهد مأزقـا خانقـا – تعود أصوله إلى أزيد من نصف قرن – متمثلا في أزمة بناء الأسس الحديثة للشرعية، مع العلم أن هـذه الأزمـة صـاحبت تشـكل الدولـة الجزائريـة وتكوينهـا ومنطـق ممارسـتها، فظـلّ التخفـي وراء شـرعيات الثـورة والتاريخ والـدين، وهـو الأمر الـذي أدى اسـتتباعا إلى اسـتمرار غلبـة طابع التأزم على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ككل.

الكلمـــات المفتاحيـــة: الانتقـــال الـــديمقراطي، الحراك الإحتجاجي، دول شمال إفريقيا

witnessing a stalemate in the crisis of building the modern foundations of legitimacy. This crisis is accompanied by the formation of the state in the Maghreb region, The concealment of the legitimacy of the revolution, history and religion has been hidden, and this has led to the continued persistence of the nature of the crisis on the nature of the relationship between the state and society.

Keywords: democratic transition, protest movement, North African countries

مقدمة.

لقد شـهدت دول المغرب الكبير – على غـرار بعـض دول المشـرق العربي- مع بـدايات العشـرية الثانية من هذا القرن حراكا احتجاجيا كاشـفا لمجموعـة من الاختلالات المتعلقة بمسألة نشأة الدولة وتطورهـا وأسسـها، وطبيعـة الأنظمـة السياسـية ومـدى شـرعيتها، ومسـاهما في الـدفع بالمطلـب الـديمقراطي إلى الواجهة، وجعل النخب الحاكمة متوجهة نحو البحث- خوفا من السـقوط ورغبة في إضـفاء الشـرعية واحتـواء الحـراك - عـن الآليـات التي عـن طريقهـا تكسـب الرضـا والتأييـد الشـعبي المفقـود، فوجـدت بعضـها في آليـة الإصلاح السياسي والدسـتوري مبتغاها، وانعكس ذلك الإصلاح في محاولـة الـنظم السياسـية المغاربيـة تجديـد شـرعيتها والاسـتجابة لـبعض متطلبـات الواقـع السياسـي والاقتصادي المحلي والدولي، عن طريق إتاحة المزيد من الحرية السياسية، والتنصيص على مجموعة من المبادئ الديمقراطية كمصادر حديثة للشرعية.

وبعـد فترة غير بعيـدة؛ انكشـف أن تلـك التطـورات والإصـلاحات لـم تغير كثيرا مـن جـوهر الوضعية السابقة في شأن عملية بناء الدولة وطبيعة الأنظمة السياسية، نظرا لكون تلك الإصلاحات السياسـية مـا هي إلاّ محاولـة اسـتغلتها النخـب الحاكمـة لتجديـد نفسـها وضـمان اسـتمراريتها، ومـا التعديلات الدسـتورية التي أقدمت عليها في الحقبة المابعدية للحراك، وأقرت بموجبها بعض الآليات الحديثـة للديمقراطيـة كالتعدديـة والانتخابـات...، إلاّ ترتيـب لإضـفاء الشـرعية على نفسـها، وهـو الأمـر الذي أكد استمرارية نظام الحكم - الفاشل في تحقيق مطامح الشعوب- في إفتقاره لأسس ومقومات

الشرعية الديمقراطية، وعلى ذلك تكرس يقين، وهو أنه لا مجال لإنجاز تحولا ديمقراطيا دون أن يتمتع النظام بالشرعية الكافية التي تكون محط توافق شعبي اجتماعي كبير، ولن يتحصل على هذا التوافق دون استحضار البيئة الموائمة والمستلزمات الضرورية لتحقيق النجاح في الانتقال إلى الدولة الحديثة القائمة على أسس الديمقراطية.

على أساس ما سبق جاءت هذه الدراسة في البحث عن **أهم الأسباب التي حالت دون النجاح في الانتقال إلى الدولة الحديثة في حال الأنظمة المغاربية لمرحلة ما بعد الحراك ولاسيما الأقطار الثلاث (تونس، الجزائر والمغرب)؟.**

يندرج تحت هذه الإشكالية **سؤالين فرعيين** هما: **ما تداعيات الحراك على عملية بناء الدولة الحديثة في دول المنطقة؟ وهل يمكن القول أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي بادرت بها النخب الحاكمة لدول المنطقة في ضل الحراك وما بعده قد مهدت الطريق للتغيير في طبيعة أنظمتها السياسية وما تقوم عليه من شرعية؟.**

وللإجابة على هذه الأسئلة تم **تقسيم الدراسة** إلى مبحثين:

المبحث الأول: عسر قيام مجال سياسي حديث: استمرارية الثقافة السلطوية والتماهي بين الدولة والمجتمع وتآكل الشرعية.

المبحث الثاني: استمرارية الإخفاق السياسي في دولة ما بعد الحراك: تعثر الإصلاح السياسي والإخفاق في بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية.

أولا: عسر قيام مجال سياسي حديث: استمرارية الثقافة السلطوية والتماهي بين الدولة والمجتمع وتآكل الشرعية.

لعل أعظم المعضلات التي تواجه تكوين الدولة الحديثة وتطورها في بلدان المغرب الكبير هو عسر قيام مجال سياسي حديث، يقع بقيامه الاستقلال لحيز الدولة عن المجال الاجتماعي، بما هو شرط لأن تكون دولة ذات شخصية تمثيلية وسيادية (دولة حديثة)، قادرة على أداء وظائف

التحديث والتنمية للمجتمع، أي أن تكون دولة العموم، لا مجرد سلطة سياسية تمثل فريق أو طائفة أو مذهب من دون أخر، وهذا بالضبط ما يعانيه – وما يزال- تكوين الدولة في بلدان المغرب

الكبير[1]، أي أن تكوينها تكوينا عصبويا، وعلى ذلك فهي " دولة النخبة وليست دولة المجتمع، لذا فهي منفصلة عنه ومرتبطة بالخارج، فهي دولة الخارج ضد الداخل"[2].

وبما أن التكوين السياسي المغاربي تكوينا عصبويا فهو يعاني من غياب معنى الإجماع، واستمرارية غياب هذا الأُس هو من أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق بناء الدولة الحديثة، كما هو الأمر الذي جعل من السياسة حقلا لإقصاء الخصم السياسي، واستفحال ظاهرة رفض وجود الأخر، أي العجز عن تحقيق ما يسميه محمد جابر الأنصاري بـ " المفاهيمية" السياسية على أساس العطاء والأخذ وخدمة المصلحة العامة، فالدولة العربية عامة لم تتجاوز بعد العقبة القبلية المسيطرة على منطق السياسة، والمتتبع لحيثيات الحراكات الاحتجاجية المنتشرة في العشرية الثانية من هذا القرن في مختلف الأقطار المغاربية سرعان ما يكتشف مدى عودة البنى التقليدية القبلية إلى الساحة السياسية، وهذا يعبر عن محنة السياسة، وعن غياب دولة القانون والمؤسسات، بل تطرح أيضا إشكالية الدولة الحديثة في هذه الأقطار[3].

إن هذا المضمون التسلطي للدولة في المغرب العربي، أي تكوينها الاجتماعي العصبوي، وتأسيس الأنظمة السياسية عبر تسويغات عصبوية، يعتبر من أهم عوائق ميلاد الدولة الحديثة التي تقوم على أسس الشرعية الديمقراطية، حيث هذه الأخيرة تفتقد معالمها في الأنظمة المغاربية، وفي هذا الشأن وفي حال الدول العربية في العموم يقول الباحث المغربي عبد الإله بالقزيز على أنه " لا نملك الحديث في أزمة ميلاد الشرعية في البلدان العربية المعاصرة، وعوائق ذلك الميلاد، من دون أن ننبه إلى أن واحدًا من عواملها التحتية يقع في داخل التكوين الإجتماعي بقسم كبير من المجتمعات العربية، وفي داخل بنية النظام السياسي الذي يعيد إنتاجه"[4].

وفقا لما سبق يمكن القول على أنه يكاد لا يخلو كيان سياسي مغاربي من لوثة العصبوية التي تعبر عن عجزًا واضحا عن تأسيس مجال سياسي حديث، بل وإقامة أركان الدولة على مقتضى السياسة المدنية، حيث الدولة والسلطة حق عام، وحيث مبدأ الشرعية القبول الطوعي والحر

---

[1] - عبد الإله بالقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط1، 2008)، ص51.

[2] - عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطيفي الوطن العربي، في: ابتسام الكتبي(وآخرون)، **الديمقراطية والتمية الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004) ص60.

[3] - **المرجع نفسه**، ص63-65.

[4] - عبد الإله بالقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013)، ص206-207.

للمواطنين بالنظام القائم الممثل للإرادة العامة، واستمرار اشتغال الدولة على الآليات (العصبوية) نفسها في التكوين والممارسة يهدد بإعادة إنتاج أسباب الإخفاق السياسي[1].

وهذا ما يعاب على حال دول محل الدراسة حيث لا تزال تعيش تحت وطأة ماضيها السياسي المتميز بانعدام سلطة سياسية مدنية، وبغلبة الطابع التقليدي في النظام، فعلى سبيل المثال في الحالة الجزائرية لا يزال الطابع العسكري هو المسيطر على النظام، مع العلم أن تلك الطبيعة العسكرية للنظام ولدت مع ولادة جبهة التحرير الوطني التي فجرت العمل المسلح، ومنذ تلك الفترة إلى اليوم لم تتبدل قاعدة خضوع السياسي للعسكري[2]، كما أن استبعاد التنصيص على صفة الدولة المدنية بارز للعيان في الحالة التونسية نظرا لاستمرارية احتكار الفضاء السياسي، وتأميم المجتمع لصالح نخبة معينة وتهميش فئات عريضة فيه[3]، وفي الحالة المغربية بالخصوص، حيث الاكتفاء فقط بصيغ محافظة تحيل إلى الاستمرارية ولا تنحوا إلى التغيير والقطيعة مع نظام الخضوع والولاءات السائد إلى حد الآن[4].

وحسب الأستاذ المغربي نور الدين جلال فإن الخطاب الحداثي الذي روج له النظام منذ الاستقلال لم ينفذ البتة إلى جسم المنظومة السياسية المغربية التي ظلت تحكمها تناقضات المرحلة الاستعمارية عبر ازدواجية القديم والحديث والموروث السياسي الديني وغياب ضوابط قانونية متفق عليها[5]، إنه الأمر الذي يجعل من الصعب على أي باحث إيجاد جواب مقنع عن السؤال التالي: متى كانت لحظة الحداثة السياسية في دول المغرب العربي؟.

وما يدل على عدم ولوج دول محل الدراسة لحظة الحداثة السياسية، واستمرار المنطق العصبوي في مجتمعاتها حتى في مرحلة ما بعد الحراك هو ما تعانيه من نقص شديد في الإندماج الاجتماعي، فعلى الرغم من المنجزات التي تحققت في ميادين مختلفة على امتداد العقود الخمسة

---

[1] - حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص124.

[2] - صالح بلحاج، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش – EPA-، ط1، 2012)، ص28.

[3]- *Sadri Khiri, le renouveau du mouvement démocratique tunisien, in : olfa lamloum et bemard ravenala,* ***La Tunisie de Ben Ali : la société contre le régime*** *(Alger : Mitidja , impression, 2002),p167.*

[4] - عبد المجيد أيت حسين، "دستور 2011 أو عندما يلبس التغيير جبة الاستمرارية"، **وجهة نظر**، ع50(خريف، 2011)، ص23.

[5] - نور الدين جلال، "التوافق السياسي: أو ممارسة السلطوية بطريق أخرى الإصلاحات الدستورية بين التنميط والتطويع وأزمة التمثيلية السياسية"، **وجهة نظر**، ع50، (خريف 2011)، ص32.

الأخيرة، لم تستطع نظمها السياسية توفير الشروط اللازمة لتحقيق الاندماج بشقيه الأفقي والعمودي، أي التحام الأفراد بجماعاتهم واندماجهم في مجتمعاتهم، بتمثل القيم الجماعية وانصهارهم في الروح العامة للجماعة، واندماجهم في مؤسسة الدولة، وولاؤهم لها، عدم تحقيق هذا الاندماج يجد تفسيره في زيادة وتيرة التآكل المتصاعد لشرعية الدولة الوطنية، خاصة مع تضاؤل مستوى تحكم النظام في القدرة التوزيعية المادية والرمزية مثلما حدث مع بداية العشرية الثانية من هذا القرن، و ما حدث قبل ذلك مع بداية الثمانينات ومنتصفها، حيث تكونت قوى جديدة لم تعد تقنعها الخطابات المؤسسة على الشرعية التاريخية والنضالية، كما لم تستهويها جاذبية الحكام، أي الشرعية الكاريزمية بحسب تعبير فيبر[1].

ومنذ تلك الفترة إلى اليوم والدولة المغاربية تعيش حالة **الانفصام في علاقتها مع قوى المجتمع**، وأكثر من ذلك دخولها كطرف في الصراع الاجتماعي، وعدم حياد دول محل الدراسة في الصراع الاجتماعي بين القوى الاجتماعية، ولاسيما الفاعلة منها، يمثل **السبب الحقيقي وراء أزمة بناء الدولة الحديثة**: " دولة حيادية وحاضنة للجميع، ومعترفة بوجود مجال عام يتيح للفاعلين السياسيين والاجتماعيين فرص التعبير والتنافس الحر والشفاف، ويفتح الباب أمامهم للتعاقب على السلطة وتحمل المسؤوليات، والخضوع للمسائلة والمحاسبة، بيد أن مجمل هذه المتطلبات ظلت عصية على المنال في بلاد المغرب الكبير"[2]، وهذا ما يراه أيضا الأستاذ وضاح شرارة في حال الدولة العربية عموما، حيث مرجع أزمة الشرعية يعود إلى عدم امتلاكها القدر الكافي من الاستقلالية النسبية عن القوى الاجتماعية القائمة[3].

فالتماهي بين الدولة والمجتمع الحاصل في الأقطار المغاربية الثلاث (تونس-الجزائر- المغرب) وتعاضدية الدولة المغاربية وهشاشتها[*] مظهر من مظاهر أزمة حداثتها وديمقراطيتها وشرعيتها، واستمرارية تعثر عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة مرده إلى تلك الهشاشة والنمط التعاضدي الذي يحكمها[4]، و مشكلة الشرعية حسب الدكتور برهان غليون في مثل هذه الحالة ليست

---

[1] - امحمد مالكي، الاندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، في: بلعبكي أحمد (وآخرون)، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، ص669.

[2] - **المرجع نفسه**، ص693.

[3] - وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**(بيروت: دار الحداثة، 1980)، ص121.

[*] - يحدد الأستاذ عبد الإله بالقزيز الأسباب الكامنة وراء هشاشة الدولة في المجتمعات العربية عموما، في ثلاث أسباب رئيسية: حداثة ميلاد الدولة، ضعف وعصبوية التمثيلية الاجتماعية لدى الدولة، وهشاشة المجتمع نفسه، لمزيد من

إلاّ أحد الوجوه البارزة لأزمة الدولة التحديثية تتحكم في الواقع بكل العملية الاجتماعية، بدءا بالمسائل الاقتصادية وانتهاء بالتكوين العقيدي والثقافي، مرورا بوضع معايير ونظم التراتب الاجتماعي، أي أن الدولة هي المصدر الوحيد للشرعية والقوة، وهي الضامن والكافل الوحيد لوحدة المجتمع وشرعية وجوده، ولهذا فإن العلاقة مع الدولة هي التي تتحكم هنا بالعلاقات الاجتماعية بأشكالها المختلفة، وبسبب افتقار المجتمع للاستقلال الذاتي إزاء السياسة، يكفي أن تنقطع هذه العلاقة أو تتدهور حتى تهدد الروابط والتوازنات الاجتماعية كلها بالانحلال[1].

كما يرى الدكتور برهان غليون أيضا أنه إذا كانت هناك علاقة تربط بين الدولة والمجتمع في العالم العربي فهي علاقة صراع، واستمرارية هذا النمط العلائقي هو سبب استمرارية أزمة بناء الدولة الحديثة[2]، وعلى ذلك أزمة بناء الشرعية الديمقراطية لأن: " الشرعية الديمقراطية بمقوماتها الأساسية لا يمكن أن تنشأ وتعمل إلاّ في رحمها الطبيعي، أعني الدولة الحديثة التي أنجبت الديمقراطية ووفرت مجال نموها وتوسعها"[3]، ووفقا لهذا لا يمكن الحديث عن شرعية ديمقراطية في حال الدول المغاربية الثلاث، لأنها تفتقد للتربة الخصبة التي تنمو فيها والمتمثلة في الدولة الحديثة، أو المجال السياسي الحديث على حد تعبير الأستاذ المغربي عبد الإله بالقزيز.

فقضية بناء ثقافة سياسية ديمقراطية من شأنها أن تساعد أي نظام سياسي في تحقيق وبناء الدولة الحديثة ذات نظام الشرعية الديمقراطية، كما أن غيابها يعد من أهم العوامل المعرقلة لعملية التحول الديمقراطي والانتقال إلى الدولة الحديثة، وبالتالي فوهن الثقافة السياسية الديمقراطية يعتبر كمصدر من المصادر المفسرة لمحدودية أداء الأنظمة السياسية المغاربية وفاعليتها، وغياب نموذج الدولة الحديثة، ويحسن الباحث المغربي إدريس الجنداري وصف الغياب في حال الدولة العربية عموما بقوله: " تعيش التجربة السياسية في العالم العربي، حالة غريبة من الاحتقان، (...)، ويمكن تفسير هذا الوضع بغياب شامل وكلي لنموذج الدولة الحديثة التي تقوم على أساس الديمقراطية وسلطة المؤسسات، فرغم ما قد يبدو من حضور شكلي لهذه الدولة، فإن جوهر التجربة

التفصيل، أنظر: عبد الإله بالقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، **مرجع سابق**، ص ص70-72.

[4] - محمد شلبي، "انعكاسات الدولة التعاضدية على عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، **فكر ومجتمع**، ع10(أكتوبر 2011)، ص113-140.

[1] - برهان غليون، **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**(بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، ط4، 2015)، ص ص68-69.

[2] - **المرجع نفسه**، ص267.

[3] - صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر، **مرجع سابق**، ص32.

السياسية الحديثة غائب بالتمام، فليس هناك تداول سلمي وديمقراطي على السلطة، وليس هناك فصل واضح بين السلطات، ناهيك عن غياب جميع أشكال حرية التعبير، أما الأحزاب السياسية إن وجدت فهي هياكل فارغة وجثث هامدة لا حياة فيها، لا يتحرك منها إلاّ الحزب الحاكم، الذي يحتكر السلطة لعقود، عبر تزوير الانتخابات، وإخضاع الإرادة الشعبية...."[1].

ثانيا: استمرارية الإخفاق السياسي في دولة ما بعد الحراك: تعثر الإصلاح السياسي والإخفاق في بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية.

إن ما زاد من عسر نمو أو ولادة الدولة الحديثة ذات نظام الشرعية الديمقراطية في حال دول المغرب الكبير ولاسيما القطار الثلاثة (تونس- الجزائر – المغرب) هو استمرارية الثقافة السلطوية والإخفاق السياسي من أجل التحول نحو الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات، وهذا ما اتضح عند الباحثين في شأن الأنظمة المغاربية خلال العقدين الأخيرين، وهو أن هذه الأنظمة لم تعد قادرة على البقاء في الحكم إلا باستعمال العنف والتنكيل بالمواطن، وشرعياتها التقليدية من جراء هذا تتآكل يوما بعد يوم، في ضل استمرارية اتساع الهوة بين الحاكم والمحكومين، وحسب الكثير من علماء السياسة والاجتماع أن ذلك التآكل للشرعيات والاستبداد الذي أصبح فيه المجتمع فاقد المعالم، والإفراط في السلطوية الذي كان سببا في ازدياد الكبت السياسي[2]، هي أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الحراك الاحتجاجي في العالم العربي عموما والمغاربي بالخصوص في العشرية الثانية من هذا القرن، خاصة مع استنفاذ أنظمة تلك الدول كل ما لديها من حجج تقنع بها المواطن المغاربي بأحقية سلطتها، إذ بدون شرعية لا يستطيع الحاكم مهما كان أن يحكم بدون أن يُعرّض عرشه أو رئاسته أو حكومته لخطر السقوط[3].

وعلى ذلك كان الهم الأساسي لكل سلطة هو اكتساب الشرعية، لأن "السلطة الراغبة في الدوام وفي البحث عن أساس مكين تشعر – بنوع من الحدس الطبيعي – بان السلطة القادرة على الاستمرار هي السلطة التي لا تقوم فقط على القوة والعنف وانتزاع الاعتراف، بل هي السلطة القادرة على جعل الذوات السياسية تنتج تلقائيا مصادقتها عليها وقبولها بها بحيث لا تكون بمثابة مؤسسة خارجية قائمة على القهر والقسر بل على الرضا والموافقة، كما أن النسق السياسي بتفاعلاته وتطوريته يفرض

---

[1] - إدريس الجنداري، "مخاض التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي ثورات في خدمة مستقبل عربي واعد"، **وجهة نظر**، ع50(خريف2011)، ص34.

[2] - عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية دراسة سوسيو نفسية في بناءات وإفرازات السلوك الثوري، **وجهة نظر**، ع49(صيف 2011)، ص18.

[3] - الشاذلي قويدري، أزمة المشروعية في العالم العربي، **فكر ومجتمع**، ع22(أكتوبر 2014)، ص297.

على السلطة عناصر تجديد شرعيتها وتكييفا مما ينبري عنه الحصول على القبول المجتمعي العقلاني/الموضوعياتي "[1]، هذا ما يلاحظه أي باحث في شأن الأنظمة المغاربيه بعدما هرولت لاهثة مع اقتراب ساعة السقوط والنهاية نحو البحث عن الآليات التي عن طريقها تكسب الرضا والتأييد الشعبي المفقود، تضفي عليها الشرعية و تحتوي بفضلها الحراك، ولكن قبل الحديث عن تلك الأساليب كان علينا التساؤل عن العوامل التي أدت بشعوب المنطقة المغاربية إلى الثورة على الحكام وإسقاط الشرعية عنهم (ولو نسبيا، وفي تونس أكثر مما هي عليه الحالتين المغربية والجزائرية)؟، ذلك السقوط و التآكل الشرعياتي الذي يجتمع عليه الباحثين على أنه العامل الرئيسي في تأجيج الحراك، بتعابير آخرى: كيف يتم بناء وتهديم شرعية نظام حكم سياسي ما؟، ما هي السبل والوسائل التي انتهجها حكام المنطقة المغاربية للوصول إلى الهيمنة على شعوبهم خلال فترة ما قبل الحراك الطويلة؟، وبما انه لا يمكن للشخص أو لفئة أن تبسط هيمنتها إلاّ بتواطؤ من الفئة المهيمن عليها، فكيف انتزعت الأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية شرعيتها –ولو نسبيا في جانبها التقليدي -؟،

يرى العديد من الباحثين العرب أمثال المغربي كريم إسكلا أن مجمل الدول المغاربية والمشرقية أنظمة أمنية إستخباراتية عسكرية لم تصل إلى السلطة نتيجة شرعية تؤهلها للحكم، وإنما انتزعت شرعيتها بعد سيطرتها على مقاليد الحكم، موظفة كل السبل الشرعية وغير الشرعية لإقناع المهيمن عليهم بشرعيتهم، وهذا لا يعني أن جل الشعوب غير قابلة بالأنظمة، فالعديد منها قبلت - ولتزال تقبل! - بتلك الأنظمة لمدة زمنية طويلة، وذلك لعدة أسباب منها: اقتناعا وفرحا بتحقق انتصارات ما على الأعداء، الخوف، غياب الرؤية والبديل، الأمل في تحسن الأوضاع المعيشية، انسحابا للاهتمام بالمعيشي واليومي[2]، لكن هذه الأسباب غير كافية حسب العديد من الباحثين لتفسير **مدى رضا الجمهور والنخب العربية عن العيش في ظل الأنظمة التسلطية؟!**، أو بتعبير أخر: **من أين استقت الأنظمة العربية التسلطية قوتها على الحفاظ على ديمومتها والضمان المتجدد لرضا مجتمعها عنها؟**، إنه لغز التسلط حسب الباحث المغربي نور الدين الزاهي والذي فك شباب الثورة في مجموعة من الأنظمة التسلطية العربية لغزه، ومن بين أهم تعليلات لغز التسلط والتي استهلكها بعدل كامل باحثون وإعلاميون ورجالات الدول التسلطية، كون القدرة على ديمومة التسلط وقبوله من

---

[1] - عثمان الزياني، مقاربة في البناءات والأبعاد الوظيفية الملكية واحتكار مشروعية الفعل والانجاز، **وجهة نظر**، ع48 (ربيع2011)، ص11.

[2] - كريم إسكلا، أسس الشرعية في مجتمعات ما بعد الثورة التونسية، الكلمة (مجلة الكترونية)، ع52، أوت 2011. في الموقع:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=79066&y تاريخ التصفح: 10/ 01/ 2018.

طرف الجمهور راجعة لأطروحة الاستثناء، أطروحة حاولت تفسير عجز دول عربية اسلامية عن إنجاز تحولها الديمقراطي سابقا، وهي نفس الأطروحة التي تحاول تفسير بقاء بعض من نفس الدول خارج دائرة التغييرات الثورية السلمية[1]، ووفقا لهاته الأطروحة نجد تونس حققت نفي الاستثناء – ولو نسبيا - عكس الجزائر والمغرب.

في نفس السياق أيضا نجد الباحث نجيب بودربالة في طرحه لسؤال شبيه بالأسئلة السابقة ولكن تشخيصا للحالة التونسية، إذ السؤال هو **كيف استطاع الشعب التونسي المتحضر – على مستوى العالم العربي والعالم الثالث وفي بعض المستويات – أن يقبل الحرمان من حرياته وحقوقه الإنسانية الأكثر أولية؟** يستند في جوابه عن الاقتراح الذي قدمته بياتريس هيبو القائم على ما أسمته " ميثاق الأمن " الضمني بين السلطة والشعب حيث تنال الدولة الطاعة ليس فقط بالقوة، بل أيضا عبر إشباع الرغبة اللاشعورية في الحماية، والسلام والاستقرار، والاستهلاك، والحداثة، ويرى نجيب بودربالة أن هذا التحليل مقنعا ليفهمنا كيف استطاع بن علي الاستمرار رغم نواقصه، ولكنه أقل إقناعا بالنسبة لتفسير الأسباب التي جعلته يطرد، "ميثاق الأمن الذي يحافظ على الخضوع عبر توازن متفاوض بشأنه بشكل دائم جُعل ليدوم، بل هذا هو سبب وجوده.."[2].

وفقا للتحليلات وأراء الباحثين يتضح أن ديمومة الأنظمة المغاربية لا تعكس استمرارا على أساس نظام صالح أو استقرارا على أساس شرعي بل أنها أنظمة تسلطية/سلطوية، تضمن لنفسها البقاء عن طريق القهر والعنف بشتى ضروبه السياسي، كما أن التراكم الهائل في مجالات القمع والكبت والمراقبة والتفوق في الأجهزة الأمنية والعسكرية والمخابراتية القادرة على ضرب أشكال المعارضة الداخلية من دون أن تأبه لمبدأ أو قانون أو عقد، إنما هي القدرة المتفوقة والمتميزة والمنظمة والمجهزة لممارسة " الاستبداد الشرقي" القديم بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة، ومما يزيد للأمر ضراوة هو أن الحكام العرب وصلوا إلى السلطة عن طريق "الفعل الانتزائي"[3]، وما يحمله من صفات

---

[1] - نورالدين الزاهي، تعالي الدولة ومحايثة التسلط، **وجهة نظر**، ع49(صيف 2011)، ص16.

[2] - نجيب بودربالة، الثورة التونسية، **وجهة نظر**، ع49(صيف 2011)، ص49.

[3] - أطلق وصف "الفعل الانتزائي" في الأدب السياسي القديم على عملية اغتصاب السلطة، وللإنتزاء عدة أشكال في الوقت الحاضر، بقدر ما يتعلق بالمنطقة العربية: الانقلاب العسكري الذي يتخذ أحد شكلين: عملية عسكرية بحتة من داخل الجيش، أو عملية مختلطة يشترك فيها مع الجيش مغامرون مدنيون يمتلكون نوعا من التنظيم السياسي والاتفاف على حركة وطنية، التواطؤ المباشر مع القوى الأجنبية – العمالة، ويترتب على الانتزاء سلوكية مطابقة تتسم ب: روح الشقاوة، العنف القمعي، النزعة الاستبدادية، احتقار الشعب والخوف منه. للمزيد أنظر:
عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية دراسة سوسيو نفسية في بناءات وإفرازات السلوك الثوري، **مرجع سابق**، ص21.

التي من النادر أن تتوفر في السلطة التي يوصل إليها بطريق شرعي، والبيئة العربية حاضنة لاستخدام الرعب والعدوان الاستبدادي للبقاء في السلطة.

في ظل قبول بعض الشعوب للأنظمة التسلطية نجد العديد من الشعوب على يقين من عدم شرعية أنظمة حكمها، ومن تجذر كل أنواع الفساد في أركانها، إلاّ أن قوة تحملها، و فساحة أملها في تحسن الأوضاع، هو الذي كان يؤجل ثورتها، لكن تزايد القمع والقهر وعجز القوى المهيمنة عن إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وبصورة خاصة عجزها عن تحقيق أي انجازات كبرى في التنمية والتحديث، سواء ما يتعلق منها بالمشاكل الاجتماعية والسياسية، أو باتساع الفوارق الاجتماعية واستفحال مظاهر الثراء الفاحش والفقر المدقع...، كلها عوامل عجلت بانهيار الشرعية، بالتالي زوال كل ما تبقى من الدوافع الداخلية للرضا والقبول والموافقة والبيعة للقوى المهيمنة[1].

ذلك الزوال هو الذي أدى إلى ظهور الحراك الاجتماعي التلقائي الرافض لكل البنيات والأنساق القائمة، وعندما يكون الاحتجاج موجها ضد النظام الاستبدادي، وضد التأخر والفساد، وضد ثقافة الطاعة والتأييد، وضد القمع الأمني وأجهزة المخابرات، فإن عنوانه الأكبر يتجه لبلورة ملامح أفق جديد، يروم توسيع المشاركة السياسية، وإشراك المجتمع في إعادة بناء نفسه، في اتجاه تملك قواعد الممارسة الديمقراطية، هكذا يمكن أن تختصر الرسالة التي لوحت بها الحركات الاحتجاجية في عبارة محكمة مفادها " **بناء شرعية سياسية جديدة** " تقوم أولا بمناهضة ثم إسقاط شرعيات القهر السائدة، ثم الانخراط في توطين نظام الحكم الديمقراطي[2]، وفي جملة أكثر تفصيلا أن الحراك الاحتجاجي الثوري الذي عاشته العديد من المجتمعات المغاربية، والمشرقية والذي أحجته الثورة التونسية ما هو إلاّ تعبير عن إرادة إعادة صوغ العلاقات المجتمعية على أسس ومبادئ جديدة، فهو بالتالي "**إسقاط عملي للشرعية على البنيات والعلاقات القائمة**"[3] على التسلط.

إن ما يصدر عن الأنظمة السلطوية من أفعال وممارسات لابد أن يتبعها رد فعل شعبي كنتيجة حتمية يقتضيها مبدأ التوازن الكوني (قانون الفعل ورد الفعل)، والشعب التونسي كان السباق في رد الفعل بعدما أضرم محمد البوعزيزي النار في جسده في 17 ديسمبر 2010، رد فعل ضد النظام السياسي وممارساته، إذ استطاع هذا الأخير عبر أدوات القمع والترهيب السياسي والإفراط في

---

[1] - كريم إسكلا، **مرجع سابق**.

[2] - كمال عبد اللطيف، **الثورات العربية تحديات جديدة ومعارك مرتقبة**(المغرب: منشورات كلية الأداب والعلوم الانسانية بالرباط، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، ط1، 2013)، ص64.

[3] - كريم إسكلا، **مرجع سابق**.

المقاربة الأمنية في ممارسة القهر السياسي[1]، ولم تكن الممارسة السلطوية في كل من الجزائر والمغرب رحيمة بالمواطنين حيث استطاعت أن تجرد المواطنين من إنسانيتهم وكرامتهم، أبطالها رجال ثورة (شرعية ثورية) ورجال دين (شرعية دينية) على التوالي، الأمر نفسه أدى بشعوب الدولتين لرد الفعل ولكن أقل فاعلية مقارنة برد الفعل التونسي، وكان ذلك في الجزائر في الأسبوع الأول من جانفي 2011، والمغرب في 20 فيفري من نفس السنة، لينتشر الحراك بعد ذلك في مختلف ربوع الدولتين وينتهي في الأخير بالفشل مقارنة بنجاحه ولو نسبيا في تونس[*]، وما يهمنا هنا ليس نجاح الحراك عن عدمه بقدر ما يهمنا البحث في **النتائج التي تمخضت عن ذلك الحراك؟** وعن **حيثيات مسألة بناء الدولة وشرعية الأنظمة على ضوء الإصلاحات السياسية لمرحلة ما بعد الحراك؟**.

بعد قيام الثورة في تونس تغيرت المعطيات وموازين القوى بشكل جوهري، وهو ما انعكس مباشرة على علاقات الأطراف بعضها ببعض[2]، إذ بعد هروب الرئيس بن علي ساد لغطا دستوريا كبيرا، حظيت على إثره المسألة الدستورية مكانة خاصة في سياق الانتفاضة، وكانت من أهم القضايا التي فتحت باب النقاش الدستوري مسألة التكييف القانوني الواجب ترجيحه لملء الفراغ الناجم عن رحيل الرئيس، وما إذا تحكمه مقتضيات الفصل السادس والخمسين أم الفصل السابع والخمسين من الدستور[3]، في ظل إشكالية رئيسية تتعدى ذلك مفادها إعادة تأسيس شرعية جديدة، بمتطلبات

---

[1] - نجيب بودربالة، الثورة التونسية، **مرجع سابق**، ص49.

[*] - نقصد هنا الفشل والنجاح في الحراك بحد ذاته وليس ما يهدف إليه ذلك الحراك لأنه من الصعب الحكم في وقت قصير عن الفشل أو النجاح إذ ما أخذنا بقول الزعيم الصيني "شو إن لاي" في السبعينات "إن فترة ثلاثين عاما هي جد قصيرة للحكم على نتائج الثورة الصينية".

- لمزيد من التفصيل فيما يخص هدوء وفشل الحراكات الاحتجاجية الجزائرية مقارنة بالحالة التونسية أنظر:
عبد الناصر جابي، **"تقييم حالة الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير 2011"**، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**(الدوحة، 2011)، ص 10-15.

- لمزيد من التفصيل في خصوصيات الوضعية والحراك الاحتجاجي في المغرب، مقارنة مع تونس أنظر:
نجيب بودربالة، الثورة التونسية، **مرجع سابق**، ص50.

[2] - صلاح الدين الجورسي، الدولة والهوية: أو إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي تونس مثالا، **المستقبل العربي**، ع407(جانفي2013)، ص 69-75.

[3] - مروان الديماسي، **الشرعية الدستورية والمشروعية الثورية: الصراع والتصادم بين الشرعية والمشروعية من خلال ثورة 14 جانفي**(تونس: دار محمد علي للنشر، ط1، 2011)، ص13-18.

دستورية وقانونية وسياسية مغايرة[1]، أي " إحلال نسق يبقي على الجدلية القائمة بين المؤسسات و بين الحركية المميزة للمجتمع(L'ordre et le movement)، الذي يفضي إلى إرساء نسق مفتوح بين الواقع والمؤسسات عبر آليات قانونية تستجيب لمطالب الشعب كبدائل ممكنة لتجاوز التكلس الحاصل"[2]، فكانت النقاشات في مجملها تدعو إلى القطيعة مع النظام القديم، من خلال وضع دستور جديد يستجيب للمطالب الثورية وإنشاء الدولة بصورة ديمقراطية، وتعرف المؤسسة المكلفة بصياغة هذا الدستور الجديد بالمجلس الوطني التأسيسي[3].

في هذا السياق نتساءل عن **مدى شرعية إنتقال السلطة في المرحلة الانتقالية في تونس؟** كون إشكالية انتقال السلطة في المرحلة الانتقالية التونسية لم تكن تتمثل في مسألة الآلية أو الأشخاص أو البرنامج السياسي الذي على أساسه تتم عملية انتقال السلطة بقدر ما كانت المشكلة تتعلق بشرعية الانتقال السلطوي، أي من أين تستمد السلطة مصدرها وشرعيتها؟ أليس من الثورة ذاتها بحيث يصبح مصدر السلطة الشرعية الثورية أم أن للواقع السياسي والاجتماعي للدولة دور في تحديد أساس هذه الشرعية؟

وكإجابة للسؤال فأن بعد نجاح الثورة في إجبار رئيس الجمهورية على مغادرة أرض البلاد تم نقل السلطة بناءا على أحكام الدستور أولا بالتأويل الخاطئ والغامض للفصل 56 من الدستور ثم باستقرار الرأي حول الفصل 57 الذي بدوره اثبت عجزه وهو ما أدى في آخر المطاف إلى تعليق العمل بأحكام دستور 1959، وإصدار المرسوم المنظم للسلط العمومية ل 23 مارس 2011 بعد أن وقعت الدولة في حالة فراغ دستوري ومؤسساتي نتيجة حالة الأمر الواقع التي فرضتها الثورة، وفي مرحلة ثالثة وبعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي أصبحت السلطة السياسية تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية التي عبر عنها بالانتخابات وتم تنظيم السلطة على أساسها بواسطة القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية ل 16 ديسمبر 2011.

---

[1] - محمد مالكي، "الأسس الدستورسة للجمهورية التونسية"، في: عزمي بشارة (وآخرون)، **الثورات والاصلاح والتحول اليمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص24.

[2] - مروان الديماسي، **مرجع سابق**، ص26.

[3] - بيل بروكتور وإقبال بن موسى، **تحليل النظام الداخلي للمجلي الوطني التأسيسي التونسي**(تونس: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012)، ص05-30.

ما يلاحظ أن خلال كامل مراحل نقل السلطة في المرحلة الانتقالية تم الاعتماد فيها على الشرعية العقلانية التي تحدث عنها ماكس فيبر حيث استمدت السلطة شرعيتها من القواعد القانونية، لكن الإشكال الذي يطرح نفسه بشدة هنا حسب الباحث التونسي منعم برهومي هو هل ان تلك النصوص القانونية المؤقتة هي امتداد للشرعية الثورية وتعبر عنها أم لا؟ وكانت الإجابة على أن السلطة السياسية القائمة في وقتها لم تستمد مصدرها وشرعيتها من الثورة وإنما من دستور 1959، وأن المرسوم الانتقالي (التنظيم المؤقت للسلط العمومية ل23 مارس 2011) الذي بمقتضاه أصبحت كل السلطات تمارس من طرف رئيس الجمهورية المؤقت، قد وقع تبرير ذلك بطبيعة المرحلة التي تمر بها تونس، ليكون النظام التونسي من خلال ذلك المرسوم الانتقالي شبيه بما عبر عنه الفيلسوف أرسطو ب"ديكتاتورية خلاص وطني" وهذا الصنف يتمتع بطابعه المؤقت وتمتعه بالتأييد الشعبي ويتميز بالعمل من أجل الصالح العام لا من أجل المصالح الشخصية[1].

بعد الهيكلة للحياة السياسية لتونس الجديدة والذي يعد مكسب عظيم للثورة، يوحي بأن التونسيون قد دخلوا عهد الديمقراطية الفعلية المفترضة، لكن مسودة الدستور الأخيرة التي توصلت اليها لجان المجلس التأسيسي (25 أفريل 2013) لم تلق الموافقة من قسم واسع من الطبقة السياسية والرأي العام، فهي في تقديرهم مخيبة لأمال التونسيين في بناء نظام ديمقراطي فعلي حري بثورة الكرامة والحرية والتأسيس لدولة مدنية تبنى على مكتسبات الشعب التونسي الحداثية، حيث يرى المعارضون في تلك المسودة خيانة من طرف الحزب الأغلبي (حزب النهضة)الماسك بالسلطة في المجلس التأسيسي وفي الحكومة.

وما زاد من تلك الخيبة هو إدارة السلطة الإسلامية الظهر للنهج الاقتصادي الليبرالي الذي أفرز الفقر والتهميش والتفاوت والتبعية وعلى ذلك تدهور الحالة الاجتماعية واستشراء العنف السياسي لتؤدي في الجمع إلى انتفاضة في الرأي العام وحتى في أجهزة الأمن ولدى أحزاب المعارضة وحاصرت الاحتجاجات حزب النهضة ووضعته في الزاوية وحملته مسؤولية كل ذلك خاصة ما تعلق باستشراء العنف السياسي خصوصا أن ضحايا العنف كانوا كلهم من معارضي الحزب الحاكم، مع كشف وثائق استخباراتية حول اغتيال الشهيدين بلعيد والبراهمي تثبت تورط عناصر مسؤولة في السلطة، الأمر الذي أدى بعد هذه الازمة السياسية التي طبعت عام 2013 بحزب النهضة إلى

[1] - منعم برهومي، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية**(تونس: منشورات مجمع الاطراش للكتاب المختص، 2014)، ص52-58.

الانسحاب من الحكم في بداية 2014 [1]، والتصريح في رغبتها في تأليف حكومة توافق مبدية استعدادها لـ"تحالف الضرورة" مع حزب "نداء تونس"، وإن كان الكثيرون من التونسيين يشككون في صدقية الحزب الاسلامي الحاكم ويرون في قبوله باستقالة حكومته (الترويكا شكلا) هو مناورة لامتصاص الغضب وتعطيل المسار عبر أغلبية مضمونة في المجلس التأسيسي.

بعد الانسحاب واقرار دستور جديد يمنح سلطات واسعة للبرلمان والحكومة مقابل صلاحيات محدودة لرئيس الدولة، وتعديل القانون الانتخابي المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 22 أفريل 2014، وفي ظل تخوفات حقيقية بسبب نمو ظاهرة الإرهاب، وخشية التونسيين من عودة رؤوس الفساد والنظام القديم إلى الساحة السياسية مرة أخرى، وبأقنعة جديدة، وعدم الاستقرار على مرجعية فكرية حاكمة تستطيع أن تقود تونس في المرحلة القادمة، فالمرجعية الإسلامية متهمة (محليا وإقليميا)، والليبرالية موصومة بالفساد والاستغلال والتبعية، واليسارية لا تزال تحاول تطوير حركتها الاجتماعية في أطر حزبية كبيرة، وفي ظل تشرذم النخبة المدنية، حيث بات القلق يساور المواطن من فوز محتمل لحزب النهضة الذي لم يستطع خلال فترة حكمه، أن يحدث تقدمًا في الملفات الرئيسية، وخاصة على الجانبين الاقتصادي والأمني[2]، تم التحضير لأجراء الانتخابات التشريعية وبعدها الرئاسية، تمكن حزب نداء تونس من الفوز في الانتخابات التشريعية ل27 أكتوبر 2014 بالاغلبية النسبية 93.17 بالمئة في أول انتخابات يشارك فيها بعد اقل من سنتين ونصف من تأسيسه، في حين تراجع حزب النهضة مقارنة لانتخابات 2011 فتحول من المرتبة الأولى بنسبة 41 بالمئة إلى المرتبة الثانية ب 31.79 بالمئة فاقدا على ذلك 20 مقعد، في ظل تراجع نسبة المشاركة والتي بلغت 61.8 بالمئة مقارنة بانتخابات2011 [3].

أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية ل23 نوفمبر 2014 والتي شهدت ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي أمثال الباجي قايد السبسي و عبد الرحيم الزواري وكمال مرجان وكمال النابلي..، في ظل عدم تقديم الحزب الاكبر في تونس حزب النهضة مترشحا للرئاسة، إذ إكتفى باعطاء الحرية

---

[1] - عميرة علية صغير، " الثورة التونسية في عالمها الثالث" ، في: علي خليفة الكواري (محررا)، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014)، ص97-98.

[2] - أحمد موسى بدوي، الديمقراطية الناقصة قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية، في الموقع: http://www.acrseg.org/21427 تاريخ الإطلاع: 2016/01/02.

[3] - رفيق بن عبد الله، قراءة في النتائج الأولية للانتخابات التشريعية: كيف ربح من ربح ولماذا خسر من خسر، في الموقع: **http://www.assabah.com.tn/article/91460 تاريخ الإطلاع: 2016/01/01.**

للمنتمين له ودعوتهم لاختيار الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة، فاز القائد السبسي مؤسس ورئيس حزب نداء تونس في كلتا الدورتين فيها ليصبح أول رئيس منتخب بشكل حر وديمقراطي في تاريخ تونس[1]، وهو الفوز الذي يعني حسب بعض الباحثين نكسة لمهد الثورات العربية، وإخماد جذوة أمل جديدة من آمال دول الربيع العربي التواقة إلى الحرية والديمقراطية[2].

هذا في ما يتعلق بالحالة التونسية أما الحالتين الجزائرية والمغربية فالأمر مختلف تماما، إذ في كل الأحوال تتواصل المراوغات من طرف الدولة أو فئات من الفاعلين السياسيين قصد احتواء الحراك، وأصوات الانفجار الداعية إلى بناء شرعية سياسية جديدة ودستور جديد يتطلع إلى دولة مدنية[3]، إذ سارعت كلا من السلطتين الجزائرية والمغربية إلى المبادرة بالإصلاحات السياسية واللعب بالورقة الدستورية من اجل احتواء ذلك الحراك.

وفي هذا الصدد نجد الباحث المغربي أحمد عصيد يرى انه بعد أن استنفذ النظام المغربي التسويغات التي قدم بها في قضايا الصحراء (مقترح الحكم الذاتي) والمرأة (تعديل مدونة الأسرة) والاعتقال السياسي (تجربة الإنصاف والمصالحة) والأمازيغية (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية)، كان واضحا بأن الورقة الأخيرة التي يمكن للنظام المغربي أن يلعبها في استيعاب تحولات الواقع وضغوطه هي الورقة الدستورية، رغم ممانعة السلطة العليا طوال اثنتي عشر عاما 2011/1999 ورفضها لأي تعديل للوثيقة الدستورية معتبرة أن الدستور يطابق الواقع المغربي ويستجيب لحجات الوضع السياسي القائم، إلاّ أن الأحداث المزلزلة التي عرفتها سنة 2011 وظهور حركة 20 فبراير التي طرحت بوضوح مشكل طبيعة النسق السياسي القائم ودعت إلى إسقاط الاستبداد والفساد كلها عوامل

---

[1] - أفرزت النتائج في دورها الأول فوز الباجي قايد السبسي (نداء تونس) 93.46 بالمئة، يليه المنصف المرزوقس (المؤتمر من أجل الديمقراطية) 33.43 بالمئة، والدورة الثانية قايد السبسي 55.68 بالمئة، المنصف المرزوقس 44.32 بالمئة. لمزيد من التفصيل في النتائج أنظر: - أحمد موسى بدوي، الديمقراطية الناقصة قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية، **مرجع سابق**.

- توفيق المديني: قراءة في الانتخابات الرئاسية التونسية وتداعياتها، في الموقع:

http://www.al-sharq.com/news/details/289154#.VtHJxPnhDIU تاريخ الاطلاع: 2016/01/02.

[2] - ماذا يعني فوز السبسي في رئاسة تونس؟، في الموقع:

http://www.almoslim.net/node/222052 تاريخ الاطلاع: 2016 /01/01.

[3] - كمال عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص46.

جعلت النظام يقتنع بأن زمن الإصلاح الدستوري قد حل، وأن تجاهل ذلك قد ينتج عنه مضاعفات خطيرة على مستقبله[1].

وإذا كان خطاب الملك محمد السادس 09 مارس 2011 يهدف أساسا إلى توجيه إهتمام القوى الفاعلة في الشارع نحو الوثيقة الدستورية وصرفها عن التركيز أكثر على طبيعة النظام وجوهره الاستبدادي، إلاّ أن السلطة التي أضهرت قدرا كبيرا من المرونة والفطنة من أجل امتصاص الغضب في ظرف حرج للغاية، عملت على وضع الخطوط الحمراء التي لا ينبغي للدستور أن يتجاوزها للحفاظ على جوهر النظام وثوابته التي لا يمكن أن يكون بدونها، الأمر الذي جعل بعض الباحثين المغاربة يقولون أن دستور 2011 كدستور معدل يتضمن بعض المكاسب في إطار استمرارية بنية الاستبداد التي لم تتغير، والتي مازالت تتمركز كل السلطات في يد الحاكم الفرد، مما يجعلها مكاسب مقيدة، بصيغ قانونية تمثل عوامل عرقلة كلما تطلب الأمر ذلك[2]، وما يدعم هذه النظرة قول الباحث المغربي حكيم التوزاني: " دساتير المغرب العربي مواثيق للإستقرار والشرعنة لا مواثيق التحول الديمقراطي"[3] بحكم خضوعها لميزان قوى مختل لفائدة السلطة التنفيذية.

ففي المغرب الأقصى مثلا يرى أن هناك أزمة قانونية للمؤسسات الدستورية، التي ليست إلاّ منشآت تابعة لشخص الملك بمقتضى دستور محكم التدقيق في العبارات، جاعلة من هذه المؤسسات (الحكومة، البرلمان، القضاء..) مجرد آليات لشرعنة ملكية تتأرجح بين سلطة فردية وأخرى مشخصنة[4]، " فالملكية المغربية مازالت وفي القرن الواحد والعشرين قائمة على تمجيد شخص السلطان الذي يحظى بالقدسية ويعلو على مؤسسات دستورية هشة لم تتطور بالقدر الكافي إلى مؤسسات ديمقراطية نابعة من الشعب وتعبر عن إرادته"[5]

فالقرارات والقوانين المنصوص عليها في الدستور الأخير حسب الباحث المغربي عبد الله ساعف لا ترتقي إلى إطلاق صفة الإصلاحات الحقيقية عليها، وهي لا تؤدي إلى تغيير توزيع السلطة

---

[1] - أحمد عصيد، هوية السلطة وثوابتها في تدبير ملف الأمازيغية، **وجهة نظر**، ع59(شتاء 2014)، ص23.

[2] - **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3] - حكيم التوزاني، مقتضيات الإصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي، **المستقبل العربي**، ع394(ديسمبر 2011)، ص71.

[4] - **المرجع نفسه**، ص66-67.

[5] - حسين مجدوبي، مستقبل الملكية العلوية: بين حتمية التحول الديمقراطي أو الزوال، **وجهة نظر**، ع59(شتاء2014)، ص37.

وطبيعة النظام السياسي[1]، رغم أنها نجحت في استيعاب لحظة الأزمة، وفي تقديم أجوبة سريعة عن مطالب شعبية مشروعة، بدون تدفيع البلد والاستقرار الاجتماعي ثمنا مكلفا، واختيار سبيل التجاوب والاستيعاب الايجابي كان أقصر الطرق أمامها إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي وتجديد أسباب شرعيتها بعد الذي أصاب الشرعية التقليدية القائمة من إهتزاز[2]، فأغلب -إن لم نقل جلهم- الباحثين المغاربة يتفقون على أن التعديلات الدستورية التي أفرزها الحراك الأخير جاءت في إطار ما يصطلح عليه بـ **"التغيير في ظل الاستمرارية"**، ولاسيما أنها صيغت في سياق نظام ملكي يسود فيه الملك ويحكم[3].

وليس النظام المغربي هو الوحيد الذي يستعمل ما يمكن تسميته بـ "أبي القوانين" كورقة من جانب طرف واحد في الصراع السياسي، بدلا من أن تكون المرجع المرشد لدى كل الفاعلين السياسيين يحتكمون إليها عندما يحتد بينهم الخلاف، ويرتضون بما تقضي به نصوصها أيا كان تأثيرها على مصالحهم[4]، والقيام بإصلاحات استباقية درءا لأي انفجار ممكن الحدوث بسبب الوضع السلطوي المتأزم، بل العديد - إن لم نقل جلها - من النظم العربية مع اختلاف درجات السلطوية وتطبيقاتها، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر حيث قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مبادرة للإصلاح السياسي في شهر أفريل 2011 كاستجابة للتحولات المحلية والإقليمية على إثر تزايد الاحتجاجات الشعبية في تونس، واستجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان، وكانت أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وشبابية والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشئوا "التنسيقية الوطنية من أجل التغيير" التي تطالب بإسقاط النظام وتغييره[5].

وكتقييم للحراك ولرد فعل النظام أي المبادرة بالإصلاح يرى عبد الناصر جابي أن ما شاهدته مدن الجزائر في جانفي 2011 من حركات احتجاجية لم يأت بالجديد، حيث ما يبرز فيها هو استمرار التعامل الرسمي بالنهج نفسه من أجل احتواء مثل هذه الأحداث، فقد تعود الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المثارة على السطح أو المحفزة مباشرة لهذه الأحداث، مثل ارتفاع

---

[1] - مهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص307.

[2] - عبد الإله بالقزيز، المغرب والانتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها ونتائجها، **المستقبل العربي**، ع392(أكتوبر 2011)، ص57.

[3] - عبد الرحيم العلام، صلاحيات الملك في الدستور المغربي دراسة نقدية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع41-42(شتاء- ربيع 2014)، ص138.

[4] - عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية، **مرجع سابق**، ص20.

[5] - عصام بن الشيخ، **مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص01.

السكر والزيت، وهي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع شراء نوع من الأمن الاجتماعي، بفضل السيولة المالية التي توفر لديها رافضة الخوض في الأبعاد السياسية والعميقة التي تحيل إليها هذه الحركات[1]

وهذا ما جرى حقيقة بعد الحراك إذ سارعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة واسعة لتفادي تجدد الحراك، فألغت كل القرارات الخاصة برفع الأسعار و وعدت بتخفيضها إلى اقل مما كانت قبل الحراك بكثير ونفذت الوعد في غضون شهرين، وحررت القروض للشباب و وزعت عشرات الآلاف من المساكن الجديدة على المحتاجين و وفرت الآلاف من مناصب الشغل ورفعت الأجور بنسب كبيرة في العديد من القطاعات[2].

كما يبرز الخطاب الرسمي الإعلامي والسياسي الذي يركز على خصوصيات الفاعل الرئيسي في داخل هذه الحركات الاحتجاجية "الشبان" وحتى المراهقون والأطفال ويرفع عنه صفة تمثيل المجتمع، ملصقا به القابلية للتضليل والاستخدام والقصور عن التمييز، وعدم التدخل من طرف الوزير الأول و لا رئيس الجمهورية الذي عود الجزائريين على فترات غياب طويلة، بما في ذلك عدم الظهور في وسائل الاعلام الرسمية، يمكن تفسيره بحسابات سياسية دقيقة، جعلت هاذين المسؤوليين يتخوفان من أي عواقب معاكسة لتدخلهما، الأمر الذي ربما يضر بشعبيتهما، وبمشاريعهما المستقبلية[3]، واستمرت الأمور على حالها إلى أن جاء خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الهادف إلى احتواء الأزمة وإضفاء الشرعية على النظام[*]، في سياق زمني تسوده الخشية من مآلات المستقبل السياسي.

سبق خطاب التغيير في الجزائر دعوة الحكومة إلى الغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب[**]، وإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة، لتعبر عن مرحلة جديدة مع الانتخابات المحلية والبرلمانية التي تم إجرائها في شهر ماي 2012 كما عبر عن ذلك الرئيس بوتفليقة في خطابه يوم 23 فيفري بمناسبة ذكرى تأميم المحروقات وشدد

---

[1] - عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مرجع سابق، ص03.

[2] - مراد الطرابلسي، الجزائر.. خوف من خريف عاصف بعد ربيع عربي بلا أزهار و صيف بلا ثمار، في الوقع: http://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2011-09-17-1.1503929. تاريخ الاطلاع: 10/01/2016.

[3] - عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، **مرجع سابق**، ص03-06.

[*] - من بين أهداف أي خطاب سياسي اضفاء الشرعية على النظام.

[**] - استمد النظام السياسي الجزائري في فترة بوتفليقة جزءا كبيرا من شرعيته من ما يحمله مشروعه الإصلاحي منذ العهدة الأولى وهو حماية البلاد من الإرهاب وتحقيق السلم في الجزائر.

كعادته على ضرورة المشاركة الفعالة من قبل الشعب حتى يتم التخلص من ذرائع التدخل الأجنبي الذي يبقى عاملا مهددا للدولة[1].

في العموم قياس شرعية النظام السياسي في ظل حزمة الإصلاحات السياسية التي تم إعلانها على مستوى هرم السلطة السياسية الجزائرية يستدعي طرح التحديات التي ستواجه النظام ومدى قدرته على الاستجابة لها ومن أهم هذه التحديات التي قد تعمل على إنقاص شرعية النظام السياسي ما يلي:[2]

- طابع المنحة إذ لم تتم المبادرة بالإصلاحات عن طريق نقاش وطني واوسع أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحكم لجنة من صلبه.
- الطابع الأمني إذ أوكلت مهمة الإصلاحات إلى وزارة الداخلية ويظهر أن الهاجس الأمني في تلك الإصلاحات هو الذي جعل وزير الداخلية هو المشرف عليها كأن نظام الحكم خائف على مصيره.

في الأخير نستنتج أن الجزائر لم تستقي العبر من الثورة التونسية وما زالت الطبقة الحاكمة تستحكم وتحكم قبضتها على كل مقدرات الدولة، باعتمادها على أسانيد تسويق الشرعية التاريخية والإيديولوجية الشعبوية، واستثمار الريع الطاقوي التي أتت توظيفاته في غير محلها من أجل الشرعنة، فبدل أن يكون رافعة للتنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ظل وبالا على الشعب واستطاع أن يبارك الهوة وشساعتها بين الطبقة الحاكمة والنخبة الموالية من جهة – المستفيدة طبعا -، ومن جهة أخرى المواطن البسيط المثقل بأهاته ومشاكله الحياتية اليومية، والحل كهذا انبرى عنه وضع مرفوض وغير مرغوب فيه أخلاقيا وتشكل حالة من التنافي مع مبادئ العدالة الاجتماعية، أساسه طبقة تزداد غنى باستعمال كل الأدوات والوسائل المشروعة وغير المشروعة، و "جيش عرمرم" من المواطنين المهمشين الذين يئنون تحت عتبة الفقر والحاجة[3].

وفقا للقراءة البسيطة لمجموع الإصلاحات السياسية التي بادرت بها السلطات الفوقية لدول المغرب العربي لاسيما الأقطار الثلاثة (تونس- الجزائر-المغرب) تزامنا مع انتشار ظاهرة الحراك وما بعدها، وفي مدى تأثير تلك الإصلاحات على عملية بناء الدولة وطبيعة الأنظمة السياسية وشرعيتها،

---

[1] - فخر الدين مهوبي، **مرجع سابق**، ص239-240.

[2] - جصاص لبنى و عيساوة آمنة، **"مشروعية النظام السياسي الجزائري في ظل الإصلاحات السياسية الراهنة"**، مداخلة ضمن: الملتقى الوطني حول "الإصلاحات السياسية في الجزائر –الواقع والأفاق-"، تنظيم: قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، يومي 22 و23 أفريل 2013، ص09-10.

[3] - عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية، **مرجع سابق**، ص19-20.

نستنتج أن تونس على الرغم من دخولها في دوامة عدم الاستقرار خاصة مع انتشار ظاهرة العنف السياسي بعد الحراك إلاّ أنها حققت طفرة نوعية من حيث التحول نحو الديمقراطية والشرعية العقلانية خاصة بعد تأسيس الدستور التوافقي الذي يعتبر بمثابة عقد اجتماعي جديد، في حين الإصلاحات التي عرفتها الجزائر والمغرب تعثرت لعدة أسباب أهمها عدم شرعية ولادتها كونها لا تمثل الإرادة الشعبية فهي مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار، إذ أن الهدف الأسمى من ورائها احتواء الأزمة والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وشرعنة النظام الذي يستند إلى شرعيات تقليدية سلطوية، على حساب الشرعية العقلانية الحديثة ومبادئ الديمقراطية.

وفيما يخص الدساتير الجديدة التي وضعتها كل من المغرب (في 2011) والجزائر (في 2016) هي دساتير مثالية كون الفاعلين الحقيقيين يعملون في الظل فوق الدساتير (حكومات الظل أو الدواوين الرئاسية والملكية)، وعلى الرغم من التحولات والتطورات التي أدخلتها تلك الدساتير على قواعد اللعبة السياسية إلاّ أن المردود كان هزيلا، والقصور في الانفتاح إن دل على شيء إنما يدل على أن الأنظمة السياسية المغاربية على الرغم من جل الإصلاحات لم تُدشن بعد الخروج التام عن الموروثات السلطوية السابقة، فالذي حدث هو إدراك النخب الحاكمة أن عليها أن تحكم وتسود بطريقة أخرى، وأن تتقبل نقلة نوعية تمكن كل نظام من الاستمرارية لاكتساب شرعية جديدة وبمختلف الطرق ومهما كان نوعها، وهو الأمر الذي يحول دون تحقيق الانتقال إلى ما يعرف بالدولة الحديثة.

خاتمة.

إن انتكاسة وتعثر الإصلاحات السياسية لفترة ما بعد الحراك العربي والافتقار إلى مجال سياسي حديث في التجارب المغاربية (تونس-الجزائر-المغرب)، وفي ظل استمرارية الثقافة السلطوية والتماهي بين الدولة والمجتمع وتآكل الشرعية قد أسهما في عسر الإنتقال الديمقراطي، وأزمة بناء أنظمة سياسية ذات الشرعية الديمقراطية، ويبقى السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة هو أن الأنظمة المغاربية لاتزال تستند إلى أنماط ثقافية قبلية ومؤسسات تحكمها محددات غير عقلانية، من قبل المصادر التقليدية للشرعية المتمثلة أساسا في الدين والتاريخ وهالة الزعيم.

وعلى ذلك هي لتزال تعيش تحت وطأة الماضي السياسي، إذ لم تُدشن بعد –رغم المبادرات الإصلاحية- الخروج التام عن الموروثات السلطوية، وفاقدة لمعالم الحداثة السياسية وأسس الشرعية الديمقراطية، في ظل استمرارية الفشل في الاعتماد على الشرعية الدستورية، وفي خلق وتكريس ما يُعرف بـ"شرعية الإنجاز"، حيث يغدو الرهان على الفعل التنموي في علمنا اليوم: عالم عولمة الاقتصاد وعولمة الديمقراطية أساس أي استقرار مجتمعي وسياسي، وبالتالي تحقيق الديمومة والاستمرار

للأنظمة، كما أن الأمر الذي يجعل من إمكانية بناء دولة الحق والقانون وتحقيق الحداثة السياسية مستقبلا مرهون بمدى قدرة الأنظمة في تحقيق نقلة نوعية ديمقراطية وذلك بالتحرر والخروج من ذلك الوضع المتأزم (أنظمة سلطوية فاقدة للشرعية الديمقراطية)، متوجهة نحو ديمقراطية الأنظمة، تستمد شرعيتها من أسس حديثة.

قائمة المراجع.

أولا: الكتب.

- ابتسام الكتبي(وآخرون)، **الديمقراطية والتمية الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004).

- بلعبكي أحمد (وآخرون)، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014).

- عبد الإله بالقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، ط1، 2008).

- ـــــ، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2013).

- حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي**(بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009).

- صالح بلحاج، **أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي بالجزائر**(الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش –EPA -، ط1، 2012).

- وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**(بيروت: دار الحداثة، 1980).

- - برهان غليون، **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**(بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، ط4، 2015).

- كمال عبد اللطيف، **الثورات العربية تحديات جديدة ومعارك مرتقبة**(المغرب: منشورات كلية الأداب والعلوم الانسانية بالرباط، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، ط1، 2013).

- مروان الديماسي، **الشرعية الدستورية والمشروعية الثورية: الصراع والتصادم بين الشرعية والمشروعية من خلال ثورة 14 جانفي**(تونس: دار محمد علي للنشر، ط1، 2011).

- عزمي بشارة (وآخرون)، **الثورات والاصلاح والتحول اليمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)..

- بيل بروكتور وإقبال بن موسى، **تحليل النظام الداخلي للمجلي الوطني التأسيسي التونسي**(تونس: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2012).

- منعم برهومي، **المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية**(تونس: منشورات مجمع الاطراش للكتاب المختص، 2014).

- علي خليفة الكواري (محررا)، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014).

- مهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014).

- *olfa lamloum et bemard ravenala,* ***La Tunisie de Ben Ali : la société contre le régime*** *(Alger : Mitidja , impression, 2002).*

- **ثانيا: <u>مقالات في مجالات ومراكز بحث</u>**.

- عبد المجيد أيت حسين، "دستور 2011 أو عندما يلبس التغيير جبة الاستمرارية"، **وجهة نظر**، ع50(خريف، 2011).

- نور الدين جلال، "التوافق السياسي: أو ممارسة السلطوية بطريق أخرى الإصلاحات الدستورية بين التنميط والتطويع وأزمة التمثيلية السياسية"، **وجهة نظر**، ع50، (خريف 2011).

- محمد شلبي، "انعكاسات الدولة التعاضدية على عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، **فكر ومجتمع**، ع10(أكتوبر2011).

- إدريس الجنداري، "مخاض التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي ثورات في خدمة مستقبل عربي واعد"، **وجهة نظر**، ع50(خريف2011).

- عثمان الزياني، الكبت السياسي والثورات الشعبية العربية دراسة سوسيو نفسية في بناءات وإفرازات السلوك الثوري، **وجهة نظر**، ع49(صيف 2011).

- ـــــ، مقاربة في البناءات والأبعاد الوظيفية الملكية واحتكار مشروعية الفعل والانجاز، **وجهة نظر**، ع48 (ربيع2011).

- الشاذلي قويدري، أزمة المشروعية في العالم العربي، **فكر ومجتمع**، ع22(أكتوبر 2014).

- كريم إسكلا، أسس الشرعية في مجتمعات ما بعد الثورة التونسية، الكلمة (مجلة الكترونية)، ع52، أوت 2011.

- نورالدين الزاهي، تعالي الدولة ومحايثة التسلط، **وجهة نظر**، ع49(صيف 2011).

- نجيب بودربالة، الثورة التونسية، **وجهة نظر**، ع49(صيف 2011).

- عبد الناصر جابي، **"تقييم حالة الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير 2011"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**(الدوحة، 2011)، ص 10-15.

- صلاح الدين الجورسي، الدولة والهوية: أو إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي تونس مثالا، **المستقبل العربي**، ع407(جانفي2013).

- أحمد عصيد، هوية السلطة وثوابتها في تدبير ملف الأمازيغية، **وجهة نظر**، ع59(شتاء 2014).

- حكيم التوزاني، مقتضيات الإصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي، **المستقبل العربي**، ع394(ديسمبر 2011).

- حسين مجدوبي، مستقبل الملكية العلوية: بين حتمية التحول الديمقراطي أو الزوال، **وجهة نظر**، ع59(شتاء2014).

- عبد الإله بالقزيز، المغرب والانتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها ونتائجها، **المستقبل العربي**، ع392(أكتوبر 2011).

- عبد الرحيم العلام، صلاحيات الملك في الدستور المغربي دراسة نقدية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع41-42(شتاء- ربيع 2014).

- عصام بن الشيخ، **مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

- **ثالثا: مداخلات في ملتقيات وطنية ودولية.**

- جصاص لبنى و عيساوة آمنة، **"مشروعية النظام السياسي الجزائري في ظل الإصلاحات السياسية الراهنة"**، مداخلة ضمن: الملتقى الوطني حول "الإصلاحات السياسية في الجزائر –الواقع والأفاق-" (قسم العلوم السياسية، جامعة تبسة، يومي 22 و23 أفريل 2013).

- **رابعا: المواقع الإلكترونية**

- أحمد موسى بدوي، "الديمقراطية الناقصة قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية". http://www.acrseg.org/21427.

- رفيق بن عبد الله، " قراءة في النتائج الأولية للانتخابات التشريعية: كيف ربح من ربح ولماذا خسر من خسر". http://www.assabah.com.tn/article/91460

- توفيق المديني: " قراءة في الانتخابات الرئاسية التونسية وتداعياتها".

- http://www.al-sharq.com/news/details/289154#.VtHJxPnhDIU .

- ب.إ، "ماذا يعني فوز السبسي في رئاسة تونس؟"http://www.almoslim.net/node/222052.

- مراد الطرابلسي،"الجزائر خوف من خريف عاصف بعد ربيع عربي بلا أزهار و صيف بلا ثمار".

http://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2011-09-17-1.1503929

السلطة السياسية بين المأسسة والشخصنة وانعكاساتها على التحول الديمقراطي بالجزائر
(2019-1989)

Political power between the institution and the person and its implications for the democratic transition in Algeria(1989-2019)

ط د: علام بوبكر

طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

ط د: بودراع بلقاسم

طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لبيان أهمية السلطة السياسية بين المأسسة والشخصنة من الناحية النظرية والتطبيقية، وكشف العلاقة التلازمية بين عمليتي المأسسة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، على اعتبار أن البناء المؤسساتي القوي والفعال، وتجسيد السلطة في المؤسسة وإخضاعها للقانون شرط ضروري في عملية التحول الديمقراطي، وهي ظاهرة عرفتها كل الدول التي انتقلت إلى ترسيخ حقيقي للديمقراطية، حيث يعد الفصل بين السلطة ومن يمارسها سمة الدولة الحديثة، وهي الضمانة الفعلية لتجسيد الحقوق والحريات في الواقع، وقد عرفت الجزائر العديد من الدساتير منذ سنة 1989وصولا إلى دستور سنة 1996 وما جاء بعده من تعديلات، كمحاولة لبناء مؤسسات قوية وفعالة تمارس صلاحياتها باستقلالية وتكون حكما على الجميع، لكن الرهان الحقيقي يبقى في كيفية تجسيد السلطة وبشكل متوازن داخل مؤسسات النظام السياسي الجزائري الذي يعاني سيطرة بعض المؤسسات على أخرى ، وتنبع

Abstract:

The purpose of this study is to demonstrate the importance of political power between institution and individuals in both theoretical and practical terms and to reveal the complementary relationship between the political and democratic processes in Algeria. The strong and effective institutional structure, the incorporation of power in the institution and its submission to the law is a necessary condition in the process of democratization, a phenomenon defined by all States that have moved towards genuine consolidation of democracy.

Algeria has known many constitutions from 1989 to the 1996 Constitution and subsequent amendments, as an attempt to build strong and effective institutions that exercise their powers independently and rule over all. But the real bet remains on how to reflect power in a balanced manner

أهمية مأسسة السلطة لما لها من أهمية واثر لما لهذه العملية من أثر إيجابي على عملية التحول الديمقراطي التي باشرتها الجزائر منذ بداية التسعينات، تحت تأثير ظروف داخلية وخارجية خاصة.
الكلمات المفتاحية: السلطة، المؤسسة ،مأسسة السلطة، التحول الديمقراطي.

within the institutions of the Algerian political system, which suffers from the domination of some institutions over others.
Keywords: power, institution, democratization.

مقدمة:

إن ظاهرة السلطة السياسية ونشأة مؤسساتها هي جزء من حركة اجتماعية شاملة تتطور باستمرار عبر مراحل تاريخية، نحو تأسيس سلطة تدار من خلال المؤسسات، وبذلك هي تأتي من خلال واقع اجتماعي معين فإن تأسيس السلطة كظاهرة قانونية تتعلق بشكل معين لكينونة السلطة السياسية، أي بشكلها "المأسسة أو الشخصنة" تظهر العملية السياسية في العالم من خلال الديمقراطية كنموذج للحكم، وما توفره من آليات مثل الانتخابات والمظاهرات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وغيرها من المظاهر المدنية في الممارسة السياسية الفعلية الذي ينعكس على مأسسة العمل السياسي، بوصف الأخيرة وسيلة ضرورية للتحديث، وتحقيق التنمية السياسية والتطور الاقتصادي الذي يقتضي مباشرة عملية المأسسة على كافة المستويات، والانتقال بالعمل السياسي إلى مستوى ينسجم مع الآليات الديمقراطية التي أصبحت محل إجماع في جل الدول.

يتطلب تحقيق الديمقراطية إشراك كل مكونات المجتمع في العملية السياسية، ويظهر ذلك من خلال نسبة المشاركة السياسية التي تبقى ضرورية للسلطة الحاكمة وحتى للمعارضة، بحيث تعاني الجزائر من أزمة حادة في هذا المجال، وتتجلى تلك الاختلالات في الانتخابات مثلا بالتزوير والطرق غير الأخلاقية في تحصيل الأصوات أو كسب تأييد طرف بطرق مشبوهة، إضافة إلى التمسك بالفكر الجهوي والخطاب الشعبوي وغياب مشروع سياسي واضح، فهذه الشوائب تعبر عن الإرهاصات المعيقة لعملية المأسسة من جهة، ومن جهة أخرى المفارقة بين ما هو نظري وما هو عملي ومطبق في الحياة السياسية.

1- إشكالية الدراسة:

إن التحول الديمقراطي ليس شعرا سياسيا فقط، إنما يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي الذي يتحول إلى مشروع متكامل لمأسسة السلطة السياسية وطبيعة تركيبتها، والمؤسسات السياسية

هي نقطة تقاطع القوى السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، بحيث تتفاعل فيها جميع القوى المنظمة للسلوك السياسي والجماعي.

فظهور بعض الملامح الشكلية لعملية التحول الديمقراطي كرس نوع من الضبابية في الجزائر بعد مرور ثلاث

عقود على الانفتاح السياسي، هذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع مأسسة السلطة السياسية ومدى انعكاس ذلك على عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر؟**

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الموضوع من خلال دراسة درجة مأسسة السلطة السياسية في الجزائر ويتجلى ذلك ضمن إطار مؤسساتي وقانوني يدفع بإرساء مبادئ التحول الديمقراطي التي تتجسد واقعيا وفكريا.

2- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة المفاهيم النظرية والمعرفية التي تبحث في موضوع طبيعة السلطة، بالإضافة إلى المقاربة المؤسسية التي تعالج عدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة وضعف أجهزتها ومؤسساتها وغياب استقلاليتها هي من بين المشكلات التي تؤثر سلبا على التحول الديمقراطي.

3- خطة الدراسة:

1- الإطار النظري

2- ضرورات مأسسة السلطة السياسية من منظور الانتقال الديمقراطي.

3- معوقات الانتقال الديمقراطي بالجزائر.

المحور الأول: إطار نظري حول مفهومي مأسسة السلطة السياسية والانتقال الديمقراطي

قبل الحديث عن علاقة بناء المؤسسات بالتحول الديمقراطي في الجزائر، وجب تحديد المفاهيم الأساسية في بحثنا.

أ- السلطة السياسية :

إن ظاهرة السلطة في مفهومها المجرد ظاهرة اجتماعية ،تتجلى في كل المستويات ،انطلاقا من الأسرة وصولا إلى السلطة السياسية في الدولة، "**والسلطة تعني في الأساس علاقة بين طرفين، لأحدهما القدرة على التأثير في الأخر من اجل تحقيق هدف معين، حيث يملي الأول إرادته على الثاني**".[1]

[1] ربيع أنور فتح الباب متولي، **النظم السياسية: السلطة، الدولة والحكومة صورها وأساليبها، الانتخابات أنواعها وتنظيماتها، الحقوق والحريات**. (بيروت منشورات الحلبي الحقوقية،2013). ص: 37.

أما السلطة السياسية فهي لصيقة بالدولة، حيث تشير إلى وجود مجتمع سياسي، وتعني السيطرة على إقليم الدولة و على المحكومين عن طريق مجموعة من المؤسسات ولها معنيان:[1]

معنى عام :يتمثل في القدرة على السيطرة على المحكومين، وتتجلى هذه السيطرة من خلال إصدار القوانين الملزمة وتنفيذها و لو تطلب الأمر اعتماد القوة العمومية.

معنى خاص: يشير المعنى الخاص إلى مجموع المؤسسات والأجهزة الممارسة للسلطة، وتسمى الحكومة وأجهزتها.

ب- مأسسة السلطة السياسية:

تشير كلمة المؤسسة إلى "**تحويل فكرة مجردة إلى فكرة مجسدة، وذلك بتحويلها إلى إجراءات وقواعد سلوكية منضبطة ومستمرة**".[2]

بينما تعني مأسسة السلطة السياسية مرحلة متطورة بلغتها المجتمعات في وعيها، حيث استطاعت فصل السلطة عمن يمارسها، حيث أن السلطة تمارسها مجموعة من المؤسسات خاضعة لقواعد قانونية، وتعمل للصالح العام، **"فمأسسة السلطة خضوعها للقانون، وقيام قواعد عامة مجردة تكفل الكفاءة ولإنجاز والاستمرار والتطور"**[3]

وتعرف كذلك على أنها" **احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية".**[4]

كما تعرف المأسسة بأنها:" عملية إيجاد وتكوين أصول وقواعد الممارسات والعمل الممنهج، أو أنها طراز مستمر في السلوك الاجتماعي أو طريقة ثابتة للسلوك الجماعي، وبهذا فهي مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة".[5]

كما تعني مأسسة السلطة السياسية احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية، مما يعطي للنظام قدر يعتد به من الشرعية السياسية، وعقلنة العملية السياسية، ذلك أن المؤسسات

---

[1] ربيع أنور فتح الباب متولي، مرجع سابق الذكر. ص42 .

[2] جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة: سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002). ص: 26.

[3] حسين عثمان محمد عثمان، **النظم السياسية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006). ص:17.

[4] عثمان الزياني، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2015). ص:7.

[5] الأسود صادق ، **علم الاجتماع السياسي**، (الموصل: مطابع جامعة الموصل، 1986). ص: 206.

والمناصب تسمح في إطارها بالعمل على الكفاءة المهنية، وهذا ينعكس على واجباتها اتجاه المواطنين، كما تلغي العمل المؤسسي الاعتبارات الشخصية ويعتمد اعتبارات المواطنة ويركز عليها.[1]

ومنه يمكن القول أن المأسسة السياسية هي :" مأسسة للسلطة، وتشير إلى العملية القانونية التي تنتقل بمقتضاها السلطة السياسية من شخص الحكام، إلى كيان مجرد هو مؤسسة الدولة، وينتج عن هذه العملية أثر قانوني يتمثل في ظهور الدولة كدعامة للسلطة المستقلة عن شخص الحاكم من جهة، والتمييز بين السلطة والأفراد الممارسين لاختصاصاتها من جهة أخرى".[2]

ومنه يمكن القول أن مأسسة السلطة يقوم على بناء مؤسسات تتجسد فيها هذه الأخيرة، بحيث تكون مستقلة عمن يمارسها، ولا تزول بزواله.

ج- **بناء المؤسسات السياسية:** إن بناء المؤسسات يتخذ طريقين:

1_**الطريقة الأولى**: حيث يتم بناؤه باتخاذ إجراءات وقوانين، وخاصة عن طريق وضع الدساتير التي تحدد مجموعة من المؤسسات الهامة في الدولة، كالسلطات الثلاث، والسلطات المحلية، والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.[3]

2_الطريقة الثانية: حيث تكون المؤسسات نتيجة لتفاعلات وإجراءات مختلفة، ونتيجة لإرادة جماعية، لكن سرعان ما تتفوق على الإرادة المنشئة لتشكل مؤسسة متجسدة في أدوار و وظائف وعلاقات تحظى بالاعتراف والاستمرارية كمؤسسة القبيلة والعشيرة.[4]

---

[1] عربي بومدين وبوزيدي يحي، "أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011". **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد: 05، أكتوبر 2015. ص ص: 73-74.

[2] _ Yambin Corneille, l'institutionnalisation du pouvoir et l'émergence de l'état en république de congo(1960-2006). Sur le site : www.memoireonline.com07/11/4614/m consulté le 02.03.2020

[3] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[4] عبد الغفار رشاد محمد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، (القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2003). ص: 110.

د- التحول الديمقراطي:

1_ تعريف التحول الديمقراطي:

يعرف التحول الديمقراطي بأنه "**عملية مستمرة تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، فالتحول صيرورة ذات اتجاه إصلاحي تقدمي تنعكس على سلوك الفرد والجماعة باعتبارها تتضمن خلقا وقيمة وليس فقط حقيقة سياسية فرضتها الضرورة**".[1]

ويمكن إن يتداخل مفهوم التحول مع مفاهيم أخرى كالانتقال الديمقراطي،لكن الملاحظ أن هذه المفاهيم تشير إلى مراحل ضمن مسار مستمر، يبدأ بالانتقال وينتهي بالترسيخ، وسنعتمد في بحثنا مفهوم التحول الشامل لكل هذه المراحل.

2 _ مؤشرات التحول الديمقراطي: للتحول الديمقراطي مؤشرات يمكن إيجازها فيما **يلي:**[2]

_ سيادة الدستور والقانون.

_ المواطنة هي قاعدة العضوية في الجماعة.

_الانتخابات الدورية والنزيهة.

_التعددية الحزبية.

_حق تشكيل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

_ الحريات العامة التي يكفلها الدستور، كحرية التعبير والرأي.

من خلال هذه المؤشرات يمكن دراسة حالة الجزائر، ومدى وجود هذه المؤسسات ،وقيامها على تجسيد هذه المبادئ.

3_المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي:

هناك العديد من المداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي (المدخل التحديثي والانتقالي ...)،ويمكننا الاقتصار على المخل المؤسسي لعلاقته المباشرة بموضوع الدراسة.

المدخل المؤسسي :تعد المؤسسات السياسية وعملية بنائها مهمة في التحول الديمقراطي من خلال ما يلي:

---

[11] أمحمد مالكي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009) .ص: 275.

[2] علي الدين هلال وآخرون، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**. (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006). ص ص: 48_49.

_ تعد المؤسسات إحدى آليات الترسيخ الديمقراطي.

_ أداة لتوزيع السلطة بين الفاعلين السياسيين.

_ المؤسسات تشكل أطر لحل النزاعات بين المتنافسين على السلطة.

_ تساهم المؤسسات في التوزيع السلطوي للقيم .

_ تساعد على رصد السلوك العام، وتحقيق المساءلة ومنع الفساد.

_ تعد المؤسسات أطر للمشاركة السياسية مثل البرلمان والمجالس المنتخبة الوطنية والمحلية .

إذن من خلال المدخل المؤسسي يمكن أن نلحظ الأهمية المحورية للبناء المؤسساتي في أي تحول ديمقراطي، ونحن بدورنا سنركز بحثنا على عملية بناء المؤسسات ودورها في الجزائر لفهم عملية التحول الديمقراطي الذي باشرته الجزائر بإطلاق دستور 1989.

كما سنحاول دراسة درجة المؤسسية التي تتميز بها التنظيمات السياسية، حيث أن بعض المنظرين في السياسية يربط بين المؤسسية والديمقراطية، حيث وضع هنتنجتون أربع خصائص تحدد درجة مؤسسية أي تنظيم وهي:[1]

_ **التكيف:** ويقصد به قدرة المؤسسة على التعامل مع المؤثرات الداخلية والخارجية، واتخاذ الإجراءات المطلوبة.

_**التعقيد**: ويشير إلى قدرة المؤسسة على التوسع بنيويا ووظيفيا، وتشكيل فروع تابعة لها، كدليل على التوسع في الوظائف والخدمات المقدمة.

_**الاستقلالية**: ويقصد به استقلالية المؤسسة من الناحية المالية، والتي تجسد استقلالية اتخاذ القرار

التماسك: يشير إلى الولاء المقدم من طرف الموظفين، وقوة العلاقات داخل المؤسسة .

المحور الثاني: المؤسسات السياسية والتحول الديمقراطي(1989_2019):

لقد عرفت مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بروز العديد من الأحداث الدولية التي كان لها أثر كبير على الدولة الجزائرية ومؤسساتها، فسقوط الاتحاد السوفياتي بما يمثله من إيديولوجية سياسية واقتصادية، دفع بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى فرض نموذجا السياسي والاقتصادي على باقي دول العالم، وهو ما اضطر هذه الأخيرة إلى إجراء العديد من التغييرات في الجوانب السياسية والاقتصادية كنوع من التكيف الاضطراري مع المنظومة الغربية الجديدة،

[11] صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة :سمية فلو عبود. (بيروت: دار الساقي، 1993).ص ص: 22-34.

وسنحاول من خلال هذا المبحث ألحديث عن دستور 1989 وما جاء به من مؤسسات جديدة بما يتوافق مع المتغيرات الدولية الجديدة من خلال القيام بتغييرات كبيرة على رأسها اعتماد التعددية الحزبية، والفصل بين الحزب والدولة، واعتماد الانتخابات التعددية، ثم دستور 1996، الذي أدخل بعض التعديلات على دستور 1989 الذي كشف محدوديته وخطره على النظام القائم.

أولا- بوادر مأسسة السلطة السياسية من منظور التحول الديمقراطي في الجزائر

قبل الحديث حول مرحلة ما بعد سنة 1989 سوف نتطرق إلى المرحلة التي سبقت هذا التاريخ بحيث تميزت بالصراع المحموم على السلطة، وقد تجلى ذلك في العديد من المحطات الحاسمة، بداية بمؤتمر الصومام الذي انجلى عن بروز مؤسسات الثورة، وبعدها جاء مؤتمر طرابلس الذي عرف صراعا حادا بين النخب المؤهلة لقيادة البلاد ،أما مرحلة الاستقلال فقد شهدت بدورها استمرار الصراع وتعدد أشكاله، كل ذلك انعكس بشكل سلبي على عملية التحول الديمقراطي ،وفي القدرة على مسايرة تأطير المجتمع والتعبير عن مطالبه، على أساس المشاكل التي ظهرت أواخر الثمانينيات، كنتيجة لذلك جاء دستور 1989 في ظروف داخلية وخارجية خاصة، هذه الظروف كانت تعبيرا واضحا عن فشل المؤسسات القائمة، وخاصة حزب جبهة التحرير عن تلبية الحاجات المجتمعية الداخلية، حيث أصبح حزب جبهة التحرير ميدان للصراعات والتجاذبات الداخلية، وهنا يمكن الإشارة إلى :

ا_ أزمة البناء المؤسسي للسلطة في الجزائر: ويشير إلى عدم استقرار المؤسسات السياسية، وكونها تابعة للسلطة الحقيقية التي لم تكن مجسدة فيها، حيث نجد أن معظم السلطات تركزت في يد رئيس الجمهورية، والذي بدوره يكون عسكريا، وعند عزل الرئيس أو موته تسقط كل المؤسسات بسقوطه.[1] وهذا الذي أثر على المسار

[1] أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، 1995). ص: 169.

الديمقراطي الذي كانت تسعى إليه الدولة الجزائرية إذ سقطت في نفس الخطأ بتركيز السلطات بيد رئيس الجمهورية وشخصنة الحكم.

ب_ **الصراع بين مختلف الأجنحة النخبوية**: وبدأت بذوره بين أنصار التعددية والأخذ بالليبرالية وعلى رأسهم محمد بوضياف وفرحات عباس، ومن نادوا بالحزب الواحد وتكريس الحكم العسكري كبومدين وبن بله، واستمر الصراع في عهد الشادلي بين الإصلاحيين والمحافظين، أما خارجيا فقد تميزت المرحلة بتهاوي النموذج الاشتراكي الداعم لهذا التوجه كإيديولوجيا عالمية، وهنا وجد النظام الجزائري نفسه أمام واقع جديد، فرض عليه إحداث تغيير عميق في توجهاته السياسية والاقتصادية، باعتماد مجموعة من المؤسسات الدستورية، حيث اعتمد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، كما أشار إلى تنظيم السلطات الثلاث في الدولة.[1]

لقد حاول دستور1989 إبعاد الجيش من الحياة السياسية، حيث أشار في المادة 124 إلى أن مهمة الجيش تتمثل في الدفاع عن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني والسلامة الترابية وما يتبعها.[2]

أما في جانب الإصلاحات السياسية، فأهمها فصل الدولة عن الحزب، كما تم إلغاء القاعدة التي تقتضي تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، كما أن المادة 40 من الدستور تنص على "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"،[3]حيث يلاحظ اعتماد مصطلح الجمعيات السياسية بدل الحزب، ما اعتبره البعض من الباحثين محاولة من النظام لخلق منابر داخل جبهة التحرير، بينما رأى البعض أنها وسيلة لربح الوقت وتحديد توجهات الساحة السياسية.

إن الملاحظ هو بقاء السلطة الحقيقية في يد مؤسسة واحدة، وهي المؤسسة العسكرية ،فبعد الانفتاح الذي جاء به دستور 1989 بدأ التحضير للانتخابات المحلية والتشريعية، ونتيجة لظهور التيار الإسلامي بقيادة الفيس الذي هدد النظام القائم، ولكون النخبة الحاكمة غير مستعدة لتطبيق مبدأ التداول على السلطة، فقد وضعت سيناريوهين للتعامل مع الوضع الجديد.[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية،دستور1989، المطبعة الرسمية،الجزائر،1989.

[2] نفس المرجع ،ص13.

[3] ناجي عبد النور ،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**.(قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006). ص: 149.

[4] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**. (الجزائر: دار المعرفة، 2000). ص: 228.

_إما إيجاد مجلس شعبي وطني منتخب تسيطر عليه جبهة التحرير الوطني والأحزاب اللائكية، مع إشراك الإسلاميين.

_ أما في حالة فوز الإسلاميين فوجب إيجاد ثغرات لحل هذه الأحزاب قانونيا، و هذه السيناريوهات تم تبريرها تحت مسوغ الدفاع عن مصالح الدولة الجزائرية، وقد أشار خالد نزار إلى عرض هذا المخطط على كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة،[1] مما يشير إلى غياب الإرادة الحقيقية في أي تداول على السلطة، واستمرار النخب القديمة بمؤسسات جديدة كنوع من التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية.

لقد أجريت أول انتخابات تشريعية بعد دستور1989 في 26 ديسمبر 1991،حيث بلغ عدد الأحزاب المشاركة 49 حزب، فازت فيها الجبهة الإسلامية ب 188مقعد في الدور الأول بما نسبته 70 بالمائة من الأصوات.[2]

هذه النتيجة دفعت المؤسسة العسكرية للتدخل ووقف المسار الانتخابي، في تدخل مباشر ضد الإرادة الشعبية، وتحت مبررات متعددة، وهو تدخل يؤكد مرة أخرى سيطرة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي، كما يؤكد ضعف المؤسسة التشريعية المعبر الحقيقي عن الإرادة الشعبية.

لقد عرفت الجزائر فراغا دستوريا جديدا الأمر الذي عطل الانتقال الديمقراطي، حيث جاءت مؤسسات جديدة هي المجلس الأعلى للدولة، والمجلس الوطني الاستشاري ،مما يؤكد تبعية المؤسسات للطرف المنتصر في الصراع على السلطة وعدم قدرة هذه الأخيرة على الاستمرار والتكيف، وهذا يدل على أن هناك صعوبات كبيرة كانت تتلقاها المؤسسات السياسية في تسيير الوضع الراهن، وكذلك إشارة واضحة إلى هشاشة الوضع الديمقراطي في الجزائر ويدل على أن هناك صراع بين شخصيات معينة نافذة في دواليب السلطة.

دستور 1996:إن أهم تعديل جاء به دستور1996 هو إضافة الغرفة البرلمانية الثانية، كرقيب للغرفة الأولى كم دعمت صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب البرلمان، كما عرفت المرحلة ميلاد حزب جديد يمثل السلطة وهو التجمع الوطني الديمقراطي، قبيل الانتخابات بثلاث أشهر[3]، حيث استمرت عملية تجريد المؤسسات التمثيلية من صلاحياتها، والعمل على دفع أحزاب على حساب أخرى في اختلال مؤسساتي تسيطر عليه سلطة غير مؤسسة.

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق،ص181.

[3] نفس المرجع،ص185.

إن المكانة المتفردة لرئيس الجمهورية في الدساتير المختلفة، وصولا إلى التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي فتح بموجبه عهدات الرئاسية، تؤكد استمرار هيمنة السلطة التنفيذية على باقي المؤسسات الدستورية ومحاولة شخصنة الحكم والسيطرة على باقي المؤسسات السياسية الفاعلة في الحكم، وغياب القواعد الديمقراطية التي ترتكز على تعددية حزبية حقيقية، ومؤسسات مجتمع مدني مستقلة، وتداول سلمي على السلطة.

أما التعديل الدستوري لسنة 2016 فلم يمس أسس العلاقة بين السلطات ، نظرا لاستقرار النخبة الحاكمة، وكون التغيرات العميقة في الجانب المؤسساتي كثيرا ما تتبع المراحل الحاسمة في الصراع على السلطة.

إن دستور1989 وإن جاء بمبادئ التحول الديمقراطي، إلا أن ضعف درجة المؤسسية في النظام السياسي والاختلال الواقع بين مؤسسات تملك السلطة الحقيقية كمؤسسة الجيش والرئاسة، وبين أخرى تابعة لها كالسلطة التشريعية والأحزاب، أفرغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها، وجعلها اقرب إلى عملية تكييف للنظام منه إلى عملية دمقرطة حقيقية .

ثانيا- مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر بعد سنة 1989 مظاهر مختلفة للتحول الديمقراطي ونذكر من أهمها:[1]

أ- إصلاح المنظومة القانونية:

بعد ظهور دستور سنة 1989 سارعت الجزائر إلى تكييف المنظومة القانونية وتماشيها مع الدستور الجديد، بما يراعي التوجه الجديد للممارسة السياسية في البلاد، فكان من أهم القطاعات التي مسها الإصلاح وتمثل ذلك أساسا في: قانون الأحزاب السياسية، والانتخابات والإعلام، وانعكست الإصلاحات الدستورية على الواقع الممارساتي، فتم إقرار حرية الإعلام وظهور تعددية إعلامية، وإن اقتصرت على مجال الصحافة المكتوبة، وفتح المجال السياسي وظهور عشرات الأحزاب السياسية التي نشطت تحت اسم الجمعيات ذات الطابع السياسي.

ب- ظهور المؤسسات الحقوقية:

[1] منصور لخضاري، الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1988-1992.). مجلة دراسات المستقبل العربي. ص: 79-80.

تم الاطلاع يوم: 29-04-2020. عبر الرابط :

http://web.b.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=1&sid=31606b17-352d-4d46-af46-ccad2e9a77c3%40pdc-v-sessmgr03

ظهرت مؤسسات ومنظمات تهتم مسائل حقوق الإنسان، وكان من أهمها: الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان، المرصد الوطني لحقوق الإنسان.... وغيرها.

ت- ظهور فعاليات المجتمع المدني:

ظهر في الساحة السياسية والمجتمعية جمعيات ذات طابع وطني ومحلي متعددة أوجه النشاط والاهتمامات (دينية ومسجدية، خيرية، ثقافية، تربوية وفنية....)، كما سجل تزايد عدد النقابات العمالية وخروجها عن إطار الممارسة الحصرية التي كانت محتكرة من طرف " الاتحاد العام للعمال الجزائريين".

ثالثا- نتائج مرحلة ما بعد1989:

_ التركيز الكبير للسلطة في يد رئيس الجمهورية، حيث بقي مسيطرا من خلال كل الدساتير.

_ الأداة الدستورية آلية غير كافية في بناء المؤسسات، وعملية المأسسة، وقد انعكس ذلك على عملية التحول الديمقراطي المكرسة دستوريا فقط.

_ البناء المؤسساتي لمرحلة ما بعد دستور 1989 يبدو أنه تكيف مع الظروف الداخلية والخارجية، ويمكن فهم ذلك من خلال إبقاء السلطة الحقيقية في يد مؤسسة الرئاسة والجيش، بينما تبقى مؤسسات التمثيل الشعبي بلا تأثير.

غياب الثقافة المؤسساتية لدى معظم النخبة الجزائرية الحاكمة، حيث ينظر للمؤسسة كوسيلة للصراع بدل جعلها أساسا للسلطة.

المحور الثالث: معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر:

معوقات سوسيو ثقافية: ويتعلق الأمر هنا بالبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري على غرار بقية لمجتمعات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط فحسب مجموعة من الباحثين اهتموا بدراسة تأثير هذه البنية كمعوق للتحول الديمقراطي في هذه المنطقة كهشام شرابي ومحمد جابر الأنصاري وغيرهما لمنطق انقسامي يتمحور حول طغيان الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة حين أن الحكم الديمقراطي يتناسب مع منطق الدولة الحديثة والذي من أهم مميزاته انه منطق توحيدي تكاملي وليس منطقا انقساميًا[1].

[1] ماسين بن غالية، الانتقال الديمقراطي في الجزائر.. المفهوم والمعوقات، 02 يونيو 2019. تم الإطلاع يوم 25-04-2020. https://sasapost.today/opinion/democratically-movement-in-algeria/

معوقات مرتبطة ببنية الدولة: بحيث تجدر الإشارة إلى أن جميع النخب الحاكمة اليوم في البلاد العربية والجزائر منها قد استلمت السلطة بالسيطرة المباشرة، إما بمناسبة خروج القوى المحتلة وبالتفاهم المسبق معها، أو بسبب اعتمادها مشروعية تاريخية لم يعد النظر فيها أو تجديد أصولها، أو بمناسبة انقلابات عسكرية، ولم تعتمد

أي منها في صعودها إلى سدة الحكم وفي تجديدها لنفسها في هذا الحكم على أي مشاورة جدية وحقيقية للمواطنين، ولا تزال ترفض أن تطرح وجودها وبقاءها في السلطة بل وحتى سياساتها اليومية لأي استفتاء أو استشارة أو موافقة شعبية. فهي لا تقبل بأي شكل أن تربط استمرارها في السلطة بموافقة أو قبول الرأي العام، وتطلب أن ينظر إليها على أنها حقيقة قائمة وليست ظواهر قائمة وغير مطروحة لأي نقاش ولا يمكن توجيه أي مساءلة لها أو اعتراض.[1]

إن التجارب التاريخية التي أفضت إلى بناء مجموعة من النظريات حول الدولة تؤكد فرضية أسبقية عملية بناء الدولة على اعتماد نموذج الديمقراطية التعددية الذي يعتبر في المحصلة النهائية مجرد نتيجة لخطوات ومراحل بناء الدولة الوطنية، وينطبق هذا على حالة الجزائر، أين قررت النخبة الحاكمة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، والذي تطلب على الأقل توفير أدنى الشروط لتجسيد النموذج الديمقراطي الغربي، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية أن تتبنى توجهات سياسية تتمثل في خيار الإصلاح الراديكالي، المتمحور أساسا حول تآكل مصادر شرعية نظام الحكم وما ترتب عنها من أزمات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية.[2]

وتتجسد أزمة الانتقال نحو الديمقراطية في الجزائر اليوم -أكثر من أي عامل آخر- في هشاشة القوى الديمقراطية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحويل الاجتماعي. وتتجلى هذه الهشاشة في غياب التنظيمات الديمقراطية الحقيقية وغياب القواعد والتقاليد والممارسات الواضحة والثابتة التي تميزها وتهيكلها، واقتصار الدعوة للديمقراطية على مجموعات صغيرة من اليسار السابق -وهي المجموعات التي تستخدمها في أغلب الأحيان من أجل إعادة تثمين نفسها في الساحة السياسية- أكثر مما تنظر إليها كبرنامج سياسي حقيقي للتحويل الاجتماعي. فالسبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية والجزائر من ضمنها لا يرجع

---

[1] برهان الدين غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، تم الإطلاع يوم 26-04-2020.
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa

[2] يونس مسعودي، الانتقال الديمقراطي بين التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو- اقتصادية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد: 10، العدد: 10، أفريل 2019. ص: 797.

إلى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تضافر بنى اجتماعية وسياسية وثقافية عملت على غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتالي إلى افتقار الحركة إلى قوة دفع حقيقية. وعندما نتحدث عن قوى اجتماعية وسياسية منظمة فنحن نتحدث في الوقت نفسه عن الوعي الذي يميز هذه القوى ويرشدها، كما نتحدث عن مجموعة الممارسات التي تميزها وتحدد هويتها ومنهج عملها وقدرتها على الحركة والإنجاز.[1]

كما يعود ضعف الانتقال الديمقراطي في الجزائر إلى عدم تطبيق النصوص الدستورية، فبالرغم من أن الدساتير تنص صراحة على حق تكوين الأحزاب وحرية الرأي والتعدد إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر وعدم الاطمئنان على حقوقه وحريته، وهذا رغم الإقرار بمبدأ المساواة والتعدد، كما تصطدم الضمانات والحقوق في غالب الأحيان بكثير من العوائق التي تعترضها، فمعظم الدساتير تحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين وبعضها يتضمن نصوصا وشروطا سياسية تطيح بالضمانات التي سبق أن أخرتها، والملاحظ أن السلطة محتكرة من طرف فئة معين وهي التي أقرت الانفتاح السياسي والمشاركة السياسية في إطار التحكم في قواعد اللعبة السياسية ووضع قوانين وفق منظور معين لحماية مصالحها، مع غياب معارضة سياسية قوية قادرة على إحداث التغيير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها.[2]

فذلك ينطبق على حالة الدولة الوطنية الجزائرية من خلال تطور نظامها السياسي، عرفت منذ تأسيسها إلى اليوم أزمات متعلقة ببنائها وتنظيم سلطتها، وتراكمات سلبية على مختلف الأصعدة والمجالات، تتطلب المراجعة والتقييم والتقويم، وأن الحلول الارتجالية السريعة التي يأتي إليها النظام الحاكم، من حين لآخر على حساب الحلول الواقعية الاستراتيجية عقدت الحياة أكثر وأزّمتها، وهو الأمر الذي لم ينتج إلا سياسات ترقيعية، أدت إلى الإقصاء والتهميش والخوف ومحاربة الحلول الابتكارية التجديدية، ورفض الرأي الآخر، كل ذلك أدى في النهاية إلى المواجهة والعنف والتطرف من كل الأطراف، فلقد أفرزت الثورة الجزائرية كسائر ثورات العالم خلال مسيرتها العملية نتائج إيجابية وأخرى سلبية، غير أن هذه الأخيرة تغلبت وانتشرت مع مرور الوقت، وتحولت إلى سلوك مناف لأهداف الثورة التحريرية، وهو الأمر الذي وسع في الهوة الحاصلة بين الحكام والمحكومين، حتى أصبح مجرد التفكير في معالجته

---

[1] برهان الدين غليون، مرجع سابق الذكر.

[2] فرحاتي عمر، "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، **مجلة العلوم الانسانية**، عدد 29، جوان 2008. ص: 142.

يهدد بالخطر، وأن مجرد الاستشعار بذلك يولد أزمات أخرى متلاحقة أهدرت قدرات التنمية الوطنية وشوهت بالتناقض وأهداف ومبادئ الثورة التحريرية.[1]

عجز المؤسسات السياسية في تحويل المطالب إلى قرارات وسياسات، فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية وغير فعالة مما يدفع الناس إلى عدم القناعة في جدوى وجودها أو عملها، وبالتالي عدم المشاركة أو المساهمة فيها، حيث فقدت مبررات وجودها، وكذلك ضعف المؤسسات التمثيلية كالبرلمان، بحيث

تمثل هذه الأخيرة ومن مهامها بلورة مصالح الأفراد والجماعات، والمقابل يتم تمرير القرارات البعيدة كل البعد عن اهتمامات المواطن وعن قناعاتهم، فهذا سيؤدي إلى الاستخفاف بعملية المشاركة السياسية، وعليه يصعب تحقيق التحول الديمقراطي حقيقي.[2]

الخاتمة:

من خلال ما السابق يتضح أن السلطة السياسية في الجزائر لازالت غير مجسدة بشكل متوازن داخل المؤسسات الدستورية للدولة ،حيث يلاحظ سيطرة مؤسسات على حساب أخرى ، كنتيجة لذلك كان ضعف المؤسسات المعبرة عن السلطة الشعبية وعدم استقلاليتها، وعلى رأسها السلطة التشريعية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وبقية المؤسسات المنتخبة، وهذا بدوره انعكس سلبا على التحول الديمقراطي في الجزائر، وعرقل مسيرته، حيث يغيب التداول الحقيقي على السلطة، مما جعل الكثير من الآليات الديمقراطية مجرد أشكال، وجعل المؤسسات غير فاعلة في أداء الأدوار المنوطة بها باعتبار التجسيد الضعيف للسلطة داخلها، حيث أن مأسسة السلطة السياسية هو أحد الركائز الأساسية في التحول الديمقراطي .

[1] يونس مسعودي، مرجع سابق الذكر. ص: 797.

[2] فرحاتي عمر، مرجع سابق لذكر. ص: 143.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب :

1- أمحمد مالكي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

2- أنور ربيع فتح الباب متولي، **النظم السياسية: السلطة، الدولة والحكومة صورها وأساليبها، الانتخابات أنواعها وتنظيماتها، الحقوق والحريات**. (بيروت منشورات الحلبي الحقوقية،2013).

3- بوردو جورج، **الدولة**، ترجمة: سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).

4- رشاد عبد الغفار محمد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، (القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2003).

5- سلطاني أبو جرة ، **جذور الصراع في الجزائر**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للطباعة، 1995).

6- صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، (الموصل : مطابع جامعة الموصل، 1986).

7- عثمان الزياني، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2015).

8- عثمان حسين محمد عثمان، **النظم السياسية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006).

9- لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**. (الجزائر: دار المعرفة، 2000).

10- ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006).

11- هلال علي الدين وآخرون، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**. (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006).

12- هنتنجتون صمويل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة :سمية فلو عبود. (بيروت: دار الساقي، 1993).

ثانيا- المجلات :

1- عربي بومدين وبوزيدي يحي، "أثر عملية المأسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011". **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد: 05، أكتوبر 2015.

2- يونس مسعودي، الانتقال الديمقراطي بين التوجهات السياسية والمتطلبات السوسيو-اقتصادية دراسة حالة الجزائر، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد: 10، العدد: 10، أفريل 2019.

3- فرحاتي عمر، "معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، عدد 29، جوان 2008.

ثالثا- القوانين :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية،دستور1989، المطبعة الرسمية،الجزائر،1989.

رابعا- المواقع الإلكترونية:

1- منصور لخضاري، الجيش وتجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر (1988-1992.). مجلة دراسات المستقبل العربي. ص: 79-80.

http://web.b.ebscohost.com/ehost/pdfviewer/pdfviewer?vid=1&sid=31606b17-352d-4d46-af46-ccad2e9a77c3%40pdc-v-sessmgr03

2- ماسين بن غالية، الانتقال الديمقراطي في الجزائر.. المفهوم والمعوقات، 02 يونيو 2019.

ttps://sasapost.today/opinion/democratically-movement-in-algeria/

3- برهان الدين غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن.

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-العربي-f5ffdc4c51aa

مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري.

The position of the executive power in the Algerian political system.

د.ملاتي معمر.

أستاذ محاضر أ. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس

ملخص:

يعد التطبيق السليم لمبدأ الفصل بين السلطات من أهم الأسس لأي نظام ديمقراطي، و الذي يرتكز على ضرورة أن توقف السلطة السلطة ، بمعنى أن كل سلطة من سلطات الدولة سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية تتوزع على هيئات منفصلة، ولكل هيئة صلاحياتها واختصاصاتها، إلا أن التطبيق الفعلي لهذا المبدأ يختلف من نظام سياسي لأخر، فقد يكون هناك تعاون وتكامل بين هذه السلطات ، وقد يكون هناك انفصال تام بحيث لكل سلطة مجالها الخاص بها .

والجزائر عرفت حقيقة مبدأ الفصل بين السلطات في ظل نظام التوازن والتكامل والتعاون من خلال دستور 1989 و ما صدر من بعده من تعديلات إلى غاية اليوم، إلا أن الحديث يكثر حول مكانة السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الدولة في ظل هذا النظام، وانطلاقا من هذا الإشكال سنبحث في مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري .

الكلمات المفتاحية: السلطة ، التنفيذية ، الثنائية ، التشريعية ، القضائية ، المكانة .

Abstract:

The proper application of the principle of separation of powers is one of the most important foundations of any democratic system, which is based on the need for power to cease in the sense that each State authority, whether legislative, executive or judicial, is divided into separate bodies. Each body has its own powers and competencies, but the actual application of this principle varies from one political system to another. There may be cooperation and complementarity between these authorities, and there may be a complete separation so that each authority has its own domain.

Algeria is aware of the principle of the separation of powers under the regime of balance, integration and cooperation through the 1989 Constitution and subsequent amendments to date. However, there is much talk about the status of the executive branch, primarily the Head of State, in this system.

Keywords: Power, executive, bilateral, legislative, judicial, status

مقدمة :

تقوم أنظمة الحكم الديمقراطية على عدة مبادئ ، من بينها مبدأ الفصل بين السلطات والذي يرتكز على ضرورة توزيع سلطات الدولة التشريعية ، التنفيذية ، القضائية على هيئات منفصلة، بحيث يضمن هذا التوزيع التوازن و التكامل ، كما يضمن عدم اعتداء سلطة على صلاحيات واختصاصات سلطة أخرى و هو ما يعرف بوقف السلطة للسلطة [1]، غير أن الاختلاف في تفسير هذا المبدأ نجم عنه اختلاف في طريقة تطبيقه ، فظهرت عدة أنظمة سياسية على ضوء هذا الاختلاف، وأصبح هذا المبدأ قاعدة أي نظام ديمقراطي ، باستثناء الدول التي تبنت الفكر الاشتراكي و الذي يقوم على مبدأ وحدة السلطة[2] .

و الجزائر لم تعرف حقيقة مبدأ الفصل بين السلطات إلا من خلال دستور 1989 و ما صدر من بعده إلى غاية اليوم ، ولا غرو في أن التجسيد الفعلي لهذا المبدأ يصنع سدا منيعا أمام الاستبداد ، فظهور الاستبداد من عدمه يعتبر المقياس في ممارسة و تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات على أرض الواقع، غير أنه من المؤكد أن الأنظمة السياسية عندما تعرف الاستبداد نتيجة التطبيق الخاطئ لهذا المبدأ ، تنتج أشكال عدة للمقاومة و هذا ما عرفته الجزائر من خلال حراكها الشعبي بداية شهر فبراير 2019 .

و لعل من بين العوامل التي دفعت إلى الاستبداد المتجسد في حرية التصرف و التفرد بالرأي في الجزائر و ما نتج عنه طيلة عقدين من الزمن هو مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري و علاقتها بالسلطات الأخرى من جهة ، ومن جهة أخرى مكانة رئيس الجمهورية باعتباره رأس السلطة التنفيذية و المركز الذي يتمتع به ، ضمن نطاق هذه السلطة .

و عليه، و تأسيسا لما سبق ، نحاول من خلال هذه المداخلة الوقوف على مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري ابتداء من دستور 1989 باعتباره نقطة البداية في ظهور مبدأ الفصل بين السلطات و انتهاء عند التعديل الدستوري 2016 باعتباره أخر ما تم قبل الحراك الشعبي، و في نفس الوقت ما سيكون على أساسه من تعديل في المستقبل .

و ضمن هذا الإشكال الرئيس ، نبحث أيضا في :

- تأثير هذه المكانة على السلطتين التشريعية و القضائية ؟
- تأثير هذه المكانة على إمكانية الانتقال الديمقراطي في المستقبل ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية ، نقسم مداخلتنا هذه إلى قسمين ، نتناول في الجزء الأول مركز رئيس الدولة ، أما الجزء الثاني نخصصه للحكومة ونخص بالتفصيل الوزير الأول ، ذلك أن السلطة التنفيذية تعتمد على الثنائية التنفيذية .

أولا : رئيس الدولة .

لا جدال في أن الشرعية الثورية قد لعبت دورا محوريا و أساسيا في الجزائر منذ الاستقلال ، من خلال تقوية و شرعنة النظام السياسي أو بالأحرى السلطة الحاكمة ، و لاسيما السلطة التنفيذية و على رأسها رئيس الدولة ، ذلك أن الباحث و دون عناء كبير يستطيع تبيان هذه الأفضلية للرئيس ، وهذا في عديد النصوص الدستورية فهو يجسد وحدة الأمة و حامي الدستور، فإذا رجعنا لدستور سنة 1989 و الذي يعتبر نقطة تحول فاصلة بين مرحلتين ، و في نفس الوقت هو نقطة البداية للبحث الذي تعالجه هذه المداخلة ، نجد أن المادة 67 منه تؤكد ذلك : « يجسد رئيس الجمهورية رئيس الدولة وحدة الأمة و هو حامي الدستور . » و كذلك نص المادة 69 :« يمارس رئيس الجمهورية السلطة السامية في الحدود المثبتة في الدستور » ، ومن هنا تظهر المكانة الذي يتمتع بها رئيس الدولة في النظام السياسي الجزائري .

وعليه ، تفرض علينا منهجية البحث تناول هذا الجزء بالدراسة في عنوانين هما :

رئيس الدولة ، المرتبطة بطبيعة وظيفته التنفيذية . * اختصاصات

* اختصاصات رئيس الدولة ، الغير مرتبطة بطبيعة و ظيفته التنفيذية .

اختصاصات رئيس الدولة ، المرتبطة بطبيعة وظيفته التنفيذية :

يضطلع رئيس الدولة وفق نص المادة 74 من دستور 1989 ب[3] :

*/ القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة للجمهورية .

*/ يتولى مسؤولية الدفاع الوطني .

*/ يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها .

*/ يرأس مجلس الوزراء .

*/ يعين رئيس الحكومة و ينهي مهامه.

*/ يوقع المراسيم الرئاسية .

*/ يعين في الوظائف المدنية و العسكرية للدولة .

*/ له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبة أو استبدالها.

*/ يمكن أن يستشير الشعب في كل قضية أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء.

*/ يعين سفراء الجمهورية و المبعوثين فوق العادة إلى الخارج ، وينهي مهامهم ، ويتسلم أوراق اعتماد الدبلوماسيين و الأجانب ، وأوراق إنهاء مهامهم .

*/ يبرم المعاهدات الدولية و يصادق عليها.

*/ يسلم أوسمة الدولة ، ونياشينها و شهادتها التشريفية .

*/ القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة للجمهورية.

*/ يتولى مسؤولية الدفاع الوطني .

*/ يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها .

*/ يرأس مجلس الوزراء .

*/ يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية ، و ينهي مهامه .

*/ يوقع المراسيم الرئاسية .

*/ له حق إصدار العفو و حق تخفيض العقوبات أو استبدالها .

*/ يمكن أن يستشير الشعب في كل قضية أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء .

*/ يبرم المعاهدات الدولية و يصادق عليها .

*/ يسلم أوسمة الدولة ، ونياشينها و شهادتها التشريفية .

*/ الوظائف و المهام المنصوص عليها في الدستور .

*/ يعين في الوظائف المدنية و العسكرية للدولة .

*/ التعيينات التي تتم في مجلس الوزراء.

*/ الأمين العام للحكومة .

*/ محافظ بنك الجائر.

*/ مسؤولو الأمن .

*/ الولاة .

*/ يعين سفراء الجمهورية و المبعوثين فوق العادة إلى الخارج ، وينهي مهامهم ، ويتسلم أوراق اعتماد الدبلوماسيين و الأجانب ، وأوراق إنهاء مهامهم .

هذا ، إلى جانب السلطات و الاختصاصات الأخرى ، المتعلقة بإصدار القوانين و سلطة التنظيم والسلطات الأخرى في ظل الظروف الغير العادية ، كحالة الطوارئ أو حالة الحصار و الحالة الاستثنائية و حالة التعبئة العامة [5] .

إن أول ما يمكن الإشارة إليه هنا ، هو تمدد و اتساع سلطات و اختصاصات رئيس الدولة كما هي عليه في التعديل الدستوري 2016 ، مقارنة بما كان الأمر عليه في دستور 1989 ، هذا التمدد والاتساع في نطاق الاختصاصات المرتبطة بطبيعة السلطة التنفيذية ضمن ثنائية السلطة التنفيذية، لا يكون إلا على حساب صلاحيات و اختصاصات الوزير الأول أو رئيس الحكومة باعتباره الطرف الثاني

ضمن معادلة السلطة التنفيذية ، هذه المعادلة يمكن أن تكون عامل استقرار ، كما يمكن أن تكون عامل لا استقرار ، فالأمر يتحدد بالمطلق انطلاقا من طبيعة النظام الانتخابي المعتمد و النتائج التي يمكن أن يسفر عنها ، فالمقارنة هنا في الحقيقة لا يمكن أن تكون بين نصين قانونيين ، إنما بين فترتين تختلف كل منهما عن الأخرى من عدة جوانب و خاصة من الجانب السياسي فالنظام الانتخابي المعتمد في ظل دستور 1989 ليس هو النظام الانتخابي المعتمد في ظل التعديل الدستوري 2016 [5] ، و على العموم فإن السلطات المرتبطة بالسلطة التنفيذية و بغض النظر عن طريقة تقسيمها في إطار ثنائية السلطة التنفيذية لا يمكن أن تؤثر على مبدأ الفصل بين السلطات من الناحية الدستورية ، في حين أن الأمر قد يشكل عقبات من الناحية الإدارية أي من ناحية نجاعة و جودة التسيير الإداري وفعاليته .

/ اختصاصات رئيس الدولة ،الغير المرتبطة بطبيعة وظيفته التنفيذية :

يقصد بالاختصاصات الغير مرتبطة بطبيعة السلطة التنفيذية ، الاختصاصات المخولة لرئيس الدولة ضمن نطاق أخر غير السلطة التنفيذية ، أي الاختصاصات التي يمنحها الدستور لرئيس الدولة في مجال سلطتي التشريع و القضاء ، و في هذا الإطار نجد لرئيس الدولة سلطة التشريع بالأوامر في المسائل العاجلة و ذلك في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني صاحب الاختصاص الأصيل بالتشريع أو في حالة العطل البرلمانية [6] حيث لا نجد مثل هذه السلطة لرئيس الدولة في دستور 1989 ، و هذا شكل من أشكال التمدد و التوسع لسلطة رئيس الدولة خارج سلطته الطبيعية ضمن المجال التنفيذي .

و دائما ضمن نطاق السلطة التشريعية ، يمكن لرئيس الدولة أن يحل المجلس الشعبي الوطني [7] أو إجراء انتخابات تشريعية مسبقة ، و هذه السلطة موجودة في دستور 1989 ، كما هي موجودة في التعديل الدستوري الحالي ، و الإشكال الذي يطرح هنا ، تدخل رئيس الدولة في مجال سلطة التشريع وفق ما تم ذكره ، يتوافق مع مبدأ التوازن و التكامل مابين السلطات ، أم يعتبر اعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات ؟

إن الإجابة في هذه الحالة ليست بالأمر السهل و لكي نقتفي الدقة و التجرد ، نطرح السؤال الأتي : هل يمكن للسلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الدولة أن تستغني عن السلطة التشريعية ، بغض النظر عن شكلها ، انطلاقا من هذه السلطات المخولة لها ضمن هذا المجال ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، فإن الأمر يعد اعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات و إذا كان ب لا فإن الأمر يدخل ضمن مبدأ التوازن والتكامل أو ما يسمى بالفصل المرن .

و على العموم ، ومن وجهة نظري ، أرى أن سلطة التشريع بالأوامر المخولة لرئيس الدولة مرتبطة بالحل ، أي حل للمجلس الشعبي الوطني ، فالحل المنصوص عليه في المادة 78 من دستور 1989 والمادة 96 من التعديل الدستوري ، وهو الحل الوجوبي في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على برنامج الحكومة للمرة الثانية في دستور 1989 و عدم الموافقة للمرة الثانية على مخطط عمل الحكومة في التعديل الدستوري 2016 ، هو سلطة تدخل ضمن مبدأ التوازن و التكامل بين السلطات و يدخل في قاعدة السلطة تحد السلطة ، و هنا فسلطة التشريع بالأوامر مطلوبة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني بعد الحل و فقط [8].

أما الحل المنصوص عليه في المادة 120 من دستور1989 و المادة 147 من التعديل الدستوري 2016، لا يخدم قاعدة السلطة تحد السلطة ، و لا يخدم مبدأ التوازن و التكامل ، وبالتالي تصبح سلطة التشريع بالأوامر غير مطلوبة [9] و بالتالي لابد من التخلي عنه ، في نطاق التعديل الدستوري القادم ، خدمة للانتقال الديمقراطي .

أما تعلق بمجال السلطة القضائية ، فنجد أن رئيس الدولة و فق ما تنص عليه المادة 92 من التعديل الدستوري 2016 يعين كل من الرئيس الأول للمحكمة العليا ، رئيس مجلس الدولة ، القضاة ، كما تنص المادة في فقرتها الأخيرة على سن قانون عضوي يحدد الوظائف القضائية الأخرى التي يعين فيها رئيس الجمهورية ، الذي هو رئيس الدولة ، لكن الأمر الذي يثير الغموض هو نص المادة 174 والذي ينص على أن هذه التعيينات للقضاة و المسار الوظيفي للقاضي يقرر فيه المجلس الأعلى للقضاء و الذي يرأسه رئيس الجمهورية و بالتالي لما النص عليها مستقلة ، في حين أن دستور 1989 في مادتيه 145 و146 [10] و في الفصل المتعلق بالسلطة القضائية نجد أن المجلس الأعلى للقضاء طبقا للقانون ، يقرر تعيين القضاة ، كما يسهر الرئيس الأول للمحكمة العليا على رقابة انضباط القضاة ، هذا المجلس يرأسه رئيس الجمهورية ، دون النص على سلطة التعيين في مواد أخرى .

و على العموم ، فإن مبدأ التوازن و التكامل بين السلطات يقتضي تعيين القضاة من طرف رئيس الدولة بناء على ترشيح المجلس الأعلى للقضاء دون أن يكون لرئيس الدولة أي سلطة على هذا المجلس ، و هذا الشكل يصب في مصلحة الانتقال الديمقراطي المزمع .

ثانيا : الحكومة .

عرفت الجزائر الثنائية في السلطة التنفيذية بمقتضى التعديل الدستوري ، الصادر بمقتضى المرسوم 223/88 المؤرخ في 1988/11/03 [11]

وعليه نحاول من خلال هذا الجزء ، الوقوف على تشكيلة الحكومة و بالأخص طريقة تعيين الوزير الأول أو رئيس الحكومة وأثر هذه الطريقة في التعيين على مكانة هذا الوزير الأول وعلى الاستقرار السياسي ككل ، كما نبين الصلاحيات التي يتمتع بها رأس السلطة التنفيذية الثاني و الحكومة ككل.

1/ التعيين :

تقرر المادة 74 من دستور 1989 ، الفقرة الخامسة ، على أن رئيس الدولة هو الذي يعين رئيس الحكومة و ينهي مهامه ، و ضمن هذا الإطار ، و وفقا للمادة 75 من دستور 1989 دائما ، الفقرة الأولى، يقوم رئيس الحكومة المعين بتقديم أعضاء حكومته الذين اختارهم لرئيس الجمهورية من أجل تعيينهم .

و بالرجوع إلى التعديل الدستوري 2016 ، نجد أن المادة 91 ، الفقرة الخامسة ، تنص على رئيس الجمهورية يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية و ينهي مهامه ، أما فيما يخص أعضاء الحكومة فيتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية ، رئيس الدولة بعد استشارة الوزير الأول .

إن أول دائما ما يلاحظ ، هو اتساع و تمدد سلطات و صلاحيات رئيس الدولة بالمقارنة بين ماجاء به دستور 1989 و ما تضمنه التعديل الدستوري 2016 .

ولا غرو ، في أن مصطلح التعيين و إنهاء المهام لرئيس الحكومة أو للوزير الأول وحده يبين علاقة هذا الأخير بالنسبة لرئيس الدولة ، و هنا نتسأل أي نظام سياسي نريد ؟

ذلك أن الوزير الأول المعين و فق ما تنص عليه المادة 94 من التعديل الدستوري 2016 ، يقوم بتقديم مخطط عمل حكومته للمجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه ، و في حالة عدم الموافقة وفق ما تنص عليه المادة 95 ، على الوزير الأول تقديم استقالته لرئيس الجمهورية ، و الأصل أن مخطط عمل الحكومة مؤسس على برنامج الرئيس الذي انتخب على أساسه ، فالرفض هنا لمن ؟ لرئيس الجمهورية المنتخب على أساس برنامج من طرف الشعب ، أم للوزير الأول الذي عينه رئيس الجمهورية و رأى فيه القدرة على تنفيذ هذا البرنامج ، هذا الوزير الأول و الذي قد يعين خارج الأغلبية البرلمانية التي قد تكون أصلا معارضة لرئيس الدولة ، لأنه لا يوجد ما يجبر رئيس الدولة على التعيين من الأغلبية البرلمانية مع التحفظ أصلا على المصطلح

إن مثل هذه الحالة أو الوضعية إذ ما تجسدت على أرض الواقع لا تتفق تماما مع كون رئيس الجمهورية ، رئيس الدولة

مجسد وحدة الأمة وفق نص المادة 84 من التعديل الدستوري 2016، و إنما يصبح في مثل هذه الحالة خصم .

من هذه الرؤية و هذا التحليل تظهر مكانة الوزير الأول وكأنه مجرد موظف من المنظور الإداري ، أما من المنظور الدستوري فيكاد ينعدم وزنه السياسي ذلك أنه مرتبط كل الارتباط برئيس الدولة ، إن مثل هذه الطريقة في تسمية الوزير الأول قد تؤثر على مبدأ التوازن و التكامل ضمن إطار مبدأ الفصل بين السلطات، كما تؤثر على عملية الانتقال الديمقراطي .

2/ الصلاحيات :

يمارس رئيس الحكومة و فق نص المادة 81 من دستور 1989 ، زيادة على السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور الصلاحيات الآتية :

- يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية .
- يرأس مجلس الحكومة .
- يسهر على تنفيذ القوانين و الأنظمة .
- يوقع المراسيم التنفيذية .
- يعين في وظائف الدولة دون المساس بأحكام الفقرتين 7و10 من المادة 74 .

وبالرجوع للتعديل الدستوري 2016 ، نجد المادة 99 تنص على أن الوزير الأول يمارس زيادة على السلطات التي تخولها إياه أحكام أخرى من الدستور ، الصلاحيات الآتية :

- يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية .
- يسهر على تنفيذ القوانين و التنظيمات .
- يرأس اجتماعات الحكومة .
- يوقع المراسيم التنفيذية .
- يعين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية ، و دون المساس بأحكام المادتين 91 و 92 سابقتي الذكر.
- يسهر على حسن الإدارة العامة .

إن أول ما يثير الانتباه ، و بغض النظر عن الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الحكومة سواء في ظل دستور 1989 أو في ظل التعديل الدستوري الحالي ، مقارنة بما يتمتع به رئيس الدولة ، هو ماجاء في الفقرة الخامسة من المادة 99 من التعديل الدستوري 2016 ، و هو التعيين بعد موافقة رئيس

الجمهورية ، و هنا تظهر حقيقة التبعية الوظيفية للوزير الأول لرئيس الدولة ، إضافة للتبعية العضوية و المشار إليها سابقا .

و السؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هل هذه التبعية الوظيفية و العضوية للوزير الأول ، في ظل نظام الفصل المرن لمبدأ الفصل بين السلطات أو ما يسمى مبدأ التوازن و التكامل وفق النموذج الجزائري ، تخدم عملية الاستقرار و الانتقال الديمقراطي ؟

و لعل قسم من الإجابة قد تم الإشارة إليه فيما سبق من هذه الدراسة ، فإنه حتما ضرورة طلب موافقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمل الحكومة و الذي يعتبر موافقة على أعضاء هذه الحكومة ، و في ظل تبني الثنائية التنفيذية ، و في ظل اعتبار رئيس الجمهورية ، رئيس الدولة مجسد وحدة الأمة و حامي الدستور ، فإن هذه التبعية بهذا الشكل ، لا تخدم الاستقرار و لا تخدم الانتقال الديمقراطي .

الخاتمة :

عالجنا من خلال هذه المداخلة مكانة السلطة التنفيذية في ظل النظام السياسي الجزائري و تأثير هذه المكانة على مبدأ الفصل بين السلطات في ظل هذا النظام ، و أثر هذه المكانة على الانتقال الديمقراطي المزمع من خلال التعديل الدستوري القادم وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وأخرى من التوصيات نقدمها على ضوء هذه الدراسة .

النتائج :

- مجال السلطة التنفيذية في ظل نظام الفصل المرن لمبدأ الفصل بين السلطات وفق النموذج الجزائري، واسع لدرجة إمكانية التأثير على سلطتي التشريع و القضاء.

- رئيس الدولة باعتباره رأس السلطة التنفيذية يتمتع بسلطات واسعة في ظل ثنائية السلطة التنفيذية .

- التبعية الوظيفية و العضوية للوزير الأول لرئيس الدولة ، رئيس الجمهورية في ظل ثنائية السلطة التنفيذية.

التوصيات :

حتى يمكن للنظام السياسي الجزائري الحالي التكيف مع عملية الانتقال الديمقراطي لابد من مراعاة ما يلي :

- الحد من إمكانية تأثير السلطة التنفيذية على سلطتي التشريع و القضاء من خلال اعتماد الحل الوجوبي للمجلس الشعبي الوطني و فقط دون أي حالة أخرى ، و تقييد سلطة التشريع بالأوامر في

حالة الحل الوجوبي ، أما بخصوص السلطة القضائية ، ضرورة أن تخضع عمليات التعيين و المسار الوظيفي للقضاة ككل للمجلس الأعلى للقضاء دون سواه .

- تحقيق نوع من التوازن في الثنائية التنفيذية من حيث الصلاحيات و إعطاء الوزير الأول وزن سياسي على قدر تلك الصلاحيات.

- **الهوامش :**

- 1/ « يعني مبدأ الفصل بين السلطات إسناد خصائص السيادة في الدولة إلى هيئات مختلفة و مستقلة ، بمعنى عدم تركيز سلطات الدولة في يد واحدة ، بل يجب توزيعها .

- و يقوم هذا المبدأ على دعامتين هما :

- الأولى : توزيع خصائص السيادة على هيئات متخصصة (التخصص الوظيفي) بحيث تمارس كل هيئة فيها وظيفة محددة .

- الثانية : استقلال الهيئات التي تتوزع عليها خصائص السيادة عضويا (الاستقلال العضوي) ...».

- انظر: حمدي عطية مصطفى عامر ، الوجيز في النظم السياسية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية ، 2016 ، ص691.

- 2/ محمد رفعت عبد الوهاب ، مبادئ النظم السياسية ، منشورات الحلبي ، لبنان ، 2002 ،ص198 و مابعدها .

- 3/ مرسوم رئاسي رقم 18/89 مؤرخ في 28فبراير سنة 1989، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير سنة 1989 ، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 9 بتاريخ 01مارس سنة 1989 .

- 4/قانون رقم 01/16 مؤرخ في 06مارس سنة 2016 ، يتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية عدد 14 بتاريخ 07 مارس سنة 2016 .

- 5/ انظر: المواد 86 ، 87 ، 88 ، 89 ، 116 ، 117 ، من دستور 1989 و المواد 105 ، 107 ، 108، 109، 143، 144 من التعديل الدستوري سنة 2016 .

- 6/مولود ديدان ، القانون الدستوري و النظم السياسية ، دار بلقيس ، الجزائر ، 2017 ، ص310 و ما بعدها .

- 7/ تنص المادة 120 من دستور 1989 على : « يمكن لرئيس الجمهورية آن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني ، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني و رئيس الحكومة .» ، و تنص المادة 147 من التعديل الدستوري على : « يمكن لرئيس الجمهورية آن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني ، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها ، بعد استشارة رئيس مجلس الأمة ، و رئيس المجلس الشعبي الوطني ، و رئيس المجلس الدستوري و الوزير الأول ، و تجرى هذه الانتخابات في كلتا الحالتين في أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر.»

- 8/ تنص المادة 77 من دستور 1989 على : « في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على البرنامج المعروض عليه ، يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته لرئيس الجمهورية .» و ضمن هذا النهج تنص المادة 78 من نفس الدستور : «اذا لم تحصل من جديد موافقة المجلس الشعبي الوطني ينحل وجوبا » . و تنص كل من المادتين 95 و 96 على التوالي : «يقدم الوزير الأول استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمل الحكومة .

- يعين رئيس الجمهورية من جديد وزيرا أول حسب الكيفيات نفسها » .

- « إذا لم تحصل من جديد موافقة المجلس الشعبي الوطني ينحل وجوبا .

- تستمر الحكومة القائمة في تسيير الشؤون العادية إلى غاية انتخاب المجلس الشعبي الوطني و ذلك في اجل أقصاه ثلاثة اشهر»

- 9/ تنص المادة 142 من التعديل الدستوري لسنة 2016 : « لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطل البرلمانية بعد رأي مجلس الدولة .

- و يعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها

- تعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان .

- يمكن رئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في الحالة الاستثنائية المذكورة في المادة 107 من الدستور .

- تتخذ الأوامر في مجلس الوزراء .»

– 10/ تنص المادة 145 من دستور 1989 على : « يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء .»

– تنص المادة 146 من دستور 1989 على : « يقرر المجلس الأعلى للقضاء ، طبقا للشروط التي يحددها القانون ، تعيين القضاة و نقلهم و سير سلمهم الوظيفي .

– و يسهر على احترام أحكام القانون الأساسي للقضاء و على رقابة انضباط القضاة تحت رئاسة الرئيس الأول للمحكمة العليا .»

– 11/مرسوم رقم 223/88 مؤرخ في 1988/11/05 ، يتعلق بنشر التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 03نوفمبر1988 الجريدة الرسمية عدد 45 بتاريخ 05نوفمبر1988.

أزمة نظام الحكم في الجزائر بين "النص الدستوري و شخصنة السلطة"

The crisis of government in Algeria between the "constitutional text and the "personality of power

أ.رافيق بن مرسلي

أستاذ مساعد "أ"، بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

ملخص:

أنّ نظم الحكم – النظم الديمقراطية – أهم ما يميزها هو أخذها بمبدأ الفصل بين السلطات, إلّا أنّ هذا المبدأ لم يعتمد بنفس الصيغة من قبل المجموعة الدولية, حيث أدّى هذا الاختلاف إلى بروز ثلاثة أنظمة سياسية. فالنّظام البرلماني يقوم على أساس التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فالبرلمان يستطيع سحب الثّقة من الحكومة وإسقاطها،كما أنّ الحكومة لها صلاحية حل البرلمان. أما النّظام الرئاسي يقوم على قوّة السلطة التنفيذية الّتي تتجسد في شخص رئيس الدولة، وانعدام الرقابة البرلمانية الّتي تفضي إلى ترتيب مسؤولية الحكومة. وفي ما يخص النّظام المختلط فإنّه نظام وسط يأخذ من كلا النّظامين السابقين بعض الخصائص.

ان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تصنيف النظام السياسي ضمن هذه الانظمة، ثم البحث عن طبيعة النظام السياسي الجزائري و ذلك من خلال قراءة نقدية للتطور الدستوري في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: النظام الديمقراطي، الدستور، الفضل بين السلطات، التوازن بين السلطات، الشرعية القانونية، شخصنة السلطة

Abstract:

The most important thing that distinguishes them from the principle of separation of powers is governance, but this principle has not been adopted in the same format by the international community, as this difference has given rise to three political regimes. The parliamentary system is based on a balance between the legislative and executive branches, Parliament could withdraw confidence from the Government and drop it, and the Government had the power to dissolve the Parliament. The presidential system is based on the power of executive power embodied in the person of the Head of State and the lack of parliamentary oversight. leading to an arrangement of government responsibility. For a mixed system, it is a middle order that takes some characteristics from both previous systems.

The purpose of this study is to try to classify the political system among these systems, and then to look into the nature of the Algerian political system through a critical reading of Algeria's constitutional development.

Keywords: democratic system, the Constitution, credit between powers, the balance of powers, legal legitimacy, the personality of power.

مقدمة:

إن موضوع المؤسسات السياسية يشكل صميم القانون الدستوري،إلا أن الاكتفاء بهذه الدراسة سيجعلها جامدة حبيسة النصوص القانونية، ومن هنا يهدف علم السياسة إلى إضافة جانب أخر ذو أهمية كبرى وهو دراسة محيط هذه المؤسسات وعلاقته بهذه النصوص كون هذه المؤسسات مرتبطة التي تنتجها والتي لها أهمية اكبر من دراسة النصوص نفسها لان هذه المؤسسات ما هي إلا انعكاس لميزان القوى السائد في المجتمع .

يهدف البحث إلى التعرف على إشكالية معينة متعلقة بتحديد طبيعة النظام السياسي الجزائري ؟ ومن يتولى زمام السلطة فيه؟ ما هي المؤسسات السياسية التي شهدها النظام السياسي الجزائري ؟ وهل يمكن أن نجد لهذا النظام تصنيف له بين الأنظمة السياسية السائدة؟هل نستطيع أن نتكلم عن فصل للسلطات أو دمج أو تعايش أو تعاون ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية ستتم دراسة البنى السياسية المختلفة محللين بذلك العوامل التي أوجدتها وذلك كل الفترات الدستورية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن.

المبحث الاول: نظام الحكم في الجزائر - فترة الاحادية -

المطلب الاول: قراءة في دستور 1963

في قراءة أولية لمواد دستور 1963 نجده قد أرسى السمات الأولى لدولة تأخذ بنظام الحزب الواحد و التي تحتكر العمل السياسي المنظم و الموجه للمجتمع، رفض المعارضة والصراع و تعدد الطبقات، مما يجعله صاحب الاختصاص الوحيد في تمثيل الشعب و تبعية الدولة له، يتطلع لان يصبح رمزا للوحدة الوطنية باكتسابه العقيدة و الشرعية.

العلاقة بين السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية:

خول الدستور للمجلس سلطة مراقبة نشاط الحكومة بواسطة آليتين:

*-**الاستجواب :** وهو الاستماع إلى الوزراء عن طريق السؤال الكتابي أو الشفهي.

*-**الملتمس الرقابي:** (ملتمس الرقابة):هنا يستطيع 3/1 النواب تقديم اقتراح الملتمس في حالة التصويت بالأغلبية المطلقة للنواب توجب على رئيس الجمهورية تقديم استقالته، لكن مقابل ذلك ينحل المجلس تلقائيا

من خلال هذه الآلية تتضح سمات النظام البرلماني لكن باستثنائيين:

-مجال الحكومة يتسع مجال تدخلها مادام لم يحدد مجال التشريع .

-المجلس ونوابه ليسوا إلا أدوات في يد الحزب.

- تناقض القاعدة القائلة بمسؤولية الرئيس أمام المجلس، حيث أن خضوع النواب للحزب الذي يرأسه رئيس الجمهورية يجعل هذا الملتمس مستحيل التطبيق ،بالإضافة إلى كون المجلس لا يتمتع بالاستقلالية الضرورية وهو في موقع ضعيف أمام السلطة التنفيذية.

المطلب الثاني : نظام الحكم في دستور 1976.

وزع الدستور السلطة بين مؤسسات الدولة معنويا سماها بالوظائف، إذ و بخلاف دستور 1963 الذي اعتمد نظام السلطات التشريعية التنفيذية و القضائية فقد اعتمد دستور 1976 على مصطلح الوظائف و ليس السلطات كما هو معروف في مختلف الأنظمة، حيث اعتمد توزيع السلطة بين عدة هيئات، حيث لا تمتلك هذه الأخيرة سلطات فعلية لأنها تذوب في سلطة الدولة التي يجب تحقيقها، هذا و قد جاءت هذه الوظائف تبعا لتفوق الواحدة على الأخرى.

1- الوظيفة التنفيذية:

2- السلطة التشريعية:

3- الوظيفة التأسيسية:

4- الوظيفة القضائية:

*** طبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية و التشريعية:**

*** تأثير السلطة التشريعية على الهيئة التنفيذية:**

- الرقابة البرلمانية: هي مجموعة هيئات ينص عليها الدستور و يمنحها للهيئة التشريعية لمراقبة عمل الحكومة:

- **الاستجواب:** و هي قيام مجموعة من البرلمانيين بتوجيه أسئلة معينة للحكومة حول إحدى قضايا الساعة، إلا أن هذه الآلية تخضع لمجموعة من القيود:

- يمكن للوزير الأول رفض طلب الاستجواب، لا يتبع الاستجواب بمناقشة عامة، الاستجواب لا يؤدي إلى إصدار لائحة سحب الثقة أي أن الاستجواب لا يسقط الحكومة.

- **الأسئلة:** هي توجيه أسئلة معينة إلى بعض أعضاء الحكومة في القطاع الذين يشرفون عليه، هذه الأسئلة تكون كتابية و على الوزير الرد عليها في غضون 15 يوما، تظهر عدم فعالية هذه الآلية من حيث أن السؤال لا يتبع بمناقشة عامة، و الرد على الأسئلة يكون كتابيا كما يمكن للحكومة أن لا ترد أصلا (لم يحدد الدستور أي إجراء لعدم الإجابة).

- **إصدار لائحة عن السياسة الخارجية:** هي إمكانية تدخل المجلس الشعبي الوطني في السياسة الخارجية المحتكرة من طرف رئيس الجمهورية، حيث يمكن له أن يفتح نقاشا حول السياسة الخارجية للبلاد يمكن أن تؤدي إلى إصدار لائحة تعبر عن موقف المجلس من هذه القضية.

- **لجان التحقيق و المراقبة:** تتمثل في تشكيل لجنة للتحقيق و المتابعة في قضية معينة لكن دستور 1976 يقيدها، حيث أن هذه اللجنة ملزمة بإيداع استنتاجاتها و تقاريرها إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس الحكومة، و لا يمكن أن تنشر جزئيا أو كليا إلا من طرف الحكومة و ذلك بعد مراجعتها.

*** تأثير الهيئة التنفيذية في عمل الهيئة التشريعية:**

- يؤثر رئيس الجمهورية في ميلاد الهيئة التشريعية، حيث يقوم بترشيحهم و تعيينهم بصفته رئيسا للحزب.

- لرئيس الجمهورية الحق في تمديد الفترة النيابية للمجلس، كما له الحق في تقليصها عبر حق حل البرلمان الذي خوله له الدستور (قد يلجأ إلى التهديد بحل المجلس إذا لاحظ رفض النواب لمشروعه).

- سلطة إصدار القوانين: يمر القانون بالمراحل التشريعية (مشروع قانون إذا صدر عن الحكومة و اقتراح قانون إذا صدر عن 20 نائبا)، يصبح قانونا مبدئيا بالمصادقة من البرلمان، لكن تكون عملية من اختصاص رئيس الجمهورية في اجل 30 يوم، مع غياب عقاب في الدستور إذا لم يصدره.

- حق طلب إجراء مداولة ثانية: يعترض رئيس الجمهورية على القانون المصادق عليه في البرلمان فيرجعه للنواب للتداول بشأنه من جديد، و هنا يجب أن يحصل القانون علة موافقة أغلبية 3/2 أعضاء البرلمان لكي يصبح رئيس الجمهورية ملزما بإصداره.

- التشريع فيما بين دورات البرلمان عن طريق أوامر رئاسية: دورة البرلمان لا يجوز أن تتعدى 3 أشهر مما يزيد في المدة المخصصة للرئيس للتشريع.

- حق اللجوء إلى الاستفتاء: الاستفتاء هي إمكانية تجاوز السلطة التشريعية، و المرور مباشرة إلى الشعب دون أن يحدد الدستور القضايا و لا إجراءات الاستفتاء.

المبحث الثاني: انعكاسات فترة التعددية السياسية على النظام السياسي

المطلب الاول: دستور 1989

مهدت أحداث أكتوبر 1988 للتغيير في طبيعة النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية تضمنتها جملة من الإصلاحات السياسية و الدستورية كان أهمها الإعلان عن مشروع التعديل

الدستوري لسنة 1976 الذي تضمن مبادئ سياسية جديدة يركز عليها النظام السياسي الجزائري وهي:

- إلغاء وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة من طرف رئيس الجمهورية، إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، إقرار التعددية الحزبية و السياسية بعدما عجز نظام الحزب الواحد عن تسيير شؤون المجتمع و الدولة، منح استقلالية للمنظمات الجماهيرية عن وصاية و سيطرة الحزب ووضع أسس مجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي، إلغاء الإيديولوجية الاشتراكية، إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، حيث منع القانون انخراطه في أي جمعية ذات طابع سياسي.

بعد الإعلان عن هذه الإصلاحات جاء تكريسها قانونيا عبر إقرار دستور 23 فيفري 1989.

السلطة التشريعية:

سلطة الرقابة:

الرقابة على الحكومة وسيلة تمكن السلطة التشريعية من مراقبة مدى تنفيذ الحكومة للبرنامج الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، من جهة أخرى فهي أداة للحد من التفوق المطلق للسلطة التنفيذية.

تتم الرقابة عبر آليات و أدوات يمكن تقسيمها إلى نوعين: آليات لا يترتب عليها أي اثر آليات خطيرة يترتب عليها سقوط الحكومة.

*** الآليات التي لا يترتب عليها مسئولية الحكومة:**

- **الاستجواب:** هو طلب توضيحات حول قضايا الساعة تسمح بالتأثير في تصرفات الحكومة من كل إجراء تقوم به، يوقع السؤال من طرف 5 نواب على الأقل، يقدم صاحب السؤال عرضا حول الموضوع إثناء جلسة المجلس، و يتم الرد من ممثل الحكومة و إذا لم يقتنع النواب بالرد يتم تشكيل لجان تحقيق.

- **الأسئلة:** هي تصرف يتم بموجبه طلب النائب من وزير توضيحات حول نقطة معينة وتكون شفهية أو كتابية و يمكن أن تفضي إلى تشكيل لجان تحقيق، يكون الرد على السؤال بشكل كتابي خلال اجل أقصاه 30 يوم، و تتم الإجابة عن الأسئلة الشفوية خلال جلسات المجلس، السؤال الكتابي إذا لم تتم الإجابة عليه يتحول إلى شفهي و يحق للنائب فتح مناقشة حول مواضيع الأسئلة.

*** الآليات الخطيرة التي تسقط الحكومة:**

هي آليات تؤدي إلى إسقاط الحكومة عند مناقشة برنامجها أو بموجب عرض بيان السياسة العامة.

أ- عند مناقشة برنامجها:

برنامج الحكومة أولا يعرض على مجلس الوزراء لضبط البرنامج ثم يعرض على المجلس الشعبي الوطني.

بقاء الحكومة مرتبط بموافقة المجلس على البرنامج، و يكون عرض البرنامج في غضون 30 يوما من تاريخ تعيينها (و هو قيد على رئيس الجمهورية في اختيار رئيس الحكومة) مقابل ذلك قيدت سلطة النواب حيث تشير المادة 77 من الدستور انه إذا لم تتم الموافقة على البرنامج يستقيل رئيس الحكومة و يعين رئيس الجمهورية رئيس حكومة جديد، إذا لم تتم الموافقة على برنامج الحكومة الجديد ينحل المجلس الشعبي الوطني وجوبا و تجرى انتخابات تشريعية جديدة في اجل 3 أشهر.

ب- عند عرض بيان السياسة العامة:

تقدم الحكومة لنواب المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة يتضمن الانجازات وما بقي من تنفيذ البرامج و ما هو في طور الانجاز، يعقبه مناقشة عامة في المجلس، و قد تؤدي إلى إحدى الحالات التالية:

- **إصدار لائحة:** هي وسيلة للأعذار و التنبيه تحسبا لإسقاط الحكومة مستقبلا، يوقع عليها 20 نائبا وتعرض للتصويت و تعتبر مقبولة بحصولها على أغلبية الأصوات.

- **ملتمس الرقابة:** يلجأ إليها النواب للضغط على الحكومة و إجبارها على تقديم استقالتها.

*** شروط الملتمس:** يشترط توقيع 7/1 نواب البرلمان لإيداعه و للتصويت تشترط أغلبية 3/2 النواب، يتم التصويت بعد 3 أيام من إيداع الملتمس، في حالة التصويت بأغلبية 3/2 يقدم رئيس الحكومة استقالته لرئيس الجمهورية، لكم ما يلاحظ هو أن شروط هذه الآليات قد أفرغتها من محتواها وحدت من فعاليتها.

اثر التعددية السياسية على النظام السياسي الجزائري:

نلاحظ أن دستور1989 قد أرسى مبادئ جديدة غيرت نسبيا من مكانة و مركز البرلمان والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري سواء من حيث تشكيله أو اختصاصاته.

- يحتل رئيس المجلس الشعبي الوطني المرتبة الثانية في النظام بعد رئيس الجمهورية وأعطيت له السيادة في إعداد القوانين و التصويت عليها، كما احضر على رئيس الجمهورية التشريع بأوامر.

- إقرار التعددية أزال احتكار الحزب للسلطة،و منح المجال لتشكيل أحزاب و تنظيمات سياسية مختلفة سمحت بإمكانية وجود برلمان تعددي و حكومة ائتلافية.

- انتقل دستور 1989 نقلة نوعية حيث اتجه إلى الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات متخذا موقعا وسطا بين النظام الرئاسي و النظام البرلماني، و ثبت مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية.

- لرئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري مكانة مميزة، و بقي حتى في دستور 1989 محافظا عليها باعتباره منتخبا من طرف الشعب إضافة إلى صلاحياته في الظروف غير العادية و في حقه في حل المجلس الشعبي الوطني، و في سلطة تعيين رئيس الحكومة وأعضاء المجلس الدستوري، وقيادة الجيش و الشؤون الخارجية.

- ظهرت الحكومة كطرف ثاني في المؤسسة التنفيذية، حيث تعتبر المنفذة و المنسقة الفعلية للمؤسسة التنفيذية و المسئولة الحقيقية على أنشطتها و أعمالها، سواء أمام رئيس الجمهورية أو أمام البرلمان، وهذه المسؤولية هي التي جعلتها في موقع ادني من المؤسسات الأخرى.

- إدخال المجلس الدستوري كهيئة دستورية جديدة لها دور قضائي و سياسي، و تعتبر بمثابة محكمة تنازع فاصلة للقوانين.

المطلب الثاني: دستور 1996

علاقة الحكومة بالبرلمان:

- برنامج الحكومة يعرض على مجلس الوزراء ثم على المجلس الوطني الشعبي للمصادقة ثم على مجلس الأمة.

- حل المجلس الشعبي الوطني وجوبا في حالة رفضه لبرنامج الحكومة الثانية، لكن تستمر الحكومة القائمة في تسيير شؤون الدولة لمدة 3 أشهر و تنظيم انتخابات تشريعية جديدة.

- فيما يخص الرقابة البرلمانية، هي نفس الأدوات البرلمانية المنصوص عليها في دستور 1989 (ملتمس الرقابة، لائحة الثقة)، لكن الجديد هو مشاركة مجلس الأمة في هذه الرقابة.

- فيما يتعلق بحالة الشغور: في حالة وفاة أو استقالة أو حدوث مانع لرئيس الجمهورية يتولى رئاسة الدولة رئيس مجلس الأمة لمدة 45 يوما.

- في حالة الشغور المزدوج لرئاسة الجمهورية و مجلس الأمة يتولى الرئاسة رئيس المجلس الدستوري، و لأول مرة نظم هذا الدستور حالة وفاة آو انسحاب آو حدوث أي مانع لمترشح الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية بان يمارس رئيس الجمهورية القائم مهامه إلى غاية الإعلان عن انتخاب رئيس الجمهورية.

المطلب الثالث: التعديلين الدستوريين 2008- 2016

1- التعديل الدستوري 2008

.تمكين الشعب من حرية اختيار حكامه وإعادة تنظيم السلطة التنفيذية

لعل الطابع الإستعجالي للتعديلات الدستورية المدرجة على دستور 1996 فرضتها ضرورة تمكين الشعب من ممارسة سلطته في اختيار من يحكمه دون قيود أو شروط، وإعادة تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل بإزالة الغموض الذي كان يكتنفها.

- تمكين رئيس الجمهورية المنتخب من الترشح لأكثر من مرة

وضع التعديل الدستوري حدا للنقاش الذي كان دائرا في الساحة السياسية حول تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لعهدة ثالثة؛ وذلك بإدخال تعديل على الفقرة الثانية من المادة 74 من الدستور التي لم تكن تسمح بتجديد انتخاب رئيس الجمهورية لأكثر من مرة واحدة وعلى إثر هذا التعديل تم تأسيس مبدأ مفاده قابلية انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد عدد لعدد الفترات.

.إعادة تنظيم السلطة التنفيذية

- استبدال منصب رئيس الحكومة بوزير أول

منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم طرح نفس التساؤل السابق، والمتمثل في أي البرنامجين أولى بالتطبيق في حالة وجود رئيس للحكومة نابع من أغلبية برلمانية تنتمي إلى تيار سياسي معارض للرئيس، أو حتى رفض نفس الأغلبية لبرنامج رئيس الحكومة المستوحى من برنامج رئيس الجمهورية.

إن أبرز مظاهر التعديل الدستوري الأخير هو استبدال منصب رئيس الحكومة بوزير أول، يتولى رئيس الجمهورية تعينه وإنهاء مهامه، وهو منصب كان موجود في دستور 1976، على الرغم من أن التسمية ليس لها أي تأثير على تنظيم السلطة التنفيذية وإنما العبرة بالصلاحيات.

وإذا كانت التسمية لا تهم، فإن الجديد الذي جاء به التعديل الدستوري يتمثل في نصه صراحة على أن مهمة الوزير الأول هي تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، ولأجل ذلك فإن دوره الأساسي هو تنسيق عمل الحكومة التي يقوم باختيارها، وتعود صلاحية تعيينها لرئيس الجمهورية، ولهذا الغرض يحدد الوزير الأول مخطط عمله ويعرضه في مجلس الوزراء.

زيادة على ذلك أكد التعديل الدستوري على إخضاع توقيع المراسيم التنفيذية والتعيين في وظائف الدولة من قبل الوزير الأول، إلى الموافقة المسبقة لرئيس الجمهورية، وإسناد رئاسة اجتماع الحكومة للوزير الأول بتفويض من رئيس الجمهورية.

كما أن هناك تجديدا آخر جاء به التعديل الدستوري، يتمثل في إمكانية تعيين رئيس الجمهورية لنائب أو أكثر للوزير الأول تتلخص مهمته في مساعدة هذا الأخير في ممارسة مهامه، وإذا كان رئيس

الجمهورية يتمتع بسلطة تقديرية في تعيين نائب أو أكثر للوزير الأول، فإن التساؤل يطرح حول الغاية من وجود هذا المنصب، ولعل الجواب المنطقي هو بغية إشراك التيارات السياسية المساندة لبرنامج رئيس الجمهورية في تسيير الحكومة من خلال تعيين نواب للوزير الأول من هذه التيارات.

وتظهر تبعية نواب الوزير الأول لرئيس الجمهورية أكثر منها للوزير الأول، من حيث أن سلطة تعيينهم وإنهاء مهامهم تعود لرئيس الجمهورية.

2- التعديل الدستور 2016.

جاء بمبادرة من رئيس الجمهورية، و تدخل المجلس الدستوري عن طريق رأي معلل ومصادقة البرلمان و دون عرضه على الاستفتاء الشعبي، و هي نفس الطريقة التي عرفتها التعديلات الأخرى ،أي دون العرض على الاستفتاء الشعبي . التعديلات هذه أدخلت لتكرس ثلاثة أهداف، أولها مرتبط بحماية رموز الثورة و ترقية كتابة التاريخ و تدريسه، وثانيها متعلق بترقية حقوق المرأة السياسية ،في حين كان الهدف الثالث منصب على السلطة التنفيذية من حيث تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لأكثر من عهدة رئاسية .

العلاقة بين الحكومة والبرلمان: تقوم على التعاون والتأثير المتبادل.

* **مجالات التعاون:** مشاركة متبادلة في الاختصاصات؛

السلطة التنفيذية: تشريع رئيس الجمهورية بأوامر، واقتراح القوانين من قبل الوزير الأول.

السلطة التشريعية: تصادق على قانون المالية وعلى المعاهدات، وتفتح نقاش حول السياسة الخارجية

*** التأثير المتبادل:**

- حل المجلس الشعبي الوطني من قبل رئيس الجمهورية.
- المسؤولية السياسية للحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني.
- تتقرر المسؤولية السياسية للحكومة بالوسائل التالية:
- عدم موافقته على مخطط عمل الحكومة؛
- تصويته على ملتمس رقابة بأغلبية الثلثين؛
- عدم التصويت بالثقة لصالح الحكومة بطلب من الوزير الأول(سحب الثقة).
- في الحالات الثلاث يقدم الوزير الأول استقالة حكومته لرئيس الجمهورية.

وسائل الرقابة البرلمانية الأخرى على عمل الحكومة:

- توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء الحكومة.

- استجواب الحكومة حول قضايا الساعة.

- تشكيل لجان برلمانية للتحقيق في القضايا ذات الأهمية الوطنية.

- تشكيل بعثات إعلامية مؤقتة حول مواضيع محددة.

- استماع اللجان الدائمة بغرفتي البرلمان لأعضاء الحكومة.

خاتمة

إن النظام السياسي الجزائري و إن اختلفت طبيعته في ظل دستوري 1989 و 1996 حيث حل مبدأ الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية و مسئولية الحكومة أمام البرلمان محل وحدة السلطة و شخصنتها، غير أن الممارسة السياسية للنظام كانت تتميز باحتكار السلطة و عدم تداولها، و تعامله المتشدد مع القوى السياسية المختلفة، و استمرار بقاء الجيش كقوة فاعلة في سيرورة النظام.

النظام السياسي الجزائري نظام أوتوقراطي يشكل فيه رئيس الجمهورية الركيزة الأساسية حيث يعتبر مصدر كل القرارات السياسية، فقد أثبتت التجارب أن كل القرارات المصيرية تسير بقوة الجهاز التنفيذي و لم تؤد الأجهزة الأخرى سوى دور الشريك.

حتى التعديل الدستوري لسنة 2020 الذي صادق عليه الشعب الجزائري يوم 1 نوفمبر الماضي - و الذي يندرج ضمن اولويات رئيس الجمهورية التي وعد بها في حملته الانتخابية و بعد انتخابه رئيسا للجمهورية- لا يرقى لتحقيق التغيير الذي طالب به الحراك الشعبي، و لا لبناء دولة المؤسسات.

قائمة المراجع المعتمدة

أولا: الوثائق الرسمية

- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1963** ، مصوت عليه من قبل الجمعية التأسيسية، بتاريخ 28 سبتمبر 1963،.مصادق عليه بالإستفتاء الشعبي 08 سبتمبر 1963 ،(ج.ر.ج.ج.د.ش)، عدد64 ،1963.

- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976** ، الصادر في24 نوفمبر 1976، **الجريدة الرسمية** رقم 94.

- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989** ، الصادر يوم 01 مارس 1989، **الجريدة الرسمية** رقم 09.

- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996**، الصادر في 08 ديسمبر 1996، **الجريدة الرسمية** رقم 74.

- **قانون رقم 08 - 19** مؤرّخ في **17** ذي القعدة عام 1429 الموافق لـ 15 نوفمبر سنة 2008 يتضمن **التعديل الدستوري.**

- **قانون رقم 16 - 01** مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 6 مارس سنة 2016 يتضمن **التعديل الدستوري.**

ثانيا: الكتب:

- بلحاج صالح، **السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري**،الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش الطبعة الثانية،2011 .

- بغدادي عز الدين، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010 .

- محيو احمد، **محاضرات في المؤسسات السياسية**، تر: محمد عرب صاصيلا، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 1986.

ثالثا: المقالات:

- سلطاني ليلة فاطمية، الحقوق و الحريات و الواجبات في ظل التعديل الدستوري الجزائري 2016 ، **مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة**، الجزائر، العدد 7، اكتوبر 2016.

- عبد الحليم مرزوقي و صالح بنشوري، التعديل الدستوري الجزائري الجديد ومبدأ الفصل بين السلطات، **مجلة العلوم القانونية و السياسية**، الجزائر، العدد 14، اكتوبر 2016.

- عمار عباس، التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية قسم العلوم الاقتصادية و القانونية**، الجزائر، العدد -12-، جوان2014 .

المواقع الالكترونية:

- **مجلس الامة، دستور 1963، ب.ت.ن،** http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1018-1963، موقع انترنت تم الاطلاع عليه يوم: 2020/04/15.

الحراك الشعبي كقوة ضاغطة وأداة تأثير للانتقال الديمقراطي في الجزائر (تكريس التداول على السلطة نموذجا)

English Popular mobility as a leverage and impact tool For the democratic transition in Algeria (Devoting power trading as a model)

د. قزلان سليمة

أستاذ محاضر "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس

ملخص:

الديمقراطية هي اسلوب الشعب في إدراك مشكلاته، حلّها، وتنفيذها على أرض الواقع باعتباره صاحب سيادة ومصدرا للسلطات، ولأن الديمقراطية لم تعد مجرد انتخابات أو حقوق سياسية وقانونية فحسب، بل أن يمتلك الشعب وسائل مشاركة فعّالة وواقعية، ما أدى إلى انتفاضات شعبية تهدف إلى تغيير الحكام والتخلص منها وهي الصيغة المعاصرة للتحول الديمقراطي في جانبها السياسي، وهو ما شهدته الجزائر عبر وسيلة الحراك الشعبي بداية 2019 رغبة في لانتقال الديمقراطي.

الكلمات مفتاحية: الحراك الشعبي، الانتقال الديمقراطي، الدستور، التداول على السلطة.

Abstract:

Democracy is the way people perceive their problems, solve them, and implement them on the ground as a sovereign and a source of authority, and because democracy is no longer just elections or political and legal rights, but that the people have effective and realistic means of participation, which led to popular uprisings aimed at changing rulers And getting rid of it, which is the contemporary formula for democratic transformation in its political aspect, which was witnessed by Algeria through the means of popular mobility in the beginning of 2019 in the desire for a democratic transition.

Keywords: Popular movement, democratic transition, constitution, power rotation.

مقدمـة:

شأنها في ذلك شأن العديد من الدول، شهدت الجزائر حراكا شعبيا بداية سنة 2019 وتحديدا في 22 فبراير، نجم أساسا عن احتكار السلطة من قبل السيد عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجمهورية ما يقارب عشرين سنة باعتباره الرجل المناسب وذلك ابتداء من 1999 إلى غاية 2019[1]، وتمسكه بالحكم

[1] . انتخب عبد العزيز بوتفليقة في 15 أبريل 1999 كرئيس للجمهورية بنسبة 73,79 من الأصوات.

بالترشح لعهدة خامسة وسط جدل كبير حول وضعه الصحي، وهو ما قصف بمبدأ دستوري هام يتمثل في تكريس مبدأ التداول على السلطة، لا سيما بعد غيابه عن المشهد السياسي لأسباب صحية، وانتشار ما استتبع تفشي الفساد، وتقهقر الحقوق والحريات، مما أفقده مشروعيته، وجعل من الإعلان عن الترشح لعهدة رئاسية خامسة وفي ظل مثل هذه الظروف، استفزازا صارخا لإرادة الشعب في التغيير لا سيما معارضي العهدة الرابعة، باعتباره صاحب السيادة ومصدرا للسلطات، وباعتباره ناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، في ظل تكريس مبدأ التداول على السلطة الذي يكفله الدستور، وهو ما انعكس في جملة من الاحتجاجات التي تواصلت واتسعت رقعتها كمظهر من مظاهر الرغبة في الانتقال الديمقراطي، نجم عنها العديد من القرارات كسحب الرئيس لترشحه، تأجيل الانتخابات الرئاسية، الشروع في مرحلة انتقالية وغيرها، وهي السياسة والاستراتيجية التي رفضها الشعب في إطار ما يعرف بجمعة الغضب، والتي أسفرت بدورها عن العديد من القرارات الهامة في مسار تجسيد الانتقال الديمقراطي، وتحقيق أحد أبرز أسباب الاحتجاجات، انتهى بتقديم الرئيس لاستقالته تكريسا لمبدأ التداول على السلطة، محل دراستنا البحثية، التي سنوظف فيها المنهج التحليلي.

الإشكالية:

إلى أي مدى ساهم الحراك الشعبي كقوة ضاغطة، ووسيلة تأثير لتكريس مبدأ التداول على السلطة باعتباره مبدأ دستوري، ومظهر حقيقي لتجسيد الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟.

محاور الدراسة البحثية:

المبحث الأول . الحراك الشعبي كوسيلة للانتقال الديمقراطي (الإطار المفاهيمي).

المبحث الثاني . مبدأ التداول على السلطة كمظهر دستوري لتكريس الديمقراطية.

المبحث الثالث . انعكاسات الحراك الشعبي على تكريس مبدأ التداول تجسيدا للانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول . الحراك الشعبي كوسيلة للانتقال الديمقراطي (الإطار المفاهيمي):

يتجسد الانتقال أو التحول الديمقراطي (المطلب الأول)، في العديد من المظاهر التي تعمل على تحقيقه، ولعلّ من أبرزها الحراك الشعبي، باعتباره وسيلة هامة تستمد أساسها وسندها من الدستور (المطلب الثاني).

المطلب الأول . ماهية الانتقال الديمقراطي:

الديمقراطية بمعناها الحقيقي هي حكم الشعب باختيار ممثليه، والتعبير عن رأيه من دون معوقات أو تهديدات أو حتى ضغوطات، وقد حظي مصطلح الديمقراطية باهتمام كبير سواء على المستوى القانوني أو على المستوى الفقهي، وفي ظل غياب تعريف جامع للديمقراطية كمفهوم متغير، فقد عرفها البعض بأنها " الحق في الاختلاف وتعايش مختلف الحساسيات في مؤسسات متفق عليها، تقوم على جملة من المبادئ: الحريات الأساسية والفردية، والعدالة، والمساواة، وحقوق الانسان، والتداول على السلطة، واحترام الأغلبية للأقلية..."[1].

أما بخصوص الانتقال الديمقراطي (Democratic Transaction)، أو بما يعرف أيضا بالتحول الديمقراطي، أو الإصلاح السياسي، أو بعملية الدمقرطة، فقد لقي هذا المصطلح وبحسب البعض، اهتماما رئيسيا كمفهوم سياسي، منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، ويعني في مفهومه الواسع، الانتقال أو التحول من صيغة نظام غير ديمقراطي بمختلف أشكاله (مدني، عسكري،...)، إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي يختلق من حيث مستوياته، ومهما تعددت واختلفت تعاريفه، فهو أسلوب يهدف من ورائه إلى تفكيك النظام غير الديمقراطي والقضاء عليه، ليحل محلّه نظام ديمقراطي جديد، تنعكس معالمه في بروز العديد من المؤشرات، كالتحضير لوضع دستوري ومؤسساتي جديد بين مختلف الفاعلين بشأن النظام السياسي الجديد، تشكيل حكومة جديدة، اعتماد انتخابات حرّة ونزيهة، وغيرها من المظاهر والسياسات التي تعكس حقيقة تجسيد الانتقال الديمقراطي، والتي تعود عوامله إلى العديد من العوامل كدور المجتمع المدني وغيره من المنظمات الأخرى ذات الاهتمام بالديمقراطية وبحقوق الانسان سيما على المستوى العالمي، من أجل فضح ممارسات الأنظمة التسلطية، وتعريتها، إلى جانب ثورة المعلومات التي لعبت ولا تزال دورا بارزا في الدفع بمختلف الفاعلين أفرادا كانوا أو منظمات إلى التصدي إلى مختلف الممارسات التسلطية للأنظمة الحاكمة، والحدّ منها، رغبة في خلق بيئة عالمية لدعم الديمقراطية[2]، مع تشجيعها من خلال الكشف عن نماذج واقعية وتأثيرها على دول الجوار، وعن أسباب الانتقال أو التحول الديمقراطي، نشير بأن هذه الأخيرة تعود إلى العديد من العوامل المتداخلة، فقد تبدأ نتيجة أسباب جوهرية لتمتد إلى أسباب أخرى ثانوية.

---

[1] . أنظر: سمري سامية، تطبيق مفهوم الديمقراطية في الدول المغاربية، الجزائر، المغرب، تونس، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، بن عكنون، 2012/2011، ص 19.

[2] . نقلا عن د/ حسنسن توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، 2013/1/24، المنشور على الموقع التالي: studies.aljazeera.net

الانتقال الديمقراطي إذن هو أسلوب معقد، يفيد الانتقال من مرحلة نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، أو الانتقال من نظام متسلط إلى نظام تترسخ فيه مظاهر الديمقراطية، وهو ما حدث في الجزائر عقب إعلان السيد عبد العزيز بوتفليقة عن نيته للترشح لعهدة رئاسية جديدة بعدما امتد حكمه قرابة 20 سنة، ما أدى إلى ردود أفعال متضاربة، تباينت بين مؤيد ومعارض لها، لتمتد وبفعل الأنباء عن صحة الرئيس الحرجة وما خلفته من آثار سلبية على جميع المستويات، إلى معارضة واسعة شملت العديد من المناطق، وذلك بتاريخ 22 فبراير 2019 لتتحول الاحتجاجات وبمقتضى التواصل الاجتماعي في شكل تأطير زماني (الجمعة بعد صلاة الجمعة)، ومكاني منظم (أمام مركز البريد في العاصمة)، ضمن إطار ما يعرف بالحراك الشعبي وذلك بمختلف أصنافه والذي لم يعرف له مثيل منذ زمن بعيد، حراك تميز بمطالب محدّدة من جهة و بالسلمية على وجه الخصوص ن جهة ثانية، كما شهد امتداد الحراك للعديد من رجالات القانون، كالقضاة والمحامين رفضا لترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة لفترة رئاسية خامسة نتيجة وضعه الصحي، وإجراء انتخابات في ظل ظروف مشحونة على جميع الأصعدة والمستويات، ما لقي ترحابا ومناصرة متزايدة، في ظل انشقاق العديد من الهيئات المعروفة بموالاتها سابقا للسلطة، وتوسع رقعة وحجم الاحتجاجات والمظاهرات التي باتت تعرف بجمعة الرفض أو الغضب، للمطالبة بالتغيير الجذري للنظام وللمتسببين في الفساد، لكن في ظل الحفاظ على المؤسسات[1]، وبالنظر إلى انعكاساته وتداعياته على تغيير النظام يعتبر الحراك الشعبي بمثابة محطة تاريخية بارزة لتجسيد الانتقال الديمقراطي من خلال اتخاد اجراءات عدّة بغية التحول من نظام غير الديمقراطي أو تسلطي إلى نظام ديمقراطي.

المطلب الثاني . الحراك كوسيلة مدعمة للدستور في تكريس الانتقال الديمقراطي:

الفرع الأول . مفهوم الحراك الشعبي:

عرفت الجزائر ومثلما أشرنا إليه، بداية 2019 وتحديدا في 22 من فبراير، حركات احتجاجية، جراء تراكم العديد من الأسباب وعلى رأسها الرغبة في إسقاط النظام الذي دام قرابة 20 سنة برئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة، والذي خلّف الكثير من السلبيات التي ألقت بضلالها على مختلف الفئات وعلى جميع المجالات، من فساد، وتدهور المؤسسات، وتدني مستوى الحقوق والحريات، وإنتاج سياسة اقتصادية معقّدة في ظل الشح المالي، وفي ظل غياب الرئيس على إثر تدهور صحته، حيث شكل ترشحه لعهدة رئاسية خامسة بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، والتي قصفت وبحسب رأي

[1] . لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، في 2019/3/19، منشور على الموقع التالي: studies.aljazeera.net

الكثيرين بمبدأ ديمقراطي هام تمثل في عدم تكريس مبدأ التداول على السلطة باعتباره مظهر جوهري للديمقراطية، وهو ما خلّف ردود أفعال رافضة حاملة لشعارات "يتنحاو قع"، بغية القضاء على المحسوبين على السلطة باعتبارهم سبب الفساد في الدولة، وقد شكلت الاحتجاجات في صورة الحراك الشعبي تعبير عن أزمة مجتمعية حقيقية يعيشها الشعب خلّفت إخفاقات جلّ مشاريع التنمية التي عجزت السلطة عن تلبيتها.

شكل إذن الحراك الشعبي وسيلة لتجسيد الانتقال أو التحول الديمقراطي، سواء في شكل احتجاجات، أو مظاهرات، أو ثورة لكن ليس بمفهومها التقليدي، أو حتى تجمعات، من أجل التعبير عن الرفض للوضع الراهن الذي يسوده التسلط وانعدام مبادئ الديمقراطية، والرغبة في الانتقال إلى وضع أفضل أو نظام ديمقراطي، وذلك على المدى القريب، المتوسط، والبعيد، كما تميز الحراك الشعبي وهو ما لمسناه في مجموعة من الخصائص، كالسلمية، التنظيم، توحيد الشعارات، وغيرها.

وبخصوص أسباب الحراك الشعبي، فهو ومثلما عبّر عنه البعض، نتاج تراكمات تاريخية أو أزمات غير محلولة، فهو على حدّ تعبير الفيلسوف الألماني هيجل:" أن كل ما هو واقعي عقلي، بمعنى له أسباب معقولة تفسره لأنه لا توجد صدفة في التاريخ".[1]

الفرع الثاني . الدستور كأساس قانوني للحراك:

من المبادئ التي تحكم المجتمع الجزائري، وهو ما اتفقت عليه جلّ الدساتير، أن الشعب هو مصدر كل سلطة، وأن السيادة الوطنية ملك للشعب[2]، حيث جاء في نص المادة 7 من التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016[3]: " الشعب مصدر كل سلطة. السيادة الوطنية ملك للشعب وحده."، ضمن نفس السياق، حدّد المؤسس الدستوري جملة من الوسائل التي يمارس من خلالها الشعب هذه السيادة، وذلك بمقتضى نص المادة 8 من نفس التعديل الدستوري، والتي جاء فيها:" يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، وعن طريق الاستفتاء، وبواسطة ممثليه المنتخبين"، كما جاء أيضا في نص المادة 1/11:" الشعب حرّ في اختيار ممثليه...".

---

[1] . د/ قادة جليد، الحراك الشعبي في الجزائر: قراءة استشرافية، المنشور على الموقع التالي: raialyoum.com

[2] . أنظر المادة 5 من دستور 1976، والمادة 6 من دستور 1989، والتعديل الدستوري لـ 1996،

[3] . أنظر: القانون رقم 01.16 الموافق لـ 6 مارس سنة 2016م، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد14، الموافق لـ 7 مارس 2016، ص4.

وباستقرائنا لفحوى هذه النصوص، يتضح لنا جليا بأن الدستور وباعتباره القانون الأسمى، يشكل الأساس الذي يستمد منه الشعب سيادته وسلطته وفقا للأطر الدستورية المحدّدة، أو على نحو صحيح فإن الشعب، يمارس سيادته وسلطته بواسطة الآليات الدستورية المحددة في الدستور، والمتمثلة أساسا في كل من المؤسسات الدستورية التي يختارها، الاستفتاء، وبواسطة ممثليه المنتخبين، ما يعني أن الحراك الشعبي وسيلة غير دستورية، أو بمعنى آخر وسيلة غير معترف بها دستوريا إلى جانب الوسائل الدستورية التي يملكها الشعب للتعبير عن سيادته و سلطته، وتجسيد الديمقراطية، غير أن اعتبار الدستور ضمانة غير كافية لتحقيق الديمقراطية، وهو ما سيأتي تناوله، من شأنه أن يجعل من الحراك الشعبي، دعامة قوية وامتداد للدستور من أجل تحقيق الديمقراطية التي يتناولها ويؤطرها هذا الدستور.

الفرع الثالث . الحراك دعامة للدستور باعتباره ضمانة غير كافية لتحقيق الديمقراطية:

لا يختلف اثنان أن الدستور يشكل ضمانة أساسية للعديد من المبادئ والحقوق والحريات المعترف بها والمكرسة دستوريا، ولتكريس الديمقراطية التي تعني بمعناها الحقيقي حكم الشعب باختيار ممثليه باعتباره صاحب سيادة وسلطة، على أساس أن الدستور هو القانون الأساسي والأسمى ومصدر لمختلف القوانين، غير أنه وفي حالات كثيرة لا يشكل فيها الدستور ضمانة أساسية كافية لتجسيد الحقوق والحريات، و الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، وهو ما عبّر عنه الفقيه جورج بوردو في قوله:" ليست نصوص دستور ما كافية لتحقيق الديمقراطية" (Ce ne sont pas les articles d'une constitution qui font une démocratie)، ما يعني أن مجرد النص أو التكريس الدستوري للعديد من المبادئ وحتى للديمقراطية لا يعني بالضرورة تحققها على أرض الواقع، فكثيرا ما يصطدم النص على الديمقراطية في الدساتير تحديدا بالسلطة التي تحول دون تحقيق هذه النصوص على أرض الواقع، وهو ما يعرف ب" ديمقراطية الواجهة" أو " ديمقراطية ظاهرية"، والتي تعني بأن ما تتضمنه النصوص الدستورية لا وجود له من حيث الممارسة السياسية والقانونية في السلطة على حدّ سواء، ولا ترقى حتى إلى المستوى العملي لمفهوم الديمقراطية.

على نحو آخر فإن نصوص الدستور قد تفقد قيمتها القانونية متى كانت ترجمتها الواقعية غائبة، ما يوسع الهوة بين السلطة والشعب، فنصوص الدستور مثلا إذا كانت تشكل ضمانة حقيقية إلا أنها تبقى غير كافية[1]، متى اعترضت السلطة الحاكمة عملية أو مسألة تطبيقها، كما هو الحال بالنسبة لتطبيق حالة الشغور بسبب حالة المرض الخطير المزمن الذي يتسبب في استحالة ممارسة رئيس

[1] . أنظر: سمري سامية، المرجع السابق، ص 23.

الجمهورية لمهامه، وهو ما انعكس على وضع السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي رفض تطبيق حالة الشغور، المزرية وترشحه لعهدة خامسة، وقبول ملفه للترشح من قبل المجلس الدستوري[1]، على الرغم من وضعيته الصحية الحرجة ما اعتبره بعض المعارضين خرقا صريحا لمبدأ التداول على السلطة، حيث أعابوا على الرئيس استغلال صلاحيات منحها إياه الدستور للمساس بهذا المبدأ الذي يعكس مظهر من مظاهر تكريس الديمقراطية ويشكل العماد الأساسي للنظام الجمهوري.

المبحث الثاني . مبدأ التداول على السلطة كمظهر لتكريس الديمقراطية:

يعتبر مبدأ التداول على السلطة من جملة المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، كالحريات الأساسية والفردية، والعدالة، والمساواة، وحقوق الانسان، وغيرها، ومظهر من مظاهر تكريسها، وهو مبدأ دستوري (المطلب الأول)، ينعكس وينطوي على ضرورة التحديد الدستوري للعهدة الرئاسية كمظهر لقاعدة التداول على السلطة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التداول على السلطة مبدأ دستوري

من ضمن التعاريف الفقهية التي وردت بشأن تحديد مفهوم التداول على السلطة، نذكر تعريف الفقيه شارل ديباش:"هو مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى مالا نهاية، بل يجب أن يعوض بتيار سياسي آخر."، ما يعني أن مبدأ التداول على السلطة يحقق تغييرا في الأدوار بين القوى السياسية المعارضة ، قوى تصل إلى السلطة، وقوى تدخل في المعارضة لفترة معينة.[2]

يعتبر الدستور قانون القوانين ومصدرا أساسيا لها، فهو يبين شكل الحكم في الدولة، ينظم السلطات العامة فيها، كما يحدد الحقوق والحريات مع كيفية ضمانها، هذه الضوابط التي تحدد معالم الدولة تجعل من الدستور يشكل ضمانة أساسية لقيام دولة القانون، لأجل ذلك فإن أي تجاوز لأي من تلك الضوابط يعد تجاوزا لأحكام الدستور من شأنه أن يفقدها كل سند شرعي لتصرفها سيما وأن أحكام الدستور تحتل قمة الهرم القانوني بالدولة وتسمو على غيرها من القواعد القانونية[3]، ويشكل اعتبار الدستور كجوهر البناء المؤسساتي والقانوني في الدولة، وتحديدا على

---

[1] . من أجل تفاصيل أكثر بخصوص حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، راجع: أمينة دلماجي، حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، مذكر لنيل شهادة الماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، بن عكنون، 2011/2010.

[2] . بن سرية سعاد، مركز رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري بعد التعديل الدستوري الأخير (بموجب قانون رقم 19/08)، دراسة مقارنة، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، كلية الحقوق، 2010/2009، ص 20.

[3] . راجع: الدكتور سام سليمان دلّه، المرجع السابق، ص229.

مستوى السلطة التنفيذية، التي يمثلها رئيس الجمهورية في الأنظمة الجمهورية طبعا، من خلال تحديد عهدته الرئاسية تكريس لمبدأ التداول على السلطة، وهو ما دابت على اعتماده العديد من الدول الديمقراطية في العالم من بينها الجزائر، والتي جسدت جلّ دساتيرها تكريس هذا المبدأ من خلال تحديد العهدة الرئاسية، وإن تباينت من حيث مضمونها.

المطلب الثاني: التحديد الدستوري للعهدة الرئاسية كانعكاس لقاعدة التداول على السلطة

يشكل إذن تحديد أو تأقيت مدة العهدة الرئاسية أساس النظام الجمهوري، وهو ما تكرس في جلّ الدساتير الجزائرية المتعاقبة، حيث حددته المادة 39 من دستور 1963[1] بخمس سنوات، وحددته المادة 108 من دستور 1976 [2] بست سنوات، وحددته المادة 71 من دستور 1989 بخمس سنوات، في حين حددته المادة 74 من التعديل الدستوري لسنة 1996 بخمس سنوات [3]، وإن شكل هذا الأخير تعديلات وإصلاحات جوهرية في العديد من المجالات بالنسبة لدستور 1989، من أبرزها تحديد عدد العهدات الرئاسية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، غير أن هذا التعديل الدستوري لم يتم حمايته بجعله من المبادئ الدستورية التي لا يمكن المساس بها أو تعديلها، حيث ألغي بموجب التعديل الدستوري لسنة 2008، هدا الأخير الذي ترك مجال العهدة الرئاسية مفتوحا من دون قيد وذلك بمقتضى نص المادة 74 حيث جاء فيها:" مدة المهمة الرئاسية خمس 5 سنوات. يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية."، والسبب في ذلك أنه لم يكن يسمح في ظل النص الدستوري السابق ترشح الرئيس إلى عهدة ثالثة، ما استلزم تعديل نص المادة 74 وإدراج مبدأ قابلية تجديد الانتخاب دون تحديد لعدد العهدات الرئاسية لفتح مجال ترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية جديدة، ودلك بدعم من المجلس الدستوري الدي أكد بأن مثل هدا الأمر لا يتعارض بتاتا مع أحكام الديباجة[4]، ومما جاء في رأيه: "واعتبارا أن تعديل المادة 74 يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه... ويقرّر بكل حرية تجديد الثقة في رئيس الجمهورية أو سحبها منه، ما يعني أنه لا يتعارض بتاتا مع مبدأ حرية اختيار الشعب الوارد في الفقرة العاشرة من الديباجة والتي جاء فيها: "إن الدستور فوق

---

[1] . أنظر الدستور الجزائري لسنة 1963.

[2] . أنظر الدستور الجزائري لسنة 1976.

[3] . أنظر التعديل الدستوري لسنة 1996، المرجع السابق.

[4] . حيث ارتأى المجلس بأن تعديل الفقرة الثانية من المادة 74،يعزز السير العادي للنظام الديمقراطي الدي يقتضي بأن حائز العهدة الرئاسية ملزم بأن يعيدها عند انقضائها إلى الشعب الدي يملك دون سواه سلطة التقدير بكل سيادة كيفية تادية هده العهدة، ويقرر بكل حرية تجديد الثقة في رئيس الجمهورية أو سحبها منه أنظر رأي المجلس الدستوري رقم 08-01، المؤرخ في 08-11-7، المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب،...".

على نحو آخر، شكل التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016، قفزة نوعية في تكريس مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة، حيث جاء في الفقرة 12 من الديباجة:" إن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات، الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي **المشروعية** على ممارسة السلطات، **ويكرس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة**"[1]، أي أن الانتخابات الحرة والنزيهة تشكل أحد أبرز المقومات الأساسية لتكريس النظام الديمقراطي باعتباره الطريقة والأسلوب الذي يمكن المواطنين من التعبير عن رغباتهم، ومشاركتهم في سياسة الحكم، وهو ما انعكس على متن الدستور وتحديدا في نص المادة 88 التي حددت العهدة الرئاسية بخمس سنوت، وقيدتها بقابلية تجديدها مرة واحدة، بل ودهب المؤسس الدستوري في تكريس مبدأ التداول على السلطة وتعزيزه إلى أبعد من دلك، حيث عمل على تحصين المكسب الدستوري بإدراجه ولأول مرة ضمن الثوابت الدستورية غير القابلة للتعديل أو المساس بها، وذلك بموجب نص المادة 8/212، وهو ما يعد مكسبا وتحولا جدريا في مجال احتكار السلطة لصالح التداول عليها.

ومهما اختلفت الآراء وتباينت حول فتح مجال العهدة من عدمها، أي بين مؤيد لضرورة عدم فتح مجال العهدة وتحديدها من أجل الحد من احتكار السلطة، وبين معارض لذلك، طالما أن الشعب صاحب السيادة والسلطة، وصاحب الكلمة في تجديد أو رفض تجديد الثقة في الرئيس متى رآه أهلا لذلك، فضلا على أن ذلك من شأنه أن يضمن المساواة بين المواطنين للترشح[2]، على اساس أن انتهاء العهدة الانتخابية لشخص ما يتعارض مع المصلحة العامة للدولة والشعب، سيما إذا كان هذا الشخص هو الأنسب لقيادة الأمة، ما يجعل من حرمان الشعب من السيادة الشعبية من خلال حقه في إعادة تجديد الثقة فيه ضربا للديمقراطية نفسها، يبقى لتحديد مدة العهدة دورا فعالا أيضا في تمكين الشعب من مراقبة رئيس الجمهورية بواسطة الانتخاب، والحكم له أو عليه.

---

[1] . أنظر الفقرة 12 من ديباجة التعديل الدستوري، الصادر بموجب القانون رقم 01.16، المؤرخ في 6 مارس 2016، ج ر عدد 14، لـ 7 مارس 2016. مع العلم أن الذيباجة وبمقتضى هذا التعديل أضحت جزء لا يتجزأ من الدستور، أنظر الفقرة الأخيرة منها.

[2] . منير بلورغي، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر، بعد التعديل الدستوري لسنة 1996 وأثره على النظام السياسي، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون العام، تخصص القانون الدستوري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014/2013، ص 83.

المبحث الثالث . انعكاسات الحراك الشعبي على تكريس مبدأ التداول تجسيدا للانتقال الديمقراطي:

يعتبر الحراك الشعبي ويشكل أداة محورية هامة لتحقيق الانتقال الديمقراطي (المطلب الأول)، وهو ما يتجسد في العديد من المكاسب التي حققها الحراك، والتي تندرج في إطار النتائج والآثار التي رتبها وتحديدا على مستوى تجسيد مبدأ التداول على السلطة كأساس من أسس تكريس الديمقراطية (المطلب الثاني).

المطلب الأول . الحراك أداة محورية لتكريس الانتقال الديمقراطي على مستوى مبدأ التداول:

لقد أضحى تغيير الحكام والتخلص منها الصيغة المعاصرة للتحول الديمقراطي في جانبها السياسي، حيث ترجع أزمة الديمقراطية في الدول النامية أساسا إلى تسلط السلطة الحاكمة، واحتفاظها بالحكم ضاربة أرض الحائط مختلف الضمانات القانونية التي تكفل التداول على السلطة كمبدأ جوهري من مبادئ التكريس الديمقراطي وعلى رأسها الدستور، وهو ما حدث في العديد من الدول التي أثبتت مدى نجاعة الحراك الشعبي في الحدّ من تسلط الحكام، وتجسيد الانتقال الديمقراطي من حكومات متسلطة أبت أن تترك كرسي السلطة، إلى حكومات ديمقراطية ورشيدة، كتونس، مصر، والجزائر.

لقد حقق الحراك الشعبي في هذه الدول والتي أطلق عليه البعض بالربيع العربي بصفة عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص، ما لم تحققه القوانين التي تجسد في طياتها مبدأ التداول على السلطة وعلى رأسها الدستور باعتباره فوق الجميع، والقانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية منها والجماعية، ويحمي حرية اختيار الشعب، ويضفي المشروعية على ممارسة السلطات، ويكرس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وغيرها من المبادئ الأخرى التي تعتبر من الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية[1]، وذلك بفعل استغلال الرؤساء لصلاحياتهم التي منحها إياهم الدستور والمساس بمثل هذا المبدأ الديمقراطي الذي يشكل العماد الأساسي للنظام الجمهوري، ناسين أو متناسيين أن الشعب لا ولن يستسلم لمصيره المحتوم، ولن يستقيل من الحياة السياسية، وأنه ناضل وسيناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، وبناء مؤسسات دستورية في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية، وليس العكس مثلما حاولت حكومات هذه الدول أن تجسده عبر مكوثها واستيلائها الطويل على الحكم، ما خلف الكثير من الآثار السلبية بفعل فشل سياساتها حيال تحقيق التنمية على جميع

[1] . أنظر الفقرة 12 من ديباجة التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016.

المستويات، وتفشي الفساد، وهدر الحقوق والحريات، وقمع حرية اختيار الشعب باعتباره صاحب السيادة والسلطة.

لقد برهن الحراك الشعبي في الجزائر، على الرغبة في الانتقال الديمقراطي بعيدا عن الثورات، وسياسات التخريب، والفوضى، وهو التحدي الذي رفعه من خلال شعاراته "سلمية سلمية"، مستفيدا من التجارب السابقة التي أدخلت الجزائر في عشرية سوداء، سفكت بدماء مواطنيها، وأعادتها إلى صفر تنمية، وعزلتها عن العالم، وهو ما يعكس فطنة الجزائريين وعلى اختلاف أصنافهم في عدم تكرار التجربة عبر حراك شعبي منظم ومحدّد المطالب، والمتمثل أساسا في التغيير الجذري للنظام ابتداء من تكريس التداول الديمقراطي على السلطة، وما يستتبعه من محاسبة رموز النظام، إلى جانب تبني نظام ديمقراطي رشيد قائم على حرية اختيار الشعب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

لقد أصر الحراك الشعبي على تحقيق التداول الديمقراطي للسلطة من خلال أسس سليمة ومنتظمة، وأطر سلمية من أجل القضاء على الأنظمة التسلطية، وإجراء إصلاحات عميقة، وبناء نظام يضمن التداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية تنافسية، بجعله من الحراك الشعبي استفتاء شعبي على معارضة النظام القائم، ووسيلة ديمقراطية للتعبير عن سيادته امتدادا للدستور الذي يضمن حقوقه وحرياته بصفته صاحب السلطة والسيادة، في الجزء المعطل منه، وهو ما تجسد من خلال العديد من الآثار الناجمة عنه.

المطلب الثاني: انعكاسات الحراك على تغيير النظام في الجزائر

من أجل امتصاص غضب الشعب، أصدرت الرئاسة في 3 مارس 2019، خطابا باسم الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة، أفرز مجموعة من القرارات التي انصبت حول تكريس الانتقال الديمقراطي التدرجي بحسب تصور ورغبة السلطة، كسحب ترشح الرئيس لعهدة رئاسية خامسة، تأجيل موعد الانتخابات، تغيير حكومي مرتقب، تنظيم ندوة وطنية تنصب مهمتها في اقتراح إصلاحات سياسية عميقة كتعديل الدستور وعرضه على الاستفتاء، تنظيم انتخابات مسبقة[1]، غير أن هذا الخطاب لاقى رفضا قاطعا، كما شهد الحراك امتدادا للعديد من الممثلين كالقضاة والمحامين والمنشقين عن السلطة، حراكا طالب فيه الشعب عن رغبته في التغيير الجذري للنظام واستئصال بؤر الفساد، واستمر الحراك إلى أن أفرز عن العديد من الآثار والنتائج التي شكلت نجاحا واستجابة للعديد من مطالب الحراك كان تحقيقها في الماضي ضرب من الخيال، ولعل من أبرزها:

[1] لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، في 2019/3/19، المنشور على الموقع التالي: studies.aljazeera.net

1. تطبيق الدستور بتفعيل حالة الشغور: لقد رفض الشعب في احتجاجاته العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في منصب الرئاسة، وطالب برحيل النظام، حينها أعلن رئيس أركان الجيش، الفريق أحمد قايد صالح في 26 مارس وفي بيان ثان للجنرال على ضرورة التطبيق الفوري للمادة 102 من الدستور، والمتمثلة في تفعيل حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، والتي تسمح بإقالة الرئيس بسبب وضعه الصحي، وهو ما اعتبر أول مكسب حقيقي ورد فعل قوي على الحراك، والتي جاء فيها:" إذا استحال على رئيس الجمهورية لأن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع...".

2. تأجيل الانتخابات الرئاسية: بعد أن أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتحت ضغوطات الحراك الشعبي في بيان له وتحديدا في 11 مارس 2019، عن عدم ترشحه لولاية رئاسية جديدة، تم تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان من المزمع إجرائها.

3. استقالة الحكومة: تحت ضغوطات الحراك دائما، أعرب الوزير الأول السيد أحمد أويحي عن تقديم استقالته التي قبلها الرئيس، مكلفا وزير الداخلية نور الدين بدوي بتشكيل حكومة جديدة، وهي الحكومة التي شكلت من أجل تصريف الأعمال، غير أنها لاقت العديد من ردود الأفعال الرافضة لها، على أساس أنها حكومة غير دستورية ولم تلقى الترحيب من الحراك.

4 . استقالة الرئيس: يعتبر تقديم عبد العزيز بوتفليقة استقالته في 2 أبريل، من المكاسب الرئيسية التي حققها الحراك، باعتبارها مطلبا أساسيا، والسبب الجوهري الذي دفع به إلى التجمهر والتكتل من أجل رفض العهدة الخامسة، حيث أعلن رئيس الجلس الدستوري الطيب بلعيز الأربعاء 3 أبريل 2019، ثبوت شغور منصب رئيس الجمهورية بناء على استقالة الرئيس، وذلك طبقا لنص المادة 102 من التعديل الدستوري لسنة 2016، حيث احتفل الجزائريون بالإنجاز الكبير الذي حققه الحراك بوضعه حدّا للحكم المتسلط الذي دام قرابة 20 سنة من الحكم، وهي الاستقالة التي قدمها على إثر ضغط من الشارع .

5 . إعلان الحراك يوما وطنيا: بالنظر إلى دور الحراك وانجازاته في تكريس الانتقال الديمقراطي، نحو تأسيس جزائر جديدة، أعلن رئيس الجمهورية الحالي السيد عبد المجيد تبون تاريخ انطلاق الحراك الشعبي يوما وطنيا، بل إن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك، من خلال المطالبة بتكريسه على مستوى نصوص التعديل الدستوري المرتقب وتحديدا ضمن ديباجة التعديل الدستوري الجديد المرتقب في ظل جمهورية الجزائر الجديدة، باعتباره قفزة نوعية ومنعرجا هاما في تاريخ الانتقال

الديمقراطي في الجزائر، حيث قرر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 22 فيفري الموافق لانطلاق الحراك الشعبي، يوما وطنيا للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية، وضمن هذا الإطار، جاء على لسان السيد رئيس الجمهورية الحالي عبد المجيد تبون، أن كل المعطيات كانت تشير إلى أن الأمور كانت تسير إلى انهيار، وأن وعي الشعب أوقف المؤامرة كما نجح في تحقيق الكثير من مطالبه، وأن الحراك أنقد البلاد من الكارثة.[1]

6. الانعكاسات الأخرى للحراك: على الرغم من تفكيك رموز النظام، وإقالة السيد عبد العزيز بوتفليقة، إلا أن مطالب الحراك تزايدت أسقفه، ما استدعى تحقيق المزيد من الطالب، كسجن رموز النظام السابق من كبار المسؤولين ورجال الأعمال بتهم الفساد، تأسيس لجنة خاصة من أجل التحضير لتعديل الدستور، التحضير لتعديل قوانين الانتخابات، إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي للهيئة المكلفة بتنظيم الانتخابات، ما يعني الاستمرار في تنفيذ مطالب الحراك على المديين المتوسط والبعيد، بعدما تجسدت مطالبه السالف ذكرها على المدى القريب.

الخاتمة:

لقد شكل الحراك الشعبي في الجزائر، نقلة نوعية، وانبعاث جديد للتكريس الديمقراطي، بعدما أفرزت عملية احتكار السلطة للحكم عدم الرغبة في تكريس حقيقي لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ما يعكس في طياته انتقال ديمقراطي حقيقي للحكم، وتعبير الشعب عن وجود أزمة على مستوى التمثيل، كتدني مستوى المشاركة في الانتخابات إلى أدنى مستوياتها، الاحتجاجات في صورة الحراك الشعبي الذي أثبت نجاعته على مستوى العديد من الدول، باعتباره قوة ضغط لا يستهان بها، لأجل ذلك فقد بات لزاما اليوم أن نؤكد بأن حلّ إشكالية شرعية السلطة لن يتأتى بعيدا عن إرادة الشعب، سيما وأن الديمقراطية لا تستقيم من دون ركنها الأساسي المتمثل في الشعب باعتباره صاحب سيادة ومصدرا لجميع السلطات.

لقد بات إدن على السلطة أن تعي جيدا بأن الحراك الشعبي نموذج يقتدى به من أجل حلّ أزمة شرعية السلطة، وأساس ساهم إلى حدّ كبير إلى جانب وسائل اخرى في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، نابع عن انفجار الوضع الاجتماعي، كنتيجة لتراكمات وضغوطات عديدة، حيث نجح الحراك الشعبي في الفصل بين المطالبة بسقوط الرجال دون المؤسسات، من أجل مقاومة والتخلص من

[1] . أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 47.20 لـ 19 فبراير 2020، يتضمن ترسيم تاريخ 22 فبراير يوما وطنيا للأخوة والتالاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية. الجريدة الرسمية عدد 9 لـ 19 فبرلير 2020، ص 5

القوى غير الدستورية، ما يعكس وبحق دوره المحوري كقوة ضاغطة وأداة تأثير للانتقال الديمقراطي في الجزائر على مستوى تكريس التداول على السلطة.

التوصيات:

لقد وصل الشعب الجزائري إلى مرحلة عليا من الوعي باعتباره صاحب السيادة والسلطة، ما ساهم في نجاح الحراك في تشكيل معارضة حقيقية كانعكاس للديمقراطية، لقد شكل الحراك الشعبي قفزة نوعية، لأجل ذلك فقد حان الوقت أن تعي السلطة، بأن الشعب لم يستقيل أبدا من الحياة السياسية تاركا مصيره للأقدار، كما لم يعد يقبل بقدره المحتوم، وأن بإمكانه دائما متى أحس بتهميشه كشريك فعال في تسيير نظام الحكم، أن يتحد في شكل مجموعات لتغيير الواقع والسياسات المتسلطة والفاشلة بعيدا عن الثورات والفوضى، بل وحتى عن القوانين متى كانت لا تعكس حقيقة إرادته وطموحاته واختياراته، الأمر الدي بات يستدعي ضرورة مراعاة الإرادة الشعبية في مختلف السياسات بعيدا عن الانفرادية في الحكم أو التهميش الشعبي .

قائمة المراجع:

أولا. النصوص القانونية:

1. الدساتير:

. الدستور الجزائري لـ 1963، . صادق عليه المجلس الوطني يوم 28 أوت 1963، ووافق عليه الشعب في استفتاء 8 سبتمبر 63، وقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 64 بتاريخ 10 سبتمبر 1963، ص 888.

. الدستور الجزائري لـ 1976، الجريدة الرسمية عدد 94، المؤرخة في 1976/11/24، ص1292 .

. الدستور 1989. المرسوم الرئاسي رقم 18.89، المؤرخ في 28 فيفري 89، الجريدة الرسمية عدد 9، الموافق لـ 1 مارس ، 1989، المعدل

. التعديل الدستوري لـ 1996، الجريدة الرسمية عدد 76، المؤرخة في 1996/12/8، المعدل بموجب القانون رقم 03.02 المؤرخ في 10 أبريل 2002، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 25، لـ 14 لأبريل 2002، والقانون رقم 19.08 لـ 15 نوفمبر 2008، المتضمن تعديل الدستور، الجريدة الرسمية عدد 63 لـ 16 نوفمبر 2008.

. القانون رقم 01.16 الموافق لـ 6 مارس سنة 2016، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد14، الموافق لـ 7 مارس 2016.

2 . أنظر: المرسوم الرئاسي رقم 47.20 لـ 19 فبراير 2020، يتضمن ترسيم تاريخ 22 فبراير يوما وطنيا للأخوة والتالاحم بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية. الجريدة الرسمية عدد 9 لـ 19 فبرلير 2020، ص 5

ثانيا . الرسائل الجامعية

. بن سرية سعاد، مركز رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري بعد التعديل الدستوري الأخير (بموجب قانون رقم 19/08)، دراسة مقارنة، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، كلية الحقوق، 2010/2009، ص 20.

. أمينة دلماجي، حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، مذكر لنيل شهادة الماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، بن عكنون، 2011/2010.

. سمري سامية، تطبيق مفهوم الديمقراطية في الدول المغاربية، الجزائر، المغرب، تونس، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، بن عكنون، 2012/2011.

. منير بلورغي، المركز القانوني لرئيس الجمهورية في الجزائر، بعد التعديل الدستوري لسنة 1996 وأثره على النظام السياسي، مذكرة مقدمة لتكملة متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون العام، تخصص القانون الدستوري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014/2013

ثالثا . مواقع الانترنت

. د/ حسنسن توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، 2013/1/24، تاريخ الإطلاع، 22.3.2020، المنشور على الموقع التالي: studies.aljazeera.net

. لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، في 2019/3/19، تاريخ الإطلاع، 29.3.2020، المنشور على الموقع التالي: studies.aljazeera.net

. لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، في 2019/3/19، تاريخ الإطلاع، 2020/4/5، منشور على الموقع التالي: studies.aljazeera.net

. تبون يؤكد أن الحراك الشعبي " ظاهرة صحية"، 2020/2/20، تاريخ الإطلاع، 2020/4/7، المنشور على الموقع التالي: radioalgerie.dz

. د/ قادة جليد، الحراك الشعبي في الجزائر: قراءة استشرافية، تاريخ الإطلاع، 2020/4/1، المنشور على الموقع التالي: raialyoum.com

الهندسة الإنتخابية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فبراير2019(رئاسيات 12ديسمبر2019 نموذجا)

ط.د جلول بلهادي

طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس

ملخص:

يهتم هذا المقال بدراسة مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، في طبعته الأولى والثانية ودور الإنتخابات في تامين إنتقال ديمقراطي آمن إذ غالبا ما ينتهي هذا النوع من التحول بالوصول للإنتخابات ، وكثيرا ما يرتبط بها نجاح أو فشل التحول الديمقراطي في أي بلد ، وهو ما يدفعنا لتسليط الضوء على دور الهندسة الإنتخابية لإنتخابات 12 ديسمبر 2019 في مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ، بعد حراك 22 فبراير 2019 .

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي في الجزائر،الهندسة الإنتخابية، الحراك.

Abstract:

This article is concerned with studying the course of democratic transformation in Algeria, in its first and second editions, and the role of elections in ensuring a safe democratic transition, as this type of transformation often ends with the arrival of elections, and the success or failure of democratic transformation in any country is often associated with it, which leads us to shed light On the role of electoral engineering for the December 12, 2019 elections in the path of democratic transformation in Algeria, after the February 22, 2019 mobility.

Keywords : Democratic transformation in Algeria, Electoral engineering Mobility.

مقدمـة:

تكتسي عملية التحول الديمقراطي في الوقت الحالي أولوية بالغة لدى الكثير من الأنظمة السياسية الإفريقية والعربية، وتتزايد وتيرة الإهتمام بها في ظل التطورات المتسارعة على الساحة الدولية وفي عصر المعلومات، وحتى وإن كان البعض يرى بأن الفضل في استنباط قيم الديمقراطية يعود للثقافة الغربية،إلا انها تبقى أساسا تعابير عن ثقافة عالمية شاملة تبلورت وتجذرت منذ زمن بعيد في مواجهة أشكال الإستبداد، وبعد تصدع المعسكر الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفييتي وانهيار ركائزه في شرق ووسط أوربا سارعت معظم الأنظمة السياسية الإفريقية والعربية إلى الإندماج في المنظومة الرأسمالية الديمقراطية، كخيار لحل مشاكلها بالرغم مما تجده بعضها من تناقض بين أنظمتها الإستبدادية وقيم الديمقراطية الليبرالية.

والجزائر كانت سباقة في تبني خيار التحول الديمقراطي بدخولها في التعددية السياسية وقيامها بإصلاحات دستورية قانونية بداية من سنة 1989، ونظمت إنتخابات تعددية غير أنها تعثرت فيما بعد بإلغاء المسار الإنتخابي، وعودة الأوضاع لأسوء مماكانت عليه وتأجل موعد اللقاء مع الديمقراطية إلى غاية بزوغ فجر جديد وهو ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي الذي انطلق من تونس في 2011 وسوريا كموجة أولى ثم تلتها موجة ثانية في ربيع 2019 في السودان والجزائر.

وتلعب الهندسة الإنتخابية بمنطلقاتها الأساسية دورا هاما في الترسيخ الديمقراطي وزيادة التمثيل السياسي وتحسين كفاءة النظم الإنتخابية في التمثيل والحكم الجيد، وتتجسد هذه المنطلقات في أهداف الهندسة الإنتخابية وتختلف بنوعية النظم السياسية، حيث أنه بالرغم من أهمية الهندسة السياسية في دعم وترسيخ الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة لكنها لا تضمن نجاح التحول الديمقراطي خصوصا عند توظيفها لتجديد شرعية الأنظمة التسلطية ولا أدل على ذلك من واقع النظام الإنتخابي في الدول العربية والجزائر خاصة.

إشكالية الدراسة:

بعد عشرة شهور من إنطلاق الإنتفاضة الشعبية (حراك 22 فبراير 2019) كخطوة أولى للتغيير الراديكالي وإقامة أسس الجمهورية الثانية على مبادئ الديمقراطية، نظمت الجزائر وبعد عدة محاولات، انتخابات رئاسية بتاريخ 12 ديسمبر 2019 وبهندسة وآليات انتخابية جديدة كان للجيش موطأ قدم فيها وللسلطة المستقلة للإنتخابات دورا أساسيا في إنجاحها، لكن الإشكال المطروح هو:

ما مدى مساهمة الهندسة الإنتخابية في إنجاح رئاسيات 12 ديسمبر 2019 وفي دعم عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فبراير؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجين، المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، ويتيح الأول بيان ظاهرة التحول الديمقراطي والهندسة الإنتخابية باعتبارالإنتخابات جزئية ديمقراطية هامة، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة لإسقاط الإطار النظري للدراسة على حالة حراك 22 فبراير 2019 والإنتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر وحلحلة ماجاء فيهما ومحاولة الخروج بنتائج أو توصيات تكون قابلة للتعميم في تجارب أخرى.

تقسيمات الدراسة :

تنقسم دراستنا إلى مقدمة ومبحثين أساسيين، وكل مبحث يتجزأ على مطلبين ولكل مطلب مجموعة من الفروع، وتناولت الدراسة في المبحث الأول مسار التحول الديمقراطي في الجزئر وخصص

المطلب الأول منه لعملية التحول الديمقراطي في طبعتها الأولى في الجزائر بعد اكتوبر 1988،أما المطلب الثاني فقد خصص لدراسة الطبعة الثانية للتحول الديمقراطي في الجزائر في إطار الربيع العربي في موجته الثانية، وبالنسبة للمبحث الثاني فقد خصص المطلب الأول منه لبحث تداعيات الحراك في الجزائر، وخصص المطلب الثاني لدراسة حالة الإنتخابات الرئاسية 12 ديسمبر2019 في الجزائر كنموذج للتحول الديمقراطي، وفي الأخير خاتمة ونتائج وبعض التوصيات.

المبحث الأول: مسار التحول الديمقراطي في الجزائرمن أحداث اكتوبر 1988 إلى حراك فبراير2019.

سنتناول في هذا المبحث المسار العام والخلفيات والعوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بالتحول الديمقراطي في الجزائر من التسعينيات إلى الحراك الأخير، وذلك في مطلبين كل مطلب مخصص لمرحلة .

المطلب الأول: التحول الديمقراطي في الجزائر بعد أكتوبر1988.

بحتوي هذا المطلب على فرعين، الأول للحديث عن خلفيات التحول الديمقراطي في التسعينات والثاني مخصص لعوامل التحول الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: خلفيات التحول الديمقراطي.

تعود الخلفيات الأولى للتحول الديمقراطي في الجزائر إلى بدايات تأسيس الدولة الجزائرية بعد الإستقلال،حيث أن غياب الإجماع أفرز سلطة مشوهة، وفقدان الإرادة في تأسيس دولة قوية على مبادئ الديمقراطية أنتج الدولة الأبوية حسب **فيبر** والتي تقوم على دولتية المجتمع وخصوصية الدولة، والعلاقة السياسية الأبوية وزبونية المجتمع وهي مايعرف بالدولة الإنتقالية في المرحلة الأولى من تأسيسها، كما ركزت أيضا على الشرعية الثورية التي تؤيد استمرار الثورة على بناء الدولة،حيث نص دستور 1963 وميثاق 1964 على أن الحزب هو الذي ينشأ الدولة ويشرف عليها ويراقبها وهذا كرس تبعية الدولة للحزب[1].

لقد كان استقرار الدولة ينبع من الرصيد القوي للشرعية الثورية لكن تراجع هذا الرصيد المتزامن مع الإنكماش الإقتصادي سرع في انفجار أزمة الشرعية وحولها لأزمة دولة [2]

الفرع الثاني:عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر.

[1] خميس حزام،والي،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط 1،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2003،ص 136.

[2] المرجع نفسه،ص 134

يتفق علماء السياسة على أن عوامل التحول الديمقراطي يمكن ان تكون داخلية نابعة من النظام السياسي أو بيئته، وقد تكون خارجية من خلال الضغوطات الدولية.

أولا:العوامل الداخلية.

وتتمثل العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر في العوامل السياسية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية وكذلك أحداث اكتوبر 1988.

1/ العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية من أبرز الدوافع التي أدت للتحول الديمقراطي في الجزائر، والتي تتمثل أساسا في صراع القوى داخل النظام وأزمة الحزب الواحد وصراع مراكز النظام

أ- الصراع على السلطة:

يعود أصل الصراع على السلطة في النظام الجزائري إلى مرحلة الثورة التحريرية، حيث تميزت السنوات الأولى من الإستقلال بعدم الإستقرار السياسي والصراع الحاد والذي برز في صيف 1962 حول من يملك الشرعية في تسلم السلطة وهذا ما يوضحه "**جون لوكا وكلود فانتان**" أن كافة الأزمات الجزائرية تتمحور حول قضية الشرعية، أي أن كل طرف لا يعترف لأي طرف آخر أو هيئة أخرى بالحق في فض النزاع باسم المبادئ التي يتمسك بها الجميع وذلك ما تفسره الأزمات الكثيرة مثل أزمة صيف 1962 وأزمة 19 جوان 1965 والمحاولة الفاشلة للإنقلاب بقيادة طاهر زبيري سنة 1967، ثم الصراع على من يتولى السلطة بعد وفاة الرئيس **هواري بومدين** لولا تدخل الجيش وحسم الموقف لصالح **ترشح الشاذلي بن جديد** على حساب تيار الإنفتاح الإقتصادي بقيادة بوتفليقة وتيار **محمد صالح بجاوي**.

ب- نظام الحزب الواحد:

أشارت الدراسات المهتمة بتجربة الحزب الواحد في الوطن العربي أن النظام السياسي الجزائري استند إلى الشرعية الثورية في تبرير حكمه باعتبار أن جبهة التحرير الوطني هي التي نظمت الثورة وقادتها حتى تحقيق الإستقلال، واستند كذلك إلى مايسم بالزعامة الفذة على رأس الحزب والدولة[1]، واعتمد النظام السابق عقب الإستقلال على نظام الحزب الواحد وذلك بنص دستور 1963في المادة 23 منه، حيث نصت على التزام القيادة في الجزائر بنظام الحزب الواحد، وحسب الكاتبان **لوكا وفانتان** فإن تبرير وحدة الحزب يعود لكون التعددية الحزبية تعكس وجود طبقات متناحرة في

[1] سعد الدين،إبراهيم،وآخرون،أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ص 22.

المجتمع، كما أنه ينبغي محاربة التعددية في البلدان النامية حسب أراء ميثاق الجزائر لكونها تمكن الجماعات الضاغطة الأجنبية من التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان[1]

- ج صراع قوى النظام السياسي:

منذ وفاة الرئيس هواري بومدين بدأ حزب جبهة التحرير الوطني في أخذ مكانته في النظام السياسي وهذا ما أدى إلى صراع بين الحزب ومؤسسة الرئاسة فيما بعد، ولم يدم الأمر طويلا حتى برزت أزمة مراكز قوى في النظام حول قضايا متعلقة بمستقبل النظام السياسي واقتصاد البلاد، وتتمثل أطراف النزاع في تيارين بارزين هما تيار أول يعرف بالجناح الإصلاحي متكون من جماعة الإصلاحيين وعلى رأسهم الرئيس **الشاذلي بن جديد** وبعض الضباط ومنهم العقل المنظم على مستوى الرئاسة **العربي بلخير** وبعض الحساسيات الأخرى مثل **مولود حمروش**[2]، ومن أهم أطروحات هذا التيار الدعوة إلى الإنفتاح الإقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص وكذلك رفع قيود الدولة على النشاط الإقتصادي والتجارة الخارجية وتركها تسير وفق قوانين السوق بالإضافة إلى الرغبة في التخلص من النظام الإشتراكي[3]. أما التيار الثاني فهو الجناح المحافظ، وينتمي إليه عدة شخصيات أبرزهم مسؤول الحزب **محمد شريف مساعدية** الذي استطاع إعادة توازن الحزب مع بداية الثمانينات مما سمح له بفرض وزنه السياسي وإعادة التوازن داخل النظام بالإضافة للدعم المقدم لهذا التيار من طرف الإتحاد العام للعمال الجزائريين والشخصيات الوطنية مثل **أحمد طالب الإبراهيمي** وبعض الضباط في الجيش[4]،ويتبنى تيار المحافظين أطروحات منها التمسك بالنهج الإشتراكي كمرجعية أساسية، والدعوة لسيطرة الدولة على إدارة الإقتصاد الوطني، وتدعيم ملكية الدولة وضرورة احتكارها للتجارة الخارجية وبناء مشاريعها على التخطيط[5] .

2/ العوامل الإقتصادية والإجتماعية:

-1 العوامل الإقتصادية :

---

[1] بلحاج،صالح، << الدين والمجتمع في الجزائر>> مجلة الديمقراطيةن العدد 26،2007ص 18

[2] DAHMANI, AHMED,L'ALGERIE A L'EPREUVE ECONOMI QUE POLITIQUE DES REFORMES(1980-1997)ALGER,CASBAH EDITIONS,1999,P93.

[3] طبراني'كافي،<< الجزائ تنظم مؤتمر جبهة التحرير الوطني، بن جديد لإصلاحات إقتصادية من دون إصلاحات سياسية>> مجلة الصيادن1988ص 28

[4] DAHMANI,OP,CIT,P94.

[5] IBID,P94.

شكلت العوامل الإقتصادية دورا هاما في دفع عملية التحول الديمقرلطي في الجزائر، ذلك أن تراجع مداخيل المحروقات جعل نظام الحزب الواحد يفقد توازنه، كما أن نمط التنمية الذي تبنته الجزائر والذي يعتمد على فكرة الخطيط، والتأمينات، وسياسة الصناعات المصنعة، وبناء قطاع عام واسع كلها سياسات أثبتت فشلها، ويظهر ذلك من خلال ضعف المؤسسات الإقتصادية العمومية التي انفقت عليها الدولة أموالا ضخمة لكنها أصبحت تواجه صعوبات مادية كبيرة، كما أن الإقتصاد الجزائري بصفة عامة أصيب باهتزازات مستمرة منها عجز جهاز الإنتاج عن تخفيف التبعية لصادرات المحروقات والتوجه نحو منتجات أخرى، بالإضافة لفقدانه القدرة على تمويل نفسه بالمواد الأولية ونصف المصنعة، حيث بلغت نسبة 32 % من قيمة الواردات من السلع والخدمات، ضف إلى ذلك عدم كفاية الإنتاج الوطني لتحقيق الإشباع لدى المستهلكين من السلع الغذائية والصناعية، وبالتالي ارتفاع نسبة التبعية وزيادة نسبة الواردات من الخارج[1]. وإلى جانب هذه العوامل توجد عوامل أخرى زادت في تعميق الأزمة كان أبرزها توقيف الإستثمارات المنتجة خاصة في القطاع الخاص الصناعي، وكذلك عملية إعادة الهيكلة وتأثيراتها السلبية التي زعزعت استقرار القاعدة الإقتصادية، وقرار تفتيت كبريات الشركات الوطنية، وبيع الثروة العقارية العمومية بأسعار ضئيلة لكبار المسؤولين[2].

-2 العوامل الإجتماعية:

أدى تدهور الوضع الإقتصادي في الجزائر سنوات الثمانينات إلى تردي الأوضاع الإجتماعية للشعب، وظهر ذلك من خلال عدة أزمات نذكر منها أهم أزمتين هما أزمة السكن وظاهرة البطالة.

1- أزمة السكن:

أدت حالة التفاوت الواضح بين الطلب والعرض للسكن في الجزائر إلى أن تتحول مشكلة السكن لأحد أبرز مظاهر الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في البلاد، ولم تعد مطالب الحصول على سكن تقتصر على المدن فقط بل إمتدت حتى لسكان الأرياف في إطار عملية التنمية الريفية، وتم تسجيل حصة بناء 542000 وحدة سكنية في المخطط الخماسي مابين(1985-1989) لدعم قطاع السكن، لكن لم ينجز منها في نهاية المخطط سوى 450635 وحدة وهذا طبعا يعكس الضعف المسجل في قدرات الدولة على التحكم في أزمة السكن والضياع الكبير للموارد المالية.

2- أزمة التشغيل:

---

[1] الرياشي ،سليمان ،وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1996ص 182.

[2] م،حسان، قصة عشق،(ترجمة :مهي الجزائري)، ب ب ن: دار النشر مارينو،فيفري 1996،ص 53.

تكمن أزمة التشغيل في الخلل المسجل مابين المعدل السنوي العام لنمو السكان في مقابل انخفاض النمو السنوي في معدل التشغيل، وتتبين أزمة الشغل من خلال تحليل متغيرات السكان والقوى العاملة والتشغيل، حيث نلاحظ انخفاض في عدد مناصب الشغل الجديدة سنة 1984 من 150199 إلى 139079 منصب،أي أنه هناك نقص بنسبة 7.4 % مقارنة بالسنة التي سبقتها، وفي نفس الوقت ارتفع عدد السكان بمعدل 4.3 % والقوى العاملة إلى 4%، واستمرت هذه الأزمة في التفاقم حتى وصلت البطالة إلى نسبة 17 % سنة 1989، وهذا يعود لتراجع النشاط التنموي المرتبط بدوره بالإستثمار، حيث سجل تراجعا من 77 مليار دينار إلى 69.4 مليار دينار سنة 1988 [1].

هذه الأزمات ولدت اليأس والتذمر في صفوف الشباب وجعلته ناقما على النظام الحاكم وأصبح لا يتوانى في كسر وتخريب كل ما يرمز للحزب والنظام.

3/ العوامل الإدارية:

بعد الإستقلال اعتمدت الجزائر مثل باقي الدول حديثة التحرر على استراتيجية البناء الوطني، فأنشأت مؤسسات إدارية لتولي أعمال الدولة في المجالات المختلفة، لكن هذه الأجهزة الإدارية لم تكن في مستوى تطلعات الشعب المتحرر للتو من قيود الإستعمار ولم تجد الحلول لمشاكله، بل أن الفساد الذي كان يميزها زاد في تعميق مشاكل المواطنين، ويحتاج أي نظام سياسي إلى إدارة تمثله، ويستمر ويحافظ على توازنه من خلال قوة إدارته ونزاهتها، وفي الجزائر استطاعت القوى الفرنكوفونية إحباط المشروع الشعبي الوطني من خلال البيروقراطية الإدارية الفاسدة[2].لقد كانت الإدارة العامة بعد الإستقلال عرضة لهيمنة دفعة "**لاكوست**"،وهي الفئة التي لقنتها فرنسا وكونتها خصيصا لخلافتها في الإدارة، ويعتبر البعض أن الإدارة هي من أوصلت البلاد إلى الكارثة[3]

3/أحداث أكتوبر 1988:

مرت الجزائر قبل أحداث أكتوبر 1988 بظروف عصيبة كانت ناتجة أصلا عن الأزمات التي ذكرناها سابقا كأزمة صراع مراكز القوى في النظام السياسي والأزمة المتعددة على مستوى المجتمع كارتفاع معدلات البطالة وضعف القدرة الشرائية للمواطنين والندرة الحادة في المواد الإستهلاكية الضرورية، وصاحب تلك الأوضاع ظروفا أخرى ميزت الساحة الوطنية مثل الحملة الواسعة ضد

---

[1] بهلول ، محمد بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية الجزائر،مطبعة دحلب،1993، ص 33

[2] الخالدي،سهيل،<< أضواء على جذور المشكلة الجزائرية الفرنكوفونية في الإدارة الجزائرية>>، مجلة قضايا دولية، عدد302، أكتوبر 1998،ص 30.

[3] بركة،لحسن،<< مجموعات الإمتياز في الجزائر أوحزب فرنسا في مؤسسات الدولة>>،الجزائر فيفري 1993،ص 4

الفساد والتي مست حتى الرئيس وأفراد من عائلته وبعض أعضاء التيارالإصلاحي،وانكشفت بعض القضايا في الشارع أهمها قضية تحويل أموال البنك

الخارجي، وقضية مركب رياض الفتح وتوزيع أراضي مزرعة بوشاوي ...إلخ، وخرج الرئيس **الشاذلي** في 19 سبتمبر 1988 بخطاب انتقد فيه بشدة بعض عناصر الحزب والحكومة ومن التيار المحافظ المعارض لسياسته الإنفتاحية الليبرالية، وألحق مسؤولية غلاء المعيشة بأصحاب المصالح الخاصة، وبهذا الخطاب يكون الرئيس قد أعلن عن انتقاده الشديد للقيادة الحزبية والحكومة والإدارة والمؤسسات[1].

وفي ظل حركة الإضطرابات لقي خطاب الرئيس تجاوبا كبيرا في الأوساط الشعبية وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات ضد النظام يوم 05 أكتوبر 1988، وبدأ التحضير لها ابتداء من ليلة 04 أكتوبر من طرف عدة فئات من الشعب وفي مقدمتهم الشباب والمفصولون من الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزاب والفئات المحرومة، وكان تركيزهم موجه نحو رموز السيادة الوطنية كمقرات الحزب والبلديات ومقرات الوزارات، وقامو بالحرق والنهب وكل أنواع التخريب[2]، وعرفت أحداث أكتوبر 1988 عدة تفسيرات لمعرفة من وراءها.

وبعيدا عن هذه التفسيرات فإن شباب أكتوبر 1988 لم تكن مطالبهم تطبيق الديمقراطية بقدر ماكان غضبهم تعبيرا عن رفض استخدام النفوذ من رجال السلطة في قضاء مصالحهم ومصالح مقربيهم[3].

ثانيا:العوامل الخارجية.

رغم أن العوامل الداخلية هي التي لعبت الدور الأساسي في عملية التحول الديمقراطي في دول شمال إفريقيا عامة والعربية منها خاصة،لكن لا يمكن إنكار دور العوامل الخارجية التي كان لها تأثيرا واضحا في ذلك سيما في ظل العولمة والنظام الدولي الجديد.

،وسنتطرق لتلك العوامل عبر ثلاث جوانب شكلت مجتمعة أهم العومل الخارجية المؤثرة في حركات التحول الديمقراطي في العالم الثالث[1].

---

[1] بوزغينة،عيسى<<النقابية في الجزائر مساهمة سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابيللإتحاد>> (رسالة ماجستير، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر،1993،ص 416.

[2] الزبيري،محمد العربي،المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة،الجزائر،المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر والتوزيع،1989،ص 40.

[3] HOUARI,ADDI,L'ALGERIE ET LA DEMOCRATIE POUVOIR ET CRISE DU POLITIQUE DONS L'ALGERIE CONTER POVOIRE ,PARIS,EDITIONLA DE COUVERTE,1995,P131.

1-الجانب الأول:

هو توسع الفكر الرأسمالي إلى مناحي الحياة الفردية والمجتمعية، حيث تحول منطق التراكم الرأسمالي والآليات المتعلقة به إلى آداة للتحكم في عولمة فعلية شملت كل دول العالم، ونتج عن هذه العولمة تيارات فكرية متشبعة بالنهج الإقتصادي الليبرالي الداعي للإنفتاح وتجاوز الحواجز الإقتصادية وتحرير السوق والتجارة، ولم تكن الدعوات للإنفتاح على العقيدة الليبرالية لتنتشر في العالم بالنداءات فقط خصوصا أمام ممانعيها في بعض المناطق بل كانت تلقى الدعم والتأييد بالضغط السياسي الذي يهيئ لها كل الوسائل لفرضها،كالضغوطات الدبلوماسية والعزل السياسي وفرض العقوبات واحيانا استخدام القوة العسكرية والإحتلال.

2-الجانب الثاني:

تزايد وتعقد الأزمات التي أنهكت البنية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وسارعت بانهيار الإتحاد السوفييتي، وتزامنت بداية هذا الإنهيار مع بروز قوى اليمين في غرب أوربا والو.م.أ وكذلك ارتفاع فرص نجاح المشروع الليبرالي مقابل تراجع تحالفات اليسار في أوربا الغربية والقوى التحررية الوطنية في دول العالم الثالث، ومع التسعينيات من القرن الماضي عرفت المنظومة الإشتراكية المكونة من الدول الحليفة للإتحاد السوفييتي أو التابعة له تصدعا وانهيارا سريعا وحتى هو نفسه سرعان ماستسلم للتفكك والإنهيار بطريقة لم يتوقعها حتى الليبراليين أنفسهم.

3-الجانب الثالث:

بروز الإتحاد الأوربي للوجود على الساحة الدولية بعدما كان مجرد مشروع وصار حقيقة ،وذلك بعد قطع مسارا معقدا من المفاوضات والصعوبات الداخلية والخارجية، حيث استطاعت فرنسا وألمانيا وبدعم من دول جنوب أوربا تذليل العراقيل التي كانت أمام قيام الوحدة الأوربية، وهذا على ان الخصوصية التي تمتاز بها الدول لا يمكنها أن تمنع من قيام التوافق الذي تقوده أمريكا، بل أنها ضمن التعبير عن الإجماع الإسترتيجي الذي يمنح للمكونات الكبرى في النظام الدولي حق الإستفادة من المزايا التفاضلية السياسية واستخدامها في استراتيجيات الهيمنة المشتركة.

المطلب الثاني: تداعيات حراك 22 فبراير2019في الجزائر ودور المؤسسة العسكرية في مرافقته.

ينقسم هذا المطلب إلى فرعين، الفرع الأول مخصص لأهم التداعيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية لحراك 22 فبراير، والفرع الثاني نتعرف من خلاله على دور المؤسسة العسكرية في مرافقة الحراك الشعبي.

---

[1] بركات،حليم،المجتمع العربي في القرن العشرين،بيروت،دار الوحدة،2000،

الفرع الأول: تداعيات حراك 22 فبراير 2019.

على الرغم من أن الدافع الأساسي لإنفجار الوضع وخروج الشعب الجزائري بالملايين في حراك 22 فبراير 2019 هو الإحساس بالتقزيم والإذلال عقب الإعلان الرسمي عن ترشح بوتفليقة لخوض عهدة رئاسية خامسة وهو عاجز على ذلك تماما إلا أنه في الحقيقة هناك الكثير من الأسباب السياسية والإجتماعية والإقتصادية التي شكلت مع بعضها تراكما ونقاط ارتكاز مقنعة للشروع في تجاوز هذا النظام الفاسد الذي ظل لما يقارب العقدين من الزمن يمارس كل انواع الظلم والفساد والإستبداد في حق الشعب الجزائري، وسنتطرق لهذه الأسباب على الشكل التالي:

1/ على المستوى السياسي:

لقد اشتغل نظام بوتفليقة على امتداد سنوات على تحييد قواعد التداول على السلطة وذلك عبر تعطيل وجود تعددية حزبية حقيقية، بالإضافة لتمييع الممارسات السياسية وتفريغ المؤسسات السياسية من محتواها كالأحزاب وفعاليات أخرى مثل المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وعمل النظام السابق على شل الأداء الوضيفي والعملي للعدد الهائل الموجود والمعتمد من الأحزاب السياسية والجمعيات المختلفة ووسائل الإعلام بكل أنواعها وحتى المؤسسات المنتخبة والمتمثلة في المجالس البلدية والولائية والوطنية والتي هي في الأصل لا تحوز على الشرعية ولا على ثقة المواطنين.

وعمد نظام بوتفليقة منذ العهدة الأولى لجعل التعددية في الجزائر أمرا شكليا فقط وبدون أية فاعلية، وأغلقت اللعبة السياسية بآليات جديدة كالتحالفات الحزبية وإبقاء المسارات الإنتخابية تسير بشكل عادي ومتحكم فيه بحكم امتلاكه لوسائل التزوير وعلى رأسها وزارة الداخلية المنظم الدائم للإنتخابات والمشرف عليها عبر وامتدداتها المحلية الولاية والدائرة[1].

وهذا ما أدى بدوره لقتل روح المنافسة بين الأحزاب السياسية وإسكاتها بالبديل الجديد وهو نظام توزيع الحصص أو "الكوطة" كما يعرف لدى هذه الأوساط، كما أدى تقليص صلاحيات المسؤول المنتخب وتوسيع صلاحيات المسؤول المعين إلى طعن آلية الإنتخاب

وتهلهل مصداقية المجالس الشعبية المنتخبة من طرف الشعب، هذا دون إغفال دور المال في المجال السياسي حيث تمكن الكثير من أصحاب الأموال والثروة من ولوج البرلمان بهدف إكتساب الحصانة وبعض الإمتيازات الأخرى وأصبحوا يتدخلون حتي في بعض عمليات التعيين والعزل التي

[1] حابي، ناصر، الجزائر أحزاب ما قبل الحراك، القدس العربي، 11 أوت 2019، لوحظ بتاريخ 2020/03/12،على الرابط http://bit,ly/2tknjzo .

تطال أكبر المسؤوليات والمناصب العليا في الدولة كالوزراء والولاة والمدراء التنفيذيين وخاصة في العهدتين الأخيرتين اللتين تميزتا بغياب شبه كلي لرئيس الجمهورية بداعي المرض[1]

2/ على المستوى الإجتماعي:

عاش الشعب الجزائري في السنوات الأخيرة الماضية ظروفا إجتماعية صعبة ومعقدة، وكثيرا ما كان يعبر عن معاناته من خلال الإحتجاجات التي كانت تنظم من طرف الشعب وفئات مجتمعية ونقابية مختلفة متخذا أساليب متنوعة في ذلك كأعمال الشغب وقطع الطرقات وإحراق العجلات المطاطية، وتعود دوافع هذه الإحتجاجات لحالة الإحتقان التي سادت في المجتمع وإحساس الشعب بأنه يحيا في جو من الظلم والتهميش وهو في بلاد الخيرات المترامية، وكثيرا ما كان يعبر عنها بمصطلح **"الحقرة"**، وحسب بعض الحصائيات فإنه تم تسجيل آلاف الإحتجاجات سنويا ومعظمها تحمل مطالب ذات طابع إجتماعي وفئوي مثل توزيع السكنات والتشغيل ورفع الأجور وضعف خدمات التزويد بالمياه والكهرباء والغاز ومشاكل الأطباءوظروف الطلبة،بالإضافة إلى معضلة الهجرة غير الشرعية (**الحرقة**) في أوساط الشباب الذين يواجهون الموت عبر القوارب المطاطية المرعبة،حيث صدمت جثث الغرقى الجزائريين وزادت من مشاعر الغضب والتذمر لديهم، وأدت الظروف الإجتماعية الصعبة للجزائريين إلى ظهور آفات وظواهر غريبة عن المجتمع كالعنف في الأحياء واختطاف الأطفال والنعرات الجهوية،الأمر الذي عرى السياسات الترقيعية والبرامج الحكومية الفاشلة والمتخفية بشراء السلم الإجتماعي وبعض الحلول السطحية لتهدئة الأوضاع في كل مرة دون حلها فعليا[2].

3/على المستوى الإقتصادي:

منذ الإستقلال إلى الآن لم تستغني الجزائر عن اتباع نموذج الدولة الريعية الذي يعتمد بشكل تام على مداخيل الثروة البترولية والغاز اللذان يشكلان معا مايفوق نسبة 80% من صادرات الدولة، وبهذا فالجزائر تقبع في تصنيف الدول الأقل تنوعا في الجانب الإقتصادي،وهذا ما جعل إقتصاد البلاد يبقى رهينا لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية،وكلما تراجعت الأسعار يزداد المشهد الإقتصادي في الجزائر ضيقا وتعقيدا وبالإضافة لكون تراجع الأسعار سببا خارجيا فهو أيضا سببا في تراجع الإنتاج وتزايد الإستهلاك في الداخل.

---

[1] الصيداوي،رياض، نهاية زمن بوتفليقة،صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، المركز العربي للدراسات السياسية والإجتماعية،تونس 2019.

[2] قشي،عاشور،الجزائراستقرار هش في إقليم مظطرب،جرسدة الحوار،عدد21 فبراير2016 لوحظ في 20/03/13 على الرابط.http://bit.ly/2tqfbg4 .

وتعود الإشكالية الحقيقية في استمرارية التبعية للريع البترولي لفشل الدولة في إيجاد سياسات بديلة للخروج من هذه الحالة، وهذا ما جر البلاد للدخول في ركود تنموي كبير رافقه نمو سكاني معتبر وأفرز معدلات رهيبة من البطالة والفقر وضعف القدرة الشرائية تصدت لها الحكومات المتوالية في أواخر حكم بوتفليقة ببعض السياسات الترقيعية غير المقنعة كالتقشف ورفع الضرائب والتمويل الكلاسيكي بطبع النقود وزيادة الأسعار التي تؤثر على البسطاء،وفي المقابل هناك العشرات من ملفات الفساد التي تسرب في إطار تصارع فواعل النظام التي تكشف عن نهب الملايير من الدولارات من المال العام مثل ملف الطريق السار وملفات سوناطراك وتركيب السيارات،كما يلاحظ أيضا ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال الذين اكتسبوا امتيازات كبيرة من العقار الصناعي وقروض ضخمة وتنازل الدولةعن الشركات الوطنية لصالحهم، وكلها تحت قوانين المالية التي سنت مؤخرا وكانت مظلة لتغطية الفساد والنهب والمحسوبية[1].

الفرع الثاني: دور المؤسسة العسكرية في مرافقة الحراك:

لم يكن إختيار ولاية ورقلة لإستجابة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي لمطالب الحراك الشعبي عبثا، بل كانت له الكثير من الدلالات والأهمية الأمنية والإقتصادية، فبالرغم من أن خطاب ورقلة جاء ليرد على مطالب سياسية شعبية، فمدينة ورقلة هي مقر الناحية العسكرية الرابعة وتقع بجوار ليبيا الدولة الأكثر هشاشة في شمال إفريقيا وهي في وضعها هذا وبحكم تكالب عصابات داعش عليها بدعم من من قوى عالمية وعلى رأسها اللوبي الصهيوني فإنها تشكل خطرا محدقا بالجزائر والمنطقة، ولذلك فإن المكان أختير بعناية لتضع الجزائر الحراك في صورة التحديات المحيطة بها من الخارج وانعكاساتها على الداخل.

لقد كانت المؤسسة العسكرية هي الوحيدة التي تنفرد بإختيار الرؤساء في الجزائر منذ تأسيس الدولة الوطنية الحديثة بعد ثورة التحرير التي خاضها جيش التحرير الوطني على رأس شعبه والذي كون فيما بعد الجيش الشعبي الوطني، لكن منذ البدايات الأولى لحراك 22 فبراير 2019 أدرك الجيش أنه آن الآوان للشعب الجزائري أن يختار من يحكمه وأعلن دعمه التام للإرادة الشعبية والحراك الذي سيستمر إلى غاية تحقيق كل أهداف الأنتقال الديمقراطي،ومن بعدها يعود الجيش لمهامه الدستورية[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] إدريس، ربوح،الطريق إلى تحقيق الإنتقال الديمقراطي في الجزائر، لوحظ يوم 2020/03/19،على الرابط: http:// khaliej.onlaine/grq732 .

المبحث الثاني: الهندسة الإنتخابية ودورها في تحقيق الإنتقال الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فبراير 2019،(رئاسيات 12 ديسمبر2019 في الجزائر نموذجا).

الهندسة الإنتخابية هي آلية لإعادة تأهيل وبناء النظام الإنتخابي بما يتوافق مع خصوصية كل بيئة وكل منتظم سياسي، وتلجأ الحكومات لإعادة إصلاح نظمها الإنتخابية عند تراجع فعاليتها في التمثيل النيابي وقلة نجاعتها في ضمان المساواة بين المواطنين، وكثيرا ما ترتبط الهندسة الإنتخابية بالتحول الديمقراطي وذلك لضرورة التماشي مع تحقيق الديمقراطية التشاركية وضمان حقوق الإنسان بهدف التأسيس لمنظومة قانونية حقة تهيأ لترسيخ الديمقراطية، وسنتطرق في هذا المبحث مفهوم الهندسة الإنتخابية وأهم مرتكزاتها و نماذجها في المطلب الأول أما المطلب الثاني فهو مخصص لدراسة نموذج الإنتخابات الرئاسية 12 ديسمبر2019 في الجزائر ودورها في تحقيق التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم الهندسة الإنتخابية وأهم مرتكزاتها ونماذجها.

من خلال هذا المطلب سنحاول في الفرع الأول تحديد مفهوم الهندسة الإنتخابية وفي الفرع الثاني نتطرق لأهم المرتكزات التي تقوم عليها،أما الفرع الثالث نخصصه لأهم نماذج الهندسة الإنتخابية.

الفرع الأول: مفهوم الهندسة الإنتخابية:

يعتبر مفهوم الهندسة الإنتخابية في حقل العلوم السياسية مفهوما دخيلا نسبيا، إلا أنه استعمل من طرف الباحثين للتعبير عن الإبتكار في العقل السياسي لينتشر أكثر في بحوث مفهوم الديمقراطية، فظهر مفهوم هندسة الديمقراطية الذي يعمل على تقديم مرتكزات أولية لمناقشة موضوع الإبتكار والتجديد الديمقراطي على مفاهيم أساسية مثل مفهوم التشارك، ومنه ظهر مايسمى بالديمقراطية التشاركية ومفهوم التجديد الديمقراطي والديمقراطية المحلية وغيرهم[1].وكتعبير عن العولمة السياسية ظهر مفهوم الهندسة السياسية سنة 1994 للتعبير عن طموح غربي لبناء تصور سياسي موحد يرتكز على الحقوق العالمية للإنسان التي تخلق نمطية قيمية ومعيارية غربية واحدة تؤدي لإبراز نموذج سياسي واحد ومتوازن تجتمع فيه الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد وسيادة القانون، والهندسة السياسية تهدف لجعل الإنسان هو المحور الذي من أجله تؤسس أنظمة سياسية

[1] قوي،بوحنية وآخرون،الإنتخابات وعملية التحول الديمقراطي فيالخبرة العربية المعاصرة،عمان ،دار الراية للنشر والتوزيع،2011، ص 321.

تعمل لتحقيق حاجاته وفق منظور حقوق الإنسان المتكامل دون انتقاء ولا تجزئة[1].ويستعمل مفهوم الهندسة الإنتخابية إرتباطا بالهندسة السياسية للإشارة للدور الذي تلعبه المؤسسات السياسية في تحديد نتائج رسمت مسبقا وتتعلق بالسلوك السياسي والإجتماعي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المفهوم ليس حديثا فلقد ظهر ضمن مسار طويل ومتقطع من تطور علم السياسة في أمريكا[2]، وتزايد الإهتمام بمصطلح الهندسة الإنتخابية في نهاية الحرب الباردة في إطار الإنتشار العالمي للديمقراطية في العقد مابين(1980-1990)، وذلك ما حفز على ازدهار العدالة الإنتقالية وتعزيز الديمقراطية وظهور مايعرف بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في جميع أنحاء العالم[3]

وعرفت الهندسة الإنتخابية بأنها ذلك العمل العقلاني القائم على نشاط علمي هادف بشأن المسائل الدستورية والتصميم القانوني للنظام الإنتخابي من أجل تحقيق الأهداف السياسية والقانونية[4]

ومنه فإن المقصود بهندسة وتصميم النظم الإنتخابية هو إعادة بناء النظام الإنتخابي بما يتماشى مع الظروف السائدة في كل دولة وخصوصياتها، وبما يحقق العدالة الإجتماعية والسياسية في إبداء الرأي والفعالية والتأثير للصوت الإنتخابي[5].

نستنتج مما سبق أن الهندسة الإنتخابية هي مصطلح يعبر عن عملية مراجعة وإعادة صياغة النظام الإنتخابي حسب ظروف وخصوصيات كل مجتمع، بالإضافة لكونها تهدف لتحسين التمثيل السياسي والمشاركة والعدالة وكلها مساعي متكاملة ومشتركة لترسيخ قيم الديمقراطية.

الفرع الثاني: الركائز الأساسية للهندسة الإنتخابية.

تعتمد الهندسة الإنتخابيةعلى ركائز ومعايير أساسية في تصميم النظام الإنتخابي هي:

-1 توفر مستويات التمثيل: وتتمثل مستويات التمثيل على الأقل في أربعة أشكال مختلفة كما يلي[6]:

- التمثيل الجغرافي: وهو أن تحصل كل منطقة على من يمثلها في الهيئة التشريعية.

---

[1] أمحند ،برقوق،مفاهيم في السياسة المقارنة، جامعة الجزائرن2009،ص 62.

[2] عبد القادر،عبد العالي،<<الهندسة الإنتخابية : الأهداف والإستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية والقانون>>،العدد 10،2014،ص 316.

[3] المرجع نفسه.

[4] بوحنية قوي، مرجع سابق،ص 322.

[5] MNV FONSOYEVA,SLECTORALENGIENERING :ESSENCE AND TECHNOLOGYUNIVERSITY ODESSLOW ACADEMY(2015)VOL12,NA1.

[6] أيمن،أيوب، مترجم،أشكال النظم الإنتخابية(ستوكهولم، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات)،2007ص 25.

- التوزيع الإديولوجي:أي أن يكون توازن في الهيئة التشريعية من خلال ممثلين عن الأحزاب والمستقلين أو خليط منهما.
- التمثيل الفعال: وهو أن تكون كل شرائح الشعب ممثلة في البرلمان.
- التمثيل الوصفي: وهو أن يكون البرلمان بمثابة إنعكاس لتركيبة المجتمع ويجب أن يضم ممثلين من الجنسين الرجال والنساء، ومن الفئات شباب وكهول، ومن الطبقات الأغنياء والفقراء، والتوزيع الديني والعرقي واللغوي والقبلي في المجتمع.

-2 تسهيل وتثمين الإنتخابات للجميع:إذا تعذرعلى الناخبين المشاركة تصبح الإنتخابات لاتعني شيئا لهم وحتى وإن كانت جيدة وإيجابية، وكذلك إذا شعروا بعدم قيمة أصواتهم في التأثير على تسيير الشأن العام، وتتحقق سهولة الإنتخابات بتوفير شروط مختلفة مثل تبسيط ورقة الإقتراع وتوضيحها وسهولة الوصول لمراكز الإقتراع ودقة سجلات الناخبين ومدى قناعة الناخب بسرية الإقتراع[1].

-3تحقيق المساءلة للأفراد والمكونات: وهذا يعني أن يخضع الممثلين المنتخبين للمساءلة الفردية، ويمكن للناخبين وقف من صوتوا عليهم إذا تراجعوا عن وعودهم أو تبين عدم كفائتهم أو كسلهم، وكذلك الأمر داخل الهيئات والمؤسسات حيث يعتبرعنصر المساءلة

من القواعد الأساسية للحكومة التمثيلية إذا تحقق الإستقرار، وبالتالي يجب أن يكون للناخبين تأثيرا في تشكيل الحكومة[2].

-5 دعم وتشجيع الأحزاب السياسية: إن وجود الأحزاب السياسية الفعالة والقوية أمرا ضروريا في النظام الديمقراطي، ويتعين على النظام الإنتخابي أن يشجع هذا التوجه ويتفادى تشجيع التشتت الحزبي، وفيما يخص تطوير دور الأحزاب كأداة لدعم القادة السياسيين كأفراد فهو اتجاه آخر قد تؤدي تأثيرات النظام لتسهيله أو إعاقته[3].

-6 العمل على تواجد المعارضة ودعمها:تستمد الإدارة الإنتخابية قوتها وفعاليتها بالإضافة إلى دعم السلطة إلى وجود معارضين لها ومراقبين عليها، وينبغي على النظام الإنتخابي المشاركة والسعي لإيجاد معارضة تكون قادرة على تقييم التشريعات وانتقادها ومساءلة الحكومة على أدائها وحفظ حقوق الأقليات وتمثيل مؤيديها بشكل مرض[4].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] قوي ،بوحنية، مرجع سابق،ص 346.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه،ص 130.

-7**ديمومة العملية الإنتخابية:** وجوب إستناد النظام الإنخابي في البلد المعني على القدرات المالية والإدارية لذلك البلد، وحتى وإن اعتادت الدول المانحة تقديم مساعدات مالية للإنتخابات الأولى والثانية للتحول الديمقراطي إلا انها قد لا تتوفر على المدى الطويل[1].

-**8 المقاييس الدولية:** يحدث التصميم للأنظمة الإنتخابية في سياق مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية وبعض الإجراءات القانونية الأخرى المؤثرة على القضايا السياسية، لكن لا يوجد نماذج كاملة من المقاييس الدولية المتفق عليها للإنتخابات باستثناء المقاييس التي تحث على مبادئ الإنتخابات الدورية والنزيهة التي تضمن حق الإنتخاب العام لكل البالغين وسرية الإقتراع والحرية والصوت الواحد للشخص[2].

الفرع الثالث: نماذج الهندسة الإنتخابية.

يوجد نموذجين متنافسين في إطار الهندسة الإنتخابية هما النموذج التوافقي والنموذج المركزي، ويعبر أنصار كل نموذج بأنه الأنسب للصراعات وتحسين الأداء السياسي للديمقراطيات وتقوية المشاركة.

1/ النموذج التوافقي:

يرى **"أرنت ليبهارت"** أن الأشكال الدستورية البرلمانية هي الأنجح في التحول والترسيخ الديمقراطي إذا ما قورنت بالنماذج الدستورية الرئاسية، ويرى أن الأنظمة الإنتخابية ذات الطبيعة التوافقية هي الأنجح من الأنظمة الإنتخابية ذات الأغلبية خصوصا في المجتمعات المنقسمة دينيا وقوميا لأن التصميم الأنسب في هذه المجتمعات المنقسمة هو التصميم المؤسسي للديمقراطية التوافقية بدل الديمقراطية الأغلبية، ويستدل في كتابه" **نماذج الديمقراطية**" بأن النظم التي تقترب من النموذج التوافقي في الديمقراطية هي النظم الأكثر نجاحا في العديد من القضايا مثل الأداء الإقتصادي ونسبة المشاركة السياسية والتعامل مع القضايا البيئية وحل الصراعات الداخلية والأزمات، ومن هذا المنطلق يتم اقتراح الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة أو المنوعة التكوين والتي تعاني من الهشاشة في الوحدة الوطنية والأزمات السياسية، وعليه فإن عملية إشراك جميع المكونات الإجتماعية والمجتمعية والإقليمية والأغلبية في صناعة القرار

[1] أيمن،أيوب، مرجع سابق، ص 29.

[2] قوي، بوحنية مرجع سابق، ص 86

السياسي يعد حسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية ضمانة لعدم الإنزلاق في مواجهات داخلية أو حروب أهلية[1].

وتركز الديمقراطية على وجود حكومة إئتلاف واسع وهذا من خصائص النموذج التوافقي الذي يختلف مع النمط البريطاني القائم على حكومة ومعارضة،وحسب مؤيدي النموذج التوافقي فإن الغاية منه هي المشاركة الواسعة في الإئتلاف الحكومي وحماية الأقلية[2].وهذا يعني أن النموذج التوافقي يسعى لتحقيق التمثيل لكافة المجتمع وهذا ما يتوافق مع التمثيل النسبي المشجع على التعددية وقيام حكومة إئتلافية تمثل كل أطياف المجتمع ،وهذا النظام يحافظ على الأحزاب السياسية ويقويها وبالتالي ترسيخ قيم التنافس السياسي المشروع ويحمي البلاد من نشوء أزمات من طرف تنظيمات غير شرعية[3].

2/ النموذج المركزي:

النموذج المركزي ينطلق من فكرة النموذج التوافقي وقد يؤدي لحدوث الكثير من المخاطر في المجتمعات المنقسمة والتي هي في رحلة البحث عن الهوية والقومية المشتركة، ويعتبر "**دونالهورفيتش**" من أبرز المنظرين لهذا الإتجاه، حيث يرى ان نموذج الديمقراطية الإجتماعية التوافقية من خلال القوانين الإنتخابية ذات الطابع النسبي لا تنجح دائما في المجتمعات المنقسمة، ويرى أيضا أن توطيد أنظمة إنتخابية أغلبية في تقوية أحزاب وطنية تجمع بين كل الفئات المختلفة وتضعف النزاعات المحلية،وحينما يتم تبني نظام يميل إلى النسبية فإن ذلك سيعمل على تقوية الأحزاب والتوجهات الخصوصية التي تكونت أساسا على الطائفية والإنفصالية[4].

إن نظام الأغلبية يساعد على تشكيل حكومة برلمانية متماسكة مثل النموذج البريطاني القائم على نظام الثنائية الحزبية الذي يعمل على استقرار الحكومات وهو مايعرف بالنموذج المركزي وبالتالي يرى"**دونالدهورفيتش**" أن الهندسة السياسية ترمي إلى التعامل مع التصدعات الإجتماعية بإضعاف التصدعات الطائفية واللغوية عن طريق تصميم قواعد ومؤسسات انتخابية تشجع التعاون

---

[1] ياسين،سعد محمد،إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين ص 59.

[2] المرجع نفسه.

[3] غنية شليغم ونعيمة ولد عمار،<<أثر النظم الإنتخابية على التمثيل السياسي، دفاتر السياسة والقانون>>،عدد خاص،أفريل 2011،ص 180.

[4] عبد العالي،عبد القادر،<<الهندسة الإنتخابية ،الأهداف والإستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية والقانون>>العدد 10 ص،2014ص 318.

والتفاوض بين القطاعات بدل التشويه والإستقطاب القطاعي، وذلك من خلال ما يسميه بعدم تسييس الإنقسامات الإجتماعية عن طريق التصويت الأغلبي الذي يغير العملية السياسية بتشجيع الناخبين للتصويت على القضايا الهامة للمجتمع بدل السياسات والتوجهات الخصوصية والقطاعية التي قد تسبب توترات وأزمات إثنية[1].

لكن قد يعاب على هذا النظام أنه قد يتعارض مع الديمقراطية الحقة وان نتائجه قد لا تكون عادلة بحكم انه يضع القوة الساسية في يد الطبقة التي تظفر بها ويترتب على ذلك إهمالا للطبقات الأخرى التي قد تكون بعضها مهمة،وهذا ما يجعل من المجلس النيابي بعيدا عن تمثيل كل طبقات الأمة[2].

نستخلص من هذا أن نموذجي الهندسة الإنتخابية يحملان الإيجابية والسلبية،فالنموذج التوافقي يمنح فرصة كبيرة للتمثيل السياسي لكل الأطياف ويحسب عليه تعزيزه للإنقسامات الإجتماعية وتغذية الطائفية والإثنية،والنموذج المركزي يدعو لتبني نظام الأغلبية الذي يساعد على تشكيل حكومة متماسكة ومستقرة، ويحسب عليه أنه يقصي الأحزاب الصغيرة ولا ينصف النساء والأقليات، وهنا لابد من توفر نموذج ثالث يجمع بينهم لتحقيق التمثيل السياسي لكل التيارات السياسية مع إضفاء الشرعية والإستقرار للحكومة.

المطلب الثاني: رئاسيات 12 ديسمبر2019 كنموذج للتحول الديمقراطي في الجزائر.

ينقسم هذا المطلب إلى فرعين، الأول مخصص للسلطة الوطنية للإنتخابات وظروف تشكيلها، أما الفرع الثاني فقد خصصناه للإنتخابات الرئاسية المنظمة في 12 ديسمبر 2019 كنموذج للتحول الديمقراطي في الجزائر.

الفرع الأول: تشكيل السلطة المستقلة للإنتخابات.

بالعودة لطبيعة حراك الجزائر في 22 فبراير وحيثيات إسقاط نظام بوتفليقة وإسقاط تاريخ الإنتخابات الرئاسية للعهدة الخامسة تتبين لنا مكانة العملية الإنتخابية كمخرجا دستوريا هاما يهيئ الحلول للخروج من الأزمة،إلا أن ما يرتبط بها من الإجراءات اللوجستية والقانونية أكثر من مهم خاصة وأن الإنتخابات السابقة كانت باشراف وزارة الداخلية بالرغم من استحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الأنتخابات بموجب المادة 194 من الدستور والتي لم يكن لها أي اختصاص، بل أن الإنتخابات لم تتحرر وبقيت في أيدي ولاة الجمهورية الذين أشرفوا مباشرة على تزويرها في معظم

[1] المرجع نفسه.

[2] غنية شليغم ونعيمة ولد عمار، مرجع سابق،ص 182.

الولايات وبالغوا في الضغط على ممثلي الهيئة العليا لمراقبة الإنتخابات، وهنا تتوجب إعادة رسم هذه الهيئة ومنحها صلاحيات أوسع لا تتوقف عند حدود المراقبة بل تتعداها للإشراف والتنظيم وإعلان النتائج[1].

تم إصدار القانون العضوي المتعلق بإنشاء السلطة المستقلة للإنتخابات وخصصت المواد الـ 22 الأولى منه كلها على استحداثها ومهامها وكل صلاحياتها، حيث نصت المادة الثانية من القانون على:" تنشأ سلطة وطنية مستقلة للإنتخابات وتمارس مهامها بدون تمييز وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري والمالي ، ونصت المادتين 3 و4 منه على ان مقر السلطة يكون في الجزائر العاصمة وتكون لها امتدادات على المستوى المحلي والخارج، وتقدم السلطات العمومية كل انواع الدعم والمساعدة التي تطلبها السلطة لتمكينها من القيام بمهامه ومسؤولياتها طبقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات والقوانين ذات الصلة ، وتزودها بكل المعلومات أو الوثائق التي تراها ضرورية لتجسيد مهامها،ونصت المادة 5 من القانون على أن تستفيد السلطة في إطار ممارستها مهامها من وسائل الإعلام السمعية والبصرية الوطنية طبقا للتشريع والتظيم المعمول بهما.

صلاحياتها:

نصت المواد من 6 إلى 22 على صلاحيات السلطة المستقلة في إطار ممارستها لمهامها وأهمها ما جاء في المادة 6 التي نصت على أن "تتكفل السلطة المستقلة بتجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الإنتخابي المؤدي للتداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة، وتحتكم السلطة المستقلة لمبدأ سيادة الشعب عن طريق إنتخابات حرة،شفافة، تعددية ونزيهة،تعبر عن إرادة الشعب واختياره الحقيقي، كما تضمن لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية للإنتخابات حق التصويت بحرية وبدون أي تمييز"، ونصت المادة 7 منه على أن "تتولى السلطة المستقلة تحضير الإنتخابات وتنظيمها وادارتها والإشراف عليها ابتداء من التسجيل في القوائم الإنتخابية ومراجعتها مرورا بعمليات تحضير النزاعات الإنتخابية طبقا للتشريع الساري المفعول إلى غاية إعلان النتائج الأولية"، أما المادة العاشرة منه فقد نصت على "أن تعد وتنشر السلطة المستقلة تقريرا مفصلا عن كل عملية انتخابية

[1] قوي،بوحنية،<< الحراك السياسي فب الجزائر من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن >>،7أوت 2019،مركز الجزيرة للدراسات، ص9.

خلال أجل أقصاه 45 يوم من تاريخ الإعلان الرسمي عن النتائج النهائية ويصادق عليها المجلس الدستوري بحضور منسقي المندوبيات[1]

الفرع الثاني: الإنتخابات الرئاسية في الجزائر12 ديسمبر2019.

بعد مضي عدة شهور من إنطلاق الحراك الشعبي في رحلة البحث عن التغيير وإرساء قواعد صلبة نحو التحول الديمقراطي في الجزائر بدأ النقاش على مستقبل الجزائر وظهرت عدة مبادرات ورؤى لحل الأزمة، وبالرغم من سلمية الحراك إلا أن مطالبه كانت ثورية راديكالية تستدعي حلولا جذرية، وعبر عنها بشعارات واضحة مثل "**يتنحاو قاع**"، ، حيث تعارضت مطالب الحراك مع رؤية الجيش الدستورية خاصة رحيل رئيس الدولة والوزير الأول بدوي ورئيس المجلس الدستوري بلعيز باعتبارهم من بقايا النظام، وكان رفض الجيش لهذه المطالب له أسبابه كالتقيد بالدستور والخوف من حدوث فراغ مؤسساتي أو الوقوع في فخ الإنقلاب العسكري .

واختلفت الرؤى مابين الأغلبية التي ترى أن الأزمة سياسية وتحل سياسيا ومن ينادي بمرحلة إنتقالية والبعض يطالب بمجلس تأسيسي أو مجلس أعلى للدولة وأطراف أخرى تنادي بضرورة الإنتخابات بشروط نزيهة ولجنة مستقلة للإشراف عليها، ورؤية الحل الدستوري التي تبنتها المؤسسة العسكرية بقيادة قائد الأركان الراحل قايد صالح بصفتها خيارا مفصول فيه ،رغم ما صاحبه من شكوك حول عسكرة الدولة وإمكانية الوثوق بالجيش، وهو ما عبر عنه الحراك بشعارات ضد الجيش والقايد مثل " **مدنية ليست عسكرية**"[2].

وبعد مرور أكثر من سبعة أشهر من بداية الحراك وفي ظل رفض بعض الأصوات لإجراء الإنتخابات بحجة عدم توفر ظروفها وأدواتها،أصرت المؤسسة العسكرية على ضرورة تنظيمها قبل نهاية السنة مهما كانت التكلفة،وذلك ما جاء في تصريح قايد صالح في خطابه في شهر سبتمبر خصوصا وأن الحراك قد تمكن من تفويت فرصة تنظيمها في مناسبتين من قبل،وعملت المؤسسة العسكرية بصفته سلطة فعلية على توفير ظروف مناسبة لإجرائها فشكلت هيئة الوساطة والحوار الوطني برئاسة "**كريم يونس**" الرئيس السابق للبرلمان وهدفها إيجاد نهج توافقي لتجاوز الأزمة بالحوار مع مختلف الفواعل السياسية وممثلي الحراك، وكان من مخرجاتها التي رفعت لرئيس الدولة " **بن صالح**" تعديل

[1] ج ج د ش،القانون العضوي رقم 19-07 المؤخ في 14 محرم 1441 الموافق لـ 15 سبتمبر2019 المتعلق بالسلطة الوطنية للإنتخابات.

[2] بكي،نور الدين،الحراك الشعبي الجزائري،النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي،النشر الجامعي الجديد،2019.

القانون العضوي للإنتخابات، وإنشاء السلط المستقلة للإنتخابات التي تأسست فيما بعد برئاسة "**محمد شرفي** " وزير العدل السابق[1]

لكن يبقى السؤال مطروحا هل ان الإنتخابات الرئاسية ستكون استجابة لمطالب الحراك بالتغييروالتحول الديمقراطي، أم أنها عملية تفريغ له ومحاولة لاستنساخ النظام؟ وهل السلطة المستقلة قادرة على هندسة انتخابات تؤدي لإنتقال الديمقراطي في الجزائر؟

كان تاريخ 12 ديسمبر 2019 يوما شاهدا في الجزائر على تنظيم أول إنتخابات منذ الإستقلال بدون إشراف وزارة الداخلية، حيث أوكل الأمر في سابقة تارخية لهيئة وطنية مستقلة تمثلت في مؤسسة السلطة المستقلة للإنتخابات،كلفت بتنظيم وتسيير العملية الإنتخابية وإعلان النتائج.وكما كان متوقعا فقد سجلت الإنتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019 بالجزائر أدنى نسبة للمشاركة بـ 39.9% أفرزت عن فوز المترشح الحر " **عبد المجيد تبون**"، الذي شغل منصب وزير أول سابقا والعضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم للبلاد منذ الإستقلال.

وأكد في أول خطاباته على عزمه على مواصلة الحوار الجاد مع الحراك، وهو ما اعتبره البعض بأنه استدراج للحراك لتشتيته، ثم تلته بعض الإجراءات كإطلاق صراح الكثير من سجناء الرأي وإدراج بعض وجوه الحراك من الشباب في الحكومة الجديدة، ومع كل ذلك يبقى البعض يرى ببقاء مشروعية المطالب الحراكية قائمة في حين ترى الأغلبية ان الحراك انتهى بتنظيم الانتخابات الرئاسية وتنصيب الرئيس[2]

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى ان عملية التحول الديمقراطي في الجزائر كانت على مشهدين، الأول جاء ضمن الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي وكان من الأعلى وبإرادة من النظام السياسي وبعض الظروف الداخلية والخارجية لكن تعثر وعادت الأوضاع إلى الأسوء،أما الثاني فكان في إطار الربيع العربي في موجته الثانية وبمبادرة من الأسفل، أي عن طريق الحراك الشعبي المؤيد بالمؤسسة العسكرية،هذا بالإضافة أن الهندسة الإنتخابية الجديدة بإسحداث مؤسسة السلطة المستقلة

[1] عبد العالي، محمود،مازق الحراك: تحديات ما بعد فوز تبون برئاسة الجزائر،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،15 ديسمبر 2019، لوحظ بتاريخ 2019/03/27 على الرابط:.http:// bit ly/2t3xehw .

[2] كمال،عبد الله،مامصير الحراك الجزائري بعد ان أصبح تبون ئيسا،ساسة بوست،21 ديسمبر2019،لوحظ يوم2020/03/29،على الرابط:.http// bit ly/2tsy fhv .

للإنتخابات والناجحة لحد ما في تنظيم وتسيير وإعلان نتائج انتخابات 12 ديسمبر2019 شكلت لحد الآن آلية مقبولة لتجاوز المآزق السياسي ومباشرة التحول الديمقراطي .

النتائج:

- الحراك الشعبي في الجزائر حتى وإن جاء متأخرا إلا انه كان وسيلة سلمية وديمقراطية عكست نضج الشعب الجزائري واستخلاصه الدروس مما مضى من تجارب و رغبته الجامحة للعيش في كنف الديمقراطية.
- الهندسة الإنتخابية تعتبر آلية ديمقراطية جيدة لفك النزاعات وحل الآزمات السياسية التي تسبق أي تحول ديمقراطي خاصة إذا نظمتها مؤسسات مستقلة ونزيهة.

التوصيات:

- التخلص من الشرعية الثورية والتاريخية التي حوكمت بها البلاد منذ الإستقلال والعودة للشرعية الدستورية.
- الحفاظ على اللحمة التي زادت قوة بين الشعب والمؤسسة العسكرية خاصة بعد الحراك، والتمسك بهذه المؤسسة التي تحولت لضمانة أساسية للإنتقال الديمقراطي.
- الإستمرار في مكافحة الفساد الذي حركته المؤسسة العسكرية واستمرار جهاز العدالة في متابعته وفك خيوطه، إذ لم يسبق في تاريخ الجزائر أن وقفت شخصيات وازنة أمام القضاء أو ووراء القضبان.
- إعداد قوانين عضوية جديدة للإنتخابات والصحافة والنقابات وتمثيل المرأة وفق ماهو معمول به عالميا.
- حل كل المجالس المنتخبة وإعادة النظر في قوانينها وتنظيم انتخابات ديمقراطية في أقرب الآجال لإعادتها لخدمة المواطنين.

المراجع:

1/الكتب:

أولا:بالعربية: -1 أمحند ،برقوق،مفاهيم في السياسة المقارنة، جامعة الجزائرن2009.

-2 خميس حزام،والي،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط 1،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2003.

-3،إبراهيم،سعد الدين،وآخرون،أزمةالديمقراطيةفي الوطن العربي،بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية،

-4 م،حسان، قصة عشق،(ترجمة :مهي الجزائري)، ب ب ن: دار النشر مارينو،فيفري 1996.

-5 سليمان،الرياشي وآخرون،الأزمة الجزائرية والخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية،بيروت ،مركز الدراسات الوحدة العربية،1996.

-6 سعيدان،علي،البيروقراطية في الإدارة الجزائرية، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1981.

--7 الزبيري،محمد العربي،المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة،الجزائر،المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر والتوزيع،1989.

-8 بركات،حليم،المجتمع العربي في القرن العشرين،بيروت،دار الوحدة،2000.

- الصيداوي،رياض، نهاية زمن بوتفليقة،صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، المركز العربي للدراسات السياسية والإجتماعية،تونس 2019.

-9 أيمن،أيوب، مترجم،أشكال النظم الإنتخابية(ستوكهولم، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات)،2007ص

-10 ياسين،سعد محمد،إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين.

-11 عبد العالي،عبد القادر،الهندسة الإنتخابية،الهندسة الإنتخابية،الأهداف والإستراتيجياتوعلاقتها بالنظم السياسية والقانون)،العدد 10،2014.

-12 نور الدين،بكي، الحراك الشعبي الجزائري،النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي،النشر الجامعي الجديد،2019.

ثانيا: بالأجنبية.

-1 Addi,houari,colectivite l'unposse du poupliseme :l'algerie politique et etat en construction,alger :enal,1990

-2 DAHMANI, AHMED,L'ALGERIE A L'EPREUVE ECONOMI QUE POLITIQUE DES REFORMES(1980-1997)ALGER,CASBAH EDITIONS,1999.

-3 HOUARI,ADDI,L'ALGERIE ET LA DEMOCRATIE POUVOIR ET CRISE DU POLITIQUE DONS L'ALGERIE CONTER POVOIRE ,PARIS,EDITIONLA DE COUVERTE,1995.

-4 MNV FONSOYEVA,SLECTORALENGIENERING :ESSENCE AND TECHNOLOGYUNIVERSITY ODESSLOW ACADEMY(2015)VOL12,NA1.

2/المقال:

-1 الخالدي،سهيل،(أضواء على جذور المشكلة الجزائرية الفرنكوفونية في الإدارة الجزائرية)، مجلة قضايا دولية، عدد302، أكتوبر 1998.

-2 بهلول،محمد بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية الجزائر،مطبعة دحلب،1993، ص

-3 بركة، لحسن،(مجموعات الإمتياز في الجزائر أوحزب فرنسا في مؤسسات الدولة)،الجزائر فيفري 1993

-4 قوي،بوحنية،(الحراك السياسي في الجزائر من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن)، ،مركز الجزيرة للدراسات،7أوت 2019.

-5عبد العالي،عبد القادر،<<الهندسة الإنتخابية ،الأهداف والإستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية والقانون>>العدد 10 ص،2014ص 318

-6 عبد القادر،عبد العالي،(الهندسة الإنتخابية : الأهداف والإستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية والقانون)،العدد 10،2014.

-8 غنية شليغم ونعيمة ولد عمار،(أثر النظم الإنتخابية على التمثيل السياسي، دفاتر السياسة والقانون)،عدد خاص،أفريل 2011.

3/المذكرات:

-1 عيسى،بوزغينة (النقابية في الجزائر مساهمة سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابي للإتحاد) ،رسالة ماجستير، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر،1993.

4/.القوانين:

-1 ج ج د ش،القانون العضوي رقم 19-07 المؤخ في 14 محرم 1441 الموافق لـ 15 سبتمبر2019 المتعلق بالسلطة الوطنية للإنتخابات.ن:

5/مواقع الانترنت:

- ناصر، حابي، الجزائر أحزاب ما قبل الحراك، القدس العربي، 11 أوت 2019، لوحظ بتاريخ 2020/03/12،على الرابطhttp://bit,ly/2tknjzo.
- عاشور، قشي،الجزائراستقرار هش في إقليم مظطرب،جرسدة الحوار،عدد21 فبراير2016 لوحظ في 20/03/13 على الرابطhttp://bit.ly/2tqfbg4.

- عبد العالي،محمود،مازق الحراك: تحديات ما بعد فوز تبون برئاسة الجزائر،المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،15 ديسمبر 2019، لوحظ بتاريخ 2019/03/27 على الرابط: http:// bit ly/2t3xehw
- إدريس،ربوح،الطريق إلى تحقيق الإنتقال الديمقراطي في الجزائر،لوحظ يوم 2020/03/19،على الرابط:http:// khaliej.onlaine/grq732.
- كمال،عبد الله،مامصير الحراك الجزائري بعد ان أصبح تبون ئيسا،ساسة بوست،21 ديسمبر2019،لوحظ يوم2020/03/29،على الرابط:http// bit ly/2tsy fhv

النمط السلطوي والحركات الإحتجاجية في الجزائر (حراك 22 فيفري 2019).

Authoritarian style and protest movements in Algeria

(Hirak 22February 2019).

ط. د فؤاد عساني

طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

ملخص:

التحول الديمقراطي هو اجتياز الحاجز أو المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم الديمقراطية وأنظمة الحكم غير الديمقراطية ،ومحاولة التأصيل لهذا المفهوم تستدعي الرجوع إلى مرحلة ما قبل التحول التي ستكون سببا للتحول في حد ذاته ،لذلك تبدو المسألة كمسلسل سياسي معقد و تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح،و هو قابل للتراجع علي حد قول صامويل هنتجتون ،وجاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة الحلقات الأولي لهذا المسلسل والتي تجد إخراجها في التراتبيةالمؤسسية للنظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 المتسمة بالتحكم فيها من قبل الرئيس ومحيطه ،حتي صارت مبنية علي المقولة الفيبيرية للإرث والتي تصف نمطا للهيمنة التقليدية الممارسة من طرف الأمير ،بمقتضي حق شخصي مطلق ،من خلال السعي لتثبيت الحكم والبقاء فيه لأطول مدة زمنية ،مما تشكل للرئيس السابق هاجس دنو أجله السياسي فجعله ومحيطه يزداد جشعا وعنادا سلطويا بترشيحه إلي عهدة خامسة رغم حالته الصحية المانعة لممارسة مهامه كرئيس دولة،مؤسسا بذلك لمرحلة ماقبل التحول الديمقراطي.

الكلمات مفتاحية: النظام السياسي

Abstract:

Democratic transformation is to cross the barrier or the separation between democratic systems of government and non-democratic systems of governance, and attempting to establish this concept requires a return to the pre-transformation stage that will be a reason for transformation in itself, so the issue appears as a complex and evolutionary political chain in which the passage of a political system My authoritarianism is closed to an open system, and it is reversible, according to Samuel Huntington, and this research paper came to address the first episodes of this series, which you find directed in the institutional hierarchy of the Algerian political system before the Hirak 22 February 2019 that is controlled by the president and his surroundings It even became based on the Fibrian saying of inheritance, which describes a pattern of traditional hegemony exercised by the prince, according to an absolute personal right, by seeking to establish rule and stay in it for the longest period of time, which constituted the former president obsessed with his political term, making him and his surroundings grow greedy and authoritarian by nominating him to A fifth term despite his health condition preventing him from carrying out his duties as head of state, thus establishing the period before the democratic transition.

Keywords: Algerian political system, authoritarian style,Hirak 22 February 2019, democratization

الجزائري،النمط السلطوي،حراك 22 فيفري2019 ،التحول الديمقراطي.

مقدمـة:

إن تغيير النظام السياسي من سلطوي إلي ديمقراطي مبني علي الفاعلية البشرية التي تكون حبيسة صندوق أسود وعوامل بنيوية تجد أساسها في أسئلة عن (كيف) و(لماذا) و(أي) فاعلين إجتماعيين يستطيعون إجتياز الحاجز أو المسافة الفاصلة بين نظام الحكم الديمقراطية ونظام الحكم غير الديمقراطية ،ومحاولة التأصيل لهذه المفاهيم تستدعي الرجوع إلى مرحلة ما قبل الإجتياز التي ستكون سببا للإجتياز في حد ذاته ،لذلك تبدو المسألة كمسلسل سياسي معقد وتطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح ،وهو قابل للتراجع علي حد قول صامويل هنتجتون ،وجاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة الحلقات الأولي لهذا المسلسل كسيناريو يشمل الحالة الجزائرية والذي يجد إخراجه في التراتبية المؤسسية للنظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفيري 2019 المتسم بالتحكم فيه من قبل الرئيس ومحيطه ،هذا التحكم المعبر عن النمط السلطوي في أسمي معانيه كان من بين أهم أسباب الحراك كجزاء علي مخالفة التحرك غير الطبيعي للنظام السياسي ،وإعادة إنتشار السياسة من داخل المؤسسات التقليدية نحو الشارع ، ومن داخل الفضاء الإعلامي التقليدي في إتجاه فضاء المواطن الشبكي .وفق مسار مطلبي تنام بشكل كبير إبتداءا من رفضه للعهدة الخامسة إلي تغيير النظام برمته من خلال تفعيل المادة 7 و 8 من الدستور الجزائري. هذا التنامي صاحبه نقاشات مفتوحة في الفضاءات العمومية (شارع ، وسائل إتصال تقليدية ، مواطن شبكي .....) حول الكثير من المطالب لعل أبرزها التحول الديمقراطي .مما جعلنا كباحثين أكاديميين يتبادر إلي ذهننا العديد من التساؤلات لعل أهمها ماسندرجه في هذه الورقة البحثية وذلك بالخوض في سؤال رئيسي قوامه :

هل تشكلت بالفعل طبيعة تسلطية للنظام السياسي الجزائري أدت لحراك 22 فيفري 2019 من أجل التمهيد للتحول الديمقراطي ؟

ولتفكيك السؤال السالف الذكر وإعادة بنائه بغية الإجابة عنه يقتضي منا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

-ماهي طبيعة النظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019؟

-هل كانت طبيعة النظام السياسي الجزائري أحد أهم أسباب حراك 22 فيفري 2019 مما أدي لبداية حلقات لاحقة للتحول نحو الديمقراطية؟

سنعتمد فرضيات ستكون بحجم التساؤلات أعلاه:

-يصنف النظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 ضمن الأنظمة السلطوية.

-لعبت الطبيعة السلطوية للنظام السياسي الجزائر دورا مهما في إنطلاق حراك 22 فيفري 2019 مما أسس لأول حلقة من حلقات التحول نحو الديمقراطية .

هذه التساؤلات والفرضيات تحيلنا وجوبا للتعرض إلي مايلي:

المبحث الأول :طبيعة النظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 .

المطلب الأول : طبيعة النظام الدستوري الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019.

الفرع الأول :طبيعة النظام الدستوري في الجزائر.

الفرع الثاني : الإنحراف نحو سلطات متضخمة للرئيس.

المطلب الثاني: إنحراف النظام السياسي الجزائري نحو السلطوية قبل حراك 22 فيفري 2019.

الفرع الأول : تصنيف النظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019.

الفرع الثاني :نظام سياسي إرثي جديد منحرف نحو النمط السلطوي.

المبحث الثاني : حراك 22 فيفري 2019 كجزاء للإنحراف السلطوي للنظام السياسي الجزائري والتأسيس لأول حلقة من حلقات التحول نحو الديمقراطية .

المطلب الأول : حراك 22 فيفري 2019 كجزاء للإنحراف السلطوي للنظام السياسي الجزائري .

الفرع الأول : إطلالة عامة علي مطالب حراك 22 فيفري 2019 .

الفرع الثاني : إطلالة لابد منها علي شعار ((يتنحاو قاع)).

المطلب الثاني: حراك 22 فيفري 2019 والتأسيس لأول حلقة من حلقات التحول نحو الديمقراطية.

الفرع الأول : مابعد حراك 22 فيفري 2019 بداية زمن الإنتقال نحو الديمقراطية.

الفرع الثاني :مشروع الصياغة الدستورية الجديدة وبداية تمأسس التحول الديمقراطي في الجزائر.

وللخوض في النقاط السالفة سيمازج الباحث بين القانون والسياسة كعلمين مستقلين ،فيروح ويجئ بين الطرق والأساليب المنهجية المتبعة في كلا العلمين ،من خلال المزج بين القاعدة القانونية كوحدة أولية أساسية للبناء الدستوري ،وبين القاعدة القانونية كظاهرة سياسية في تطبيقها وإنشطار أثرها ،فاتحة بذلك إعمال المقترب القانوني والمؤسسي لمسكها وجلبها لمخبر العلوم السياسية الذي يعمل علي تحليل تفاعلها كسلوك يمارسه الأفراد يجد هذا التحليل قوامه في بعض ماجاءت به المدرسة السلوكية لعلي أصلحها الإقتراب النسقي والإقتراب الوظيفي .

المبحث الأول:طبيعة النظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 :

لطبيعة شخصية الدولة في الجزائر قبل حراك 22 فيفري 2019 أهمية كبري في كبح مسار التحول نحو الديمقراطية ،وذلك نتيجة القوة الإستثنائية لمؤسساتها القسرية ،من خلال تغليب

الطبيعة الأبوية لمؤسسات الدولة[1] بالإنحراف الزائد للسلطوية المفرطة عن طريق الأب الرئيس وظهر ذلك جليا فيمايلي:

المطلب الأول : طبيعة النظام الدستوري الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 :

من دون السقوط في التحليل المعياري للنظام الدستوري في الجزائر تفاديا لما ينبغي أن تكون علية الممارسة النصية الدستورية في الواقع ،وبعيدا عن الإستغناء عن المسالك التي تفتحها القراءة الدستورية لتفسير جزء من العطب الكبير في إنتاج ممارسة سياسية متصالحة مع قيم الديمقراطية والتي قوامها ترتيبات وإجراءات مؤسسية لتحويل تلك القيم إلي واقع عملي من خلال الفصل بين السلطات ،وخضوع أعمال الحكومة وسياستها العامة وسلطات موظفيها لإطار دستوري ،وإنتخاب ممثلي الشعب بإنتخابات تتسم بالنزاهة والشفافية .... [2]، سنحاول في هذا المستوي من التحليل المزاوجة بين عرض مظاهر إنحراف الرئيس الذي شكل قاعدة تحتية للحكم الفردي ،والقاعدة الدستورية بإعتبارها قاعدة قانونية معيبة من جهة أخري[3].

الفرع الأول :طبيعة النظام الدستوري في الجزائر:

بين النص الأصلي للدستور الجزائري ومآل الممارسة الشخصية للنصوص ،تجسد مسار نحو الإنحراف إلي نظام رئاسي يقوم علي شخص الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي إستطاع بتفضيلاته تغيير السياق وإعادة بناء المؤسسات وفقا لتصوراته ،مجسد تجسيد فعلي لفكرة أن الأنساق والمؤسسات لاتعمل من تلقاء ذاتها بل يديرها أشخاص تطبعهم ثقافة وتوجهات وتفضيلات متنوعة تؤثر في فهمهم للقانون وطريقة تطبيقهم له[4].فإزداد دوره كعامل مؤثر في الحياة الدستورية في الجزائر منذ مجيئه لسدة الحكم سنة 1999 بتماهي دوره كفرد بالمؤسسة الرئاسية .نتج عن ذلك صلاحيات دستورية متعاظمة جمعت في يده ،خلقت إختلال التوازن في علاقته بباقي المؤسسات الدستورية ،معبرا بذلك علي الطبيعة الرئاسية للنظام السياسي الجزائري ،وظهر ذلك جليا عبر سلسلة من التعديلات الدستورية المتتالية عملت علي محو أثر دستور 1996 ،عبر جرعات رئاسوية

---

[1]- مارشا بربشتاين بوسوزني و ميشيل بينر أنجريست، **السلطوية في الشرق الأوسط النظم الحاكمة والمقاومة**، ترجمة طلعت غنيم حسن ،المركز القومي للترجمة،القاهرة ،2012 ،ص 45.

[2]-علي الدين هلال ،**الإنتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الأخرين** ،سلسلة عالم المعرفة عدد 479 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت ،ديسمبر 2019 ، ص 27.

[3]- حسن طارق ، **دستورانية مابعد إنفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،2016 ، ص 230.

[4]-علي الدين هلال ، **كيف نفهم ازدياد دور الأفراد في النظم الديمقراطية** ، مجلة الديمقراطية عدد 70 افريل 2018 ، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، ص 24.

مضادة رسخت الطابع غير المتوازن للنظام الرئاسي الجزائري ،الأمر الذي جعلنا أمام شكلية الفصل بين السلطات.

الفرع الثاني : الإنحراف نحو سلطات متضخمة للرئيس:

لعب الرئيس السابق دور الفاعل المركزي المهيمن على النسيج المؤسساتي كله من خلال التعديلات المتتالية للدستور ،حتي صار يضطلع بمهام واسعة عددتها المواد 93.92.91 . 173 من الدستور الجزائري ،فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية ،و يتولى مسؤولية الدفاع الوطني ،يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ،يرأس مجلس الوزراء ،يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية ،وينهي مهامه ،يوقع المراسيم الرئاسية ،يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها،و يعين في الوظائف والمهام المنصوص عليها في الدستور ،والوظائف المدنية والعسكرية في الدولة ،والتعيينات التي تتم في مجلس الوزراء ،والرئيس الأول للمحكمة العليا ،و رئيس مجلس الدولة ،والأمين العام للحـــكومة ،

ومحافظ بنك الجزائر ،و القضاة ،مسؤولو أجهزة الأمن،الولاة ،ويعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج ،وينهي مهامهم ويرأس المجلس الأعلى للقضاء [1] ،و يعين أعضاء الحكومة بعد الإستشارة الشكلية للوزير الأول.

لقد تمتع الرئيس السابق بحق مطلق في تعيين الوزير الأول ،الأمر الذي جعل هذا الأخير مسؤولا في الأساس أمام الرئيس ،في ظل ضعف المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان ،حيث يمكن الرئيس إقالة الوزير الأول ،ومن مظاهر تضخم صلاحيات الرئيس تحكمه في المجلس الوزاري ،من حيث رئاسته والإشراف الفعلي علي توجيه عمله وذلك لضمان التحكم في السياسةالعامة للبلاد ،والإستمرار في الاتصال المباشر بأعضاء الحكومة لبسط هيمنته ونفوذه ،مؤسسا بذلك لحكم فردي فأصبح هو من يتولي السلطة الفعلية .

أما علاقته بالمؤسسة التشريعية فقد تحول إلي مشرع عوضا عن المجلس الشعبي الوطني ،من خلال العديد من الأليات الدستورية التي جعلت الرئيس يهيمن علي الوظائف الطبيعية المنوطة بالبرلمان ومنها :

-التشريع بالأوامر: فلرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة خلال العطل البرلمانية ،بعد أخذ رأي مجلس الدولة .ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها .وكثيرا ما إستعملت هذه الألية الإستثنائية حتي صارت

[1]- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، المادة93.92.91 .173 ،اطلع عليه يوم :2020/03/20، https://www.joradp.dz/har/consti.htm.

هي الأصل ،رغم أن المشرع الدستوري منح للبرلمان إمكانية إلغائها بعدم الموافقة عليها ،إلا أن الممارسة أثبتت هشاشة المؤسسة التشريعية نتيجة أغلبية تركيبتها البشرية ،المتشكلة من تعداد بشري شديد الإرتباط بمحيط الرئيس .هذا الأخير شكل حزمة فاسدة تقوم علي توزيع الريع لتلك التركيبة البشرية في أغلبيتها.[1]

- الحق في المبادرة التشريعية عن طريق الوزير الأول : فحق المبادرة بالقوانين من طرف الوزير الأول يتم عبر عرض مشاريعها على مجلس الوزراء الذي يرأسه الرئيس ،وبعد رأي مجلس الدولة ،يودعها الوزير الأول ،حسب الحالة ،أمام مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة.[2]

- مسؤولية الرئيس سياسيا الغائب عن الدستور الجزائري : تشكل غياب مسؤولية الرئيس سياسيا ذروة الإنحراف الرئاسي في الدستور الجزائري ،وهو مايجسد غياب حقيقي للديمقراطية القائمة علي الفصل الواضح بين ممارسة السلطة والقابلية للمساءلة ،فعلي الرغم من كل السلطات المخولة لرئيس الجمهورية لم نجد مادة دستورية تشير إلي مساءلة السلطة التشريعية للرئيس أو محاسبته سياسيا[3] ،حيث إكتفي الدستور الجزائري في المادة 177 بالإشارة للمسؤولية الجنائية لرئيس الدولة أثناء تأدية مهامه ،عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمي علي أن تؤسس محكمة عليا للدّولة تختص بمحاكمته .[4]

وهذه نقطة إختلاف في الفقه الدستوري ،فمنهم من إعتبر أن أساس عدم مسؤولية الرئيس أمام البرلمان يكمن في كونه منتخبا مباشرة من الشعب ،وبالتالي فليس للسلطة التشريعية أن تحل محل الشعب في رأيه وقراره ،أما الجزء الأخر إعتبر أن من غير المنطقي أن يترك رئيس يتمتع بكل هذه الصلاحيات بلا رقابة سياسية من البرلمان[5] ،أما نحن كباحثين فإننا نرجح الرأي الأخير.

المطلب الثاني: إنحراف النظام السياسي الجزائري نحو السلطوية قبل حراك 22 فيفري 2019 .

لايتوقف فهم طبيعة عمل النظام الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 قطعا علي تحليل أليات النزوع الرئاسوي للنظام الدستوري الجزائري ،علي الرغم من أهمية هذا التحليل في قراءة مظاهر عدم التوازن المؤسساتي وعطب عدم المسؤولية ،الذي يجعل سلطات الرئيس بعيدة عن المحاسبة والرقابة ،بل يحيلنا إلي الإهتمام بطبيعة النظام السياسي خارج المقاربة النصية (الدستور).

الفرع الأول : تصنيف النظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 :

---

[1]- المرجع نفسه ،المادة 142.

[2]- المرجع نفسه، المادة 136.

[3]-محمود شريف بسيوني ومحمد هلال،**الجمهورية الثانية في مصر**،دار الشروق،القاهرة،2012 ، ص375.

[4]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 177.

[5]- بسيوني وهلال ، **مرجع سابق** ، ص 376.

بدت طبيعة النظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 ضمن التصنيفات اليتيمة التي تبقي سجينة المشهد السياسي الرسمي المنافس للمشهد السياسي الشرعي (حراك 22 فيفري 2019 فيما بعد) والمنبثق من القاعدة الشعبية .لذلك يصعب علينا رصد طبيعته بشكل دقيق ،هذه الصعوبة تجعلنا أن نضعه في خانة الأنظمة ذات النزعة الإرثية الجديدة لصاحبها صاموئيل إيزنشتاد ،المبنية علي المقولة الفيبيرية للإرث والتي تصف نمطا للهيمنة التقليدية الممارسة من طرف الأمير ،بمقتضي حق شخصي مطلق .[1]

في إطار هذه التصنيف أصبح النظام السياسي الجزائري إرثا للرئيس ومحيطه ،وأصبح السياسيون والإداريون أتباعا وزبائن له .بحيث يسعي إلي إعادة إنتاج نموذج للهيمنة المشخصنة عن طريق تضخيم صلاحياته الدستورية من أجل حماية النخبة الحاكمة وضمان إحتكار التمثيل ،وكسب الأدوار والسلطات داخل الفضاءات الإجتماعية ،من أجل إعادة إنتاج الجماعة المتحكمة في السلطة ،حتي صار لايستطيع أي منطق (مثل الإنتخاب التنافسي) أن يشكل قوة فاعلة أمام منطقها

.

الفرع الثاني :نظام سياسي إرثي جديد منحرف نحو النمط السلطوي:

الطبيعة الإرثية الجديدة للنظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 جعلت الشخصنة المطلقة له تنحو منحي النمط السلطوي ،بوصفه علاقة بين الحاكم والمحكوم قائمة علي الإستبداد أكثر مما هي قائمة علي الإقناع ،وبوصفه علاقة سياسية تكون فيها تعبئة المدبرين إنتقائية غير خاضعة للمنافسة الإنتخابية بين المترشحين للمسؤولية العمومية ،هو سلطة الدولة المكثفة في أيدي جماعات أو أفراد يهتمون بتحصين مصيرهم من إحتمالات لعبة سياسية تنافسية لا يراقبونها كاملة[2] ،فينطلقون من تراتبية مؤسساتية وقانونية متحكم فيها من المركز.

لقد بدت التراتبية المؤسسية في النظام السياسي الجزائري خارج المقاربة النصية متحكم فيها من الرئيس بوتفليقة ومحيطه ،وذلك بتوفير الوسط المشبوه لقيام مؤسسات سياسية (برلمان ،مجالس محلية منتخبة ...) لا تتمتع بسلطة فعلية علي الواقع ،وسعي لتثبيت حكمه والبقاء لأطول مدة زمنية ،هذا السعي الزمني صار كمؤشر يعكس مدي تعاظم الإنحراف نحو السلطوية ،حتي تشكل

---

[1]- برتراند بادي وغي هيرمت،**السياسة المقارنة** ،ترجمة عزالدين الخطابي ،مراجعة نادر السراج ،المنظمة العربية للترجمة،بيروت،2013 ،ص 363.

[2]- محسن لحسن حوحو،**الإنتقال الديمقراطي بالمغرب دراسة سوسيولوجية لتحولات الحياة السياسية المغربية** ،مجلة فكر ونقد،المغرب،عدد 47،مارس 2002 ،ص 38.

له هاجس دنو أجله السياسي مما جعله ومحيطه يزداد جشعا و((عنادا سلطويا))[1] بترشيحه إلي عهدة خامسة رغم حالته الصحية المانعة لممارسة مهامه كرئيس دولة، ومن جهة أخري سعي إلي تعزيز التحالف المؤيد له ،بكسب ولاء الفئة التي تملك القدرة علي خلع شاغل المنصب وإختيار بديل له ،وذلك بخلقه إئتلاف الفوز المتشكل من رجال المال والأعمال والسياسيين الفاسدين،وجعلهم حاشية تمتد أذرعها إلي مفاصل الدولة الجزائرية كافة ،هذه الحاشية صارت جزء لايتجزأ من إستمراريته ومقوماته .

لقد بدا إئتلاف الفوز في النظام الجزائري قليل العدد ،وبدا تفكير الرئيس وحاشيته منصبا علي كيفية مكافأة الضروريين ،وهنا يتحدث بوينو دو مسقيتا وسميث عن سلع خاصة يمنحها القائد لداعميه الضروريين حصرا ،كالرشي والعلاقات الزبونية والإمتيازات المختلفة والقرارات وحتي القوانين التي تزيد موارد داعميه [2] . فأصبح أمر توزيع المنافع الخاصة محتوما وروتينيا ،من أجل الحفاظ علي الوضع القائم ،وعدم إنحلال العقد السلطوي المتضمن الكثير من الفساد الذي ظهر جليا في محاكمات المسؤولين اللاحقة لحراك 22 فيفري 2019.

إن الممارسات السالفة الذكر أدت إلي مأسست قوي غير دستورية ،تملكت الدولة والمجال السياسي ككل ،بواسطة إستراتيجية متمركزة ذاتيا [3].مدركة وموجهة بطريقة تمكن من تعزيز قوة العصابة المسيطرة علي الحكم بشكل فاعل ،فعملت علي مراقبة منظمة لعملية منح الموارد ،وإلي إكتساب الأدوار في المجالين السياسي والإقتصادي من خلال إدارة السلطة والثروة بشكل خفي ،بعيدا عن المؤسسات الدستورية ،وإضعاف دور المعارضة وتصحير المشهد السياسي [4].فكانت الطبيعة الإرثية السلطوية لنظام بوتفليقة قبل حراك 22 فيفري 2019 من أهم أسباب إندلاعه، وأول ضحاياه الديمقراطية كممارسة ، وذلك نتيجة غياب مفهوم سيادة الدستور وفكرة دولة القانون ،من خلال تحول الوثائق الدستورية إلي أشكال تأطيرية محضة لمشروعية شكلية غير مؤثرة في سلطات الرئيس المتضخمة .لذلك نادا معظم الشعب الجزائري في حراكه بضرورة تفعيل المادة 7 و8 من الدستور متلازمة مع شعار ((يتنحاو قاع)) في صورة سيمائية تطالب بتغيير الواقع المؤسسي من خلال إعادة النظر في الصياغة الدستورية وإعادة إنتاج عقد إجتماعي جديد قوامه المادة 7 من الدستور القائلة

---

[1]-فواز جرجس وأخرون،**الشرق الأوسط الجديد الإحتجاج والثورة والفوضي في الوطن العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2016 ،ص 44.

[2] -Bruce bueno de mesquita et al . **political institutions policy choice and the survival of leaders**.british journal of political science .vol 32.2002.p559.

[3]- برتراند بادي وغي هيرمت ،**مرجع سابق** ،ص 366.

[4]-نورالدين بكيس ،**الحراك الشعبي الجزائري** ،النشر الجامعي الجديد،الجزائر ،2020 ،ص 128.

أن الشعب مصدر كل سلطة .السيادة الوطنية ملك للشعب وحده .والمادة 8 القائلة أن السلطة التأسيسية ملك للشعب ،يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها .بمارس الشعب هذه السيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين ،لرئيس الجمهورية أن يلتجئ إلى إرادة الشعب مباشرة ،بغية تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي.

المبحث الثاني : حراك 22 فيفري 2019 كجزاء للإنحراف السلطوي للنظام السياسي الجزائري والتأسيس لأول حلقة من حلقات التحول نحو الديمقراطية .

لايكون التحول الديمقراطي بفعل فاعلين نخبويين ،إلا إذا كان هناك تأثير العامة حينما يتحركون بنجاح ضد النظام السياسي المغلق والمنحرف نحو السلطوية ،فالتحول الديمقراطي لايحدث من الأعلي فحسب ،بل ويتوقف بشكل حاسم علي التعبئة الشعبية من الأسفل ،والتي تؤسس لأولي حلقات التحول نحو الديمقراطية ،وهو ماسنتلمسه في حراك 22 فيفري 2019.[1]

المطلب الأول : حراك 22 فيفري 2019 كجزاء للإنحراف السلطوي للنظام السياسي الجزائري :

لم يكن حراك 22 فيفري 2019 إلا ترجمة علي الفجوة الكبيرة بين الحاكمين والمحكومين وسياستهم ،وعن الجماهير وتطلعاتها المشروعة لتحول ديمقراطي سلس ،من خلال الشعارات التي رددتها وحملتها كردة فعل علي نظام سياسي مغلق بسمات سلطوية.

الفرع الأول : إطلالة عامة علي مطالب حراك 22 فيفري 2019 :

تباينت مسميات ماتشهده الجزائر من أحداث منذ 22 فيفري 2019 فهناك من سماها ثورة بيضاء ،ثورة الشعب ،الحراك ،غير أن تعدد المسميات قابله أحادية المطلب الذي تمثل في بداية الحراك رفض ترشح الرئيس المنتهية ولايته الدستورية إلي عهدة خامسة ،ليتطور المطلب لاحقا إلي المطالبة بتغيير النظام القائم عبر تنحية ومحاكمة رموزه الذين أسماهم الحراكيون بالعصابة .

وكأي حركة إحتجاجية إجتماعية فإنها تشمل الكثير من التعابير التي تتضمن رسائل ومعاني أراد الحراكيون تبليغها ،فتراوحت بين علامات وضعية لفظية وعلامات غير لفظية تجسدت في هتافات وكتابات وصور رفعت علي أوراق عادية أو الورق المقوي وحتي ورق الكرتون الذي يستخدم في التعبئة والتغليف ،إلي جانب شعارات مكتوبة ومصورة علي مختلف أنواع الأقمشة وأيضا الملابس[2] .وهذا ماخلق بادرة إستنهاضية مدنية إنطلقت بحيوية ملحوظة تحت شعار إستقطابي هو (ماكاش عهدة

---

[1] - يان تيوريل،**محددات التحول الديمقراطي تفسير تغيير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)**،ترجمة خليل الحاج صالح،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،2019، ص31

[2] - إيمان بن نعجة ،"التحليل الإ علامي للحراك الشعبي في الجزائر مقاربة سيميائية "،جمع وتقديم عامر مصباح ،**الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الإنتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي** ،دار الكتاب الحديث،القاهرة ،2020،ص269.

خامسة) لتتطور الشعارات فيما بعد ،هادفة إلي توجيه الأنظار لخطورة الأزمة المستفحلة التي وصلت إليها الجزائر ،فظهر شعار (تتنحاو قاع) الذي أثر علي مسار الحراك الشعبي وألهم الناس للخروج بقوة أكبر ،هذا الشعار كان مصدره شاب جزائري إسمه سفيان تركي بكير.

الفرع الثاني : إطلالة لابد منها علي شعار ((يتنحاو قاع)):

سفيان تركي بكير شاب جزائر يبلغ من العمر 33 عاما ،شاءت الصدف أن تصبح العبارة التي رد بها على سؤال مراسلة إحدى القنوات التلفزيونية العربية التي كانت ترصد الاحتفالات التي شهدتها الجزائر ليلة 11 مارس 2019 بإعلان الرئيس السابق بوتفليقة عن قرار تمديد ولايته الرئاسية الرابعة وعدم ترشحه للخامسة ،وتأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر تنظيمها 18 أفريل 2019.

(يتنحاو قاع) أي (ليتنحوا جمعيا) هي العبارة التي رد بها سفيان تركي بكير على سؤال مراسلة صحفية ،وتحولت إلى "هاشتاغ " على نطاق واسع في " التويتر "" ،كما تعتبر هذه العبارة الأكثر تداولا عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وقال الشاب الجزائري لدى نزوله ضيفا على إحدى القنوات الخاصة، إن أي (شاب جزائري كان بإمكانه أن يقول ما قلته) ،وعاد سفيان لتلك اللحظة التي صرخ فيها وقال (يتنحاو قاع)،مؤكدا أنه (فقد أعصابه وثار غضبه عندما سمع الصحفية تقول إن الشعب الجزائري خرج للاحتفال بقرار عدول الرئيس عن الترشح ،أردت أن يعرف العالم بأسره أن الشعب الجزائر غير راض بعملية تدوير المناصب في أعلى هرم السلطة).[1]

ذاع صيت شعار ((يتنحاو قاع)) بخلقه أجواء شعورية في ذوات المتلقين بعدما دخلت عالمهم التعبيري ،وأيقضت مطالب محقة ،ووقعت هذه الصيغة موقعا حسنا في نفوس المحتجين ،لذلك يجب أن نتوقف بعض الشئ عند سيمائية جملة ((يتنحي جميهم)) وبالعامية الجزائرية ((يتنحاو قاع)) ،بوصفه جملة ثنائية الكلمة أدي دورها في صوغ جملة فعلية مكثفة المعاني وبالغة الدلالة ،عكست لسان حال المحتجين والمنادين بالتغيير ،بإعتمادهم صيغة مختصرة شكلا ومضمونا لتأكيد

[1]- **ربيعة خريس** ، هكذا أصبحت عبارة "يتنحاو قاع " شعار لمئات الآلاف من الجزائريين في المظاهرات منذ أن أعلن الرئيس بوتفليقة تأجيل الانتخابات الرئاسية، **تاريخ النشر 2019/11/12 ،أطلع عليه يوم :2020/04/08.**
https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD%D8%AA-%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%AD%D8%A7%D9%88-%D9%82%D8%A7%D8%B9-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A7/

إدراكهم لأولوياتهم التغييرية السياسية .[1]هذا من جهة ومن جهة ثانية كان شعارا مختزلا من خلال مضمونه وتعبيره متجاوبا مع العقلية الجماهيرية ،وإستطاع التأثير فيها لأنه يسهل حفظه وترديده [2]،ولن يتأتي التنحي إلا بتفعيل المادة 7و8 من الدستور الجزائري والتي لازمت الشعار السالف الذكر فيما بعد ،كنتيجة ضمنية علي الإنحراف السلطوي للنظام السياسي الجزائري وتغول الرئيس ومحيطة بسلطات جد متضخمة .

يتنحي جميعهم مع تفعيل سلطة الشعب لاسيما منها التأسيسية توحي بشكل لايدع مجال للشك أن الديمقراطية في لب المطالب التغييرية للإنتقال للجمهورية الجديدة .

المطلب الثاني: حراك 22 فيفري 2019 والتأسيس لأول حلقة من حلقات التحول نحو الديمقراطية:

تساهم التحولات المجتمعية العاصفة في إنجاز وقائع قد تترتب عليها مسارات جديدة في نمط الشرعية السياسية ومايتصل بها من بناءات مؤسسية وقواعد قانونية أساسية وعادية[3]،لذا كان علينا لزاما التطرق لزمن المراجعات الكبري التي التي يفترض أن يحدثها حراك 22 فيفري 2019 كنقطة تحول مجتمعي عاصف وذلك من خلال مايلي:

الفرع الأول : مابعد حراك 22 فيفري 2019 بداية زمن الإنتقال نحو الديمقراطية :

يحتاج مفهوم التحول إلي ضبط وتحديد عندما يقرن بدراسة التغيير وحراك 22 فيفري 2019 ،فعند إستعراض أدبيات التحول يأتي الربط إيحاء أو مباشرة بالتحول نحو الديمقراطية ،فمثلا أحصي توماس كاروثرز نحو مئة دولة صنفت منذ عام 1990 وحتي عام 2002 ضمن دول ذات أنظمة إنتقالية[4] ،الأمر الذي يشير إلي ميوعة المفهوم .كما أن بعض الأنظمة السلطوية التي أحدثت تحولا وإنفتاحا محدودا إستقرت علي هذا الحال لفترة طويلة نسبيا مثل روسيا ،وبعضا آخر إنتهج مسالك متعددة ،يضاف إلي ذلك أن الجزائر كانت قد أدخلت إصلاحات سياسية قبل حراك 22 فيفري 2019 أدت إلي إنفتاح سياسي محدود ،وبسبب إتساع إستخدام مفهوم التحول يمكن القول أن الجزائر

---

[1]-نادر السراج ،**مصر الثورة وشعارات شبابها دراسة لسانية في عفوية التعبير** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،2014 ،ص 183.

[2]-الحبيب أستاني زين الدين ،**الحركات الإحتجاجية في المغرب وديناميةالتغيير ضمن الإستمرارية** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،2019 ، ص 343.

[3] -إدريس لكريني وآخرون،**أطوار التاريخ الإنتقالي مآل الثورات العربية** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،2015 ،ص 33.

[4] -- Thomas carotthers .**the end of the transition paradigm**. journal of democracy. vol 13 no. 1. 2002. pp 6-7.

كانت قد عاشت مرحلة تحول إتسمت بتغير تراكمي تدريجي شمل الجزء لا الكل ،بينما مرحلة التحول بعد حراك 22 فيفري 2019 أتت بتغير نوعي إنعكس في إطاحة نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ومعظم رموزه من خلال العزل السياسي الواقعي لهم (متابعات جزائية في قضايا فساد والحكم عليهم بالسجن) ،وإنتخاب رئيس الجمهورية وفق مقتضيات الشفافية والنزاهة رغم المشاركة الشعبية الضعيفة في الإنتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر2019 .

تعتبر أوضاع التحول بعد حراك 22 فيفري 2019 مرحلة مفصلية يتوقف عليها مسار الحراك المستقبلي ،لأن عوامل هيكلية كانت تؤثر في المحافظة علي بقاء نظام بوتفليقة قد ضعفت لدرجة كبيرة من خلال الزج بمعظم رجالات إئتلاف فوزه المتشكل من رجال المال والأعمال والسياسيين الفاسدين في السجون .الأمر الذي قد يمكن فاعلين سياسيين جدد من السعي لإحلال مؤسسات سياسية جديدة مكان القديمة ،وتتوقف مخرجات الفترة المفصلية علي ثلاث عوامل هي: الإرث المؤسسي الذي خلفه نظام بوتفليقة ،وطبيعة التغيير الذي يحدثه الحراك والذي سيؤثر في وجود آليات للتغذية الإسترجاعية أوعدمها ،وتحالفات الفاعلين السياسيين الجدد .لذلك يجب التنبيه إلي تفاعل العوامل الثلاثة السابقة تفاعل يفضي إلي تحول حقيقي للديمقراطية ،من خلال إستبعاد هيمنة ثقافة النظام السلطوي السابق الذي يعطي مركزية لدور الفرد مقابل المجتمع ،وهيمنة المؤسسة العسكرية والأمنية في علاقتها بالدولة ،من أجل إعادة إنتاج المؤسسات القديمة ،أو حتي تكيفها مع البيئة الجديدة .[1]

الفرع الثاني :مشروع الصياغة الدستورية الجديدة وبداية تمأسس التحول الديمقراطي في الجزائر:

قرائتنا لفكرة مشروع الصياغة الدستورية الجديدة مبنية علي مقاربة محكومة بأثر حراك 22 فيفري 2019 ودفع المؤسسة الرئاسية لتبنيه كمطلب له ، من خلال تأسيس لجنة خبراء مكلفة بصياغة إقتراحات لمراجعة الدستور وفق مقتضيات المرسوم الرئاسي رقم 20-03 المؤرخ في 2020/11/11 والمنشور في الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 02 لسنة 2020.وبذلك إنتقل أحد أهم مطالب الحراك إلي مرحلة مأسسة أليات التحول الديمقراطي .

تبدو اللجنة السالفة الذكر في شكلها الظاهري معينة غير منتخبة ،وتقنية غير سياسية ،لكن بالمقابل تبدو مهامها كلجنة خبراء في القانون الدستوري و في القانون ليست جمعية تأسيسية ،وهي

[1] - إدريس لكريني وآخرون،**مرجع سابق** ،ص 71.

لجنة مكلفة بإعداد مقترحات غير مكلفة بالمصادقة عليها [1]،وبعد الإنتهاء من عملها سلمت مقترحاتها لرئيس الجمهورية بتاريخ 24 مارس 2020 ،ونتيجة الوضع الصحي الذي مرت به الجزائر كباقي دول العالم المتعلق بوباء كورونا فيروس تم تأجيل توزيع الوثيقة علي الشخصيات الوطنية وقيادات الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل إثرائها إلي حين تحسن الظروف[2] .لذلك يجب التدقيق في هذه المرحلة بالخوض في نقطتين أساسيتين من طرف المهندس الدستوري تتعلق الأولي بالبحث عن إعادة التوازن المفقود بين المؤسسات ،والثاني بالبحث عن هندسة جديدة لتوزيع السلطات الثلاث لبداية مأسسة التحول نحو ديمقراطية حقيقية ،وعليه يمكن صياغة مقترحات تعالج مسببات الإنحراف السلطوي الذي إتسم به نظام بوتفليقة من أجل تحول ديمقراطي سلس ،ولعل أهم هذه المقترحات تكمن في مايلي:

-إعادة هندسة صلاحيات رئيس الجمهورية بتقليصها لاسيما منها تلك التي تمس مبدأ الفصل بين السلطات ، وذلك للحد من دوره المركزي المهيمن علي النسيج المؤسساتي والقضاء علي الإنحراف نحو السلطوية .

- النص علي مسؤولية الرئيس سياسيا من خلال إقرار حق إقتراح عزله بمبادرة نسبة معتبرة من نواب البرلمان .

-تقوية دور المؤسسة التشريعية من خلال إقرار مسؤولية الحكومة أمام البرلمان . وتمكين الأغلبية البرلمانية من تشكيل الحكومة تفاديا لتعيين حكومة إنتقائية غير خاضعة للمنافسة الإنتخابية بين المترشحين للمسؤولية العمومية.

- النص علي مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وليس أمام رئيس الجمهورية .

---

[1]- تصريح للإذاعة الوطنية الجزائرية لعرابة: **"مراجعة الدستور" لجنة الخبراء مكلفة فقط "بإعداد مقترحات**، تاريخ التصريح 2020/01/14، أطلع عليه يوم :2020 /04/09 ،في http://www.aps.dz/ar/algerie/82331-2020-01-13-14-38-24

[2] -أسماء بهلولي ،**رئيس لجنة الخبراء سلّم المقترحات إلى الرئيس تبون تأجيل توزيع وثيقة تعديل الدستور بسبب كورونا**،تاريخ النشر2020/03/24،أطلع عليه يوم2020/04/09،
https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%83/

- إسناد رئاسة المجلس الأعلي للقضاء لقاض منتخب وليس لرئيس الجمهورية لضمان الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية

- النص علي تأسيس محكمة دستورية مختصة في مراقبة مدي دستورية القوانين ، لتوفير حماية أفضل للدستور والقضاء علي ظاهرة تحول الوثائق الدستورية إلي أشكال تأطيرية محضة لمشروعية شكلية غير مؤثرة .

- دسترة أليات تنظيم ومراقبة الإنتخابات لاسيما منها السلطة المستقلة للإنتخابات للقضاء عي الأوساط المشبوه لقيام مؤسسات سياسية لا تتمتع بسلطة فعلية علي الواقع.

خاتمة: يصنف النظام السياسي الجزائري قبل حراك 22 فيفري 2019 ضمن الأنظمة السلطوية ،وقد لعبت هذه الطبيعة السلطوية دورا مهما في إنطلاق الحراك مما أسس لأول حلقة من حلقات التحول نحو الديمقراطية ،لذلك صار لزاما علي النخب الجزائرية أن تخوض النقاش وبشكل موسع عن كيفية مأسسة التحول الديمقراطي ،بإعادة إنتاج جدل عن أفضل النظم السياسية وأكثرها ديمقراطية ،بشكل بعيد عن مجرد قناعات أكاديمية متقاطعة ،مع إستحضار الحاجة الماسة للقطيعة علي مستوي النظام السياسي البوتفليقي ،إنطلاقا من مسؤولية الإنحراف الرئاسوي السلطوي الذي عرفته الجزائر قبل حراك 22 فيفري 2019 ،وذلك بالحرص علي معالجة الإختلالات الفادحة في توازن السلطات والمؤسسات ،من خلال إعادة التوازن لعلاقة كل من الحكومة والسلطة التشريعية بالرئيس ،بشكل يسمح بخروج الحكومة والبرلمان من ظل الرئيس وتحوليهما لمؤسسات حقيقية فاعلة ،ولن يتأتي ذلك إلا بإعادة فهم حقيقي للجزاء (الحراك) ،وإستحضار مطالبه أثناء مخاض مشروع الجزائر الجديدة ،بغية تحقيق التحول الديمقراطي السلس.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

01- أستاني زين الدين الحبيب ،**الحركات الإحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الإستمرارية** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،2019 .

02- السراج نادر ،**مصر الثورة وشعارات شبابها دراسة لسانية في عفوية التعبير** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،2014 .

03- بادي برتراند وهيرمت غي ،**السياسة المقارنة** ،ترجمة عزالدين الخطابي ،مراجعة نادر السراج ،المنظمة العربية للترجمة،بيروت ،2013 .

04- بسيوني محمود شريف وهلال محمد ،**الجمهورية الثانية في مصر** ، دارالشروق،القاهرة،2012.

05- بوسوزني مارشا بريبشتاين و أنجريست ميشيل بينر ،**السلطوية في الشرق الأوسط النظم الحاكمة والمقاومة**، ترجمة طلعت غنيم حسن ،المركز القومي للترجمة،القاهرة ،2012.

06- بكيس نورالدين ،**الحراك الشعبي الجزائري** ،النشر الجامعي الجديد،الجزائر ،2020 .

07- بن نعجة إيمان ،"التحليل الإ علامي للحراك الشعبي في الجزائر مقاربة سيميائية "، جمع وتقديم مصباح عامر ،**الحراك الشعبي في الجزائر جدلية الإنتقال الديمقراطي والأمن المجتمعي**،دار الكتاب الحديث،القاهرة ،2020.

08- تيوريل يان ،**محددات التحول الديمقراطي تفسير تغيير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)**،ترجمة خليل الحاج صالح ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر ،2019

09- جرجس فواز وأخرون،**الشرق الأوسط الجديد الإحتجاج والثورة والفوضي في الوطن العربي** ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2016.

10- حوحو محسن لحسن ،**الإنتقال الديمقراطي بالمغرب دراسة سوسيولوجية لتحولات الحياة السياسية المغربية** ،مجلة فكر ونقد،المغرب ،عدد 47،مارس 2002 .

11- طارق حسن ،**دستورانية مابعد إنفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة ،2016.

12- لكريني إدريس وآخرون،**أطوار التاريخ الإنتقالي مآل الثورات العربية** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ،2015.

13- هلال علي الدين ،**كيف نفهم ازدياد دور الأفراد في النظم الديمقراطية** ،مجلة الديمقراطية عدد 70 افريل 2018 ،مؤسسة الاهرام،القاهرة .

14- هلال علي الدين ،**الإنتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الأخرين** ،سلسلة عالم المعرفة ع 479 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت ،ديسمبر 2019.

المراجع باللغة الإنجليزية:

[1] - bueno Bruce de mesquita et al . **political institutions policy choice and the survival of leaders**.british journal of political science .vol 32.2002.

2- Thomas carotthers .**the end of the transition paradigm**. journal of democracy. vol 13 no. 1. 2002.

[1] عنترة بن مرزوق، "إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية"، **مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، المجلد:02، العدد: 01، سنة 2017، ص37.

مواقع إلكترونية:

01- أسماء بهلولي ،**رئيس لجنة الخبراء سلّم المقترحات إلى الرئيس تبون تأجيل توزيع وثيقة تعديل الدستور بسبب كورونا**،تاريخ النشر2020/03/24،أطلع عليه يوم2020/04/09، https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%83./

02- تصريح للإذاعة الوطنية الجزائرية لعرابة: **"مراجعة الدستور" لجنة الخبراء مكلفة فقط "بإعداد مقترحات**، تاريخ التصريح 2020/01/14، أطلع عليه يوم :2020 /04/09 ،في http://www.aps.dz/ar/algerie/82331-2020-01-13-14-38-24.

03- **ربيعة خريس** ، هكذا أصبحت عبارة "يتنحاو قاع " شعار لمئات الآلاف من الجزائريين في المظاهرات منذ أن أعلن الرئيس بوتفليقة تأجيل الانتخابات الرئاسية، **تاريخ النشر 2019/11/12 ،أطلع عليه يوم:2020/04/08.**

https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD%D8%AA-%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%AD%D8%A7%D9%88-%D9%82%D8%A7%D8%B9-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A7/

04-**دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**،

https://www.joradp.dz/har/consti.htm

المجتمع المدني واشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر

The civil society and Problematic of Democratic Transition in algeria

ط.د جديد توزي

طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح مدى مساهمة المجتمع المدني في رسم مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019.

وكنتيجة لهذه الدراسة اتضح لنا ان دور المجتمع المدني في الجزائر كان ضعيف وجد محدود في الدفع نحو انتقال ديمقراطي حقيقي يعكس تطلعات الشعب الجزائري التي خرج من أجلها.

الكلمات مفتاحية: (المجتمع المدني، النظام السياسي، الانتقال الديمقراطي، الحراك الشعبي)

Abstract:

This study aims to clarify the extent of civil society's contribution to charting the path of democratic transition in Algeria after 22 February 2019.

As a result of this study, the role of civil society in Algeria has been weak and limited in the drive toward a genuine democratic transition that reflects the aspirations of the Algerian people for which they have emerged.

Keywords: (civil society, political system, democratic transition , Popular movement)

مقدمة:

عرف المجتمع المدني رواجا كبيرا لدى المنظرين خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك راجع للدور الكبير الذي لعبه المجتمع المدني في الانتقال من أنظمة الحكم التسلطية الى أنظمة الحكم الديمقراطية في العديد من الدول. وبذلك أصبح المجتمع المدني أحد مظاهر الديمقراطية الحديثة، ونتيجة من نتائجها. بحيث نجد " **دي توكفيل** " يتحدث عن مؤسسات المجتمع المدني على أنها " **حجر الأساس للديمقراطية** "، وذلك لأن عملية الانتقال الديمقراطي في أي مجتمع تعتمد على ترسيخ الثقافة السياسية في المجتمع، وهذا النمط من الثقافة لا يمكن تشريعه ولا صياغته بقوانين وتشريعات، وانما يتبلور من خلال الدور التعبوي والتثقيفي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني.

وفي هذا اطار شهدت الجزائر في 22 فيفري 2019 موجة من الحراك الشعبي للتوجه نحو الديمقرااطية، ويعود سبب هذا الحراك بالدرجة الأولى الى تمسك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالترشح لعهدة خامسة وسط جدل كبير حول وضعه الصحي. وهنا يبرز الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني في مثل هكذا مراحل لرسم مسار للانتقال الديمقراطي وذلك من خلال قيادة الاحتجاجات الشعبية باعتباره الوسيط بين المجتمع والدولة ودوره في تمثيل المجتمع أمام السلطة السياسية

للتفاوض والحديث باسمه ونقل مطالبه. وعليه جاءت دراستنا هذه لتوضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والنظام السياسي الجزائري. ومحاولة معرفة مدى مساهمة المجتمع المدني في الدفع نحو انتقال ديمقراطي حقيقي خلال فترة الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر.

وعلى هذا الأساس قمنا بطرح الإشكالية التالية: ماهي طبيعة العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والنظام السياسي في الجزائر؟ وما مدى مساهمة المجتمع المدني في الدفع بعملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019؟

وللإجابة عن **إشكالية** دراستنا قمنا بصياغة الخطة التالية:

المحور الأول: مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية

المحور الثاني: المجتمع المدني في الجزائر وعلاقته بالنظام السياسي

المحور الثالث: دور المجتمع المدني الجزائري في تعزيز مسار الانتقال الديمقراطي بعد 22 فيفري 2019

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم استعمالا خلال ثمانينيات القرن الماضي وخاصة بعد الانتفاضة العمالية في بولندا سنة 1980، والتي إنجر عنها حراكا اجتماعيا الذي أدى بدوره الى افراز العديد من التغيرات السياسية والتي كانت من بين الأسباب التي أدت الى اضمحلال الأيديولوجية الاشتراكية للكتلة الشرقية، هذا الامر الذي دفع العديد من دارسي الظواهر السياسية الى الاهتمام بظاهرة قديمة (المجتمع المدني). فتعددت تعريفات هذا الاخير وتوسعت النقاشات الدائرة حوله، وازدادت استخداماته وتشعبت مكوناته وتباينت شروطه وكبر دوره وارتفعت مكانته حتى صار عنصرا حيويا وطرفا بارزا في تسيير المنظومة المجتمعية وتنظيم العمل الجمعوي في العديد من الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية وتعرضت لاجتياحات عولمية، وهذا ما جعله يطرح بعض الإشكاليات العلمية واختلافات أيدولوجية ويعرف فوضى مصطلحية خاصة ضبابية أهدافه وعدم الاتفاق حول تعريف جامع مانع له، يزيل تلك الحساسية التي يثيرها في نفوس أولئك المعارضين له والمشتكين من تحيزه وعدم حياديته.[1]

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

تعددت تعريفات المجتمع المدني التي يطرحها الباحثون الأجانب والعرب، لهذا المفهوم، إذ نجد أن هذه التعريفات قد تطورت مع تصاعد الاهتمام بدراسات المجتمع المدني خاصة مع نهاية القرن

[1] منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010)، ص18.

العشرين، كما ارتبطت تعريفات هذا المفهوم بمعايير جديدة، واتجهت هذه التعريفات نحو توافق عام في مطلع الالفية الثالثة، والتي كانت في اغلبها امتدادا للأفكار الأساسية والنظريات التي ارتبطت بمنظري العقد الاجتماعي، وهيجل وماركس وجرامشي وذلك فيما تعلق بعدة أمور أساسية.

أولا: تعريف المجتمع المدني

لغويا: تشتق كلمة مجتمع من فعل اجتمع، يجتمع، اجتماعا، ويقال اجتمع الشيء أي أظم وتألف.

والمجتمع اصطلاحا هو مكان الاجتماع، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي. وفي قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية، هي الحاصلة من اجتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها.[1]

اما كلمة مدني فتعني كل ما هو عكس عسكري، ديني، متميز عنها وعن مجالها، إذن فمدني هو علماني أي منفصل عن الشؤون الدينية وكذا العسكرية. وتذكر هذه التمييزات بالاستخدامات العامية لمصطلح مدني بالإنجليزية والعربية لوصف ما هو متميز عن كل من يلبس الزي الرسمي، أي متميز عن الدولة.[2]

اما المجتمع المدني او "civil society" فهو مفهوم غربي تطور هناك عبر مراحل تاريخية وأخذ في كل مرة مدلولا معين. والمصطلح كما هو ظاهر مركب من كلمتين "society" و"civil" فالأولى كلمة لاتينية تعني المجتمع، اما الثانية فهي أيضا كلمة لاتينية ومشتقة من أصل "civis" وتعني المواطن، ولفظ "civis" في الترجمة العربية يعني مدينة او التمدن، وتعني المدينة المكان الذي يجتمع فيه الافراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة، وبالتالي يحتضن مفهوم الشأن العام. كما يقصد بلفظ مدني أن يرتبط المجتمع المدني بأواصر مدنية فقط لا عوامل سياسية أو أيدولوجية.

اما اصطلاحا فرغم الاجماع حول الطابع الغربي للمفهوم إلا أن هناك اختلافا نوعا ما في تحديد العناصر المشكلة له مما يجعلنا نقف أمام تعريفات مختلفة، سنركز على أبرزها محاولين في النهاية استجلاء عناصرها المشتركة.

يعرف الأستاذ ريموند هينيبوش المجتمع المدني على أنه: "شبكة من الاتحادات طوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية. ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء

---

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني –دراسة نقدية-**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط6، 2012)، ص83.

[2] نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010)، ص ص 37،38.

الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها.

ويعرفه سعد الدين براهيم بانه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية والاختلاف".

ويعرفه البنك الدولي بانه:" مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال بين الاسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للعلاقات والنزاعات".

لقد تعددت الآراء حول إيجاد تعريف للمجتمع المدني راجح للجانب الذي ركز عليه كل باحث، فهناك من ركز على الجانب الوظيفي للمجتمع المدني ورأى انه أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الافراد بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها ليقوم بدور الرقيب على تصرفات الحكومة، وهناك اتجاه ركز على سمات المجتمع المدني واعتبره مجتمع مستقل الى حد بعيد عن اشراف الدولة المباشرة، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والعمل التطوعي، كما أنه مجتمع التسامح وقبول الاخر.[1]

يمكننا من خلال هذه التعريفات استنباط مجموعة من الأركان الأساسية يقوم عليها مفهوم المجتمع المدني وهي:

_ الفعل الارادي الحر "الطواعية": فهو يتكون من خلال المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الارادي الحر بهذه الطريقة تتميز تكويناته عن باقي التكوينات القرابية التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.

_ التنظيم الجماعي "المؤسسي": فهو مجتمع منظم يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة خاضعة في ذلك لمعايير ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.

_ الركن المعياري "الأخلاقي، القيمي": وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والاخرين وعلى حق الاخرين في ان يكونوا منظمات إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدول بالوسائل السلمية، في ضوء الاحترام والتسامح والتعاون والصراع السلمي.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 39،40.

_ الاستقلالية: بمعنى ان يكون المجتمع المدني مستقلا عن السلطة وهيمنة الدولة، استقلالية مالية، تنظيمية وإدارية، واستقلال لا يعني بالضرورة القطيعة مع مؤسسات الدولة.[1]

تعتبر هذه الأركان او الخصائص من اهم المميزات التي تميز المجتمع المدني عن باقي التنظيمات الأخرى التي تشابهه ولكن لا تدخل ضمن اطاره، مثل ما يعرف في المجال العربي بالمجتمع الأهلي.

ثانيا: إشكالية مفهوم المجتمع المدني في المجال العربي

اذا كان المجتمع المدني في المجال الغربي قد تحقق عبر سيرورة من التراكمات والرهانات السياسية والصراعات الاجتماعية والدراسات الفلسفية، حيث التعالق قائم وضروري بين المجتمع المدني والديمقراطية منذ القرن السابع عشر، فترة تدشين التفكير والعمل في العقد الاجتماعي بين الحاكم والشعب، فإنه في المجال العربي تم توظيفه توظيفا سياسويا، فهوم نابع من ضغط الرهانات المصلحية والصراعات السياسية ولم يكن توظيفا سوسيو ثقافيا أبدعته نخبة ثقافية استجابة لحركية وديناميةقوى اجتماعية صاعدة، كما عبرت عن ذلك التوظيفات الفلسفية المبدعة والمتغيرة لهذا المفهوم مع روسو، هيغل، ماركس وغرامشي، التوظيف في المجال العربي هو توظيف نابع من صراعات أفقية داخل النخب وغير نابع من صراعات عمودية تتحرك من أسفل المدني الى أعلى سياسي، من التجمع المهني والسكني الصغير الى قمة السلطة السياسية، مرورا بوساطات تتمثل في الجمعيات الثقافية والسياسية والحقوقية.

ولذلك فقد حذر ايكي (ekeh) من مخاطر محاولات نقل المفهوم بمدلولاته الغربية الى السياق العربي، فهو يمثل في نظره العديد من الباحثين المشروع الليبرالي الغربي بأبعاده المختلفة، فهو يتبنى الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي باعتبارها أفضل النظم، كما يستند الى الفلسفة الفردية النفعية كأديولوجية ويعتمد على الديمقراطية الليبرالية كأفضل نظام سياسي.[2]

ومن هذا المنطلق فان صيغة المجتمع المدني وفق هذا النمط الليبرالي لا يمكن تطبيقها في البلدان العربية، وهذا راجع الى عدة عوامل أهمها:

_ أن المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي في تفاعل الليبرالية السياسية والرأسمالية الاقتصادية والعقيدة العلمانية، وهذه القيم لا تتفق مع طبيعة المجتمعات العربية الإسلامية.

---

[1] عنترة بن مرزوق، السعيد ملاح، "إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في المنطقة العربية"، **مجلة الحقيقة**، مجلد:17، العدد:03، سبتمبر 2018، ص ص 144،145.

[2] خير الدين عبادي، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011)، ص ص 42-44.

_ أن التعاطي مع المفهوم فرضته سيادة آليات العولمة على أنظمة الدول العربية بما يخدم المركز الرأسمالي الغربي ووكالاته الإقليمية والمحلية.

_ أن مفهوم المجتمع المدني بصيغته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحديثة يصطدم لا محالة بالعلاقات التقليدية السائدة في الدول العربية من خلال الأنماط القبلية والطائفية والعشائرية.

بينما يوجد هناك تيار آخر ينادي بعدم مناقشته قبول أو رفض مفهوم المجتمع المدني لأنه أصبح واقعا وضرورة لا مفر منه، ولكنه ينادي برعاية المفهوم وتنشئته وتكييفه في البيئة العربية، ولذلك أطلق دعاة هذا الاتجاه على المجتمع المدني مصطلح المجتمع الأهلي الذي يعتبرونه تطورا منطقيا للمؤسسات التقليدية، غير أن التيار الذي يروج الى مفهوم المجتمع المدني بصيغته الغربية يرى أن محاولة إيجاد مفاهيم ومصطلحات بديلة في الفكر العربي كالمجتمع الأهلي مقابل المجتمع المدني هي فكرة غير صحيحة، لأن المجتمع الأهلي يميز المجتمعات التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة، كما انه يترجم علاقات كلاسيكية تستند بالأساس الى روابط القرابة والجوار، وتمثل الاسرة الفاعل الرئيسي في هذه العلاقة. ومن ثم فان المجتمع الأهلي لا يعكس تماما مفهوم المجتمع المدني الحديث الذي يقوم على التقدم الإنساني واقتصاد السوق والمشاركة الطوعية.[1]

لذلك نجد ان هناك إشكالية في نقل مفهوم المجتمع المدني المحمل بنزعة أيدولوجية ليبرالية والذي نشأ في كنف مجتمع غربي مسيحي شهد الكثير من الصراعات والنزاعات من أجل تحرره من سلطة وهيمنة الملك والكنيسة، ليتطور بعد ذلك في خضم العديد من التغيرات الخاصة بالبيئة الغربية، ثم تجد من يحاول استيراد هذا المفهوم وزرعه في بيئة مختلفة تماما عن البيئة التي نشأ فيها وللقيام بأدوار ليس من ثقافة ومن أولويات المجتمعات العربية التي قد تؤدي الى انعكاسات سلبية على التطور الطبيعي للمجتمع والدولة العربية.

المطلب الثاني: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية

تعتبر منظمات المجتمع المدني واحدة من أهم قنوات المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية الديمقراطية، فهي تمثل عامل ضغط على السلطة في مخرجات القرارات السياسية للسلطة لخدمة الصالح العام. كما تساهم هذه المنظمات في العملية السياسية الديمقراطية من خلال قيام مكونات المجتمع المدني بإيصال مطالب أفراد المجتمع المتنوعة للسلطات المختصة، فتتحول الى سياسات عامة، تعبر في النهاية عن صوت المجتمع وارادته ومتطلباته، كما أنها لا تسعى للوصول الى السلطة

[1] نور الدين حاروش، "المجتمع المدني والدمقرطة.. أي دور؟"، **مجلة أكاديميا**، العدد:01، جانفي 2013، ص ص154،155.

بالرغم من أن أعضائها أكثر قطاعات المجتمع نشاطا واستعدادا للانخراط في الأنشطة السياسية الديمقراطية.

وعلى هذا الأساس فان العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية تبدو واضحة جدا، اذ نجد انه من بين اهم الأسباب التي أدت الى ضعف التحولات الديمقراطية تعود الى غياب او ضعف المجتمع المدني. وبناء على ما سبق فيتضح ان المجتمع المدني يمثل البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع، ومن ثم فان منظمات المجتمع المدني أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية، فعندما ينشط المواطن في حيزه المجتمعي فمن الطبيعي ان يتثقف ويتدرب عل ممارسة الديمقراطية.[1]

اذن تعتبر العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والديمقراطية علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني ينتعش في إطار الديمقراطية، كما انه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية واستقرارها، ويمكن فهم العلاقة في ضوء اعتبارات عدة من أهمها[2]:

_ إن منظمات المجتمع المدني تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة وتقوم بدور تنظيم هذه العلاقة وادارتها بطريقة سليمة ومنظمة، بالتالي فهي تحمي المواطن من تعسف الدولة وتحمي الدولة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ إليها بعض القوى والجماعات.

_ إن منظمات المجتمع المدني تقوم بدور مهم في تدريب وتكوين أعضائها في العديد من المجالات للتشبع بالثقافة الديمقراطية، اذ تمكن هذه المنظمات أعضائها من المشاركة في الانتخابات الداخلية التي تتم داخلها وذلك لتقلد مختلف المناصب القيادية داخل هذه المنظمات، وبالتالي فهي تزودهم بخبرات حياتية تعزز قدرتهم على المشاركة في الحياة العامة، كما ان بعض منظمات المجتمع المدني تقوم بدور مهم في اعداد وتربية الكوادر والقيادات المجتمعية مما يسهم في تجديد النخبة السياسية وتزويدها على الدوام بكوادر جديدة.

_ إن منظمات المجتمع المدني تقدم بدائل موضوعية ينخرط فيها أفراد المجتمع بشكل طوعي على أسس إنجازيه حديثة بدلا من الولاءات والانتماءات الاثنية التقليدية وما يترتب عليها من انقسامات قد تشكل تهديدا لكيان الدولة ذاته وبالتالي فهي تعزز من فرص إرساء وترسيخ الديمقراطية والمواطنة.

---

[1] اتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة الآداب (الصادرة عن كلية الآداب بجامعة بغداد)**، العدد: 98، سنة 2011، ص702.

[2] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص46.

_ إن الأسس والمعايير القيمية والأخلاقية التي يستند اليها المجتمع المدني هي الأسس والمعايير نفسها التي تستند اليها الديمقراطية، فكلاهما يستند الى أسس ومبادئ التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعدد والاختلاف وبالأساليب السلمية في حل الخلاقات وغيرها.

وخلافا لما سبق فإن تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي لا يعني مجرد وجود مؤسسات مدنية حديثة، أي لا يجوز أن نقفز على المراحل الضرورية لتحقيق الديمقراطية، مثل حماية الحقوق الفردية والجماعية والعدالة الاجتماعية وغيرها من اجل تحقيق مفهوم معاصر للمجتمع المدني القائم في الغرب.[1]

إن نسخ النتيجة النهائية لتطور المجتمع المدني الغربي كمفهوم رائج والذي يقصد به في الوقت الحالي المؤسسات المدنية المجتمعية من دون مركبات المفهوم الأخرى، ونقلها الى حالة الوطن العربي على سبيل المثال لا الحصر، يعني التراجع عن المجتمع المدني باختزاله لهذا المعنى، او حرق المراحل واختصار الطريق المؤدي اليه. وما هذا الطريق المقصود الا سيرورة تشكل المجتمع المدني. فاذا كان المقصود به المؤسسات والجمعيات والاتحادات خارج نطاق الدولة والاقتصاد، فقد تم التوصل اليه عبر الديمقراطية وحقوق المواطن. ان المنظمات غير الحكومية (NGOs)، مثلا، بحد ذاتها، وقد تقوم بدور مهم جدا، ولكن اذا اقتصرنا مفهوم المجتمع المدني عليها، واذا توقعنا بسذاجة ان تقودنا هي الى الديمقراطية، وذلك " لان المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية"، نخطئ خطأ جسيما. فالمجتمع المدني بمفهوم اخر مختلف تماما، قاد الى الديمقراطية في الغرب. فهو ببساطة كان يعني في مرحلة معينة الحقوق المدنية، وفي مرحلة أخرى اعتبار المجتمع المدني قائما على التعاقد، وفي مرحلة ثالثة على الانتخابات البرلمانية وتوسيعها وشموليتها، وفي مرحلة رابعة حقوق المواطن. المجتمع المدني يقود الى الديمقراطية لأنه عملية تطور الديمقراطية ذاتها. المؤسسات المجتمعية بشكلها المعاصر هي آخر تجلياته، ولن يؤدي اعتبارها هي المجتمع المدني، ثم زرعها في التاريخ بأثر رجعي، وكأنها قادت الى الديمقراطية، لن يؤدي الى نتائج، بل سوف يحيد عن المعركة الحقيقية للمجتمع المدني في البلدان التي لا يتوافر فيها نظام حكم ديمقراطي، أي معركة الديمقراطية، وهي معركة سلطة ودولة، وليست خارج السلطة وخارج الدولة.[2]

يعني هذا أن منظمات المجتمع المدني المستوردة الى المجتمعات العربية لم تمر على المراحل التي مر بها تطور المجتمع المدني في الغرب، اذ وجدت هذه المنظمات نفسها في بيئة غريبة عنها ولم تفهم حتى

---

[1] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص ص 48،49.

[2] عمر مرزوقي، فايزة صحرواي، "الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة"، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، العدد:08، جانفي 2016، ص ص 147،148.

الدور المنوط بها، فقد استعملتها الأنظمة السياسية العربية كأداة لخدمة مصالحها السلطوية وترميم شرعيتها المفقودة ولشرعنة قراراتها الأحادية.

المبحث الثاني: علاقة المجتمع المدني الجزائري بالنظام السياسي

يتناول هذا المبحث العلاقة التي تربط بين المجتمع المدني والنظام السياسي في الجزائر، وذلك في كل من مرحلة الأحادية الحزبية وكذا مرحلة التعددية السياسية، وذلك لتبين مدى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة وماهي ابرز الاليات او الاجراءات التي يستعملها النظام السياسي في تعامله مع المجتمع المدني.

المطلب الأول: علاقة منظمات المجتمع المدني الجزائري بالنظام السياسي في مرحلة الأحادية الحزبية

منذ استقلال الجزائر الى غاية 1990 احتكرت السلطة المجال السياسي على المجتمع بمؤسساته، لذلك لم نعرف في الجزائر على حد تعبير " ألفر ستيفان" ما يعرف "بالادماجية المجتمعية (sociétal corporation) التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني تلقائيا وباستقلال عن الدولة، وعلى عكس من ذلك فقد عرفنا "ادماجية الدولة" (state corporation) أي تحكم الدولة في انشاء هذه المؤسسات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية، وقد استعمل في هذا السياق "حزب جبهة التحرير" كآلية للرقابة ووسيلة للإخضاع وفرض الطاعة هدفها طمس المجتمع المدني.[1] وعليه فان جوهر مشكلة المجتمع المدني في الجزائر خلال هذه الفترة كانت تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة تقف عائق أمام إمكانية تحرر الافراد واستقلال المؤسسات المجتمعية، فالسلطة في الجزائر تكتسح كل مجالات الحياة الاجتماعية في اطار مشروع شمولي، كما صارت الدولة توظف سيطرتها المطلقة هذه لأجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة بدلا من تعظيم الصالح العام، لذا صارت تنظر الى أي حركة أو تحرك صادر عن مؤسسات المجتمع المدني تنادي بالحق العام ومصلحة الشعوب على أنه معارضة سياسية ورفض للدولة وسلطتها. مما يدفعها الى مواجهات دامية، مثلما حدث في الجزائر سنوات التسعينات، أدت بدورها الى تدمير مختلف بنى المجتمع ومؤسساته، كونها أفضت الى تغييب السلطة المدنية الوسيطة، واستبعاد

[1] جلال خشيب، آمال وشنان، **الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر: دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني**، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، 13 يوليو 2016، تاريخ الاطلاع، 21 مارس 2020، الرابط: https://idraksy.net/state-and-civil-society/

كل رمز مدني في مقابل استحضار مختلف الولاءات ما قبل المدنية والعصبوية من عشائرية ومذهبية ودينية وطائفية.[1]

يقول محمد حربي في تحليله لبنية الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، بأن "**النظام الجزائري لم يكن نظاما اشتراكيا ولا هو نظام انتقالي نحو الاشتراكية. انه نظام بيروقراطي رأسمالي**". لقد كان دور السلطة حاسما في تكوين المجتمع خلال فترة ما بعد الاستقلال، اذ خلقت بشكل مصطنع برجوازية وطبقة عاملة جديدتين، وشددت الخناق على الطبقة المثقفة ووظفتها لخدمة تصوراتها. كما ان السكان حديثي السكن في المدينة، لا تزال ثقافتهم وطبائعهم مطبوعة الى حد بعيد بالثقافة الفلاحية.[2] وهذا ما يتناقض مع فكرة تأسيس المجتمع المدني الحديث الذي يقوم على أساس طوعي بعيدا عن الانتماءات القبلية والطائفية والذي ينبذ مختلف اشكال العنف في حل الخلافات والنزاعات بين افراد المجتمع.

عمل النظام السياسي الجزائري على إذابة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة وأجهزة الدولة، وأصبح من هذا المنطق تعيين قيادات المجتمع المدني من اختصاص أجهزة الدولة تبعا لولاء أشخاصه والمصالح المستفادة منهم، وصار يجند هؤلاء ومنظماتهم في المناسبات الرسمية على وجه الخصوص، من اجل القيام بحملات واسعة لصالح مشاريع السلطة وتأطير الانتخابات السياسية.[3]

وفي الأخير اتضح لنا ان اهم ما يميز علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر خلال هذه الفترة هو هيمنة العقل السياسي العسكري، وذلك من خلال سيطرة الدولة على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وإعطاء صبغة امنية لكل ما له علاقة بتسيير الشأن العام وذلك كذريعة لسحق او التضييق على عمل منظمات المجتمع المدني، كما كانت نظرة الفئة البيروقراطية والعسكرية النافذة آنذاك ترى ان الجسم المجتمعي لم يتشكل بعد، أي هو بمثابة كتلة صماء تخضع للتشكيل وإعادة التشكيل بالتشريعات والاوامر التي تصوغها النخب المسيطرة على جهاز الدولة.

المطلب الثاني: علاقة منظمات المجتمع المدني الجزائري بالنظام السياسي في مرحلة التعددية السياسية

---

[1] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر،(لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1983)، ص312.

[2] جلال خشيب، **مرجع سابق.**

[3] منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، أفريل 2011، ص ص 415،416.

لكي نستطيع تحديد علاقة المجتمع المدني بالدولة فانه من الضروري معرفة طبيعة النظام السياسي السائد في المجتمع، فعندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة، كأن يكون ديمقراطيا او تسلطيا أو شموليا يسهل تحديد تلك العلاقة، وعندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول نحو الديمقراطية، فان تحديد علاقة المجتمع المدني بالدولة، يتطلب فحص واقع تنظيمات المجتمع المدني وتفاعلاتها مع الجهات الرسمية داخل هذا النظام، لان الأنظمة المتحولة نحو الديمقراطية قد تجمع بين سلوكيات ديمقراطية وأخرى تسلطية في آن واحد، لان التحول نحو الديمقراطية والتخلص من الاستبداد لا يتم بسهولة. ولما كانت الجزائر تمر بمرحلة تحول ديمقراطي، وتجربة تغيير حديثة نوعا ما، فان معرفة تلك العلاقة تمر بتفحص حالة مختلف التنظيمات المدنية والتجسيد الواقعي لعلاقتها بالجهات الرسمية، ومن بين أهم التنظيمات الموجودة على الساحة الاجتماعية والسياسية الجزائرية نجد[1]:

وسائل الاعلام "الحرة": تتواجد على الساحة الإعلامية الجزائرية مجموعة من وسائل الاعلام سواء المكتوبة، والمسموعة، والسمعية البصرية وحتى الإلكترونية، والتي تمارس وظيفتها الإعلامية، ولكنها لا تتمتع باستقلالية تامة عن الدولة من جهة، او شخصيات وأحزاب سياسية ورجال المال.

وتمارس الدولة الجزائرية ضغوطا كبيرة على وسائل الاعلام المختلفة من خلال قوانين الاعلام والعقوبات، وباستخدام الإمكانيات المالية والمادية والتسهيلات في التعامل معها. فوسائل الاعلام ليست مستقلة عن الدولة في الجزائر ومازالت تخضع لهيمنتها وتسلطها، مع الاعتراف في المقابل بهامش من حرية التعبير المميز مقارنة بدول عربية أخرى. اذا نجد ان الجزائر قد عرفت موخرا وبالتحديد سنة 2012 نوع من الانفتاح على الاعلام السمعي البصري والذي أدى الى ظهور العديد من القنوات الخاصة ولكن في الغالب نجد ان أصحاب هاته القنوات رجال المال او نخب عسكرية، وبالتالي نجد ان اغلب هذه القنوات تخدم مصالح أصحابها وتعمل على التسويق لأجندة السلطة السياسية وذلك للحصول على الاشهار الذي تتحكم فيه هذه الأخيرة، وتمنحه فقط من يدخل بيت الطاعة. اما فيما يخص الصحافة الالكترونية نجد ان قانون الاعلام الجديد قد خصص لها فصلا كاملا لتنظيم الاعلام الالكتروني، الا انه اكتفى بالعموميات والمفاهيم، مما جعل وزارة الاتصال تعلن سنة 2016 التحضير لمشروع قانون تطبيقي، من دون ان يرى النور الى غاية اليوم.

النقابات: ان النقابات المستقلة في الجزائر مهمشة وتبحث لنفسها عن دور في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالدولة لا تعترف بها كطرف محاور أو شريك، وتقتصر في حوارها على "المركزية النقابية" التي يشهد لها بوفائها التام للسلطة الحاكمة,

[1] منى هرموش، **مرجع سابق**، ص ص 102،103.

ورغم ان السنوات الأخيرة شهدت حضور اجتماعي قوي لبعض النقابات التي استطاعت، الى حد ما، ان تفرض مطالبها او بعضها على السلطات الجزائرية، الا ان العمل النقابي بشكل عام لا يزال ضعيفا بفعل غلبة التيارات الموالية للسلطة الحاكمة، او السائرة في فلكها.

الجمعيات: يمكن حصر علاقة الجمعيات بالسلطة في الجزائر في ثلاث مصافي أقامتها الدولة، تتمثل المصفاة الأولى في قانون الجمعيات، حيث تستطيع من خلاله السلطة بمراقبة كل أعمال الجمعيات، وهذا ما مكن السلطة من تحقيق غرضين في الوقت نفسه، فمن جهة تعرف بدقة كل النشاطات والقائمين عليها، ومن جهة أخرى يمكن أن توجهها وتحتويها. أما المصفاة الثانية فتتمثل في المقرات، بحيث تعتبر المقرات من ضمن المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجمعيات، مما جعلها تمثل المصفاة الثانية التي تساعد الدولة على التحكم في نشاطات الجمعيات، اذ تمنح المقرات فقط الى الجمعيات المقربة منها أو التي لا تضر بمصالحها، كما الاعتراف بالجمعيات دون منحها مقرات يخدم بطريقة غير مباشرة غرضين للدولة، فمن جهة يظهرها بانها ديمقراطية اذ سمحت للمجتمع المدني ان ينظم نفسه، ومن جهة ثانية تقيده اذ لا يستطيع ان ينشط لان الافتقار الى مقر يؤدي الى عرقلة النشاطات ويجعلها تنحصر في تظاهرات مناسباتية، أما المصفاة الثالثة فتتمثل في الجانب المالي، لان تحقيق أي نشاط يحتاج الى تمويل وخاصة بعض الجمعيات طرحت نفسها بديلا، طامحة بذلك الى تغطية العجز الذي لم تستطع الدولة التكفل به، حيث تبقى الدولة هي المصدر الأول والاساسي في تمويل هذه الجمعيات وبخاصة التي تخدم مصالحها، أما الإعانات التي تقدم الى الجمعيات الأخرى فتتمثل في مبالغ محدودة جدا لا تلبي حاجاتها الأساسية ولا حتى النشاط المناسباتي المبرمج، مما أدى الى ضعف أدائها.[1]

من خلال تفحص واقع التنظيمات المدنية الأساسية السابقة وتفاعلاتها مع الدولة، يمكن القول ان علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني تنحصر في مجموعتين من القضايا الأساسية، قضايا التمويل والدعم المالي والاشهار، وقضايا الاشراف والرقابة وهامش الديمقراطية، فرغم ما تقدمه الدولة من مجهودات ومساعدات كبيرة لتدعيم مؤسسات المجتمع المدني من دعم مادي، والمتمثل في الإعانات المالية، ومنح المقرات والوسائل الأخرى المختلفة، الا ان هذه المساعدات ماهي الا وسيلة لابقاء المجتمع المدني تابعا لها، وذلك من خلال الدعم المالي التفضيلي الذي تقدمه الدولة لبعض

[1] باحمد بن صالح باعلي وسعيد، **دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر –ولاية غرداية نموذجا-**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012-2013)، ص ص 85،86.

الجمعيات على حساب الأخرى او كإشهار لبعض وسائل الاعلام، وفق معادلة الاقتراب والابتعاد من السلطة.[1]

المبحث الثالث: دور المجتمع المدني الجزائري في تعزيز مسار الانتقال الديمقراطي بعد 22 فيفري 2019

تبرز دراسات ما بعد الثورات والحراك الشعبي، أنّ الحكومات الانتقالية تميل إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني على حساب الأحزاب السياسية بسبب تآكل شرعيتها وترهل المؤسسات الرسمية، كما أنّ أول درس للحراك الجماهيري عبر الشارع "ديمقراطية الاحتجاج بالشارع"، هو أنّ الشباب لا يمكن إسكاته أو شراء صمته أو تلهيته بالبرامج الرياضية بل بالمنصات الحوارية الفعالة بين الشباب، لفهم مطالبه والاستماع الدقيق لانشغالاته وتبادل الخبرات[2]. وعلى هذا الأساس تبرز أهمية المجتمع المدني كصيرورة لدمقرطة النظام السياسي، أي ليس كمجرد اسقاط نظام، فإسقاط النظام ربما لا يقود الى الديمقراطية، ولا سيما اذا لم يتوافر لدى قوى الثورة برنامج انتقال ديمقراطي، واذا ما اكتفت بدور ترداد ما يردده الشارع من دونها أصلا.[3]

المطلب الأول: المجتمع المدني ومسألة الانتقال الديمقراطي في الجزائر

ان انسحاب المواطنين كلية خلال عقود من الحياة السياسية في الجزائر جعلت من المشهد السياسي عبارة عن ساحة خصبة للجهات الطفيلية، لكن هذا الامر لم يكن الا رمادا تختبئ تحته نار لجيل جديد لا يؤمن بالمسلمات السابقة ولا تخيفه العشرية السوداء، جيل تجاوز في ثقافته حدود الجغرافيا الوطنية لذلك شكل هذا الجيل العشريني العمود الفقري للحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019.[4] انتفض الشعب الجزائري بسبب تراكم العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في السنوات الماضية والأداء المتدني للحكومات السابقة وطريقة تعاملها مع مختلف القضايا الاجتماعية والتعليمية (اضراب الأطباء والاساتذة، حادثة عياش،

---

[1] عصام بن شيخ، **إحياء الذكرى الأولى للحراك الشعبي الجزائري (الجمعة 22 فبراير 2019 – السبت 22 فبراير 2020): إخلاص -للنصوص المقدسة-، خلاص من -الصنميّة-، وتوجّس من -المقولات السرمدية-**، تاريخ النشر: 17 فيفري 2020، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2020، الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=665834&r=0

[2] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص12.

[3] قوي بوحنية، **سنة على الحراك السلمي الجزائري: جدلية المؤسسية والقطيعة بعد وصول تبون قصر المرادية**، تقرير صدر بتاريخ: 20 فيفري 2020، تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2020، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4573

[4] أميرة أحمد حرزلي، **الازمة السياسية في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإصدار: 23 أفريل 2019، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2020، الرابط: https://www.democraticac.de/?p=60134

الاختطافات والقتل، الهجرة غير الشرعية، الفيضانات...) هذا الامر زاد من نقمة الشعب على مسؤوليه، والقطرة التي افاضت الكأس هي ترشح عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة تحت شعار "التغيير في اطار الاستمرارية".

المتابع للشأن الجزائري يرى أن جملة المطالب الشعبية للجزائريين (عدم قبول ترشح بوتفليقة للعهدة الخامسة ورفض تمديد العهدة الرابعة ...) انها مطالب مشروعة وقانونية جاءت نتيجة تراكم لسنوات من المعاناة والتهميش والفساد وهي نفس المطالب التي نادت بها الشعوب العربية في ثوراتها منذ 2011، ولكن خصوصية الجزائر وتاريخها و ثرواتها التي تلاعبت بها مجموعة من المسؤولين و رجال المال الفاسدين، كل ذلك وضع الدولة الجزائرية على حافة الهاوية[1].

وبالرجوع الى دور المجتمع المدني خلال فترة الحراك الشعبي، فانه على الرغم من عدم ظهور منظمات المجتمع المدني بشكل بارز في بداية الحراك، الا انها بعد ذلك قامت ببعض المبادرات منها ائتلاف من منظمات المجتمع المدني (المحسوبين على التيار العلماني) باقتراح مجموعة من المقترحات والتوصيات بتاريخ 18 مارس 2019 للخروج من الازمة السياسية التي تعيشها البلاد، وذلك لتحقيق الانتقال الديمقراطي الذي يرغب فيه الحراك الشعبي، وتمثلت هذه المقترحات في[2]:

_ ضرورة انسحاب رئيس الجمهورية المنتهية ولايته وان يكون انسحابه قبل 27 افريل 2019 كأقصى حد، ولا مجال لأي تمديد في الولاية الحالية.

_ انشاء هيئة عليا للانتقال الديمقراطي، وهي هيئة جماعية تتكون من شخصيات تتمتع بسلطة معنوية وقبول شعبي واسع.

_ تنصب الهيئة العليا حكومة انتقالية وطنية من شخصيات توافقية وذات مصداقية لإدارة المرحلة الانتقالية خلال فترة زمنية معقولة يتم تحديدها.

_ مشاركة في جلسات التوافق الوطني كل حساسيات المجتمع وممثلي الحراك الوطني من أجل وضع صيغة توافقية حول الآليات العملية المتعلقة بالمجلس التأسيسي.

_ انتخاب المجلس التأسيسي الذي يقوم بصياغة الدستور الجديد. وتسبق هذه الانتخابات انشاء لجنة مستقلة لتنظيم والاشراف على الانتخابات.

_ العودة الى الشرعية الدستورية وفتح المجال السياسي وتنظيم الانتخابات العامة.

---

[1] "**ائتلاف المجتمع المدني الجزائري من اجل الخروج السلمي من الازمة. خارطة طريق لإقامة جمهورية جديدة**"، موقع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، تاريخ الإصدار: 18 مارس 2019، تاريخ الاطلاع/ 30 مارس 2020، الرابط: https://cutt.us/X2zlr

[2] "**الجزائر: خلافات داخل قوى المجتمع المدني حول المرحلة الانتقالية**"، موقع مونت كارلو الدولية، نشر بتاريخ: 9 جوان 2019، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2020، الرابط: https://cutt.us/jChfD

الا ان هذه المبادرة لم تلقى قبولا سواء من جهة الحراك الشعبي او من طرف السلطة، وذلك لعدم تقديمها اليات عملية لكيفية انتخاب او اختيار أعضاء الهيئة العليا التي ستقود البلاد، وكذلك تخوف السلطة من مخاطر المسار غير الدستوري الذي قد يؤدي الى الفوضى.

وبعد استمرار الحراك الشعبي المطالب بتنحية بوتفليقة من سدة الحكم وبضغوطات من طرف المؤسسة العسكرية أعلن عبد العزيز بوتفليقة عن استقالته يوم 2 أفريل 2019، وهذا الامر الذي أدى الى تطبيق المادة 102 من الدستور والتي تتضمن تولي رئيس مجلس الامة عبد القادر بن صالح لرئاسة الدولة مؤقتا يقوم خلال تسعين يوم كحد اقصى بتنظيم انتخابات رئاسية.

كما ان الحراك الشعبي وبعد انتفاضته يوم 22 فيفري 2019 عرى جميع مؤسسات الدولة واظهر انها مجرد هياكل بدون أي صلاحيات، ولم تبقى الا المؤسسة العسكرية كمؤسسة منظمة وقائمة بذاتها، وتأكدت مرة أخرى ان سلطة اتخاذ القرار لا تزال في يدها، ووجدت المؤسسة العسكرية نفسها في مواجهة مباشرة مع الحراك الشعبي، فأصبح كل أسبوع يخرج قائد الأركان ليحاور الحراك والتفاعل مع مطالبه، الا ان المؤسسة العسكرية لم تريد الظهور بصفة مباشرة انها الحاكم الفعلي من خلال قبولها برئيس الدولة المؤقت عبد القادر كواجهة لها امام الرأي العام الوطني والدولي. كما عبرت المؤسسة العسكرية عن رفضها للخروج عن المسار الدستوري وأكدت ان أي حوار وطني يجب ان يكون في إطار المسار الدستوري ويكون هدفه الاعداد لإجراء لانتخابات رئاسية في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الإطار يتضح انه لا وجود لأي حزب أو نقابة او لأي منظمة من منظمات المجتمع المدني قامت بالترتيب لهذا الحراك الشعبي أو قامت بتنظيمه، فقد خرج الحراك الشعبي من دون قيادة، وربما ذلك راجع لتجاربه الماضية مع السلطة التي كانت في كل مرة تقوم باختراق الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية من خلال اغراء ممثلي هذه الحركات او حتى مساومتها، وهذا الامر الذي دفع الحراك الشعبي برفض أي قيادة او تمثيل باسمه، وكان يعبر عن مطالبه وتطلعاته من خلال اللافتات التي كان يحملها كل يوم ثلاثاء وجمعة من كل أسبوع. ويمكننا ارجاع ذلك أيضا لإشكالية التمثيل التي تعاني منها اغلبية منظمات المجتمع المدني ان لم نقل كلها التي اصبح الشعب لا يثق فيها بعد ان جربها في العديد من الاستحقاقات السابقة التي كانت تفضل ان تكون قريبة من السلطة لكي تخدم مصالحها ومصالح أعضائها على حساب انشغالات واحتياجات المواطنين.

كما جاءت بعد ذلك العديد من مبادرات المجتمع المدني، ومن أهم هذه المبادرات نجد أيضا المبادرة التي شارك فيها عدد كبير من منظمات المجتمع المدني من خلال سلسلة من الاجتماعات تحت عنوان "ديناميكية المجتمع المدني". الهدف منها كان وضع خارطة طريق مشتركة تفضي إلى حل يتم التفاوض عليه ولإيجاد طرق سلمية لحل الأزمة السياسية في الجزائر. لكن عدداً من الأصوات شكك

في جدوى هذا الطريق والشرعية التي تحظى بها تلك المنظمات. كما تساءل الكثيرون حول ما يمكن للمجتمع المدني تقديمه للجزائر. يجب الاشارة بأن دور المجتمع المدني تضاءل بشكل كبير في العقدين الماضيين، وكان هامش الحركة لديه قد تقلص بشكل حاد، وبالأخص عقب إقرار تشريعات تقيد عمل المؤسسات المدنية عام 2012.[1]

تمت هذه المبادرة في 15 جوان 2019 على شكل مؤتمر شامل للمجتمع المدني، فقد اجتمعت أربعون منظمة وجمعية ونقابة مختلقة تقريبا لمناقشة الازمة السياسية التي تعرفها البلاد، وخلص المؤتمر الى ضرورة تخصيص فترة انتقالية من سنة واحدة قبل التوجه الى اجراء الانتخابات، ومن خلال هذه الفترة الانتقالية اقر المؤتمر انه يجب على شخصية أو هيئة تحظى بالإجماع ان تتولى قيادة البلاد فيما تؤسس هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات المستقبلية. وقد ظهرت خلافات بشأن المرحلة الانتقالية بين من يريد انشاء مجلس تأسيسي وبين من يريد توجها سريعا لتنظيم انتخابات رئاسية، وهذا الطرح الأخير هو نفسه الطرح الذي تبنته المؤسسة العسكرية.

الا ان هذه المبادرة افتقرت الى آليات وميكانيزمات عملية تضمن انتقال سلمي وسلس للسلطة، فهناك من ارجع ذلك الى قلة خبرة هذه المنظمات وذلك لابتعادها عن القيام بأدوارها الحقيقية المنوطة بها خلال عشرين سنة الماضية التي قام خلالها النظام السياسي بتفكيكها وجعل منها مجرد منظمات زبائنية تابعة يستخدمها في المناسبات الانتخابية ولتنفيذ اجندة السلطة. ولذلك نرى ان المجتمع المدني في الجزائر يحتاج الى المزيد من الوقت ليعيد تنظيم نفسه ليصبح بديلا فعليا للقيادة التقليدية. وما صعب الوضع على تنظيمات المجتمع المدني أيضا هو انه نادرا ما كانوا يعملون بشكل جماعي، لان التوصل الى الاجماع يتطلب ثقة متبادلة بين مختلف تشكيلات المجتمع المدني.[2]

لم تعرف هذه المبادرة نجاحا وبقيت مجرد حبر على ورق، وواصلت السلطة طريقها في الذهاب الى انتخابات رئاسية التي كان مقررا تنظيمها يوم 4 جويلية 2019. وعليه، قمنا بطرح هذه الأسئلة: هل هذا الفشل راجع إلى كون هذه المبادرة، رغم نقائصها، نابعة استثنائيا من المجتمع المدني وأن السلطة في الجزائر ليست متعوّدة على تبني مبادرات ليست شريكة فيها؟ هل الحلّ يكمن في إشراك السلطة في

---

[1] زين العابدين غبولي، " **الجزائر: ما بين التغيير الجذري والإصلاح السطحي**"، معهد واشنطن، تاريخ الإصدار: 24 جويلية 2019، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2020، الرابط:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/algeria-between-radical-change-and-superficial-reform

[2] عبد الحفيظ سجال، **الحراك الشعبي والمرحلة الانتقالية يعترضان مشروع المجتمع المدني**، موقع جزائر ULTRA، تاريخ الإصدار: 19 جوان 2019، تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2020، الرابط: https://cutt.us/kMH2s

مثل هذه المبادرات مع العلم أن هذه المقاربة لا تخلو من مخاطر الالتفاف والمناورة؟ أم ان الحل يكمن في مبادرة تكون نابعة من السلطة في اتجاه المجتمع المدني؟

في هذا السياق، يقول الباحث نور الدين بكيس ان "هذه المبادرة قادمة من تنظيمات ذات طابع مهني لا تملك وزنًا سياسيًا، وبالتالي لن تستطيع أن تشكّل ورقة ضغط على المؤسّسة العسكرية أو السياسية، خاصّة وأنها تضمّ بين عناصرها جمعيات لا تأثير لها وطنيًا."، كما يعتقد ايضا أن حل الأزمة سيكون مستوحى من الاقتراحات التي تطرحها مؤسسة الجيش[1]". ويتضح لنا من خلال هذا الطرح ان ميزان القوى ليس في صالح فعاليات المجتمع المدني حتى تستطيع ان تفرض توصياتها التي تمخضت عن مبادرتها الاخيرة، وانه من الضروري اشراك المؤسسة العسكرية باعتبارها هي من تملك القوة وفي يديها سلطة اتخاذ القرار، وعليه فان اي مبادرة بدون اشراك المؤسسة العسكرية أو بعيدا عن تصورها في حل الازمة هو امر لا جدوى منه.

وفي سياق اخر، قامت فعاليات المجتمع المدني بمبادرة أخرى وكانت هذه المرة بدعوة من رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح والتي جاءت بعد سقوط الانتخابات الرئاسية التي كان مقررا اجراؤها بتاريخ 4 جويلية 2019، سميت هذه المبادرة بمنتدى الحوار الوطني برئاسة الوزير الأسبق عبد العزيز رحابي وبمشاركة حوالي 500 مشارك من مختلف فعاليات المجتمع المدني بتاريخ 6 جويلية 2019 بعين البنيان، والتي قاطعها الأحزاب العلمانية واليسارية (ما يعرف بالبديل الديمقراطي) بحجة ان المبادرة تركز على طرح السلطة (المؤسسة العسكرية) والمتمثل في تنظيم الانتخابات الرئاسية، ومن اهم مخرجات هذه المبادرة تمثلت في: دعم مطالب الحراك برحيل رموز نظام بوتفليقة، وتعيين حكومة كفاءات لتحضير انتخابات رئاسية حرة وشفافة، كما دعت أيضا الى انشاء هيئة لتسيير الحوار، وانشاء هيئة مستقلة للانتخابات.[2]

واستجابة لمخرجات منتدى الحوار الوطني أعلنت رئاسة الدولة عن ست شخصيات لتنسيق حوار وطني في أواخر شهر جويلية، ووقع الاختيار على كريم يونس ليكون منسقا عاما لهيئة الحوار والوساطة، وكان الهدف من تأسيس هذه الهيئة هو التشاور والاتصال مع فعاليات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والشخصيات الوطنية ونشطاء الحراك من مختلف الولايات من اجل وضع تصور دقيق لكيفيات الخروج من الازمة التي تعرفها البلاد. الا انه اختلفت الآراء حول مدى قبول او رفض هذه الهيئة، فهناك من اعتبر هذه الهيئة كحل لبداية انفراج الازمة، مع الدعوة الى ضرورة توفير

---

[1] " **الجزائر .. من حوار شعبي الى حوار وطني لحل الازمة**"، موقع TRT عربي، تاريخ إصداره: 7 جويلية 2019، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2020، الرابط: https://cutt.us/X3rAw

[2] أبو الفاضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ج8 (بيروت: دار صادر، 1968)، ص.ص.138.137.

إجراءات التهدئة لنجاح هذا الحوار منها إطلاق سراح معتقلي الرأي وتشكيل حكومة جديدة وفك الحصار الأمني على العاصمة وغيرها، وهناك من رفضوا الحوار وحتى الاعتراف بهذه الهيئة كون انها جاءت من طرف السلطة وأنها تتشكل من بعض الأطراف المحسوبين على النظام السابق.

الا انه في أوائل شهر سبتمبر خرجت المؤسسة العسكرية في الجزائر في تصريح لها تطلب فيها بصفة غير مباشرة من هيئة الحوار والوساطة بالإسراع في تقديم اقتراحاتها وبضرورة اجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية السنة. هذا الامر الذي دفع هيئة الحوار والوساطة في الإسراع في تقديم تقريرها النهائي لرئاسة الدولة وألغت العديد من اللقاءات التي كان مبرمج اقامتها مع نشطاء الحراك، و ذلك بعد المشاورات واللقاءات التي قامت بها هيئة الحوار والوساطة في مدة تقارب الشهر وفي ظل ضغوطات كبيرة من طرف العديد من الأطراف التي كانت رافضة لها، قامت بإعداد تقرير نهائي بعد اللقاء ب 23 حزبا سياسيا و5670 جمعية وطنية ومحلية، بالإضافة الى العديد من الشخصيات الوطنية ونشطاء الحراك، ومن اهم النقاط التي تضمنها محتوى هذا التقرير هو ضرورة انشاء سلطة مستقلة للانتخابات وتعديل القانون العضوي للانتخابات للذهاب الى انتخابات رئاسية في اقرب وقت.

وفي الأخير نرى ان دور المجتمع المدني في ترقية المسار الديمقراطي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019 انه محدود، وذلك راجع لكون منظمات المجتمع المدني في الجزائر ليس لها تمثيل حقيقي لدى المواطنين فلقد أصبح تأسيس جمعيات خلال فترة حكم بوتفليقة من اجل الاسترزاق والتقرب من السلطة، كما نجد انها ليست متجذرة في المجتمع الجزائري ومن ثم فان قدرتها التعبيئية محدودة، وكما ان البعض منها كانت نشأتها بدفع من الدولة، وهذا بغرض اجهاض كل ظهور وبروز حقيقي للمجتمع المدني. فضلا عن إرادة السلطة في تجاوز ازمة المشروعية التي لطالما ما عانت منها، مما يجعل هذه الجمعيات بدون جدوى على أساس ان نشأتها مرتبط بالسلطة فهي ستبقى رهينة السلطة وبدون أية فعالية، كما ان الحذر والظن المتبادل بين السلطة والتنظيمات الجمعوية يمنع بروز مجتمع مدني وقيامه بدوره المنوط به.

الخاتمة:

وفي الأخير اتضح لنا ان هناك علاقة شك وريبة بين منظمات المجتمع المدني والنظام السياسي في الجزائر، ويمكن ارجاع ذلك لطبيعة النظام السياسي وخلفيته الثورية اذ أصبحت النخبة الحاكمة ترى نفسها انها الوحيدة التي كان لها الفضل في استقلال الجزائر وهي من تملك الأفضلية في الحكم وبالتالي قامت باقصاء جميع التيارات والمنظمات التي لا تتوافق مع طرحها واعتبرها كعدو لها، اما في مرحلة الانفتاح السياسي فان النظام السياسي حاول استغلال هذه المنظمات والتيارات المخالفة له لتجديد شرعيته محاولا استبدال الشرعية الثورية بشرعية ديمقراطية الواجهة. اما

بخصوص دور المجتمع المدني خلال فترة الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائري فيبقى جد محدود وذلك راجع بالأساس لضعفه وتشرذمه وان ميزان القوى ليس في صالحه ليفرض خارطة طريقه وتصوره حول الانتقال الديمقراطي، واشتمل دوره في بعض المبادرات التي قام بها وكانت في غالبها دون المستوى المطلوب.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. عزمي بشارة، المجتمع المدني –دراسة نقدية-، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط6، ص83.
2. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، ص312.

المقالات العلمية:

1. اتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة الآداب، الصادرة عن كلية الآداب بجامعة بغداد، العدد: 98، سنة 2011، ص702.
2. عمر مرزوقي، فايزة صحرواي، "الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، الجزائر، العدد:08، جانفي 2016، ص ص 147،148.
3. عنترة بن مرزوق، "إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية"، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، الجزائر، المجلد:02، العدد: 01، سنة 2017، ص37.
4. عنترة بن مرزوق، السعيد ملاح، "إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في المنطقة العربية"، مجلة الحقيقة، الجزائر، المجلد:17، العدد:03، سبتمبر 2018، ص ص 144،145.
5. منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسية والقانون، الجزائر، عدد خاص، أفريل 2011، ص ص 415،416.
6. نور الدين حاروش، "المجتمع المدني والدمقرطة.. أي دور؟"، مجلة أكاديميا، الجزائر، العدد:01، جانفي 2013، ص ص154،155.

الاطروحات والمذكرات العلمية:

1. باحمد بن صالح باعلي وسعيد، دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر – ولاية غرداية نموذجا-، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012-2013، ص ص 85،86.
2. خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011، ص ص 42-44.

3. منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة باتنة(الجزائر): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص18.

4. نادية بونوة، دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة باتنة (الجزائر): كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص ص 37،38.

المواقع الالكترونية:

1. " الجزائر .. من حوار شعبي الى حوار وطني لحل الازمة"، موقع TRT عربي، تاريخ النشر: 7 جويلية 2019، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2020، الرابط: https://cutt.us/X3rAw

2. "الجزائر: خلافات داخل قوى المجتمع المدني حول المرحلة الانتقالية"، موقع مونت كارلو الدولية، تاريخ النشر: 9 جوان 2019، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2020، الرابط: https://cutt.us/jChfD

3. "ائتلاف المجتمع المدني الجزائري من اجل الخروج السلمي من الازمة. خارطة طريق لإقامة جمهورية جديدة"، موقع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، تاريخ النشر: 18 مارس 2019، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2020، الرابط: https://cutt.us/X2zlr

4. أميرة أحمد حرزلي، الازمة السياسية في الجزائر: تعقيدات الداخل وتحديات الخارج، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 23 أفريل 2019، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2020، الرابط: https://www.democraticac.de/?p=60134

5. جلال خشيب، آمال وشنان، الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر: دراسة قس التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، تاريخ النشر: 13 يوليو 2016، تاريخ الاطلاع، 21 مارس 2020، الرابط: https://idraksy.net/state-and-civil-society/

6. زين العابدين غبولي، " الجزائر: ما بين التغيير الجذري والإصلاح السطحي"، معهد واشنطن، تاريخ النشر: 24 جويلية 2019، تاريخ الاطلاع: 23 مارس 2020، الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/algeria-between-radical-change-and-superficial-reform

7. عبد الحفيظ سجال، الحراك الشعبي والمرحلة الانتقالية يعترضان مشروع المجتمع المدني، موقع جزائر ULTRA، تاريخ النشر: 19 جوان 2019، تاريخ الاطلاع: 25 مارس 2020، الرابط: https://cutt.us/kMH2s

8. عصام بن شيخ، إحياء الذكرى الأولى للحراك الشعبي الجزائري (الجمعة 22 فبراير 2019 – السبت 22 فبراير 2020): إخلاص -للنصوص المقدسة-، خلاص من -الصنميّة-، وتوجّس من -المقولات السرمدية-، تاريخ النشر: 17 فيفري 2020.

9. الاطلاع: 23 مارس 2020، الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=665834&r=0

10. قوي بوحنية، سنة على الحراك السلمي الجزائري: جدلية المؤسسية والقطيعة بعد وصول تبون قصر المرادية، تقرير صدر بتاريخ: 20 فيفري 2020، تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2020، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4573

الدولة الريعية والتحول الديمقراطي: الجزائر أنموذجاً

The State Rentier & The Democratic Transformation: Algerian as a Model

ط.د حسين بشيم.

طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس

ط . د مولود فضيل

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية -الجزائر.

ملخص:

تأتي أهمية هذه الورقة البحثية، من أهمية موضوعها الموسوم بـ: الدولةالريعية والتحول الديمقراطي: الجزائر أنموذجاً، إذ يعتبر الريع النفطي أحد أهم الموارد الطبيعية التي تملكها الدول العربية، وتعد الجزائر من بين الدول الغنية بهذا المورد الطبيعي، الذي من خصائصه الزوال وعدم التجدد، وكذا الموارد المالية المعتبرة التي تدخل الخزينة العمومية بفضله، إذ أن الإقتصاد الجزائري، هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، حيث تمثل عوائده أكثر من 90%، من مداخيل الخزينة العمومية.

وعليه فقد استخدمه النظام السياسي الجزائري في تحقيق التنمية في مختلف جوانبها، خاصة منها السياسية، فقد تبني مقاربة تركز على توظيف الريع في شراء السلم الاجتماعي لتهدئة الجبهة الاجتماعية، خاصة في ظل اقتراب المواعيد الانتخابية، مما انعكس على فعالية المؤسسات السياسية الموجودة، وأثر سلبا على أدوات الدمقرطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الريع، الدولة الريعية، التحول الديمقراطي، الجزائر.

Abstract:

The importance of this research paper comes from the importance of it is subject entitled: the staterentier and the democratic transformation "Algeria as a model", since revenueincome is considered as the most important natural resources that Arab countries possess Algeria is considered among rich countries with this natural resource. which one of it is characteristics is vanishing and not being renewed, and also the considerable financial amount that entre the public treasury thanks to it since the Algerian economy is primarily a rentier economy where its income represents 90% of the public treasuryincome therefore.

Algerian political system used it in achieving development in its different sides especially the political one it may adopt an approach that focuses on encircling revenues in buying that social ladder to calm to social front, especially in the light of approaching electoral date, this is reflected on the effectiveness of the existing political institutions and it negatively affects the democratiziontools in Algeria.

Keyword :The rent, State rentier, democratic transformation, Algeria as a Model.

مقدمـة:

تعتبر الجزائر من بين الدول الغنية بالمورد الطبيعية؛ خاصة الريع البترولي؛ وقد ساهمت مداخيله المرتفعة بعد حرب العراق سنة 2003م، من إعادة التوازنات للاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني من الاستدانة الخارجية من طرف المؤسسات المالية العالمية أبرزها صندوق النقد الدولي، ومع هذا الصعود الكبير في أسعار النفط خلال الفينات، بحيث استخدمه النظام السياسي في شتى الميادين من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى توجيه مسار التحول الديمقراطي من جهة أخرى، فقد ساهمت مداخيل الريع النفطي في تجاوز بعض الأزمات السياسية وأبرزها موجة الربيع العربي، فقد وظف النظام السياسي خلال هذه الفترة بذات مداخيل الريع في تحقيق الإستقرار السياسي وبناء إصلاحات سياسية توافق توجهاته التي تعمل على ضمان بقاءه في السلطة، وعليه ومن خلال هذه الورقة البحثية سوف نقوم بتحديد الاطار المفاهيمي للدولة الريعية والتحول الديمقراطي، وكذا تحديد أدوات توظيف الريع النفطي في العملية السياسية، وانعكاساتها على واقع الديمقراطية في الجزائر، وبناءا على ما تم ذكره، وانطلاقاً من أهمية الريع النفطي في عملية التنمية الشاملة وانعكاساتها على التحول الديمقراطي، فإن إشكاليتنا ستكون على النحو التالي:

- إلى أي مدى أثر الريع النفطي في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنستعرض بالدراسة والتحليل المباحث التالية:

❖ **المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدولة الريعية والتحول الديمقراطي.**

- **المطلب الأول:** ماهية الدولة الريعية. Retier State
- **المطلب الثاني:** مدلول التحول الديمقراطي Transformation Democratic

❖ **المبحث الثاني: تأثيرات الريع النفطي على مخرجات التحول الديمقراطي في الجزائر.**

- **المطلب الأول:** ميكانيزمات توظيف الريع النفطي في عملية توجيه مسارالتحول الديمقراطي في الجزائر.
- **المطلب الثاني:** انعكاسات توظيف الريع النفطي في بناء المؤسسات السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدولة الريعية والتحول الديمقراطي.

يشكل الاطار النظري، الجانب المهم والمرتكز الرئيسي والأساسي قبل دراسة أي ظاهرة سياسية واقعية، كما يعد كذلك بمثابة البوصلة للباحث في أي ظاهرة اجتماعية أوسياسية، وهذا نتيجة لإسهاماته في فهم الظاهرة وتفسيرها وتحليلها، وعليه في هذا الاطار سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسين هما:

المطلب الأول: ماهية الدولة الريعية. Retier State

سوف نحاول من خلال هذا المطلب، التطرق إلى مفهوم الدولة الريعية، بالإضافة إلى المفاهيم المتصلة بها، على النحو التالي:

أولا: مفهوم الريع The Rent

يمكن تعريف الريع من الناحية اللغوية، على أنه النماء والزيادة في الشيء، بمعنى أخر أي النماء والزيادة في المردود، دون بذل أي مجهود من طرف الانسان،[1] كما جاء الريع أيضًا في اللغة، على أنه راع الشيء- ريعا، وريعانا: نما وزاد، والريع فضل كل شيء ونماؤه، أما في الاقتصاد السياسي يشير مصطلح الريع، على أنه الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى المالك من غلة الأرض، مقابل استغلال قواها الطبيعية التي لا تقبل الهلاك.[2]

كما جاء الريع ايضاً في الفكر الإسلامي، حسب ما جاء به ابن خلدون في مقدمته، وهذا عندما تطرق إلى فوائد العقار والضياع، وذلك في قوله، أن القصد باقتناء الملك من العقار والضياع، إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء، ليكون مرباهم به ورزقه فيه ونشؤهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب، فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم، مما يعني أن العقار يدر ريعا دون بذل أي مجهود من مالكه أو صاحبه، وهو تأمين على المستقبل.[3]

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن مفهوم الريع، يشير في غالب الأحيان إلى الدخل الإضافي المتأتي باستمرار، وبشكل منتظم عن الرأسمال والارض أو الأملاك، وغير المرتبط بأي جهد، أو بعمل صاحبه، ولابد لفهم هذا التعريف بشكل دقيق، لابد من وضعه في إطاره التاريخي.[4]

لقد نشأ مفهوم الريع في اطار علم الاقتصاد السياسي، وارتبط بجهود المؤسسين الأوائل لعلم الاقتصاد، **كأدم سميث، دافيد ريكاردو**، فهم أول من حاول اعطاء تعريف وتفسير لظاهرة الريع التي كانت مرتبطة في البداية بالأرض، ثم بعدها تطور هذا المفهوم عبر السنوات مع المدرسة الماركسية وصولاً إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة، غير أن في الوقت المعاصر أصبحت له دلالات متعددة، كلها تشير إلى مخالفته القواعد الصحيحة للعملية الاقتصادية، حيث عرف **أدم سميث الريع**، بأنه يعتبر

---

[1] رمضان جمال كامل، **شرح دعوى الريع في القانون المدني** (القاهرة: دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية،2000)، ص.08.

[2] عبد الجبار أحمد عبد الله وكاظم علي مهدي، أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد2003 (**مجلة العلوم السياسية جامعةبغداد**، العدد50، 2015)، ص.ص.46.45.

[3] عبد الوهاب الكيالي وأخرون، **موسوعة السياسة**، ج2 (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط4، 2001)، ص.872.

[4] لقرع بن علي، مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت1989-2015 (**مذكرة دكتوراه غيرمنشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2017/2016)، ص.67.66.

بمثابة الثمن المدفوع من أجل استعمال الأرض، ويكون طبيعيا في مستوى أعلى الذي يسمح للمستأجر بالدفع في الحالة التي توجد فيها الأرض، **أما دافيد ريكاردو**، فإنتقد أفكار**أدم سميث** وعرف الريع بأنه: هو ذلك الجزء من منتوج الأرض الذي يدفع للمالك العقاري من أجل الحصول على حق استغلال القدرات الإنتاجية والدائمة للأرض، وتحدث **كارل ماركس** عن الريع العقاري بقوله: أن الزراعيين الحقيقين هم أجراء يستخدمهم رأسمالي هو المزارع، لا يعتبر الزراعة أكثر من مجال عمل خاص لرأس المال، وأكثر من توظيف لرأس ماله في دائرة إنتاجية خاصة، وهذا المزارع الرأسمالي يدفع للمالك العقاري الذي يملك الأرض التي يستثمرها في مواعيد ثابتة، كل سنة مثلاً، مبلغا ماليا..... ليحصل على الإذن باستعمال رأس ماله في هذه الدائرة الإنتاجية الخاصة، والمبلغ المالي المدفوع يسمى ريعاً عقارياَ، سواء دفع لقاء أرض مزروعة أو أرض للبناء أو مناجم...[1]

وفي الأخير ما يمكن الوصول إليه؛ أن مفهوم الريع لقد شهد تطوراً ملحوظًا، بعدما كان يشير في المرحلة التقليدية، إلى الدخل أو الكسب السهل المتأتي باستمرار من الرأسمال أو الأرض أو الأملاك، وغير المرتبط بجهد صاحبه، أي أنه الدخل غير مرتبط بأي دورة إنتاجية، ومع مرور الزمن والوقت، أصبح ينظر إلى الريع، على أنه الدخل المتأتي من مختلف الموارد الطبيعية، على غرار النفط والغاز، باعتبار أن هذه الموارد لا تتطلب جهد كبير في عملية تحصيلهما، وهذا ما ينطبق على بعض الدول العربية التي تعتمد على الريع النفطي، كمصدر أساسي في دخلها القومي.

ثانياً: مفهوم الاقتصاد الريعي.Rantier Economy

يعني اقتصاد الريع؛ اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلاً، ولهذا فان اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخواً إذ يعتمد على المبادلات التجارية، وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجاَ لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستراد كل ما تحتاجه الدولة.[2]

كما يمكن القول أن الاقتصاد الريعي، هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بصورة أساسية على العوائد والإيرادات والفوائض المالية لمصادر غالبا ما تكون طبيعية ودون حاجتها لعمليات إنتاجية

---

[1] رفيقة عصماني، مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي (**المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد09، جانفي2018)، ص.294.

[2] نبيلة ساسان وحكيمة حليمي، خيار الحكم الراشد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد الاقتصاد والريع: حالة الجزائر (**مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الرابع، العدد03، 2019)، ص.705.

معقدة، حيث يشكل الريع الخارجي النسبة الأكبر من المداخيل،[1] أما بالنسبة للتصنيف الذي يعتمده البنك الدولي، فإن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه الإنتاج المنجمي أو إنتاج المحروقات على الأقل ما نسبته 10%، من الناتج الداخلي الخام، كما تشكل فيه الصادرات المنجمية 40%، على الأقل من إجمالي الصادرات.[2]

كما يعرف أيضًا الخبير الاقتصادي العراقي **صبري زاير السعدي**، الاقتصاد الريعي النفطي على أنه، ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي، المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة، وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع؛ بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة، في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الايرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام، الذي يشكل نسبة تزيد على 50%، من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50%، من الإنفاق الحكومي الجاري، للميزانية السنوية الاعتيادية، وأن قيمة الصادرات النفطية تسهم بأكثر من 50%، من مجموع الصادرات، من جانب أخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50%، من الناتج المحلي الاجمالي لدولة ما، عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصاداً ريعيًا.[3]

وعليه يمكن القول أن اقتصاد الريع النفطي؛ هو ذلك الاقتصاد الذي يستمد عوائده من مصادر خارجية، عن طريق بيع مادة النفط، وكذا الموارد المعدنية الباطنية.

ثالثاً: مفهوم الدولة الريعية.Retier State

يعتبر أول من ربط مفهوم الريع؛ بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية **State rentier** هو **حسين مهداوي** في بحثه الموسوم بـ: **نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية-حالة إيران-** والذي نشر عام **1970م**، وشخص مهداوي طبيعة الدولة الريعية في أنها الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريعي يأتي من مادة أولية كالنفط مثلاً، والدولة بهذه الحال تعتمد على دخل مستديم يأتي من الخارج، وهذه الوضعية تتجسد في الدول النفطية النامية والتي لا يشارك الاقتصاد المحلي فيها بشيء يذكر في إنتاج النفط أو تصنيعه.[4]

---

[1] لمياء عماني وشهرزاد زغيب، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية (**مجلة التواصل في الاقتص ادوالادارة والقانون**، العدد38، جوان2014)، ص.52.

[2] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة – حالة العراق (بغداد: مؤسسة فريد يريش إيبرت، تشرين الثاني 2013)، ص.04.05.

[3] عدنان الجنابي، **الدولة الريعية والديكتاتورية** (بغداد: دراسات عراقية، 2013)،ص.08.

[4] صالح ياسر، **مرجع سابق الذكر**، ص.05.

وعليه فإن طرح حسين مهداوي H.Mahdavy، للدولة الريعية يستند على خاصيتين أساسيتين هما:[1]

- **أولا**: بأن الدولة الريعية، لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين، فتصبح مستقلة سياسيًا، انطلاقا من استقلالها الضريبي.
- **ثانيا**: فتفيد بأن هذه الدول تعتمد سياسات توزيعية، بدلاً من السياسات الإنتاجية، التي تؤدي في نهاية الأمر إلى إخراج السكان من الحيز السياسي، وبالتالي من نطاق المطالبة بالديمقراطية

في نفس السياق، فإن فكرة الدولة الريعية ارتبط في البداية، مع المفكر حسين مهداوي، ثم توسعت هذه الفكرة لتشمل العالم العربي بواسطة مجموعة من المفكرين المتخصصين في دراسة دول الشرق الأوسط، يتقدمهم المفكر المصري **حازم الببلاوي**، و**الايطالي جيكامولوشياني**، ويمكن تعريف الدولة الريعية حسب هؤلاء المفكرين، على بأنها كل دولة تلقى جزءاً هاما من عائداتها المالية من المصادر الخارجية وفي شكل ريع اقتصادي.[2]

وتأسيساً على ما سبق؛ يمكن القول أن الدولة الريعية تتميز بمجموعة من السمات تجعلها تتميز بها عن الدول الأخرى، وتتمثل فيما يلي:[3]

- إرتفاع معدلات النفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.
- ضعف هيكل الإنتاج المحلي خارج القطاع الريعي.
- إرتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية كالنفط مثلاً، من إجمالي الصادرات تصل أحياناً إلى أكثر من80%.
- الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل وانخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه.

المطلب الثاني: مدلول التحول الديمقراطيTransformation Democratic

---

[1] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص.72.71.

[2] مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد ألريعي في العراق (**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد05، رقم15، 2010)، ص.04.

[3] أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية** (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص.60.

تعد عملية التحول الديمقراطي، من بين المواضيع التي حظيت باهتمام كبير، خاصة في ظل انتشار دمقرطة الأنظمة السياسية في دول العالم، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم عملية التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى أسباب وعوامل التحول الديمقراطي.

❖ **أولاً: تعريف عملية التحول الديمقراطي.**

يشير لفظ التحول إلى التغيير أوالانتقال، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكان إلى أخر، وكلمة التحول تقابلها في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة **transition** وتعني المرور أو الإنتقال من حالة معينة أو مرحلة أو مكان معين، إلى حالة أو مرحلة أخرى.[1]

كما تعني كلمة الديمقراطية في أصلها اللغوي حكم الشعب،[2] وهي ترجع إلى الأصل اليوناني وتتكون من قسمين أحدهما **démos** وتعني الشعب، والأخر **krates** وتعني الحكم أو السلطة، وبذلك تعني الكلمة في معناها اللغوي: حكم الشعب، أي الشعب هو صاحب السلطة، ويعني ذلك أن تكون السلطة في يد جميع فئات الشعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة واحدة.[3]

أما مفهوم التحول الديمقراطي؛ فيعرف على أنه عملية استئصال النظم التسلطية والانتقال إلى النظم التعددية، مما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس من الحرية قائمة على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى الإنتخابات كوسيلة لتبادل السلطة، ويعترف بوجود معارضة ويضمن حرية الرأي والتعبير، وتؤدي الإنتخابات إلى عملية تغيير دوري للحكومة ومراقبتها والسماح للعمل الحزبي.[4]

كما يعني التحول الديمقراطي أيضا إلى قيام بمحاولة إجرائية وممارسة عملية، والسعي الجاد للانتقال من نظام سياسي تضعف فيه قوة القانون ومؤسساته، أمام قوة المصالح الخاصة للأفراد المستبدين بالحكم، إلى نظام الكلمة العليا فيه للقانون ومؤسساته والتي يحدد القانون نفسه وظائفها

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان: دراسة في علم الاجتماع السياسي** (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث،2006)، ص.12.

[2] محمد ناصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة** (القاهرة: دار الوفاء للطباعة، 2014)، ص.85.

[3] محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الأردن نموذجاً1999- 2005**(عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.53.

[4] محمد المختار ولد السعيد ومحمد عبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق، الواقع، أفاق المستقبل** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص.08.

واختصاصاتها المتمايزة، مما يضمن تكافؤا الفرص بين كافة أفرادالشعب، ويحقق مستوى من التنمية البشرية والإقتصادية والذي يسمح للأفراد بنيل حقوقهم وأداء واجباتهم.[1]

كما يعرف التحول الديمقراطي، على أنه تطبيق أسس الديمقراطية في المؤسسات لم يشملها هذا التطبيق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد لم تشملهم من قبل، إذن هي إجراءات تتخذ للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام أخر ديمقراطي.[2]

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول، بأن التحول الديمقراطي، هو تحول يمس النظام (النسق) في جميع جوانبه، النخبة، الهياكل والمؤسسات، وكذا النسق الاقتصادي والثقافي، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، المرتبطة أساساً بالعملية السياسية.[3]

❖ **ثانياً: أسباب وعوامل التحول الديمقراطي.**

للتحول الديمقراطي أسباب ودوافع تدفع نحو حدوثه، وعلى الرغم من اختلاف هذه الأسباب والعوامل من حالة إلى أخري، فإن تشابه السياقات المجتمعية لمجموعة من النظم، وتشابه عمليات التحول الديمقراطي في هذه النظم يؤدي إلى تشابه هذه العوامل، بحيث تنقسم هذه العوامل إلى داخلية التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي، وأخرى خارجية؛ تنبع من خارج بيئة النظام السياسي.

العوامل الداخلية: حظيت الأسباب والعوامل الداخلية التي تدفع نحو حدوث عملية التحول الديمقراطي، باهتمام متزايد من قبل الباحثين السياسيين، وعلى هذا النحو يمكن حصرها فيما يلي:

التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية: تعد القيادات السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم إتخاد التحول الديمقراطي، فالتحول يحتاج إلى قيادات لديها القدرة والجرأة على تدشين عملية التحول، بما يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة.[4]

---

[1] Ahmed Neyazi & Others, **Democratic Transformation and the Vernacular Public Arena in India**, (London: RoutledgeTaylor & Francis Group, 2014), p.78.

[2] يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهمية نظرية (**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد صفر، مارس2014)، ص.149.

[3] أحمد مبارك مبارك، **القادة الجدد ومستقبل الديمقراطية في الدول العربية** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2011)، ص.42.

[4] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالة البحرين وسلطنة عمان وقطر** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص.13.

كما أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع القيادات إلى سلوك طريق التحول الديمقراطي، ومنها نذكر ما يلي:[1]

- القناعة بأن الديمقراطية تمثل الشكل المثالي للحكم.
- قناعة القيادة بأن تكلفة وجودها في السلطة، مع إستمرار النظام الغير الديمقراطي ضئيلة جداً.

وفي العادة فإن مبادرات التحول الديمقراطي التي تقوم بها القيادة في دول تتميز بوجود مصالح جماعية متبلورة للفئات الإجتماعية الناشطة.

إنهيار شرعية النظام السلطوي: إن تعدد الأسباب التي يؤدي وجودها، أو وجود البعض منها إلى أزمة في شرعية النظام، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:[2]

- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية، بمعنى أن تكون المؤسسات السياسية أو من يشغلونها لا يحضون بالرضا أو القبول العام.
- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم فئات المجتمع ومصالحها، وقد تتسع أحيانا أخرى قاعدة عدم شرعية النظام عندما ينفصل عن المجتمع.
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع، كذلك غياب آليات التجديد الذاتي للنظام أو ضعفها، مما يمنع النظام السياسي من تجديد أطره.

كما أن النظم السياسية، تفقد شرعيتها إذا واجهت ما يسمى بـ **"معضلة الأداء"** فإذا أوفت بكل وعودها وحققت جميع أهدافها، فإنها تفقد الهدف من وجودها، وإذا انخفضت قدراتها على الأداء، فإن ذلك يؤدي لحدوث أزمات اقتصادية تدفع إلى البحث عن نظام بديل يمكن أن يحقق الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها المجتمع.

الأزمة الإقتصادية: تتسم العلاقة بين النمو الإقتصادي من ناحية والنمو الديمقراطي من ناحية أخري، بالتعقد وقد تتفاوت من فترة لأخرى ومن مكان لأخر، إلا أنه من المؤكد أن العوامل الإقتصادية كان لها دور مهم في عملية التحول الديمقراطي، إذ يمكن القول أن التنمية الإقتصادية تعد عنصرا ضروريا، إلا أنه غير كاف لتحقيق التحول الديمقراطي.

وفي هذا السياق فإن تدهور الأوضاع الإقتصادية في الكثير من دول العالم الثالث، كان عاملا مهما في عدم استقرار النظم السياسية، وهذا ما تعكسه الإضطرابات والمظاهرات الشعبية، التي تطالب

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.12.

[2] أمين البار، **مرجع سابق الذكر**، ص.104.

بإدخال مزيد من الإصلاحات لضمان العدالة التوزيعية،[1] وهذا ما قد يدفع بالنظام السياسي لإحداث مجموعة من التغيرات في سبيل التحول الديمقراطي، ومن بين هذه الأسباب التي تدفع لذلك نذكر ما يلي:[2]

- تؤدي الأزمة الإقتصادية إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام، ومن ثم التشكيك في شرعيته وأحقيته في الحكم .
- كما تؤدي الأزمة الإقتصادية إلى انقطاع العلاقات بين النظام وقطاعي التجارة والصناعة في المجتمع، وهما قطاعان يمثلان القاعدة الأساسية لأي نظام تسلطي.

تزايد قوة ونفوذ المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني المقياس الرئيسي الذي يسند الديمقراطية، وهو نشوء هيئات ومؤسسات وتنظيمات إجتماعية منفصلة ومستقلة عن الدولة، بشكل يؤسس فرقا بين المجتمع والدولة،[3] وذلك باعتبار بأن للمجتمع المدني دورا مهما في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حاجزا أمام عودة التسلطية وعاملا حيويا في تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها، ولقد لعب المجتمع المدني الدور الرئيسي في عمليات الإنتقال من التسلطية إلى الديمقراطية، وذلك عن طريق العديد من الحركات الإجتماعية المستقلة، بفعل الضغوط التي يمارسها لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح أليات ممارسة إدارة العملية السياسية.[4]

العوامل الخارجية: ويقصد بها تلك الضغوط النابعة من خارج بيئة النظام السياسي سواء تلك القادمة من البيئة الإقليمية أو الدولية، ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي:

ضغوط المؤسسات الدولية المالية: يعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات المالية الدولية التي لعبت دورا مهما في دفع عمليات التحول الديمقراطي من خلال المنح والقروض المقدمة للدول النامية، والتي يشترط عليها التحول إلى الديمقراطية من قبل هاتين المؤسستين للحصول على تلك المنح والقروض، وذلك من خلال ما يسمى بالمشروطية السياسية، وتحتل فكرة المشروطية مكانا بارزا في إطار المحاولات التنظيرية لتحديد العوامل التي تدعم التحول الديمقراطي في الدول حديثة العهد بالاستقلال، وتستند المؤسسات الدولية في تطبيقها لفكرة المشروطية السياسية

---

[1] أحمد منيسي، **مرجع سابق الذكر**، ص.13.

[2] برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994)، ص.80.

[3] أحمد مبارك مبارك، **مرجع سابق الذكر**، ص.45.

[4] أحمد مينسي، **مرجع سابق الذكر**، ص.15.

إلى المنطق القائل إن توفير مناخ سياسي ملائم يدفع بعملية التنمية، وهذا ما خلق أصلا فكرة المشروطة السياسية.[1]

النظام الدولي بعد الحرب الباردة: لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية متسارعة مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفياتي كانت البداية مع تحول أغلبية أنظمة الحكم السلطوية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي إلى الديمقراطية الليبرالية، على النمط الغربي، هذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الإتجاه نحو التغيير والإصلاح، لدى حكام الأنظمة السلطوية في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم العربي، ذلك أن الإتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والإقتصادية، وفشل وعجز النظم السلطوية ونجاح الديمقراطية، وتزايد الاعتماد بين دول العالم، جعل من الصعب على أي دولة أن تتحدى الإرادة الدولية وأن تقاوم رياح الإصلاح والتغيير.[2]

العدوى- الانتشار والمحاكات: تعتبر من أبرز العوامل الخارجية، وتقوم على التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، كما أن الدولة التي تنجح في عملية التحول الديمقراطي تجعل شرعية الدول المجاورة محل نظر.[3]

المبحث الثاني: تأثيرات الريع النفطي على مخرجات التحول الديمقراطي في الجزائر.

يعد الريع النفطي من بين أهم الموارد المالية في الجزائر منذ الاستقلال، إذ يمثل الريع منذ الاستقلال أكثر من 90%، من مداخيل الخزينة العمومية، وقد اعتمدت عليه السلطة السياسية في الجزائر لتجاوز مختلف الأزمات السياسية التي مر بها النظام السياسي منذ إقرار التعددية السياسية سنة 1988م، وصولا لأحداث الزيت والسكر سنة2011م، وقد أثر توظيف الريع في توجيه مسار التحول الديمقراطي، على جودة مخرجات المؤسسات السياسية، إذ سنتناول من خلال هذا المبحث بالدراسة والتحليل لأليات توظيف الريع النفطي وانعكاساته على واقع بناء المؤسسات السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: ميكانيزمات توظيف الريع النفطي في عملية توجيه مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

---

[1] أمين البار، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 111.112.

[2] أحمد مبارك مبارك، **مرجع سابق الذكر**، ص.49.

[3] محمد أحمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية-دراسة تحليلية نقدية** (الرياض: مركز البحوث والدراسات،2014)،ص. 12.

لقد اعتمد النظام السياسي في الجزائر على الريع النفطي ومداخيله كآلية للبقاء في السلطة، إذ أنه وظف مقاربة تعتمد على خلق مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية، وكرسها في المجتمع من أجل تكييف مختلف الأحداث السياسية وفق تصوره، ومن أجل توجيه مسار الدمقراطية، بناءاً على ما يخدم أجندته السياسية وفق أليات سياسية ممنهجه، وهو ما سنتعرض له من خلال هذا المطلب.

أولا: ميكانيزمات توظيف الريع النفطي في الجزائر، ودورها في توجيه مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

تبعية المجتمع المدني: يمكن أن نعرف المجتمع المدني على أنه:"كافة الأنشطة الطوعية التي تقوم بتحقيق مصالح وأهداف مشتركة للمنخرطين فيها، وتشمل العديد من منظمات غير حكومية والمنظمات غير ربحية مثل: النقابات المهنية، المنظمات الخيرية، المنظمات الدينية، جمعيات حقوق الإنسان وغيرها"،[1] وما يلاحظ من خلال هذا التعريف وجود استقلالية تامة للمجتمع المدني عن السلطة، خلافا لهذا فإن المجتمع المدني في الجزائر يتميز بمجموعة من الخصائص التي تعرقل مهامه كمساهم في عملية التحول الديمقراطي إذ يصادف عمل المجتمع المدني في الجزائر، مجموعة من العراقيل والتي يمكن تحديدها فيمايلي:[2]

- اختراق جمعيات المجتمع المدني من خلال فرض الرقابة المالية عليها، وربط المساعدات المالية والإعانات بالتعبير عن الولاء للنظام السياسي، كما أن تشكيلات المجتمع المدني التي شكلتها السلطة، إذا أبدى أي رئيس إداري معارضة لتوجه النظام السياسي فإنه يستبدل بأخر، إذ فرض هذا السياق العام تعبير مختلف الجمعيات لولاءها للسلطة.
- إنشاء جمعيات ذات بعد دولي من خلال خلق جمعيات منافسة لها مثل: الجمعية الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان لكي تنافس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان
- خلق انشقاقات داخل بعض الجمعيات التي تنشط في بعض القضايا الاستراتيجية
- ممارسة الضغوطات الإدارية والقضائية للحد من نشاط الجمعيات التي تظهر أنها مستقلة عن النظام السياسي.

---

[1] يوسف حميطوش، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر (**مجلة المفكر**، العدد12، 2016)، ص.421.422.

[2] نادية أيت عبد المالك، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية حقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد: دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي (**المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد02، جوان2019)، ص.187.

كما يظهر ضعف المجتمع المدني في الجزائر، من خلال عدم مقدرته على بلورة السياسيات الاقتصادية وخاصة الإجتماعية في شقها المهني ورفعها لصناع القرار مما ساهم في إبعاده على عملية التأثير في السياسيات العامة للدولة، كما أن القيادة على مستوى المجتمع المدني الجزائري لم تتبى مقاربة تشاركية في اتخاذ القرارات في هيكلها التنظيمي بل هيمن رئيس المنظمة أو الجمعية على اتخاذ القرارات(الأبوية الإدارية)، وبالتالي فإن مؤسسات المجتمع مازالت بعيدة لتكون وسيطة بين المجتمع والدولة وتطالب النظام السياسي بالديمقراطية بل وجب أن تكرسها هي أولا، حتى تدعوا اليها، وعليه فإن استقلالية المجتمع المدني هو من يمنحها القوة من أجل تعزيز الديمقراطية في الجزائر.[1]

إنشار الزبونية السياسية: الزبونية السياسية والتي تعني علاقة إجتماعية بين شخصين الراعي والزبون، فالراعي هو من يتحكم في الموارد والأموال وهذه الموارد المتاحة للزبون تحت مجموعة من ظروف، إذ عليه أن يقدم موارده للحصول عليها.[2]

إذ ما لوحظ في الجزائر مع انتشار الأبوية الجديدة والزبونية السياسية خاصة في العشرية الأخيرة(حكم رئيسا لمستقيل عبد العزيز بوتفليقة)، إذ صعب خلال هذه المرحلة السياسية التميز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وتحولت الوظيفة العمومية الى وسيلة من أجل تحقيق الغنى الشخصي، كذلك ظهور عدد الكبير من الجمعيات والمنظمات المهنية حيث جندت كلها سياسيا في مشروع السلطة مقابل الاستفادة من مزيا المادية ومناصب الحكومية،[3] إذ يعتبر **صامويل إزينشات** أول محلل وصف في دراسته الأنظمة السياسية أن الأنظمة البيروقراطية تقوم على علاقات الولاء والتبعية الشخصية مع النظام الإداري والسياسي الرسمي.[4]

خلق الطبقة الأوليغارشية: إن تكريس التعددية النقابية في ظل الإصلاحات التي عرفتها الجزائر نتج عنه تكريس لوجود نقابات مستقلة حيث تمكنت النقابات العمالية من تحقيق مطالب كثيرة، لاسيما فيما تعلق بالأجور وإصدار قوانين الأساسية للوظيفة العمومية إذ أصبحت هذه النقابات تحاور وتشارك في المسائل المهمة من خلال ما يسمى"**الحوار الاجتماعي**" ثلاثية: الحكومة، رجال الأعمال، النقابات العمالية نظرا لقوتها وتبعيتها للسلطة، إذعملت كمرافق لجميع تصورات السياسية

---

[1] بوشتى بوي، مفهوم الزبونة وقياسها، تاريخ الإطلاع:31مارس2020، متوفر على الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=511783&r=0

[2] لقرع بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص.50.

[3] فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزعات المسلحة في افريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية (قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، 2019)، ص.71.

[4] خالد عطوي، الطبيعة القانونية لثلاثية الوطنية للحوار الإجتماعي (**مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد10، جوان2018)، ص.112.

للحكومة،[1] مما ساعد رؤساءها رجال الأعمال(إزدواجية المال والسياسية)، من دخول الساحة السياسية.

وقد استند رجال المال على استخدام مواردهم المالية في دعم مترشحين وأحزاب سياسية بعينها أو ترشحهم الشخصي في المناصب السياسية، خاصة المجلس الشعبي الوطني الذي يضمن الحصانة البرلمانية من خلال كبح ألية المتابعات القضائية ضدهم.

كما وظف رجال الأعمال عند وصولهم لدوائر أعلى هرم في المؤسسات السياسية في الجزائر(البرلمان)، قربهم أكثر من دوائر صنع القرار السياسي مما أثر بصورة الانتخابات مما نتج عنه ضعف المشاركة السياسية، رافقه تشيك في نزاهتها رافقه عدم مقدرة الشباب من المنافسة السياسية.[2]

استقلالية الدولة عن المجتمع: لا تحتاج الدولة الريعية الى بناء اقتصاد يعتمد على الإنتاج، كما أنها ليست بحاجة لتحصيل الضرائب من سكانها، ومن القطاع الإقتصادي، وإن فرضت الضرائب تكون نسبتها قليلة تماشيا فقط مع ما هو موجود في باقي الدول والقوانين والمواثيق الدولية.

حيث تعمل الدولة الريعية في استقلالية تامة عن المجتمع نظرا للعائدات المالية الناتجة عنه تصدير الريع النفطي فهي إذن المكلف بتسيير جميع شؤون الأمة أكثر من ذلك فهي من تحاسب المجتمع ويكون مسؤولا أمامهاعكس الدول المنتجة التي تعتمد على عوائد الضرائب في تسير النفقات العمومية فالنظام السياسي، هنا يكون مسؤولا أمام المجتمع وليس العكس كما هو الحال في الدولة الريعية.

كما تعتمد الدولة الريعية كما هو الحالة في الجزائر، في توفير خدمات بأسعار رمزية مقابل الولاء السياسي كما يعمل النظام السياسي في توزيع المشاريع التنموية والامتيازات للفئات القريبة منه سياسيا وعشائريا.[3]

دوران الداخلي للنخب: يتميز النظام الحاكم في الجزائر بوجود نخبة مهيمنة احتكرت السلطة لنفسها منذ الاستقلال دون ترك المجال لأي تداول على السلطة للنخب الأخرى، وقد وظفت العديد من الوسائل لتحقيق غايتها، إذ تبرز هنا إرادات الريع النفطي كوسيلة مساعدة للنخبة الحاكمة في الجزائر في بسط نفوذها واحتكار صناعة القرار والانفراد به، دون السماح للفواعل المجتمعية الأخرى المساهمة في صناعة ورسم السياسات العامة، واعتبر النظام السياسي نفسه وصياً على الشعب

---

[1] محمد مرواني، الجزائر بين رجال السلطة ورجال المال، **(جريدة الشعب**، العدد257، 2017)

[2] لقرع بن علي ، **مرجع سابق**، ص. ص.85.84.

[3] لقرع بن علي ، **المرجع نفسه**، ص.ص.189.188.

والأمة وباقي النخب المعارضة إذ يستند النظام السياسي في طرحه، على أن باقي النخب قاصرة ولا يمكن أن تقوم بدور صانع القرار بحكم تشعب هذه المهمة، وقد اعتمد النظام السياسي في هذا السياق على مفهوم الشرعية الثورية والشرعية الدستورية الواجهة مثل التعددية السياسية وحرية التعبير والصحافة.[1]

الريع كوسيلة لاحتواء الحراك الإجتماعي والسياسي: أثناء الحراك العربي وما اصطلح عليه "بالربيع العربي"(هناك من صنفها كموجة الرابعة للتحول الديمقراطي)، سنة2011م، وقعت في الجزائر احتجاجات سميت "باحتجاجات الزيت والسكر" تماشيا مع الظرف الإقليمي ومحيط الجغرافي القريب منا، الذي طالبت شعوبه بالحرية والديمقراطية مثل: تونس، مصر، ليبيا.

لقد طالب الجزائريون خلال هذه المرحلة بمزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والمهنية، وقد قابلها النظام السياسي بتوظيف عوائد المالية الضخمة للريع النفطي من أجل شراء السلم الاجتماعي وتوجيه مسار التحول الديمقراطي بما يخدم بقاءه في السلطة إذ خصص في قانون المالية التكميلي لسنة 2011م، مبلغا إضافيا قدر بـ: 4.22 مليار دولار لتغطية الزيادة في الأجر الأدنى المضمون ومعاشات المتقاعدين، كما قامت النخبة الحاكمة بمسح ديون بعض المؤسسات وصاغت قروض لشباب البطال مثل:"**أونساج وكناك**" من أجل دمجهم في مشروع اقتصادي وتحيدهم عن أي مطالب سياسية، كما قامت برفع واردات المواد الغذائية إلى حوالي 10 مليار دولار سنة2012م، أي زيادة قدرها 60% مقارنة مع سنة2011م، وقد كانت تهدف هذه الإجراءات لامتصاص الغضب الشعبي وتمييع الحراك الاجتماعي الذي طالب بإصلاحات فيما تعلق بالجانب السياسي والاجتماعي، إلا أن النظام السياسي حول مطالب المحتجين لمطالب فئوية ومهنية لا ترقى لمستوى طموحات المواطن وعملية التحول الديمقراطي التي تفرض وجود انتقال ديمقراطي حقيقي يرافقه إصلاحات سياسية توافقية ليس أحادية التوجه.[2]

المطلب الثاني: انعكاسات توظيف الريع النفطي في بناء المؤسسات السياسية في الجزائر.

لقد إستندت مقاربة النخبة الحاكمة في الجزائر على تصور يقوم، على البقاء في السلطة وتكييف مختلف الأحداث المحلية والدولية مع خصوصيتها السياسية والإقتصادية، وقد وظفت من خلالها مجموعة من ميكانيزمات أبرزها: الزبونية السياسية واختراق تشكيلات المجتمع المدني، مما نتج عنه

---

[1] louisa dris –ait hamadouche. L'Algérie face au printemps arabe :pressions diffuses et résilience entretenue.**politique medeterranèene** .2012.p 178.182.

[2] محمد بركات، ملاحظات حول المبادرة بالقوانين وحول حل البرلمان في دستور 2016 (**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 14، 2016)،ص.214.

ضعف مؤسساتي في مختلف المجالات خاصة السياسية وهو ما سنتناوله بالدراسة والتحليل خلال هذا المطلب.

أولا: ضعف المنظومة التشريعية.

لقد أدى توظيف الريع النفطي إلى كبح نشاط المؤسسات السياسية في الجزائر، فمثلا يمكن لرئيس الجمهورية حل البرلمان بغرفتيه إذ تنص أحكام المادة 129 من دستور1996م، فينفذ بناءا على مرسوم رئاسي في هذا الشأن بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس مجلس الأمة، ثم تم إضافة الوزير الأول في تعديل 2008م، كسلطة تنفيذية تستشار بخصوص حل البرلمان، أما دستور2016م، فقد أضاف هيئة دستورية أخرى لاستشارتها في تقرير حل البرلمان، وهي المجلس الدستوري، إذ تعتبر ألية حل البرلمان من بين معوقات التي تعمل على حد من العمل التشريعي، باعتبار أن المشرع دائما يعمل بنوع من التوجس نظرا لإمكانية حل البرلمان في أي لحظة.[1]

كذلك يظهر ضعف السلطة التشريعية في ترتيب جدول الأعمال، وأولوية السلطة التنفيذية في تحديد أولويات مناقشة القوانين، إذ تنص المادة 16 من القانون العضوي رقم: 99-02 على « يضبط مكتبا الغرفتين وممثل الحكومة مجتمعين في مقر مجلس الشعبي الوطني جدول أعمال كل دورة برلمانية تبعا لترتيب الذي تحدده الحكومة»[2]

ثانيا: الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية.

يجمع رئيس الجمهورية العديد من السلطات حتى أصبح يوصف النظام السياسي الجزائري بالنظام الأوتوقراطي (وهو النظام الذي يقوم فيه شخص بجمع كل صلاحيات)، نتيجة تمتع رئيس الجمهورية بالعديد من الصلاحيات التي يضمنها له المؤسس الدستوري الجزائري.

وعليه فإن هذه الصلاحيات الواسعة أثرت على مبدأ الفصل بين السلطات، إذ أن المادة 92 من دستور2016م، تعطي لرئيس الجمهورية حق تعين القضاة وهو ما يتعارض مع استقلالية السلطة القضائية، كما أنه يرأس المجلس الأعلى للقضاء، كما يجمع رئيس الجمهورية الصلاحيات المدينة والعسكرية، إذ يمثل القائد الأعلى للقوات المسلحة.[3]

---

[1] سليمة مسراتي، المبادرة البرلمانية بالتشريع في الجزائر بين الضوابط القانونية وهيمنة السلطة التنفيذية (**مجلة القانون والمجتمع والسلطة**، العدد1، 2016)، ص.59.

[2] القانون رقم 16-1 المؤرخ في 6 مارس 2016م، المتضمن التعديل الدستوري (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14 المؤرخة في 7 مارس 2016).

[3] عبد الحليم مرزوقي وصالح بنشوري، التعديل الدستوري الجزائري ومبدأ الفصل بين السلطات (**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد14، السنة2016)،ص.ص.59.60.

وما يمكن استخلاصه من خلال دستور2016م، وجود صلاحيات واسعة للجهاز التنفيذي وتدخله في أنشطة التشريعية والقضائية، مما يجعل فكرة الفصل بين السلطات في دستور2016م، مجرد طرح نظري مثالي لايعكس حقيقة الهندسة الدستورية، التي ركزت على شخص رئيس الجمهورية في مقابل تدخل الصريح في بعض أنشطته كضابط لها وفق أجندته السياسية.

ثالثا: تداخل أعمال الجهاز التنفيذي مع السلطة القضائية.

رغم اعتبار أن السلطة القضائية واجب أن تكون مستقلة مهما كانت طبيعة النظام الدستوري المتبع أو فلسفة الحكم السائدة، وعلى الرغم من هذا فقد أورد التعديل الدستوري لسنةم2016م، مجموعة من المهام أسندت لرئيس الجمهورية نذكر منها ما يلي:

سلطة التعين: إذ يمكن لرئيس الجمهورية تعين بعض الإطارات في الجهاز القضائي مثل: الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيس مجلس الدولة.

سلطة إصدار العفو وتخفيض العقوبات: الأصل أن الأحكام القضائية في مجال إقرار العقوبات وتخفيضها من المهام الأساسية للقاضي باعتباره السلطة التقديرية الأولى، التي وقفت على ملف المتهمين، لكن المؤسس الدستوري الجزائري خول لرئيس الجمهورية حق إصدار العفو العام وتخفيض العقوبات في بعض القضايا والتي وضع لها مجموعة من الاستثناءات حتى لا تمس بالأمن القومي الجزائري.

عدم مسؤولية رئيس الجمهورية مدنيا ولا جزائيا: لا يحاسب رئيس الجمهورية أمام القضاء إلا في حالة الخيانة العظمى التي كييفت ويؤسس لها حسب المادة 177 من دستور2016م.

حدود القضاء أمام أعمال السيادة أو الحكومة: حيث ينص الدستور الحالي على عدم رقابة أعمال السيادة، إذ توصف مثلا أعمال الحكومة، بأعمال السيادة.[1]

والملاحظ أن المؤسس الدستوري على مستوى الفصل العضوي بين السلطات الثلاث، إعتمد الفصل الجامد بين السلطات، أما على مستوى الفصل الوظيفي فقد إعتمد على الفصل المرن بين السلطات مع أولوية السلطة التنفيذية، على باقي السلطات.[2]

كما إعتمد النظام السياسي، من خلال هذه المؤسسات السياسية على تجسيد مفهوم "الديمقراطيةالموجهة"، حيث تكون هناك أحزاب ومجتمع مدني ينشط من خلال ما يمنح لهم من طرف الدولة من الريع النفطي، مما أفرغ العملية السياسية من محتواها وعملية التحول الديمقراطي

---

[1] عبد الحليم مرزوقي وصالح بنشوري، **المرجع نفسه**، ص.62.

[2] محمد سنوسي، النظام السياسي الجزائري: مابين حكم الأزمة وضعف المؤسسات قراءة لواقع الأزمة الدستورية في الجزائر، الرأي اليوم، تاريخ الاطلاع: 17 مارس 2020، متوفر على الموقع التالي: **https://www.raialyoum.com**

خاصة بعد أحداث الربيع العربي سنة2011م،[1] إذ أن النظام السياسي في تلك المرحلة إعتمد على مقاربة أحادية التصور ونمط واحد من الإصلاح ويكون داخلي عن طريق مجموعة الإصلاحات السياسية تجسدت من خلال ستة قوانين وهي:[2]

1. القانون العضوي المتعلق بانتخاباترقم: 01/12
2. القانون العضوي المتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية رقم: 02/12
3. القانوني العضوي المتعلق لكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس منتخبة رقم: 03/12
4. القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية رقم: 04/12
5. القانون العضوي المتعلق بالإعلام رقم: 05/12
6. القانون العضوي المتعلق بالجمعيات رقم: 06/12

الخاتمة:

تعد مداخيل الريع البترولي؛ من بين أحد أهم الأدوات السياسية التي تعتمد عليها الجزائر في توجيه مسار التحول الديمقراطي، فقد وظفت الريع في مختلف المجالات خاصة السياسية وهذا من أجل استمراريتها في الحكم، ومن خلال هذه الورقة البحثية يمكن الوصول لمجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بعلاقة الريع والتحول الديمقراطي في الجزائر والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- تعد مداخيل الريع النفطي من أهم الموارد المالية في الجزائر، مما ساهم في بقاء الإقتصاد الجزائري يعاني من تبعيته.
- للمحروقات، إذ يعد الريع عائق أمام الإنتقال الطاقوي باعتبار أن الريع لا يكلف أي مجهودات بشرية في استخراجه، عكس الطاقات الجديدة التي تكلف مجهودات بشرية ومالية معتبرة.
- توظيف الريع في مختلف الميادين انعكس على علاقة الدولة والمجتمع، فأصبح ينظر إلى المجتمع المدني، أنه تابع لسلطة النظام السياسي لأنه لايتمع بالاستقلالية المالية، وأكثر من ذلك فإنه يعتمد على إعانات الدولة في تسير مختلف نشاطاته، أما منظمات المجتمع المدني التي تبدي نوع من الاستقلالية والمعارضة فإنها تتعرض لنوع من مضايقات الإدارية والقضائية.

---

[1] عمراني كربوسة، سهام زروال، الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011(،**مجلة المعيار**، العدد49، 2020)، ص.ص.700.698.

[1]- بقدي فاطمة، **"الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا – دراسة حالة الجزائر-"**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، منشورة، جامعة تلمسان، 2012.

- الاعتماد على الريع خلق طبقة زبائنية تبدي الولاء لسلطة من أجل تحقيق منافع السياسية والإقتصادية، وظهرت هذه الزبونية السياسية أكثر مع دخول رجال الأعمال المؤسسات السياسية للدولة.
- ظهر توظيف الريع أكثر خلال الأزمات السياسية التي يمر بها النظام السياسي، مثل التحول السياسي في العالم العربي فقد قابلها باستخدام العوائد المالية وتوزيع الريع على الفئات المحتجة والمطالبة بتحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي في الجزائر.
- انعكس توظيف الريع على جودة مخرجات المؤسسات السياسية في الجزائر، فيلاحظ ضعف السلطة التشريعية مقابل السلطة التنفيذية، مع عدم تطبيق فكرة الفصل بين السلطات التي جاءت في دستور2016م، مع وجود صلاحيات متداخلة بين مختلف السلطات مع الأولوية للجهاز التنفيذي.

قائمة المراجع:

النصوص القانونية:

1. القانون رقم 16-1المؤرخ في6مارس2016م، المتضمن التعديل الدستوري(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14 المؤرخة في 7 مارس 2016).

القواميس والموسوعات:

1. أبو الفاضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ج8 (بيروت: دار صادر، 1968)
2. عبد الوهاب الكيالي وأخرون، **موسوعة السياسة**، ج2(عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط4، 2001).

الكتب:

1. أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالة البحرين وسلطنة عمان وقطر**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).
2. أحمد مبارك مبارك،**القادة الجدد ومستقبل الديمقراطية في الدول العربية** (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2011).
3. أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**، (القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).

4. برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994).

5. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان: دراسة في علم الاجتماع السياسي** (القاهرة: المكتب الجامعي الحديث،2006).

6. رمضان جمال كامل، **شرح دعوى الريع في القانون المدني** (القاهرة: دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية،2000).

7. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة – حالة العراق(بغداد: مؤسسة فريد يريشإيبرت، تشرين الثاني 2013).

8. عدنان الجنابي، **الدولة الريعية والديكتاتورية**(بغداد: دراسات عراقية، 2013).

9. فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزعات المسلحة في افريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية (قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، 2019).

10. محمد أحمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية-دراسة تحليلية نقدية-** (الرياض: مركز البحوث والدراسات،2014).

11. محمد المختار ولد السعيد ومحمد عبد الحي، **تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق، الواقع، أفاق المستقبل**(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).

12. محمد ناصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**(القاهرة: دار الوفاء للطباعة، 2014).

13. محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الأردن نموذجاً1999-2005** (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

المجلات:

1. رفيقة عصماني، مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي(**المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد09، جانفي2018).

2. عبد الجبار أحمد عبد الله وكاظم علي مهدي، أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد2003 (**مجلة العلوم السياسية جامعةبغداد**، العدد50، 2015).

3. عمراني كربوسة، سهام زروال، الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد2011(،**مجلة المعيار**، العدد49، 2020).

4. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد ألريعي في العراق(**مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد05، رقم15، 2010)

5. نادية أيت عبد المالك، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية حقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد: دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي(**المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد02، جوان2019)،

6. يوسف حميطوش، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر(**مجلة المفكر**، العدد12، 2016).

7. يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهمية نظرية(**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد صفر، مارس2014).

8. خالد عطوي، الطبيعة القانونية لثلاثية الوطنية للحوار الإجتماعي(**مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد10، جوان2018).

9. سليمة مسراتي، المبادرة البرلمانية بالتشريع في الجزائر بين الضوابط القانونية وهيمنة السلطة التنفيذية(**مجلة القانون والمجتمع والسلطة**، العدد1، 2016).

10. عبد الحليم مرزوقي وصالح بنشوري، التعديل الدستوري الجزائري ومبدأ الفصل بين السلطات(**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد14، السنة2016).

11. لمياء عماني وشهرزاد زغيب،إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية(**مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون**، العدد38، جوان2014).

12. محمد بركات، ملاحظات حول المبادرة بالقوانين وحول حل البرلمان في دستور 2016، (**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 14، 2016).

13. نبيلة ساسان وحكيمة حليمي، خيار الحكم الراشد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد الاقتصاد والريع: حالة الجزائر(**مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الرابع، العدد03، 2019).

14. محمد مرواني، الجزائر بين رجال السلطة ورجال المال **(جريدة الشعب**، العدد257، 2017).

المذكرات:

1. لقرع بن علي، مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت1989-2015(**مذكرة دكتوراه غيرمنشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2017/2016).

- **المواقع الالكترونية:**

1. بوشتى بوي، مفهوم الزبونة وقياسها، تاريخ الإطلاع:31 مارس2020، متوفر على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=511783&r=0.

2. محمد سنوسي، النظام السياسي الجزائري: مابين حكم الأزمة وضعف المؤسسات قراءة لواقع الأزمة الدستورية في الجزائر، الرأي اليوم، تاريخ الاطلاع: 17 مارس 2020، متوفر على الموقع التالي: **https://www.raialyoum.com**.

- **مراجع باللغة الاجنبية:**

1. Ahmed Neyazi & Others, **Democratic Transformation and the Vernacular Public Arena in India**, (London: RoutledgeTaylor & Francis Group, 2014).

2. Louisa Dris – Ait hamadouche, L'Algérie face au printemps arabe :pressions diffuses et résilience entretenue, **politique medeterranèene,** 2012.

افاق التحول الديمقراطي في الجزائر على ضوء الاصلاحات السياسية

Prospects for democratic transformation in Algeria in the light of political reforms

ط. د مهدي مسايلي

طالب دكتوراه، جامعة مولود معمري – تيزي وزو

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الإصلاحات السياسية على مسارات التحول الديمقراطي في الجزائر نظرا للإرتباط الوثيق بين المصطلحين، وذلك بالوقوف على المخاضات الدستورية التي شهدتها الجزائر ابتداءا من دستور 1989 وتداعياته على تجربة التحول الديمقراطي، ثم أحداث الربيع العربي وأثرها على موجة الإصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر في اعقابه، وصولا لحراك 22 فبراير الذي شكل منعطفا هاما في التجربة الديمقراطية الجزائرية، محاولين تبيان أسباب فشل التحول الديمقراطي التي شهدته الجزائر في ما عرف احداث أو ثورة السكر والزيت في 2011 على اثر موجة الربيع العربي التي ابتدأت بتونس واجتاحت بعدها المنطقة العربية، محاولين تفسير سر الإستثناء الذي شهدته الجزائر مقارنة بما حصل بالمنطقة العربية والجوار الإقليمي خاصة، وصولا الى حراك 22 فيفري ومحاولة استشراف مستقبل التحول الديمقراطي على ضوء هذه التجربة المتميزة التي لا تزال قائمة لليوم.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الإصلاحات السياسية، الربيع العربي، حراك 22 فبراير، المؤسسات السياسية.

Abstract:

This study aims to show the impact of political reforms on the paths of democratic transformation in Algeria, given the close association between the two terms, by examining the constitutional struggles that Algeria witnessed starting from the 1989 constitution and its repercussions on the experience of democratic transformation, then the events of the Arab Spring and its impact on the wave of political reforms initiated by Algeria In his wake, up to the February 22nd movement, which constituted an important turning point in the Algerian democratic experiment, trying to explain the reasons for the failure of the democratic transformation that Algeria witnessed in what was known as the events or revolution of sugar and oil in 2011 following the wave of the Arab Spring that followed. I started in Tunisia and then invaded the Arab region, trying to explain the secret of the exception that Algeria witnessed compared to what happened in the Arab region and the regional neighborhood in particular, up to the February 22 mobility and trying to foresee the future of the democratic transition in light of this unique experience that still exists today.

Keywords: democratic transition, political reforms, the Arab Spring, the February 22 movement, political institutions.

مقدمة:

لقد زخرت الساحة السياسية بالجزائر بفيض من التطورات تجسدت ذروتها في أحداث 5 أكتوبر 1988 وما تبعها من تأثيرات أفضت إلى انبثاق دستور 1989 الذي كرس مبدأ التعددية بعد ما كان سائدا من هيمنة الحزب الواحد على الساحة السياسية منذ الإستقلال،وما رافقها من مظاهر كشخصنة وتركيز السلطة، وبذلك اتجه النظام السياسي نحو تبني الخيار الليبرالي، وتوسيع قاعدة الحريات من حرية التعبير والتجمع وحق انشاء الجمعيات.

كانت هذه أول خطوة نحو الإصلاح السياسي وإعادة هندسة الدولة والمؤسسات، لكن لم تدم هذه التجربة طويلا وأفرزت منعطفا خطيرا أدى بالدولة إلى حرب أهلية وعشرية سوداء، إثر إلغاء المسار الإنتخابي الذي سجل فيه الإسلاميون فوزا بأغلبية المقاعد في المجالس المحلية وفي الدور الأول من الإنتخابات التشريعية، وأجهضت أول تجربة ديمقراطية للشعب الجزائري.

ظلت الوضعية السياسية مأزوومة في الجزائر إلى غاية الإنتخابات الرئاسية في 1996 والتي تلاها التعديل الدستوري في نفس السنة، حيث عالج الكثير من الإختلالات التي لازمة النظام السياسي الجزائري، ولم تكتمل تلك العهدة برئاسة السيد اليامين زروال حيث نادى برئاسيات مسبقة أفضت إلى انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية ي سنة 1999.

فور وصول الرئيس وفي ظل الأزمة الأمنية التي تعايشها الجزائر حينها، نادى إلى الوئام المدني في 2001 ثم بعدها المصالحة الوطنية في 2004 ليطوي صفحة الجراح، وليباشر بعدها مسار اصلاح الدولة الذي امتد لأربع عهدات تخللها تعديل دستوري سنة 2008 الذي افضى الى ضبابية وعدم وضوح في طبيعة النظام السياسي الجزائري،، ثم موجة الربيع العربي التي قوبلت باصلاحات سياسية على ضوء خطابه الشهير ب 15 أفريل 2011 وانبثق على اثرها اصلاح قانون الانتخابات والاحزاب السياسية وقانون الإعلام وقانون المشاركة السياسية للمرأة، وصولا للتعديل الدستوري 2016 الذي اتاح الفرصة لترشح الرئيس لعهدة خامسة، وهي النقطة التي أفاضت الكأس ومهدت لأعظم حدث شهدته الجزائر وهو حراك 22 فيفري 2019.

وعليه ووفق التجارب التي عايشتها االجزائر يمكن طرح **الإشكالية التالية:**

ما هي أفاق التحول الديمقراطي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الدستورية التي شهدتها؟

وسنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة وفق الهيكل التالي:

المبحث الأول: التحول الديمقراطي والاصلاحات السياسية – مقاربة مفاهيمية-

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي وبعض المفاهيم المشابهة

الفرع الاول:الانتقال الديمقراطي:

الفرع الثاني: الترسيخ الديمقراطي:

الفرع الثالث: الإصلاح الديمقراطي:

الفرع الربع: الإنفتاح السياسي

الفرع الخامس:علاقة التحول الديمقراطي بالإصلاح السياسي

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي:

الفرع الثاني: التحول من أعلى

الفرع الثاني: نمط التحول التفاوضي أو الإحلال التحولي

الفرع الثالث: نمط الإنتقال من الأسفل

المبحث الثاني : ظروف ومضامين الإصلاحات السياسية

المطلب الأول: ظروف ومضامين دستور فبراير 1989

الفرع الأول: ظروف دستور فبراير 1989

الفرع الثاني: مضامين دستور فبراير 1989

المطلب الثاني: ظروف ومضامين اصلاحات 15 أفريل 2011

الفرع الاول: ظروف اصلاحات 15 أفريل 2011

الفرع الثاني: مضامين اصلاحات 15 أفريل 2011

المطلب الثالث: ظروف ومضامين التعديل الدستوري 2016

الفرع الأول: ظروف التعديل الدستوري 2016

الفرع الثاني: مضامين التعديل الدستوري 2016

المبحث الثالث: مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر على ضوء حراك 22 فيفري 2019

المطلب الأول: السناريو الخطي (المحافظة على الوضع الحالي)

المطلب الثاني : السناريو المتفائل (الإصلاحي)

المطلب الثالث: السناريو المتشائم

وسنعالج هذه الخطة وفق المنهجية التالي:

المنهج التاريخي: بحكم وقوفنا على التطور التاريخي للتجربة الدستورية في الجزائر،ن بداية من التعديل الدستوري 1989 الى تعديل 2016.

المقترب القانوني: وذلك لطبيعة الموضوع القانونية، وذلك بتحليل كل التعديلات القانونية التي طرأت على التعديل الدستوري 1989 و2016 ، اضافة الى اهم التعديلات التي وردت في اصلاحات 15 افريل 2011.

المقترب النظمي: نسبة لدافيد إيستون الذي وضح حسب نموذجه الشهير " مدخلات، مخرجات، تغذية عكسية" التغيرات التي تطرأ سواء على البنية الدولية وطبيعة النظام السياسي لكل دولة، وذلك لإبراز التحول الذي طرأ على بنية النظام الدولي ودوره في التحول الذي عرفته الجزائر، دون إغفال التأثيرات الداخلية المختلفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ودورها هي الأخرى في تعجيل عملية التحول.

مقترب النخبة:يعتبر" سان سيمون "أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة، إذ نظر إلى المجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية، حيث أن الصفوة أو النخبة تعبر بشكل عام عن فئات صغيرة نسبيا، هي في الواقع ذات وضع رفيع في المجتمع وتمارس السلطة والتأثير السياسي وتدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة، وتضم هذه الفئات أعضاء الحكومة والإدارة العليا والقادة العسكريين، كما تضم في بعض الحالات العائلات ذات النفوذ السياسي من أرستقراطية أو البيت الملكي وقادة المؤسسات الاقتصادية، وقد تشمل النخب المضادة المؤلفة من قادة الأحزاب المعارضة وممثلي مصالح وطبقات اجتماعية جديدة كقادة النقابات وفئات من رجال الأعمال والفكر[1]. وسنعتمد على هذا المقترب لتفسير ظاهرة الهيمنة على السلطة والصراع المدني العسكري.

المبحث الأول: التحول الديمقراطي والاصلاحات السياسية – مقاربة مفاهيمية-

ان كلا من الديمقراطية والاصلاح السياسي مرتبطان ببعضهما البعض، فليس من المتصور وجود ديمقراطية بدون إصلاح في هيكل الدولة، بالتالي بالإصلاح السياسي مدخل رئيس للتحول الديمقراطي، وسنحاول في هذا المحور تحديد ماهية كل من التحول الديمقراطي مع القاء الضوء على علاقته بالإصلاحات السياسية.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي

من التعريفات النظرية التي أعطت لمفهوم التحول الديمقراطي ما يلي:

[1]- ندى محمد رزق، دور الاصلاح السياسي في عملية التحول الديمقراطي في الهند في الفترة من (2004-2015)، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، تم التصفح يوم: 2020/03/25، على الساعة: 18:43.

[3]-بلقيس أحمد منصور،الألحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ، القاهرة: مكتبة مدبولي،2004،ص ،28.

يمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه العملية التي يتم في اطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا الى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته.[1]

كما يشير معنى التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أكثر ديمقراطية ، والتحول الديمقراطي هو عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها واتجاهاتها،من خلال عمليات واجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة السياسية التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.[2]

ويقصد بالتحول الديمقرطي تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها، لتأتي محلها نظم حكم ترتكز على الاختيار الشعبي الحقيقي، وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية ، وعلى الإنتخابات النزيهة كوسيلة للتداول على السلطة أو الوصول إليها، وذلك كبديل عن حكم الفرد و انتهاك القوانين والدستور.[3]

ويعرفها رستو بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع"، فركز التعرف على الأطراف المشاركة في عملية التحول الديمقراط[4].

أما صامويل هنتغتون فيعرفه: أنه عملية معقدة تتشارك فيها مجموعات سياسية متباينة، تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عداءها للديمقراطية ، وهو مسلسل تطوري يتم فيه

---

[2]- سليم محمد السيد وعابدين السيد صدقي، **التحولات الديمقراطية في آسيا** ، القاهرة: مركز الدراسات الأسياوية بجامعة القاهرة.1999،ص ص.(12،11).

[5] - د ا ن، **التحول الديمقراطي**، متوفر على موقع الموسوعة السياسية، تم التصفح يوم 2020/03/26، على الساعة : 00:14.

[4]- .نفس المرجع.

المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالتداول على السلطة وبالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح.[1]

ومن التعريفات الإجرائية التي أعطت لمفهوم التحول الديمقراطي ما يلي[2]:

إن عملية التحول الديمقراطي هي العملية التي يتطلب وجودها عدة مؤشرات ومنها:

1: التداول السلمي علي السلطة وذلك من خلال إجراء انتخابات نزيهه في إطار مبدأ التعددية السياسية والفصل بين السلطات.

2: ترك الحريات العامة في الرأي والتعبير، إلي جانب حرية الصحافة، وأنظمة أكثر فاعلية في الاتصال وتبادل المعلومات.

3: ترك الحريات للنقابات بمختلف أنواعها للممارسة نشاطاتها والعمل بحرية تامة لكافة منظمات المجتمع المدني وحرية الرأي العام والاستفتاء والاعتراض الشعبي أيضا.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي وبعض المفاهيم المشابهة :

الفرع الاول:الانتقال الديمقراطي: مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...إلخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.[3].

ويميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق، و يتحقق الانتقال الديمقراطي عندما تنتهي سيادة فرد أو قلة على الشعب و يسود مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية

---

[1]- ندى محمد رزق، **نفس المرجع**.

[8]. ندى محمد رزق،**مرجع نفسه**.

[9]. د ا ن، **التحول الديمقراطي**، متوفر على موقع الموسوعة السياسية، تم التصفح يوم 2020/03/26، على الساعة : 01:09.

ويصبح الشعب مصدر السلطان وفق شرعية دستور ديمقراطي نصا وروحا، لذلك فإن الانتقال الديمقراطي يسبق بالضرورة عملية التحول الديمقراطي و هي العملية التي تحقق الانتقال من نظام الوصاية على ترسيخ نظام حكم ديمقراطي و استقراره ، حيث يتم التحول الديمقراطي نحو الممارسة الديمقراطية من حالتها الإجرائية و حدها الأدنى عند لحظة الانتقال الديمقراطي إلى تكريسها كقيمة ثقافية وممارسة عامة ترسخ نظام الحكم الديمقراطي و تطور أداءه نوعيا عبر الزمن، وتتضمن عملية الانتقال إلى حكم ديمقراطي ثلاثة مراحل أساسية [1]:

1. المرحلة الأولى: مرحلة ضعف النظام القديم و ظهور جناح إصلاحي داخل النظام أو معارضة ديمقراطية خارجية.
2. المرحلة الثانية: مرحلة شروع النظام الحاكم في تحقيق إصلاحات من خلال تبني بعض الخطوات الانفتاحية.
3. المرحلة الثالثة: فهي مرحلة تطور هذه الخطوات نحو عملية انتقال حقيقي إلى الديمقراطية ثم ترسيخ أسس النظام الجديد.

الفرع الثاني: الترسيخ الديمقراطي: أكد في هذا الصد كل من الأاستاذين higleyو ghuenther أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات، مع مشاركة شعبية واسعة النطافإن الديمقراطيات linz في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى .وطبقا للأستاذ الراسخة، هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة، ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.[2]

ويعتبر كلّ من الانتقال الديمقراطيّ والترسيخ الديمقراطيّ مراحل من عمليّة التحوّل الديمقراطيّ، ويُعدّ الانتقال أخطر مراحلها، والترسيخ هو إحدى مؤشّرات الديمقراطيّة في المحطّات التي عرفت تحوّلًا.[3]

الفرع الثالث: الإصلاح الديمقراطي: هناك خلاف قائم حول هذا المفهوم حيث يرى البعض أن الاصلاح الديمقراطي هو ذاته التحول الديمقراطي والذي ينطوي بفكرة جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل، وفي المقابل يرى البعض بأنه رغم ذلك إلا أن الإصلاح الديمقراطي هو" تعبير

---

[10]. زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي – المشكلات والافاق** -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة ،سنة 2009، ص .22

[11]. د ا ن، **تحول ديمقراطي**، متوفر على موقع بيديا، تم التصفح يوم: 2020/03/28، على الساعة: 20:37.

[12]. ندى محمد رزق،**مرجع نفسه**.

يطلق على وجود نظام ديمقراطي، أي أن الأساس قائم ولكنه تعرض لبعض الخلل مما استدعى إعادته إلى مساره الصحيح.[1]

الفرع الرابع: الانفتاح السياسي:

يعدّ الانفتاح السياسيّ مظهراً من مظاهر الديمقراطيّة وليس جوهرها، وهو مرحلة تتّسم بأنّ الحاكم يكون غير قادر على الاستمرار في الحكم بأسلوبه فتَرات طويلة، ويعرف مراحل شدّ وجذب، غير أنَّ الحكم يكون غير جادّ للوصول إلى الانتقال، ويعدّ الانفتاح السياسيّ مرحلة من مراحل الإصلاح السياسيّ، وبطول فترته تزيد مطالب المواطنين بمزيد من الانفتاح السياسيّ الحقيقيّ، خلال هذه المرحلة، إذا نجحت تتوفّر فيها شروط معيّنة يجعل من المطالبين بالانتقال نحو الديمقراطيّة يشكّلون كتلة قادرة، وفاعلة لإحداث الانتقال الديمقراطيّ، لذلك يعتبر الانفتاح السياسيّ من بوادر الانتقال نحو الديمقراطيّة، إن امتاز بالإيجابيّة وعدم العودة إلى الخلق والتركيز على القيم الثقافيّة الجديدة في المجال السياسيّ، وبحيث النظام السياسيّ تجاوز العراقيل وتعديل آليّات الحكم داخل الدولة والمجتمع كاملة[2].

الفرع الخامس:علاقة التحول الديمقراطي بالإصلاح السياسي

الإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام وبمعنى أخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا، وعلى هذا الأساس فالتحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يرتبط عادة بضغوط خارجية أكثر ما تكون مسعى داخلي في محاولة من قبل الأنظمة للخروج من مأزق الوقوع تحت طائلة الضغوط الخارجية، بالمقابل هناك من يقف مع الأنظمة السياسية و يدافع عنها وذلك حتى لا تتدخل أطراف خارجية فتقوم بعقد صفقات مع الحكومات تقوم على أساس مساندتها في مواجهة الضغوط الخارجية شريطة أن تشرع هذه الحكومات فورا في اتخاذ إجراءات ملموسة من خلال فرض إصلاحات تشمل الجوانب السياسية و الاقتصادية و الثقافية وخاصة منها الاجتماعية و مختلف الأطر القانونية ولا تتعامل بالانتهازية مع الرفض الشعبي للهيمنة الخارجية فتؤجل الإصلاح و تتصرف بما يحقق لها الاستمرار في الحكم.

---

[13]. د ا ن، **تحول ديمقراطي**، متوفر على موقع بيديا، تم التصفح يوم: 2020/03/28، على الساعة: 21:25.

[14]. ايمان أحمد، **قراءات نظرية : أنماط التحول الديمقراطي**، متوفر على موقع المعهد المصري للدراسات، تم التصفح يوم يوم: 2020/03/28، على الساعة: 22:03.

بالمقابل يمكن أن يقوم الإصلاح السياسي نتيجة تآكل النظام السلطوي في حد ذاته ما يعمل على تحفيز نخب المجتمع للضغط من أجل تحقيق التحول الديمقراطي، و المهم في ذلك كله أن الإصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام بحيث يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح الشامل بالتالي ما يمكن استنتاجه أن الإصلاح السياسي يعتبر مرحلة تسبق عملية التحول الديمقراطي على غرار الانتقال الديمقراطي.

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي:

يقصد بانماط التحول الديمقراطي المسار الذي يتخذه النظام لاحداث تلك النقلة من طبيعته الاستبدادية إلى الديمقراطية، وهنالك عموما اربعة انماط شائعة:

الفرع الأول: التحول من أعلى:

وذلك عندما تقوم النخبة الحاكمة بإدخال عدد من الإصلاحات والتعديلات الديمقراطية في النظام لشعورها بتزايد عدم الرضا والسخط الشعبي، وتناقص قوة النظام مقارنة بقوة المعارضة، لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول ويدخل أو يعد بإدخال إصلاحات، سواء لرغبة النظام في القيام بالتحول الديمقراطي أو لامتصاص الأزمة من خلال ميكانيزمات لمد سيطرته وسيادته السياسية، ففي هذا النمط قد لا يكون الدافع إلى الإصلاح هو الإيمان بالمبادئ الديمقراطية، ولكن قد تكون هناك تحديات داخلية أو خارجية تحتم على القيادة السياسية الاتجاه في هذا الطريق. وبهذا الخصوص يذكر هنتنجتون أن الاعتبارات الأمنية والأسباب المحلية هي التي تقود إلى التحول الديمقراطي، حيث يجد الحاكم نفسه عرضة للخطر من الداخل أكثر من الخارج، فيقوم بعملية التحول خوفاً من أن يقوم بذلك شخص آخر.[1]

ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا من أعلى، فإنه يمكن القول: إن عملية الانتقال طبقا لهذا المسلك غالبا ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي. وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية. وبصفة عامة ، فإنه في ظل حالات الانتقال الديمقراطي من أعلى غالبا ما يكون ميزان القوى لصالح

[15]. حسنين توفيق ابراهيم، **التحول الديمقراطي: اطار نظري**، متوفر على موقع مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح يوم يوم: 2020/03/28، على الساعة: 22:36.

النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية الانتقال. ومن بين الدول التي شهدت انتقالا ديمقراطيا من أعلى: إسبانيا والبرازيل.[1]

الفرع الثاني: نمط التحول التفاوضي أو الإحلال التحولي:

مؤشر هذا النمط هو تدهور شرعية النظام السياسي نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى تزايد الضغوطات الداخلية خاصة والخارجية للمطالبة بالانفتاح الديمقراطي، وهذا ما يدفع بقوى المعارضة التي رغم استنادها إلى الرأي العام للتفاوض ، لكنها تفتقد القوة الكافية للإطاحة بالنظام، كل هذا يدفع بالنظام للدخول في مفاوضات مع المعارضة من اجل التوصل إلى ميثاق يكفل مصالح كافة القوى السياسية، وغالبا ما يأتي هذا النمط كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات العقيمة بسبب الضغوط الداخلية و الخارجية، و أن تكلفة الانفتاح السياسي و الانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها – أي النخبة الحاكمة – هو أقل من كلفة الاستمرار في سياسات غير الديمقراطية،و أنه من الأفضل لهم الانسحاب من السلطة لكن في نفس الوقت تأمين الخروج عن طريق سلسلة من الاتصالات و المشاورات و الاتفاقات و هذا ما حدث في التشيلي و سلفادور[2].

وقد تحدث "صموئيل هنتنجتون" عن الأسباب الرئيسية للتحول الديمقراطي من خلال هذا النمط وحصرها في الآتي: فقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها، وانهيار الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام، وتردي الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات للشعب، وضغوط خارجية على النظام سواء كانت معونات عسكرية أو مساعدات اقتصادية تربط بين الإصلاح السياسي وهذه المعونات، وعجز القوى السياسية على الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام آخر.[3]

الفرع الثالث: نمط الإنتقال من الأسفل:

يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين .أولهما، الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة

---

[16]. د ا ن، **التحول الديمقراطي**، متوفر على موقع الموسوعة السياسية، تم التصفح يوم: 2020/03/28، على الساعة: 23:24.

[17].ايمان احمد، **مرجع نفسه**.

[18]. حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع نفسه**.

الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك، وثانيهما الانتقال الذى تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله[1].

و يأخذ هذا النمط من التحول الديمقراطي شكلين أساسين :

-الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات و الاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها المعارضة الديمقراطية، بحيث يجبر النظام السابق في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريح نحو التحول الديمقراطي على غرار كل من الفلبين و كوريا الجنوبية و المكسيك.

-الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد.[2]

وعموما لا يمكن تفسير ظاهر التحول الديمقراطي بعيدا عن التأثيرات الداخلية والخارجية وكذا طبيعة النظام السياسي ومدى قابليته للتحول، كما يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي فعلي في حالة توافر مؤشرات حقيقية للترسيخ الديمقراطي.

المبحث الثاني : ظروف ومضامين الإصلاحات السياسية

سأحاول في هذا المبحث القاء الضوء بايجاز على مختلف المحطات الإصلاحية التي شهدتها الجزائر، نظرا لشساعة مضامين هذه الإصلاحات السياسية من جهة، اضافة الى نقطة في بالغ الأهمية بل وتعتبر جوهر هذه التعديلات ألا وهي الظروف التي اثرت أو أفضت لهذه الإصلاحات.

المطلب الأول: ظروف ومضامين دستور فبراير 1989

لقد شكلت أحداث 5 أكتوبر 1988 ذروة الإنسداد الذي وصل إليه النظام على إثر الأزمة الإقتصادية التي بدأت سنة 1986، ومهما تعددت الأسباب والأطروحات والتفسيرات فإن أحداث أكتوبر عبرت بشكل فعلي عن عجز النظام السياسي على توزيع القيم السلطوية وعن تلبية مختلف الحاجيات الإجتماعية والتكيف مع المستجدات الدولية في ظل فشل النهج الإشتراكي، وطفت على

---

[19].الموسوعة السياسية.

[2]-حزام والي خميس، **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 143.

السطح في ظل هذا العجز الصراعات الأيديولوجية، وسنحاول في هذا المطلب القاء الضوء على اهم الظروف التي عجلت بهذا الإصلاح.

الفرع الأول: ظروف دستور فبراير 1989

أولا: الظروف الداخلية:

1.الظروف السياسية:

1.1 أزمة الشرعية شكلت أزمة الشرعية الأزمة المحورية للنظام السياسي الجزائري منذ الإستقلال إلى اليوم، ،حيث لعبت ثلاث قوى مركزية دور القائد السياسي بعد الاستقلال وهي: الحزب، الحكومة، والجيش ، ورغم وضع الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات الثلاث خلال حرب التحرير الوطني، فقد أصبحت لاوجود لها بعد الاستقلال، وتحول حزب جبهة التحرير الوطني إلى الحزب الوحيد في الساحة السياسية، ورفض العسكريون الفصل بينما هو سياسي وماهو عسكري، وقد خلق هذا التداخل نظام الحزب الواحد في إطار الشرعية الثورية التاريخية[1]، وفي حقيقة الأمر لم يكن لجبهة التحرير الوطني التأثير القوي الذي جسدته مختلف النصوص الدستورية، فبالرغم من الهالة التي أحاطة بها والقوة الإفتراضية التي تتمتع بها، ولاعتبارات تتعلق بالحسابات الشخصية تارة وبمصالح الكتل تارة أخرى، لم تعطي جبهة التحرير الوطني الفعالية السياسية اللازمة لإدارة المجتمع، بل استغلته كإطار تستمد منه الشرعية من أجل البقاء في السلطة وتمديد فترة حكم النخب المتسلطة مما أدى إلى تآكل هذاالأساس (الشرعية التاريخية والثورية)[2].

2.1أزمة المشاركة السياسية: من مظاهر الأزمة السياسية كذلك تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وبرزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى، ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الإقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، ولذلك فقد اقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية، التي تأخذ شكلا لتأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبيرعن مصالحها

---

[1]- بلقاسم حسن بهلول،**الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية** ،الجزائر: مطبعة حلب، 1993، ص 101.

[2]- رخيلة عامر، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني:(1962-1980)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعي 1993، ص72.

ومطالبها، وبالتالي افتقاد وجو دقنوات شرعية أخرى[1].

إن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أوميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، بما أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينيات، إلا أن النظام السياسي بقي مفتقدا ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع[2].

2. الظروف الإقتصادية:

كشفت الصدمة البترولية سنة 1986م عن هشاشة وضعف المنظومة الإقتصادية في الجزائر بحيث أصابتها اختلالات سواء في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات، حيث وصل حجم التضخم إلى 42 %، وانخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50 %، كما تدهورت المؤسسات العمومية الإقتصادية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا وأصيب الإقتصاد الوطني بحالة من الإنكماش والركود الإقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الإقتصادي سنتي 1986و1987 إلى معدل 1 % بعدما كان 3.5 % سنة 1985م، وبالتالي رافقه تدني في مستوى الإستهلاك وارتفاع في حجم المديونية الخارجية وعجز في الميزان التجاري وتدهور حاد في قيمة العملة الوطنية[3].

3. الظروف الإجتماعية:

إن إرهاق النشاط الإقتصادي الملاحظ في منتصف سنوات الثمانينات قد ظهرمباشرة من خلال الحد من قدرات خلق مناصب الشغل، حيث سجل منذ 1985 تخفيضا ملحوظا في وتيرة خلق مناصب الشغل وإن البطالة مافتئت ترتفع، وفي هذه الفترة تقلصت عروض العمل مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة1985 ليصل إلى 1150.000 بطال سنة199ك، وبالإضافة إلا الشغل فقد شكلت أزمة السكن هي الأخرى مشكلة استعصى حلها، ففي حين يكتظ السكن الواحد بعدت عائلات مع محدودية الإستهلاك والندرة في المواد الأساسية، نجد في

---

[1]- ناصر جابي، **الإنتخابات الدولة والمجتمع، الجزائر** : دار القصبة للنشر، 1998، ص 43.

[2]- بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**،(مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية بجامعة الجزائر)، ص 85.

[3]- مهدي مسايلي، **أثر الإصلاح السياسي على الإستقرار السياسي في الجزائر – دراسة حالة دستور 1989** -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية – تخصص سياسات عامة -، جامعة الجزائر، 2016، ص 57.

الحي نفسه مواطنون يعيشون في رغد من الحياة الطيبة، المسكن الواسع والمركب الفره، مع شيوع بعض المظاهر التي تدل على بؤس الشعب خاصة مع صيف 1988، حيث أصبحت الطوابير الطويلة والمنتشرة في كل مدن البلاد من أجل الحصول على بعض المواد الضرورية، وما ينتج من ذلك من امتهان لكرامة الجزائري وحرمة مواطنته.[1]

ثانيا: الظروف الدولية

بالاعتماد على تركيب النظريتين " نظرية النظم ونظرية التكيف"، من جهة وبين نموذج الفعل ورد الفعل ونموذج المدخلات والمخرجات من جهة أخرى؛ ليتم اعتبار التحول الذي طرأ على النظام الدولي بعد الحرب الباردة بانتقاله من الثنائية القطبية إلى الأحادية بمثابة فعل قامت به الولايات المتحدة عبر المؤسسات الدولية المعروفة، على اعتبار أن القوى الفاعلة هي المؤثرة في النظام الدولي[(2)]، ومن جهتها الجزائر قامت برد فعل على هذا التحول وتمثل هذا الرد في محاولة التكيف التي قامت بها مع النظام الدولي الأحادي القطبية، وهذا التكيف تم وفق نموذج المدخلات والمخرجات، فمثلت عملية تحول النظام الدولي مدخلات للنظام السياسي الجزائري، في حين مثلت عملية التكيف التي قام بها هذا النظام المخرجات.[3]

الفرع الثاني: مضامين دستور فبراير 1989

بعد تقريب ثلاثة عقود من نيل الجزائر استقلالها شهدت الجزائر أول تعديل دستوري جذري وهو دستور1989 ،حيث يجمع مجمل الخبراء في الفقه الدستوري انه حقق نقلة نوعية في طبيعة النظام السياسي الجزائري، من الأحادية الحزبية إلى التعددية وهذا ما أكدته المادة 39 و 40، اضافة إلى تكريس الإزدواجية التنفيذية وذلك باستحداث منصب رئيس الحكومة المسؤول لأول مرة امام البرلمان ،وفقا للمادة 01/75 فإن رئيس الحكومة أن يختار أعضاء الحكومة و يقدم قائمته للرئيس ليعينهم، اضافة على فصل مهام المؤسسة العسكرية دستوريا لاول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة بعد سيطرته لعقود على الحياة السياسية.[4]

المطلب الثاني: ظروف ومضامين اصلاحات 15 أفريل 2011

---

[1] Salah MOUHOUBI, même source, p 83.

[2] - مهدي مسايلي، **نفس المرجع**، ص 61.

[3] - نفس المرجع، ص، ص . 63، 69.

[29] -سميحة، **تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية**،مداخلة غير منشورة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب: الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تبسة، 2013 .

في ظل ما شهدته المنطقة العربية من حراك وتحولات في المشهد والواقع العربي ما سمي إعلاميا بالربيع العربي،حيث عصف هذا الأخير بأنظمة حكم وكيانات ظلت راسخة لعقود، وبين اتجاه يرى أنها ثورات عفوية نتاج لعقود طويلة من التعسف والإستبداد وما ترتب عنها من فقر وظروف مزرية، واتجاه يبررها بتداعيات العولمة وثورة المعلومات وانفتاح الفرد العربي ، وكذا اتجاه آخر وصفها بمؤامرة وأطراف خارجية تريد إعادة رسم وهندسة المنطقة بدافع مصلحي بحت، شكلت الجزائر على المستوى الإقليمي استثناءا لا يزال يطرح العديد من التساؤلات وتعددت وجهات نظر الباحثين باختلاف مشاربهم وتخصصاتهم في تفسير هذا الإستثناء، حيث أن الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي كانت الشعوب العربية تعايشها تتشابه وتكاد تتطابق بما يعايشه الجزائريون، إلا أن موجة الربيع العربي لم تتمتد إلى الجزائر باستثناء بعض الإحتجاجات(احتجاجات السكر والزيت في جانفي 2011) التي سرعان ما عولجت بإجراءات مستعجلة اخمدت نيرانها، وتلتها إصلاحات سياسية باشرها رئيس الجمهورية بداية برفع حالة الطوارئ و قوانين عضوية متعلقة بالإنتخابات والحقوق السياسية للمرأة والأحزاب والإعلام والجمعيات، الرامية في مجملها إلى توسيع قاعدة الحريات وإرساء معالم دولة الحق والقانون.

الفرع الأول: ظروف اصلاحات 15 أفريل 2011

تزامنا مع الثورة التونسية، وقعت مظاهرات في المدن الجزائرية، ضد غلاء المعيشة وكان للمتظاهرين مطالب متعددة تتعلق بإصلاحات جذرية غير أنها لم تصل إلى حد المطالبة برحيل رئيس الجمهورية أو مباشرة إصلاحات سياسية ، فسارعت الحكومة إلى ضبط أسعار بعض المواد الاستهلاكية و إرجاعها إلى ما كانت عليه، وبعد ثلاثة أشهر من ذلك قام السيد رئيس الجمهورية بإلقاء خطابه الشهير في 15 أفريل 2011 وعد من خلاله بإصلاحات سياسية واسعة[1]،وعليه فإن السياق الذي طرحت فيه هذه الإصلاحات قياسا إلى الأوضاع الوطنية والظروف الإقليمية يفرض النظر إليها وفق منظور جديد،لا يغفل الرصيد الذ راكمته التجربة الجزائرية بكل خصوصياتها، ولا يتجاوز المعطيات الإقليمية والدولية التي فرضت نفسها على صانع القرار الجزائري[2].

أولا: السياق الداخلي للمبادرة الإصلاحية:

---

[30]. مسلم بابا عربي، **قراءة نقدية في مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر**،مداخلة غير منشورة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب: الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تبسة، 2013 .

[31].د إ ب، **الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الإقليمية الراهنة: المضامين والسناريوهات المستقبيلية**، مداخلة غير منشورة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب: الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تبسة، 2013 .

اختلفت مطالب الشعوب العربية مع ظهور موجة الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية ضد أنظمة حكمها القائمة بين: تحسين المستوى المعيشي للمواطن كما حدث في الجزائر منتصف شهر جانفي2011، وبين المطالبة بالتعددية والانفتاح السياسي مثلما حدث في البحرين والأردن، وبين المطالبة صراحة بإسقاط النظام مثلما تجلى في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

ففي المنطقة العربية عامة "يرى تقرير صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط إنه يمكن تقسيم الدول العربية المتأثرة بالانتفاضات الشعبية الحاصلة إلى ثلاثة مجموعات وهي:

- الأولى دول الانتفاضات السلمية (تونس ومصر).
- الثانية دول الانتفاضات غير السلمية (ليبيا واليمن وسوريا).
- الثالثة دول الإصلاح الذاتي (الأردن والجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي)، وهي الدول التي استخدمت الآلية الإستباقية في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير[1].

وعموما يمكن تقدير زمن طرح المبادرة الإصلاحية بالجزائر بالمتأخر نسبيا، بالنظر إلى الدعوات المختلفة التي ما فتئة تقدمها الطبقة السياسية بمكوناتها المختلفة حتى تلك الدائرة في فلك السلطة، بحكم ضرورة إعادة النظر في التعديل الدستوري 1996 الذي أفضى إلى المزيد من الضبابية في طبيعة النظام السياسي الجزائري، و على الرغم من القناعة المشتركة بين الطبقة السياسية والسلطة بوجود حاجة لمراجعة أسس العملية السياسية، بل والتأكيد على طابعها المستعجل، فإن المشروع الإصلاحي ظل مؤجلا إلى حين، والأكثر من ذلك أن تعديلات جزئية أدخلت بصورة مستعجلة على الدستور في نوفمبر 2008، قد أفضت إلى المزيد من الغموض في بنية النظام السياسي وعمقت حالة عدم التوازن بين السلطات، زيادة على تحقيق تراجع ملحوظ عن بعض المكتسبات الديمقراطية التي تضمنها تعديل 1996[2].

أما السياق الداخلي المباشر الذي طرحت فيه المبادرة، فيتعلق بالحراك الإجتماعي غير المسبوق الذي شهدته الجزائر بداية من مطلع سنة 2011، في ما عرف بانتفاضة "الزيت والسكر"، حيث شهدت المدن الكبرى يوم الخامس من جانفي2011 حركة احتجاجية واسعة شارك فيها الشباب بشكل لافت، على خلفية الزيادة المفاجئة في بعض المواد ذات الإستهلاك الواسع، حيث قدرت الزيادات بنحو 50% في أسعار مواد كالزيت والسكر، الخلفية الاجتماعية لهذا الحركة التي سارعت

---

[32] .مسلم بابا عربي، **مرجع نفسه**.

[33] . نفس المرجع.

الحكومة لتهدئتها بإقرار جملة من التدابير لخفض الأسعار، بل وتسقيفها، لا تحجب حقيقة أن الشارع بات يشهد أنماط جديدة من الإحتجاج بقيادة جيل جديد من الشباب[1].

ثانيا: السياق الخارجي للمبادرة الإصلاحية:

دفعت العوامل الإقليمية المتمثلة في إفرازات الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربيّة منذ بداية عام 2011، بدءًا من تونس، ومرورًا بمصر واليمن، ووصولاً إلى ليبيا وسوريا وحتى المغرب، والتي أدّت إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية (وهي أنظمة سياسية سيطرت فيها في الغالب 'العائلة' على الفعل السياسي الرسمي على نحو واضح، فاحتكرت المال والسلاح والسياسة، كمثل الذي حدث في مصر واليمن وليبيا، وسبقها النظام السوري إلى تدشين مشاريع التوريث السياسي للجيل الثاني من الحكام في المنطقة العربية) –دفعت- الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسيّة وعدد من الشخصيات المقرّبة من النظام من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية في إطار سياسيّ وقانونيّ جديد[2].

وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية في خطابه"إن الجزائر تتابع، بطبيعة الحال، التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وببعض البلدان العربية خاصة. وأمام هذا الوضع، تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي، واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية. أما على الصعيد الوطني، وما دمنا نعيش في مجتمع تعددي، فمن الطبيعي وجود تيارات منشغلة بما يجري حولها من رياح التغيير... وإننا اليوم أكثر من أي وقت مضى تستوقفنا رياح الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي و كذا السياس. "[3]

وهو ما يوحي أن السلطة كانت متخوفة من عدوى الربيع العربي، وسارعت إلى اصلاحات سياسية استبقاقية تفاديا للوقوع في المأزق، وتمثلت في قوانين عضوية شملت قانون الإنتخابات وتوسيع حظوظ المرأة في المشاركة السياسية وقانون الأحزاب السياسية وكذا كل من قانوني الإعلام والجمعيات، نحو نحو توسيع أفق الحريات والحقوق .

الفرع الثاني: مضامين إصلاحات 15 أفريل 2011

1.القانون العضوي 01/12 المتعلق بالإنتخابات

---

[34]. مرجع نفسه.

[35]. **خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة بتاريخ 15 أفريل 2011**، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm، تم التصفح يوم 2020/04/01 . على الساعة : .16:27

[36]. المرجع نفسه.

ورد في نفس الخطاب للسيد رئيس الجمهورية الموجه للأمة ما يلي"ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات. ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنينا إلى ممارسة حقهم الانتخابي في أوفى الظروف ديمقراطية وشفافية لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة. إننا نطمح إلى الارتقاء بنظامنا الانتخابي إلى مصاف أحدث قواعد الديمقراطية النيابية المكرسة بنص الدستور، حتى يعبر شعبنا بكل سيادة ووضوح عن صميم قناعته.لهذا الغرض، سيتم إشراك كافة الأحزاب الممثلة منها وغير الممثلة في البرلمان، واستشارتها من أجل صياغة النظام الانتخابي الجديد.وعقب المصادقة على هذا القانون الانتخابي، سيتم اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتأمين ضمانات الشفافية والسلامة، بما في ذلك المراقبة التي يتولاها ملاحظون دوليون للعمليات الانتخابية، وذلك بالتشاور مع كافة الأحزاب المعتمدة[1].

قد تضمن القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بالانتخابات المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12-01-2012 ثمانية أبواب تهدف إلى تحديد قواعد العملية الانتخابية.

وبغض النظر عن التغييرات الشكلية التي مست مواد عدة، إلا أن أهم ما تميز به هو إدراج القضاء كلجنة للإشراف على العملية الانتخابية، الذي دخل حيز التنفيذ منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في مايو/أيار 2012[2].

2. القانون العضوي 03/12 المتعلق بالمرأة:

حيث نصت المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري 2008 : تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسي للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة.[3] يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة.

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة مكرر31 من الدستور، يحدد هذا القانون العضوي كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

---

[37]. هشام موفق، **قانون الإنتخابات في الجزائر**، متوفر على الموقع : http://www.aljazeera.net، تم التصفح يوم: 2020/04/01، **على** الساعة: 18:20.

[38]. انظر التعديل الدستوري 2008، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution2008.htm، تم التصفح يوم: 2020/04/01 . على الساعة : 19:31.

[39]. القانون العضوي 12-03 ، المحرر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.

المادة الثانية: يجب أن لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات، حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية، عن النسب المحددة أدناه، بحسب عدد المقاعد، المتنافس عليها.[1]

3. القانون العضوي 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية:

لم يحتوي هذا القانون على تغييرات جذرية تستدعي إعادة إصلاحه ، حيث أن إعادة النظر فيه جاء تماشيا مع تلك القيود الناصة على تواجد المرأة ضمن تشكيلة الأحزاب السياسية، اضافة إلى تنبه السلطة لدور الأحزاب والمجتمع المدني في ثورات الربيع العربي وخصوصا مصادر تمويلها الأجنبية، حيث تضمن الباب الرابع من القانون طرق وآليات التمويل، ونصت المادة 56 على ما يلي[2]:" يمنع على الحزب السياسي أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة دعما ماليا أو ماديا من أي جهة أجنبية، بأي صفة كانت وبأي شكل كان.

4.القانون العضوي 12-05 المتعلق بالإعلام:

يعتبر القانون العضوي رقم (12-15) الصادر رسميًا بتاريخ 12 جانفي 2012م أول قانون عضوي للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة، وبذلك يكون قد جاء هذا القانون بعد مرور 50سنة على استعادة الإستقلال الوطني وفي وقت أصبح الإعلام الوطني يتخبط في مشاكل عديدة ويكاد صوت الجزائر أن لا يسمع ولا يشاهد في الساحة الإعلامية العالمية وفي ظل الفراغ القانون لبعض نواحي تشير هذا القطاع الحساس، حيث مرت واحد وعشرون سنة على صدور آخر مشروع قانوني إعلامي ينظم الساحة الإعلامية، وهو قانون 1990م[3].

وبعد اجتماع البرلمان بغرفتيه وبعد رأي مجلس الدولة، وبعد الأخذ برأي المجلس الدستوري، وبناء على جملة من المناقشات تم المصادقة على مشروع قانون 05/12 ليتم بعد ذلك إصداره في الجريدة الرسمية[4]، وحمل في مضمونه كأي قانون جملة من الإيجابيات والسلبيات.

5. القانون العضوي 12-06 المتعلق بالجمعيات:

---

[1]- انظر المادة 56 من القانون العضوي 12-04 المحرّر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012.

[2]- تواتي نورالدين ، **حرية الإعلام**، متاح على الموقع: https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/...medias.../Touiati_no، تم التصفح يوم : 2020/04/02، على الساعة: 13:11.

[3]- بوكماش محمد و أوشن حنان، **تأثير التشريع الإعلامي في الجزائر على الإصلاح السياسي**، مداخلة غير منشورة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب: الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تبسة، 2013.

[4]- انظر المادة 08 والمادة 39 من القانون العضوي 06/12، المحرر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012.

تم إصدار القانون رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات، وقد جاء لتنظيم الجمعيات وتوضيح وضبط كيفيات عملها، مع تكريس الشفافية في مجال تسيير نشاطها بعيدًا عن الإغراءات والتأثيرات المادية والمعنوية الداخلية منها والخارجية، بحيث تصبح هذه الجمعيات همزة وصل بين المواطن والهيئة التنفيذية، إلى أنه وبإجماع المختصين والباحثين فقد حقق تراجعا كبيرا في مجال الحقوق والحريات مقارنة بما كان عليه خاصة ما تعلق الأمر بالإعتمادات المالية ومصادر التمويل والأعمال وكذا إجراءات الإعتمادات القانونية.

فبالعودة إلى إجراء اتتأسيس الجمعيات في هذا القانون، فالموافقة المسبقة من السلطات العمومية يعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية أورفضها وهذا الحق يفتح الباب لتعسف الإدارة في منح الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات ورفض ما شاءت، وهذه السلطة التقديرية للإدارة تمس باستقلالية العمل الجمعوي في الجزائر، بالرغم من أن المشرع قد ألزم الجهات الإدارية بتقديم أسباب رفض الاعتماد، إلا أننا نجده في أحكام 39 يتحدث عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، والمساس بالسيادة الوطنية، أوعدم احترام الآداب أو النظام العام وجل هذه المصطلحات مطاطة ويمكن أن تستغلها الإدارة تعسفا في رفض اعتماد الجمعيات أوحلها، وقد أعطى المشرع للجمعيات إذا لم تتلقى ردا من الإدارة عن قبول الاعتماد من رفضه بعد انقضاء الآجال القانونية التي حددتها أحكام المادة 08 تصبح الجمعية معتمدة بقوة القانون، لكن المشرع أعطى الحق للإدارة في الطعن أمام جهات القضاء الإداري لإلغاء تشكيل الجمعية، ولديها مدة 3 أشهر لتقديم الطعن، وهذه المكنة القانونية ستزد من تغول الإدارة وفرض نفوذها على الجمعيات بما يفرض المزيد من التطويع للحركة الجمعوي.[1]

وعموما يفسر سر الإستثناء الجزائري هي الصورة السيئة التي يحملها الجزائريون على مثل هذه التغييرات، اضافة الى سرعة النظام في امتصاص الأزمةة عبر رزمة الإصلاحات التي باشرتها وان لم ترتقي لطموحات الطبقة السياسية، والنقطة الأهم في هي البحبوحة المالية جراء ارتفاع واستقرار اسعار النفط وما ترتب عنها من سياسات السلم الإجتماعي كالقروض المصغرة التي منحت للشباب دون دراسة في تلك الفترة.

المطلب الثالث: ظروف ومضامين التعديل الدستوري 2016

الفرع الأول: ظروف التعديل الدستوري 2016

[1]- بومدين بوزيد، **المشهد السياسي الجزائري في سياق التعديلات الدستورية**، متوفر على موقع مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح يوم 2020/04/02، على الساعة: 09:35.

جاء هذا التعديل بعد أربع سنوات من صدور حزمة من القوانين العضوية المتعلقة بالانتخابات والأحزاب والجمعيات وغيرها في سنة 2012. وهي قوانين طالبت بإصدارها أحزاب المعارضة في حينها وجزء من الأحزاب السياسية القريبة من السلطة، بعد التعديل الدستوري وليس قبله، مما كان يعني البدء بتعديل الدستور أولاً، وذلك عكس ما حصل تماماً. ورغم ذلك، فإن تلك قوانين لم ترقَ إلى مطالب القوى السياسية في الجزائر، التي كانت تعيش أجواء الربيع العربي، إذ حاولت تلك القوانين أن تتكيف مع تلك المطالب بأقل الأضرار الممكنة.

ومنذ عام 2011، دعا رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة إلى تعديل الدستور، وأبدى رغبته في تغيير على مستوى الأجهزة الأمنية، وهو ما أحدث هزَّة في "السُّلطة العميقة" أزاحت ما سماه الإعلام "صانع الرؤساء"، الجنرال مدين توفيق، واعتبر ذلك مفاجأة في نظام ظلَّت الهيمنة الأمنية فيه هي الحاضرة في القرارات السياسية الفاصلة في تاريخ الدولة، وقد اعتبر ذلك بعض السياسيين الرسميين "انتقالًا ديمقراطيًّا" ردًّا على المعارضة التي تدعو أيضًا إلى "الانتقال" وذلك بتأسيس لجنة انتخابات مُستقلة والدعوة إلى استحقاقات رئاسية عاجلة بطريقة سلمية[1].

ويتميّز عموما السياق العام الذي تندرج فيه عملية التعديل الدستوري بثلاث سمات، فهو يأتي أولا عشية الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها عام 2014، وثانيا في سياق وعكة صحية ألّمت بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة ونُقل على إثرها إلى فرنسا للعلاج. أما ثالثا وهو الأهم، ربما، أن التعديل الدستوري يأتي في ظل نشر عدد من الصحف لملفات فساد وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل وكبار كوادر مجموعة سوناطراك النفطية. ثم إطلاق "دائرة الاستعلامات والأمن" لحملة "الأيادي البيضاء" وإجراء تحقيقات مع المتورطين في نهب المال العام[2].

على الصعيد الخارجي يمكن القول إن مشروع التعديلات الدستورية يأتي ضمن سياق إقليمي يتميّز بتحولات سياسية عميقة في كل من تونس و ليبيا ومصر، حيث سقطت أنظمة تسلطية حليفة للنظام الجزائري. وقد ترتب على هذا الوضع تعرض البيئة الإستراتيجية للنظام السياسي الجزائري لتجريف غير مسبوق بعد وصول نخب جديدة إلى الحكم في (تونس، مصر وليبيا والمغرب) تختلف في

[1]- فتحي بولعراس، **مشروع تعديل الدستور الجزائري، السياق، المواقف، الإحتمالات الممكنة**، متوفر على موقع مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح يوم 2020/04/02، على الساعة: 09:35.

[2]- نفس المرجع.

نسقها العقدي ومرجعياتها الفكرية كلية عن النخب الحاكمة في الجزائر، وهو ما ينعكس حتما على علاقات الجزائر مع محيطها الإقليمي في المستقبل المنظور[1].

الفرع الثاني: مضامين التعديل الدستوري 2016

أول ما يجدر ذكره وأهم ما ورد في هذا التعديل هو العودة لتحديد العهدات مجددا،، إذ نصت **المادة 74 :**يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة.[2]

الجديد والملاحظ في هذا االتعديل لسنة 2016 أنه اعترف بالأمازيغية كلغة وطنية و رسمية ، حيث أكدت المادة 4 من الدستور على أنّ تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية، و جاء التعديل الدستوري الجديد ليضيف عبارة و رسمية بعدما كانت في التعديل الدستوري 2002 وطنية فقط، على أن يتم استحداث مجمع جزائري للأمازيغية وتؤطر هذه العملية تحت قانون عضوي مستقبلي يوضح كيفيات عمل هذا المجمع، الذي يشبه المجمع الجزائري للغة العربية.[3]

أيضا دعمت المادة 15 هذا مسعى التنمية المحلية من خلال أنّ الدولة الجزائرية تشجع **الديمقراطية التشاركية** على مستوى الجماعات المحلية، حيث تعتبر المحليات المجال الخصب لتطبيق الديمقراطية، ولعل عبارة حكم الشعب، لا يمكن أن تتجسد حقيقة إلاّ إذا حكم الشعب على مستوى بلديته أو ولايته باعتبارها الأقرب والأسهل من حيث الاتصال من المركز.[4]

وكذلك المادة 19 التي جاءت لأول مرة لتتحدث عن مستقبل الأجيال القادمة من خلال أنّ الدولة تضمن الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، الدولة تحمي الأراضي الفلاحية والأملاك العمومية للمياه. بل وجعلت تطبيق هذه المادة من اختصاص القانون لتنظيم تجسيدها على أرض الواقع، وهذه المادة في الواقع هي تنظيم وحماية لأحد موارد الدولة الحساسة و الإستراتيجية.[5]

اضافة الى كل هذه التعديلات اولى هذا التعديل عناية فائقة للإستثمار بحكم الأزمة الإقتصادية التي تمر بها الدولة منذ أواخر سنة 2014، اضافة الى تعديل هام أخر منح من خلاله أحقية التشريع

---

[1]- انظر المادة 74 من التعديل الدستوري 2016.

[2]- انظر المادة 4 من التعديل الدستوري 2016.

[3]- ابرادشة فريد، قراءة تحليلية مقارنة في التعديل الدستوري الجزائري ل: 6 مارس 2016، متوفر على مركز جيل البحث العلمي، تم اللتصفح يوم 2020/04/02، على الساعة: 13:11

[4]- نفس المرجع.

[5]- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري،

للغرفة العليا للبرلمان عكس ما كان سائدا سابقا، والجدير بالملاحظة أيضا أن تحديد العهدات تضمنتها الدباجة مما يعني انها غير قابلة للتعديل تحت أي طائل او تعديل لاحق.

كمحصلة يمكن القول أن كل أزمة اجتماعية أو اقتصادية في الجزائر تقابلها اصلاحات سياسية،

المبحث الثالث: مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر على ضوء حراك 22 فيفري 2019

عرفت الجزائر منذ استقلالها العديد من المحطات والأحداث الهامة التي كان لها أثر وانعكاس واضح على مسارها السياسي، فبعد أحداث اكتوبر 1988 والتي ظلت راسخة في أذهان الجزائريين وما تمخض عنها من اصلاحات والتي أفضت بدورها لتلك العشرية الدموية، وجد الجزائريون نفسهم أمام امتحان جديد وهو الربيع العربي والذي عصف بالعديد من الدول ولازالت تداعياته الى اليوم،والذي اجتازه الجزائريون بكل سلمية نظرا للمرارة التي تكبدها الجزائريون في العشرية السوداء ما سماهع بعض الجزائريين بالربيع المبكر نظرا لتشابه الأحداث ونتائجها، وفي ظل الركود التام الذي شهدته الساحة السياسية شكلت بعض الأحداث المتتالية النقطة التي أفاضت الكأس وعجلت بخروج معظم الجزائريين في 22 فيفري 2019 منادين في الأول بعدم ترشح الرئيس لعهدة خامسة، وما لبثت أن تطورت المطالب لتنادي برحيل النظام برمته.

وتمر حاليا أزيد من سنة على هذا الحدث التاريخي الهام، وبغض النظر عن النتائج الإيجابية التي حققها سنحاول استشراف مسار التحول الديمقراطي على ضوء هذه التجربة المتميزة وذلك بطرح ثلاث سيناريوهات مستقبلية.

المطلب الأول: السناريو الخطي (المحافظة على الوضع الحالي)

يطرح الأستاذ الدكتور محمد بوضياف في أطروحته للدكتوراه المعنونة " **بمستقبل النظام السياسي الجزائري** " سؤالا في بالغ الأهمية كما يلي[1]: هل أن مؤسسة الرئاسة لما بعد بوتفليقة ستكون مفتوحة على التنافس بين أجنحة الجيش بالإضافة الى المرشحين المدنيين الأخرين؟.

يحيلنا هذا التساؤل الى تصريحات رئيس الحكومة الأسبق سيد أحمد غزالي حين قال: في الجزائر سلطتان، سلطة ظاهرة وسلطة خفية، وكل مؤسساتنا خيالية سوى مؤسسة الجيش، وحين نتكلم عن مؤسسة الجيش فاننا نعني مجموعة صغيرة من الأشخاص وباسم جيش التحرير الوطني يتسلطون على كل الجزائر وكل هذا يجري بعمالة من الطبقة السياسية في إطار مبدأ لنا السلطة ولكم المسؤولية، أي أننا نقرر وأنتم تتحملون المسؤولية" ...".[2]

---

[1]. نفس المرجع، ص 178.

[2]- مسلم بابا عربي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، مقال غير منشور.

ففي منصف الستينيات من القرن الماضي كتب الباحث الفرنسي" جان فرانسوا داغوزان" عن دور مؤسسة الجيش في المغرب العربي قائلا: في أي بلد من بلدان المغرب، حتى في ليبيا لا يلعب الجيش دورا أكثر أهمية في الحياة السياسية من الدور الذي يلعبه في الجزائري".[1]

ويشير الباحث إسماعيل قيرة إلى أن الوضع في الجزائر تنطبق عليه إلى حد ما نظرية "الطوق العازل " أو ما هو شائع باسم" القوابس والقواطع الكهربائية"حيث أن الممسك بزمام السلطة السياسية (المؤسسة العسكرية)لا يظهر إلى العلن بصفة مباشرة. إن السلطة الحقيقية تفوض أمر الممارسة المباشرة إلى واجهة مدنية هي أشبه بالطوق العازل الذي يحمي المركز، ويتشكل هذا الطوق من رئيس الدولة" كقاطع كهربائي (Disjoncteur) " ورئيس الحكومة والوزارء كقوابس(fusibles) هذه القوابس يمكن التضحية بها دائما حفاظا على سلامة الجهاز الحاكم، وفي الحالات الخطيرة يمكن التضحية أيضا بالقاطع الكهربائي الرئيسي(رئيس الدولة)الميم هو بقاء مركز النظام سليما.[2]

وقد أعاد حراك 22 فيفري الجيش الى الواجهة، فبعد أن صب خطاب الجيش على لسان القائد ضد الحراك في الأول سرعان ما تداركت القيادة ذلك وباركت الحراك ووعدت بالوقوف الى جانبه، ومع ارتفاع الاصوات المنادية بتنحية بن صالح وبدوي أبقى عليهما القائد صالح واعلن استدعاء الهيئة الناخبة في 12 ديسمبر، وكثيرون يرون تبون استمراية لحكم العسكر نظرا للعلاقة الوطيدة التي كانت تربطه بالقايد صالح، مما اعاد الى الأذهان الصورة النمطية لتدخل الجيش في العملية السياسية بعدما تراجعت بشكل ملحوظ فترة الرئيس المخلوع، وما اعتذار مولوود حمروش عن قيادة المرحلة الحالية الا دليل على فهمه لهذه الوضعية.

اذا فالجيش في الجزائر هو محور العملية السياسي وذلك لعدت اعتبارات أولها النشأة، فنشأته هي سابقة لنشأة الدولة في حد ذاتها، بحيث ان لكل دولة جيش أما الجزائر فللجيش دولة، اضافة الى الصراع التاريخي حول الهيمنة على السلطة بين السياسي والعسكري، والذي حسم لصالح العسكري ابان الثورة، ناهيك عن تعيينه للرؤساء منذ أول رئيس، حيث تم فرض بن بلة من طرف بومدين ثم انقلب عليه في 1965، وبوفاة بومدين تم تعيين الشادلي بن جديد في 1979 من طرف قاصدي مرباح، وصولا لبوضياف ثم علي كافي ثم زروال ثم بوتفليقة، ووصولا إلى دوره في الحراك الى غاية تنصيب الرئيس عبد المجيد تبون وفرض الإنتخابات على حساب التيار المنادي بالمرحلة للانتقالية.

المطلب الثاني : السناريو المتفائل (الإصلاحي)

---

[1]- نفس المرجع، ص 6.

[2]- محمد بوضياف، مرجع نفسه، ص 345.

يتلخص هذا السيناريو في إدراك النخبة الحاكمة للعملية السياسية التي تضمن الانتقال السلمي للسلطة في إطار عملية التحوّل الديمقراطي، مثل مجئ الرئيس بوتفليقة إلى الحكم وإغن كان بارادة مؤسسة الجيش لبداية تحول نحو نظام مدني، فقد تدرج الرئيس في ازاحة بعض النافذين من المؤسسة العسكرية واقناع اخرين منهم بأان الظروف الدولية واالداخلية لا تسمح باستمرارهم في قيادة البلد، وأن الجزائر تصفح عن كل تجاوزاتهم وأخطائهم شريطة الإبتعاد عن السلطة، وقد أسست هذه الإستراتيجية لثقافة الإيخاء والتصالح بين الجزائريين والإعتراف بالأاخطاء وتحمل مسؤولياتها، وقد أبلى الرئيس بلاءا حسنا في اضفاء المصداقية على مؤسسات الدولة من خلال حرصه على اجراء انتخابات توفر الشرعية لمثلي الشعب في ادارة شؤون الحكم، وقد استعان الرئيس في هذا الإطار بالتوجهات الثقيلة التي تدعم الحكم الراشد والحريات والتنمية.[1]

ويرى ويليام كوانت أن النظام السياسي الجزائري في بداية مرحلة انتقالية تبتعد به شيء فشيء عن ماضيه السلطوي، لكنه لا يخفي حقيقة وجود دور محوري للعسكر في السياسة الجزائرية، ومن الصعب تجاوز هذا الدور .ومع ذلك فإنه ينظر بتفاؤل لمستقبل الديمقراطية في الجزائر " لا يجب أن نتفاجئ إذا رأينا الجزائر يوما ما تصل إلى أهدافها، بامتلاك حكومة مسؤولة أمام الشعب و تتمتع بتمثيلية حقيقية، وهذا قبل دول المنطقة.[2]

ما يثبت صحة هذا السناريو أيضا التوجهات الجديدة لمؤسسة الجيش التي أضحت تواجه تحديات كبرى منذ سنة 2000 تمثلت أساسا في مسار الإحترافية والتحديث،و سياسة التقارب والتعاون مع الحلف الأطلسي، وصعود جيل جديد من القيادات العسكرية أكثر ميلا إلى المهنية والإحترافية ، كلها تحديات تساهم في رسم أطر جديدة لعلاقة المؤسسة العسكرية بالمجال السياسي[3]، وهو ما يحيلنا لفرضية مولود حمروش بأن مسار التحول الديمقراطي سوف يرعاه العسكر، حيثث يؤكد هذاا الطرح الأستاذ نور الدين ثنيو بان مسار التحول الديمقراطي في الجزائر مرتبط بالتقاء السلطة الفعلية مع الممعارضة[4]، فقيادات الجيش الحالية لا تشبه قيادات العام 1992، فحينما همت الدولة العميقة لاخراج الدبابة الى الشارع في حراك 22 فيفري قرر قائد الأركان في موقف تاريخي خلع الرئيس

---

[1]- مسلم بابا عربي، ص 9.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- محمد بوضياف، مرجع نفسه، ص 3.

[4]- عبد الناصر جابي، **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012، ص 20.

ومحاسبة العصابة، حتى ولم يكن موقف القيادة في البداية لصالح الحراك، الا انها استدركت فيما بعد وانحازت لصالح الشعب.

وقد يكون نمط **التحول من الأعلى** هو الاقرب في حالتنا، بحكم أن ميزان القوى هو في صالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، والدول التي شهدت تحولا على هذا النمط والأقرب الى حالتنا هي إسبانيا والبرازيل.

المطلب الثالث: السناريو المتشائم

يكون الاتجاه نحو السيناريو الثوري بمبادرة من الحركات الاجتماعية إلى أخذ السلطة عنوة من الفئات الحاكمة ما قد يرافق ذلك من قطيعة على أكثر من مستوى: فكري وسياسي ومؤسسات...[1].

ويكون ذلك باستمرار المشهد السياسي على حاله حتى بعد الحراك الذي أوقفه وباء كورونا حاليا، وستظل ديمقراطية الواجهة خيار السلطة الفعلية دون أي نية للتغيير، مما سيغذي حتما الجهات المتطرفة من المعارضة أو لنقل من الحراكيين، ويدفع هذا الوضع حتى بالمعتدلين الى اليأس والإحباط من الإصلاح، وفي ظل هذا الحال فان الوضع على حد تعبير عالم الإجتماع هواري عدي مرشح للإنهيار.[2]

وقد يحدث الانتقال في هذه الحالة نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات و الاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها المعارضة الديمقراطية، بحيث يجبر النظام السابق في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريح نحو التحول الديمقراطي على غرار كل من الفلبين و كوريا الجنوبية و المكسيك

وتجمع أغلبية الأراء على عودة الحراك ما بعد وباء كورونا، واذا ما طال حال هذا الوباء فستجد الحكومة الحالية نفسها في مأزقين، المأزق الأول هو تراخيها وعدم أخذ الإجراءات الإحترازية لوقف الحركة الدولية للمغتربين مما ادى الى استفحال الوباء، والتي لا تملك الامكانيات لمواجهته، والمأزق الثاني هو الأزمة الإقتصادية التي ستصادفنا بانتهاء هذا الوباء،، وذلك على اثر الشلل الشبه التام للأنشطة الإقتصادية اضافة الى زيادة نسبة الإنفاق ناهيك عن السقوط الحر لأسعار النفط وتآكل احتياطات صندوق ضبط الإيرادات، مما سيثير حالة غليان ان تلاه تراجع في سياسات الدعم المنتهجة من طرف الدولة، وهو ما سيحيلنا لا محال الى جبهة ساخنة والى سناريو تشاؤمي غير

---

[1]-محمد بوضياف، نفس المرجع، ص 344.

[1] مساعيد فاطمة : التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية نماذج مختارة من دفاتر السياسية والقانون .عدد خاص أفريل 2011 ص .215

مستبعد، فالدارس للحركات الاحتجاجية في الجزائر يلحظ أن أغلبيتها كانت تحت طائل الأزمات الإقتصادية وتأثيراتها الحادة، ولم تتحول يوما الى مطالب سياسية الا في حراك 22 فيفري، ولو وصل النظام حينها لتسوية بين الاجنحة بعدم ترشيح بوتفليقة، كان يمكن للنظام أن يسلم من هذه الصدمة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتضح ان أحداث أكتوبر 1988 والتعديل الدستوري الذي تمخض عنه يعتبر منعطفا بارزا في التاريخ السياسي الحديث للجزائر، ويحق للبعض تسميته بالربيع المبكر للجزائر، نظرا لتشابه ظروف تلك المرحلة وما شهده العالم العربي في خضم الربيع العربي في 2011، وتتشابه أيضا وتكاد تتطابق تجربة التسعينيات التي عايشها الجزائريون (الإنفلات الأمني) بما يعايشه اليوم العالم العربي بعد الربيع العربي، باختلاف بعض الجزئيات في بعض الدول إضافة إلى اختلاف ظروف اليوم عن فترة التسعينيات، لكن النتائج كانت واحدة، وهي اجهاض الحلم العربي والقضاء على حلم التحول الديمقراطي.

وجدير بالملاحظة أن ككل الإحتجاجات التي شهدتها الجزائر أغلبيتها كانت تحمل مطالب اجتماعيةة واقتصادية، ما يوحي أن الجزائريين لا تهم طبيعة النظام (شرعيته) بقدرر ما تتهمه مخرجات النظام ولنا في احتجاجات 5 اكتوبر 1988 و11 جانفي 2011 اكبر مثال، الا ان حراك 22 فيفري قد تحولت مطاللبه الى سياسية بامتياز وقد كانت نتيجة للاهانة التي تعرض لهها الجزاائريون اثر ترشيح صورة رئيس مقعد لم يخاطب الشعب منذ 2012،ن وسرعان مع تزايدت مطالب الشعب الى ان تحولت الى المناداة برحيل النظام ككل.

ويمكن الجزم بأن ذهنية النظام السياسي الجزائري ظلت ثابتة في تعامله مع الأزمات على النحو التالي:

- في 1988 أزمة اقتصادية (احداث 5 أكتوبر)قابلتها إصلاحات سياسية (دستور 1989).

أما الظروف فعلى المستوى الداخلي أزمة اقتصادية واجتماعية أما على المستوى الدولي: تصدع المعسكر الشيوعي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن ووجب التكيف مع النظام الدولي الجديد.

- في 2011 أزمة اقتصادية قابلتها إصلاحات سياسية(إصلاحات 2012 حزمة قوانين عضوية).

أما السياق الداخلي فشهد ما يعرف باحتجاجات السكر والزيت 2011، أما السياق الخارجي فقد شهد ما يعرف بالربيع العربي.

- في 2015 أزمة اقتصادية (انهيار أسعار البترول) قابلتها إصلاحات سياسية (دستور 2016).

أما الظروف الداخلية فقد شهدت أزمة اقتصادية عنيفة على اثر انهيار اسعار البترول أما على الممستوى السياسي فشهد ترشح بوتفليقة لعهدة رابعة في ظل رفض عام من طرف الشعب، أما على المستوى الإجتماعي فشهد حركات احتجاجية على مستوى اغلبية القطاعات.

- في 2019 احتجاجات اجتماعية نتاج لأزمة اقتصادية (العدالة في التوزيع، التهميش) ، يقابلها إصلاحات سياسية (دستور القادم).

توصيات:

إن الناظر والمتأمل للمقاربة الإصلاحية التي باشرتها الجزائر في 1989 يستشف منها العديد من السلبيات والتي أفضت بدورها إلى نتائج سلبية على النحو التالي:

1..فمن حيث مكونات هاته الإصلاحات فالبعد القانوني يكاد يكون هو الغالب على طبيعة التدابير والإجراءات المتخدة، بينما تشير العديد من التحاليل إلى أن مشكلة لا تكمن في قلة أو كثرة التشريعات أو جودتها من عدمها، بقدر ما تتعلق بتطبيقها، اللافت للنظر فعلا أن الجزائر لا تعاني نقصا في القوانين، بل مشكلتها تكمن في عدم إلتزام النظام بالقوانين الموجودة.

2. تندرج الإصلاحات ضمن نفس النهج الذي سبق وأن طبع التجارب السابقة، من حيث الجهة صاحبة المبادرة، فالميزة الأساسية لهذه الإصلاحات أنها من صنع الأمير، أي أنها ممنوحة بدلا من أن تكون محصلة لنقاش وطني بين كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

حيث يصف الدكتور عمار بوحوش مطلع التسعينات "الإصلاحات التي تمت في الجزائرفي 1989 بأنها كانت دائما تأتي من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة، وكانت نابعة دوما من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار السياسي، ويبدوا أن هذا الطرح لا يزال صالحا إلا اليوم.

3. أن تلك الإصلاحات لم تكن محصلة نقاش مختلف الفواعل السياسية الرسمية والغير رسمية.

4. أن المؤسسة العسكرية قد لعبت دورا سلبيا طوال فترة الأزمة في التسعينيات، فإستنادا إلى ما نص عليه الدستور فإن دور المؤسسة العسكرية محدد بالدفاع عن أمن وسيادة الدولة وعدم تدخله في الشؤون السياسية، إلا أن القيادات العسكرية ققد أفضت لعدم الإستقرار السياسي بانتهاجها خيار العنف عبر مقاربة " الكل أمني" والتي عارضتها مختلف الرموز التاريخية وراحوا ضحيتها كالرئيس محمد بوضياف وقاصدي مرباح رحمهما الله، وأن مستقبل الديمقراطية في الجزائر مرهون بعودة هذه المؤسسة إلى الثكنة وفصل مهامها دستوريا وفعليا.

وينبغي التركيز على هذه النقطة جيدا، ففي الجمعة الأولى للحراك في 22 فيفري خرجت الجماهير وهي متخوفة من ردة فعل المؤسسة العسكرية، وقد اختارت القيادة العسكرية خيار السلم وتعاملت بكل احترافية مع تلك المظاهرات، هذا يثبت القيادة الحالية وطنية وتختلف تماما عن تلك القيادة الهمجية في التسعينيات، طبعا هذا لا يفسر على أن المؤسسة ستتخلى عن دورها القيادي، لكن مع صعود قيادة شابة ومتكونة وواعية بالتطور الحاصل على المستوى الوطني والدولي، سيحدث تحول تدريجي حتما، وعلى القووى السياسية الفاعلة ان تعي ذلك.

في الأخير يمكن القول أن المسألة لا تتعلق بصراع أو تنافس بين مختلف الفواعل، يفترض أنها وجدت لخدمة غاية، بل تتعلق أساسا بضرورة توسيع النقاش والحوار حول مسار إصلاحي ينبغي أن يستوعب كل الآراء، ويراعي كل الظروف الدولية والإقليمية والداخلية، من أجل ترسيخ دعائم بناء مؤسساتي ديمقراطي مستقر معبر عن آمال والطموحات العريضة لشرائح المجتمع، لتحقيق التحول الدييمقراطي المنشود.

قائمة المراجع:

- **أولا: الكتب**
- بلقاسم حسن بهلول،**الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية** ،الجزائر: مطبعة حلب، 1993، ص 101.
- بلقيس أحمد منصور،**الألحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ، القاهرة:** مكتبة مدبولي،2004،ص ،28.
- حزام والي خميس، **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 143.
- عبد الناصر جابي، **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012، ص 20.
- ناصر جابي، **الإنتخابات الدولة والمجتمع، الجزائر** : دار القصبة للنشر، 1998، ص 43.
- سليم محمد السيد وعابدين السيد صدقي، **التحولات الديمقراطية في آسيا** ، القاهرة: مركز الدراسات الأسياوية بجامعة القاهرة.1999،ص ص.(12،11).
- رخيلة عامر، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني:(1962-1980)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعي 1993، ص72.

- **ثانيا: القوانين العضوية**
- انظر المادة 08 والمادة 39 من القانون العضوي 06/12، المحرر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012. [1]- انظر المادة 74 من التعديل الدستوري 2016.
- انظر المادة 4 من التعديل الدستوري 2016.
- 3.. القانون العضوي 12-03 ، المحرر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.
- انظر المادة 56 من القانون العضوي 12-04 المحرّر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012.
- **ثالثا: المقالات**
- ابرادشة فريد، قراءة تحليلية مقارنة في التعديل الدستوري الجزائري ل: 6 مارس 2016، متوفر على مركز جيل البحث العلمي، تم اللتصفح يوم 2020/04/02، على الساعة: 13:11
- بومدين بوزيد، **المشهد السياسي الجزائري في سياق التعديلات الدستورية**، متوفر على موقع مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح يوم 2020/04/02، على الساعة: 09:35.
- **ندى محمد رزق**، دور الاصلاح السياسي في عملية التحول الديمقراطي في الهند في الفترة من (2004-2015)، **موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، تم التصفح يوم: 2020/03/25، على الساعة: 18:43.**
- د ا ن، **التحول الديمقراطي**، متوفر على موقع الموسوعة السياسية، تم التصفح يوم 2020/03/26، على الساعة : 01:09.
- د ا ن، **تحول ديمقراطي**، متوفر على موقع بيديا، تم التصفح يوم: 2020/03/28، على الساعة: 20:37.
- ايمان أحمد، **قراءات نظرية : أنماط التحول الديمقراطي**، متوفر على موقع المعهد المصري للدراسات، تم التصفح يوم يوم: 2020/03/28، على الساعة: 22:03.
- حسنين توفيق ابراهيم، **التحول الديمقراطي: اطار نظري**، متوفر على موقع مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح يوم يوم: 2020/03/28، على الساعة: 22:36.

[2] كربيش نبيل " أفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجه الرابعة ، مجلة العلوم الانسانية ع.31 جوان.2009 ص .229.

- فتحي بولعراس، **مشروع تعديل الدستور الجزائري، السياق، المواقف، الإحتمالات الممكنة**، متوفر على موقع مركز الجزيرة للدراسات، تم التصفح يوم 2020/04/02، على الساعة: 09:35.
- مسلم بابا عربي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، مقال غير منشور.
- **رابعا: المداخلات:**
- . سميحة، **تداعيات الإصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية**،مداخلة غير منشورة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب: الإصلاحات السياسية في الجزائر : الواقع والآفاق، جامعة تبسة، 2013 .
- مسلم بابا عربي، **قراءة نقدية في مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر**،مداخلة غير منشورة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب: الإصلاحات السياسية في الجزائر : الواقع والآفاق، جامعة تبسة، 2013 .
- د إ ب، **الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الإقليمية الراهنة: المضامين والسناريوهات المستقبلية**، مداخلة غير منشورة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب: الإصلاحات السياسية في الجزائر : الواقع والآفاق، جامعة تبسة، 2013 ..
- بوكماش محمد و أوشن حنان، **تأثير التشريع الإعلامي في الجزائر على الإصلاح السياسي**، مداخلة غير منشورة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب: الإصلاحات السياسية في الجزائر : الواقع والآفاق، جامعة تبسة، 2013 .
- **خامسا: المواقع الإلكترونية**
- **خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة بتاريخ 15 أفريل 2011**، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm، تم التصفح يوم 2020/04/01 . على الساعة : 16:27.
- هشام موفق، **قانون الإنتخابات في الجزائر**، متوفر على الموقع : http://www.aljazeera.net، تم التصفح يوم: 2020/04/01، **على** الساعة: 18:20.

- انظر التعديل الدستوري 2008، متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution2008.htm، تم التصفح يوم: 2020/04/01 . على الساعة : 19:31.

- **سادسا: المذكرات**

- بقدي فاطمة، **"الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا – دراسة حالة الجزائر-"**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، منشورة، جامعة تلمسان، 2012.

- زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي – المشكلات والافاق** -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة ،سنة 2009، ص 22.

- بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**،(مذكرة منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية بجامعة الجزائر)، ص 85.

- مهدي مسايلي، **أثر الإصلاح السياسي على الإستقرار السياسي في الجزائر – دراسة حالة دستور 1989** -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية – تخصص سياسات عامة -، جامعة الجزائر، 2016، ص 57.

التحول الديموقراطي في الجزائر لبناء جمهورية حديثة

Democratic transition in Algeria to build a modern republic

د.يونسي حفيظة

أستاذ محاضر "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس

ملخص:

تحتل عملية الإصلاح الديمقراطي في النظم السياسية في الوقت الراهن أولوية كبيرة، وقد تزايد الاهتمام بها في ظل التحولات الجوهرية والمتسارعة التي تعرفها البيئة الدولية في عصر العولمة ومجتمع المعلومات. حتى أن قيم الديمقراطية لم تعد كما كان يتصور البعض عملية مستنبطة من الثقافة الغربية، بل هي تعبير عن ثقافة عالمية ترسخت منذ قرون طويلة في مواجهة الاستبداد. لذا اتجهت العديد من الدول إلى الإصلاح الديمقراطي بفعل مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية التي كان أهمها، التدهور الاقتصادي والاجتماعي بالدرجة الأولى خاصة في بلادنا وما نتج عنه في الحراك الشعبي 22فيفري2019 الذي أدخل إصلاحات هيكلية على مؤسسات الدستورية بحيث أصبح موضوع تعديل الدستور ومستقبل الإصلاح السياسي من المواضيع الراهنة في بناء جمهورية جديدة تشتمل الإرادة الشعبية فصل بين السلطات، الرقابة الانتخابية ودور السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات وهذا التغيير لا يختلف عن الاحتجاجات الشعبية الكبيرة التي عرفتها البلدان العربية، وفي مقدمتها الانتفاضة التونسية في نهاية سنة 2010 ولغاية يناير 2011، ضد فجور الأنظمة. وظاهرة الفساد التي نخرت مقومات الدول العربية ومرافقتها،

Abstract:

The process of democratic reform in political systems is currently a high priority, and interest in it has increased in light of the fundamental and accelerating transformations that the international environment defines in the era of globalization and the information society. Even the values of democracy are no longer, as some had imagined, a process drawn from Western culture. Rather, it is an expression of a global culture that has been rooted for centuries in the face of tyranny. Therefore, many countries have turned to democratic reform due to a set of internal and external motives, the most important of which was the economic and social deterioration in the first place, especially in our country and what resulted from it in the popular movement. The current in building a new republic includes the popular will, a separation of powers, electoral oversight, and the role of the independent national authority to monitor elections. This change is not different from the large popular protests that Arab countries have known. Tunisian uprising in Than end of 2010 until December 2011, against ungodliness systems. And the phenomenon of corruption that has neglected the constituents of Arab countries and accompanying them, and impeded and still is the movement for change and the rebuilding of

national states on the foundations of sound democracy.

Keywords: transition to democracy; popular mobility; Constitutional Amendment; political will; constitutional reform

وعوقت ولا تزال حركة التغيير وإعادة بناء الدول الوطنية على أسس ديمقراطية سليمة.

الكلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي، الحراك الشعبي، التعديل الدستوري، الارادة السياسية، الاصلاحات الدستورية.

مقدمـة:

يعتبر الانتقال الديمقراطي عملية معقدة وصعبة كشفت التجارب أنها تتطلب تضحيات كبيرة، وتسببت في مقاومات وصراعات بين القوى القديمة والجديدة ، وبين مراكز النفود وشبكات المصالح.

وأمام هذا أسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة يتيح مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار ويتيح تداول على السلطة.

وقد عرفت مجموعة من الدول موجة التحول الديمقراطي، حيث حاولت الانتقال من النظم السلطوية إلى النظم الديمقراطية، وقد مست هذه الموجة عدة دول مثل تونس، مصر، الجزائر، حيث أنه مع بداية التسعينات من القرن الماضي شهد هذا البلد مسلسلا من الإصلاحات الهرمية من القمة إلى القاعدة، كما ظهرت بعض بوادر الانفتاح والدخول في مسلسل من الإصلاحات القانونية والمؤساستية أظفت على المشهد السياسي الجزائري الحراك الشعبي بـ 22 فيفري 2019 والنجاح مكسب التحول الديمقراطي لابد من توفير شروط هامة وهي حق الانتخاب، والنظام النيابي ومسؤولية الحكم والمعارضة ورقابة الرأي العام وعلى هذا الأساس تطرح الاشكالية التالية:

هل التعديل الدستوري يعد ضرورة حتمية لبناء جمهورية جديدة في ظل التحول الديمقراطي؟

من خلال هذا انقسم الحديث الموضوع إلى محورين.

المحور الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وأسبابه

المحور الثاني: تعديل الدستور بين ضرورات الحاضر وتطلعات المستقبل.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي ومعوقاته

تستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية يقصد بمفهوم الانتقال وفقا لمل قاله "أودونيل "Odonnell" و"Shumpeter" [1]المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي تجري فيها إكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا

تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فتوجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي، الانتقال عن طريق الانتخابات نزيهة، الانتقال عبر اصلاحات إقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى[2].

وبناء على هذا يمتد التحول الديمقراطي في محتواه الاجتماعي والسياسي إلى التغيير الجذري في المجال السياسي لأعمال السلطة وعلاقتها بالسلطات الأخرى[3].

واستنادا إلى ما سبق، يتعين علينا تحديد ماهية مفهوم الديمقراطية وذلك على النحو التالي:

1: مفهوم الديمقراطية

تستند الديمقراطية إلى القواعد القانونية العامة في الدستور وإلى القوانين العامة المنظمة لطبيعة الحياة السياسية والاجتماعية

كالحرية والمساواة والعدالة، وهي مفاهيم نسبيته تختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى، وبشكل عام فهي تعزى لشكل أو نوع نظام سياسي، وهي منهج حياة وسلوك يومي معاش، وهي كذلك قيمة، وأن الجوهر الديمقراطية الغربية في إطارها النظري يعتمد على الأسس التالية[1]:

- احترام أدمية الانسان.
- احترام رأي الانسان وكرامته.
- احترام الحريات الانسانية العامة.
- احترام التعددية السياسية.
- توسيع قاعدة المشاركة السياسية واحترامها.
- تحقيق مبدأ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.
- الإيمان بالعدالة التوزيعية.
- عدم احتكار الحقيقة والنظر للحياة بأنها مليئة بالبدائل.
- الإيمان لمبدأ سيادة القانون.
- الإيمان بالحوار كوسيلة للإقناع وليس العنف[2].

---

[3] يونس مسعودي " التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية ."جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان.مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.

[1] حمدي عبد الرحمن" التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات ،أعمال الندوة العلمية التي عقدت بجامعة أل البيت في الفترة 30/11-1999/12/1 م ، منشورات جامعة أل البيت سنة 2000 ص .587

[2] تيموثب ميتشل الديمقراطية والدولة في العالم العربي ، ترجمة بشير السباعي، القاهرة، مكتبة الأسرة، ط1، 2005 ص35

ونشير كذلك أن الديمقراطية هي علاقة القوة التي تحكم العملية السياسية في المجتمع، فالديمقراطية مرتبطة تاريخيا بانتقال المجتمعات من شكل إلى شكل آخر من أشكال تنظيم علاقات قوى المجتمع في حيز السياسة انطلاقا من درجة تطور المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مرحلة تاريخية معينة، وقد استقر في الدراسات المختلفة للديمقراطية بأنها كلمة يونانية تقود بجذورها إلى سقراط، وأفلاطون وأرسطو، وإلى التطبيق الأتيني، وجوهر توسيع دائرة الحقوق بين البشر، بحيث يتساوون في قرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة ويعود الفصل الأول في التأسيس لنظام ديمقراطي إلى صولوف من خلال التشريعات التي وضعها عام 594 ق.م والتي وضع بها الحجر الأساسي للديمقراطية اليونانية بما أدخله من إصلاحات إجتماعية وسياسة قضت على نظام الحكم الأرستقراطي وأعطت للطبقة الشعبية دورها في نظام الحكم وتسيير شؤون الدولة.

ويجمع الكثير من الباحثين على إعطاء تعريف للديمقراطية المعاصرة، باعتبارها منهجا وطريقة عملة لإتخاذ القرارات العامة، وليست عقيدة ترتبط نبرات أوروبا الغربية، ما يقود إلى الإعتماد الجازم باقتران فكرة الديمقراطية بالنظام الرأسمالي البرجوازي[1]

ويميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق[2]، ويتحقق الانتقال الديمقراطي عندما تنتهي سيادة فرد أو قلة على الشعب ويسود مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية ويصبح الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي نصا وروحا، لذلك فإن انتقال الديمقراطي يسبق بالضرورة عملية التحول الديمقراطي وهي العملية التي تحقق الانتقال من نظام الوصاية على ترسيخ نظام حكم ديمقراطي واستقراره، حيث يتم التحول الديمقراطي نحو الممارسة من حالتها الإجرائية وحدها الأدنى عند لحظة الانتقال الديمقراطي إلى تكريسها كقيمة ثقافية وممارسة عامة ترسخ نظام الحكم الديمقراطي وتطور أداءه نوعيا عبر الزمن، وتتضمن عملية الانتقال إلى حكم ديمقراطي ثلاثة مراحل أساسية:

---

[1] الموسوعة السياسية، التحول الديمقراطي.

[2] زهرة زرقين، أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة، مجلة الباحث الإجتماعي، بتاريخ 09 ديسمبر 2018 ص 18

1- المرحلة الأولى: مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخل النظام أو معارضة ديمقراطية خارجية.

2- المرحلة الثانية: مرحلة شروع النظام الحاكم في تحقيق إصلاحات من خلال تبني بعض الخطوات الانفتاحية.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة تطور هذه الخطوات نحو عملية انتقال حقيقي إلى الديمقراطية ثم ترسيخ أسس النظام الجديد.

فالمرحلة الانتقال الديمقراطي هي أكثر مرحلة في عملية التحول الديمقراطي نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها إلى معيقات صعوبات نتيجة لمشاركة مختلف مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق.[1]

2: أسباب الانتقال الديمقراطي

إن انتقال الديمقراطي عملية معقدة بطبيعتها تتداخل في تشكيل مساراتها ونتائجها عوامل عديدة داخلية وخارجية، فقد تكون مصحوبة بمرحلة جديدة تتمثل في ترسيخ النظام الديمقراطي، وقد لا يترتب عليها قيام نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد الانتقال، وذلك في حال حدوث صراع داخلي أو حرب أهلية أو ظهور نظام تسلطي جديد[2] كما أن مرحلة الانتقال قد تقضي إلى ظهور نظم سياسية بمعنى أنها نظم لا تعتبر غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي، شمولية أو تسلطية مغلقة، ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة أو راسخة، أي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطي وبعض ملامح وعناصر الديمقراطية، وقد حدث هذا في كثير من الحالات لدرجة أن هذا بات يشكل ظاهرة على صعيد العالمي بإختلاف في الأسباب الداخلية والخارجية لكل بلد وفي ذلك الصدد يقول "الجابر بيل الموند" و " بنجهام باول" أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاثة مصادر، من النظام السياسي نفسه أي النخبة الحاكمة ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاثة مع بعضها البعض.

ومن بين الأسباب الداخلية:

أولا: العامل الاقتصادي الذي يعد من أهم العوامل المحركة لعملية التحول الديمقراطي فهو من العوامل شديدة التأثير سواء سلبا أو إيجابا على الديمقراطية، فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة

---

[1] جابرييل وبنجهام باويل- السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية- ترجمة أحمد علي وأحمد عناني- القاهرة مكتبة الوعي 1966 صفحة 184، 185.

[2] معتز بالله عبد الفتاح – التحول الديمقراطي في الوطن العربي في دور تسلطية تنافسية – كيف وصلت الدول الديمقراطية – صفحة 30

شديدة الترابط والتدخل لدرجة أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي يحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل الوظيفي، بينما يرى البعض الآخر أن الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدد نوعية السياسات الاقتصادية وكيفية توظيف الموارد، وقد ظهرت ذلك جليا في الكثير من الانتفاضات والمظاهرات التي عمت بعض الدول العربية جما ليسمى بالربيع العربي ومنها على سبيل المثال ما حدث في تونس، مصر، الجزائر التي غيرت مجرى الحياة السياسية التي أدت إلى إجراءات إصلاحية تدعم التحول الديمقراطي، لذلك فالعلاقة بين التنمية الاقتصادية وناحية والديمقراطية من ناحية أخرى هي علاقة معقدة، وقد تتفاوت من مكان إلى آخر وإن كانت هناك مؤشرات على أن النمو المعتمد على آليات السوق يشكل أساسا جوهريا للديمقراطية[1]

ثانيا: تآكل شرعية النظم التسلطية.

تعود أسباب تآكل شرعية إلى غياب آليات تجديد الذاتي حيث تزداد هذه المشكلة خاصة في النظم الدكتاتورية التي يصعب عليها أن تجدد ذاتها، فتنصرف هذه النظم لمواجهة إشكالية الشرعية بإحدى الطرق الآتية[2]:

* ترفض النظم السلطاوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة.

* محاولة النظم السلطاوية البقاء في السلطة بزيادة القمع وكبت الأفراد.

* قيام الحاكم السلطاوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لإستعادة الشرعية بالإستناد إلى النزعة الوطنية.

* محاولة إقامة صورة باهتة عن الشرعية الديمقراطية للنظام السلطاوي وذلك من خلال تقديم وعود باستعادة الديمقراطية أو إجراء انتخابات ولكن في الوقت المناسب.

* المبادرة بوضع حد للحكم السلطاوي وإقامة نظام ديمقراطي.

ثالثا: دور المجتمع المدني.

يتجلى المجتمع المدني في الاتحادات والهيئات والنقابات المهنية والروابط الاجتماعية والجمعيات الأدبية والعلمية، وهو النشاط العام للفرد الذي لا تستطيع الدولة السيطرة عليه أو منعه بل تستطيع فقط تنظيمه بما يسمى قانون الجمعيات والنقابات أو المنظمات غير الحكومية.

---

[1] شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والاشكال، المعهد المصري للدراسات- نوفمبر 2019 ص 1، 2

[2] محمد السيد سليم – العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا – مركز الدراسات الأسيوية – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة سنة 1997 صفحة 20

وعليه فإنه يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه "مجموعة المؤسسات السياسية والاجتماعية والمهنية والنقابية والتطوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع وتعمل بإستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة[1] ومن ثم لا يمكن قيام المجتمع المدني في ظل استتباع المؤسسات التطوعية والأهلية للدولة[2] كما أنه من الصعب أن نتصور وجود دولة قوية من دون مجتمع مدني يساندها، لهذا فإن أول التحريات التي تواجه المجتمع المدني هو التعامل الإيجابي مع الدولة في سبيل الوصول إلى الأفضل من خلال تأليب رأي العام فاعل وضاغط في وجه أي انحراف للسلطة[3].

أما الأسباب الخارجية فتتمثل في مايلي:

1- بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر مراحل إنتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أو ممارسة الضغوط السياسية وفوض العقوبات على النظم التسلطية.

- انتقال الديمقراطي عن طريق الاتصال والعولمة الذي أخذ ينتشر عبر العالم.

- دعم الترسيخ النظم التسلطية وأكبر مثال على ذلك دعم للولايات المتحدة الأمريكية وما تلعبه في الدول العربية من أجل مصالحها[4].

المبحث الثاني: تعديل الدستور بين ضرورات الحاضر وتطلعات المستقبل

تشكل الوثيقة الدستورية رأس الهرم في القاعدة القانونية أن تستمد كل القوانين شرعيتها منها، كما أنها تحدد طبيعة النظام السياسي وشكل الدولة في مجتمع ما ولها بالغ التأثير في إنشاء فلسفة

---

[1] سادية فتحي ابراهيم عبد الله- الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية- المركز العلمي للدراسات السياسية الأردن الطبعة الأولى سنة 2005، ص 34

[2] - أماني عبد اللطيف، التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية 1990. 2008، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011، صفحة .38

[3] حسنين توفيق ابراهيم ، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة لدراسات جامعة القاهرة وزايد، منشور بتاريخ 2013/01/24، تاريخ الاطلاع 20، أكتوبر 2020، الموقع الالكتروني :
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013

[1] - لويزة أيت حمادوش،الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المرفوض والانتقال التعاقدي ، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ 2019/03/19، تاريخ الاطلاع 20، أكتوبر 2020، الموقع الالكتروني :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03

الحكم، وتتأثر تلك الوثيقة بالإعتبارات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها من العوامل إذ تتغير تلك الوثيقة بتغير تلك العوامل ومن هذا المنطق فإن صفة التغيير هي صفة ملازمة للدستور إذ ليس من المنطق السليم أن تبقى قواعد القانون الدستوري في دولة معينة ثابتة وبدون تغير لأن القواعد تلك من صنع الإنسان وأن الظروف المحيطة به تتغير باستمرار وبالتالي ينتج عن ذلك الحالة ضرورة مراجعة النصوص الدستورية بما يتناسب مع المتغيرات المستجدة.

فالدستور هو المنشأ للسلطات العامة في الدولة من سلطة تشريعية والتنفيذية وقضائية ويحدد اختصاصاتها ونطاق العلاقة بينها وخصوصا التشريعية والتنفيذية وفي بعض الأحيان تشوب العلاقة بين تلك السلطات مما يستوجب تدخل المشرع الدستوري عن طريق تعديل لعادة التوازن بينها عى نحو ينسجم مع النظام الذي أقامه الدستور.

فأهمية الموضوع تكمن في إطار دستوري يتمثل بإعادة النظر في النصوص الدستورية من قبل الهيئات المختصة، ومدى حاجة تلك النصوص إلى المراجعة وكيفية تأثيرا على طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات ومستوى التعاون بينما، كما تكسب دراسة التعديل الدستوري أهمية فائقة بسبب حداثة التجربة الجزائرية في انتقال الديمقراطي وحاجة الدستور لمراجعات مناسبة لأجل معالجة القصور والتجاوزات في بعض نصوصه التي تتطلب العدول والإلغاء والتي كان سببها الحراك الشعبي الذي كان القوة الفاعلة في مطالبة بجمهورية حديثة بمبادئ ديمقراطية نظيفة .

ولقد كانت لثورات ما يسمى بالربيع الغربي وأسباب مختلفة، لا يكفي أي منها، بأي حال من الأحوال، لتفسير العمليات المتصلة بالتحولات الدستورية والسياسية التي غيرت المشهد القانوني والسياسي في شمال أفريقيا، والصادفة إلى ضمان العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي بطريقة تظهر وجود إرادة ليس فقط للموافقة على ميثاق جديد، بل أيضا لتقديم أرضية متماسكة لتنفيذه إستنادا إلى احترام حقوق الانسان.

ويؤكد معظم دارسي إشكالية الانتقال الديمقراطي أنه لا يوجد نموذج معياري شامل يمكن تطبيقه على جميع الحالات فالدول التي سارت على هذا المنهج، بدءا من إسبانيا مرورا بدول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وصولا إلى تونس، مصر، الجزائر كيفت هذه المقاربة وفق خصوصياتها السوسيولجية.

كذلك أن الانتقال الديمقراطي الذي يفهم على أنه مرحلة زمنية بين النظامين ماهو إلا هندسة تتضمن مجموعة من الآليات وتفرض إيقاعا معينا يجب إحترام للوصول إلى الهدف المنشود،

فالتجارب الناجحة إلى حد ما، ونخص بالذكر تونس تعلمنا بأن نجاح الانتقال التعاقدي يستند إلى المرتكزات الآتية:

أولا: وجود معارضة قوية ومنظمة وذات تمثيل قوي في شكل أحزاب أو تنظيمات نقابية وجمعيات، وهذا الحال في الجزائر أن هذ المؤسسات السياسية والاجتماعية، تجد نفسها في حالة ضعف عن مواجهة السلطة ويعود هذا الضعف لأسباب موضوعية منها يرتبط جزء منها بسياسة التطويق والاحتواء التي فرضتها السلطة السياسية وجزء الآخر يرتبط بمسؤولية هذه المؤسسات وممارستا.

ثانيا: استمرارية الحراك للضغط على السلطة السياسية ورفع سقف المطالب وإجبارها على تقديم المزيد من التنازلات، وهو ما يطرح في حد ذاته إشكالية هيكلة هذا الحراك وإيجاد ممثلين يتحدثون ويتفاوضون باسمه مع السلطة.

ثالثا: تعزيز الجناح الإصلاحي داخل السلطة في مواجهة الجناح الرافض لأي تغيير والمتمسك ببقاء الوضع الراهن، فعلى غرار ما حدث في بعض الدول كتونس مثلا يمكن أن نفترض وجود تيار داخل هوم السلطة مقتنع بضرورة التغيير التدريجي والتفاوض وهو ما حدث سنة 1988.

وفي هذا الصدد يقول رياض الصيداوي "إن الإشكال المطروح في الجزائر يتمثل في عدم وجود ثقافة التداول الديمقراطي على السلطة لدي الأحزاب في الجزائر أو حتى في كل أرجاء الوطن العربي، نلاحظ باستمرار الحضور القوي للفكر الكلياني من قومي أو وطني أو ماركسي، أو اسلامي، أن غياب ديمقراطيين حقيقيين في السلطة أو المعارضة يهدد مباشرة التطلعات الشعبية نحو حياة ديمقراطية فاعلة [1]فالنتيجة هنا أن الحراك الشعبي يهدف إلى تغيير الشامل وذهاب كل من كان متورطا مع النظام السابق وتحقيق التحول الديمقراطي عبر تسليم أمور المرحلة الانتقالية إلى هيئة تشرف على الانتخابات وفقا لشروط الانتقال الديمقراطي المبني على إعادة بناء دولة حق القانون.

- مقاومة جميع أشكال الامتيازات التي نجمت عن النظام الحكم التسلطي.
- استقلالية مؤسسات المدني ولاسيما النقابات والجمعيات، والاتحادات المهنية والوظيفية، والأحزاب السياسية، الصحافة، ولجان حقوق الإنسان، وأجهزة الإعلام.
- إعادة بناء الاقتصاد وربطها بالتنمية الاجتماعية في إطار بناء جمهورية حديثة مصدرها الشعب.
- إقامة سلطات فعالة تهدف إلى تفادي انحراف استبدادي.

[1] رياض الصيداوي، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، تونس، جنيف.

-وتعزيز الديمقراطية ورد الاعتبار للبرلمان .وضمان استقلالية القضاة عبر فصل المجلس الاعلى للقضاء

عن السلطة التنفيذية وحرية التظاهر السلمي وحرية التعبير وحرية الصحافة ,وابعاد نفوذ المال عن تسيير الشؤون العامة وعن السياسة ومراجعة نطاق الحصانة البرلمانية وإلغاء الأحكام الدستورية التي تحد من تولي الجزائريين المقيمين بالخارج بعض المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية.

الخاتمة:

ان عملية التحول الديمقراطي لا يمكن فصلها عن الظروف الداخلية للدول والبيئة التي قد تساهم في ايصالنا لتجربة ديمقراطية ناجحة وبأقل التكاليف، أو فشل عملية التحول وذلك ينجم عنه العديد من التحريات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا تفشل فقط التجربة بل تجعل من الدول قابلة للإنهيار.

كذلك أنه إذا كانت القيم والمبادئ العليا الديمقراطية واحدة مطلقة حيث تشمل الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون والتسامح السياسي والفكري وإحترام الكرامة الإنسانية، فإن صيغ وأشكال النظم الديمقراطية متعددة وتختلف من دولة إلى أخرى سواء من الناحية المؤسسية أو الإجرائية، وفي ذا الإطار فإنه يمكن لكل دولة في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية أن تطور صيغا مؤسسية وإجرائية لنظام ديمقراطي يجسد القيم العليا للديمقراطية من ناحية، ويتوافق مع ظروفها وخصوصياتها الاجتماعية والحضارية والثقافية من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى أن من أهم الشروط ومقومات نجاح انتقال الديمقراطي هو الحفاظ على الوحدة لوطنية وترسيخها مما يحول دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية خلال مرحلة الانتقال.

وفي الأخير تقتضي عملية التحول الديمقراطي توافر الإرادة السياسية القائمة على ثقة والإحترام المتبادل وفي هذا اعتبرت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد أنه برغم توفر الترسانة القانونية لمكافحة الفساد فإن غياب الارادة السياسية للقيام بذلك جعل حصيلة الجهود منعدمة.

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

- تيموثب ميتشل، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، ترجمة بشير السباعي، مكتبة الأسرة، القاهرة، ط1، 2005.
- الموسوعة السياسية، التحول الديمقراطي.

- جابرييل وبنجهام باويل- السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية- ترجمة أحمد علي وأحمد عناني- القاهرة مكتبة الوعي 1966.
- معتز بالله عبد الفتاح – التحول الديمقراطي في الوطن العربي في دور تسلطية تنافسية – كيف وصلت الدول الديمقراطية.
- شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والاشكال، المعهد المصري للدراسات- نوفمبر 2019 شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والاشكال، المعهد المصري للدراسات- نوفمبر 2019.
- سادية فتحي ابراهيم عبد الله- الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية- المركز العلمي للدراسات السياسية الأردن الطبعة الأولى سنة 2005.
- **الرسائل:**
- أماني عبد اللطيف، التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية 1990. 2008، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.
- **المقالات:**
- كربيش نبيل " أفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجه الرابعة ، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر ع.31 جوان.2009، ص ص229-241.
- مساعيد فاطمة : التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية نماذج مختارة من دفاتر السياسية والقانون، ورقلة الجزائر، عدد خاص أفريل 2011.
- يونس مسعودي "التحول الديمقراطي مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، مارس 2014، ص ص 147-159.
- زهرة زرقين، أزمة الديمقراطية في الجزائر بين الفكر والممارسة، مجلة الباحث الإجتماعي، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، بتاريخ 09 ديسمبر 2018، ص ص 70-78.
- محمد السيد سليم – العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا – مركز الدراسات الأسيوية – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية –القاهرة ، 1997.

- **المداخلة:**
- حمدي عبد الرحمن" التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات ،أعمال الندوة العلمية التي عقدت بجامعة أل البيت في الفترة 30/11 -1999/12/1 م ، منشورات جامعة أل البيت سنة 2000.
- **مواقع الانترنت:**
- لويزة أيت حمادوش،الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المرفوض والانتقال التعاقدي ، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ 2019/03/19، تاريخ الاطلاع 20، أكتوبر 2020، الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar
- حسنين توفيق ابراهيم ، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة لدراسات جامعة القاهرة وزايد، منشور بتاريخ 2013/01/24، تاريخ الاطلاع 20، أكتوبر 2020، الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar
- رياض الصيداوي، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، تونس، جنيف.

جامعة محمد بوقرة بيومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
فرقة بحث تحديات الأمن والتنمية فى دول شمال إفريقيا PRFU

تنظم

عن طريق تقنية التحاضر عن بعد
ملتقى وطني موسوم ب:

إشكالية المأسسة والتحول الديمقراطي في دول شمال إفريقيا

يوم الثلاثاء 08 ديسمبر 2020
إبتداءا من الساعة التاسعة (09:00) صباحا

GOOGLE MEET

برنامج الملتقى

افتتاح الملتقى: 9:00-9:30

- كلمة رئيس قسم العلوم السياسية: أ. شرقي عبد الغني
- كلمة رئيس الملتقى :د. ليلى مداني
- كلمة عميد الكلية الحقوق والعلوم السياسية البروفسور بن صغير عبد العظيم
- كلمة رئيس الجامعة: البروفسور ياحي مصطفى

والإعلان عن الافتتاح الرسمي للملتقى

الجلسة الأولى:

الجانب النظري للاستبداد والتحول الديمقراطي 9:30 -11:00

01- د ليلى مداني جامعة بومرداس
معضلة الاستبداد وبناء الديمقراطية
02- د فتح النور رحموني جامعة المسيلة
مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي
03- ط.د فايزة والي جامعة بومرداس
العلاقة بين أزمة الشرعية وعملية التحول الديمقراطي
04- أ.د ساجي علام - ط. د أمينة بوعلام جامعة مستغانم
العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي
05- د سفيان منصوري - د هاجر خلالفة جامعة بومرداس جامعة خنشلة
متطلبات عملية الانتقال الديمقراطي: العلاقة بين الأطر النظرية والتطبيقات العملية
06- ط.د وليد عبديش -ط.د جمال مقراني
جامعة الجزائر3 -المدرسة العليا للعلوم السياسية الجزائر
الاستبداد المزمن في شمال افريقيا: بيولوجيا التسلط والربيع العربي
التعقيب والمناقشة

الجلسة الثانية:

نماذج مقارنة لمحاولات التحول الديمقراطي في بعض دول شمال افريقيا- الفرص والتحديات- 11:00- 13:00

01- د. بورياح سلمة جامعة بومرداس
الحوكمة المفتوحة كآلية لترشيد الحكم في تونس
02- د. جمال درويش - د. سيدهم ليلى جامعة بومرداس - جامعة الجزائر3
دراسة مقارنة لمسارات الانتقال الديمقراطي بين دول شمال افريقيا وأوربا الشرقية: رومانيا - الجزائر
03- د. سميرة ناصري ط.د سميحة برق جامعة خنشلة-جامعة الوادي
ادارة المرحلة الانتقالية لمسار التحول الديمقراطي في ليبيا بعد 2011
04- أ. أمينة سرير عبد الله - أ. أمينة بويصلة جامعة بومرداس: مسار ممارسة السلطة في دول المغرب العربي: الجزائر والمملكة المغربية
05- د. سامي بخوش - د. صليحة محمدي جامعة باتنة 1 جامعة باتنة1فرص وتحديات نجاح عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربي
06- د مليكة بوضياف - ط.د زهرة الدين بوبكر جامعة الشلف :النظام السياسي المصري بعد تعديلات الدستور 2019 بين أفاق الانتقال الديمقراطي والاستبداد السلطوي
07- د. سمير حمياز جامعة بومرداس
السياسة الأمريكية والتحول الديمقراطي: جدلية الديمقراطية والاستقرار مقابل التسلطية والتهديد الأمني (مصر نموذجا)
08- د. عبد الدين بن عمراوي - د. هوشات رؤوف جامعة بومرداس - جامعة باتنة1: عسر الانتقال الديمقراطي في دول ما بعد الحراك (تونس- الجزائر- المغرب) أنموذجا
التعقيب والمناقشة

سنعلمكم برابط الملتقى لاحقا.

الجلسة الثالثة:

نقاش حول حالة الجزائر ضمن أبعاد مختلفة لإمكانات التحول الديمقراطي 13:00 - 15:00

01- ط. د علام بوبكر _ ط. د بودراع بلقاسم
جامعة بومرداس :السلطة السياسية بين المأسسة والشخصنة وانعكاساتها على التحول الديمقراطي بالجزائر(1989-2019)
02- د. معمر ملاتي جامعة بومرداس: مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري
03- أ. بن مرسلي رفيق جامعة بومرداس
أزمة نظام الحكم في الجزائر بين النص الدستوري وشخصنة السلطة
04- د. سليمة قزلان جامعة بومرداس
الحراك الشعبي كقوة ضاغطة وأداة للانتقال الديمقراطي في الجزائر (تكريس التداول على السلطة نموذجا)
05- ط. د جلول بلهادي جامعة بومرداس
الهندسة الانتخابية ودورها في عملية التحول الديمقراطي الجزائر بعد حراك 22فيفري 2019 ورئاسيات 12ديسمبر 2019 نموذجا
06- ط. د فؤاد عيساني جامعة الشلف
النمط السلطوي والحركات الاحتجاجية في الجزائر(حراك 22فيفري 2019)
07- ط.د جديد توزي جامعة بومرداس
المجتمع المدني واشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر
08- ط. د حسين بشيم -ط. د فضيل مولود جامعة بومرداس - المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: الدولة الريعية والتحول الديمقراطي: الجزائر أنموذجا
09- ط.د مهدي مسايلي جامعة تيزي وزو
اشكاق التحول الديمقراطي في الجزائر على ضوء الاصلاحات السياسية
10- د. يونسي حفيظة جامعة بومرداس
الانتقال ديمقراطي في الجزائر لبناء جمهورية حديثة

التعقيب والمناقشة

كلمة التوصيات وإختتام الملتقى الوطني